



ضحايا وخفايا

جرائم غامضة وحوادث في ذاكرة رجل شرطة

1994-1965

لواء الشرطة : طارق متعب احمد
مدير شرطة بغداد وخمس محافظات

الطائر
للنشر والتوزيع

الطائر
للنشر والتوزيع

7

ضحايا وخفايا
جرائم غامضة وحوادث
في ذاكرة رجل شرطة



ضحايا وخفايا

لواء الشرطة/ طارق متعب احمد

الطبعة الأولى، 2020

إصدار دار سطور للنشر والتوزيع

العراق - بغداد - شارع المتنبي - مدخل جديد حسن باشا

ص. ب: 74090

الرمز البريدي: 12114

email: bal_alame@yahoo.com - هاتف: 07711002790 - 07700492576

جميع حقوق الطبع والنسخ والترجمة محفوظة للدار والمؤلف طارق متعب، حسب قوانين الملكية الفكرية للعام 1988، ولا يجوز نسخ أو طبع أو اجتزاء أو إعادة نشر أية معلومات أو صور من هذا الكتاب إلا بإذن خطي من الطرفين.

First Published by Dar Sotour For Publishing and
Distribution Baghdad - Iraq - Al Mutnabi street - Jadeed
Hasan Basha Entry

Revised copyright © Dar Sotour And Tariq Muteab
Ahmad The right of the Auhor of this work has
been asserted in accordanee with the Copyright
Designs and patents Act 1988

هام: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها أو محررها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

ISBN: 978 - 9922 - 608 - 88 - 4

ضحايا وخفايا

جرائم غامضة وحوادث
في ذاكرة رجل شرطة

لواء الشرطة

طارق متعب احمد

مدير شرطة بغداد وخمس محافظات اخرى

1965-1994

لواء الشرطة المتقاعد

طارق متعب احمد

- مدير شرطة بغداد الاسبق

- المشرف على مديرتي شرطة بغداد \ الكرخ - الرصافة

- مدير شرطة محافظة نينوى \ الموصل

- مدير شرطة محافظة السليمانية

- مدير شرطة محافظة كركوك

- مدير شرطة محافظة اربيل

- مدير شرطة محافظة دهوك

مدير مكافحة الاجرام

- معاون مدير الشرطة العام في العراق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ * وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا (١١١)
وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا

صدق الله العظيم

سورة (طه)

الاهداء

الى - رجال الشرطة والقانون وكل من يحمي الامن اينما وجدوا
الى - كل الباحثين عن الحقيقة
الى - كل مواطن يؤمن بان لاسلطة فوق القانون ويعشق الأمن والنظام والسلام
الى - والديّ رحمهما الله وزوجتي وأولادي وأهلي

اهدي جهدي المتواضع هذا

المؤلف

شكر وتقدير

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بالشكر والامتنان لكل من شجعني وساعدني في كتابة هذه المذكرات والتي بقيت حبيسة أفكارى طيلة ربع قرن من الزمان. واخص بالذكر إخواني الأعزاء من ضباط الشرطة والمتقاعدين والمثقفين والأدباء والأصدقاء ومنهم السيد اللواء عبد المحسن خليل واللواء الدكتور اكرم المشهداني والعميد رياض هاني بهار والدكتور ازهر السماك وأخي الدكتور مروان متعب والأستاذ علي الديوجي والأستاذ زهير جلميران والأستاذ عبد الله العلاف والأستاذ يونس عباس رجبو وولدي عبد الحكيم طارق... وأتمنى أن أكون قد وفقت في نقل الحقيقة كما هي بدون رتوش.

المحتويات

7	الاهداء
8	شكر وتقدير
14	تقديم
18	مقدمة
25	رحلة قطار العمر
25	تمهيد
27	الرحلة الجديدة
29	الرحلة مع جهاز الشرطة
30	بدايات الحياة مع الوظيفة
37	الفصل الاول: بغداد مديرية شرطة محافظة بغداد للفترة (1991-1994)
37	انا وليلي والتاريخ
43	العمل في بغداد
45	الجريمة التي يجب ان تكتشف (الرئيس يقول)
65	خارج السياق
72	المنسي.. بين موكب الرئيس.. والعتابة
75	من خان من؟؟!!
87	الاستاذ الجامعي... ومركز الضبط الرهيب
90	رشوة بدون دليل
94	قتل في دار الشاعرة المهمة
98	حاميتها... حراميتها
103	أنا و(س...ج) والخبز اليابس
105	الحيرة في التنفيذ
107	جرائم في الغزالية (تساؤلات وتحليل)
110	الجريمة الاولى
111	كشف الجريمة
112	الجريمة الثانية (العائلة التي قتلت بأكملها)
114	رسالة بطعم العلقم (من اخطر جرائم الراي العام في بغداد)
132	قضية الجريمة:

135	الحكم
137	مبادرات غير مطروقة
138	خطة وطبان في شرطة بغداد
139	شطر بغداد
140	فرق التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل تفتش مقر شرطة بغداد
142	لواء بلا عمل
143	الاسباب الحقيقية لإحالاتي على التقاعد
146	هوامش ذاتية من يوميات مدير شرطة بغداد
147	معلومات عامة عن العاصمة بغداد
148	منهجي اليومي في الايام الطبيعية
155	هوامش القلق
160	الحوادث في بغداد
162	الفصل الثاني: السليمانية مديرية شرطة محافظة السليمانية للفترة (1981-1983)
162	النقل الى (مديرية شرطة السليمانية)
163	معلومات عن محافظة السليمانية
165	العمل في السليمانية
167	أما الحالة الامنية فكانت
172	مظاهرة طلابية نسوية
174	كلمة شرف
179	(كرامة شرطي)
182	الروتين الحكومي
184	هوامش في عمل مدير الشرطة
188	الفصل الثالث: كركوك مديرية شرطة محافظة كركوك للفترة (1983-1987)
188	كركوك (محافظة التأميم)
192	معلومات اخرى عن كركوك
193	النصيحة (هدم قرية)
195	أبو وهران
197	الوضع الامني في كركوك
198	الصاروخ الأول
198	جرائم رأي عام هزت كركوك
200	الهدف الاول: (خطة وقائية)

203	الهدف الثاني: نتائج عمل اللجان التحقيقية
205	الهاجس (جريمة رأي عام غامضة)... ..
213	الجريمة الرابعة (القاتل البرئ)
219	النتائج الرائعة
220	التسليب على الطرق الخارجية - خط أحمر (جريمة على الطريق العام)
223	التحقيق والابداع في الرسم (القلادة الثمينه)
226	العقوبة المفاجئة
229	اللقاء مع علي حسن المجيد
232	ومضات في الذاكرة عن عملي في كركوك
238	الفصل الرابع: معاون مدير الشرطة العام(في العراق) (1987-1988)
238	معاون مدير الشرطة العام(في العراق)
247	الفصل الخامس: محافظة نينوى مديرية شرطة محافظة نينوى (1988-1990)
247	كلمة لا بد منها
248	مدير شرطة نينوى
255	معلومات عن نينوى (الادارة... والمجتمع)
262	العمل
264	جريمة رأي عام (هزت الموصل)
268	خطف وابتزاز (الجامع... وصوت القطار)
276	تنفيذ خطة كشف الجريمة
278	قصة الجريمة كاملة
281	الوحش والضحية والقانون
285	عندما يأمر الرئيس صدام
289	الصدفة... وضحية العدالة
293	ابو مازن..(جريمة قبل التنفيذ)
296	سارق نفسه...!
300	ولكن الله يرى (جريمة قتل)
303	مدير... ومحافظ... ووزير
306	الثأر القاتل
311	عدالة السماء
316	سأقتله مرة اخرى.. ..
321	التحقيق بالفرقة (اجراءات غير رسمية)

321	المراهقة المفقودة
323	الفتاتان البريثتان
325	الماكرة
328	السيارة المختفية
331	التحقيق ليس رسمياً
358	الحقيقة العارية
361	الهاجس والشك
362	العمل الحاسم
364	اعتراف امرأة
372	يومياتي في الموصل
381	الفصل السادس: مديرية شرطة محافظة اربيل
381	اربيل
383	معلومات عن اربيل
386	التحاقى في اربيل وحوادث 1991
386	(بعد غزو الكويت) والانتفاضة
396	الفصل السابع: مديرية شرطة محافظة دهوك
396	محافظة دهوك
398	معلومات عن المحافظة
402	اللقاء مع دمستورا
405	من وزير الداخلية الى مدير شرطه دهوك
410	الفصل الثامن: بصمات في الذاكرة
411	مدراء الشرطة العامون:
413	المحافظون:
416	وزراء الداخلية:
418	بصمات لاتنسى
422	رواد وقامات في تاريخ الشرطة
422	(ممن عاصرتهم في الجهاز):
427	كفاءات متميزة:
428	نواب مدير شرطة (ممن عملوا معي):
429	مديرية شرطة بغداد:
430	مديرية شرطة محافظة نينوى:

432	المتميزون من المساعدين:
433	مديرية شرطة كركوك:
435	مديرية شرطة اربيل:
436	مديرية شرطة دهوك:
437	مديرية شرطة الكمارك:
438	قوة الشرطة السيارة:
438	مديرية شرطة السليمانية:
439	زملاء في الذاكرة:
441	الفصل التاسع: ملاحظات عن أسباب الجرائم
446	ملاحظات عن التحقيق العلمي في الجرائم
455	العدالة... والواقع (علاقة الشرطة بالقضاء)
458	(تبذل الجهود لمعرفة الفاعل)
458	المحامون
459	التوقيف (الموقف والتفسيرات)
461	التخطيط لعمليات الشرطة
461	في منع الجريمة
462	مقدمة
464	الفصل الاول: الجريمة / اثارها والوقاية منها
464	المبحث الاول: - مفهوم الجريمة
465	المبحث الثاني: اثار الجريمة:
467	المبحث الثالث: الوقاية من الجريمة:
469	الفصل الثاني: التخطيط لعمليات الشرطة في منع الجريمة واجبات الشرطة:
470	مفهوم تخطيط عمليات الشرطة في منع الجريمة:
477	اسس التخطيط لعمليات المنع:
482	خاتمة
483	ملحق الصور

تقديم

بقلم اللواء عبدالمحسن خليل محمد الطائي
وكيل وزارة الداخلية - مدير الشرطة العام

لقد بذلت الشرطة العراقية ومنذ تأسيسها مع تشكيل الحكم الوطني في العراق، جهوداً وقدمت تضحيات من أجل تحقيق مهامها في بسط الأمن ونشر النظام ومقارعة الجريمة وملاحقة المجرمين وتقديمهم للعدالة. لذا فقد اقترنت جهود رجال الشرطة بالتضحيات والبذل ومن أجل ذلك قدمت كواكب من الشهداء على مرّ تاريخها المجيد، وبذلت الجهود المضنية لأداء رسالتها في خدمة الشعب وتعزيز القانون وصيانة العدالة. ولاشك في أن مهنة (الشرطة) مثل أية مهنة من المهن لها خصائصها ومزاياها وأوصافها وتأثيراتها التاريخية والاجتماعية وربما السياسية. فالشرطة عبر التاريخ تختص بحماية أرواح وممتلكات الناس وحماية حقوقهم من التعدي والتجاوز. وهي في سبيل ذلك تتعرض للكثير من المخاطر والتحديات والمعوقات. لذا لا غرابة أن نجد لدى كل فرد متميز من أفراد شرطة العراق، قصصاً من التضحيات والبذل والمجهودات في ملاحقة الجريمة والضرب على ايدي المجرمين والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة، ومن المؤلم بل والمؤسف، ان عشرات بل مئات الألوف من هذه القصص طواها النسيان بحكم الزمن وبسبب عزوف الاغلبية من رجال الشرطة ضباطاً ومفوضين عن تسجيل وتوثيق قصص الانجاز التي حققها كل منهم خلال مسيرة العطاء والبذل وتنفيذ المهام الموكلة له، على مدى عقود الخدمة في جهاز الشرطة بمختلف صنوفه وتخصصاته وفي جميع محافظات القطر العزيز. إن هذه القصص التي تخزنها ذاكرة الرجال المضحين والمتميزين، المعطرة بالدم والعرق، والتي اسهمت في احقاق الحق وازهاق الباطل، باطل الجريمة، واسهمت في ترسيخ دعائم الأمن وحفظت حقوق الناس، واعادت البسمة للمكلومين من ضحايا الجريمة أو ذويهم، لا يجب أن تبقى طي الكتمان والذاكرة الشخصية وحسب بل لابد أن يعرفها المجتمع، لأنها تسجل تاريخاً مجيداً من التضحيات والتميز والكفاءة والصبر والمعاناة والألم، تضحيات دفعت

الشرطة فيها كواكب من الشهداء والجرحى، في سبيل اداء الواجب تنفيذاً للمهام التي أوكلها المجتمع لجهاز الشرطة في صيانة الأمن وملاحقة الجريمة والمجرمين.

إن من حق الوطن والتاريخ أن توثق إنجازات رجال الشرطة العراقية وتكتب من قبل صناعها، لتطلع عليها الأجيال ويوثقها التاريخ، وكنت دائماً أحث أخواني وأبنائي من رجال الشرطة أن يسطروا قصص انجازاتهم وتضحياتهم، وذكرياتهم عن الجرائم التي تمكنوا من كشف غموضها وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، قصص مقرونة بالفخر والتميز والجودة وتحقيق الانجازات المفروحة، والتي يجب ان تسجل من أجل تاريخ العراق، ومن أجل ان تفخر بها الاجيال الصاعدة، ويتعلم منها اخوانهم وطلابهم والمتعشون للتعلم واكتساب الخبرات من اسلافهم الضباط والمفوضين الرائعين.

ومن دواعي سروري أن أرى الأخ اللواء طارق متعب وهو احد الضباط الذين يفتخر بهم العراق وتفتخر بهم وزارة الداخلية ويعتز بهم جهاز الشرطة العراقية، وهو يسجل بأسلوب راق وعلمي وتوثيقي رائع ابرز قصص الجرائم التي تمكن هو واخوانه من اعضاء فرق العمل التحقيقية وهو الاسلوب الذي اعتمدته في عملي منذ التحاقني بمنصب مدير الشرطة العام، وكانت فرق العمل التي تشكلت في مديريته تحت قيادته وتوجيهاته واشرفه وبذكائه المعهود وحرصه المشهود له به، كيف تمكنوا من فك طلاسم الجرائم الغامضة، وحلوا أصعب عقدها، وقدموا الأدلة العلمية الجنائية التي لا تقبل الدحض والانكار، فكانت جهودهم العلمية عوناً للقضاء العراقي في اصدار الاحكام والقرارات بحق المجرمين، وكل قصة من هذه القصص تصلح ان تكون لوحدها درساً وعبرة ومرشداً لضباط ومفوضي الشرطة الذين يريدون ان يسلكوا هذا المنهج العلمي المتميز ويواصلوا مسيرة الانجاز التي سطرها اسلافهم واخوانهم من قادة وضباط الشرطة عبر مسيرة نحو قرن من تاريخ شرطة العراق، بل إنها تصلح سيناريو لقصة من قصص الجريمة ورواياتها المشوقة.

كان الأخ طارق متعب وما زال من أقرب الناس إلى نفسي، ولا شك أن الله تعالى حكمة في ذلك، فقد كنتُ السبب في ترشيحه للنقل الى كلية الشرطة في اواخر الستينات، وبداية تعارفنا، حيث كنت قد قدمت اسم ضابط آخر اسمه (طارق) أيضاً، وكنت أقصد نقله للكلية، إلا أنني حين سألت احد الزملاء من هو هذا الضابط الجديد فضحك وقال لي: الست انت الذي رشحته للنقل للكلية؟ فسبحان الذي جمعنا بإرادته ومنذ تلك اللحظة تم التعارف بيننا ولحد الان ونحن اخوة متحابين في الله.. وتطورت علاقتنا وتوثقت ومن ذكرياتي انه

اختارني لأكون ضمن من يرافقونه في مسعى خطوبته الى الاخت المصون ام زياد، وكان شقيقها مترددا في الموافقة لكن ارادة الله شاءت ان تنجح مساعينا وتم الزواج المبارك.

وحين تم نقلي للعمل في محافظة نينوى بداية السبعينات، اقنعتة للعمل في شرطة كمارك نينوى وبعدها صار الاخ ابو زياد مديراً لمكافحة الاجرام في الموصل وتميزت ادارته لها بالابداع والتنظيم الراقي، وحين اصبح مديراً لشرطة محافظة السليمانية وهو برتبة مقدم فقد كنت ازوره واتابع نشاطاته، ثم حين تم اختياري من القيادة مديراً عاماً للشرطة من تاريخ 2 ايلول 1984 لغاية 18 تشرين ثان 1991 (اي سبع سنوات وشهرين)، فقد شغل الاخ ابو زياد منصب مدير شرطة محافظة التأميم وهو برتبة عقيد، وبرع وابدع فيها، ونجح في كشف غموض العديد من الجرائم وبينها جرائم رأي عام اثارت الاضطراب والهلح بين الجمهور لكن الجهود المضنية ادت لكشفها، وحصل الاخ ابو زياد على تكريمين بالقدم بناء على اقتراح مني، وبعدها نقل الى منصب معاون مدير الشرطة العام للإدارة، وبعدها تم اختياره ليكون مدير شرطة محافظة نينوى، وابدع فيها ايما ابداع، ومن ثم مديراً لشرطة محافظة اربيل ثم مديراً لشرطة محافظة دهوك، وبعدها نقل مديراً لشرطة محافظة بغداد لغاية نهاية حزيران 1993.

واني ليسرني أن الأخ اللواء طارق متعب أحمد كان أحد أركان العمل الشرطي الذين عملوا معي خلال مسيرة العمل بجهاز الشرطة، ضباطاً وقادة، وتنقل بين مناصب عدة، وختمها بقيادته لشرطة محافظة بغداد في ظروف صعبة ودقيقة، ولكنه واصل مسيرة التميز والعطاء، من خلال مواصفاته الانسانية في الصبر والدقة والتحمل والنفس الطويل والعمل الجماعي، إذ كان يسلك اسلوب تشكيل فرق العمل تحت قيادته لكي ينقل خبراته لمن هم بمعيتة وتحت اشرافه، ولكي يكوّن قاعدة في العمل الجماعي في أداء المهام الأمنية، وهو أسلوب حرصنا عليه سوية خلال تبوأنا مركز القيادة لجهاز الشرطة على مدى سبعة أعوام، فكان أسلوب بل (فن) تأسيس وتشكيل فرق العمل التحقيقية من اهم اساليب تعزيز العمل الجماعي ونقل الخبرات وتوفير فرص الارتقاء والتعلم للضباط من مختلف الرتب.. وفي كل الاختصاصات. كما نشكر الله سبحانه وتعالى الذي عرفنا على بعض بعلاقة أخوة تجاوزت النصف قرن، ومن المبادرات الابداعية التي لجأنا اليها اسلوب تحليل الجرائم من خلال فرق العمل المتخصصة، كما كنا نستعين بالخبراء والباحثين من مختلف الاختصاصات (قانون - علم نفس - علم اجتماع - احصاء - وغيرها) لنشكل لجان التحليل الجنائي والاجتماعي والنفسي والاحصائي لحركة الجريمة على مستوى المحافظة ومستوى القطر.

وتم تطوير اسلوب لجان دور الجمهور في منع الجريمة باشارك مختلف فئات المجتمع من رسمية وغير رسمية معنا في لجان انعقد دوريا وتناقش الوضع الامني بشكل منفتح، كانت اللجنة تضم قضاة ورؤساء دوائر، ومحامين، ومدراء تعليم، ومختاري محلات.. ووجهاء، وساعدنا هذا الاسلوب في توثيق العلائق بالجمهور من ناحية ومن ناحية اخرى في النجاح بكشف الجريمة وتخفيض معدلاتها.

ان كتاب الأخ اللواء طارق متعب أحمد الذي هو عصارة خبراته وجهوده وانجازاته التي حققها خلال سنوات عمله وبالأخص عمله القيادي في المحافظات التي ادارها بكفاءة واقتدار يشهد له بها المحافظون الذين عمل معهم وكبار مسؤولي الدولة ووزارة الداخلية مسيرة ناصعة ومشرفة تلك هي المسيرة الوظيفية للأخ العزيز أبي زياد يستحق أن يفخر بها وتفخر بها عائلته، وأحبابه، بل ويفخر بها الوطن وجهاز الشرطة بالأخص، مسيرة اتسمت بالأبداع والتميز والانجازات.. متمنيا للأخ طارق كل التوفيق في مواصلة مسيرة الابداع وتأليف كتب اخرى توثق مسيرة جهاز الشرطة وانجازاته لتكون توثيقا تاريخيا وعبرة للأجيال تحكي قصص الشجاعة والصبر والايتار والمجد.
مع اطيب تمنياتي بالتوفيق..

اللواء عبدالمحسن خليل محمد الطائي

وكيل وزارة الداخلية الامني ومدير الشرطة العام في العراق

في 6 / 10 / 2018

مقدمة

ابتداءً أنا لست روائياً ولا كاتباً قصصياً يضع في مخيلته احداثاً ويختار بداياتها ونهاياتها ورسم ما بينهما صوراً لشخصيات قد تكون من نسيج خياله، تقترب من الواقع أحيانا وتبتعد عنه في أحيان أخرى. ولا أدعي ان لديّ اسلوباً كما لديهم في السرد الحاذق والجميل، وانما سردت الاحداث بأسلوبي البسيط كما هو.

حيث اني رجل كانت مهنته ان يعيش في واقع المجتمع ليتابع من خلالها أمراضاً اجتماعية لا يخلو مجتمع على مر الزمان منها. باعتبار الجريمة مرضاً اجتماعياً وانحرافاً في السلوك الإنساني، اختص الكثيرون في تشخيص أسبابه ومعالجته كل حسب اختصاصه للحد منه، ومن اثاره السلبية التي تلحق في المجتمع. ولقد كانت مهنتي التي عملت فيها اكثر من ربع قرن ضمن هذا الاختصاص، حيث كانت تتمثل في اتخاذ كل الإجراءات التي تتخذ لتنفيذ القوانين لمنع وقوع الجريمة. وفي حالة وقوعها كانت واجباتي تقوم على أساس البحث عن الحقيقة المتمثلة بالبحث عن المجرم وسوقه الى العدالة، لينال جزاءه العادل خدمة للمجتمع الذي اوكل الينا تلك المهمة الصعبة.

وفي كتابي هذا لم اتحدث عن جرائم اعتيادية حدثت وتحدث كثيراً وتكشف كثيراً، ومنها السرقة والقتل وغيرها من الجرائم، ولكني اخترت جرائم معقدة ومهمة ومتشابكة وهي ما يطلق عليها (جرائم رأي عام)، في المحافظات التي عملت بها (مديراً للشرطة) في تلك المحافظات. ومنها العاصمة بغداد التي عملت فيها مديراً للشرطة لأكثر من سنتين ونصف، وفي فترة عصيبة بعد احداث الكويت عام 1990.

وقد كانت اهميتها اضافة لذلك انها اثار الرأي العام سواء في اسلوب ارتكابها أو في أهمية الناس التي وقعت عليهم تلك الجرائم.

لقد كانت اجتهاداتي في بعض الحوادث التي تتطلب القرار الحاسم خارجة عن الاطار القانوني الذي لم اكن اجهله، ولكنني كنت اجد في بعض القضايا ما يبرر (من وجهة نظري) ان بعض المواد القانونية لها نصوص جامدة وخطوط عريضة ولكنها لم تكن ترى وتبصر الا بتحقيق نتيجة تنفيذها دون النظر الى ما يتبعها من نتائج قد تتناقض مع الهدف الاعلى

وهو تقليل الاذى على الفرد ولا تضر الناس والمجتمع وتخدم سياسة الدولة في حفظ الامن وتحقيق الاستقرار. وعلينا ان نعترف ونتذكر ان مجتمعنا العراقي والعربي هو مجتمع لازل مجتمعا عشائريا وقبليا بصورته العامة، وقد تغلب عليه تقاليده المتوارثة بصحتها او اخطائها على كل قوانين الدولة النافذه، كما انه ذات المجتمع الذي يساوي احيانا بين الضحية والجّالاد والخطأ والخطيئة ويرضى لغيره ما لا يرضاه لنفسه واهله. كما ان اهميتها الثالثة تجسدت في ان بعض تلك الجرائم كانت تنابع من كل المستويات في الدولة واعلاها.

ولقد نقلت الحقيقة عن تلك الجرائم كما هي بدون رتوش أو مبالغات أو تقليل من شأنها، كما تضمن الكتاب جرائم رأي عام وجرائم مهمة في محافظات اخرى عملت فيها كمدير للشرطة ومنها محافظة نينوى ومحافظة كركوك، وحوادث مثيرة عشتها في محافظات السليمانية واربيل ودهوك ايضا. اما العاصمة بغداد فقد ارتايت ان ابدا بسرد الوقائع والحوادث ومايتعلق عنها وذلك لاهميتها واهمية الحوادث فيها قبل ان اعود لاسرد تسلسل الحوادث في المحافظات الاخرى التي عملت فيها على اني لم اكتفي بالحديث عن الجرائم وكيفية وقوعها وكشفها تفصيليا، بل اوضحت مواطن الاخفاق والمصاعب والاشكالات التي حدثت أثناء وقوع الجرائم وكشفها. كما تطرقت الى حوادث وجرائم اجتهدت فيها اجتهادات شخصية وقد اكون تجاوزت فيها صلاحياتي كمدير للشرطة موضحا اسباب ذلك ومدى تحملي المسؤولية في اجتهاداتي تلك، والتي قد يختلف القراء فيها بين مؤيد ومعارض. وفي كل الاحوال فقد دونتها كما هي ايضا لحرصني على ان يطلع الناس على ارهاصات واجتهادات المسؤول في الشرطة في معالجة القضايا والحوادث الغريبة والمفاجئة التي تمر عليه من خلال واجباته.

صحيح اني لم اكن في القيادة العليا للبلد ولكني كنت ضمن القيادات الوسطية في الدولة التي تنفذ اوامر المسؤولين في الجهات العليا عن قناعة او غير قناعة احيانا، ذلك ان جهاز الشرطة هو الجهاز الوحيد الذي يتميز بتعامله مع كل شرائح المجتمع غنيها وفقيرها، مسؤولها وموظفيها، كبيرها وصغيرها..

لذلك فأن هذا الجهاز التنفيذي الذي يعيش نبض الناس بصورة مباشرة هو ذاته من ينفذ اوامر وتعليمات كل المؤسسات في البلد ايضا وعلى رأسها السلطة القضائية وجهازها القضائي المتمثل فيما يصدره القضاة سواء في مراحل التحقيق او في الفصل والحكم بين الناس.

وجهاز الشرطة هو من يقوم بتنفيذ الاوامر والتعليمات الصادرة عن الاجهزة الادارية من الوزراء والمحافظين نزولا الى الدوائر الخدمية كالمبليات والصحة ومؤسسات الدولة المدنية الاخرى، والتي من دون تنفيذها تبقى حبراً على ورق.

لذلك فقد تناولت بعضاً من تلك الاوامر الصادرة وحتى المزاجية منها وكيفية التعامل معها والاحراجات الكثيرة التي قد يتحملها مسؤول الشرطة عند تنفيذه لتلك الاوامر او محاولة التخفيف من اثرها على الناس في حالة عدم قناعته بها متحملاً مسؤولية ذلك لوحده شخصياً. ان كتابي هذا هو حصيلة مسيرة طويلة تمتد لأكثر من ربع قرن من الزمان، لم اكن فيها موظفاً روتينياً كباقي الموظفين، الذين يحدد دوامهم خلال ساعات في اليوم والاسبوع والشهر، وانما هي وقفات رجل شرطة تدرج في سلوكه المهني متنقلاً بين محافظات عديدة، ليعيش مع انواع متعددة من شرائح المجتمع فقيرة وغنية ومع مواطن بسيط مظلوم وبين اخر ظالم ولربما رجل شرطة ظالم ايضاً وبين مسؤول كبير ملتزم بالقوانين او لا يكون ملتزماً بل متجاوزاً للقوانين والصلاحيات من حيث يدري ولا يدري.

ومن خلال تجربتي الطويلة تبين لي ان جهاز الشرطة هو الجهاز الحاضر الغائب الذي ظلم كثيراً على مر العهود ولم يكن يحظى بالعناية اللازمة التي تتوازي وما كان يقوم به من اعمال وتوفير الاستقرار والنظام في بلد مرت عليه مختلف الازمات من حروب واستهداف له من القوى الخارجية.

ومع الاسف الشديد ان بعض المسؤولين في القيادات كانوا ينظرون الى هذا الجهاز نظرة دونية تمثلت في حرمانه حتى من الامتيازات التي كانت تمنح سواء لأقرانهم في الاجهزة الامنية او اخوانهم في القوات المسلحة عندما صدرت تعليمات تؤكد ان جهاز الشرطة ليس من ضمن القوات المسلحة، كما ان امكانيات الجهاز البشرية والمادية لم تكن تتناسب وحجم المسؤولية التي تحملها الجهاز والواجبات الكبيرة التي اثقلت كاهله كثيراً. لكن ورغم كل ذلك بقي جهاز الشرطة اميناً على مكافحة الجريمة محققاً أروع النتائج في تحقيق حالة أمنية متميزة في داخل البلد، عندما كانت الحروب مستعرة على جبهات القتال، حيث كان المقاتل مطمئناً على اهله وأطفاله وعائلته وهو يقاتل العدو، بينما يقاتل رجال الشرطة الجريمة داخل البلد.

ان الجريمة هي افرازات اي مجتمع لها اسبابها ولها نتائجها.. ولكنها بشكل عام تمثل

انحرافا في السلوك البشري عن القيم والاعراف والتقاليد المتعارف عليها. والمتفق عليها والتي نظمتها قوانين الدولة ووضعت ضوابط خاصة بها للحد منها ومعالجتها كمرض اجتماعي يتطلب ذلك منها.

وقد تطورت الجريمة في الشكل والاسلوب والوسائل بتطور المجتمعات والحضارة. الا انها بقيت في مضمونها كما هي وتركزت معالجتها في ثلاثة امور رئيسة وجوهرية، لا غنى عن التخطيط لها في كل بلدان العالم وهي:

اولا: الوقاية من الجريمة قبل وقوعها وهو الجانب الالهم التي تسعى له الدولة من خلال قيام المجتمع ذاته ابتداء من البيت والمدرسة والفعاليات الجماهيرية والشعبية ووسائل الاعلام ومن خلال تخصص اجهزة الشرطة وكفاءتها المهنية بصورة عامة (وهو ما يطلق عليه منع الجريمة).

ثانياً: كشف الجريمة بعد وقوعها وهو ما يطلق عليه (قمع الجريمة) وذلك من خلال خلق وايجاد المحققين البارعين لكشف الجريمة بعد التحقيق فيها قانونيا ومتابعة تزويد أجهزة الشرطة بالامكانيات والأجهزة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة.

ثالثاً: اساليب اصلاح المجرم وتأهيله بعد الحكم عليه واعادته الى المجتمع ليكون انساناً سوياً وفاعلاً فيه. (وهو من المهام التي تختص فيها اجهزة السجون والشرطة وكل الاجهزة المعنية الاخرى)

ولقد كانت نسبة الجرائم في العراق متدنية جداً، قياساً بالبلدان المجاورة والاقطار العربية كما لم يكن هناك جرائم منظمة في العراق وانما كانت هناك عصابات اجرامية تنفذ جرائم هنا وهناك ويقبض عليها سريعاً.

لقد كانت بدايتي في ممارسة التحقيق في شرطة الكمارك مع المهرين، حيث اتاحت لي هذه الفرصة كضابط استخبارات الكمارك للمنطقة الشمالية التي كانت تضم (نينوى واربيل وكركوك ودهوك والسليمانية) والحدود السورية والتركية والارانية مع العراق.

فكنت بحكم مهنتي أجوب كل المدن والاقضية والنواحي والقرى الواقعة ضمن تلك المحافظات. وافادني كثيراً من معرفة الارض والسكان عندما تقدمت في الرتبة والمنصب واصبحت قائد شرطة لكل المحافظات المذكورة.

وكان اول تخصصي كإداري ومحقق عندما اصبحت مديراً لمكافحة الاجرام في

الموصل ودخلت عدة دورات في مجال التحقيق العلمي. ودورات مهمة في قيادات الشرطة واساليبها اسهمت في تنوير فكري وقدراتي عندما استلمت قيادة اجهزة الشرطة في ست محافظات مهمة يعادل مجموع سكانها نصف سكان العراق تقريباً.

ولعلي لا أكشف سراً عندما أقول ان مدير الشرطة في اي محافظة (ماعدا بغداد) كان ارتباطه واتصاله واقعياً بثلاث جهات رئيسة وقد تعتبر من الناحية الفعلية مصدراً للقرار وهي:

- مدير الشرطة العام في العراق.
- والمحافظ، وهو الرئيس الاداري الاعلى في المحافظة.
- ومسؤول حزب البعث العربي الاشتراكي في المحافظة وهو الحزب الحاكم في البلد انذاك.

وكانت ترقية اي ضابط شرطة لا يمكن أن تكون دون تقييم قيادة الحزب في المحافظة له. كما ان هناك جهتين مهمتين يجري تنفيذ اوامرها بصورة مباشرة، الاولى هي الجهاز القضائي الذي يصدر قراراته الى ضباط التحقيق في المسائل المتعلقة بالتحقيق حصراً وعلى المحققين تنفيذ تلك الاوامر والتوجيهات.

أما الجهة الاخرى فهي القطعة العسكرية ان وجدت في المحافظة. حيث كانت هي الاخرى تصدر الاوامر الخاصة، سيما ان المناطق والمحافظات التي عملت فيها كانت تخضع للظروف الطارئة وخاصة في المناطق الشمالية.

ولكن وللحقيقة والتاريخ، اقول صادقاً ان لا أحد من المسؤولين من كل الجهات أعلاه قد تدخل في اعمال التحقيق ومجرياته ونتائجه، في كل القضايا والجرائم والحوادث التي كانت تقوم بها الشرطة في كل المحافظات التي عملت بها.

لقد مرت عليّ من خلال عملي في سنين طوال الاف الجرائم والحوادث الجنائية، وكانت التقارير اليومية لكل محافظة تتضمن اصغر الحوادث. كالسب والشتم والاعتداء والدهس.. وغيرها الى القضايا المهمة كالسرقة والتسليب والقتل العمد المكشوف والابتزاز الغامض والخطف وغيرها من الجرائم.

وكان كل منها يقوم بالتحقيق فيها ضباط مراكز الشرطة والمفوضون من المحققين، وكانت هناك احصائيات دقيقة لكل انواع الجريمة ونسبة ارتفاعها وانخفاضها في كل محافظة، ومن ثم في كل العراق من خلال قسم الاحصاء التابع لمديرية الحركات في مديرية

الشرطة العامة، وعلى ضوء ذلك كان على كل مديرية شرطة ان تضع خططها السنوية للحد من الجرائم كما كانت هنالك مؤتمرات سنوية لمدرء الشرطة في العراق اضافة للمؤتمرات السنوية التي كانت تعقدها شرطة المحافظة لجمهور المحافظة والممثل في رؤساء المؤسسات والمحامين وعلماء الدين والوجهاء والشيوخ والنقابات والفعاليات المختلفة. والحوار معهم في السبل الكفيلة لتحقيق الامن في المحافظة.

وقد اخترت في كتابي هذا نماذج من الجرائم المهمة وعرضت فيها تفصيليا نوع الجريمة واسلوبها واسبابها ومدى ذكاء مرتكبيها ونواقص وخلل تصوراتهم التي ادت الى كشفهم، مع ايضاح خططنا في كل جريمة من تلك الجرائم، واساليب التحقيق التي اتبعناها في كشف تلك الجرائم، بفضل كل الضباط الذين حققوا فيها ومتابعتهم الجادة متفوقين بذكائهم وميزاتهم على المجرمين الذين ارتكبوا تلك الجرائم.

ولابد من الاشارة الى ان كشف اية جريمة رأي عام، كانت تؤدي الى ازدياد ثقة الناس وتعاونهم مع اجهزة الشرطة، اضافة لما تولده من انعكاسات نفسية على المنحرفين الذين كانت نواياهم تنصرف الى ارتكاب الجرائم، مما ادى الى انخفاض نسبة الجريمة كنتيجة حتمية لذلك.

لقد تجنبت في كل ما ذكرته ان اكتب شيئا في السياسة والسياسيين، لكوني رجلاً مهنيًا كنت انفذ واجباتي المهنية في الحفاظ على امن المواطنين وسلامتهم، ومتابعة الجريمة وكشفها، بل كنت احياناً كثيرة لا أتابع حتى الاحكام الصادرة بحق مرتكبي الجريمة لكون ذلك من اختصاص القضاة حصراً. ولقد استعصت هنا عن الاسماء الحقيقية للمتهمين والمجرمين في القضايا، وكذلك للضحايا بأسماء رمزية حيث لا ذنب لعوائلهم وابنائهم في ارتكابهم تلك الجرائم لان العبرة ليست بذكر الاسماء وانما بجوهر الحوادث، بأساليبها ودوافعها واسبابها وانعكاساتها ونتائجها، اضافة للفائدة من تلکم التجارب لمن يرغب الاستفادة او قراءة مرحلة من مراحل زمن مضى واصبح الان تاريخاً. وقد اردت ان انقل حوادثه وقضاياها وخفاياها للأجيال الحالية واللاحقة، من خلال عملي المباشر فيه ومن باب الانصاف عليّ ان اذكر ان نجاحي في عملي في مسلك الشرطة خلال ثلاثين عاماً، لا ادعيه لوحدي وانما هو حصيلة من تتلمذت على يديه ومن كنت بأمرته، وكان نموذجا استسقيت من فكره وتجربته وتصرفه وعمله ومن مزاملته خلال رحلتي الطويلة، اضافة لكل المتميزين

من الضباط والمفوضين والمراتب الذين عملوا معي وكانوا الركن الاساس في نجاحنا جميعا وما حققناه من أمن واستقرار في المحافظات التي عملنا فيها من اجل المواطنين في بلدنا العزيز وسلامتهم.

ومما يسعدني ويسرني حقا اني وجدت مئات من الضباط المتميزين قد تبوأوا لاحقا مراكز قيادية عليا في جهاز الشرطة، يشار اليهم بالبنان ويشكلون منارات بارزة في تاريخ الشرطة العراقية.

وختاما لا يفوتني ان اسجل امتناني وتقديري لمن شجعني كثيراً وبالحاح على أن ادون تجربتي الطويلة في جهاز الشرطة خدمة للأجيال والتاريخ.

رحلة قطار العمر

تمهيد

في محلة باب المسجد العريقة من جانب الموصل الأيمن، كانت ولادتي واخوتي الاربعة (خالد متعب اللواء الركن لاحقاً، وهاني متعب عميد قوات خاصة، وازهر متعب الموظف في وزارة الصحة ومروان متعب بروفييسور في جامعة الموصل لاحقاً)، من أب عسكري بدرجة نائب ضابط. وكانت محلتنا تتوسط محلة المشاهدة ومحلة خزرج ومحلة الخاتونية (محلة اليهود) ومنطقة شارع حضيرة السادة. ويرتبط سكان هذه المناطق القديمة بعلاقات قرابة ومصاهرة ومعرفة أب عن جد، وكانت هذه (المحاليل) الازقة الصغيرة من المناطق الشعبية الفقيرة والمتوسطة بين عامل وفلاح ومزارع وموظف ومهن مختلفة اخرى. وقد استطاعت هذه المناطق ان تخرج أجيالا من المثقفين والادباء والاطباء والمهندسين والمدرسين والقادة العسكريين والشرطة الذين لعبوا دورا مهما وقدموا خدمات جليلة للموصل والعراق.

وفي محلتنا كنا كعائلة يطلق علينا (بيت أحمد ال سيد) وهذا ما سجل في دفاتر نفوس جدي وأولاده ونحن منهم. اما امتدادنا العشائري فيرجع الى قبيلة الجبور العربية فخذ العكلي ال عبد المشهد أنجاد العامر ويسكنون في قرى الهيجل والحلوات وسديرة وشاطئ الجدر على طريق القيارة ناحية الزاب وقد سكن أجدادي في مدينة الموصل منذ مئات السنين واستقروا في هذه المنطقة.

كانت دراستي في مدرسة العدنانية الابتدائية ومن بعدها متوسطة الحدباء ثم تخرجت في الاعدادية المركزية (الفرع الادبي)، حيث كانت هوايتي المحببة لنفسي هي الادب والشعر والقصة والاقتصاد، حيث كنت اجمع من مصروفي اليومي لشراء قصص وكتب العقاد وطه حسين واحسان عبد القدوس والسباعي والبياتي والجواهري ومجلات المصور وأخر ساعة والمختار.. وغيرها من مشاهير المجلات السائدة آنذاك.

لقد كانت لهذه المدارس الثلاث في حيّنا الشعبي الاثر الكبير على تكوين شخصيتي

اللاحقة. فلا زالت شخصيات المعلمين والمدرسين الذين كانوا مربين حقاً في تلك السنوات مرسومة في ذهني، وترسم أحيانا صور الاستاذ محمد طاهر (أبو خالد) بجسمه الضخم وسدارته الفيصلية السوداء وهو يعلمنا الفاعل والمفعول به. كما لازالت كلمات الاستاذ عبدالله سرسم (معلم الانكليزية) الطويل في قامته، الانيق في ملبسه وهو يجلب معه ادوات بسيطة ليعلّمنا اسماءها. ولا يزال من بعده الاستاذ عبدالله العمري يكمل مسيرة تعليمنا الانكليزية في الحداية المتوسطة والاستاذ ايوب وتعليمه لنا اسلوب كتابة الانشاء، بينما تستقر الاوضاع في الموصل بعد حركة الشواف التي راح ضحيتها الكثير من العوائل الخيرة من اهل الموصل، وترن في اذني وانا صغير صوت المهداوي وهو يطلق الاحكام على ضباط الموصل الابطال، وكنا نتلهف لسماع الحكم بقلق وحزن وخوف على صفوة من الرجال ومنهم ابن محلّتنا واقاربنا الملازم سعيد محمد فتحي (الفريق الركن لاحقا) والذي حكم عليه بالسجن المؤبد.

وعندما انقلب الوضع رغم وجود عبدالكريم قاسم في الحكم وتسيدت القوى القومية الموقف في الموصل وهروب الشيوعيين منها آنذاك، والاغتيالات العشوائية على قدم وساق في الموصل، في حينها كنت ارى ملامح القلق على والدتي وهي تنتظر والذي لأنه تأخر في الحضور للبيت. حيث كان والذي رحمه الله في حينها غير راضٍ على كل الاوضاع وكان يردد (الم أقل لكم ان الدنيا ستخرب اذا راحت الملكية!!) حيث كان رحمه الله يحب الملك ونوري باشا السعيد ولا يهوى جمال عبدالناصر رغم اننا الصغار في السن كنا على خلاف ما كان يراه.

في تلك الفترة كان اخي الكبير خالد وابن عمي كمال ابراهيم وهاشم عبد الجبار وانا وأصدقائي الصغار نتردد على جامع دانيال القريب من دارنا، حيث عالم الدين الشاب (هاشم عبدالسلام) الذي قتل اثناء حركة الشواف ومثل بجثته كما فعلوا بغيره من تمثيل وتعليق جثثهم بأعمدة الكهرباء، كالشهيدة حفصة العمري ورجال من بيت (ال كشمولة) و(السناجرة) ضمن قاطع محلّتنا.

وعندما حدث الخلاف بين القوميين والشيوعيين وبين عبدالسلام عارف وعبدالكريم قاسم انشطرت ايضا محلّتنا بين هؤلاء وأولئك، الا ان النسيج الاجتماعي المتماسك لم يصاحبه اي عنف كما حدث في مناطق اخرى.

لقد كانت محللتنا تضم عوائل كريمة لا تنسى ابداً، فهم ونحن كنا (أهل) بحق وحقيقة، وبقيت تلك العلاقة مع ذرياتهم لحد الان، ومن تلك العوائل الكريمة (ال غريز) ومنهم ال صابر وبيت شيتاوي وكانوا نماذج متميزة من الرجال. كذلك بيت رفاعي وبيت الجمّاس وبيت الاعزب وبيت حساوي وبيت العبار والفتيحات وبيت سيد فتحي وبيت حج الياس وبيت حمراوي وبيت الديوه جي وبيت كشموله وبيت السنجري وبيت سيد توشي المشهورين بالعزامة (الرقية) في جميع الموصل.

كما كان في القرب منا ايضاً بيت الطوالب وبيت العاني وبيت باهر وغيرهم من العوائل المحترمة المعروفة والذين كان اولادهم أصدقاء لنا وفي نفس المدارس التي درسنا فيها. ولم يكن في تلك (المحالييل) الا زقة الصغيرة غريب يسكن، فالكل يعرف الكل اصلاً وفصلاً ومختار المحلة يعرف كل شيء عن العائلة وكان المرحوم (محمد عيد) هو مختار محللتنا وصديق الجميع وعرايهم. اما الاصدقاء في الطفولة والصبا وفي المدارس فاذكر منهم عبد القادر احمد ال حسين رحمه الله وعبد المنعم ابراهيم وعناد محمد (ن ض لاحقاً) رحمه الله وعبد الواحد محمد ال فتحي (العميد لاحقاً) وزهير شيتاوي رحمه الله ومحفوظ الوايرمان وعبد الاله احمد وناظم عبد الجبار (مدرس تاريخ لامع) ومنعم السراج (معلم لاحقاً) وقتيبه سعيد الديوه جي (مهندس لاحقاً).

وفي الاعدادية المركزية تهيأت لنا الفرصة الثمينة لان نتلمذ على ارقى المدرسين المشهورين ومن بينهم الاستاذ (أحمد الكبيسي) حيث كان يقوم بتدريسنا مادة اللغة العربية والاستاذ (محمد سعيد حمّو) رحمه الله مدرس مادتي التاريخ والاقتصاد وهو الذي جعلني احب مادة الاقتصاد والتي لعبت دوراً مهماً في حياتي والاستاذ سعد الله عبد الجبار والاستاذ يونس احمد الحسين وغيرهم من الاساتذة المحترمين.

واجتزت الدراسة الثانوية ولكنني لم اكن في حينها متفوقاً في النتيجة النهائية بل حصلت على درجات متوسطة ضمن تسلسل الناجحين وكانت في حينها فرحة عارمة لي ولأهلي.

الرحلة الجديدة

انهمكت في السفر الى بغداد للتقديم الى كلية الشرطة، وتعرفت على اصدقاء تخرجوا معي، وكل منهم يحمل اوراقه للتقديم الى الكليات في بغداد، التي لم تكن هذه الكليات متوفرة في الموصل في حينها، وكنا نساfer في القطار وبالدرجة الثالثة (درجة الفقراء)، وكنت

انزل في فندق الجمهورية الذي ينزل به اهل الموصل في شارع الرشيد، واطرد الى مقهى يعرفها ويتردد اليها الغرباء وهي مقهى (أحمد فتاح) المقابلة لتمثال معروف الرصافي اليوم. واجري الفحص الطبي الصعب على المتقدمين الى كلية الشرطة ونجحت فيه ثم وضعت يدي على قلبي وهم يطلبوننا للمقابلة في اليوم الموعد.

وعندما دخلت على اللجنة التي كانت تضم ثلاثة ضباط على اكتافهم نجوم مضيئة بيضاء كثيرة، كنت ارتجف في داخلي رغم توصيات اخي الملازم (خالد متعب اللواء لاحقاً) بأن لا أرتبك. وقرأت في حينها اية الكرسي والمعوذات. ثم سألني احدهم عن اسمي الكامل ومدينتي وعمل والدي، واعقبه الثاني بسؤالني وهو يتسم:

قل لي يا طارق لماذا تريد ان تكون بالشرطة؟!

فأنطلق لسانني احده عن اعجابي بمركز الشرطة، الذي امرّ به يومياً وان الشرطة تكشف الجرائم وتقدم خدماتها للناس والوطن، ولذلك اريد ان اخدم بلدي من خلال ذلك.

وسألني سؤالاً آخر. ماهي هواياتك يا طارق؟

فأجبت: القراءة والرياضة.

وسألني: ماذا تقرأ؟

وكان ذلك السؤال هو ماكنت اتمناه حقاً، فبدأت اتحدث عن كتب الدكتور طه حسين والسباعي واحسان عبد القدوس والعقاد وروايات الشيخ والبحر ودكتور زيفاجو- وشارلوك هولمز ضحكت اللجنة.. واختصرها الذي كان في وسطهم قائلاً:

بارك الله فيك يا طارق.. ان شاء الله خير.

وهكذا خرجت من اللجنة وانا فرحان وكلي ثقة انني قد اديت ما عليّ، لكن كانت هناك صعوبة كبيرة للقبول في كلية الشرطة فهناك مئات الطلاب الخريجين قد تقدموا لها وكان في حينها عدد الذين يقبلون قليل جداً.

لقد كان لوالدي رحمه الله الفضل الكبير في تحقيق امنيتي ورغبتني عندما غادر الموصل الى بغداد وطلب مقابلة وزير الداخلية المرحوم الزعيم الركن (أحمد محمد يحيى) والذي كان امراً لوالدي وبرتبة مقدم خلال مشاركتهما في حرب فلسطين عام 1948. حيث استقبله الرجل بالترحاب والسؤال عنه وعن اولاده. وحقق لوالدي ما أراد بكل اريحية بعد ان استقبله بترحاب كبير قائلاً له:

(والله انت تستحق كل شيء).

وهكذا قرأ المذيع من بغداد اسماء المقبولين وعددهم (42) في كلية الشرطة وكان طارق متعب أحمد من بين المقبولين وكانت الفرحة العارمة التي لا توصف ابدا.

الرحلة مع جهاز الشرطة

فاروق عجاج.. اسم لا ينسى لأنه عريف فصيلنا وهو طالب في المرحلة الثالثة في كلية الشرطة، حيث يتولى هؤلاء الطلبة استلام مهمة الاشراف التام على الطالب الجديد في الفصيل، هادئ، مبتسم، صبور، ذو خلق عالٍ، كريم، كما عرفته وانا استمع الى تعليماته. وعرفته ايضا زميلاً لاحقاً وهو يتبوأ مناصب رفيعة في جهاز الشرطة..

وكذلك هشام احمد الجاسم (رئيس عرفاء) وطلبة سبقونا بستتين الا انهم كانوا نجومًا اثارنا فينا الاعجاب بهم عندما تولوا أمرنا ونحن طلبة ثم زاملناهم ونحن ضباط لاحقاً في كلية الشرطة. كانوا بحق أساتذة وضباطا محترمين وملتزمين واصحاب قدرات عالية.

كانت ادارة الكلية تختار افضل الاساتذة للتدريس في الكلية، فقد درسنا العلامة الدكتور (مصطفى جواد) اللغة العربية ثلاث سنوات، واللواء (طه الشيكلي) درسنا المعلومات السلوكية، و(ابراهيم الداود) مدرس التعبئة، ومن الضباط النقيب سابقاً (رضا محمد علي) و(طارق حسين) و(ثابت أحمد حسن) و(علي عبدالحسين) و(سوريان توفيق) و(يونس سليمان) وغيرهم من الذوات. الذين تركوا في حياتي بصمات لا تنسى ابداً، وكان لهم تأثيراً كبيراً في حياتي مع جهاز الشرطة لاحقاً. كان فصيلنا والذي يسمى (الدورة 19) رغم قلة عدد المقبولين فيه يضم نخبة متنوعة جمعت كل النسيج العراقي من كافة محافظات العراق، حيث كان فيهم العربي والكردي والتركمانى سواء من بغداد او الموصل او البصرة والسليمانية والديوانية والكوت، وغيرها وقد قضينا كعائلة واحدة ثلاث سنوات كاخوة حقاً. يجمعنا سقفا واحدا في قاعة واحدة ونأكل من قدر واحد ولنا مشاعر واحدة هو ان نتخرج ونبني مستقبلنا لخدمة العراق كله.

وكنت خلال دراستي في الكلية متفوقاً في دروسي، حيث اصبحت رئيس عرفاء في كلية الشرطة في السنة الاخيرة للتخرج، وحصلت على التسلسل الثاني في المركز بين زملائي الخريجين. وصدر الامر الاداري بالتعيين، حيث لم يكن يصدر لخريجي كلية الشرطة مرسوم جمهوري كما لزملائهم من خريجي الكلية العسكرية آنذاك.

بدايات الحياة مع الوظيفة

كنا نستعجل الأيام ونعدها ونحن طلبة في كلية الشرطة بانتظار اليوم التاريخي في حياتنا الذي سينقلنا من مستهلكين الى منتجين. وهكذا كانت الفرصة لا توصف وأنا أجد نفسي (معاون شرطة) كما كان يطلق على خريج كلية الشرطة. وفي محلتنا وبيتنا في محلة باب المسجد كان الاستقبال للمعاون الذي يضع على كتفه نجمة بيضاء على كل كتف، مصنوعة من الفضة. وتسابق الاهل لأقامة العزائم بهذه المناسبة، ووفد الاصدقاء للتهاني بهذه المناسبة وتقديم الهدايا. وهكذا كانت القيمة المعنوية للضابط الذي يتخرج. سواء في كلية الشرطة او الكلية العسكرية. ففي ذلك الزمن لم يكن باستطاعة اي شخص أن يكون ضابطا لأن شروط القبول كانت قاسية جدا وكما ارادها حكام الملكية الذين أسسوا الدولة العراقية الحديثة..

بعد أيام كانت العدالة متجسدة عندما جمعونا نحن أبناء الدورة (19) في كلية الشرطة في قاعة وبدأنا نسحب اوراق (نصيب) في المحل الذي ستذهب اليه عند اول تعيينك، وكان نصيبي ان اكون في كركوك الفوج الخامس - اللواء الثاني، في أمرية قوة الشرطة السيارة (وهي جهاز يشبه الشرطة العسكرية).

وكان الفوج الذي التحقت فيه خارج كركوك مسؤولا عن حماية أبار النفط في مناطق شوراو سربشاخ وهنجيرة وقوطان، ووجدت نفسي امراً للسرية في قوطان ومسؤولا عن ثلاثة ضباط وعدد كبير من المفوضين ومراتب موزعين على ربايا تحرس الابار النفطية. وبعد ستة أشهر اختارني امر الفوج المقدم (ياسين عبدالجليل) رحمه الله أن أكون مساعداً له، وكان مقرنا في منطقة تدعى (الصناعة) وهي قريبة من النار الازلية في بابا كركر في كركوك. واصبحت غرفتي محل التقاء الضباط اثناء قدومهم لتأدية اعمالهم مع مقر الفوج. كان نظام القوة السيارة الذي يطبق علينا هو نظام عسكري بحث وتعرفت على الكثير من زملاء المهنة ومنهم الملازم (كامل زيدان النداوي) لواء لاحقا ومديرا لشرطة بغداد. والملازم (طالب الحمداني) عميد كلية الشرطة لاحقا. والملازم (جاويد عمر الخالدي) رحمه الله. وغيرهم من ضباط الشرطة المعروفين في جهاز الشرطة.

وتلقيت خبراً بعد ثلاثة اشهر من تخرجي احزنني ولم أنساه وانا في غمرة فرحتي وانشغالي،
الا وهو وفاة والدي رحمه الله تعالى في الموصل الذي اثر في حينها على نفسي كثيرًا.
وبعد سنتين تم اختيار العشرة الاوائل من دورتنا ليكونوا ضباطا معلمين في كلية
الشرطة، ولكوني كنت الثاني على تسلسل دورتي فقد كنت ضمنهم بعد ان تم تركيتنا من
قبل كلية الشرطة. وهكذا عدت بعد سنتين من طالب في كلية الشرطة الى ضابط معلم فيها..
وكانت فترة الكلية هي النقلة النوعية في حياتي في جهاز الشرطة. فهنا في كلية الشرطة
ستزامل ضباطاً من نماذج مختارة على أيديهم تتخرج الدماء الجديدة وتضخ لجهاز الشرطة
في كل العراق من شماله الى جنوبه. وتعرفت في حينها عن قرب على كل أساتذتي القدامى
وزملائي الجدد.

وهنا التقيت بالرواد الافاضل الذين تركوا بصمات كبيرة في حياتي اللاحقة.. فهنا
تعرفت على شخصيات كلٌ منهم مدرسة من الخلق والانضباط والكفاءة والنزاهة، ومع
حفظ الالقاب منهم (اللواء لاحقاً رضا محمد علي) و(اللواء لاحقاً عبدالمحسن خليل)
و(اللواء سوريان توفيق) و(اللواء حاتم علي الخلف) و(اللواء لاحقاً حكمت موسى)
و(اللواء خيرى صالح) والعميد (علي عبدالحسين الخزرجي) والعميد (عبدالعزیز حمودي)
والعقيد (طارق محي الدين) و(هشام أحمد جاسم). والعقيد طارق حسين) و(عصمت
السامرائي) و(اسماعيل محمد بكر) و(اللواء لاحقاً علي عبدالله) و(اللواء ناطق المروود
رحمه الله) و(الدكتور لاحقاً ضرغام عبدالله الدباغ) و(أكرم اسماعيل الاسعد) و(المرحوم
فؤاد الراوي) و(العميد وعداالله عزيز) والعميد (جبير عبد الغربي) و(العميد صلاح محمد
حسن) و(العميد شكيب العاني رحمه الله). وأسماء من القامات الشرطوية العريقة التي لها
الفضل الكبير في بناء هذا الصرح الكبير (كلية الشرطة) وادامة التقدم والبناء والانضباط
والمحبة والاخلاص لتخريج أجيال من قادة الشرطة لاحقاً في العراق. وكان عمداء كلية
الشرطة المتناوبين على قيادتها أثناء وجودي كضابط فيها.. (اللواء الانيق جمال الطائي)
و(اللواء فاضل عبد المجيد السامرائي) و(اللواء صبري عبد الجبار). وكان كل منهم نموذجاً
للقوي والخلق والانضباط والالتزام والمهنية.

وقد شغلت في الكلية منصبين أولهما امر فصيل معلم للطلاب، ثم بعد دخولي دورات
تأهيلية للأسلحة والتعبئة، اصبحت ضابطاً لتدريب الكلية. وكان امري المرحوم العقيد

(عبدالعزیز حمودي) الرياضي المعروف حيث كان يشغل منصب مدير التدريب في الكلية. كانت فترة الثلاث سنوات (-1967 1968 - 1969) التي قضيتها في كلية الشرطة من اجمل فترات حياتي والتي تعرفت فيها ايضا على مئات من الطلبة الذين زاملوني لاحقا وكانوا بحق من قادة الشرطة وقاماتها في عموم محافظات العراق.

وكان من اقرب الاصدقاء النقيب آنذاك (عبد المحسن خليل) امر سرية في كلية الشرطة الذي نقل منها الى مدير أمن الموصل، وكان لا ينقطع عن زيارتي عند حضوره الى بغداد حيث عرض عليّ ان اوافق على نقلي من الكلية الى مدينتي الموصل وبمنصب شاغر آنذاك في شرطة كمارك الموصل، وهذا ماتم فعلا بعد تردي الطويل وتشجيعه لي على القبول، فالتحقت بمنصب معاون شرطة كمارك نينوى، وبدأت رحلتي الطويلة مع مكافحة التهريب والتي استغرقت أكثر من خمس سنوات حيث اختلف العمل واسلوبه كليا عن عملي خلال السنوات الماضية. ولم ادع الفرصة تضيق مني في حبي لإدامة معلوماتي وتطويرها، فسجلت في كلية الادارة والاقتصاد المسائية (واخترت فرع الاقتصاد) الذي كنت حقا احبه لرغبتني في الاطلاع على علوم الاقتصاد، فكنت اداوم صباحا في الوظيفة والتحق في دوام الكلية مساءً ثم أعود في الليل لأطارد المهريين في نينوى. وقد كنت طالبا متميزاً وجاداً في كلية الاقتصاد كما يعرف عني من زاملوني في الصف الذي كنت فيه فقد كنت مناقشاً ومحاوراً جيداً مع الاساتذة الذين عرفتهم في الكلية ومنهم الدكتور (زكريا باشا) والبروفيسور (أزهر السماك) والمرحوم (سالم النجفي) والدكتور (قيس سعيد) والذي شغل منصب رئيس جامعه الموصل لاحقا، وكثير من الافاضل والزلاء الذين اصبحوا اساتذة محترمين في جامعة الموصل، ومنهم البروفيسور (طه يونس) والدكتور (عبد النافع الزرري) والدكتور (عبد العزيز الزيدان) والدكتور (عبد الغفور) والسيد (عماد النجيفي) وعشرات من اللامعين.

وقد تخرجت متفوقاً بدرجة جيد جداً وبمعدل قدره 86,56٪، وقبلت في جامعة بغداد لنيل شهادة الماجستير. الا ان نقلي الى منصب مدير شرطة محافظة ادى الى حرمانني من استمراري في ذلك.

كان قدوتي الذي اعتبره المعلم الاول في حياتي هو مدير شرطة الكمارك الشمالية العميد (محفوظ عمر بك العباسي) رحمه الله. حيث عملت معه كضابط استخبارات شرطة

كمارك المنطقة الشمالية لمحافظات (نينوى ودهوك واربيل والسليمانية وكركوك). حيث كنت اجوب مناطق تلك المحافظات التي تربطها ثلاث دول حدوداً طويلة منها سهلية ومنها الجبلية. وحيث كان هناك اكثر من مائة معاونة كمرك ومركز ومخفر حدودي لشرطة الكمارك. ولم ادع منطقة الا ونصبت كميناً فيها وزرتها وعرفتها عن ظهر قلب مع ضباطها ومفوضيها ومتسبيها.

وخلال هذه السنوات انهمكت في التعامل مع المهربين واساليهم وأسباب التهريب ومناطق دخول المهربين وكيفية تصريف البضائع المهربة (ويستلزم لي كتابا اخر مستقلاً لنقل الحوادث والامور المتعلقة بالتهريب ومن تعاملت معهم وكيفية ذلك ونتائجه).

لقد كان عملي في شرطة الكمارك انعطافة كبيرة غيرت الكثير من نظرتي الى الامور والواقع وتعلمت كثيرا من الدروس وأنا اعمل مع امري "محفوظ العمر" الصوفي الزاهد المعتدل في نظره وتعامله مع الدين والناس والمسؤولين، وكان الرجل ذا شهامة وكرامة والتزام وشجاعة في تحمل المسؤولية، ولم ينفك في اعطائي دروساً واقعية في تعامل ضابط الشرطة مع الناس. كما كان من حسن حظي ان يخلفه رجل اخر رفيع الخلق كفوءاً أنزيهاً ملتزماً هو العميد (عبد الجبار حسن الجبوري) ابو نائر، الذي عملت معه في الفترة الاخيرة من عملي في شرطة الكمارك الذي قضيت فيه خدمتي الاخيرة في منفذ ربيعة الحدودي. ومنه تم ترشيحي الى معهد القادة لضباط الشرطة في القاهرة حيث قدمت بحثاً متميزاً نال درجة امتياز في المعهد وكان بعنوان (التخطيط لمكافحة التهريب واثره على التنمية) حيث مزجت فيه بين خبرتي خلال خمس سنوات في مكافحة التهريب وما حصلت عليه من علم في كلية الاقتصاد بعد ان تخرجت منها عام 1976.

وثناء دراستي في معهد القادة اعلموني انه قد صدر امر نقلي الى منصب مدير مكافحة الاجرام في الموصل، وعندما عدت من القاهرة التحقت بالمنصب. وعندها بدأت رحلتي الجديدة في الادارة والقيادة والتحقيق.

ولابد لي ان اذكر التدرج الوظيفي في جهاز الشرطة الذي بدأت فيه وانتهيت اليه خلال فترة تزيد عن ثلاثين عاماً من الجهد والخدمة والرحلة الطويلة.

وفي ما يلي السيرة الذاتية للمؤلف :

• امر فصيل وامر سرية ومساعد امر فوج في حماية ابار النفط في كركوك - سستان 1968.

- معلم للطلاب في كلية الشرطة - سنة واحدة.
- ضابط تدريب كلية الشرطة العراقية - سنتان.
- ضابط شرطة كمرك نينوى - سنة واحدة.
- ضابط استخبارات شرطة الكمارك للمنطقة الشمالية - ثلاث سنوات.
- ضابط شرطة كمرك منفذ ربعة الحدودي - سنة واحدة.
- مدير مكافحة الاجرام في الموصل - ثلاث سنوات.
- اما المناصب القيادية في الشرطة فهي كما الاتي:
- مدير شرطة محافظة السليمانية - سنتان ونصف برتبة مقدم حديث عام 1981
- مدير شرطة محافظة كركوك - اربع سنوات برتبة عقيد عام 1983
- معاون مدير الشرطة العام في العراق - عشرة اشهر برتبة عميد
- مدير شرطة محافظة نينوى - سنتان ونصف برتبة عميد 1988
- مدير شرطة محافظة اربيل - سنة واحدة برتبة لواء
- مدير شرطة محافظة دهوك - عشرة اشهر برتبة لواء
- مدير شرطة العاصمة بغداد - سنتان ونصف برتبة لواء 1991-1993
- المشرف العام على مديرتي شرطة بغداد الكرخ ومديرية شرطة بغداد الرصافة
- مدير الجنسية العام - لم التحق بالمنصب
- الشهادات والدورات واللجان
- خبير أمني في مجلس وزراء الداخلية العرب.
- بكالوريوس علوم الشرطة - كلية الشرطة.
- بكالوريوس ادارة واقتصاد من جامعة الموصل عام 1976 بدرجة جيد جداً.
- دبلوم من معهد التطوير من القاهرة.
- شهادة قيادات الشرطة من معهد القادة لضباط الشرطة في القاهرة.
- شهادة مكافحة الشغب من معهد الدراسات الامنية التابع للجامعة العربية.
- شهادة مكافحة المخدرات التخصصي - القاهرة.
- شهادة خبرة في التحقيق الجنائي العملي.
- دورة الاسلحة الخفيفة والتعبئة الصغرى.

• رئيسٌ للعديد من اللجان التحقيقية في جرائم الرأي العام الجنائية في بغداد والمحافظات.

- عضو اللجان الامنية لكافة المحافظات التي عملت بها.
- عضو لجنة دراسة الاستثناءات في القانون العراقي في المعهد القضائي.
- رئيس لجنة مكافحة التسول في بغداد.
- رئيس لجنة حماية الملاعب الرياضية.
- عضو لجنة رداء بغداد التي يرأسها وزير الداخلية.
- عضو اللجنة الامنية في بغداد.
- عضو لجنة التطوير الاداري في جهاز الشرطة.
- عضو لجنة اعادة تقييم ضباط الشرطة في العراق.
- عضو في لجنة المستشارين في وزارة الداخلية.
- عضوية بعض الوفود العراقية الخاصة بأعمال الشرطة.

التكريم:

• منح (13) قدماً ممتازاً في الراتب والرتبة لأغراض الترقية لدرجة اعلى لم استفد من اربع منها.

• منح (144) كتاب شكر وتقدير من كل الجهات المسؤولة في البلد لتميزه أثناء الخدمة والمساهمة في كشف الجرائم

• منح (6) انواط من الجهات الرسمية في العراق.

البحوث:

- التخطيط لمكافحة التهريب وأثره على التنمية في العراق.
- تأثيرات الأمن على الحالة الاقتصادية.
- الاستراتيجية في الشرطة والعقيدة الأمنية.
- جهاز الشرطة بين الواقع والطموح.
- التخطيط السليم في مكافحة الجريمة
- بحث عن عمليات الشرطة.
- الجريمة المنظمة في المنظور القريب.

- السلاح العشائري بين التوازن والفوضى
- حماية الملاعب في بغداد.
- استخدام رجل الشرطة للسلاح في دفاعة عن النفس.
- خطط كشف الجرائم المهمة وجرائم الرأي العام.
- الجهاز الحاضر الغائب.
- جهاز تقليدي.. أم جهاز حديث.

الاحالة الى التقاعد

تمت احوالي الى التقاعد في سن مبكرة وبرتبة لواء، وبعد مضي ثلاث سنوات في الرتبة تم توقيفي توقيفاً مزاجياً دون تحقيق من قبل وزير الداخلية وبتهمة ثبت بطلانها فوراً، وبإصرار منه على احوالي الى التقاعد، لعدم كفاءتي بعد ثلاثين عاماً من الخدمة المشرفة في جهاز الشرطة منتقلاً بين اصعب محافظات العراق الساخنة والصعبة.

الفصل الاول

بغداد

مديرية شرطة محافظة بغداد

للفترة (١٩٩١-١٩٩٤)

انا ولى والتاريخ

لم يكن يخطر على بالي يوماً أن حياتي الوظيفية في الشرطة ستنتهي بنهاية الشهيدة السيدة لىلى العطار..المديرة العامة لدائرة الفنون والفنانه التشكيلية، المعروفة والقريية من أغلب مسؤولي الدولة الكبار على اعلى المستويات، والمشهورة لدى الجميع بعينها الواسعتين واعمالها الفنية المتميزة.

فعندما اغمضت عينها رحمها الله، اغمضوا خدمتي التي زادت عن ثلاثين عاماً متنقلاً في أرجاء جمهورية العراق.

كانت ليلة السادس والعشرين من حزيران عام 1993 وبعد منتصف الليل بقليل، كنت قد انتهيت الاستماع والمناقشة مع العقيد شوكت الطعان مدير شرطة المنصور، بعد اكتشاف جريمة تخص سرقة دار احد اطباء رجالات الدولة المعروفين، حيث وصلت الدار التي كنت اسكنها في منطقة الدورة، وقبل أن اخلع ملابسي العسكرية واذا بأصوات قصف شديد تبدو ليست ببعيدة عن منطقة الدورة.

اتصلت فوراً بمدير خفر العاصمة بغداد وسألته عن معلوماته. فأجابني.. انهم يسمعون الاصوات ولا معلومات لديه.قلت له عليك ان تعلم فوراً، واتصل بكافة مدراء الاقسام في شرطة بغداد وان عليهم الالتحاق مع ضباطهم فوراً وتطبيق خطة امن بغداد التي باتوا يحفظون كل تفصيلاتها، من كثرة تطبيقها في العاصمة في تلك الفترة العصبية التي كان يمر بها البلد. وعدت اتصل فوراً بسيطرة النجدة في العاصمة، فأجابني مسؤولها ان القصف يجري على دائرة المخابرات العراقية.

كانت الساعة تتجاوز الواحدة بعد منتصف الليل، فلم انتظر سائق الخفر الذي كان موجوداً في مقر شرطة بغداد فقامت بقيادة سيارتي المدنية مصطحباً احد أفراد حراسة المنزل حيث توجهت الى دائرة المخابرات الواقعة في منطقة المنصور، ولم تكن بعيدة عن منطقة سكناي وكنا كلما اقتربنا من منطقة الحادث كان الغبار يزداد كثافة حتى وصلت الى الباب الرئيسي خلال اقل من عشرين دقيقة وشاهدت بعض متتبعيها يركضون باتجاه الباب الرئيسي، وعندما اردت الدخول اعتذر الحراس بانه يمنع دخول أي أحد حتى وان كان مدير شرطة بغداد، فأكملت السير باتجاه مديرية شرطة المنصور الواقعة قريباً من المنطقة. ووجدت العقيد شوكت الذي يلم بتفاصيل المنطقة. فأصطحب معه الخافرين من متتبعيه، وأكملنا السير من شارع الاميرات الى الجهة الخلفية من دائرة المخابرات واذا بها هي المستهدفة. كما شاهدنا تدميراً للدور المجاورة الملاصقة لدائرة المخابرات.. خاصة إحدى الدور حيث انها قد دمرت تماماً. وقد تبين انه دار الفنانة التشكيلية ليلي العطار.

وكانت هناك سيارة نجدة وسيارة دفاع مدني، وابعثتها سيارات اخرى بعد دقائق.. لم يكن هناك سوى بعض المدنيين ومن جيران المنطقة المهدمة. والشرطة تفرق الناس عن المنطقة خشية تكرار القصف الامريكي عليها. فيما باشرت سيارات الاسعاف بنقل المصابين الى المستشفيات وبوشر بالبحث تحت الانقاض لإنقاذ من بقي على قيد الحياة، او اخراج الجثث. وكانت سيارات النجدة تتوالى بالوصول الى المكان تباعاً.

كان اللواء يونس سليمان مدير الشرطة العام والوكيل الامني في وزارة الداخلية في مقر دائرته يستلم التفاصيل عن الموضوع واعداد الجرحى عن طريق لاسلكي شرطة النجدة وعن طريق العقيد شوكت، الذي كلفته تزويدهم بالتفاصيل وكل جديد بعد أن حضر الى محل الحادث بعض ضباط الشرطة وأصبح المكان يغص برجال الامن والمخابرات والمسؤولين.. ليلي العطار كانت تشغل منصب مدير عام دائرة الفنون في العراق وهي فنانة تشكيلية معروفة وقد اشيع انها هي من رسمت صورة الرئيس الامريكي "جورج بوش الاب" على ممر باب ارضية مدخل فندق الرشيد في بغداد، وكانت الصورة تداس بالاقدام عند الدخول الى الفندق. لذلك فقد انطلقت اشاعة مفادها ان دارها هو المستهدف من قبل القصف الامريكي. ولكن البعض يؤكد ان هناك فناناً آخر هو من رسم هذه الصورة وليس الفنانة ليلي العطار رحمها الله. وان المستهدف الرئيس هو دائرة المخابرات العراقية الملاصقة لدار

الشهيدة (وهو الاحتمال الذي أرجحه).

في حوالي الساعة الثالثة فجراً.. عدت الى مقر مديرية شرطة بغداد للاطمئنان على التحاق مدراء شرطة الاقسام وتطبيق الانذار وخطة أمن بغداد، ثم عدت الى محل الحادث مرة اخرى حتى الساعة الخامسة حيث عدت الى المقر واستفسرت عن مدير الشرطة العام فعلمت انه في مديرية شرطة صدام التي هي في جهة بعيدة عن محل الحادث، فاتصلت به وأوضح لي انه ذهب الى محل الحادث لاحقاً عندما كنت انا في مديرية شرطة المنصور. فشرحت له الاجراءات وطلب مني أن أحضر الى المقر العام في العاشرة صباح نفس اليوم. في الساعة الثامنة اتصل بي محافظ بغداد الاستاذ خليل ابراهيم ورجاني للحضور الى مقره في باب المعظم، حيث ذهبت اليه وشرحت له كل ماجرى من تفاصيل.

في العاشرة والنصف التقيت اللواء وكيل الوزير وتحدثنا عن الموضوع وعدد الجرحى والشهداء وعن الدمار الذي لحق بالدور، سيما ان الموضوع يبدو انه استهداف لدائرة المخابرات العامة الملاصق لدار ليلي العطار، وعدت الى مقر شرطة بغداد في الساعة الثانية عشرة ظهراً.

في الساعة الواحدة ظهراً يوم 26 / 6 / 1993 دخل مكنتي المقدم رشاد وهو سكرتير وزير الداخلية وطبان إبراهيم الحسن، وكان المقدم مثلاً للخلق والادب وجلس وعلى وجهه علامات الحزن والحيرة وهو يستمع لي عن الليلة الماضية، وبصوت منخفض قال:

- والله يا سيدي لا أعرف ماذا اقول..

- قلت له: قل.. قل فأنا متوقع كل شيء منذ ان عملت في مديرية شرطة بغداد.

- قال: السيد الوزير يقول لك اذهب الى بيتك!! انت واللواء يونس ومدير مكتب الوزير

العميد كامل التكريتي.

- اجبته وانا ابتسم ساخراً متألماً وأنا أضع بعض حوائجي الشخصية في حقيبة صغيرة..

هذا ليس غريباً!!

وصلت داري ورحت في نوم طويل نتيجة الارهاق حتى الساعة السادسة عصراً. حيث اتصلوا بي وطلبوا حضوري الى مقر وزارة الداخلية، فانتظرت في غرفة العميد مدير استخبارات الداخلية الذي تفاجأ بحديثي عن الحادث وما قد قمت به.. وقال لي: السيد الوزير لا يدري كل هذه الامور وان ما نقل له كله خاطئ!

في الساعة الثامنة مساءً طلب الوزير العميد مدير الاستخبارات الذي عاد مسرعاً ووجهه غير طبيعي ثم تمتم قائلاً لي:

لقد أمرنا السيد الوزير وكان غاضباً ومؤنباً.. هل الموقوف اللواء طارق يحتجز في غرفتك؟ أم يجب ان تذهبوا به الى الموقوف؟ أم تخجلون منه كلكم؟!
تأسفت للرجل الذي تربطني به صداقة قديمة واحترام ونزلت باتجاه انضباط الشرطة القريبة فاستقبلني امر الانضباط الذي يبدو انهم اتصلوا به وهو العقيد حمد الغريري الشجاع الوفي..
قلت له: انا موقوف اين مكاني؟!!

أقسم الرجل الا أن أشغل غرفته، وحاولت ان اثنيه وتوسلت اليه أن يبعد الشر عنه فلم يزد ذلك الا اصراراً. وهو يتكلم كلمات لو سمعها احد آنذاك لذهب في خبر كان!!
أخبروني ان الموقوف لم يشهد ابداً زيارات مثل الذي حدث خلال وجودي فيه من اخواني المتقاعدين وضباط الشرطة والمفوضين والمراتب والاصدقاء، حيث كنت استيقظ الساعة الثامنة صباحاً وأستقبل الزوار حتى بعد منتصف الليل.

وبصراحة لم اكن اريد هذا لخوفي على من يزورني لكوني أعلم عقلية الوزير الذي تعاملت معه طيلة سنتين ونصف والذي يبدو ان البعض نقل اليه معلومات عن الزيارات فاستشاط غضباً.

حضر اليّ مدير الاستخبارات واخبرني ان الوزير طلب ان يحقق في الموضوع! (وهذا خلافاً للقانون لكوني برتبة لواء وهو برتبة عميد)..
فكتبت له تقريراً مفصلاً عن كل ما جرى والشهود من ضباط الشرطة المتواجدين وكل الشهود الذين كانوا في محل الحادث.

وأخبرني لاحقاً انه قد قام بالتحقيق وان الجميع ايدوا حرفياً ما ذكرته في التقرير وبعد اكثر من اسبوعين اطلع الوزير على توصية العميد، بأن اللواء مدير شرطة بغداد قد قام بمسؤولياته الكاملة وانه من أوائل الذين حضروا الى محل الحادث. وان اجراءاته كلها سليمة وكان ينقل المعلومات تفصيلاً الى مراجعته. الا ان الوزير (العادل) كتب قراره (يفرج عنه... ويحال الى التقاعد).

حدثني اللواء وحيد ياسين مدير عام ادارة وزارة الداخلية قائلاً:
كانت مفاجأة التي لم يكن احد يتوقعها وكان جدول المطلوب أحوالهم على التقاعد من

ضباط الشرطة قد ارسل الى رئاسة الجمهورية، ولكننا نعرف طبائع الوزير فأرسلنا اسمك بشكل منفرد الى الرئاسة.. فطلبت رئاسة الجمهورية أسباب طلب احالة اللواء طارق مدير شرطة بغداد الى التقاعد. (لانه من الضباط المتميزين)

وأضاف اللواء وحيد.. ان الوزير استشاط غضباً مرة أخرى من رد الرئاسة ومما عقد الامور انني رفضت قطعياً رجاء من أحد اصدقاء الوزير، ان اعتذر للوزير!!

واجبته.. اعتذر عن اي شيء وهل هناك خطأ بدر مني؟؟ انا من يجب ان يعتذروا على

توقيفي...

فأطرق متمتماً: والله اني لأخشى عليك منهم..!

كتب الوزير على رد الرئاسة أغرب هامش. مضحك.. مبكي

يحال الى التقاعد لتخاذله وجبنه...!!

يقول اللواء وحيد.. ايقنا ان الوزير قد جن جنونه وانه يريد اعدامك. فأبقيت الكتاب عدة ايام (الكلام للواء وحيد) وذهبت الى وكيل مدير الشرطة العام السيد محمد الحديثي (مدير عام الدائرة القانونية) الذي حل مؤقتاً بدلاً من اللواء يونس سليمان واطلعت على هامش الوزير.

وسالته رأيه، فقال لي:

كلنا ندري ان اللواء طارق غير مقصر ولا يستحق الذي جرى له ولكن ما العمل؟! وأنت

أدرى بالسيد الوزير ومزاجه!.

ويضيف اللواء وحيد، كتبت تقريراً مفصلاً للوزير عن السيرة الذاتية وخدمة اللواء طارق الطويلة في خدمة الشرطة والدولة، وفي آخر سطر وبعبارة مبهمة الطلب من الوزير. احالته الى التقاعد "لعدم كفاءته".

وقد وقع التقرير السيد محمد الحديثي بعد ان اتفقنا ان هذا الشيء الوحيد الذي لا يؤدي المغضوب عليه ولعله يرضي الوزير او يمر امامه من غير تدقيق.

وسلم التقرير الى مدير المكتب المتعاطف معي وطلبوا منه ان يدخل التقرير في وقت

يكون مزاج الوزير رائقاً!!

وبعد يومين من الانتظار... كتب الوزير موافق...!!!

وخلال خمسة أشهر لاحقة كنت لا ادري ماهو وضعي ومستقبلي، حيث عين أحد

اقارب الوزير برتبة عقيد بدلاً مني.

وكنت حينها في حالة نفسية متعبة وصعبة جداً. الى ان صدر المرسوم الجمهوري في بداية سنة 1994 بإحالي الى التقاعد لعدم كفاءتي في جهاز الشرطة.

وهذا يعني اني كنت ثلاثين عاماً كفوءاً وفجأةً اكتشف الوزير اني لم اكن كفوءاً...!
ضابط مركز ومدير شرطة مكافحة اجرام! ومدير شرطة محافظات ست هي السليمانية وكركوك والموصل واربيل ودهوك وبغداد ولسنين متواصلة كنت كفوءاً ، واكتشف الوزير اخيراً انني لست كفوءاً...!

مائة وخمسة واربعون كتاب شكر وتقدير ومكافآت من كل مستويات الدولة خلال خدمتي وهي اكبر رقم حصل عليه ضابط شرطة في خدمته...!
ثلاثة عشر قدم ممتاز خلال الخدمة...!

اربع مرات قدم من الوزير نفسه خلال سنتين...! لخدمتي المتميزة ولكشف جرائم مهمة لم استفد منها وذلك لأنني وصلت أعلى رتبة في مسلك الشرطة وهي رتبة لواء.
ولا اريد ان اطيل بالتحدث عن خدمتي الطويلة في جهاز الشرطة. ولكني وكما قيل لي من أصدقائي الأعزاء أشكر الله على ما جرى..
فمن عمل مع مثل هذا الوزير طيلة أكثر من سنتين ونصف، وبعقليته وأهوائه وخرج غير ملطخ الأيدي من كل شيء فأن الله يحبه حقاً.

هكذا ختمت حياتي الوظيفية عام 1994 بصدمة كبيرة (حبس مع إحالي الى التقاعد لعدم كفاءتي).. رغم اني خلال مدة عملي في بغداد كنت متوقع اي شيء في عملي كمدير شرطة العاصمة الكبيرة التي لا يعرفها كما يعرفها الا من عمل بمثل هذا المنصب، حيث عليك ان تعرف عنها كل شيء، شوارعها ومحلاتها المهمة وشواخصها وشخصياتها، وان تتعامل مع مسؤولي الدولة بل حتى مع مزاجاتهم احياناً. وتفاصيل سكانها الاصليين والوافدين والتي كنت يوماً أجوب فيها من مكان لآخر عند منتصف الليل من كل يوم وأطلع على ما يدور في خبايا هذه العاصمة الكبيرة حجماً وتعداداً، والتي أحببتها من قلبي وأحببت طيبة أهلها وتسامحهم وتعاونهم فخدمتهم بكل امكانياتي وطاقاتي ومبادئي وقيم الشرف والالتزام والاخلاق.

وقد كتب الاخ اللواء الدكتور أكرم عبد الرزاق المشهداني "معاون مدير الشرطة العام

للحركات“ عن ذلك الحادث وموقفي منه وما لحقني. ومايلي نصه:

”حياك الله اخي واستاذي وقدوتي ابا زياد، وانت العلم الشامخ في تاريخ الشرطة العراقية علماً واخلاقاً ومهنية وحرصاً وكفاءة. وأنا كنت الاقرب لك في ذلك اليوم المشؤوم وأعرف تفاصيل أحداثه والامزجه الشخصية التي جعلتك ضحية الظلم والتعسف وشماعة لتعليق اخطائهم. ولكن ثق ان الله تعالى هو الحكم العادل المطلع العارف بالناويا ولا يخفى عليه، وبقيت صورتك زاهية في قلوب كل محبيك ومن يعرفونك حق المعرفة. ثق ان الحق هو الأقوى وهو الأبقى وان الباطل الى زوال مهما طال الحال.

يا أخي أبا زياد الحبيب.. انت مدرسة وكنز من العلم والمعرفة والخلق الرفيع وستبقى هكذا في قلوب وعقول من عرفوك وحبوك واشتغلوا معك او بقربك واحمد الله انك كنت مظلوماً لا ظالماً حاشاك وانت العفيف من الظلم ومن كل منقصة. فطب نفساً رغم ألم الذكرى فقد ذهب من كادوا لك وأذكوك الى جوار رب عادل كريم لا تضيع عنده الحقوق. وبقيت انت بذكراك العطرة وروحك الطيبة وقلبك النقي وسمعتك التي تفوق الذهب قيمة. تقبل تحياتي واحترامي ومحبتتي.”

كما كتب الاخ العميد ثامر الجنابي ضابط خفر مديرية شرطة النجدة في تلك الليلة ما يلي: (أشهد على ذلك أمام الله والناس حيث كنت حينها مدير خفر بغداد لشرطة النجدة وشاهدت بأم عيني أنت اول مسؤول في وزارة الداخلية تصل لمحل الحادث وتشرف عليه، واشهد ان ما حصل من ظلم وبلا وجه حق حين كان من يترأس الوزارة.... والله المستعان) العميد ثامر الجنابي.

العمل في بغداد

كتنقلاتي السابقة بين المحافظات (التي كانت تجري بالهاتف اولاً) تلقيت اتصالاً هاتفياً من السيد اللواء عبد المحسن خليل مدير الشرطة العام والوكيل الامني لوزارة الداخلية في ذات الوقت يخبرني بنقلي من مدير شرطة دهوك الى مدير شرطة بغداد، بناءً على أمر وزير الداخلية وانه يتوجب الالتحاق فوراً، ورغم محاولتي مع السيد المدير العام بالتوسط لي، باعتباره صديقاً مقرباً لإعفائي من ذلك لأسباب عائلية. وما كنت عليه من حالة نفسية بعد

احداث 1991 في اربيل ودهوك، الا انه ختم حديثه معي بان ذلك هو امر الوزير شخصياً ، ولا مجال لمناقشته في ذلك. وان عليّ الالتحاق فوراً لمنصبي الجديد.

التحقت في ايلول 1991 مُكرهاً. وكانت حالات الانذار مستمرة على ضوء قيام الطائرات الامريكية بالاستمرار بقصف بعض المنشآت في بغداد ولم تمضي الا عدة ايام لالتحاقني الا وأخبرني السيد مدير الشرطة العام بان مقر مديرية شرطة بغداد ”مكتب مدير الشرطة” قد اختير لان يكون الموقع البديل للسيد وزير الداخلية وان عليّ أن ابحث عن مقر اخر ألي.!!

وقد اخترت مديرية قسم شرطة بغداد الجديدة مع مساعدي فقط بينما بقي الكادر كله في البناية القديمة القريبة من وزارة الداخلية والشرطة العامة.

وكان الامر في غاية الصعوبة ان لا يكون لك مقر لعملك وأنت في بداية مشوار عملك. فعملت على ايجاد مقر ثابت لشرطة بغداد ووجدته، ووافق الوزير الذي كان لا يرد له طلبا في ذلك الوقت. وبدانا بنقل كل شيء من البناية القديمة الى المقر الجديد في منطقة العطيفية وهي عبارة عن مبنى واسع لدائرة الجيش الشعبي. وعمل المهنيون ليل نهار وساعدنا السيد مدير الشرطة العام بالكثير من المال والمستلزمات الكثيرة من ترميم وتنظيم ونقل أضيابير وأوليات بأعداد كبيرة تمتد لسبعين عاما مضت.

وكان عملي يمتد بالإشراف ومتابعة الامر لكي لا يكون هنالك أي خلل لساعات الليل والنهار اللهم الا من نوم بسيط كنت اقضيه في مقر المديرية ايضا.

ان تعمل قائدا لشرطة العاصمة بغداد وفي ظرف استثنائي يمر به العراق وهو يغلي من شماله الى جنوبه بعد غزو العراق للكويت وتدمير الجيش من قبل قوات التحالف وعلى رأسها امريكا.. ليس بالأمر الهين.

حيث كل شيء في البلد هو استثنائي فهنا الكل يصدر الاوامر بمن فيهم من يتصدر الموقف من أقارب الرئيس صدام حسين وأولاد عمه ودائرة المقربين اليه واعضاء القيادات الحزبية العليا.

وهنا في بغداد يصل كل شيء بسهولة الى من يحكم البلد، وكان عليك ان تعمل بسرعة وتجتهد بلا اخطاء وأن تعلم كل شيء ولن يبرّر لك انك التحقت بالمنصب جديداً أو أنك لا تعلم بأطراف بغداد الممتدة افقيا على مساحة واسعة تقدر ب(4000) كم 2. والتي تحوي

ملايين الناس. منهم القدامى من أهل بغداد ومنهم من هم خارجها من الشمال الى الجنوب. وكما كان العمل استثنائيا كان وزير الداخلية كذلك ايضا. فهو الفريق الركن علي حسن المجيد ابن عم الرئيس وأحد اعمدة ما جرى في العراق من أحداث بعد غزو الكويت وهو يمتلك صلاحيات رئيس الجمهورية وعضواً للقيادة القطرية. والذي يمكن اعتباره الرجل الثاني المخيف في العراق، اضافة لعشرات المهام والمناصب التي كان يقوم بها ولذا لم أراه أبدا الا في اجتماع عام واحد عُقد في صالة وزارة الداخلية وتحدث فيها عن الوضع الامني في العراق كله حتى ان وكيل الوزير أبلغني ان الوزير علي حسن المجيد طلبني لمقابلته دون تحديد موعد فذهبت عدة مرات ويبدو انه نسي الموضوع وتناسيته انا ايضا.

وزير الداخلية وطيلة عملي، لمست انه لايتدخل في الامور الصغيرة ولا حتى في تفاصيل عمل جهاز الشرطة الا في الانذارات التي كانت تحصل مرات ومرات خلال الاسبوع الواحد، وكان عملي يستغرق مني اكثر من ست عشرة ساعة عمل متواصلة يوميا حيث كنت أمكث في الدائرة أكثر أيام الاسبوع وقد لفت نظري خلال تلك الفترة انخفاض عدد الجرائم الجنائية في بغداد ويبدو ان الصدمة واجراءات القوة قد جعل بعض المجرمين ينصرفون حتى عن الجريمة في بغداد آنذاك.

في أوائل تشرين الثاني عام 1991، سمعنا ان علي حسن المجيد وزير الداخلية قد أصبح وزيراً للدفاع وأنه تم تعيين أخ الرئيس صدام حسين من أمه وطبان ابراهيم الحسن وزيراً للداخلية، ولم تكن خدمتي مع الأول في بغداد الا بضعة أشهر فقط.

الجريمة التي يجب ان تكتشف (الرئيس يقول)

في أواخر شهر تشرين الثاني من عام 1991 وفي حدود الساعة الواحدة ليلاً، اخبرني مدير خفر العاصمة ان السيد وكيل الوزير يطلب مني ان اتوجه فوراً الى منطقة الجادرية، لوقوع جريمة مهمة في الشارع الخلفي، فاستصحبني من يدلي على المكان بالضبط، وعندما وصلت رأيت جمهرة كبيرة من الناس، وسيارات مدنية ومسؤولين من أجهزة أمنية عالية المستوى وقد اغلقوا الشارع لكثرة سياراتهم، فنزلت وطلبت من مرافقي العودة الى داره ودخلت بين الجمهرة. وكانت سيارات تنقل أشخاص لم اعلم أهم موتى! أم مصابين! ووجدت وكيل الوزارة بين الموجودين ووقعت عيني عند دخولي الدار على صالة (هول كبير) مبعثرة فيها قناني الويسكي والبيرة والمزهريات واثار دماء على قنفات أطقم الجلوس وشظايا لإطلاقات وحفر على جدران الصالة من أثر تلك الشظايا والرصاص.

- سألت الوكيل.. ما الذي جرى؟!

- أجبني بهمس: هذا مكتب ابن عم (المسؤول الفلاني الكبير). وقد هاجمه مجهولون بالقنابل اليدوية والرصاص، ولا أعلم غير ذلك. وقد نقل المصابون الى المستشفى.

- سألته: هل هناك قتلى؟!

- اجاب: لا اعلم.. يقولون واحد قتل والآخرين اصابتهم خطيرة.

حضرت بعد قليل مفرزة متكاملة من الادلة الفنية الجنائية، ورغم شكوى الضابط لي همساً بانه من الصعوبة أن يقوم بتصوير كل موقع الحادث والكشف وضبط الظروف الفارغة والشظايا أو طبعات الاصابع لان الموجودين في محل الحادث كانوا غير متقيدين بالمحافظة على وضعية المكان والاثار. حيث انتشرت الاوراق المبعثرة (باعتبار الدار كانت مكتب للمقاولات والامور الاخرى) على حسب ما تبين من اللافتة (اليافطة) المعلقة على باب الدار. الا ان الخبراء استطاعوا ان يقوموا بواجباتهم بالحد الذي استطاعوا القيام به.

في الساعة الثالثة صباحاً غادرت المكان منهكاً الى مقرّي في شرطة بغداد وليس داري وكنت اعتقد ان مثل هذه الامور يقوم بالتحقيق فيها دوائر وأجهزة أمنية اخرى. لأنها تتعلق بأمن واقارب المسؤولين الكبار.. ولكن خاب ظني عندما اتصل بي المدير العام (وكيل

الوزير الامني) طالباً مني الحضور فوراً الى مقره بأسرع ما يمكن.
وعندما دخلت اليه وجدته جالساً وبالقرب منه يجلس السيد (ص. ك) وهو من اقارب
الرئيس صدام، فسلمت عليه وجلست، فبادرني السيد مدير الشرطة العام بالقول:
السيد الرئيس أمر بتشكيل فريق عمل برئاسة استكم وعضوية الاخ (ص. ك) ومن تختارونه
لكشف هذه الجريمة.

سلم المذكور على المدير العام وخرجنا من غرفته وفي مرأب مديرية الشرطة وقفنا انا
وهو فسألني:

- سيادة اللواء متى سنبدأ ومن سيكون في اللجنة وأين مكان عملنا؟
- اجبته: نبدأ فوراً واذا تسمح لي بسؤال هل فريق العمل من الشرطة أم لديكم رأي آخر؟
- أجب: حسب اختيارك ومن ضباطكم سيادة اللواء، وهل تفضل أن يكون مقر اللجنة
في موقع بالقصر الجمهوري ام في مكان اخر؟
- اجبته: أنا أرى للسهولة ان يكون مقر العمل في مركز شرطة الجادرية القريب من محل
الحادث ولناخذ حريتنا كاملة في الدخول والخروج والاستدعاء وما يطلبه التحقيق.
- أجب: على راحتك المهم ان نصل الى كشف الجريمة لان السيد الرئيس مهتم بها
جدا جدا.

- قلت: اذن نلتقي عصر اليوم لأقوم بتجهيز كل شيء.
- استدعيت فور وصولي الى مقري في مركز شرطة بغداد من اخترتهم ليكونوا ضمن
فريق العمل ومنهم العميد (ي) والعقيد (ط) مدير شرطة منطقة الشعب والنقيب (ش) من
مكافحة اجرام الكراة مع مجموعة من المفوضين والمنتسبين اختارهم المحققون الذين تم
اختيارهم من قبلي شخصياً.
- واتصلت بضابط مركز شرطة الجادرية وطلبت منه افراغ الطابق الاعلى ليكون مقر
اللجنة. وان يزاوّل عمله الاعتيادي في الطابق الاسفل، وهكذا كان حيث اجتمعت اللجنة
لأول مرة بحضور (ص. ك) الذي كان في غاية الالتزام والاحترام والحرص على نجاح
مهمة التحقيق.

بدأنا العمل بكتابة خطة تفصيلية للعمل، تضمنت ما يلي:
اولاً/ اعادة الكشف على محل الحادث تفصيلياً من داخل الدار التي وقعت فيها الجريمة

والاطلاع على تقارير لجنة خبراء الادلة الجنائية لمعرفة الاسلحة المستخدمة في الحادث.
ثانياً / كشف دقيق على الدار من الخارج والمسالك والطرق والافرع المؤدية اليه.
ثالثاً / الاستماع شفويا الى أهل الدور القريبة من محل الحادث (وعدم تدوين افادتهم
واستدعائهم، وانما الذهاب اليهم لإشعارهم بالاطمئنان وعدم الخوف من الكلام).
رابعاً / الاستماع الى الجرحى وكيفية حدوث الجريمة.
خامساً / حيث ان التوصل الى الجاني في مثل هذه الجريمة يكمن في معرفة التفاصيل
الدقيقة للمجني عليهم وبالذات صاحب المكتب.

لذا فان الخطوات التحقيقية تضمنت بعد المناقشة والحوار على مايلي:

- * الخط السياسي
 - * خط يتعلق بالأمور المالية.
 - * خط يتعلق بعداءات شخصية.
 - * خط العلاقات الشخصية الخاصة.
 - * خط السرقة الاعتيادي.
 - * أي خط اخر يظهر أثناء عملية التحقيق.
- وقد وزعنا كل فريق العمل نحو خط واحد (كان هذا رايبى لكي لا نغرق ونبعثر اتجاهنا
التحقيقي في كل الاتجاهات ولكي نستطيع أن نجمع أكبر كم من المعلومات عن الخط
الواحد فاذا ما تأكدنا انه خارج موضوع الجريمة نقطعه ونبدأ بالثاني، وهكذا كان فعلاً حيث
أتضح لنا بعد ان ذهبنا الى المستشفى واستمعنا الى كيفية حصول الحادث من المصابين ان
خط السرقة مستبعد تماماً. حيث أجمع من استمعنا اليهم على ما يلي:
- انهم كانوا (يسهرون) كعادتهم كل ليلة، وفي حدود الساعة الحادية عشر مساءً هجم
شخصان ملثمان ومعهم بنادق كلاشينكوف وأمطروهم بوابل من الرصاص في كل اتجاه،
صاحب ذلك القاء رمانة يدوية على الصالة فأفقدتهم وعيهم ولكنهم كانوا يسمعون الصراخ
من زملائهم (ووصفوا الشخصين الملثمين بأنهم طوال القامة، يرتدي أحدهم قمصلة خفيفة)
بلا أكمام وينطلون ازرق جينز وانهم لم يتكلموا اي كلام خلال الحادث.
- واضاف أحدهم انه لاحظ ان هناك شخصاً آخر كُمحهُ من الشباك بيده مسدس يقف في

باب الدار من الداخل. أما المجني عليه الرئيسي فقد استمعت انا و(ص. ك) اليه. وسالته طويلا عن الحادث. فلم يدلي بأكثر مما اجمع عليه أصدقاؤه.

- سالته ان كان قد سرق من مكتبه شيئا ما؟

- أجاب بالنفي قطعياً.

- سأله: هل تتوقع المسألة سياسية؟

- اجاب.. لا أعتقد انه يوجد سبب آخر. لأنه لا عداوات لي مع أحد في عملي كمقاول.

وأعطانا أسماء من يتعامل معهم في بغداد والسليمانية والبصرة والعمارة ومدن اخرى في مجال الدائن والمدين والامور المالية، كما أعطانا أسماء من يترددون اليه في المكتب باستمرار وغابوا عنه ذلك اليوم أو في الايام القليلة السابقة. كما أخبرنا عن شخص كان معهم قبل الحادث، ومتى خرج وقد أضاف الجميع ان باب الدار (المكتب) كان مفتوحاً على مصراعيه طوال الليل والنهار كما في بقية الايام الماضية.

استنتج فريق العمل ان عدد من قاموا بالعملية أربع أشخاص بعد أن استطاع المكلفون بالتحقيق بالذهاب الى اصحاب الدور القريبة وعلموا من البعض منهم انهم شاهدوا أربعة شباب في الساعة ذاتها يسرون باتجاه الدار، وكان بعضهم يحمل بندقية، وقد ظنوا انهم من جماعة الأمن، كما أجمع الجيران على سماعهم أصوات انفجار وأصوات رصاص بعد ذلك بدقائق!! ومن أفضل وادق الامور ان أحداً ممن استمع اليه فريق العمل وصف احدهم بانه طويل نحيف يرتدي بنطلون جينز وقمصلة خفيفة لونها أزرق غامق بدون أكمام وانه يستطيع تشخيصه تماماً. (وهو ما تطابق مع وصف بعض المجني عليهم له).

لقد كانت كل الاحتمالات التي وضعناها ضمن الخطوط التحقيقية واردة، ولكن وضمن تفكيرنا اننا ان لم نصل الى نتيجة في كل الاحتمالات فلن يبقى أمامنا إلا الاحتمال الاول وهو ان سبب الجريمة سياسي (كما ادعى المجني عليه وجعله أول الاسباب)..

لكننا كنا ندرك ان علينا ان نثبت قطعياً ان كل الاسباب الاخرى غير صحيحة أولاً، لتحدث عندئذ عن السبب السياسي الذي كان خارج صلاحياتنا لانه من اختصاص جهات اخرى غير الشرطة.

اصطدم فريق العمل بمشكلة كيفية العثور على أربع أشخاص في مدينة تضم سبعة ملايين نسمة كيف سنجدهم!!؟ وملايين البنطلونات الجينز والقماصل بدون اكمام.. اين؟!!

وكيف ستتوصل اليهم؟!

كان هذا السؤال الذي كنت افكر فيه فماذا سنفعل؟..

ولكن الخطوة الاولى على الطريق الطويل يجب ان تبدأ والتي تتطلب الدقة والانتباه والتركيز والصبر والمطاولة مع حادث أمر الرئيس أن يُكشف!!
والمجني عليه وزملاؤه لم يفيدونا بأكثر من ان الحادث ليس موضوعاً للسرقة، وهذا الامر كلنا نعرفه قبل أن نسأل احداً فيه، فهل هناك سارق مجنون لا يختار الا اقارب الرئيس ليسرقهم!!؟

وكان افضل شيء يقدمه لنا (ص. ك) هو سهولة احضار من نريد استجوابهم من المقاولين دائنين أو مدينين مع المجني عليه والذين تم احضارهم الينا من بغداد والبصرة والسليمانية والعمارة ومدن أخرى ولم يجري توقيف أي واحد منهم ولم نشك بأي أحد، فكنا نسمع أقوالهم ونناقشهم ونعتذر منهم ويعودون الى مناطقهم بعد تدقيق كل المتعلقات المادية معهم، ولذا قطعنا خط الامور المادية ايضاً بصورة مرحلية.

وقررنا أن نستمر بالخطين

* العداوات الشخصية

* العلاقات الشخصية الخاصة

فان لم نتوصل الى شيء من هذين الخطين لا يتبقى لنا الا الخط السياسي، وعلينا أن نستعين بالأجهزة الاخرى حسب اختصاصها ولانها هي اكثر قدرة منّا على التحقيق فيها.
ولما لم يتبين او يتأكد لدينا ان للرجل أو لمن اصيب عداً شخصياً رغم احضارنا الكثير من ارتأينا سماعهم ورغم استجوابنا كثيرا من اصدقائهم المقربين أو ممن كانوا يحضرون معه في السهرات الخاصة، فقد جمدنا عملنا في هذا الخط ايضاً كما استبعدنا بعد معلومات وثيقة أية شبهة لمن حضر وغادر الدار قبل حدوث الجريمة بساعات او حتى بدقائق، فالرجل كان محبوباً وسهلاً ويبدخ في الصرف حتى على الشحاذين.!

همس بأذني أحد فريق العمل ان معلوماتهم توصلت الى ان الرجل كان يتردد كثيراً على الملاهي الليلية فانصرف الجميع يجمع المعلومات عن كل شيء وعن علاقاته مع النساء، وكان ذلك من ضمن خط العلاقات الشخصية الخاصة ضمن خطتنا.

ناقشنا الموضوع طويلاً وكان قد مضى على عملنا ستة أيام بلياليها، حيث كنا نداوم

الساعة العاشرة صباحاً ونذهب الى دوائرنا وننام في الجادرية الساعة الرابعة صباحاً. وكان اللواء وكيل الوزير يحضر يوميا فاجز له ما تم بالخطوط العريضة للعمل وما توصلنا اليه، وكان قلقا جداً لأنه لم يمارس التحقيق في حياته الوظيفية. فكنت اطمئنه اننا بأذن الله سنصل رغم ان هذه الحادثة من أصعب الجرائم التي لا دليل فيها ولا حتى بصمة اصبع. ولكننا نحتاج الصبر والهدوء وعدم اليأس وكنا نتناول غداءنا وعشاءنا في مكان العمل بالجادرية، حيث أصر (ص. ك) على ان يأتي الغداء من مطعم القصر الجمهوري، وكنا نأكل معاً ومعه رجل أنيق ومثقف كان يعمل بصفة سكرتير له، لكننا لم نكن نراه الا في أوقات الغداء والعشاء أو حين نطلب احضار أحد ما.

ولم يكن (ص. ك) يغيب ساعة واحدة عن التحقيق الذي كان خلاله ينصت أكثر مما يتحدث أو يسأل، وقد ظل يردد قولاً لا انساه ”والله سيدي اللواء صبركم صبر.. الله يعينكم ويعين عوائلكم“.

وهكذا انصرف كل فريق العمل الى جمع المعلومات السرية صغیرها وكبیرها حتى التافه منها يتم تدقيقه

بدأت قوافل الراقصات والمطربات تحضر أمامنا تباعاً ومن ملاهي معينة حددناها بعينها، ومثلما تعلمنا من تجاربنا ان أية جريمة تحدث سنجد خبرها في السجن عند بعض المسجونين لهذا بدانا بالتقاط كل الاخبار عن الملاهي الليلية ومايدور فيها وهكذا بدانا نستمع بشكل سري من المذكورات اعلاه فهذه سمعت من تلك.. وتلك تملك الكثير من المعلومات عن فلان وفلانة وهكذا وقفنا عند ملهى تعمل فيه (ن) ذات الصوت والجمال الذي يعشقه الرواد ويتنافسون على لفت نظرها بأشكال وانواع الوسائل..

اذن تعالي يا (ن) فعلينا ان نسمع أقوالك كما سمعنا من غيرك، ولكن أنتِ غيرهنّ تماماً كما تشير المعلومات المفصلة عنك.

أنكرت (ن) أي شيء وكل شيء، وكانت بمنتهى الذكاء وهي ترد على كل الاسئلة التي كنا نوجهها اليها، ونفت أية معلومة من قريب أو بعيد ومع كل ذكائها ومكرها الذي كان من حقها أن تستخدمه الا اننا كنا نجد في أجوبتها انها تخفي أشياء لا تريد البوح بها في مثل هذه القضية المخيفة.

لذلك أحضرنا جوقتها وهم من أقاربها وامها، وتم استجوابهم. فكانوا كلهم صم بكم

لم يسمعوا ولم يروا ولم يعرفوا شيء..

سألنا (ص. ك) ما رأيكم في أقوالها وأقوالهم؟ فاجبناه هي تخفي شيء وقد يكون سر مفتاح حادثتنا التي (دوختنا)

فأجاب: اذن خطيتها برقتها مادامت لا تريد أن تتكلم ومادام مصير القضية قد يكون مفتاح ما تريد اخفاه.

حاولت معها وحاول كل فريق العمل بإعطائها وعد ان نبعدها عن المشاكل فلم تثق بنا، وأعدنا استجوابها بعد ساعات، وفي اليوم التالي ايضاً فلم نجد في جوابها أي جديد، وكلنا كنا نزداد قناعة انها تخبيء أمراً لا تريد أن تقوله هي، ولكن أحد معيتها قال (نعم كان الرجل يتردد علينا ويهتم بنا حاله حال الآخرين ويقصد المجني عليه).

وانطلقنا من قوله بمحاججتها فكانت تملص بإجابات تعتقد انها ستقنع فريق العمل بها والحقيقة اني شخصياً لا أؤمن بأي اسلوب عنيف لاستحصال اعتراف أو أقوال، وأعلم ان كل قوانين الارض الانسانية تحرم ذلك، ولكن (ص. ك) ومعه بعض المحققين كانوا يقنعوني ان لا سبيل غير هذا الطريق. لأنها وجوبتها لن تتكلم الصدق مطلقاً في هذه القضية لانهم كلهم أذكياء ويتعاملون مع شتى أنواع البشر، ويعرفون معنى أن يتحدثوا بما يعرفون عن الموضوع. ويؤكد ذلك اننا أعدنا استجواب كل منهم بمفرده ولكن من غير نتيجة، بينما كانت المعلومات تشير ومن أكثر من مصدر ان (ن) كرها او طوعاً لها علاقة بالمجني عليه، مختلفة عن علاقاته النسائية بالكثير ممن سمعناهم بعد الوصول اليهن، ولكننا لم نجد في أقوالهن شيئاً يثير الريبة كما هو الحال مع (ن).

واشفاقاً مني عليها فقد علمتها ناصحاً أنني متأكد انها ستتكلم أخيراً بكل ماتعرف وأتمنى أن لا تعرض نفسها لما لا تطيق احتماله، لان هذه القضية مهمة جداً وانني مقتنع تماماً ان لديها ماتخفيه..

فكانت تصمت أحياناً ولا تنطق ببنت شفه. وكان ذلك يقنعني ان هناك أمراً تخفيه وهو مفتاح السر في هذه القضية.

وجدت (ن) نفسها في مأزق كبير وهي ترى أحد أفراد عائلتها ممن يرافقها في كل مكان وهو يخضع للقسوة والتهديد، وكما وجدت ان كل من معها أصبح في غرفة منفردة بعد أن كانوا مجتمعين سوياً معها. فلم تجد الا أن تتحدث (بالتقسيط) أي بإخفاء بعض الامور

والافصاح عن امور اخرى.

فقالت:

المجني عليه (ع) فعلاً يتردد كثيراً إلينا، ويتودد لي ويغار عليّ.. ولكنه لا يحب إطلاقاً تردد المدعو (م) وعلاقتي به بل يكرهه ولا يطيق حتى سماع اسمه سكتت فسألناها:

وبعد يا (ن) قل لي كل شيء فالموضوع خطير ولا نريد لك أن تتأذي فيه وأنت مغلوبة على أمرك وما ستقولينه طوعاً أرحم من أن تقولينه أمام غيرنا بالقوة!! فأحمي نفسك لأنك لست طرفاً في هذه الجريمة!! واذهي وارتاحي وفكري قليلاً فيما نقوله لك.

كان عمال الملهى الليلي الذين استمعنا لهم كل على انفراد قد زودونا بمعلومات كثيرة عن أغلب الزبائن الا ان أياً منهم لم يذكر أبداً اسم (م) وكأنهم كانوا على اتفاق مسبق بينهم كما هو حال العاملين مع المطربة (ن) ايضاً.

وكان لدي دفتر مهم لكل الملاحظات المهمة والتساؤلات، اضع تحتها خطوطا كثيرة اي انها مهمة جدا وقد استفدنا من هذا الدفتر عندما احتجنا اليه كثيراً.

عادت (ن) بعد ساعة من خلوتها مع نفسها وأجابت فور جلوسها أريد ان أتحدث ولكن فقط بحضورك و(ص. ك)

فأجبته: لا يمكن هذا فنحن لجنة وكلنا ثقة. فتحدثي ولا تخافي.

قالت: والله لا علاقة لأمي وأقاربي ومن معي بكل شيء.. ولا حتى أنا لا علاقة لي بهذه الجريمة. لكنني سأخبركم بشيء لا أعلم أهميته من عدمه. وصدقوني لا أعلم أي شيء آخر عداه. وكانت المعلومة التي تجهل (ن) من أهميتها وعدمها، هي مفتاح لغز للقضية التي كنا نحقق فيها.

قالت (ن): كنت في يوم الثلاثاء في مزرعة المدعو (م) مع كل العازفين الذين يرافقوني في الغناء وبعض من أقاربي، وفي ساعة متأخرة من الليل شاهدت شاباً أعرفه يتردد الى الملهى.. حضر الى المزرعة وتوجه فوراً الى (م) وهمس في اذنه كلاماً لم أسمعه، ولكنني لاحظت ان (م) قد ابتسم وبدأ عليه الانشراح والفرح.

سؤال: ما أسم هذا الشاب؟ وماهي أوصافه؟

أجابت: اسمه (ش الفلاني) وهو شاب طويل القامة وضعيف وأسمر اللون وكان يتردد

مع المجني عليه (م) الى الملهى.

سؤال: وماذا كان يرتدي من ملابس؟

أجابت: كان يرتدي قمصلة خفيفة بدون اردان (اكمام) وبنطلون جينز أزرق غامق.

سؤال: أين يسكن هذا الشاب؟

ترددت قليلاً فشجعناها فأجابت بتردد:

قال لي مرة انه يسكن في منطقة (---) في بغداد.

فقلت لها: اذهبي وأرتاحي يا (ن) فقد أوصلت لنا المعلومة التي كنا نحدث انك تخفيها عنا..

هكذا كنت أفكر.. وتم فوراً تكليف مفرزة بأمره ضابط للبحث في الليل عن (ش) وأن

لا يعودوا الا وهو معهم وأن يحترسوا منه وأن لا يدعوه يتصل بأي أحد أيا كان وأن تبقى

مفرزة في المنزل لكي لا يتصل أحد ممن معه في الدار بالهاتف أو يخرج منه.

كما طلبنا من المفرزة ان تستحصل بطريقتها أمراً شفويّاً بالقبض من السيد قاضي التحقيق

وتفتيش دار (ش) بدقة متناهية وترجو منه التوجه الى مركز شرطة الجادرية.

ملاحظة مهمة: نذكر ان الجريمة وقعت حوالي الساعة الحادية عشرة مساء يوم الثلاثاء،

وان اوصاف الجاني وملابسه تتطابق مع ماجاء بالافادات السابقة من الشهود.

استطاعت المفرزة بقيادة ضابط من معرفة دار المتهم (ش) ومن حسن الحظ انه كان في

الدار، فتم القبض عليه بهدوء وجرى تفتيش الدار وعثر على مسدس وبنادقية كلاشينكوف

وكان الضابط الكفوء يبحث في الغرف وفي ملابس (ش) عن قمصلة قد حفظ اوصافها

فوجدها في خزانة ملابسه مع البنطلون واستصحب المذكور، وبعد فترة ليست بالطويلة كان

المتهم يجلس قبالتنا ونحن نوجه الاسئلة اليه ورغم محاولته الانكار، الا انه عندما علم من

الذي أمر بتشكيل اللجنة وخطورة انكاره وإحضار (ن) أمامه ومجابهتها بكلامها له.. اعترف

بأنه ومعه ثلاثة اخرون من أصدقائه هم من قاموا بالعملية وبدلالته ومعرفته، وخلال ساعات

كان الثلاثة كل على انفراد يدلي بأقواله المفصلة وكيفية قيامهم ودور كل منهم بمهاجمة

مكتب المجني عليه.

دون قاضي التحقيق افاداتهم التفصيلية وبإسهاب وكانت كاميرا تلفزيونية تسجل وتوثق

كشف الدلالة بصحبة بعض فريق العمل والقاضي في محل الحادث والطريق الذي سلكوه

اليه. ومحل وقوف كل منهم ودوره التفصيلي في دار المجني عليه.

أيد الخبراء الفنيون ان الاسلحة المضبوطة هي نفس نوع بعض الظروف الفارغة التي ضبطت في محل الحادث، وان الاسلحة قد أطلق منها الرصاص قبل فترة وجيزة.

وكانت الافادات كلها متطابقة حتى أقوال بعض الجيران الذين مرّ بهم الجناة اثناء تنفيذهم الجريمة، وتشخيصهم لأحد الجناة المدعو (ش).

لقد كان اعتراف (ش) بأن من طلب منه ذلك هو المدعو (م) الرجل المهم الذي دفع الجناة للقيام بذلك. كما أعترف انه ذهب في حوالي الساعة الواحدة الى مزرعة (م) واخبره بإتمام المهمة وكما ذكرت (ن) تماماً.

في ضُحى ذلك اليوم وبعد مرور عشرة ايام على عملنا المتواصل ليل نهار. أخذ (ص. ك) كل الاوراق التحقيقية وشريط الفيديو التلفزيوني المسجل، وغادر قائلاً لي:

(في كل يوم أنقل للسيد الرئيس مجريات التحقيق واليوم سأفاجئه بما أحمل معي من أدلة قاطعة) ثم اضاف.

(والله يا سيادة اللواء أنا لم أكن اتوقع ان تنكشف هذه الجريمة لأنها كانت مبهمة وغامضة وعندما كنت أسألك في كل مرة وتقول لي - سنكشفها ولكننا نحتاج الى المطاولة والصبر والهدوء - فكنت أحدث نفسي قائلاً.. هذا الرجل كم واثق من نفسه!!).

فابتسمت وقلت له:

الفضل أولاً "لله" ولهؤلاء المحققين وكل من شارك معنا في الليل والنهار ولك الفضل ايضاً لأنك كنت مثابراً على الحضور.

قبلنا الرجل جميعاً ومودعاً وهو يقول: سأتصل بكم قريباً.

جمعنا حاجاتنا التي كنا نستخدمها ونحن في مقر عملنا الذي اتخذناه مقر اللجنة في التحقيق بالقضية، وشكرت ضابط المنطقة على جهوده معنا.. وتوجه كل منا الى داره التي بالكاد كان يتردد اليها الا لسويغات قليلة ثم يعود... ورحت في نوم عميق وكأنني لم أنم قرناً من الزمان. وعدت في اليوم التالي الى دائرتي حيث بدأت اطلع على كل ماجرى في غيابي. بعد ثلاثة أيام كنت مع ولدي الصغير لوحداً. وأنا أرتمي الزي المدني ونتجول في شارع المنصور واذا ببداة موجه اليّ من شرطة النجدة بالتوجه الى بناية القصر الجمهوري. وكان مما اعتدت عليه أن اضع ملابسني ذات الزي العسكري الرسمي في السيارة فتوقفت في محل أحد أصدقائي وكان متقاعداً وقد افتتح محلاً تجارياً في المنطقة حيث استبدلت

ملا بسي ورجوته أن يوصل ولدي الى الدار. وتوجهت الى استعلامات القصر الجمهوري ومنه استصحبني أحدهم الى قاعة كبيرة حيث وجدت كل اللجنة التحقيقية والقاضي المختص قد سبقني بالحضور ومنهم وكيل وزير الداخلية (المدير العام) جالسين في تلك الصالة الكبيرة.

وبعد دقائق فتح الباب ودخل كل من المسؤولين (ع. ح) و(س. أ) و(ك. م) حيث جلسوا قبالتنا بعد أن سلموا علينا.

وبعد دقائق دخل من الباب عدي نجل الرئيس صدام حسين فسلم على الجميع وأخذ مكانه في صدر القاعة، وبدأ الحديث (ع. ح) قائلاً:

ان ما حدث والذي يتداوله البعض بتضخيم واشاعات مسيئة القصد منها بث التفرقة وزعزعة الامن في البلد هو أمر حدث ويحدث في كل مكان وزمان بل يحدث ما هو أكبر منه، ولكن لكون هناك من يتربص ولا يحب البلد فقد أخذوا يعطونه أكبر من حجمه، ولذا حضرنا مع الاخوة لنستمع منكم (والكلام موجه الينا) ويتفضل السيد عدي ليتحدث اليكم. ابتسم عدي ورحب بنا وقال:

لا شيء اضيفه على ما تفضل به (ع. ح) الا ان السيد الرئيس كلفنا نحن بأن نستمع تفصيلاً منكم عن الحادث واجراءاته التفصيلية ففضلوا بالكلام تفصيلاً عن الحادث وكيفية كشفه.

بدأت بالحديث بعد ان وجدت ان وكيل الوزير الذي لم يكن مطلعاً تفصيلاً على مجريات التحقيق وكشف الحادث لعدم تواصله الدائم في الحضور مع اللجنة لذلك تدخلت وبدأت بالحديث بأسهاب عن تفاصيل الحادث منذ حدوثه والخطوط التي مشينا بها تحقيقاً ومهنيّاً، وقد أستغرق حديثي أكثر من ساعة ونصف في كل اجراء اتخذناه والاشخاص الذين استمعنا اليهم في كل خط ومنها الخط الاخير وأقوال (ن) والى ان انتهت مهمتنا في كشف الدلالة الذي تم تصويره والاعترافات الموثقة من قبل قاضي التحقيق الذي كان حاضراً معنا والذي دون افادات الشهود وكل صغيرة وكبيرة في الحادث.

حاول (ص. ك) ان يتكلم اثناء حديثي فنهره (ع. ح) قائلاً له:

أنت من ضمن اللجنة التي حققت. هل عندك اعتراض على ما تكلم عنه اللواء؟

فأجاب: لا عفواً هذا كله حصل تماماً وبدقة.

وجه أحد الحضور سؤالاً وقال:

هل أثر على التحقيق الذي قمتم به (ص. ك)

أجابه اللواء وكيل الوزير: لا أبدا

وعقب العميد (ي) قائلاً:

سيدي الوقائع التي توصلنا اليها مثبتة. ومن اعترف بها موجود ومن ضمنهم (ن) بعد أن وصلنا اليها وأستدعيناها وحققنا معها.

صمت الجميع وكنا نعلم جميعاً ان كلامنا يسجل صوتاً وصورة

وأخيراً وجه عدي كلامه الي قائلاً:

لواء طارق شكراً على ايجازك التفصيلي للحادث وما قمتم به من اجراءات وأريد أن أسألك سؤالاً مركباً واحداً وأجيني عليه بحسب خبرتك.

هل تعتقد وبكلمة واحدة ان (م) هو من يقف وراء هذا الحادث؟؟!!

فكرت لحظات ولاحظت الاعين تتجه الي كلها بين المتخاصمين الاقرباء (ع. ح)

أقارب المجني عليه. ومن الطرف الاخر (س. أ) من أقارب المتهم (م).

انها والله لحظات حاسمة من اصعب لحظات العمر، فاذا قلت نعم (م) فقد أغضبت

أحد الطرفين واذا قلت لا فسأغضب (ع. ح) الطرف الاخر لهم.

لحظات لن أنساها والعيون كلها حتى من فريق العمل تنظر الى ما سأقوله ولكنني نطقت

بكل ثقة وهدوء كامل قائلاً:

لقد عملت بالتحقيق أكثر من عشرين عاماً وكنت في بعض القضايا أصل الى نتيجة ان

فلانا المتهم مثلاً والذي اعترف عليه أكثر من واحد وهناك أدلة وشواهد عليه مثبتة بنسبة 99٪،

وعندما أحضرناه أمامنا فند الاقوال وأعطانا أدلة ان 1٪ قد دحرت كل 99٪. لذلك ونحن

كفريق عمل لم نستمع الى (م) المتهم الذي تشير الادلة انه هو من دفع لارتكاب الحادث لذا

فأن الاستماع الى (م) هو من سيكون الحكم القاطع في الرد على تساؤل سيادتكم.

ابتسم نجل الرئيس وابتسم الجميع وفريق العمل كله ورد عدي قائلاً:

بشرفي لم أجد جواباً ذكياً مثل جوابك، اذن شكراً لفريق العمل، وقد قرر السيد الرئيس

تشكيل لجنة اخرى، انا و(ع. ح) و(س. أ) و(ك. م) ونختار من فريق العمل منكم اثنين والقاضي

لذلك وبما ان اللواء وكيل الوزير واللواء طارق مدير شرطة بغداد أشغالهم كثيرة لذا

نختار العميد (ي) والنقيب (ش) والسيد القاضي معنا في اللجنة وسنعيد التحقيق من الأول

وشكرا لكل فريق العمل الذي أنجز مهمته.

خرجنا بعد أن صافحنا الموجودين جميعاً وبقي معهم من اختاروهم من اللجنة.
أيام وليالي وقلق جديد في نفسي وعلى فريق العمل فلو أرادوا أن يثبتوا اننا أخطأنا فمثل
هذا هو خطأ قاتل وسنلبس الف تهمة من أن فريق العمل هذا هو من أراد تأجيج الفتنة ولصق
التهمة ب (م) وهم سبب من أشاع بين الناس الاشاعات وماجزاء من اراد سوءا الا ان...
لا حل الا الانتظار... والتوكل على الله والثقة به وبأنفسنا.

وهكذا وبعد تفكير وجدت في العميد (ي) الذي بقي في اللجنة خير من ينقل الي أخبار
التحقيق في اللجنة العليا الجديدة واجراءاتها.
وكان الرجل أوعدني انه سينقل لي كل شيء تفصيلياً يوما بيوم. وبعد يومين حضر الي
وقال لي:

أبشرك سيدي هم يسرون على نفس طريقنا ويسمعون من استمعنا لهم، كما نحن
وبنفس خطواتنا.
وبعد أيام.. حضر الي وقال لي:

استمعت اللجنة كلها الى (ن) وجماعتها، وتحدثوا كما افادوا أمامنا، بل تحدثوا أكثر
بعد ان أعطتهم اللجنة (الرأي والامان) وان (ن) قالت لهم لم يضغط عليها أي أحد وانما هي
الحقيقة التي حاولت اخفائها ولم تكن اللجنة تعلم شيئا لا عن (م) ولا غيره الى أن اعترفت
لهم بما حدث أمامي.

هكذا الى أن جاءني العميد (ي) يوماً وهو يقبلني قائلاً:

لقد انتهى التحقيق أيضاً ولقد اثنت اللجنة على فريق العمل، وقالوا كانوا يعملون بمهنية
عالية ويستحقون التقدير على جهودهم وانهم (أي اللجنة العليا) قررت توقيف المدعو (م)
بعد أن لم تقتنع بكلامه ومجابهته بكل الادلة ضده.

وبعد أيام أخرى زارني العميد (ي) قائلاً لي:

والله أنا خجل منك ومن فريق العمل لان السيد الرئيس أحضرنا أنا والقاضي والنيق
(ش) أمامه وكرمنا لكشفنا ملابس الحادث وانه استحي أن يخبر الرئيس ان هناك فريق
عمل كاملا هو من يستحق التكريم.....
وأضاف (ي):

لذا أرجو ان نتقاسم معكم المبالغ التي كرمنا بها.
اجبته:

أنتم تستحقون (تستاهلون) ومبروك عليكم والحمد لله. وان الله دفع مصيبة عنا كبيرة لو
ان تحقيق اللجنة العليا أثبت غير ما توصلنا اليه!!..

والحقيقة اني تالمت في داخلي لمل حصل وانصرفت وأنا اقنع نفسي ان الله يريد بي
ولي الخير فيما اختاره لي. واني كرجل مهني قمت بواجبي دون انتظار مكافأة لعملي وواجبي.
بقي (م) موقوفا في زنزانة لوحده في الموقف العام لفترة من الزمن. ولكن بعد أشهر
جاءني العميد (ي)

مكفهر الوجه واخبرني قائلاً:

البارحة طلبنا السيد الرئيس أنا والقاضي والنقيب (ش) واللجنة العليا واقارب المجني
عليه واقارب المتهم وخاطبهم قائلاً:

هذا الموضوع ينتهي الكلام فيه وبعد هذا الاجتماع يفرج عن (م) فوراً..وعندما تكلم
احد الحاضرين سائلاً ومعتزلاً، كيف يفرج عنه وهو المتهم الذي ثبت ادانته؟
صاح بهم الرئيس مهدداً:

هذا الموضوع انتهى ومن يتحدث به حسابه معي سيكون قاسياً وبلا رحمة (وانتهى
الاجتماع)

افرج عن (م) الذي حضر الى دائرة المحقق النقيب (ش) وأهانته اهانات شديدة على
قبضه الاكرامية وعلى توقيفه أمام كل المنتسبين ونقل العميد (ي) وأحيل الى التقاعد
مغضوباً عليه. وخلال فترة انتظار لصدور امر احالته الى التقاعد توسطت له أن يداوم في
دائرتي (شرطة بغداد) الى ان صدر امره التقاعدي.
وصدق قول الله تعالى بالنسبة لي شخصياً.

((وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم
وأنتم لا تعلمون)).

الوزير الجديد (وطبان ابراهيم الحسن)

عرفنا وسمعنا ان الوزير السابق انفك من الوزارة ولكن الوزير الجديد تأخر في
الالتحاق أياماً، وأخيراً بلغنا بالحضور الى مقر الوزارة لاستقباله أمامها. فسلم علينا مروراً

، وطلبوا منا البقاء لأن الوزير يريد الاجتماع بنا، فجلسنا فحضر وجلس الى المنصة وعلى يمينه اللواء يونس سليمان حسن الذي اختاره ليكون بدل اللواء عبد المحسن خليل كوكيل للوزارة ومدير للشرطة العام، ويبدو ان ماسمعناه كان حقيقة اذ اشترط الوزير ان يغير اللواء عبد المحسن (ابو علاء) قبل التحاقه في الوزارة.. وجلس الاخير معنا في الصالة مستمعاً لتوجيهات الوزير الجديد، بعد ان نقل من منصبه القيادي الى مهمش في دائرة المحاربين. وكانت صدمة كبيرة للرجل الذي افنى شبابه وما عرف عنه من حكمة وادارة وقيادة سواء عندما كان في جهاز الأمن او عندما أشغل منصب مدير الشرطة العام في العراق لمدة سبع سنوات... ولكن الرجل كان متماسك نفسه تماماً، وغادر منصبه محترماً من كل من عرفه وعمل معه ولمس منه انسانيته وادبه وخلقه اضافة لمهنيته العالية.

العمل مع الوزير الجديد (وطبان ابراهيم الحسن)

أقدم وزير الداخلية الجديد بعد تغيير وكيله الأمني الكفوء الذي هو مدير الشرطة العام بذات الوقت باختيار بديل له، كما بدأ ايضاً بتغيير كل من كان (على حسب تقديره) يعمل مع الوزير السابق اقاربه (علي حسن المجيد) واستبدال مدير شرطة النجدة ومدير مكافحة الاجرام والمدراء العامين واطقم الوزارة الذين عملوا مع الوزير السابق.

ويبدو وكما قيل لي انه استثنائي غير مقتنع ببناءً على نصيحة من المقربين اليه من انني حديث النقل الى منصبي (مدير شرطة بغداد) وولائي فقط للوظيفة والمهنة.

أما أنا فلم استبدل بعد التحاقني بالمنصب أياً من العاملين معي، وكانت قناعتي أن أنتظر وأطلع على كفاءات من سيعمل معي، ومعرفة كفاءات الخط الثاني من الضباط ذوي الرتب الكبيرة. ويمرور الأيام والأشهر وديناميكية العمل ومتطلباته وزياراتي للمراكز والمديريات والالتقاء بالضباط والاستفسارات عنهم بدأت بتغيير من يستحق أن يكون بمنصب آخر، وكما تعرفت على قابليات الضباط التحقيقية من خلال الحوادث التي تقع في العاصمة بغداد التي لا يقل تقرير حوادثها اليومي صغيرها وكبيرها عن عشرات الصفحات والتي لم أكن اطلع الا على الحوادث المهمة منها فقط. وبطبيعتي لم أكن أسأل عمن أختارهم من أي مذهب أو طائفة أو دين، كمدرء للأقسام في بغداد والمراكز الكثيرة الممتدة، وانما كان تقييمهم من خلال ما يقدمونه من عطاء في عملهم.

وهكذا بالكفاءة وليس حتى بالرتبة اخترت من عمل معي بل ان بعضهم أسندت اليهم

أكثر من منصب مثل العقيد محمد المشهداني (الذي شغل منصب مدير قسم ومدير مكتب معلومات ومدير المتابعة) الذي استحدثته في مقر دائرتي لمتابعة الاوامر التحقيقية الخاصة بشكاوي المواطنين، والذي اتابع شخصيا مظلوميتهم مع رجال الشرطة فكان الرجل يعمل أربع وعشرين ساعة وأستحق لاحقاً ان يتبوأ رتبة لواء ومناصب رفيعة في جهاز الشرطة، حق له أن يفتخر بها.

وأشهد ان كل الذين عملوا معي كانوا في مستوى المسؤولية والكفاءة والمهنية وقد ساهمنا هكذا مع الضباط والمفوضين والمراتب في تحقيق أمن متميز في بغداد خلال تلك الفترة العصيبة التي كان يمر بها العراق.

العلاقة مع وزير الداخلية

الشيء الذي كنت اتمناه أن يكون تسلسل الاتصال الاداري بين مديرتي وبين وزارة الداخلية غير مباشر وهو الاتصال والتدرج الطبيعي في العملية الادارية.

وأقصد اتصالي كمدير شرطة بغداد بمدير الشرطة العام، كما كان في السابق.. لكن الواقع الجديد كان غير ذلك تماماً رغم محاولاتي المستمرة أن أزج مرجعي المباشر بذلك لكنني لم أفلح فبقيت هذه العلاقات خارجة من التسلسل الوظيفي المعروف.

ولا أدري هل انها الظروف الاستثنائية التي كانت قائمة والتي تتطلب السرعة والحسم أم أن كون الوزير قوياً و متمكناً بسبب كونه أخ الرئيس، أم ضعف بعض الطاقم الإداري في مديرية الشرطة العامة هو السبب في ذلك.

ولكنني كرجل مهني كنت أطلع رئيسي المباشر وأخذ برأيه (الذي كان غالباً لا رأي له فيه سيما الامور المهمة التي تستوجب قراراً). وهذا مما أوقعني في مواقف صعبة بين مدير عام يريد ان يعرف من جهة ولا يريد أن يعرف من جهة اخرى.

وكانت العلاقة مع الوزارة تأخذ جانبيين:

الأول اتصال مباشر مع الوزير شخصياً عززه قرار بصدور أمر بأن اكون احد السبعة الذين كانوا هم اللجنة الاستشارية في الوزارة وهم:

* وكيل الوزير الأقدم

* الوكيل الامني

* الوكيل الفني

* مدير عام الدائرة القانونية

* مدير مكتب الوزير

* مدير الاستخبارات في الوزارة

* وأنا مدير شرطة بغداد

وكانت اللجنة تجتمع في الموعد الذي يقرره الوزير شخصياً، كما كنت عضواً في لجنة موسعة أطلق عليها اسم (لجنة رداء بغداد) وكانت تضم الوزير رئيساً لها، ووكلاء الكثير من الوزارات ووزارة الداخلية ومدير المرور العام وأمين العاصمة بغداد ومحافظ بغداد وأنا مدير شرطة بغداد. وكانت اللجنة تجتمع شهرياً وحسب الظروف والأوقات المناسبة، وغالباً ما كانت تعقد في المساء في صالة وزارة الداخلية.

وكانت هذه اللجنة تقوم حصراً بمناقشة كل ما يخص العاصمة بغداد بشكل جدي وواضح وصريح وكان الغرض من تشكيلها ان تقوم بمناقشة أمور غاية في الأهمية تتعلق بما يخص المواطنين وتسهيل أمورهم والبنى التحتية والخدمات والوضع الأمني وحتى النقل العام وسبل تطويره.

وقد الغيت هذه اللجنة في أواخر عام 1993 وقدم الوزير كتاباً تحريراً يشيد فيه بما أنجزته اللجنة ويشكر أعضائها بما قدموه من أجل العاصمة بغداد وقد ساعد هذه اللجنة في نجاحها ان الوزير كان يهتم جدياً بمقرراتها وينقلها الى رئاسة الجمهورية بسرعة وسهولة، ويتم تنفيذ مقترحاتها بعد موافقة الرئاسة.

ولقد مثلت وزارة الداخلية في التحقيق في حوادث معينة وقعت في بغداد وكان يرأسها قضاة من الدائرة القانونية في رئاسة الجمهورية وكانت قرارات هذه اللجان قطعية وتكتب مطالعتها وتصل الى رئاسة الجمهورية مباشرة.

كما مثلت الوزارة في لجنة ضمت وزارة الدفاع ووزارة العدل والأمن العامة والمخابرات، وكانت برئاسة المدير العام لمعهد القضاء الأعلى وكانت تهدف الى مناقشة العقوبات الاستثنائية التي اضيفت على القوانين ومنها عقوبة الاعدام والتي استحدثت في أثناء الحرب العراقية - الايرانية على حالات معينة أفرزتها حالات الحروب.

كما ناقشت اللجنة توصيات مرسلة من لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة تخص بعض مواد القوانين وعقوباتها في القوانين العراقية، وقد قامت اللجنة بمناقشة كل ما

ورد وغيره ورفعت مقترحاتها الى رئاسة الجمهورية.

ومن ضمن اللجان التي كنت أحضرها باستمرار هي لجنة ترأسها وزير الداخلية شخصياً ، وكانت تعقد اسبوعياً في الصالة الكبيرة لنادي قوى الامن الداخلي وهدفها الاستماع الى شكاوي المواطنين من كل انحاء العراق وحل المشاكل بتكليف أعضاء اللجنة للتحقيق فيها. وكان اسلوب اللجنة هو اجتماع المواطنين المدعويين للحضور وعرض شكاواهم علناً أمام الوزير وأمام اللجنة وبحسب ما هم يتحدثون به (حب واحجي وأكره واحجي) وكنا نستمع اليها ثم يصدر وزير الداخلية مباشرة قراراته حول شكوى المواطن ويكلف أحد أعضاء اللجنة التحقيق فوراً وتقديم النتائج خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أو اربعة أيام وكان كلما يحدث خلال ذلك يسجل تلفزيونياً صوتاً وصورةً. ويعرض على شاشة تلفزيون العراق في اليوم التالي بعقد هذا اللقاء، وكانت قرارات الوزير فيه تنفذ فور صدورها.

وسأحدث عن ايجابيات وسلبيات وما حدث من امور في هذه اللجنة لا حقاً في المذكرات، وكان من مستلزمات العمل في وزارة الداخلية العمل الاستثنائي للوزارة في حفظ الوضع الامني في الحالات الاستثنائية التي كان يمر بها العراق في عام 1991 سيما في بغداد وتكالب القوى الظالمة على البلد لزعة الامن فيه، وقيام الطائرات الامريكية بين فترات متقاربة بضرب وقصف أهداف على أطراف العاصمة وداخلها.

لذا فقد كانت هناك خطة متكاملة أطلق عليها خطة امن بغداد وكانت برئاسة الوزير ويشرف عليها من قبل الرئاسة مباشرة وتضم ممثلين من كل الأجهزة الأمنية، وقد قسمت بغداد الى خمسة قواطع كبيرة جداً. حيث كانت تضم جانب الكرخ وجانب الرصافة وأطراف بغداد وضواحيها وأقضيتها ونواحيها وقراها.

وكنت مسؤولاً عن أحد القواطع الخمسة وهو القاطع الخامس الذي كان مقره في مديرية شرطة اليرموك الواقعة على ما يسمى بـ (الأربع شوارع) في حي اليرموك. وكان هذا القاطع من أوسع القطاعات حيث يمتد الى اليوسفية وأبو غريب والمحمودية اضافة الى مناطق واسعة من جانب الكرخ، وكانت سياقات العمل عند تطبيق الخطة ايقاف العمل الروتيني في مراكز الشرطة وكل مديريات قوى الامن الداخلي والتحاق كل الضباط والمتسبين الى قواطع عملهم التي عرفوها مسبقاً ودخولهم في درجة الانذار، وهي اعلى مراتب درجات الانذار. وكان الالتحاق يجري فورياً بمجرد سماع اصوات قصف الطائرات أو حدوث (فقاعات)

اي تجمعات مربية أو تجمعات معادية في اي مكان من العاصمة، كما ان كل اجهزة الشرطة وقوى الأمن الداخلي تنفذ تعليمات موحدة في كل القواطع الخمسة، وعندما ينتهي الإنذار الطارئ يعود كل شيء الى وضعه الطبيعي في ممارسة العمل المعتاد عليه.

وحقيقة كان العمل يجري في غاية التنظيم الدقيق ولم تحدث طيلة استمرار العمل في هذه الخطة ضمن القاطع الخامس اي حادث أخل بالأمن، بل ان مما يلفت النظر ان الجرائم العادية سجلت أدنى مراتبها خلال تنفيذ الخطة.

ومن ضمن الامور المهمة في مجال أمن بغداد الجنائي وخدمة المواطن والاهتمام به هو حضوري مع مدير الشرطة العام ومدير مكافحة الاجرام الى نادي في الجادرية حيث يعقد لقاء مع صحفيين معروفين آنذاك في جريدة الشباب التي كان يرأسها عدي نجل الرئيس صدام حسين ومن الصحفيين المشهورين الذين كانا يحضران هذه اللقاءات السيد عباس الجنابي والسيد عارف مظهر حيث يدور حوار مسجل وطويل عن كل مايخص الوضع الأمني الجنائي في العاصمة والسلبيات والايجابيات وما يعرضه المواطنون. وكانت التسجيلات الصوتية تفرغ ثم تنتشر في يوم الثلاثاء في حقل اسمه (خيمة الثلاثاء).

وأعتقد ان عدي صدام حسين كان يسمع الحوار الذي كان يستغرق ثلاث ساعات أو أكثر وكنا نتفاجأ في صالة النادي بوجوده حيث يسلم علينا ويذهب.

وكانت وزارة الداخلية خلال تلك الفترة تضم أهم مؤسسات الدولة حيث يتبعها ويرتبط بها كل المحافظين في العراق وكل الدوائر البلدية عدا أمانة بغداد التي تتبع مباشرة بمجلس الوزراء، كما تضم الوزارة الهيئة العامة للماء والمجاري في العراق وتضم ايضا آنذاك مديرية المرور العامة في كل العراق ايضا، ومديرية الجنسية العامة ومديرية الدفاع المدني للعراق بأكمله ووكذلك مديرية الشرطة العامة العريقة التي تضم كل مديريات الشرطة في أرجاء البلد.. اضافة الى جميع صنوف مديريات الشرطة في العاصمة ومنها مديرية شرطة بغداد (مديريتي) ومديرية مكافحة الاجرام ومديرية النجدة ومديرية الحراسات ومديرية شرطة الأدلة الجنائية وشرطة الكهرباء وشرطة السكك والنفط وشرطة الطوارئ، ورغم ذلك الاختصاص الا ان هناك تنسيقا عاليا ومتكاملا تجمعه مديرية الشرطة العامة التي أسست عام 1922 في 9 كانون الثاني. والذي يعتبر عيداً للشرطة العراقية، وكان أول من أسس الشرطة في العراق المرحوم نوري السعيد حيث كان أول مدير عام لها بعد تأسيس الدولة

العراقية الحديثة عام 1921.

وقد حافظت مديرية الشرطة العامة على هذا التنسيق بفضل الكادر المهني لمقرها العام والذي كان ينتقى من خيرة الضباط في الأداء والخبرة والكفاءة والنزاهة.

لهذا كانت سياقات العمل تجري بدقة من التخطيط والتنفيذ العالي وبتعاقب المهنيين من ضباط الشرطة الذين قادوا المديرية العامة ومن يليهم من معاونيهم من كبار الضباط رغم الانحدار التدريجي في أهمية الجهاز بعد عام 1980 حيث أصبحت في ذيل القائمة نتيجة تغيير استراتيجية السياسة العامة واعتمادها على أجهزة أخرى أعطيت الأهمية الأولى لها. لذلك قلصت أعدادها الى الحد الأدنى في الحرب العراقية - الإيرانية، ونقل حوالي نصف عددها الى الجيش العراقي. ورغم ذلك بقيت الشرطة العراقية محافظة على تقاليدها المتأصلة والعريقة بإمكانياتها المتواضعة.

لقد أعطى تقلد الوزير الجديد لمنصب وزير الداخلية أهمية كبيرة وكان يطمح أن يكون للشرطة شأن كبير في عمل الدولة العراقية. لكن امورا حالت أن يتحقق ما كان يطمح اليه الوزير الجديد.

خارج السياق

كنت في اجازة في مدينتي الموصل وكان ذلك في شهر تموز فاتصل بي مكتب وزير الداخلية لمواجهة الوزير وقد وصلت بيجي وسالت عن مكان تواجد الوزير فوجدته في ارض واسعة خارج بيجي فاستقبلني مرافقوه ودخلت الى كرفان وكان واقفاً يلعب أطفاله الصغار فجلست وقد حضر اللقاء مدير مكتب الوزير.

- فقال لي: لواء طارق أريد منك تفتيش قضاء بيجي كله.!!

- أجبت: حاضر سيدي.. نفتش عن أي شيء؟

- أجاب: عن كل شيء ممنوع وبضمنها الاسلحة كلها

- سألته: حتى المجازة؟!

- أجاب: كلها.. وأي شيء اخر. وأريد أن لايعرف أحد بالموضوع ولا حتى محافظ

صلاح الدين ولا شرطة بيجي. وتأتي بالقوة الكافية من بغداد.

- أجبت: متى سيدي؟

- أجاب: غدا

- أجبت: سيدي أنا أساساً لا أعرف من يبيجي الأ الشارع العام الذي أمر به عندما أسافر من الموصل الى بغداد ولا أعرف عدد القوة اللازمة وكيف نوزع القوة.

- أجاب: الآن تفضل بسيارتك المدنية مع أحد من المرافقين الذين يعرفونها وتستطلع المدينة وأنا أنتظر ك لتكلم بالموضوع.

خرجت واذا ببيجي مدينة كبيرة تمتد يمين الشارع العام بأسواقها وتمتد يسار الشارع العام الى نهر دجلة، والحقيقة اني تفاجأت بمدى سعة هذه المدينة التي تبعد بمسافة أكثر من مائتي كيلو متر عن بغداد، وحوالي مائة وثمانين كيلو متر عن مدينة الموصل. وهي أساساً قضاء تابع لمحافظة صلاح الدين (تكريت) ولا تتبع بغداد ولا شرطتها.

عدت محتاراً بعد ان تجولت في المدينة الكبيرة، فالعملية ليست سهلة أن تفتش مدينة كاملة ولا تعرف حقيقة ما الذي يريده الوزير من هذا التفتيش (اللهم الا حاجة في نفس يعقوب) لا تعرفها انت.

- قلت له: بعد العودة وبعد أن استحصلت على خارطة يبيجي يلزمني ما لا يقل عن ألف رجل وسيارات نجدة للمراقبة وعناصر للتطويق وعناصر للتفتيش داخل الدور وهذا العدد يستلزم جهوداً لا تقل عن خمسة أيام لكي نتهياً لذلك.

- أجبني: استعين بشرطة النجدة في بغداد واليات الشرطة وخذ من طلاب كلية الشرطة وتصرف ولكني لا أريد لأحد أن يعرف أين سيكون التفتيش أبداً، ثم سكت قليلاً واستطرد بعد أن وجدني محتاراً: لواء طارق اليوم السبت أنتهى.. اذن الثلاثاء تقومون بذلك. لم اتفوه بكلمة...

- فقال لي: شبيك!! (ماذا بك).

- قلت: انا جئت من الموصل الآن وعلي العودة الى الموصل وسأصل ليلاً، وغداً الأحد سأصطحب الأهل الى بغداد فأصل ظهراً، فهل من الممكن سيدي اضافة يوم آخر لكي نتهياً بشكل منتظم لاختيار الضباط وتوزيعهم على المفارز التي ستدخل بيوت الناس ونهئى العجلات التي ستنقل هذه القوة الكبيرة.

- أجاب مقاطعاً المناقشة: اذن الاربعاء يكون التفتيش.

- سألته: سيدي يجب أن نعلن منع تجوال في المدينة وأرى ان هذا سيكون بواسطة ميكروفونات سيارات النجدة من بغداد وبواسطة سماعات الجوامع.
- أجبني: موافق.. توكل على الله.

عدت الى الموصل ووصلت مساءً ، ولم انتظر الى الصباح بل غادرتها ووصلت بغداد في منتصف الليل. في أيام الأحد والأثنين والثلاثاء استكملت كل الاجراءات وكان الجميع بما فيهم الضباط لا يعلمون أين ستكون المهمة واجتمعت بعدد من الضباط من شرطة بغداد وبضمنهم مدير الميرة في المديرية الذي طلبت منه أن يستصحب سجلات لتدوين كل الاسلحة التي ستضبط، كما طلبت من الامرين أن يبلغوا ضباط المفارز بانهم مسؤولون عن كل ما سيضبطونه أثناء التفتيش والتعامل بالحسنى وعدم ترويع الناس مطلقاً.

تجمعت القوة في الساعة السادسة مساءً في كلية الشرطة ومعها عجلات تصليح واليات الشرطة وعدد كبير من سيارات النجدة ومنشات لنقل هذه القوة الكبيرة التي استوقفتها سيطرة التاجي خلال الذهاب الى بييجي فأفهمناها اننا في مهمة ويمكنهم التأكد من السيد وزير الداخلية شخصياً ، وأستمر الرتل بالمسير وأبلغت القادة من الضباط باننا نتوجه الى بييجي لتفتيشها، وان عليهم ابلاغ ضباطهم بالأمر.

وصلنا بييجي قبيل الفجر (كنا قد رسمنا خطة مع خمسة ضباط فقط لاجراء وتحقيق الهدف حيث وزعت القوة الى قواطع وكل قاطع الى مفارز وكل مفرزة بأمره ضابط) وتم توزيع القوة اللازمة ومسك الشوارع الرئيسية ومواقف سيارات النجدة وتوزيع مفارز الضباط من القائمين بالتفتيش على أحياء المدينة الواسعة..

التزم الناس كلهم وهم يفاجئون بالاجراءات ومنهم القائم مقام (المسؤول الاداري الأول).الذي اتصل بمحافظ صلاح الدين الذي هو الآخر لا يعرف شيئاً عن الموضوع وأخبره انه سمع مكبرات صوت النجدة والجوامع تعلن منع التجوال بأمر وزير الداخلية والتوجيهات الصادرة بالالتزام بذلك.

سارت الأمور بكثير من الدقة ورغم صعوبتها، اذ ليس من السهل تفتيش مدينة كاملة بهذا الكتمان وهذه المفاجأة.

كنت أتجول مع سائقي ومرافقي وأرد على تساؤلات أمري قواطع التفتيش عن أمور تحدث لهم هنا وهناك. وكنت أدخل مع المفارز فجأة للاطمئنان على سلامة الاجراءات

ومعاملة الناس في داخل دورهم وطمأنتهم ان التفتيش هو اجراء روتيني عادي.
بعد الظهر حضر اليّ أحد أمري القواطع وسألني أنه عثر في بعض الدور على بارود
وصجم بارود ومستلزمات لصنع متفجرات تستخدم في المياه ويطلق عليها (البمبة) الغرض
منها صيد السمك في النهر وكانت كميات ليست بالقليلة فطلبت منه ضبطها كلها.

وفي حدود الساعة الثالثة عصراً حضر الوزير وكان معه سائقه ومرافقه فقط وطلب مني
الركوب في سيارته وسألني عن النتائج فأخبرته اننا سننتهي العملية بعد ساعتين وان هناك
مئات الاسلحة التي ضبطت مع (البمبات والمواد الاولية لصنعها).

فأجابني: كفى! اعط أوامرك للقوة بالتجمع والانسحاب الى بغداد وأعلنوا فك منع التجول..
وقبل أن اغادر سيارته قال لي مبتسماً:

بارك الله فيك وفي كل القوة وقبل ان تنسحبوا الان بلغنا المطعم الفلاني والفلاني أن
تتناول كل القوة طعامها فيه.

أجبت: سيدي الطريق الى بغداد طويل واذا جلس الضباط والمنتسبون في المطاعم فلن
نستطيع جمعهم الى الغد، فاذا سمحت لي سوف نأخذ ساندويج سفري لكل القوة نوزعها
عليهم في الطريق.

غادرنا بيحي مساءً ووصلت الى بغداد منتصف الليل أيضاً وتوجهنا الى مقر المديرية
مع مدير الميرة والسيارات التي تحمل الأسلحة المضبوطة وأعطيت أمراً له بأنه مسؤول عن
الأسلحة وانها ذمة عليه،

وان يتخذ كل الاجراءات اللازمة لتكون عملية تسليمها دقيقة الى وزارة الداخلية وقد
نفذ الرجل المهني الكفوء الأمر بمتهى الدقة بعد أن صدر الأمر بإعادة الأسلحة الى أصحابها
ولم يظهر لنا خلل واحد أو شكوى تخص السلاح أو معاملة المنتسبين لجميع أهالي بيحي.
لقد تكررت هذه العملية بعد عدة أشهر بصدر أمر من الوزير بتفتيش قضاء الفلوجة
في محافظة الأنبار، وقمت بالعملية بنفس السياقات السابقة ونفس السرية التي جرت في
بيحي. وقد تفاجأ محافظ الأنبار الفريق الركن (صلاح عبود) بتفتيش القضاء فتوجه من فوره
الى قضاء الفلوجة والتقيت بالرجل المؤدب جداً والذي كان متفاجئاً انه لا يعلم شيئاً عن
الموضوع وسألني بأدب راق فأجبت:

(والله سيدي لا أعرف شيئاً الا ما تراه.. ان الأمر صدر من السيد الوزير لضبط الأسلحة

كلها بما فيها المجازة) فشكرني وتمت عملية التفتيش.

وبعد أيام اعيدت الأسلحة المجازة أو بعض الأسلحة التي ورد بها كتب رسمية تتضمن تسليم السلاح الفلاني الى فلان صاحبها غير مجاز.. فتم تنفيذ الأمر المطلوب.

بعد احالتي على التقاعد ويبدو ان أمر التفتيش قد صدر لبعض المناطق الأخرى لاحقاً، لكن كما أعلمني بعض كبار الضباط الذين كنت على علاقة بهم انه فتحت عدة تحقيقات عن فقدان أسلحة كثيرة كانت قد ضبطت أثناء التفتيش بسبب عدم اتخاذ اجراءات أصولية مهنية كالتي كنا نتبعها عندما تصدر لنا أوامر التفتيش، حيث كنا نحرص على المحافظة على الأسلحة المضبوطة لكثرة عددها وخشية بعض الناس من المطالبة بها لاحقاً لكونهم لم يستحصلوا على اجازات فيها.

ان العمل مع وزير غير تقليدي واستثنائي كوطبان ابراهيم الحسن الذي هو أخ الرئيس صدام حسين عمل مخيف بقدر ما هو مريح لمن يعمل معه.

فأنت لا تدري متى يغضب منك لأقل سبب عملته أو لم تعمله أو بالعكس سيفرح منك في الحالة ذاتها.. فقد كان أحياناً يصدر أوامره غاضباً ويتضح ان الاوامر فيها ظلم لبعض الضباط من العاملين في الشرطة بسرعة ومزاجية.

فلقد استنتجت في التفتيش الذي تم تكليفي به ان تفتيش مدينة كاملة مثل بيحي كان بسبب اخباره من أحد أصدقائه في المدينة ان جماعة ما يصطادون السمك بـ (البمبة) أي المتفجرات وان المسؤولين في القضاء على صلة بهؤلاء والجماعة يخشون منهم أو يجمالونهم أو لأسباب أخرى، وان هناك مناطق ممنوعة على العوام من الناس.

ولكنني استغربت اول الامر لماذا مثلاً لم يخبر هذه القوة بالمطلوب من التفتيش لتسهيل الامر عليهم، واستنتجت لاحقاً ان الوزير كان يهدف لمسألتين الاولى المذكور اعلاه ان هناك بعض الانفلات ممن يدعون انهم اقارب الرئيس فأراد أن يثبت للجميع بأن لا أحد هكذا!! كما ان القوة من الشرطة في القضاء ليسوا خارج نطاق وزارة الداخلية ولكن الوزير كان مصرأ على ان لا يكون أحد يعرف ابتداءً من المحافظ والى مدير الشرطة وكل المسؤولين. وكذلك الحال في تفتيش قضاء واسع جداً جداً ومهم مثل قضاء الفلوجة الكبير واهميته لدى الدولة.

وفي شأن اخر من سلبيات العمل هو تخطي العمل القانوني والمهني وان لا احد

يتجراً ان يخبر الوزير بذلك ولقد كنت اسمع شكاوى من مدراء الأقسام تخبرني ان مكتب الوزير (او توابع الوزير) يتصلون بمراكز الشرطة ويطلبون من ضابط المركز جلب الأوراق التحقيقية لقضية معينة الى الوزارة بناءً على طلب الوزير، وبالطبع فان ضابط المركز لا يستطيع أن يرفض لأنه يتلقى أمراً من جهة استثنائية مرافقة للوزير وقريبه منه. فيذهب بالأوراق التحقيقية ويسلمها بلا وصل وبعد أيام يتصلوا بهم ويخبرونه بأن يعود لاستلامها، وهذا الموضوع خطير جداً وغير قانوني نهائياً ويؤدي الى ضياع الجريمة كاملة أو تغيير حق أحد الأطراف بحجة ضياع أو فقدان ورقة واحدة أو افادة مهمة أو مستمسك رسمي من الأوراق التحقيقية. ولا أحد يدري من الذي قام عن عمد بفقدانها حتى الضابط نفسه قد يكون المسؤول ولكنه أوجد العذر لنفسه لفقدانها. سيما اذا علمنا ان الكثير من الضباط لم يكن يقوم بوضع أرقام متسلسلة على الاوراق التحقيقية كما هو المطلوب قانونياً ، ولم يكن يستطيع أن يطلب اعطائه وصلًا باستلام الأوراق التحقيقية.

وكنت أتألم من هذا الموضوع وأتمنى معالجته وقد حدث ذلك بالصدفة البحتة فقد اتصل بي مدير مكتب الوزير وطلب مني ارسال الأوراق التحقيقية الخاصة بفلان الفلاني في أحد مراكز الشرطة فقامت متعمداً بكتابة كتاب رسمي الى المركز المذكور باستصحاب الأوراق المعنية الى مكتب الوزير بناءً على طلبهم بعد استحصال موافقة القاضي المختص وأعطيت صورة من كتابي الى مكتب الوزير اشارة لمكالماتكم الهاتفية بتاريخ كذا ونسخة اخرى الى مدير القسم التابع له المركز لمتابعة التنفيذ فوراً. وأرسلت الكتاب باليد وطلبت من ضابط المركز الذي اتصلت به أن يقوم بالتنفيذ فوراً.

عرض ضابط التحقيق في القضية (واستنادا لكتابنا) الطلب مع الوراق التحقيقية على القاضي المختص وكانت المفاجأة الكبرى انه كتب على طلب المحقق (لا يحق لمكتب الوزير ولا حتى لوزير الداخلية هذا الأمر لذلك يتعذر قبول الطلب لأهمية القضية وعدم اكمال التحقيق فيها واذا خالفتم ذلك سأخذ الاجراءات القانونية بحق الضابط المحقق). رفعت نص قرار القاضي الى مكتب الوزير بأنه يتعذر ارسال الاوراق التحقيقية الخاصة لرفض القاضي ذلك.

للتفضل بالعلم مع التقدير..

وعندما وصل الكتاب الى المكتب اتصل بي مدير المكتب وهو رجل مهني وذو خلق

كريم. وقال لي:

- سيدي ما هذا؟؟!!

- قلت له: انت يا أبو مصطفى رجل مهني وتعلم ان هذا هو الأجراء الصحيح الذي يجب أن يكون.

- أجابني: والله اعلم ولكنك تعلم من هو الوزير سيدي!!.

- أجبته: وما يدريك انه يعلم ان هذه ليست من صلاحياته؟؟!!

وفي مرة اخرى اتصل بي نفس مدير المكتب وطلب مني احضار عدد من السجناء من سجن أبو غريب الى مقر الوزارة فاخترت ضابطاً برتبة كبيرة وقلت له: هذه مسألة خطيرة لذا هذا كتاب منا اليك باليد ونسخة منه الى مكتب الوزير وعليك أن لا تعود اليّ ألا بوصول استلامهم وهو موجه من مديرية شرطة بغداد الى مديرية سجن أبو غريب وينص:

”بناءً على المكالمة الهاتفية من مدير مكتب الوزير يرجى تسليم السجناء المدرجة اسماءهم أدناه الى معتمدنا (فلان) بغية ايصالهم الى مقر الوزارة ونسخة منه الى مدير مكتب الوزير اشارة الى مكالمتكم في الساعة كذا للتفضل بالعلم ونسخة الى الضابط لاتخاذ ما يلزم فوراً من اجراءات ايصالهم بحماية لازمة ومشددة”

وقد نفذ الرجل ما مطلوب منه ولم يعد من الوزارة الا بوصول رسمي موقع باستلام السجناء. وبعد مضي عدة اسابيع تفاجأت من مدير العلاقات في شرطة بغداد الذي كان يضع خطوطاً حمراء على ما ينشر حول مديريتنا وشكاوي المواطنين في الصحف الصادرة في بغداد صباح كل يوم حيث كان هناك عنوان كبير في صفحة جريدة الشباب (الذي كان يديرها عدي نجل الرئيس صدام حسين) مواطنون يدعون ان أبناءهم في سجن أبو غريب قد فقدوا قبل اسابيع وأنهم لدى مراجعتهم الى السجن.. اتضح ان مديرية شرطة بغداد هي من أخذتهم! ومن الصدف انني بينما أقرأ الموضوع رن الهاتف الحكومي واذا بمدير مكتب الوزير يسألني:

- ما هذا الموضوع المنشور في جريدة الشباب؟؟!!

- أجبته: أخي انتم من طلبتموهم وأرسلناهم اليكم مع العقيد (فلان) ونحن نفذنا ما طلبتم وكنا نعتقد انكم أعدتموهم الى السجن وان واجباتنا هو تنفيذ ما طلبتم فقط ونحن

نحتفظ بوصل استلامهم من قبل مكتبكم.

- أجب: صحيح صحيح نحن سنتولى الرد على جريدة الشباب وما نشرته في هذا العدد.

ملاحظة مهمة: كنت أحتفظ بدرجة الخاص بمكتبي بسجلين لم يكن أحد يطلع عليهم، الأول خاص بكل الأوامر التي تردني من أي جهة علياً وأمر شفهي. وإجراءات التي أتخذها فيها. وفيه حقل يوقع فيه من يتولى تنفيذ الأمر مباشرة، كما يتضمن اليوم والساعة والدقيقة وأستلام الأمر والتوجيه الشفهي والإجراءات اللاحقة في الموضوع.

والسجل الثاني صادرة وواردة خاصة للكتب التي لا أحد يطلع عليها حرصاً على سريتها والتي أرسلها لأية جهة علياً أو قسم أو مركز وكان من يطبع الكتب ويتابعها سكرتيري الملازم (مهند محمود اسماعيل) الذي لم يفارقني في عملي المكتبي والواقعي منذ عام 1988 في شرطة نينوى وشرطة أربيل ودهوك وبغداد، وكان موضع ثقتي التامة وقد اغتالته الأيدي الاثمة بعد عام 2003 في الموصل وكنت متقاعداً في حينها.

وقد كان لهذين السجلين أثر كبير في صد كل المفاجآت في العمل الاستثنائي في كل المحافظات التي عملت منذ توليت (مناصب مدير شرطة) سيما في بغداد.

كانت الأسلحة المضبوطة لدى الناس بعهدة العقيد (كمال) والرائد (أمير) مع كادر من ضباط الميرة الأكفاء المتمرسين في هذا العمل المهم إضافة لما بعهدتهم من أسلحة مختلفة لكل المديرية من استلام وتسليم وكل البنايات التابعة لشرطة بغداد والمواد الأخرى وكان بعض مرافقي الوزير على أثر التفتيشات التي كنا نقوم بها يأتون إلى مدير الميرة ويتقنون بعض الأسلحة بأمر الوزارة!! وقد كنت اتصل بالمكتب فيشعروني بصحة ذلك وتوزيعها كهدايا يأمر بها الوزير شخصياً. فطلبت من مدير الميرة أن يكون التسليم أصولياً وأن يشعر الوزارة بذلك فور تسليم أي سلاح، وقد كان لذلك الإجراءات الأصولية الذي قام به رجال الميرة الأثر الكبير في عدم فقدان أي قطعة سلاح كما حدث عند بعض الجهات التي كانت تقوم بالتفتيش في بعض المناطق لاحقاً.

المنسي.. بين موكب الرئيس.. والعتابة

قبيل منتصف الليل وسيارة سائق التاكسي (علاوي) تتهاوى في الشارع العام الذي يربط ناحية الطارمية مع العاصمة بغداد، وقد رفع المذكور صوت مسجل السيارة وهو مطروب مع العتابة والمواويل التي يرددتها المطرب الريفي، حتى انه وهو غارق في نشوة الطرب قد نسي تماماً انه يسير في منتصف الشارع قاطعاً طريق من يريد أن يمر به من سيارات اخرى. سيارات حماية رئيس الدولة تؤشر له بأضوائها ومزامير السيارات للابتعاد عن الطريق و(علاوي) لا يسمع ولا يرى!!

وأخيراً تجاوزته سيارات الموكب وسط ذهوله ولكن وفي نهاية الموكب اصطفت قربه سيارة من الحمايات وترجل منها اثنان وانهالوا عليه ضرباً ثم استصحبوه مع سيارته الى مركز شرطة الكاظمية وتركوه هناك لدى ضابط خفر المديرية.

تعودت بين فترة واخرى ان اقوم بزيارة الموقف والتسفيرات الذي يضم مئات الموقوفين، وكنت أضع كرسيّاً في قاعة من قاعات الموقف وأجلس مع سكرتيري ملازم (مهند) فنجمع الموقوفين من حولي ويكتبون (عرائضهم) المتضمنة شكاواهم وتظلماتهم وأستمع لهم واسلم هذه الطلبات (العرائض) الى ضباط المتابعة لمتابعتها من قبلهم شخصياً وأعلامي ما توصلوا اليه، وأقوم بأشعار الموقوفين بإجراء اتنا التي اتخذت في زيارتي التالية لهم.

في هذه المرة دخلت الى قاعة أخرى فأجتمع الموقوفين كما في المرات السابقة، ولكني لاحظت ان هناك موقوفاً كان على البعد (ممدداً) أي متمدّد على الأرض وغير مكترث بكل ما يجري أمامه وحوله. وتجمع الموقوفون حولي ولكن استفزني ذلك الـ (غير مبالي) فسألت عنه وطلبت المنادة عليه فنهض متثاقلاً ووقف امامي فسألته عن قضيته وعن اسمه!! فأجاب: انا علاوي.

لم أكن اعلم بقضيته الموقوف من أجلها، فسألته عن سبب توقيفه فأبتسم وقال: قضيتي ليس لها حل..! ولا أحد من الذين قبلك استاذ استطاع ان يجد لها حلاً!! فقد أصابني الملل من كثرة العرائض التي قدمتها وبلا نتيجة. أجبتة: وما يضرّك اذا أسمعني القضية ولتكن عريضتك مضافة مع ما قدمت سابقاً من

عرائض وطلبات.

عندها بدأ الرجل (علاوي) البالغ من العمر أكثر من أربعين عاماً يسرد القضية بالتفصيل وهي بالضبط ما ذكرته عن سوء حظه في ذلك اليوم قبل ثمانية أشهر عندما كان مطروبا ويغني العتابة عائداً الى بغداد بسيارته التاكسي. ومصادفة مرور موكب الرئيس في تلك الساعة، وهو يردد (حظ أغبر.. وأسود).

عند خروجي من القاعة استفسرت من ضابط الموقف عن قضية (علاوي) فأوضح الضابط ان كل ما لديهم من أوليات ومعلومات ان هناك كتاباً رسمياً صادر من مركز الكاظمية لإيداعه الموقف محجوزاً من قبل الرئاسة!

وعند عودتي توجهت الى مركز شرطة الكاظمية واطلعت على الأوليات فوجدت في اضبارته ان حماية السيد الرئيس طلبوا حجزه قبل ثمانية أشهر وغادروا المركز وليس لديهم اية معلومات اخرى.

كتبت كتاباً رسمياً الى مرجعي أعلمهم فيه عن قضية (علاوي)، وانه امضى ثمانية أشهر محجوزاً، راجياً مفاتحة الجهات العليا عما يقررونه بشأنه. اعتذر مرجعي (الشرطة العامة) قائلاً:

ان علاوي محجوزاً قبل التحاقنا والجهة التي حجزته هي الأدرى بموضوعه. وبحجج اخرى كانت غير مقنعة لي.

لم اتردد وصعدت الى الطابق السادس حيث مكتب الوزير ومدير مكتبه عميد الشرطة (كامل أبو مصطفى) وكان الرجل يحترمني جداً واعرفه ويعرفني قبل ان يشغل منصبه هذا. جلست وأخذت احديثه عن قضية (علاوي) ووضحت قلبي له (والله أنا اعتقد ان علاوي قد نسي أمره تماماً، ورجوته أن يفتح السيد الوزير (وطبان) بالموضوع.

وسألني العميد (كامل) ان نفتح نحن الشرطة العامة وهم يفتحوننا بذلك (أي تجري مخاطبات رسمية أصولية).

فابتسمت وأخبرته بما جرى!!

أجاب: سيدي اترك لي الأوليات وسأتصرف انا..

(مضى اسبوع واذا بالهاتف الحكومي يرن في مكنتي وأنا استمع الى العميد (كامل)

مدير مكتب الوزير يقول لي ضاحكاً):

لقد أخبرت السيد الوزير عن (علاوي) كما حكيتها لي وأن علاوي كان مطروباً ومندمج بالعتابة وكان حظه السيء ان تكون تلك المصادفة. فضحك الوزير، وأجابني (القول للعميد) خطية!!!

وبعد ساعات طلبني مكتب الوزير قائلاً لي: اتصل السيد الوزير بالرئاسة وأعلمهم بموضوع علاوي فأخبروه انه ليس لديهم علم بالموضوع وطلبوا اطلاق سراحه من الحجز. أنهى مدير المكتب قوله لي..

سأرسل لكم كتاباً بما امر به الوزير ثم اردف ضاحكاً أجر (أي ثواب) علاوي عند الله نتقاسمه انا وانت...!!!

وباليد وفي نفس اليوم تمت الإجراءات واخذت الكتاب الى الموقف والتسفيرات.. ودخلت قاعة (قاووش) موقف علاوي وناديت عليه، ووسط زملائه الموقوفين أخبرته انه تم اطلاق سراحك..

كاد الرجل ان يغمى عليه من الفرح والسرور والدعاء اما أحد زملائه طلب أن يسمعهم علاوي اخر مرة عتابه امامي وانهم سيفتقدونه وعتابته والسويحلي الحزين الذي يسمعهم اياه يومياً.

خرج علاوي ولازال صوت عتابته الحزينة التي سمعتها منه يرن في اذني الى حدّ اليوم..

ملاحظة: العتابة والسويحلي أحد ألوان الغناء العراقي الحزين.

من خان من؟؟

اتصل بي مسؤول حزبي كبير راجياً مساعدة أحد اصدقائه في القضية التي أشغلته كثيراً. وقد استقبلت الرجل الذي كان في العقد الخامس من عمره. وجلس يحدثني عن قضيته المحيرة فعلاً فقال:

أنا تاجر مواد احتياطية ومتمكن مادياً وأسكن في منطقة (...). مع زوجتي وقد سافرت معها الى الأردن لمدة شهر ولي جار يسكن ملاصقاً لداري، هو أكثر من صديق بل اعتبره

أخا. ومضى على معرفتي به مدة طويلة وبيننا علاقة عائلية. لذلك ومن باب الاحتياط فقد أودعت عند صديقي حقيبة (جنطة) وضعت فيها مبلغ عشر شذات دولارات (أي مبلغ قدره مائة الف دولار)، مع بعض المصوغات الذهبية لزوجتي وقد أخبرته بذلك.

وبعد عودتي من الاردن انتظرت أياماً ولكن ورغم ان صديقي زارني الا انه تجاهل ان يجلب لي الأمانة التي استودعتها اياها.. وأخيراً اضطررت لمفاتحته بأني محتاج للمال، واذا بالمفاجأة التي اذهلتني وزوجتي.. حيث تلثم الرجل وتغيرت ألوانه وهو يقول لي: والله يا فلان انا محرج امامك ولا ادري ماذا أقول لك!! لقد فقدت الحقيبة (الجنطة).

- فسألته: كيف فقدت؟!!

- فاجابني: وهو يقسم والله لا أدري وانا محتار.

- سألته (والحديث للتاجر): يا أبا محمد هل سألت زوجتك وأولادك؟!!

- فاجابني: والله سألتهم فنفوا معرفتهم بها..

- فعدتُ أسأله: هل تعتقد ان حرامي (لص) دخل دارك وهل تركتم الدار كلكم؟!!

- أجاب: لم ارى أي اثار لذلك او اية حالة مريبة تجعلني اشك بذلك، وانت تعلم ان داري محصنة جداً مثل دارك بالحماية الحديدية على الأبواب والشبابيك.

لم أجد جواباً منه يقنعني ولم أكن ادري ما أقول..! وحياءاً مني ولأنني أحترمه جداً لم اناقشه، فهذا الصديق عزيز عليّ وجيران العمر وأن ما يقوله غير معقول ولا مقبول، حتى انه قال لي (سأبيع داري واعيد اليك فلوسك (نقودك) الذي وضعتها عندي امانة..

استمر التاجر (أبو سلام) في كلامه وهو يسألني: معقولة سيادة اللواء هذا؟!!

ثم استمر بالقول.. انا وزوجتي على نقيض، فهي تقول لي انهم طمعوا بالمال وانا ارد عليها بانه مستحيل ذلك فالرجل ذو خلق عال وهو رجل متقاعد محترم وزوجته مديرة مدرسة متقاعدة ايضاً واولادهم موظفون ومؤدبون جداً.

لم اقاطع التاجر (أبو سلام) أثناء حديثه فهو حقاً كان حزيناً ومتألماً وحائراً في كيفية التصرف من هذا الموضوع ولكنني بدأت أسأله بعد ذلك.

هل تريد ان نقيم لك دعوة ونقوم بالتحقيق؟!! قاطعني على الفور والله ستتأزم علاقتي مع هذا الصديق واقسم ان المبلغ لو كان قليلاً لما حضرت اليهم وطلبتهم منهم، ولكن المبلغ كبير جداً. حتى انه اتى اليّ مرات عديدة وكان يقول لي.. سأعيد لك كل ما تطلب من المبلغ

لأنني مسؤول عنه وبذمتي..

وعدت أسأله مرة أخرى: من يسكن معه في داره؟

فأجاب: داره كبيرة وتسكن معه زوجته وأولاده. أحد أولاده متزوج ويسكن مع زوجته في نفس الدار مع طفلة واحدة والآخر شاب توظف حديثاً ، وغير متزوج ولديه ابنة ربة بيت وغير متزوجة..

سألته: هل اخبرت احداً أنك وضعت المال عند صديقك ابو محمد؟!

فأجابني: كلا لم أخبر أحداً ولا يعرف احد بالموضوع سوى زوجتي (ام سلام) بل وحتى ابني لم اخبره بذلك.

سألته: لماذا انت مقتنع بأن الرجل لم يطمع بمالك وخاصة الأمانة التي اودعتها اياه؟!!

أجاب: لأنه تكلم الحقيقة حتى انه لم يقل ان الجنطة (الحقيبة) التي فيها النقود قد سرقت أو دخل على داري لص. وانما اخبرني انه متأكد ان لصاً لم يدخل داري وان نقوده الشخصية كانت قرب الجنطة (الحقيبة) وبقيت موجودة عندما فقدت النقود. ولم تمسسها يد.

وان الرجل فعلاً قد اوصى بعض الاصدقاء لغرض بيع الدار لإعادة الأمانة لي.

سألته مجدداً: هل تردد احد الى داره في تلك الفترة من اقاربه مثلاً؟

أجابني: لم اسأله في ذلك.

وعدت اسأله مرة أخرى: هل يشك بأحد اولاده؟!

أجاب أبو سلام: لا. مطلقاً فهم في غاية الخلق والأدب وقد تعب في تربيتهم وهم

مثقفون جداً وزوجته مسكينة مقعدة في الفراش

واردف قائلاً: ياسيادة اللواء هل تعلم انه لا ينام الليل من حيرته من هذا الامر. حتى انه

قال لي (من المحتمل ان جنياً في داره اخذ الحقيبة).

وقبل أن ينتهي لقائي مع ابو سلام قلت له: قضيتك مع جارك هي قضية خيانة أمانة

يعاقب عليها القانون، وقضية جارك هي قضية سرقة من داره والتحقيق فيها يستلزم تسجيل

اخبار عنها اجاب الرجل - لن اتهمه انا بأي تهمة . ولا اعتقد انه سيسجل اخبار عنها .

وطلبت منه ترك رقم هاتف داره ورقم هاتف محل عمله التجاري، واننا سنتصرف

بهذوء ونخبرك بالتفاصيل بأذن الله.

اتصلت بالعقيد (ضبري) مدير شرطة المنطقة التي يقع فيها الدار، وطلبت منه انتظاري

بعد انتهاء الدوام المسائي لذلك اليوم. وجلست معه احديثه عن القضية كما سمعتها من (أبو سلام) التاجر وهو يصغي اليّ باهتمام وتعجب أيضاً.. وبعد مناقشة اتفقنا اولاً على جمع معلومات كاملة عن الطرفين (أبو محمد المتهم) و(أبو سلام التاجر)

وطلبت من العقيد (صبري) أن يتولى هو ذلك بنفسه، ولا مانع أن يختار معه ممن يثق بهم من ذوي الخبرة في التحقيق. وفعلاً بعد ثلاثة ايام كانت هناك معلومات كثيرة أمامنا عن الرجلين وعلاقاتهما وعن أولادهما فرداً فرداً وعناوين وتفاصيل حالتهم المادية وعمل كل منهم وسمعتهم في الوظيفة والعمل.

والحقيقة ان كل المعلومات لم تكن فيها ما يجلب الشك والنظر لاي من العائلتين وهذا كان كافياً لزيادة حيرتنا في القضية والموضوع.

قلت للعقيد (صبري).. اذن علينا ان نستفهم جميعاً ونرى النتائج. ثم أعقبت ستتصل غداً بـ (أبو محمد) المتهم ونخبره اننا سنقوم بزيارته في داره (أنا وأنت فقط) ولا تحدوا الموعد!! كما عليك الآن وفوراً أن تتوجه بكتاب رسمي الى دائرة الهاتف لمراقبة الدارين (دار أبو محمد ودار أبو سلام) وتعلمني بالتفاصيل.. وعليك الانتباه للتوقيات أي أن يكون وضع الهواتف تحت المراقبة قبل أن نزور الرجل.

أشعرني العقيد أنه بالفعل قد تم مراقبة الهواتف وأنه اتصل بأبو محمد ولم يخبره بموعد الزيارة.

في اليوم التالي طلبني على الهاتف (أبو سلام) وبعد أن سلم عليّ.. قال لي بلهجة متوسل ومعاتب:

- يا سيادة اللواء انا لم أشتكي على ابو محمد فلماذا تريدون ان تزوروه!!؟
- فأجبت: نحن سنزوره بصفة ضيوف وبالزي المدني أنا وأحد الضباط فقط، ولن نحقق معه وإنما سنسمع منه، فقد نجد في أقواله ما لم يقدره هو وقد نرى ما لم يراه هو ايضاً.
- فأجاب بتردد: هل يمكن ان أحضر معكم؟
- أجبت: نحن نفضل أن نراه لوحده ولكن اذا كنت مصراً، ووضعك اصبح محرراً فلا مانع لدينا..

- فبادرني بسؤال: متى ستأتون اليه؟!

- فأجبت: هذا اليوم مساءً.

وذهبنا الى دار أبو محمد. وبرفتي العقيد (صبري)، واستقبلنا أبو محمد وولده الأعزب في داره بغرفة الضيوف.

فسألته: عن جيرانه أبو سلام، فأخبرني انه طُلب منه أن لا يحضر معنا وانه حاضر لكل سؤال نسأله له. فأفهمته ان الرجل لم يطلب الشكوى ضدك وهو لا يشك بك مطلقاً. وطلبت منه أن يرافقنا لمشاهدة كل الدار وغرفها، فوافق الرجل ورافقنا.

فبدأنا من سطح الدار حيث لاحظنا ان داره من احدى جهاته لا يفصلها عن دار جيرانه وصديقه أبو سلام سوى حائط بممر ضيق لا يتجاوز المتر الواحد.

ونزلنا الى الطابق الأول وكان فيه أربعة غرف يسكنها ولداه ثم توجهنا نزولاً الى الطابق الارضي ووجدنا فيه غرفتين احدهما غرفة الأب أبي محمد والثانية فيها سريران أحدهما كانت ترقد فيه زوجته وهي شبه معوقة لا تفارق السرير كما شرح لنا سابقاً أبو سلام.

سألناه عن موقع الحقيبة (الجنطة) المفقودة! ففتح باب خزانة خشبية (كتور) وأشار الى مكانها، ولقد لاحظنا بالفعل ان كل الابواب الداخلية المؤدية للدار كلها محمية بحمايات حديدية وحتى باب السطح وكذلك الشبايك.

كانت غرفة الضيوف كبيرة ويفصلها عن غرفة الطعام باب خشبي ذو زجاج سميك. في هذه الاثناء لفت نظري ان هناك ظلاً لشخص يقف وراء الباب الزجاجي وكأنه يتنصت الى حديثنا..

كان استنتاجنا الاول ان السرقة داخلية ولا مجال للشك في ذلك ولكن مشكلتنا اننا لانستطيع ان نوجه اي اتهام لاحد من العائلة

كان الرجل متألماً جداً، وهو يصف الموقف المحرج الذي وقع فيه، وانه سيدفع لجاره كل المبالغ، ولانه بالفعل قد أوصى بعرض داره للبيع بأي ثمن رغم اعتزازه به، حيث انه شيده بعد جهد كبير عندما كان موظفاً بدرجة مدير في احدى دوائر الدولة قبل احواله الى التقاعد قبل عدة سنوات.

فأجبت بصوت مرتفع جداً.. صدقني من فعل ذلك لن يفلت من قبضتنا ولن يكون ذلك بعيداً!! واننا سنلجأ الى طرق حديثة لمعرفة السارق الذي بدأنا نتوصل الى خيوط عنه وانه لن يفلت من العقاب وعليه فأنا يجب ان نستمع الى كل فرد من افراد عائلتك رجالاً ونساء الساكنين في داركم.

بان القلق على وجه الرجل وأجابني متلعثماً - سيادة اللواء اولادي لا يفعلون ذلك ...

مستحيل

اجبته - للضرورة احكام يا ابا محمد.. لذلك سنخبرك متى سنستمع اليهم
خرجنا من الدار والعقيد يهمس بأذني...

سيدي هل لمحت ان هناك احدا كان يتنصت لحديثنا !!؟
ابتسمت.. وانا اهز برأسي.. اي (نعم).

طلبت منه وهو ذاهب لدائرته ان يذهب الى دائرة الاتصالات ويجلب لنا كل الكاسيتات
(الاشربة) الصوتية المسجلة لهاتف (دار أبو محمد) ودار جيرانه (أبو سلام).
بعد ظهر اليوم التالي كنت والعقيد نستمع الى الأشرطة الصوتية وما فيها من محادثات
وبانتباه شديد.

تجمد الدم في عروقنا ونحن نسمع صوت امرأة تقول لرجل على الطرف الثاني من الخط:
أنت السبب.. أنت السبب

يرد عليها الطرف الثاني: ما بك يا ميسون اتخبلتي (هل جننت)!!؟
ونحن نستمع الى رد ميسون تقول له: لقد جاءوا الى دارنا وسيكشفونني..!! هم قالوا ذلك..
يرد عليها: اغلقي التلفون.. وأطمأني.

اعدنا سماع المحادثة مرتين وثلاثة وأربعة.. وسألت العقيد بالتأكد من اي هاتف يعود
هذا الذي تتصل به ميسون؟!

أجابني العقيد بانه سيعود الى دائرة الاتصالات ليتأكد منهم.
فأجبته على عجلة: فوراً.. فوراً يا صبري.

رن هاتفي فاذا به ابو سلام يسلم علي ويقول لي سيادة اللواء انا متنازل عن كل شئ
وارجو ان توقف تحقيقكم.

اجبته:

-لماذا ماالذي جرى؟

-لانكم تخرجوني وابو محمدج ولاولاده اعز من اهلي واولادي

-اجبته:

على راحتك - تدلل

بعد ساعتين عاد صبري وكانت المفاجأة المذهلة.. ان الهاتف الذي صدرت منه

المكالمة تعود الى محل سلام ابن التاجر الوحيد!!
لم تنتظر الا دقائق وكان العقيد مع أحد مرافقيه يتجهون الى المحل المذكور ويحضرون
سلام بكل هدوء ولا (شوشره)

نظرت اليه وهو يجلس مرتعداً. وتوجهت اليه بالقول بلا مقدمات

- قل لي يا سلام لماذا فعلت ذلك؟

- اجاب: ماذا فعلت يا سيدي

- اجبناه فوراً: اين الجنطة (الحقيقية)؟

كانت عيناه زائغتين ووجهه شاحباً ويكاد يفقد وعيه..

- فأجاب متلعثماً: دخيلكم سيدي.... دخيلكم

- فقال له العقيد: اسمع.. قل لنا اين الجنطة (الحقيقية) حتى نساعدك

تلقف سلام تلك الكلمة (نساعدك) وهو يردد. ساعدوني ارجوكم انا تورطت.

- قلنا له: اذن اين الجنطة؟ وهل تصرفت بالنقود التي فيها؟

- أجاب: لا والله سيدي لم أفتحها

نهض العقيد وسحبه من يده وهو يقول له قم معي لنجلب الجنطة.

- فقلت له: أين وضعتها؟

- فأجاب: سيدي عندي بالمحل.. عندي بالمحل ولم أفتحها

اثناء انتظاري لهما للعودة بالحقيقية وما فيها كانت هناك تساؤلات احتاج على عجلة أن

أتلقي اجابات عنها

سلام ابن ابو سلام الابن الوحيد له، هو من يخون ابيه ولماذا؟!!

وميسون ابنة الرجل الطيب أبو محمد تخون أباه؟!!

كيف ولماذا!!

كيف سأصرف بهذا الموضوع الشائك بعد أن توصلنا الى فك طلاسم اللغز؟!

اذا عرف الرجل الطيب أبو محمد ان ابنته المدللة والتي تخدم امها المقعدة وتركت

الدراسة من اجلها ومن اجل خدمتها تفعل هذا الفعل..! ماذا سيفعل وما سيفعله اخوتها؟

والثاني ابو سلام ان ابنه الوحيد سلام هو من سرق الجنطة ماذا سيكون موقفه؟

وكيف سرق سلام الجنطة من دار ابو محمد؟

وكيف ساعدته ميسون في السرقة!! ولماذا فعلوا ذلك!!؟

هكذا كنت مستغرقاً في تفكيري حتى وصل العقيد ويده الجنطة (الحقيقية) المغلقة والتي لا تفتح الا من خلال ارقام سرية لا يعرف ارقامها الا صاحبها ابو سلام. ومعه الفاعل سلام الذي عليه ان يرد على جميع تساؤلاتنا.

جلس قبالتنا وقلنا له: اذا اردت ان نساعدك حقاً عليك ان تتحدث عن كل شيء ولا تنسى اي شيء لا صغيرة ولا كبيرة.

أجاب بندم: سيدي سأقول لكم كل شيء ولكنني دخيل الله ودخيلكم ساعدوني فقد تورطت وكانت ساعة شيطانية.

قلنا له: اذن نسمعك يا سلام.. ولكن! عليك ان تعرف ان اي كذبة في كلامك سيجعلنا نتخلى عن وعدنا بمساعدتك.

فاخذ يسرد: والدي بخيل جداً معي وكريم مع اختي وزوجها جداً. يمنحهم كل ما يريدون ويبدخ لهم ما يريدون، ورغم اني انهيت دراستي الجامعية وطلبت منه ان يرسلني الى الخارج لإكمال دراستي العليا. الا انه رفض ذلك وأصر على حرمانني من الزواج بابتنة جيراننا التي احبها وتحبني وعلل ذلك بأنها ربة بيت ولا تفيدني. ولأجل أن أعيش عليّ ان اتزوج موظفة لديها راتب!! فأطعته مرغماً وتزوجت من موظفة اختارها لي هو وكنت أرغب بأن أعمل معه في تجارته إلا أنه اجابني بأن عليّ أن أعتمد على نفسي وأعطاني مبلغاً من المال واشرف على فتح محل لي طالباً تسديد رأس المال الذي اعطاني اياه تباعاً.

مما ولّد في نفسي مزيجاً من الفوضى. فهو والدي من جهة، ولكنه قاسي عليّ جداً من جهة أخرى، وانه يتعلل بمختلف الحجج تجاهي.

هذه هي الاسباب التي جعلتني ان اتخذ قراراً بأن أوجعه باي شيء حين تحين الفرصة المناسبة. وهكذا فعلت.. واخذت الجنطة (الحقيقية) ..

صمت سلام قليلاً ثم قال: هذا الذي لديّ.

- سأله سؤالاً آخر: ولكننا نريد ان نعرف كيف وصلت الجنطة اليك يا سلام!؟

- اجاب: يا سيدي الله يحفظكم لقد اعترفت لكم بكل شيء وسلمتكم الجنطة بما فيها فاستحلفكم بالله أن تكتفوا بذلك و...

قاطعه العقيد بحزم قائلاً:

- لا لن نفى بوعدنا لك الا بعد أن تبين لنا كيف وصلت الجنطة اليك.

صمت سلام ودمدم قائلاً:

- سيدي والله هذه قضية شرف.

تدخلت وقلت له:

- اسمع سلام.. ميسون ابنة ابو محمد هي من أوصلت الجنطة اليك.. اليس كذلك؟!

- قال وهو مطأطأ راسه: نعم سيدي

- قلت له: بقي سؤال عليك ان ترد عليه

- قال: نعم سيدي

- قلت: كيف اقنعتها أن تأخذ الجنطة؟

- قال: انا احبها وهي تحبني وكنت اريد الزواج منها وكنا نتصل ببعض ولم نقطع عن

الحديث بيننا بالهاتف ولكن اقسام بالله نحن ابدا لم نلتقي منذ فترة طويلة بل كنت المحها عن بعد فهي ابنة ناس اشراف و..

- بادرتة بسرعة: أجبني يا سلام كيف علمت بوجود الجنطة (الحقيقية) لدى بيت ابو

محمد. هل والدك أخبرك بذلك؟

- قال: لا. والدي لم يخبرني وانما ميسون من أخبرتني بها. حيث ان والدي ووالدتي

عند سفرهما سلموا الجنطة لبيت ابو محمد كأمانة وهي لا تدري بمحتوياتها.

حاول العقيد بالاستمرار في طرح الاسئلة على سلام فغمزت له بان يتوقف عن الاسئلة

ونكتفي بذلك.

وبعد ان استصحب معه سلام وأجلسه في غرفة أخرى. عاد الي وجلسنا سوياً. ينظر كل

واحد منا للآخر فبادرتة بالقول: القضية وضحت ولا نريد أن نتوسع أكثر من هذا فليس الباقي

بذي أهمية لنا.. وقهقهت ضاحكاً وقلت له

- قل لي يا صبري ماذا سنفعل الان؟

العقيد صبري الضابط المرح المتميز بضخامته وطوله الفارع وشهامته وعفويته التي

عرفتها فيه دائماً منذ عملنا معاً. لم يجبني على سؤال بل ابتسم قائلاً:

- والله سيدي (متنا من الجوع.. خلىنا ناكل وبعدين نفكر شنسوي) يقصد بان نحتاج

لان نسد رمق جوعنا وبعدها نفكر ما سنفعل.

ولما كنت ضيفاً عليه في دائرته وكعاداته العربية خرج ليوصي لنا على طعام عشاء ولم نتكلم اي شيء عن الموضوع. حيث احضر الرجل العشاء وأطعم كل الخافرين والمنتسبين الموجودين في تلك الليلة بمقر شرطة القسم ومن ضمنهم سلام الذي كان منفرداً لوحده في احدى الغرف.

وعند انصرافي من دائرته وهو يودعني قلت له: الجنطة ستكون أمانة لديك وبمسؤوليتك، وسلام سيبقى لديكم في الدائرة لهذا اليوم ولا مانع ان يتصل بزوجته ليخبرها انه سيضطر لعدم العودة هذه الليلة الى الدار، ولا يسمح له باستخدام اي هاتف آخر.. وغدا سنحسم هذا الموضوع بأذن الله وعليك أن تفكر بالأمر وأنا سأفعل ايضا.

رغم كثرة اعمالي الاخرى في شرطة بغداد الا ان الموضوع ما أنفك يطرق تفكيري عن كيفية التصرف بعد أن اتضح لنا الحقيقة التي كانت تعتبر لغزاً وكان ابسط الحلول هو تسليم الحقيقة الى صاحبها ومصارحة الرجلين بأن ابناؤهم يقفون خلف هذه القضية، وترك لهما حرية مايفعلان. ولكن ستكون نتيجة ذلك حتماً، اننا جنينا على شابة يبدو انها لم تكن تعي نتيجة عملها وهي ابنة عائلة محترمة، ومن جهة اخرى سيكون هناك حقد بين العائلتين الذي مضى على جيرتهما سنين طوال.

اذن نحن سنخربها بهذه الحالة بدل ان ن عمرها وحتى جهدنا الذي بذلناه لن يكون له طعم ولا نتيجة.

فميسون ليست مجرمة ولا منحرفة وانما ضحية وكذلك سلام ليس بالمجرم المنحرف بل انه ارتكب خطيئة وهو ايضا ضحية والده، واسباب كثيرة كنت افكر فيها بكيفية ان نرضي الله اولا وان لانكون سببا في خلق مشاكل في كل منهما داخلياً من جهة وبين العائلتين الواحدة ضد الاخرى من جهة ثانية.

والأم المقعدة!! كيف ستتلقى الخبر عن ابنتها والتي تخدمها والتي ضحت بمستقبلها من اجلها وكيف سينظر المجتمع اليهم!!؟

في مساء ذلك اليوم طلبت من العقيد الحضور الى دائرتي وأخبرته ماكنت افكر به كليا. فأجابني الرجل وهو صادق انه ايضا كان يفكر بما كنت افكر به ويتمنى ان يستطيع ان يصل بالقضية الى نتيجة ترضي الله وتريح ضمائرنا، وهكذا بدأنا ننفذ ما عقدنا العزم عليه. فاطلقنا سراح سلام بعد أن اخذنا منه تعهدات خطية وهي (طبعاً غير رسمية بالمنظور القانوني)

وكانت تحوي على:

- اعترافه بان حقيقة واحدة ضبطت لديه في محله.
- وعدم اخبار اي شخص مهما كان بما توصلنا اليه والا سنضطر الى القاء القبض عليه رسميا.
- كما أكدنا عليه عدم الاتصال مرة اخرى بجارتهم ميسون ابنة ابو محمد وعدم الرد على هاتفها واننا سنكون مراقبين لهواتفهم للتأكد من ذلك كما سنقوم بمراقبته شخصياً دون أن يشعر.

اتصلت بالمسؤول الحزبي الكبير الذي كلفني بمساعدة صديقة ابو سلام فرد الرجل قائلاً:
- الحقيقة ان ابو سلام كان عندي قبل ايام وقد طلب مني أن اتصل بكم لمعرفة ماذا توصلتم من إجراءاتكم بحق صديقه وجاره أبي محمد واتصل بي امس منفعلاً طالباً ان تكفوا يدكم عن التحقيق في الموضوع ولكني وان كنت وعدته بذلك الا اني لم انفذ له طلبه لأسباب اني (والحديث للمسؤول) كنت اريد أن أعرف الحقيقة عن هذا الموضوع اللغز.
فطلبت من المسؤول الحزبي أن يحدد لنا موعد للقاء به ورجوته ان كان من الممكن أن يحضر لنا صديقه المقرب أبو سلام وصديقه وجاره ابو محمد.
ففقحه الرجل وقال: يبدو انك تريد ان تحقق معهم أمامي!!
فأجبت: استاذ اذا كان ذلك صعباً أو وقتك لا يسمح سنستدعيهم نحن في دائرتي لإنهاء القضية.
اجابني فوراً: بالعكس أهلاً وسهلاً بكم (وضحك) وهو يقول أنا ايضا متلهف لمعرفة النتيجة.
ثم صمت قليلا وقال: مساء اليوم وفي الساعة التاسعة خوش وقت؟! (اي هل هو وقت مناسب؟)

وفي الموعد المذكور وصلت انا والعقيد صبري بالزي الرسمي الى مقر المسؤول الحزبي وتركنا متعمدين الجنطة (الحقيقية) مع مرافقي عند رجل الاستعلامات، ودخلنا فوراً فاستقبلنا الرجل بكل ترحيب وسألني: هل نتكلم لوحدنا أم نحضر الجماعة؟
اجبته: لو تفضلت استاذ نتكلم بحضورهما.

دخل الرجلان وسلمنا علينا وجلسا، وبعد أن شربنا قهوتنا بادر المسؤول الحزبي قائلاً:
طلب اللواء ان يكون اللقاء هنا معكما وانا مثلكم لا أعرف ماذا يحمل من أخبار.
ابتسمت وأجبت: اذا تسمح أستاذ ومن بعد أمركم أن يحضر مرافقي الموجود في

الاستعلامات؟!!

وخلال دقيقة واحدة كان مرافقي قد دخل علينا وهو يؤدي التحية ويضع الجنطة (الحقيقية) على المنضدة المفقودة وسط ذهول الجميع ونهض أبو سلام وأبو محمد دون استئذان وكأنهما لم يصدقان ما رأوه وهم ينظرون الى الحقيقية.

فأكملت الحديث: يا ابا سلام.. جنطتك (حقيبتك) ذات الارقام السرية لم يفتحها أحد، فأفتحها أنت بنفسك لأنك الوحيد الذي يعرف ارقامها. فافتحها لأننا ايضا نجعل ما بها. فتح أبو سلام الجنطة وسط ذهول الجميع وهو يقول.. (فلوس حلال... فلوس حلال. والله هي كلها وهذا الذهب ايضا).

أما أبو محمد فكان من هول الصدمة قد أفقدته حتى النطق ولكن كان يقول بين الحين والآخر.. الحمد لله. الحمد لله. الحمد لله.

أما المسؤول الحزبي فكان هو الآخر مذهولاً ويبدو عليه انه كان مطلعاً على كل التفاصيل من صديقه الحميم أبو سلام

وهو يقف خلف المنضدة وهو يردد (معقولة!! يا بابا والله شنججي) أي ماذا نقول. قطعت كل ذلك بالقول: استاذ أنجزنا مهمتنا ونريد فقط من الأخ أبو سلام أن يكتب لنا وصلاً باستلامه الحقيقية.

فأجاب أبو سلام: عيوني والله حقكم تتدللون. انصرف العقيد صبري مع أبو سلام في كتابة صيغة الوصل.. ووقع عليه أبو محمد وأبو سلام والمسؤول الحزبي الكبير أيضاً.

ويعد أن استلم أبو سلام حقيقته ولما كنت اعلم ان كل الحاضرين سيسألون من فعل ذلك؟! فقد اختصرت الموضوع بالقول.

ارجوكم لاتسألونا عن التفاصيل فهذا سر المهنة!!، نهضت ونهض معي العقيد صبري مستأذناً بالانصراف، ولكن المسؤول الحزبي

قال: (لحظة.. أجلسوا رجاء. احب ان أقول لكم انتم رجال نعتز بكم. أنتم مفخرة للبلد ولنا جميعاً). ومدّ يده الى درج مكتبه وأخرج علبتين ثم رفع سماعة الهاتف منادياً لاحد ولكن لم اسمع ما قاله الا ان مدير مكتبه دخل علينا بعد دقائق وهو يحمل مظروفاً وانصرف.

نهضت وتقدم المسؤول الى منتصف الغرفة وهو يسلمني المظروف والعلبتين وقبلني

وكذلك العقيد صبري وهو يقول: سيصلكم كتاب بشكرنا وتقديرنا.
وصلنا دائرتي، وفتح العقيد صبري المظروف فوجد مبلغاً قدرة خمسة الاف دينار
فابتسمت وقلت له: لك الف وخمسمائة دينار وللنقيب علي الف دينار والباقي وزعه
على المنتسبين ولاتنسى سائقي الذي كان معنا.
اجابني العقيد: وانت سيدي
قلت له: انا أعطني الساعة وخذ انت الاخرى، فانت رجل يعتمد عليه فعلاً وأنا افتخر
بمثلك من الضباط.

ويبدو ان المسؤول الحزبي لم ينسى وعده فقد قدّم لي وللعقيد صبري كتابي شكر
وتقدير (بصيغة حزبية) كما وصلنا لاحقاً كتاب شكر وتقدير من وزارة الداخلية تشيد
بجهودنا الكبيرة في خدمة المواطنين. بناءً على كتاب رفعه المسؤول الحزبي بصورة
اصولية كانت متبعة في هذا الشأن.
ملاحظة: بعد احالتي الى التقاعد لعدم كفاءتي التقيت بالمسؤول الحزبي صدفة
وصافحني وهو يقول: (خسارة!.. خسارة! هكذا نخسر رجالنا!!)

الاستاذ الجامعي... ومركز الضبط الرهيب

وردت الينا في شهر حزيران برقية من وزارة الداخلية تنص على القبض على السيارات
المدرجة ارقامها في البرقية المستعجلة وارسال سائقيها الى مركز الضبط.
(مركز الضبط هذا اللهم عافينا. مركز خارج نطاق القانون ويعتبر محلاً تأديبياً خارج
السياقات المتعارف عليها، حيث لا يدخل فيها محجوز الا بأمر من وزير الداخلية شخصياً).
وحقيقة ان ما يحدث فيه من تعذيب جسدي ونفسي وهدر لكرامة وانسانية الانسان
شيء لا يوصف وهو ليس للقضايا السياسية، وانما للقضايا التي من المفروض ان من يدخل
فيه يستحق التأديب الفوري (على حد فهم وزير الداخلية).

بدأت اجراءاتنا بإرسال ضباط مع ارقام السيارات الواردة الينا لمعرفة اصحابها ومتابعة
سائقيها والقيض عليهم ومعرفة محل سكنهم وارسالهم الى المركز المذكور، وقد علمت
ان سبب الاجراء هو قيام سائقي السيارات بالوقوف أمام مدرسة يؤدي فيها طلاب المرحلة

السادسة امتحانات البكالوريا (وهي المرحلة الاخيرة من الدراسة الاعدادية) وجلبهم سماعات عالية الصوت واعطاء الاجوبة للممتحنين من اقاربهم او اصدقائهم ممن هم داخل القاعة الامتحانية ويؤدون الامتحان وقد اتصلت مديرة المركز الامتحاني بوزارة التربية والمسؤولين عن هذا العمل.

فأتصل وزير التربية بوزير الداخلية مباشرة لأهمية الموضوع وقامت مديرة المركز الامتحاني وبعض من معها من المكلفين معها بالمراقبة بكتابة ارقام بعض السيارات، وهو اجراء سليم بعد ان امتنع بعض اصحاب السيارات من الكف عن ممارستهم هذا العمل الخطير. حضر الضباط المكلفون بالقبض على المذكورين ومعهم رجل تجاوز الخمسين من العمر قبض عليه في داره. (كان سميناً قصيراً يضع نظارات طبية على عينيه) بعد ان قال لي الضابط.. سيدي هذا استاذ جامعي يطلب أن يواجهك شخصياً.

- سألني بأدب: ممكن أعرف أستاذ لماذا تقبضون عليّ ومع سيارتي؟

- قلت له: ألم يخبروك عن السبب؟

- أجابني: لا والله لا أعلم ولم يخبروني..

- قلت له: امر السيد وزير الداخلية بحجزك..

- اجاب بدهشه: وما علاقتي بالسيد وزير الداخلية

عدت اساله..

- استاذ اهذه السيارة هي ملك لك..

- اجاب: نعم

- قلت: هل يوم امس كان احد اولادك يقود السيارة..

- اجاب: انا ليس لدي اولاد صبيان عندي فقط بنات..!

- قلت: وهل يسكنون معك في نفس دارك..

- اجاب: اثنتان من بناتي متزوجات ولا يسكنون معي وواحدة فقط طالبة في الجامعة

تسكن معي..

- قلت: هل اعطيت سيارتك (اقصد اعرتها لاحد من اقاربك او اصدقاءك)..

- اجاب: لا.. غير ممكن ذلك..

- قلت: هل لديك احد يؤدي امتحانات البكالوريا للصف السادس الاعدادي؟؟

- اجاب: لا والله (هكذا اجاب).

- سألته: هل كنت أمس أو أول أمس في المنطقة الفلانية أو مررت بها (اقصد منطقة التي يوجد فيها المركز الامتحاني)

- أجاب مبتسماً: كنت في الكلية وسيارتي معي في الكراج الخاص بالكلية ولم يستعير أحد سيارتي ولا يمكن ان يحدث هذا.
وهنا سألني بعفوية:

- استاذ (خير أكو شي صار؟) صدقني سيادة اللواء وتستطيعون الاستفسار أنا استاذ محترم نفسي ومحترم كل القوانين في البلد.

- قلت له بأدب: ممكن تتفضل تستريح في الغرفة المجاورة؟
وقبل أن يخرج سألته:

- استاذ تعرف مركز الضبط؟

- أجاب بعفوية: (وين هذا...! وهو مركز مال شنو) اي اين هو المركز ولأي غرض يستخدم...!

كنت اتحدث مع نفسي واقول ترى ماذا سيحصل لهذا الرجل اذا دخل معسكر الضبط!
طبعاً ليس من واجبي القانوني ولا حتى التنفيذي أن اسأل أحداً ولكن وجدت ان واجبي الاخلاقي وبعد أن شاهدت هذا الرجل المحترم وصدقت كل ما قاله، أن افعل شيئاً بعد أن شعرت انه مظلوم لان واجبنا كما ورد في البرقية هو القبض على اصحاب السيارات وارسالهم بكتاب رسمي الى مركز الضبط.

خرجت الى محل وقوف سيارته في كراج المديرية وشاهدت رقم سيارته وقارنته بالرقم الوارد في البرقية فتأكدت انه هو وكان لون السيارة رصاصي غامق.

انتهى الدوام الرسمي وخرجت بعد أن أرسلنا كل من قبضنا عليهم وهم على ما أذكر خمسة من الشباب الى المكان المطلوب ومررت بالأستاذ وهو جالس في غرفة سكرتيري فسألني قائلاً:

- استاذ هل سأبقى محجوزاً هنا وممكن اتصل بأهلي؟!

- أجبته: وانا اردد مع نفسي (ليتك تبقى عندنا) أنت ضيفنا واتصل بمن تحب.
لحق بي السكرتير وسألني:

- سيدي الانرسله؟

- قلت له: يا مهند والله هذا الرجل بريء وإذا أرسلناه قد يموت، فدعني افكر على مهل وأرسل بطلب الغداء له.

في الطريق الى داري وأثناء تناولي الغداء مع أولادي كان عقلي كله مع ذاك الرجل (الاستاذ الجامعي) وماذا استطيع فعله من اجل انقاذه.

وكنت اتساءل ترى ما مسؤوليتي امام الله وانا تأكدت كمسؤول عن مثل هذا الرجل. عدت الى الدائرة وزودت أحد الضباط بكتاب رسمي الى دائرة تسجيل السيارات في المرور لتزويدنا بالمعلومات فوراً عن أصحاب السيارات المرقمة (كذا وكذا) وطلبت منه الا يأتيني الا ومعه السيارات واصحابها وعليه معاملتهم بأدب واحترام.

وبقيت انتظر طويلاً الى ساعة متأخرة من الليل حيث تم احضار أصحاب السيارات التي طلبتها والمقاربة لرقم سيارة الاستاذ وبدأت التحقيق معهم.

عمله.. سكنه.. هل لديه احد في الصف السادس الثانوي يؤدي الامتحانات.. واين هو الموقع.. وأين كان في وقت الحادث مع سيارته وشهوده (وتحذير من عدم الصدق).

وهكذا تبين لي أخيراً، ان أحدهما لديه ولد يمتحن في نفس المركز الامتحاني وان ولده الثاني كانت معهما السيارة، وكان لون السيارة رصاصي عميق كان رقمها الاخير (000022) بينما رقم سيارة الاستاذ الرصاصي اللون كان رقمها (000032) أي ان المدون للأرقام دون على عجلة وأخطأ بتدوينه للرقم فسجل الرقم (3) بدلا من الرقم (2)،

طبعاً أنا طلبت من تسجيل المرور تزويدنا بعدة أرقام منها ارقام متشابهة، الا ان اخر رقمين هما (23) و(32) و(22).

تم استدعاء الشابين الذي اعترف والدهما ان السيارة المرقمة والتي تنتهي بالرقمين (22) كانت معهما واعترف الاول انه هو من قام بذلك لمساعدة اخيه الثاني الذي كان يؤدي الامتحان في القاعة الامتحانية.

أما رقم سيارة الاستاذ الجامعي فكانت تنتهي بالرقمين (32) وكان عدم التدقيق بتدوين الرقمين او بعده عن مدون الرقم قد ادى الى هذا الخطأ الفادح والخطير.

في صباح اليوم التالي اتصلت بالوزارة واعلمتهم ما جرى تفصيلاً فطلبوا ارسال التحقيق واجراءاتنا للوصول الى المتهم الفاعل لعرضها على السيد الوزير.

وجاءنا الرد سريعاً بإطلاق سراح الاستاذ وارسال المتهم الحقيقي الى معسكر الضبط.

قال لي الاستاذ: وهو يشرب القهوة ويشكرني وانا احديثه عن الموضوع.. - كل هذا فعلتموه لي وانا لا اعلم!!؟

- أجبته مبتسماً: نحن نعتذر منك استاذ، ثم اردفت قائلاً. هل أخبروك أين مركز الضبط يا استاذ؟

- اجابني: لا والله واتمنى ان تخبرني انت ماهو واين يقع؟
- قلت له: لن اخبرك ما هو معسكر الضبط ويكفي ان الله ابعذك عنه...

رشوة بدون دليل

طلب مواجھتي رجل لعرض مسألة خاصة وجلس يحدثني عن قضية ولده الوحيد الذي تم توقيفه في مركز شرطة الكاظمية بتهمة قتل صديقه، حيث ان ولده وصديقه كانا يقضيان ليلة في الحبانية (خارج بغداد) وبمعرفة أهل القتل وعند عودتهما بسيارة الصديق وجدت السيارة مركونة قرب الشارع العام المؤدي الى دار القتل فأتهموا ولده بذلك رغم إنكاره إنه القاتل وإن صديقه القتل قد تركه في أقرب مكان لإصراره بأن يذهب الى داره بتكسي بعد تعبهما من سفرتهما الترفيحية وإنه لا دليل على قيام ولده بالقتل ولا إتهام عليه سوى افادة أهل المجني عليه إنهما كانا معاً قبل قتله، ولكن الشرطة تتهمه بالقتل سألته: وأين وصل التحقيق؟

أجاب: لم يحققوا سوى مع ولدي ولم يقوموا بالتحقيق خلال مدة شهرين ولدي مراجعتي للضابط المحقق والاستفسار منه كان يومئ لي بالذهاب الى المحامي (فلان) فهو من يستطيع أن يبرئ ولدي وإلا فأن مصيره الاعدام، وعندما ذهبت الى المحامي طلب مني (مليون دينار) للتوكل في القضية.

ملاحظة: كان المبلغ في حينها كبيراً جداً أذا ما علمنا أن راتب مدير شرطة بغداد لا يتعدى الف وثمانمائة دينار آنذاك.

سألته: من المؤكد إن الضابط المحقق يعرف انك غني ولذا فقد أرسلك لمحامي معين.
سكت الرجل ثم أردف: اذا كان ابني قاتلاً فليحققوا معه وليأخذ جزاءه العادل، ولكنني واثق بأن ابني بريء ولا يوجد ما يدعوه لقتل صديقه، كما اني لا أريد أن أدفع رشوة (أبيع

أملاكي وأبقى في حيرة من أمر ابني هل هو بريء أم مجرم؟!؟

أخذت عنوان وهاتف الرجل ومعلومات عن تاريخ الحادث والاسماء موضوع البحث، وفي نفس الليلة كنت في مركز شرطة الكاظمية، ولم يكن فيها ليلاً سوى ضابط خفر المديرية. فجلست وطلبت منه أن يجلب لي سجلات المركز وهي سجل المركز اليومي، وسجل الاساسي للمركز (وهو السجل الخاص بالحوادث والاجراءات المتخذة فيها). وبدأت أطلع فيه ووجدت الحادث مسجلاً في السجل فطلبت عدة اوراق تحقيقية أخرى مع الحادث الذي حظرت من أجله وكان ذلك للتمويه، فأحضرها لي من دواليب المركز الموجودة في غرفة المحققين والتي كانت مفاتيحها لديه وبدأت أشرح نواقص الإجراءات للضابط الخفر سواء في سجل الاساس أو في الاوراق التحقيقية. وهو يدون ملاحظاتي لغرض إطلاع زملائه عليها في الصباح.

استغرق وجودي أكثر من ثلاث ساعات ونهضت وقلت للضابط هؤلاء المحققين الثلاثة مع الضباط يأتوني غداً الى مقر شرطة بغداد لمناقشتهم. بعد أن اخترت ثلاثة قضايا فيها نقص في التحقيق وفيها القضية التي حضرت من أجلها.

كانت المحفظة الخاصة (الفايل) بالقضية التي حضرت من أجلها تتضمن إفادة والد المجني عليه وهو لايتهم أحداً بالجريمة ومخطط لمحل الحادث، وإفادة غير مصدقة من قبل قاضي التحقيق للمتهم رغم مضي شهرين مع مطالعات للقاضي الذي كان مهملاً في عدم متابعته للقضية ايضاً! وفيها قرار توقيف المتهم دون اتخاذ أي إجراء أو مناقشة الضابط عن إجراءاته في القضية، بل تمديد توقيف المتهم عند انتهاء مدة حجزه وتمديد مرار أخرى. حضر الضباط ووجهت بعضهم للخلل في إجراءاتهم، ثم سألت الضابط المعني عن القضية.

- ماهي اجراءاتكم عن القضية؟

- اجاب: سيدي نحن نعمل عليها

- قلت: وأين توصلتم وأنا لا أرى شيئاً يذكر.

- اجاب: والله سيدي زخم القضايا يجعلنا نتأخر في حسمها.

- قلت له: ولكن هذه قضية قتل، فهل هناك أهم منها؟ وكم قضية قتل أنت مستلم؟

- اجاب: وهو متلعثم فقط واحدة وهي هذه القضية.

- قلت له: ماهي المعلومات التي جمعتها عن الجاني وعن المجني عليه؟

- اجاب: هما أصدقاء وكانا في الحبانة.

- قلت له: غير هذا.. لان ماتقوله مدون في افادة المتهم الموقوف قبل شهرين دون اجراءات اخرى. وهل ذهبت الى الحبانية لمعرفة صدق افادة المتهم ومن كان معهم؟
لم يجب على السؤال

- سألته: هل سألت وجمعت المعلومات عن القتل وعلاقاته وعلاقات والده؟ مثلاً عمله، وهل لهم أعداء. أو أي شيء آخر؟
لم يجبني...

- سألته مرة أخرى: من أجرى الكشف على محل الحادث؟
أجاب: مفوض فلان

قلت له: وأنت ضابط؟؟ اكتفيت بما دونه المفوض فقط؟؟
من هذا اتضح لي من مناقشتي للضابط انه فعلاً متعمد في إطالة توقيف المتهم، وإهماله له عمداً في تأخير وجمع المعلومات لتحقيق غرضه في أخذ حصته الكبيرة من رشوة ينقصها الدليل، اذ لا تكفي شهادة والد المتهم لإدانة الضابط.

طلبت من مدير شرطة الكاظمية الحضور فوراً، ونهرته عن إهماله في متابعة القضايا المهمة، وطلبت منه تشكيل لجنة تحقيقية فوراً من أكفأ ضباطه لكشف الحادث وأبعاد الضابط عن القضية هذه، وإعلامي بالنتيجة يوماً بيوم تبعاً.

بعد خمسة أيام من المتابعة والتحقيق وجمع المعلومات كانت تفاصيل القضية قد انكشفت كالآتي:

فعلاً ان الصديقان كانا في منتجع الحبانية ونزلا في فندق الحبانية ليلة واحدة وغادراها بعد الظهر ولم يكن معهما أحد آخر ولدى جمع المعلومات عن والد القتل تبين انه يعمل في التجارة وانه ادى بعملية تجارية الى خسارة تاجر آخر مبلغاً كبيراً من المال بحيث أدى به الى الافلاس، وقد أقسم الاخير على أن يؤذيه ويحرق قلبه فلم يجد الا أن ينتقم من ابنه فاستأجر شخصاً لقتله وبعد أن زوده بكل المعلومات.

وقد نقل المجرم المأجور عملية القتل بعد مراقبته قرب الشارع العام لداره عدة ايام والتأكد منه، وفعلاً تم القبض على الاثنين وضبط المسدس (أداة الجريمة) واعترف التاجر والمنفذ بالجريمة، واحيلا الى المحكمة المختصة قانوناً.

ملاحظة: ان السبب في عدم ذكر والد القتل المعلومات في تسببه في خسارة تاجر في

السوق انه كان يستبعد ذلك نهائياً.

أستطاع المحققون معرفة المعلومات بواسطة حمالين من نفس السوق حيث جرى تطمينهم بحجب اسمائهم عن القضية.

أخبرت والده الموقوف فكاد لا يصدق من هول المفاجأة، وبعد عدة أيام حضر الى مقر المديرية وأخذ يقبلني من رأسي وهو يلث بالداء.

وأغرب ما أثار دهشتي واستيائي واستغرابي هو إنه وقبل مغادرته مكتبي (وهنا أقصد والد الشاب البرئ) مد يده في جيبه وأخرج دفتر للصكوك وقلم وقال لي: سيادة اللواء أنت عملت عليّ فضلاً كبيراً فهل تسمح لي أن أقدم لك هدية متواضعة؟؟ أجبته بسخرية وحزن: صدقني لو كنت أعلم ما تفعله الآن لما تدخلت في هذا الامر، يا رجل اتق الله.. وأعلم إن الدنيا وما فيها لا تساوي شيئاً، عندما نبرئ مظلوما ونكشف جريمة قتل. انصرف وكأنني لم أرى وأسمع ما قلت قبل أن اغير رأبي وأسوقك متهما بتهمة عرض رشوة لي. شاهدت دموعه تنزل من عينيه وهو يدعو بكلمات لم أفهم معناها وهو يودعني مرتبكاً نادماً مذهولاً.

أما الضابط المحقق في القضية استدعيته أمامي وهو يرتجف خوفاً بعد أن أفهمته اني علمت تواطؤه مع المحامي وكنت قد جمعت معلومات عنه وأنه يعيل عائلة كبيرة وزوجة وأطفال، لذا فقد حذرته بعد محاضرة طويلة مكتفياً بنقله الى مكان اخر لا علاقة له بالتحقيق والتعامل مع المواطنين، وعدم التوصية بترقيته لجدول واحد.

قتل في دار الشاعرة المهمة

من المعروف ان جرائم القتل لم تتوقف منذ خلق الله البشرية، وفي بغداد لا يكاد يخلو شهر بدون حوادث قتل هنا وهناك، يمكن اعتبارها جرائم قتل اعتيادية تحدث في مجتمعاتنا العربية ومنها المجتمع العراقي. فالأخذ بالثأر وغسل العار والاختلافات على الزواج والنساء والجرائم الانية نتيجة الانفعالات "العركات" هي كلها جرائم كانت تمر من خلال المواقف اليومية لحوادث العاصمة بغداد وضواحيها واريافها الواسعة.

وكانت تتابع من قبل مدراء الاقسام وضباط المراكز واغلبها مكشوفة وملقى القبض على فاعليها ان لم يسلموا هم أنفسهم تلقائياً، الا ان بعض حوادث القتل كانت تتخذ طابعاً مهماً لأسباب عديدة من بينها كونها جرائم رأي عام لها صداها او ان الجهات العليا تتابع نتائجها سيما اذا كانت تقع على شخصية مهمة أو معروفة، او ان فاعلها من تلك الشخصيات. والشاعرة موضع البحث كانت مشهورة من خلال التلفزيون والجرائد التي كانت تنشر قصائدها الشعبية حيث طلبت وزارة الداخلية الاهتمام بموضوع قتل أخيها على باب دارها. استصحبت مدير شرطة المنطقة وذهبتنا الى دار الشاعرة الواقع على شارع رئيسي مهم فاستقبلتنا بثيابها السوداء وكان بيتها يغص ببعض أقاربها وآخرين من الاصدقاء وبعض المقربين لها.

واخذت تحدثنا على انفراد بحضور أخيها الاخر انها كانت قد اعتادت ان تذبح ثوراً بمناسبة عيد ميلاد الرئيس، وفي اليوم التالي للمناسبة وقفت سيارة على مقربة من دارها وترجل شخص واطلق النار على أخيها عندما خرج بعد قرع باب دارها وانها كانت خلف أخيها تستطلع القادمين، مما أدى الى اصابته ووفاته في الحال وأيد أخيها الثاني الجالس معنا وكان يشاركها في وصف الجريمة التي وقعت على أخيه. وسألناها ان كان لهم أعداء شخصيون أو ان تهديداً قد وردها او خلافات مع أحد، فنفت ذلك نفياً قاطعاً.

طلبنا منها ومن أخيها مرافقتنا الى حديقة ومرأب البيت لكي نطلع على تفاصيل الحادث. فخرجت معنا وكانت ترد على أسئلتنا هي واخوها.

أجابت ان السيارة هي نوع تاكسي برازيلي، ولم يستطيعوا اخذ ارقامها وانها كانت تقف هناك وان السائق في السيارة والقاتل الذي كان جالس بجانبه نزل من السيارة وعندما رأهم أطلق النار.

وأشارت الى مكان القاتل ومكان وجودها وأخيها المقتول بالضبط في مرأب الدار، وانها شاهدت القاتل يركض حين استقل السيارة هرباً (علماً ان ضابط مركز الشرطة في المنطقة سبقنا في اليوم السابق الى الدار وأجرى الكشف على محل الحادث كما أجرى مخططاً له). كنت اطليل التفكير في أجوبتها لأسئلتنا الكثيرة وأجوبة أخيها ومحل وجود القاتل وأين وقع في الكراج ومحل وجود القاتل.

وبعد الانتهاء من الاستماع لها ولأخيها ومعايشتنا الدقيقة للدار والمنطقة وتفاصيل كانت تحكيها لنا عن كيفية حدوث الجريمة ومن ثم مدى اهتمام المسؤولين وهم كبار في الدولة وحتى وزير الداخلية. وانهم اتصلوا بها وحضروا مجلس العزاء وأبدوا تعاطفهم معها، مؤكدة ان السبب هو سياسي، لانها تمدح بشعرها وقصائدها السيد الرئيس الذي كرمها عدة مرات وانها التقت به كثيراً.

خرجت من الدار مستصحباً مدير شرطة المنطقة في سيارتي عائدين بمفردنا، فسألته بعد صمت

عقيد محمد ماذا تقول؟

- اجابني مبتسماً كعادته: سيدي أنت ماذا تقول؟

- اجبته: أراها انها تمثيلية مؤلفة بشكل ذكي.. فأما ان اخاها قتل فذلك صحيح ولكن ليس كما ادعت، وانما لأسباب نحن نجهلها.

وبدأنا انا والعقيد نتبادل الحديث عن بعض التناقضات في أقوالها واخيها الثاني وعن موقع القتل وموقع القاتل (كما ادعوه) وان من الاستحالة ان يحدث ذلك كما وصفوه. وأمامنا ورقة بيضاء نوّشر عليها الاحتمالات لو ان الشاعرة وأخاها صادقان.

وسألنا أنفسنا هل من المعقول ان القاتل لا يطلق الا اطلاقاً واحدة وتكون بهذه الدقة وعلى هذه المسافة ويصيبه في مقتل؟ ثم أين الظرف الفارغ؟ وأين دماء القتل؟ ولماذا نظفوا مكان الحادث ومسحوا اثاره؟ وكثير من التساؤلات حول الموضوع.

وعند وصولنا الى محل نزول مرافقي سألته:

- هل تشكل فريق عمل بالموضوع أم تتولى انت التحقيق؟

- أجب بثقة عالية: سيدي اتركها عليّ، وأنا سأتولى التحقيق.

- قلت له: انت تعرف أهمية الموضوع وأن الخطأ فيه يسبب لنا مشكلة ليس من السهولة اذا لم يكن هناك ادلة قاطعة.

- أجب: طبعاً فالكل يعرفها وأكابر المسؤولين في الدولة وتصل اليهم بسهولة... وأبتسم وهو يغادر قائلاً (ويكفي ان وزير الداخلية هو من يريد الاهتمام وكشف القضية).

لم يخيب ظني وثقتي فيه فلم يمضي أكثر من اربع وعشرين ساعة على فراقنا واذا به يتصل بي ويخبرني بأن القضية كشفت تماماً.

توجهت على الفور اليه، واعلمني كيف انه وبذكائه التحقيقي أستدرج الاخ الثاني الذي كانت لدينا شكوك حوله ومن خلال حديثه معنا، حيث استدرجه بأن يأتي اليه الى دائرته لكي يساعده في المعلومات بعد أن علم انه يعمل منتسباً في الشرطة، ولدى حضوره فاجأه بسؤال ان كان لديه سلاح. فبان على وجهه الاحمرار وتلعثم (تخربط).

فأجابه: نعم سيدي عندي مسدس حكومي استلمته ذمه من دائرتي. وهو مازال في فقدان توازنه في الكلام عندما طلب منه أن يرى سلاحه. ثم انطلق من هذه البداية بأبداء النصيح والترغيب بأنه سيساعده اذا قال الحقيقة وإلا سيتحمل مسؤولية كبيرة ان كذب. فاعترف بالحقيقة كاملة قائلاً :

انه كان جالسا هو وأخوه في صالة دارهم وكان ينظف مسدسه الحكومي (او كان يلعب بالمسدس باللغة الدارجة) فانطلقت رصاصة واحدة اصابت أخاه الذي كان يجلس امامه على بعد أمتار.

كان على المحقق (مدير شرطة القسم) ان يلجأ الى المهنية والخبرة والذكاء في التصرف. فطلب حضور ضابط المركز المخول بالتحقيق مع الاوراق التحقيقية وقام بتزويده باعتراف المتهم (اخ القتل). واستصاحبه الى القاضي المختص، حيث دونت افادته قضائياً واصدر القاضي أمراً بتفتيش الدار وضبط المسدس اداة الجريمة.

ولكنه (المحقق) اتصل بالشاعرة وطلب منها الحضور فوراً، وعندما حضرت وسمعت أخاها يتحدث معترفاً لم تجد مفراً الا التحدث بالقول الصحيح عن كيفية حصول الحادث، كما سمعته من أخيها، حيث كانت في مطبخ الدار عندما سمعت صوت الاطلاق ولدى وصولها الصالة وجدت أخيها قد فارق الحياة، وبدل ان تنقله الى المستشفى. أوتخير أحداً في مصيبتها الكبيرة بمقتل أخيها الاول من قبل أخيها الثاني ادعت ان هناك تاكسي وقفت ونزل منها شخص واطلق الرصاص عليها فأصابها أخاها.

تم فوراً وبهدوء استصحاب القاتل الى الدار ودخل الى غرفة المخزن في الدار حيث أخرج المسدس (أداة الجريمة) من إحدى حقائب الملابس.

كان تقرير الطب العدلي يشير انه لدى تشريح الجثة تبين إن سبب القتل هو اطلاق واحدة اخترقت قلب القتل وأدت الى وفاته.. مع استخراج الرصاصة القاتلة المستقرة في الجسم. وقد أيد خبراء الادلة الجنائية كون المسدس مطلقاً به حديثاً، وان الرصاصة القاتلة هي

من نفس نوع المسدس الذي انطلقت منه الاطلاقات.

التقيت مع الشاعرة بحضور المحقق وعاتبته على اختلاقها هذه التمثيلية التي ارادت بها تضليلنا فكانت ذريعتها التي تعاطفنا معها نحن ايضاً انها فعلا كانت أمام مصيبة ليست بالسهلة، فطمأنأها الى ان التصنيف القانوني حسب معلوماتنا سيكون (قتلاً بالخطأ) وليس عمداً. ورغم اننا لم نتعمق بالتحقيق ان كان عمداً ام خطأ ما حصل بين الاشقاء.

اتصلت بمكتب وزير الداخلية وشرحت لهم تفاصيل الموضوع وفاجأني الوزير وهو يطلب مني هاتفياً أن اشرح له الموضوع فشكرنا قائلاً: (كنا نظن ان المسألة بسبب عيد ميلاد السيد الرئيس)

ويبدو انه اشعر رئاسة الجمهورية بما توصلنا اليه في التحقيق وان الامر ليس انتقاماً بسبب ذبح ثور بالمناسبة كما ادعت عندما بدأنا التحقيق معها.!

وقد كتب الاخ المحقق العقيد محمد المشهداني تعقيماً موجزاً على منشوري الموجز في صفحة التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) مايلي:

هذه الحادثة من الحوادث العالقة في ذهني لأنها صحيح جريمة قتل غامضة لكنها من نوع اخر لان المشتكية لها معرفة بجهات عليا.

كلفني اللواء طارق بالتحقيق فيها كونه كان مدير شرطة بغداد والامر الذي ساعدني على كشفها هو المداولة بيني وبين السيد اللواء عن كيفية حصول الحادث من خلال حضوره معي في دار المشتكية والاسئلة التي تم طرحها مع المشتكية بحيث خرجنا متفقين على كيفية حصول الحادث، ولكون مسار التحقيق وبدايته كان صحيحاً حيث ساعدني كثيراً على جمع المعلومات والوصول على كشفها،

حيث ادعت المشتكية بأن اشخاصاً لا تعرفهم اطلقوا النار عليهم وقتلوا شقيقها. في حين الحقيقة هو إن شقيقها الثاني هو الذي قتله بسبب خلاف بينهما...

لي الشرف الكبير اني كنت بأمره اللواء طارق لأنني تعلمت منه الكثير بأخلاقه وادارته وأمانته وإخلاصه ووطنيته ووجهه لمتنسيبه.

له مني الحب والتقدير والامتنان وادعو الله له أن يحفظه وعائلته ويبعده من كل مكروه..

اللواء محمد المشهداني...

حاميه... حراميه

كنت متهيئاً للخروج من الدائرة بعد انتهاء الدوام الرسمي وإذا بمدير المتابعة الخاص يدخل وهو مبتسم كعادته ويقول لي:

- سيدي عندي رجل أتمنى ان تسمعه.

- اجبته: أما سمعته أنت؟

- قال: سمعته ولكني اريد ان تتفضل بسماعه شخصياً

- قلت: اذن ليخرج جميع المقر لأن الدوام انتهى (كان الضباط فقط لا يخرجون من

الدائرة الا بعد خروج المدير وهو تقليد اعتاد عليه الضباط يومياً في الدوام الرسمي.

دخل رجل تجاوز الاربعين من عمره بادياً على وجهه التعب والاجهاد، وملابسه

متواضعة جداً، فأجلسته وجلس العقيد وهو يقول له: تفضل أخي تكلم مع مدير شرطة بغداد

وتحدث عما حدثتني به.

فقال: أنا صاحب عائلة كبيرة وأطفال وعندي جمبر (اي عربة صغيرة تسحب باليد).

واسترزق منها من بيع الفواكه والخضراوات متجولاً في منطقة (أبو دشير) ورأس مالي بسيط

وهو الفواكه والخضراوات التي أشتريها من العلوة (محال بيع الفواكه والخضار بالجملة).

يومياً وبالكاد أعيش عليها. البارحة عصراً جاء مفوض ومعه شرطي وأخذ يتحججون عليّ

بأنني لا أبيع بالتسعيرة التي في العلوة. فقلت لهم أنا على باب الله وأتجول بين الدور والذي

لا يريد أن يشتري مني يذهب الى البقالين والى العلوة.

فغضبوا مني وشتمونني وأخذوني الى مركز الشرطة وانهاالوا عليّ بالضرب لأنني قلت

لهم "الا تخافون الله " وأوقفوني ساعتين وبعدها أخرجوني من الموقف، فوجئت بالعربة

فارغة وقد أخذوا كل الفواكه والخضراوات التي فيها وقالوا لي اذهب "ولّي"، فقلت لهم أين

بضاعتي واين نقودي التي اخذتموها مني عندما أدخلتموني الى الموقف؟ فبدأوا بضربي مرة

أخرى وكان عددهم خمسة من بينهم مفوض الشرطة واهانوني وكسروا عظامي.

أخذ الرجل يبكي امامي وهو يدعو الله عليهم.

لقد جعلني في تلك اللحظة في حالة غضب عارم وحزن شديد عليه بشكل لا يوصف.

وهو يبكي أمامي وفي هذا العمر.

قلت له: أنت تبقى هنا معنا ووجهت كلامي الى العقيد بأني لن أخرج من الدائرة إلا والمفوض والشرطة واسماؤهم أمامي.

بقيت في الدائرة أنتظر.. فمرت الساعتان والثلاث ساعات، وانتهى الدوام المسائي والعقيد مدير المتابعة لم يعد للدائرة وأنا انتظر عودته. وأخيراً اتصل بي قائلاً: سيدي هؤلاء كلهم غير موجودين وأنا ابحت عنهم حتى في دورهم وهم غير موجودين أيضاً. أجبته بانفعال: لا تعود ابداً الا وهم معك.

طلبت في حينها من أحد الضباط استصحاب الرجل الى داره، وأن يطمئن أهله وإنه بضيافتنا الى يوم غد.

فذهب الضابط مع الرجل الى داره مطمئناً أهله، وعندما عادا اخبروني بأن الشرطة جاءت تبحث عنه!!

في ضحى اليوم التالي كان المفوض والمنتسبين أمامي، عندها طلبت المشتكي ان يتكلم تفصيلاً عما جرى ويشخص دور كل منهم. فأخذ يسرد تفاصيل القصة بكل مجرياتها ويشخص من حضر اليه اول مرة ومن أدخله الموقف وأخذ نقوده ومن ضربه. ويعد أن أنهى حديثه قلت لهم: تكلموا وردوا عليه.

فأجاب كل من المفوض ومنتسب آخر. إن المذكور كذاب وإنه يتبلى عليهم وإنه فعلاً كان يبيع الفواكه بسعر عالٍ جداً وعندما حاسبوه أهانهم فأخذوه الى المركز وأجلسوه عند الباب قرب الحرس لغرض عرض الموضوع على قاضي تحقيق الخفر، وعندما عرضوا الامر على القاضي قرر توقيفه، ولكنه غافل حارس المركز وهرب فذهبوا الى القاضي فاصدر امراً بالقبض عليه وقد ذهبوا الى داره للتفتيش عنه والقبض عليه. أما نقوده فموجودة بالمحضر

قلت للبقية: وأنتم لماذا اعتديتم عليه؟ حتى لو كان مخالفاً للتسعيرة؟

فنفى كل منهم ذلك نهائياً.

فصاح الرجل: حسبي الله فوضت امري الى الله...

قلت بهدوء يعني الرجل يكذب عليكم وكلكم ولا شاهد يشهد معه وكذلك فقد نقوده والفواكه ورأس ماله وجميره واطافة لذلك اصدرتم أمراً بالقبض عليه من القاضي.

واردفت: الا تشكون عليّ ايضاً؟ لأنني أويت متهماً عليه امر قبض! أسمعتم ما يقول؟

حسبي الله وفوضت امري الى الله.!

ملاحظة: كانت الأوراق التحقيقية كاملة تؤيد كلام المفوض ومراتب الشرطة وافادات وأمر قبض بحقه وكلها قانونية لا غبار عليها حتى ان محضرا بضبط نقود بيع الفاكهة والخضراوات القابلة للتلف.

واستطردت بهدوء: شوفوا (انظروا) عقلي وقلبي يصدق الرجل ويكذب ادعاءاتكم حتى هذه الاوراق الرسمية والقانونية التي هي أمامي والمفروض أن اصدقها لأنها قانونية وصادرة من قاضي. وسأقول لكم شيئاً فأسمعوه بدقة وفكروا فيه قبل ان تتحدثوا. أريد هذه المرة أن أختبر حدسي وأقسم بالله وهذا القران الذي أمامي إن تكلمتم بصدق سأعفي عنكم وأكتفي بإجراءات بسيطة والعقيد يتولى أمر انهاء المسألة القانونية وسأعتبر المسألة منتهية ونعوّض الرجل عن ما فقده....

ولكن أصدقوني القول في كل ما جرى وبلا كذب. وعدت أسألهم فرداً فرداً وأنظر اليهم نظرة فاحصة ودقيقة. فأكدوا لي مرة اخرى انه كذاب وانه اتهم باطل.

قلت لهم: اذن ذنبكم على جنبكم انتم كذابون... واخرجوا من امامي حالاً. قلت للعقيد: اعزل كل واحد منهم بغرفة وأتني بالعريف (فلان). دخل عليّ العريف ووقف أمامي، وكنت احقق به وهو يحول بصره عني كما لاحظته وأنا اتكلم معهم عندما كانوا مجتمعين أمامي بنفس الحالة من الارتباك.

- سألته: يا فلان عندك اولاد؟

- اجاب: نعم سيدي اربعة وابي وامي

- سألته: تخاف من الله صدقاً؟

لم يجب ونكس رأسه

- قلت له: أنا استدعيتك أول واحد لأنني كنت اشاهد عليك علامات عدم الارتياح على وجهك. ولدي حدس انك تخاف الله ولكنك تورطت..

لم يجبني للمرة وبدأ وجهه يتغير الى الندم

- فقلت له: أمامك فرصة لن تعوض فأما أن تطرد من الخدمة إذا كنت تكذب او تنجو

من الله قبل أن تنجو مما سيحصل لك. واقسم اذا تكلمت الكلام الحق سأعفي عنك، وإلا

فأن غيرك سيستفاد من العفو لأنني سأصل الى النتيجة والحقيقة كما هي ولن يجديك الندم
ساعتها، وأنا ابرئ ذمتي

أمام الله بعد كلامي هذا معك..

أجابني وقد بدأت عليه صحوة الضمير وبعد أن سمع مني ما سمع وقال: - والله يا
سيدي هو الصادق وكلنا كذابين...

ياااه... يا الله وقد وضعت يدي على راسي وأنا أحمد الله وأشكره

- قلت له: شكرا يا فلان انقذت نفسك، واكمل ما الذي فعلتموه؟

- أجاب: سيدي المنتسب فلان وفلان خوش ولد (وهم تورطوا) كل العملية كانت من
تدبير المفوض ورئيس العرفاء.

والله ضربوه لأنه رفع صوته عليهم وقال لهم الله ينتقم منكم، ثم اخذ يجيب على تساؤلاتي
فيما قام به المفوض وانه هو من قال لهم اختفوا عن الانظار ريثما ادبر المسألة قانونياً وخلصكم
منها لأنكم كلكم متهمين (وراح تروحون بداهية) فخاف الجميع واطاعوه.

ارسلت بطلب منتسب آخر ممن قال عنهم (خوش ولد) وعندما دخل لم اطيّل عليه
وطلبت من الاول مباشرة أن يتحدث وينصح زميله. وبسرعه ودون تردد وخوف وبعد أن
سمع زميله يقول له (يا فلان خلص نفسك ما بعد تفيد والسيد المدير اعطانا كلاما ونحن
لاذنب علينا).

اعترف الثاني بكل شيء وأعترف الثالث ايضاً وطابقنا اقوالهم جميعاً واتضح الاتي:
بعد ذهاب العقيد الى مركز الشرطة وسؤاله عن القضية سمع المفوض بأن القضية
انكشفت من أحد زملائه الذي اتصل به هاتفياً، ان هناك من يطلبهم، فذهب الى دور الشرطة
الاربعة وارعبهم من سوء العاقبة اذا ما ثبتت عليهم التهمة واختفوا عن الانظار ريثما يرتب
المفوض الموضوع الذي بدوره ذهب ومعه واسطة الى القاضي الخفر وكذب عليه وادعى
بانهم قبضوا على المتهم وانه شتمهم واهانهم لانهم حاسبوه على مخالفة التسعيرة وانهم
ضبطوا افادته فاعترف فغافلهم وهرب قبل عرض الموضوع على القاضي المختص وطلبوا
اليه اصدار امر بالقبض عليه والذي تم بالفعل ما اراده من قبل القاضي.

حضر أمامي رئيس العرفاء واضطر بالاعتراف بعد ان تكلم ثلاثة شهود قبله بما عرفوا
واخذ يلوم المفوض ويحمّله المسؤولية وانه فعلاً ذهب معه الى القاضي بعد أن رتب المفوض

كل شيء وكتب محضرا في النقود المضبوطة كلها ومن ضمنها ثمن الفواكه والخضراوات التي وزعوها بينهم على اعتبار ان الفواكه والخضراوات التي تضبط معرضة للتلف. خرجوا كلهم وأحضرت المفوض.

وسألته: ألم يستيقظ ضميرك لنهني هذه المسألة يا فلان؟!

أخذ يقسم بكل الاديان السماوية بأنه والشرطة الذين معه مظلومون وانهم صادقون بقوله (سيدي الله يحفظك هل تكذبتنا وكلنا ربعك (أي منتسبك) وتصدق واحداً)؟؟ قلت للعقيد: ادخل الشرطة فرادى وأخذت أسأل واحداً واحداً ان يتكلم الحقيقة. فتكلم كل منهم بالحقيقة كلها وكان المفوض خلالها ينظر شزراً اليهم وكأنه يهددهم بالويل والثبور. سألته أخيراً وأنا انهض من مكاني باتجاهه.. ماذا تقول الان يا فلان؟؟

سكت البتة ولم يتفوه بكلمة. امرت بخروج الشرطة ووقفت قبالة وسألته:

- لماذا فعلت هذا؟ الا تخاف الله؟؟ اليس لديك عائلة وأهل وتخاف عليهم من ربك؟ - أجاب بكل غطرسة وصلافة: أنا ابن عائلة شريفة وابن عشائر..

تقدمت نحوه مغتاضاً فحال بيني وبينه العقيد وهو يقول لي سيدي اتركه الله يحفظك.

- قلت: اسمع يا عقيد محمد ضعه في الموقف لوحده وشكلوا بحقه مجلسا تحقيقيا

بحق هذا الحرامي الظالم المنحرف والكذاب..

اما الشرطة فأحضرتهم امامي وقلت لهم: انت الاول معفو من العقوبة وتبقى في مكانك

والثاني والثالث نقل خارج بغداد وستابع تصرفاتكم، وبالنسبة لرئيس العرفاء حبس لمدة شهر وينقل لخارج بغداد وفي مكان ليس فيه تعامل مع المواطنين.

تم احضار المواطن المظلوم الذي اتهم بانه خرق التسعيرة، في الوقت الذي لم يكن هناك تسعيرة الا بالاسم فقط، وتم احضار المنتسبين الاربعة عدا المفوض الظالم وطلبت منهم الاعتذار من المواطن الذي رد بعد أن علم اننا توصلنا للحقيقة بقوله وهو يلهث ان قضيتي مع المفوض وليس لي دعوة مع هؤلاء البسطاء الفقراء مثلي.

قام المجلس التحقيقي بكل الاجراءات وتم تسجيل دعوى مدنية قضائية اقامها بمساعدتنا الرجل المظلوم (باعتبار ان هناك طرفا مدنيا وطرفا عسكريا) وبعد أن وافقنا على اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المفوض، وبقي في التوقيف مدة طويلة رغم كل الوساطات التي حضر من أجلها البعض وحتى من عشيرته. التي حاولت ارضاء الرجل البسيط المظلوم

بكل الاغراءات المادية، الا انه رفض ذلك بإباء وبقي يتردد بين فترة واخرى الي في الدائرة.
وتم الحكم على المفوض بالسجن وأعقبه بعقوبة الطرد من السلك جزاءً وفاقاً لما
اقترفته يده

(ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب لعلكم تتقون).

أنا و(س...ج) والخبز اليابس

كنت منهمكاً في طريقي من التجوال الاعتيادي الذي أخذني الى أحد مراكز شرطة بغداد
البعيدة، وفي الطريق ولم يكن بصحبتني الا سائقي لذا قررت ان لا اذهب الى البيت فالساعة
تجاوزت الثانية بعد منتصف الليل، لذا توجهت الى مقر المديرية ودخلت الى غرفة النوم
الملحقة بمكتبي واستلقيت متعباً وقبل أن أغفوا واذا بأصوات سيارات واصوات ابوابها تفتح
وتغلق بشدة، فنهضت لاستطلاع الامر من شباك الغرفة المطل على باحة السيارات والحرس
فلاحظت أشخاصاً بزي عسكري يدخلون مسرعين الى داخل المقر فاعتقدت انهم يريدون
مدير خفر شرطة بغداد لأمر ما، وقبل أن أعود للاستلقاء سمعت أصوات الاقدام تتجه الى
غرفة مكتبي. فانتقلت اليها واذا بباب الغرفة يطرق ويدخل فوراً مدير الخفر ويدخل معه مرافق
الوزير الذي قال لي بأدب سيدي نحن أسفين أمر السيد الوزير بحجزه عندكم وتطعمونه خبز
يابس، وبعد أن أكمل كلامه دخل الفنان المشهور (س...ج) الى داخل الغرفة.!

خرج المرافق مسرعاً وبقيت مع (س...ج) وأنا أتأمل في مظهره المؤلم الذي كان عليه
وهو يرتدي بنطال بيجامة وقميص ويحمل سترة على يديه.

قلت له: اتفضل استريح

جلس الرجل الذي كان قلقاً ومتألماً ووجهه مكفهراً وبدون حتى أن اسأله

قال: والله استاذ كل ما في الأمر انهم أبلغوني عصر اليوم ان السيد الوزير (عنده
حفلة) وسيأتون ليصحبوني الى المكان ولقد الغيت حتى مواعيد عملي بانتظارهم الذي لم
يحددوا ساعته وقد بقيت أنتظر وكنت متهيئاً لكنهم لم يأتوا الى ساعة متأخرة فغفوت، ويبدو
حسب قولهم أنهم طرّقوا باب داري ولم أسمعهم فزعل الوزير وهكذا جاءوا اليّ قبل قليل
واحضروني هكذا حتى بدون أن يسمحوا لي بارتداء ملابسي..

وأطرق الرجل قليلاً وهو يسألني: أيجوز هذا يا أستاذ؟ وانا فنان معروف في كل الوطن العربي والخليج؟

قلت لمدير الخفر: هيئوا للأستاذ (س) مكاناً يبيت فيه في إحدى غرفكم داخل مقرنا. أجاب وهو يسمع ما أقول: يدلل أعطيه غرفتي وانا انام في غرفة اخرى. نهض (س..ج) وسألني: ممكن أذهب الى داري وأجلب ملابسني معي وأعود؟ قلت لمدير الخفر: اذهب معه الى داره في سيارتك ودعه يجلب ما يريد. وعند خروج (س).. قلت لضابط الخفر أطعموه على حسابنا مثلما تأكلون، وعدت الى الغرفة مستلقياً وانا افكر ترى هل يعلم (س) بأني أغامر بمستقبلي من أجل أن لا نضعه في غرفة التوقيف أو نطعمه خبزاً يابساً؟ ترى هل يدرك (س) ذلك؟ وأن مدير شرطة بغداد خالف الوزير في أمر واضح وصريح وجعله يذهب الى داره ويجلب ملابسنه ويخصص له غرفة ولا يأكل الخبز اليابس؟ في اليوم التالي ابلغنا بالإفراج عن الفنان المذكور وتم ذلك بدون أن يدخل الموقف ولا يذوق الخبز اليابس الذي أمر به الوزير..

الحيرة في التنفيذ

قبيل ظهيرة أحد الايام واذا بسكرتيري والملاصقة غرفته لغرفتي، يدخل ومعه رجل يبدو عليه الوقار من ملابسنه العربية، سلم الرجل عليّ وجلس وسألني فوراً:

- خيراً سيادة اللواء أنت طلبتني؟

- اجبته: لم اعرفك من أنت رجاء؟

- قال: أنا فلان.. وتبين انه (ابن عم الرئيس صدام حسين).

- قلت له: لا والله لم اطلبكم.. ومن قال لك ذلك؟

- اجابني: مكتب الوزير. كنت عندهم وبعد أن خرجت من مقابلة الوزير قالوا لي انك تطلبني.

على الفور رفعت سماعة الهاتف الحكومي واتصلت بمكتب الوزير وسألت مدير المكتب عن ذلك

- فأجابني قائلاً: السيد الوزير يقول يوقف في شرطة بغداد وتمنعون عنه الاتصالات.

- قلت له: ولماذا لم تبلغوه انتم؟!

- قال: نسيت!!

ثم سألني الرجل:

- ماذا يقول؟

- قلت له: (تبقى عدنا شوية) بعض الوقت.

- قال: (شنو يعني وبأي صفة) أي ماذا يعني ذلك؟

- قلت له: أخي انت تعلم نحن اناس ننفذ ما يصدرلنا من تعليمات، وحضرتك تبقى

عندنا فترة قليلة وننتظر. وانت هنا معي.

- قال لي بأدب: أخي سيادة اللواء هل توقفون أحداً بلا مذكرة توقيف؟ ومن الذي

أوقفني أريد ان اعرف؟

- قلت له: والله كل ما أعرف ان هذا امر السيد وزير الداخلية.

- رد عليّ: انا قبل دقائق كنت مع الوزير ولم يخبرني بذلك..! اسمح لي أن اتصل بالرئيس.

تغافلت الرد على سؤاله واجبت بعد برهة:

- (خليها شوية) اي انتظر فالأوامر تتغير بلحظات.

- قال لي: أريد أطلع أجيب جكاير (سكائر).

- فأجبته: نحن سنوفر لك سكائر من أي نوع كان، ممكن تشرب الشاي الان والله كريم.

حاولت أن أحول الموضوع الى أي موضوع آخر الا ان الرجل كان لا يتمالك نفسه

مما يجري له، وبعد أن أخذ يدخن سيكارة تلو الاخرى، كتبت في ورقة للسكرتير أن يسمح

للضباط بالدخول لمراجعتهم الاعتيادية فكانوا يدخلون ويخرجون وأطيل الحديث معهم

تملصاً من الاحراج وانا ادري اني بانتظار شيء ما (اجهله ولكني أتوقعه ولا اريد أن اكون

ضحية الاقارب).

قارب الدوام على الانتهاء واذا بالرجل يفاجئني بالقول:

- سيادة اللواء أنا الان سأخرج من عندكم وافعلوا ما شئتم بي.

- قلت له: ممكن تعطينا وقت لتتصرف وأرجوك رجاء أن لا تخرجنا.

خرجت الى الغرفة المجاورة واتصلت بمدير المكتب وشرحت له الاحراج الذي نحن فيه وانه يريد الخروج. فكيف نتصرف معه؟

فأجاب: أعطني بعض الوقت وأنا سأدخل الى الوزير المشغول الان، ولكن اذا خرج امنعوه بالقوة فهذا امر السيد الوزير.

أرسلت بطلب العميد نبيل وهو ضابط بغدادى عنده روح النكتة وافهمته بالوضعية الكاملة وقلت له (نبيل فوت اقرأ له كم غزاة ولكن اياك ان تسمح له بالخروج أو الاتصال بأحد، وانذاري اذا حاول الخروج، وأنا عليّ أن اعالج الامر بالذهاب الى الوزارة ومكتب الوزير.

أجابني: سنجلس معه وما يصير الا خاطرك طيب وسننفذ ما تقول بحذافيره.

خرجت مسرعاً باتجاه الداخلية وكنت أعلم ان السيد الوزير لا يتقيد بدوام، وكان الدوام قد شارف على الانتهاء والازدحام على أشده في الشوارع وفي مقدمة شارع محمد القاسم المؤدي الى وزارة الداخلية. وعندما أصبحت على مقربة من الوزارة، اذا بجهاز اللاسلكي يخبرني بالعودة الى مديرية شرطة بغداد.

دقائق من القلق الكبير والتساؤلات. ماذا حدث هل خرج الرجل؟ وماذا فعلوا به؟

أمرت السائق بتشغيل صفارة السيارة المزودة بها والتي هي صفارة انذار فتح الطريق وكنت لا استعملها الا نادراً، ووصلت الى مقر مديرتي في العطيفية ودخلت الكراج، وكان المراتب والمتسبين يخرجون عدا الضباط الذين تسرب الى بعضهم الخبر فبقوا ينتظرون النتيجة.

فاستقبلني السكرتير على الباب وخلفه العميد نبيل وهو يتسم ويقول

(فضت السالفة) أي انتهت القضية. فقد اتصل مدير المكتب بهاتفني الحكومي وأخبر العميد أن يدعوا المذكور بالخروج ويطلق سراحه.

قلت: وماذا قال الرجل؟

اجابني العميد: والله سيدي كان مؤدبا وقال لي بعد ان اخبرته انك ذاهب الى الداخلية من أجله. وقال سلم لي على الاخ مديركم الذي أخرجناه اليوم كثيراً وأنا أقدر وضعه وأشكره كثيراً. وسأذهب الان متوجهاً الى الرئيس صدام حسين لأشرح له الموقف وهل يجوز للوزير ان يوقفني هكذا وماهي الاسباب ولماذا لم يوقفني في مقر الداخلية وانا كنت عنده قبل دقائق!

جرائم في الغزالية (تساؤلات وتحليل)

لا يوجد زمان لم يتخلله وقوع جرائم، كما لا يوجد مكان يخلو من وقوع جريمة ما. فالجريمة سلوك منحرف يتولد في أي مجتمع. ومرض خطير في البنيان الاجتماعي، وعمل ايجابي أو سلبي يؤذي المجتمع والدولة، وتنص على وضع عقوبة له قوانين تلك الدولة.

ولا غرابة أن تحدث جريمة قتل في منطقة معينة قد تكون غامضة ولكن أن تكون الجريمة بشعة في ارتكابها، وأن تقع على عائلة كاملة أمنة في دارها، ويكون من بين ضحاياها أطفال ونساء! فهذا مما يثير الناس ويجعل الجريمة محط انظار المسؤولين والناس في المنطقة، وحتى في المدينة، حيث تسري الاشاعات كالنار في الهشيم وقد يتخذ فيها البعض دون ترو ذريعة لتحليل الخطأ لتحقيق مآرب قد تكون سياسية ايضاً.

فكيف اذا ما وقعت مثل هذه الجريمة وقد سبقتها جريمة أخرى في نفس المنطقة من نفس المدينة ثم أعقبتها جريمة أخرى بشعة. هذه الجرائم تسمى (جرائم الرأي العام) التي تهتم بها الشرطة كثيراً. وتحاول منع تكرارها من حيث كشفها بأقصى سرعة، ومن جهة أخرى كرد واقعي عملي لكل الاقويل.

وهذا بالضبط ما حدث في منطقة الغزالية في العاصمة عندما حدثت ثلاث جرائم كلها جرائم قتل، اثنتان منها من الجرائم البشعة جداً، ضحية كل منها عائلة بأكملها وبصورة غامضة. وتعتبر منطقة الغزالية ضاحية قريبة من ضواحي بغداد وهي ليست من المناطق القديمة. لذلك كانت دورها تضم مختلف شرائح المجتمع الذين وفدوا من مناطق أخرى وشيدوا دورهم عليها. والسكان في الغزالية من الطبقة المتوسطة وبعض منهم من الطبقة الغنية وكانت تعتبر من المناطق الهادئة والمستقرة وفيها مركزا للشرطة يتوسط الحي.

وعندما وقعت جريمة القتل الأولى على دار سكني فيها لم تكن تثير التساؤلات بين الناس سيما ان الجريمة كان غرضها السرقة، كما دل التحقيق لاحقاً. ولكن وقوع جريمة قتل في غاية البشاعة ادى الى اثاره الناس والقلق. رغم ان الجريمة الثانية وقعت بعد مرور شهرين من الجريمة الاولى وكان ذلك قبيل عام 1992.

وقد استطاعت اللجنة التي شكلت في القضية الثانية كشف الجريمة وأسبابها خلال مدة

ثلاثة أيام فقط.

وتبين انه لا علاقة بين الجريمة الاولى والثانية، وانما كانت الجريمتان من الجرائم الجنائية التي كان غرضها السرقة. كما دل التحقيق على ذلك.. ولغرض بث الطمأنينة في نفوس المواطنين في المنطقة تمت الموافقة على عرض وشرح الجريمتين وأسبابها بالصوت والصورة من خلال عرضها في قناة تلفزيون العراق، وتم ذلك فعلاً.

وفي أيلول من نفس العام حدثت جريمة غامضة جداً وفي نفس المنطقة كان تأثيرها أكبر وأكثر أهمية من الجرائم السابقة، كان ضحيتها عائلة مكونة من سبعة أفراد. لذلك فان جرائم الغزالية كانت من جرائم الرأي العام الخطيرة التي اهتم بها المسؤولون في العراق على اعلى مستوياتهم.

وقد تم مرة اخرى تشكيل فريق عمل لكشف هذه الجريمة الاخرى وكانت فعلاً من أخطر الجرائم واشدها غموضاً، وطريقة ارتكابها بشكل لم يسبق له من قبل. وقد تم كشف هذه الجريمة أيضاً خلال مدة قصيرة رغم انها كانت تختلف عن الجريمتين السابقتين حتى من حيث غرضها الاساسي.

وبناءً على أوامر الجهات العليا تم عرض هذه الجريمة في تلفزيون العراق تفصيلاً وحتى مجريات المحاكمة التي جرت بصورة علنية وتم عرضها كاملة هي الاخرى. وكان السؤال الذي يجب طرحه آنذاك هو:

* ماهي أهداف الجرائم؟ ولماذا حدث هذا العنف في اسلوب تنفيذها؟

* ولماذا منطقة الغزالية بالذات؟

* وهل كانت هذه الجرائم الجنائية لاسباب سياسية؟.

ولقد بحثنا هذه المسائل ودققنا الدراسة فيها من كافة جوانبها، وادرج ادناه ما توصلنا اليه وهو ما أوكده الان وبعد مضي ربع قرن من الزمان على وقوع تلك الجرائم.

ان افرازات الحروب التي وقعت والتي استمرت سنوات طويلة والتي بدأت منذ عام 1980 واستمرت ثماني سنوات في الحرب العراقية - الايرانية والاعتداء الامريكي على العراق بعد غزو الكويت قد أفرزت حالات من العنف النفسي لدى الكثير من الشباب الذي اعتادوا على رؤية الموت والجثث من على شاشات التلفاز في كل يوم، إضافة لوجود اعداد من الذين أنهموا خدماتهم من الجيش بعد تسريحهم وحاجة بعض منهم الى المال سيما من

كان له استعداد نفسي للقيام بأية جريمة لسد حاجاته وملذاته الذاتية وسط اصدقاء السوء. فلم يجد امامه سوى السرقة لتحقيق هدفه المنحرف، ووجد من أصدقاء السوء الذين كانوا يرافقونه فاتفقوا على السرقة.. ولكنهم عندما وجدوا أنفسهم داخل دور الضحايا وخشية افتضاح أمرهم ولكونهم كما اتضح من ماضيهم انه لم يكن اي منهم من أرباب السوابق! فقد تورطوا في ارتكاب عملية القتل البشعة ذات الاسلوب الذي يعكس اجواء العنف التي مربها البلد في تلك الحروب.

ولا نكتم القول ان استغلال الصفة الامنية كان الطريق الاسهل للدخول الى دور الضحايا في الجريمتين الأخيرتين لخوف الناس من هذه الاجهزة من جهة وعدم معرفة المواطن ومتابعته لحقوقه من جهة اخرى.

وكانت الحكومة وجهاز الشرطة من خلال برامجهم يطلب من المواطنين أن لا يسمحوا بدخول وتفتيش دورهم إلا بأمر قضائي وان يكون بحضور الجيران ومختار المنطقة وعضوية من مجلس الشعب في المنطقة ايضاً.

كما ان وقوع هذه الجرائم ضمن منطقة واحدة ليس بالأمر المدبر كما ظهر لنا في التحقيق، حيث لا رابط يجمع بين أي من المجرمين الذين قاموا بتلك الجرائم.

من المعروف ان السارق يبحث عن الطريقة والدار التي يراها سهلة للدخول اليها. كما يختار ضحاياه من الاغنياء والموسرين لتحقيق غايته، وهذا ما حدث فعلاً في هاتين الجريمتين الاولى والثانية، اما الجريمة الثالثة فتختلف كلياً عنهما شكلاً ومضموناً حتى في شخصية المجرمين وأسلوبهم في التنفيذ واختلاف هدف كل من المجرمين.

ولاننا نكتب للتاريخ وننصف الحقيقة كما هي وكما عايشناها آنذاك، نؤكد على حقيقة لم تتغير هي انه لم يكن لأية جريمة علاقة بالسياسة ولم يكن للدولة والحكومة أي يد فيها كما قد يشاع أحياناً من قبل بعض المعارضين للحكومة.

ونشهد ان لا احد قد تدخل في مجريات التحقيق من أية جهة كانت بل كان اهتمام المسؤولين في اعلى مستويات الدولة ومن ضمنها المسؤول الأول وهو وزير الداخلية، حيث كانوا جميعاً في غاية الحرص على كشف تلك الجرائم وأسبابها ومعرفة التفاصيل عن مرتكبيها الذين لم يكن فيهم سياسي واحد. ولهذا كان الامر الصادر بإحالة فوراً الى المحاكم. وقد جرت المحاكمة بشكل علني وبحضور جمهرة من الناس ومن أهالي المنطقة

ومن اهل المجني عليهم.

ولابد من الاشارة الى ان الجريمة الثالثة (رسالة بطعم العلقم) والتي كانت من أصعب وأدق الجرائم الغامضة في العراق لان المجرم الرئيسي فيها لم يكن مجرماً عادياً بل كان ذكياً ومثقفاً ومدرکاً لما قام به من هدف بتلك الجريمة النادرة في تفاصيل تنفيذها.

الجريمة الاولى

وهي جريمة عادية حدثت وقد تحدث في كل مكان فالمجرم استهدف دار أحد الاغنياء في المنطقة وبعد أن راقب الدار وعرف موعد غياب الرجل عن داره في ذات اليوم والتي لم يكن فيها سوى زوجته التي تبقى في الدار لوحدها بعد ارسال ولديها الى المدرسة الابتدائية.. قام المجرم بطرق باب الدار ففتحت له الزوجة الباب فدفعها وولج الى داخل الدار.. وكانت الزوجة تعرفه فهو قد حضر الى دارهم اكثر من مرة للقيام بتنظيف حديقة الدار وبعض المشتملات فيها.

وعندما طلب فتح باب القاصة الحديدية التي يضع الزوج بعض أمواله فيها، ردت عليه بان المفتاح لدى زوجها واخذت تتوسل اليه وتذكره بأنه قد اكل وشرب في دارهم.. الا إن نزعة الاجرامية كانت هي الغالبة على نفسه الشريرة، فطلب منها وهو يحمل سكيناً كبيرة، اخذها من المطبخ وهددها بان تعطيه كل ما تملك والا سيقتلها!!

فأذعنت لطلبه وصعدت معه الى غرفتها في الطابق العلوي وفتحت دولابها الخشبي وسلمته مصوغاتها الذهبية وبعض النقود الموجودة في الدولاب. كان شباك غرفتها مطل على الحديقة واثناء انشغاله بالمصوغات والنقود، وقفت بجانب الشباك واخذت تصرخ وتستغيث مستنجدة بالجيران.. فالتفت اليها وعاجلها بضربة من السكين في ظهرها لكنها كانت شجاعة فدفعته وهربت منه الى الدرج فتبعها ورفسها برجله فتدحرجت من اعلى الدرج الى اسفل الدار وانهال عليها بقسوة المجرم الفاقد للإنسانية يطعننها في كل اجزاء جسمها مما ادى الى وفاتها على الفور لطعننها بأكثر من ثلاثين طعنة من بينها في رقبته.

فتركها وأخذ يفتش في الدار غرفةً غرفةً. مبعثراً كل شيء في جميع الغرف بعد ان تأكد ان صراخ المجني عليها لم يصل الى احد من الجيران. ولانه كان غيباً فقد ترك السكين وهي ملطخة بالدماء على القنفة (الاريكة) في احدى الغرف التي كان يفتش فيها ويبدو انه نسيها هناك.

استغرقت الجريمة حوالي الساعة فخرج من حيث دخل بعد أن اطمأن ان الشارع

الفرعي الذي يقع فيه الدار خالي من المارة.

كان الزوج يتصل بزوجته كما اعتاد على ذلك ولكن لم يتلقى رداً فانشغل فكره وتوجه من محل عمله (وكان يعمل تاجراً) حيث وصل الى الدار وعند دخوله فقد صوابه وهو يرى زوجته مرمية على الارض مضرجة بالدماء. فاتصل على الفور بأخيه وهو يصرخ ويبكي.. وتجمع بعض من الجيران أمام باب الدار حيث أخبروا شرطة النجدة التي اتصلت بمركز الشرطة، فحضر المحقق والقاضي والادلة الجنائية. وتم نقل الجثة الى الطب العدلي كما تم ضبط السكين (أداة الجريمة) وارسلت ايضا الى الطب العدلي لرفع البصمات. كما تم رفع اثار لبعض بصمات الاصابع من المطبخ ومن منضدة زجاجية في غرفة نوم المجني عليها. شكلت بعد ان حضرت الى محل الحادث ومعاينة كل شيء لجنة تحقيقية مؤلفة من مدير شرطة القسم وضابط المركز وضابط محقق آخر للتحقيق فوراً وبأشرافي الشخصي المباشر.. وقد استطاع فريق العمل القبض على المجرم، السفاح خلال مدة يومين فقط واجري كشف الدلالة بحضور القاضي. وجاء مطابقاً لاعتراف المجرم، كما تم ضبط المصوغات الذهبية كاملة في دار المجرم بعد تفتيش داره.

كشف الجريمة

دونت إفادة زوج المجني عليها في نفس اليوم، ورغم إنه لم يشبهه بأحد لكونه مسالماً ولا عداوات شخصية له. في نفس الوقت تمكن فريق العمل من الاستماع الى بعض اصدقائه ومن يتعامل معهم من أصحاب المحلات وجيرانه في عمله وجيران داره، وكان الواضح إن هدف الجاني هو السرقة لذلك فقد تم تحفيز ذاكرة الرجل على من كان يدخل الدار ممن يعرفهم ويتعامل معهم وكان من ضمنهم باعة الغاز والنفط وبائع الخضرة المتجول، وكان من ضمنهم ايضا الرجل الذي كان ينظف الحديقة وبعض مشتملات الدار والسطح. وقد قمنا بالتحقيق معهم بشكل معمق مع أخذ طبعات أصابعهم. وقد لوحظ الارتباك على محمود الرجل الذي كان ينظف حديقة الدار وتلثمته في الحديث بعد القبض عليه حيث كان الزوج قد اوصله بسيارته الى داره في احد الايام وتبين انه يسكن في خارج المنطقة وانه أعزب ومتسرح من الجيش بعد الحرب العراقية - الايرانية وانه لم يلتحق لدعوته الاحتياط بعد الحرب الثانية (غزو الكويت) وكان عمره ثلاثين عاماً.

فتم توقيفه للشك الحاصل فيه وتم تفتيش داره التي يسكنها مع والده وأخوته الثلاثة،

ولكن لم يعثر على شيء..

جاء تقرير مديرية الادلة الجنائية (الفنية) حاسماً بتطابق بصمات أصابعه مع الاثار المرفوعة للأصابع، من على زجاج المنضدة التي كانت في غرفة نوم المجني عليها. وهكذا بدأ التركيز على المجرم حتى اضطر للاعتراف الكامل بجريمته تفصيلاً، وعندما سئل عن المسروقات أجاب انه خبأها في داره، فتم استصحابه مرة اخرى الى داره حيث اخرجها بنفسه من مساحة ارض صغيرة تفصل داره عن دار جيرانه وزرع فوقها شجرة.. فتم تحرير محضر بذلك وبحضور المختار وعدة شهود من جيرانه وعضوية من مجلس الشعب في المنطقة، كما تم اجراء كشف دلالة تفصيلي على دار المجني عليها وقد اعترف بكل الجريمة تفصيلاً.

واحيلت قضيته الى المحكمة المختصة حيث تم الحكم عليه بالإعدام شنقاً حتى الموت.

الجريمة الثانية (العائلة التي قتلت بأكملها)

في دار أمنة يسكنها رجل وزوجته وثلاثة من الاطفال بعمر الزهور، كانت سيارة القتل مركونة داخل الدار بعد ان مضى يومان على اختفائهم بينما جثثهم المشوهة داخل الدار نفسها. حتى اخبر شقيقه مركز الشرطة بأن العائلة مفقودة، فقرر القاضي أن تقوم الشرطة بالإجراءات القانونية لكسر باب الدار والدخول اليه.. وهذا ما حدث فعلاً بعد أن استصحاب الشهود والمختار، حيث وجد المجني عليهم متوفين وجثثهم مشوهة. وكانت كل أبواب الدار مقفولة ووجد آثار بعثرة في كل الغرف التي يحتويها الدار ما أعطى انطباعاً سريعاً أن هدف الجريمة هو السرقة..

تم جمع معلومات كثيرة عن الرجل وعائلته وعلاقاته واوضاعه المادية (المالية) واتجاهاته السياسية والاجتماعية وعداواته مع الآخرين.. وقد اتضح من المعلومات ان الرجل إنسان طيب لا علاقة له بالسياسة ولا عداوات له.

كان فريق العمل الذي أمر وزير الداخلية بتشكيله فوراً قد أكمل كل المعلومات التي هي مفتاح حل لكل جريمة تقع على أي مجني عليه.

وهكذا بدأ التحقيق مع معارفه وأصدقائه وممن يتعامل معهم، وبدأت خبرة المحققين تأخذ مداها من اقوال من يستمعون لهم او تصل عنهم أية معلومة عن المجني عليه. الاشتباه كان دقيقاً بأحد المتهمين ومحاصرته من خلال تناقض أقواله ومكر المحققين أدى

الى اعتراف أحدهم على الآخرين.!! وانه لا علاقة له بالقتل وانما هو متورط بالحضور فقط.
تم القبض على زميله وكان مكر الله أكبر من مكرهم. فأدلو باعترافاتهم الكاملة بعملية
قتل العائلة.

ففي مساء ذات يوم وكانوا قد اتفقوا على سرقة دار المجني عليه، طرق أحدهم باب دار
المجني عليه، وعند خروجه قال له أحدهم: نحن من دائرة امنية وعلينا تفتيش الدار... خاف
الرجل ولم يطالبهم بأي مستمسك ولم يطلب منهم ايضا أن يجلب المختار أو الجيران..
وهذا خلل كبير في جهل المواطن بحقوقه.

دخلوا الدار وكان أحدهم يحمل مسدساً. وعند جلوسهم اخبروه عن وجود سلاح
لديه فأجابهم كان لدي مسدس وفقد مني قبل أيام.. فأجاب احدهم متصنعا بالكلام: هذا
المسدس الذي تدعي فقدانه قد تم اغتيال شخصية كبيرة به.
بهت الرجل وتفاعلاً من هذا القول "الفخ".!

طلبوا منه جمع العائلة، زوجته واطفاله في غرفة واخذوه الى غرفة أخرى حيث تم قتله
خنقاً!، وبدأوا بتفتيش الدار وبعثرة مواده، حيث سرقوا المصوغات الذهبية وبعض النقود.
ونظرا لان الزوجة قد شاهدتهم وخوفا من انكشافهم، اتفقوا على قتل جميع العائلة!
فبدأوا بقتل الزوجة والاطفال بكل وحشية وهمجية. وأطالوا المكوث في الدار يبحثون
عن كل شيء...

وبعد اكمال عملهم الاجرامي غادروا الدار بعد أن اغلقوا بابها ورموا بالمفتاح في اقرب
مزبلة (سلة نفايات).

هكذا انتهت اعترافاتهم.. وقام كل منهم وبصورة منفردة بأجراء كشف الدلالة على
محل الحادث بحضور هيئة التحقيق والقضاة ومثلوا عملية كيفية قيام كل منهم بدوره في
عملية القتل لكل فرد من العائلة بمن فيهم الاطفال الابرياء وضبطت أدوات القتل ومنها
سكين والة حديدية (بوري) كما تم ضبط المسروقات التي سطوا عليها مع سلاحهم الذي
استخدموه في الحادث.

لقد تم كشف هذه الجريمة البشعة خلال مدة ثلاثة ايام فقط بين فرح أهل المنطقة
والجيران وسيق المذكورون الى المحكمة وجرت محاكمتهم بصورة علنية حضرها الكثير
من اقارب المجنى عليهم والذي تعالى بكأؤهم، وكل من المجرمين يصف كيف قام بعملية

قتل افراد العائلة بكل وحشية وبطريقة بشعة.
وحكمت المحكمة على كل منهم بالإعدام شنقاً حتى الموت.
وقد تم تسجيل المحاكمة والشهود بالصوت والصورة.

رسالة بطعم العلقم (من اخطر جرائم الراي العام في بغداد)

في عصر يوم من أوائل أيلول عام 1992 وكنت في داري، اتصل بي مدير خفر شرطة بغداد يخبرني بأن هناك جريمة مهمة في منطقة الغزالية وعندما وصلت ونزلت أمام الدار وجدت المحققين من رجال الشرطة، وبمن فيهم مدير شرطة المنطقة وضابط المركز وخبراء الادلة الجنائية يضعون كمادات واقية على انوفهم حيث كانت رائحة تفسخ وتعفن الجثث تنبعث من داخل الدار بصورة غير طبيعية اطلاقاً. وكانت سيارات الاسعاف قد نقلت الجثث من الدار قبل وصولي اليها بدقائق.. فدخلت من باب المطبخ بعد ان اجتزت حديقة الدار.

وأخذ الضباط المعنيون يشرحون لي بالتفصيل ونحن نتقل من غرفة الى اخرى عن كيفية وضع الجثث الـ (سبعة)، كما وجدوها في الكشف الاول عندما دخلوا الى الدار من باب المطبخ، وانهم أي "المحققون" انزلوا جثة رجل مشنوق في المروحة السقفية لغرفة الضيوف كما وجدوا جثة زوجته مخنوقة بحبل هي الاخرى.. وفي غرفة ثانية وجدوا جثة مشوهه لشابة مشنوقة هي الأخرى، وجثة لشابة ايضا اخرى مقتولة بنفس الطريقة، وجثة رجل مقتول ايضا. ووجدوا ايضاً جثة امرأة مقتولة بطعنات كثيرة في جسدها ومخنوقة هي الاخرى، اضافة لوجود جثة امرأة عجوز تم خنقها هي الاخرى وهي مستلقية على سريرها. وكانت جميع الجثث في الطابق الاعلى عدا جثة الرجل كانت في غرفة الضيوف.

كنا اثناء الكشف على دار المجني عليهم نخرج بين الفينة والاخرى لنستنشق الهواء ونعود لإكمال الكشف لوجود رائحة تفسخ الجثث التي كانت قد نقلت من محل الحادث الى الطب العدلي لتقديم التقرير الطبي عنها. وقد اتضح من الكشف على الدار مايلي:

1 - ان كل ابواب الدار الخشبية والحديدية المطلة على حديقة الدار مقفلة من الداخل بالأقفال الحديدية وهي على وضعها الطبيعي.

2 - ان باب المطبخ الحديدي هو الباب الوحيد الذي لم يكن مقفولاً، وإنما كان مغلقاً دون إقفاله من الخارج والداخل وهو الباب الوحيد الذي دخل منه المحققون والفنيون.

3 - لاحظنا إن وضعية المطبخ عادية جداً، وإن المطبخ تتوسطه (طاولة طعام) عليها أربعة أقداح (إستكانات) فيها بقايا من شاي.

4 - إن هناك بعثرة واضحة في كل غرف الدار وإنها مقلوبة رأساً على عقب.

5 - إن الباب المؤدي الى سطح الدار هو الاخر مقفل من الداخل بأقفال وسراكي حديدية. وقد تم إجراء وتنظيم محضر ومخطط لمحل الحادث من قبل الضابط المختص مبنياً فيه وضعية الدار وموقعها من الخارج والداخل.

كما تم رفع آثار لطبغات الاصابع في عدة أماكن من غرف الدار والمطبخ، وتم أيضاً تصوير الدار من الخارج بالكاميرا التلفزيونية وكذلك كل غرف الدار وملحقاتها بصورة تفصيلية.

وكان هناك قلة من الجيران قد خرجوا من دورهم فتوجهت اليهم، وأنا اسألهم واعتف بعضهم سيما المقربين من جيران المجني عليهم عن سبب عدم اخبارهم وتبليغهم عن هذه الرائحة الكريهة التي لا تخفى على أحد وهم يشمونها كل يوم..

وكان الجميع في قلق تام ورعب مطبق، وهم يرون جيرانهم مقتولين بهذه الصورة البشعة.

وكنت مدركاً إن مثل هذه الجريمة وكيفية حدوثها والمنطقة التي حدثت فيها، سيكون لها صدى واسع وبشكل قد يحتمل كل الاشاعات والتأويلات. سيما في تلك الظروف التي كان يمر بها العراق عامة وبغداد بالدرجة الخاصة بصفتها العاصمة. (والقصد حرب الخليج الثانية بعد غزو الكويت).

عدت الى مقر دائرتي بعد أن دونت كل الملاحظات الأولية عن محل الحادث، وبدأت فوراً باختيار الضباط والمفوضين والمتتبعين من ذوي الخبرة والكفاءة من العاملين معي خلال مدة تزيد عن سنة في عملي كمدير لشرطة بغداد.

وطلبت منهم الحضور في مديرية شرطة الكرخ الذي اخترته بأن يكون مقراً لفريق العمل.

وقد اخبرت مدير الشرطة العام بالإجراءات وبأننا شكلنا فريق عمل برئاسة ليكشاف هذه الجريمة البشعة الخطيرة. وإن اجتماعنا الأول سيكون في عصر ذلك اليوم فأتصل المذكور بوزير الداخلية شارحاً له الجريمة والاجراءات التي ستتخذ في هذا الموضوع.

وقد حضر مدير الشرطة العام الذي كان يشغل بذات الوقت منصب الوكيل الامني في

وزارة الداخلية. وتم وضع خطة محددة لكشف هذه الجريمة، تضمنت خطوطها العريضة والعمل وفق المحاور الآتية:

أولاً: - التحقيق بالاستماع الى كل من له علاقة بالموضوع
ثانياً: - جمع المعلومات التفصيلية عن رب العائلة وافرادها فرداً فرداً ، وعلاقاتهم بالجيران والاقارب والاصدقاء والمعارف.
ثالثاً: - التحقيق في الخطوط التالية:

1 - الجانب السياسي.

2 - الجانب المادي (التعاملات).

3 - الجانب الاخلاقي.

4 - العداءات الشخصية.

5 - الجانب الاجتماعي.

6 - أي خط آخر يظهر اثناء التحقيق.

رابعاً: - إعادة الكشف على محل الحادث.

خامساً: - الاتصال بالجهاز القضائي لتنسيق قاضي خاص بهذه القضية المهمة.

سادساً: - جمع معلومات عن المشتبه بهم ضمن المنطقة.

سابعاً: - تفعيل الخطة الوقائية للمنطقة وإعادة النظر في الحماية والقيام بنصب الكامائن ونشر المفارز المدنية والدوريات الالية وجمع المعلومات ضمن المنطقة عن كل ما يدور من كلام عن الجريمة.

وكان هدف الخطة عدم السماح لوقوع أية جريمة أخرى في المنطقة وبث الاطمئنان في نفوس المواطنين من خلال العمل ليلاً ونهاراً.

هكذا بدأنا ندقق في المعلومات الأولية التي توفرت عن الموضوع حيث اتضح لنا ان اسم صاحب الدار المجني عليه هو (أ) وهو من القومية التركمانية ومن مدينة كركوك اصلاً، لكنه سكن بغداد وعاش فيها منذ سنين طويلة وعمره أكثر من أربعين سنة ويعمل في التجارة ويملك خاناً في منطقة ضمن أسواق بغداد وان زوجته من أقاربه وهي دكتورة وتعيش مع امها العجوز في نفس الدار معهم، وان الدار هو ملك لهم منذ فترة طويلة وان له ابنتان وهما طالبتان في المدارس الثانوية (الاعدادية) كما ان اخت الزوجة واخيها قد كانا في الدار ايضاً، وبذلك

فان عدد المتواجدين في الدار كانوا سبعة اشخاص قتلوا جميعا.

في اليوم الثاني وبعد أن تم تقسيم رجال فريق العمل الى مجاميع، حيث كلف كل منهم بعمل ليقوم به. وكان أمام المحققين عدد كبير من الناس كنا نستمع اليهم ومنهم جيرانه في زقاق المحلة الذين لم نجد أي أحد منهم له أي علاقة به على ما ذكر من جيرانه بانه كان رجلاً منعزلاً من جيرانه ولا يروونه إلا صدفة، بل ان البعض لا يعرفون حتى اسمه واسم عائلته!! ولكن جراه الملاصقان لداره وعند سؤالهم لم تلاحظوا غياب العائلة فأجابا ان ابواب داره كانت مقفلة فظنوا انهم مسافرون خارج البلد.

كانت إفادة أحد اقارب المجنى عليهم القريب جداً، من العائلة كلها مهمة جدا خاصة وانه هو ذاته من أخبر الشرطة.

حيث أفادنا:

”انه ذهب الى بيت القتل (أ) وبقي يتصل به يومين متتالين ولا أحد يجيبه على الهاتف وإن اخر اتصال مع المجنى عليه كان يوم الاثنين ليلاً وانه اتصل به الثلاثاء والاربعاء فلم يلق جواباً لطرقه الباب فسأل عنه كل معارفه وأقاربهم وكانوا هم أيضا يستغربون غياب العائلة كلها. وأضاف ان المذكور عندما كان يسافر خارج بغداد كان يضع مفتاح الدار لديه وكان الشاهد يحضر الى الدار للاطمئنان على ان الاجهزة الكهربائية - الثلاجة والفریزر - ويتأكد انهما يعملان بشكل جيد وعندما يعود من السفر يأتي اليه لاستلام مفاتيح الدار.”

وبعد تقسيم فريق العمل الى مجاميع كل منهم مكلف بعمل محدد يقوم به لجمع المعلومات، وفي ذات الوقت كان البعض من فريق العمل يخصص في الاستماع الى عدد كبير من الناس ومنهم جيران المجنى عليهم.

وزودنا احد اصدقاء القتل بأسماء بعض اصدقاء القتل الاخرين وأوضح لدى سؤاله ان الرجل لا يحب السياسة ولا يتكلم فيها..

ومعلومات اخرى عن علاقة افراد العائلة ببعضها مع الاخرين ومنهم اقاربه في بغداد. استمعت اللجنة لكل اقارب الضحايا وبدأنا نستمع الى اصدقائه والمقربين اليه وعلاقاته المالية، وكان اصرار المشرف الذي لم يمارس التحقيق سابقاً، جعل المحققين ينشغلون في امور جانبية كنا نرى انها عديمة الجدوى!! سيما الاشتباه بأشخاص كثر، وكان من حسن الحظ ان المشرف سافر الى خارج العراق بعد ذلك بأيام.

عاودت اللجنة الى تقييم ما جرى وما حصلت عليه من معلومات خلال خمسة أيام من بداية عملها وان خلاصة ما توصلنا اليه في التحليل كان:

ان الجريمة وقعت قبل اكثر من ثمانية واربعين ساعة وان صبيّاً من المنطقة شاهد الابتين القتيلتين يوم الثلاثاء قبل المغرب.

اضافة الى توقعات محتملة وهي ان هدف الجريمة يمكن أن يكون السرقة او اسباب اخرى ظاهرها السرقة، وان الجناة دخلوا من باب المطبخ أما بمفتاح لديهم أو انهم دخلوا من باب المطبخ برضا ومعرفة اصحاب الدار، بعد ان تأكدنا من الكشف ان كل الابواب الاخرى مقفلة من الداخل.

وبذلك يكون الجناة من المعروفين لدى القتل كما ان عددهم يمكن ان يكون اربعة اشخاص استناداً الى بقايا فناجين الشاي التي كانت موجودة على طاولة المطبخ.

كما إن تدقيق اللجنة في معاملات المجني عليه التجارية اوضحت انه لا يوجد ما يشير الشبهة عن علاقاتهم التجارية معه (على ظاهر افادتهم) وقد استمعت اللجنة الى اكثر من خمسين رجلاً له تعاملات مع المجني عليه اضافة للعشرات من الناس كان لهم علاقات مع العائلة.

لقد ساعدت اللجنة في البحث عما نريده من معلومات مجموعة من أقارب واصدقاء المجني عليه وكانوا يتواجدون مع اللجنة، وكان اكثر المتعاونين متألّمين لما وقع على المجني (أ) وعائلته. والذي كان يظهر الحزن وحتى البكاء هو (ي ي) الصديق المقرب من المجني عليه والذي يعرف كل تفاصيله ورجل آخر هو (ق) وكان مفوض شرطة متقاعداً الذي كان ايضاً من أقرب الاصدقاء للمجني عليه.

وقد انتبهنا لأكثر من مرة ان (ي ي) يريد أحياناً أن يصرف التحقيق الى اتجاهات معينة بادعاء إن (أ) كان يتعامل تجارياً مع فلان وفلان وانهم مدينون للمجني عليه بمبالغ كبيرة وانه كان يشكو من تأخرهم من دفع المستحقات وكانوا يغضبون عليه عندما يطالبهم حتى إنه امتنع عن الاستمرار بتزويدهم بالبضائع الا بعد أن يسددوا ديونهم اليه.

كما إن للمجني عليه علاقات عائلية مع بعض أصدقائه حيث يتردد نساؤهم الى داره وبالعكس وقد ارتأينا أن نسمع لبعض زوجات أصدقائه وأقاربه علناً نحصل على معلومات نجدها بين النساء. وقد كان من ضمن اللواتي استمعنا اليهن هي زوجة (ي ي) التي أكدت ان زوجها على علاقة متينة بالمجني عليه منذ زمن بعيد.

كما اكدت أثناء الحديث ان زوجها كان مريضاً يوم الثلاثاء (المتوقع يوم حدوث الجريمة) ولم يخرج من داره لمدة يومين وانه عندما سمع بالحادث من احد اصدقائه جن جنونه حزناً على صديقه.

كان (ي ي) يستفسر من كل عضو من اللجنة، عندما ينفرد به عن امور يجهلها تجري مناقشتها عندما كانت اللجنة تجتمع يومياً لتحليل المعلومات وفق ما وصلت اليه من مصادرنا.. وكانت اللجنة تدقق في كل شيء حتى هذه الملاحظة التي اندهشنا لها.. لذلك فقد كان هناك شكاً بسيط تولد لدينا من تصرفات الرجل (ي ي) ..

وقد اقترحت ان نستفزه لنرى ردة فعله، وان يكون استفزازه عن عمد حيث همس أحد المحققين بأذنه إن هناك شك بكل اصدقاء المجني عليه، وحتى هو لان كل المؤشرات تشير الى ان كل الخطوط التي جمعناها ومنها المادية والسياسية والاجتماعية لا علاقة لها بالموضوع. وقد اعلمنا الضابط انه لاحظ (ي ي) عندما سمع بذلك تغيرت ألوانه وبدأ عليه الارتباك وسأله: هل رئيس اللجنة يشك بي؟

فأجابه الضابط مستفزاً له

”هذا رئيس اللجنة امضى ربع قرن بالتحقيق وكذلك العميد فلان عضو اللجنة هو الآخر خبير بالتحقيق“.

فرد عليه قائلاً: هل ذكر اسمي ضمن من يوجه اليهم الشك؟

فأجابه الضابط بمكر: ارجوك أستاذ (ي ي) لا تخرجني!

وزيادة في الحذر ولنرى ردة فعله بعد ذلك طلبنا من المقدم (خ) ان يخرج معه في جمع المعلومات عن امور معينة.. ولكن!

يبدو ان (ي ي) لم يتحمل ما سمع مع مرافقه الضابط له. حيث استطاع الافلات منه بشكل ذكي وبدون كلام.

ثم اختفى (ي ي) طيلة اليوم واللييلة ونهار اليوم التالي، خلافا لعادته اليومية والليلية التي كان عليها قبل ايام (حيث كان بالكاد يفارق مكان عمل اللجنة)

فاستفسرنا عنه من زوجته في الدار والتي ادعت ان (ي ي) اخبرها انه سيسافر ولم يخبرها الى جهة سفره وكان ذلك يوم امس!

في صباح اليوم الثالث كنت خارج مقر اللجنة، فاتصل بي احد اعضاء اللجنة طالباً

حضورى بشكل فوري، وعندما دخلت عليهم وجدتهم وكان على رؤوسهم الطير كما يقال.. واظهروا لي نسخة ثانية من ورقة مكتوبة باليد على شكل رسالة موجهة الى رئيس الجمهورية من (ي ي) يقول فيها بعد مقدمة طويلة من اظهار الولاء والاخلاص لسيادته. ومدى حبه له ويذكره بالمقالات التي سبق له ان نشرها، وانه سبق ان الف كتاباً مشهوراً عن شخصية مشهورة ولقاءه اقارب المذكور.. ثم ينهي الرسالة بالقول: انه عندما تكون هذه الرسالة بين يدي سيادته يكون، اي (ي ي) قد غادر حدود العراق العظيم ليس هرباً وانما مضطراً. لان هناك لجنة ممن لا يحبون البلد ولا الرئيس المجاهد...و...و وان هذه اللجنة بعد ان عجزت عن التوصل لابعث جريمة قتل عائلة كاملة، تريد الصاق التهمة به..!! وهو بريء كبراءة الذئب من دم يوسف. وانه يخشى منهم اذ قبضوا عليه واضطروه الى الاعتراف بما لم ترتكبه يداه؟!!

كانت الرسالة قد وصلت باليد حيث سلمها رجل مجهول الى الشرطي الحارس الواقف في باب مقر اللجنة وطلب منه تسليمها للجنة. قلت للجنة التحقيق..

كذاب هو... ويكاد المريب يقول خذوني. وان غايته من الرسالة أن تخاف اللجنة وينصرفوا عن الشك به بعد استفزازه ولو كان بريئاً حقاً لما فعل ذلك مطلقاً.. وبدانا نستذكر كل تصرفات المذكور اثناء تواجده الدائمي مع اعضاء اللجنة ومقرها.

هكذا اتفقنا ان نستمر بالتحقيق في كل الجوانب وان نبحث عنه بصورة خاصة، لأنه لم يسافر والدليل إن زوجته ادعت إنه اخبرها يوم أمس بالسفر وإن الرسالة وصلت في نفس اليوم (مساءً) أي ان غيابه فقط كان في الليلة الماضية. وعليه نفذ اعضاء فريق اللجنة بمساعدة جميع كوادرها بما يلي:

- * البحث عن سيارته (وكنا نعرف نوعها ورقمها ولونها).
- * البحث عن كل اصدقائه المقربين.
- * تخصيص مفارز للبحث عنه في الفنادق.
- * تقرر اعادة تدوين إفادة زوجته ووضع هاتف داره تحت المراقبة المستمرة مع مراقبة الدار.
- * التحقيق مع معارفه من الرجال والنساء بشكل تفصيلي.

* التحقيق مع الاصدقاء المشتركين بـ (ي ي) والمجني عليه (أ).

وقد أثمرت تلك التوجيهات ومن المعلومات ان هناك امرأة على علاقة بـ (أ) وانها تتردد اليه في محله التجاري بين فترة وأخرى وفي ذات الوقت هي على علاقة بـ (ي ي) وان تلك المرأة من ذوي السمعة السيئة (قوادة) وأن اسمها (كوكب) وقد تم متابعة موضوعها حتى عثر على دارها واستصحبت للمثول أمام فريق العمل.

كانت كوكب في الاربعين من العمر، وبدت بمنتهى الذكاء وهي ترد على أسئلة اللجنة، حيث ادعت انها (دلالة) اي تبيع وتشتري بالمواد المنزلية وانها زبونه لدى المجني عليه (أ). لذلك فهي تتردد الى محله وانها في غاية الحزن والالام لما حصل بحقه من اجرام. طمأنتها اللجنة بأنها ستنتأى بنفسها من هذه الجريمة ان تكلمت بما تعرفه تفصيلاً عن علاقة (ي ي) بالمجني عليه (أ). لكون الاثنين من اصدقائها.!!

فتحدثت قائلة.. ان الاثنين فعلاً من اصدقائها ولكن بين الاثنين كره متبادل وان كانا يظهران لبعضهما المحبة.!

وان (ي ي) سبق وان تم توقيفه قبل مدة بناء على شكوى من المجني عليه (أ) بأنه احتال عليه في موضوع بيع وشراء ولهذا فقد تم توقيفه عدة ايام وكانت تتردد اليه حتى في الموقف حيث اخبرها انه لن ينسى هذا الموقف لـ (أ) وانه سينتقم منه يوماً ما. ولكن تدخل البعض أدى الى تنازل (أ) عن شكواه واغلقت القضية في حينها وتصالحا وعادت الامور طبيعية بينهما على الظاهر الا انها كانت تدري ان كلا منهما لا يحب الاخر.. سألتها عن المستجدات في علاقة (ي ي) بالمجني عليه خلال الفترة الاخيرة ففكرت طويلاً وكان بعض المحققين يشجعونها ويحثونها على الكلام بما تعرفه دون خوف.. فأضافت...

لقد كان (أ) و(ي ي) يتنافسان على امرأة اسمها زهور وهي شابة جميلة مطلقة وتعمل في احدى المحلات في شارع المنصور وكان كل منهما يتنافس في اظهار محبته ووداده لها مع تقديم الهدايا لها.. وان (ي ي) كان يعشقها جداً وكان (أ) قد اثاره جداً عندما ادعى انه مارس الجنس مع زهور في غرفة داخل محله وانه سجل ذلك بالصوت والصورة عن طريق كاميرا فديو وضعها داخل المحل.!!!

وكان فريق العمل قد اجرى سابقاً كشفاً دقيقاً على محل المجني عليه التجاري..

ورغم التفتيش وجد غرفة ملحقة في محل المذكور، الا انه لم يجد في حينه اي كاميرا تلفزيونية. كما لم يجد اي شيء له علاقة بموضوع الجريمة. مما اقنعنا إن المجني عليه كان فعلاً يريد اغاضة (ي ي) بادعاء مالم يقيم به اصلاً من ممارسة الجنس مع زهور.

استمعنا الى افادة زهور الشابة التي يتنافس عليها الرجال، وافادت انها من عائلة فقيرة تعمل هي لاعتلتهم لوحدها في محل في احد الشوارع وانها ضحية لرجلين احدهما يملك المال والثاني يملك الشهرة، ولكن كلاً منهما لم يمسهما ولكنها فعلاً يترددان الى المحل الذي تعمل فيه بحجج كثيرة، وكانت مضطرة لقبول هداياهما لسوء حالتها المادية وهي تعيل والديها واخوتها الصغار في المدارس الابتدائية.

وكانت تطلب منا وهي مرتبكة أن نسألها وستجيب عن كل ما تعرفه وانها لا تريد ان تحبس في موضوع لا علاقة لها به.

لذلك بدأ كل الحاضرين يوجهون مختلف الاسئلة لها فتجيب عليها، ومن ضمنها ان كل الرجلين كانا يكره كل منهما للآخر ويتكلم الواحد منهم على الآخر بسوء واتهامات كثيرة بينهما.. ثم وقبل ان ينتهي الاستماع اليها اعلمتنا بمعلومة جديدة عندما سألناها عن الحالة المادية للرجلين.. فأجابت إن (أ) اخبرها قبل اسبوع من مقتله بأنه سيسجن (ي ي) لمرة اخرى وقريباً لأنه قد اعطاه صكاً بدون رصيد بمبلغ كبير... وعندما سألت الاخير قال لها بانفعال انه فعلاً قد أخطأ خطأ العمر عندما فعل ذلك وانه سيعرف كيف يربي (أ) ويستقم منه وحتى من عائلته.!!!

لقد اثبتت الوقائع حدسنا واستنتاجاتنا كانت في محلها تماماً. عندما علمنا من مراقبة الهاتف والتسجيل الذي حصلنا عليه إن (ي ي) اتصل عصرأً بهاتف داره في اليوم التالي، وسأل زوجته عما اذا كانت الشرطة قد سألت عنه فنفت ذلك، فأوصاها قائلاً - (كما اعلمتك.. اياك ان تتحدثي بشيء امامهم فقد يسجنوك انت.. وعندما سألته عن محل وجوده..! اجابها سأخبرك لاحقاً وسأبيع سيارتي في المعرض وارسل اليك مبلغاً تتصرفين به.

وهكذا كانت الزوجة اثار أماناً مرة اخرى ونحن نستمع اليها وهي تؤكد اقوالها الاولى.. ولدى سؤالنا عن زوجها وهل حضر اليها او تعلم عنه أي شيء.. أجابت انه مسافر ولا تدري اين ذهب ولم يكلمها مطلقاً منذ غيابه. وقد ارتبكت وهي تسمع التسجيل لصوتها وصوت زوجها (ي ي) وعندما بدأت الاسئلة تنهال عليها وأثارت غيرتها كامراً بسماعها

كوكب وزهور وهما يتحدثان كل على انفراد عن علاقتهما بزوجها..!!
مع التلويح لها بانها ستسجن ان لم تتكلم الحقيقة وان عليها ان تبرئ نفسها عن هذه
التهمة ولا تتسرع على اية معلومة كانت.
وهكذا بدأت تتحدث بطلاقة ووضوح وهي تطلب منا ان نبعدا عن هذا الموضوع لانها
من عائلة محترمة. فأعطيناها وعداً بأننا سنساعدنا كثيراً في حالة الصديق في حديثها..
فقالت:

في ظهيرة يوم الثلاثاء خرج زوجي (ي ي) من المنزل وغاب طيلة العصر حتى حضر
حوالي الساعة الثانية صباحاً وكان يحمل بيده كيساً اسوداً من النايلون (علاقة) وتوجه فوراً
بالصعود للطابق الاعلى. ولا أعرف محتويات الكيس المذكور.. وانه في صباح اليوم التالي
والايام التي تلتها كان يخرج ويعود حتى أخبرها يوم السبت بأنه علم ان صديقه (أ) قد قتل في
داره، وانه سيساعد المحققين على كشف جريمة القتل التي ضحيتها المذكور وعائلته، وقد
طلب منها عند استدعائها من قبلنا لأول مرة ان عليها ان تقول انه كان مريضاً في ذلك اليوم
واليوم التالي..!! خشية من الشرطة لانهم (لزكة) ويدققون في كل شيء ويسألون ويشكون
على مزاجاتهم، وان علينا أن نبتعد عن كل ما يتعلق بالجريمة (شعلينا احنا).
- هل هذا كل مالديك؟

- اجابت: نعم

تم استحصال موافقات اصولية لتفتيش دار (ي ي) وقد فضلنا ان نفتشه في الضياء
الاول من الفجر. وهكذا أرسلنا مفرزة بأمره ضابطين وبحضور مختار المنطقة الذي طلب
منه كتمان الامر تماماً مع شاهدين من جيران (ي ي) وجرى تفتيش كل محتويات الدار
والتركيز على غرفة المخزن في السطح، وكان ذكاء من كان يفتش جعله يفتح خزان الماء
الذي في السطح، وكانت المفاجأة! عندما وجدوا كيس نايلون اسود وبداخله كيسان آخران
لمنع تلف المواد التي بداخل الكيس.. واثت المفاجأة المذهلة والتي كانت دليلاً كبيراً
عندما شاهدنا ان تلك المواد كانت مجموعة من أجهزة الفيديو كاسيت التي كانت سائدة
آنذاك مع صك مكتوب لامر المجني عليه صادر وموقع من قبل (ي ي) مع زجاجة عطر.
وتم تنظيم محضر اصولي ومعه الشهود والمختار والزوجة التي رافقت المفرزة عند تفتيش
دارها والسطح (وكان هذا الاجراء قانونياً تماماً وفقاً للقانون).

أرجوكم لا تسألوه أي سؤال.

وصلت مقر اللجنة واذا ب (ي ي) جالساً على كرسي، ولا يبدو عليه أي نوع من القلق أو الخوف... فبادرته

أهلاً استاذ (ي ي) (شلونك شلون صحتك) كيف حالك

- فأجاب: أهلاً سيادة اللواء

- قلت له: كنت اعتقد انك الان قد عبرت الحدود العراقية.

- فأجاب: لا سيادة اللواء لقد غيرت رأيي وقلت أنا آتيكم لأبرئ نفسي أمامكم، ولكن

الاخوان سبقوني وقبضوا عليّ اليوم.

- قلت له: المهم انك الان أمامنا ونتمنى ان تبرئ نفسك من شكوكنا التي تعتقد انها

ظالمة. وأكملت:

- قل لي.. لماذا اذن اختفيت فجأة وقد كنت معنا وتساعدنا في التحقيق، وكنا نعتمد عليك.

- أجاب: لقد تركتم كل القتلة!! وبدأتم توجهون الشك نحوي.

- قلت له: كيف عرفت اننا نشك بك؟

- اجاب: من تصرفاتكم وكلامكم معي.. وها أنتم الى حد اليوم تدورون في حلقة

مفرغة وسيضيع دم (أ) وعائلته المسكينة.

- قلت له: خطية (أ) اي مسكين.. نسأل الله ان يعيننا من القبض على السفاح القاتل.

- قال: أنا بخدمتكم الان فأرجوكم اعطوني ملابس لأرتديها لان ريعك. (اي جماعتك)

من الضباط لم يمهلوني حتى لأرتدي ملابس.

- قلت له: هذه سهلة... بعد قليل ستصل اليك ملابسك ولكن دعنا نتحدث عن القضية

ونتمنى عدم الانزعاج من اسئلتنا واجابتك نرجوا ان تكون بوضوح عن علاقتك بـ (أ) ونحن

سنسمع منك بأصغاء، ولكن تذكر اننا سنعتمد على اقوالك الان ونترك الماضي وشكوكنا.

ولمعلوماتك سنسجل حوارنا كله فهل لديك مانع؟

- قال: بالعكس ابدأ انا اريد هذا.. وهذه هي العدالة في التحقيق.

ضغطت على مسجل الصوت وابتدأنا معه التحقيق.

بدأ يتحدث عن معرفته بـ (أ) قبل سنين طويلة ويمتدح أخلاقه وكرمه ووفاء تجاهه وانهما

كانا على وفاق تام ولم تحدث طيلة صداقتهما اية مشكلة وتستطيعون التأكد من ذلك.

وعندما أخبرني أحد اصدقائي بالهاتف ان (أ) قتل أصبت بهستيريا وبدأت أبكي امام زوجتي. خاصة عندما علمت ان عائلته كلها قد قتلت (وأقسم) اني لو وصلت الى القاتل قبلكم لقتلته فوراً.. لان هذا السفاح يستحق ان يعدم الف مرة...

فصمت قليلاً فسألته:

- هل انهيت كلامك؟

- فأجاب: يا سيادة اللواء أنا انسان مثقف ومعروف وأكتب مقالات وكتب، ومؤلفاتي لها صدى وقد التقيت بارتفاع المستويات من المسؤولين حتى السيد الرئيس حفظه الله، فهل يصح أن تشكوا بي!

- فقلت له: طيب دعنا نتحاور اذا كنت كذلك ما دمت تؤمن بالحوار والاقناع.

- قال: طبعاً وهذا عملي..!!

- قلت له: اذن سنبدأ بسؤالك ماهي علاقتك المالية مع (أ)

- أجب: لا علاقة مالية بيني وبينه فانا لست تاجراً ولا رجل اعمال.

فسألته:

- طيب هل يطلبك اي مبلغ من المال او تطلبه انت؟

- أجب: مستحيل فلا هو يطلبني ولا انا اطلبه

- فقلت له: لقد علمنا انك كنت موقوفاً في مركز شرطة (...) على قضية نصب واحتيال

أقامها ضدك المجني عليه (أ)

- أجب: ولكنه تنازل عنها وانتهت القضية.. هذه ليست جريمة مهمة..!! وانما اختلاف

وانتهى كل شيء وتصالحنا قبل سنين حتى اني نسيتها.

- سألته: لقد سمعنا انك كتبت على نفسك صكاً بمبلغ (8,000) ثمانية الاف دينار

لصالح (أ) قبل فترة

- أجب: كذب.. كذب، من قال ذلك؟؟!!

- قلت له: يقولون ان الصك بدون رصيد؟ وانك كتبت به خطك..!!

- أجب: كذاب من قال لكم ذلك هو دجال ليسيء لسمعتي.

في هذه الاثناء نهض أحد اعضاء اللجنة وعرض الصك (الذي سبق ان تم ضبطه في

منزله) أمام (ي ي)، فنظر اليه بلا مبالاة واجاب:

- هذا صك مزور.

- قلت له: من حقك القول بذلك وسرى ذلك بعد ارسال الصك الى الخبراء الفنيين وهم سيحسمون الموضوع.

ثم سألته وأنا اسحب اشرطة الكاسيت مع قنينة العطر واضعها أمامه:

- هذه الاشرطة وقنينة العطر وجدناها في سيارتك من أين حصلت عليها؟

- قال: وهل وجود مثل هكذا اشرطة في سيارتي ممنوع؟! وهل قنينة العطر لا يوجد منها في الاسواق الا واحدة..

- قلت له: انظر الى هذا الشريط واقراً ما مكتوب عليه (هديتي الى سمارة) فكيف وصل اليك هذا الشريط؟

- قال: لا أعلم

- قلت له: اتعرف من هي سمارة؟

- قال: نعم انها ابنة صديقي (أ)

- فقلت له: ولكن يا (ي ي) كيف وصل شريط الكاسيت لراغب علامة اليك؟!

- اجاب: لا أدري! بأسوأ الحالات قد اكون سرقته!!

- فسألته: سرقته!! من اين؟ وكيف؟!!

- أجاب: وهل هذا الشريط يعني انني قتلت (أ) وعائلته؟!

فنهض أحد الحاضرين من فريق العمل حاملاً معه أشرطة فيديو وسأله:

- وهذه الاشرطة لمن تعود؟

- أجابه: لا تعود لي أبداً.

- قلت له: ولكننا وجدناه في دارك ومسجلة فيها صورة وصوت لحفلات عائلية

لصديقك (أ)!!

- قال: ومن يقول انكم وجدتموهم في داري؟!!

- أجبته: سؤالك وجيه وسرد على تساؤلك.. ولكن قل لنا اين كنت يوم مقتل (أ)

- قال: أنا أصلاً كنت يوم الثلاثاء مريضاً ولم اخرج في تلك الليلة من الدار، وأنتم

تأكدتم من ذلك عن طريق زوجتي والتي اكدت لكم اني كنت في الدار.

ابتسمت وسألته:

- كيف عرفت ان يوم الثلاثاء هو يوم مقتل (أ)؟
- سكت ولم يجيب فأكملت: المهم انك تدعي انك لم تخرج من الدار يوم الثلاثاء وحتى في الليل ولا يوم الاربعاء؟.
- فأجاب: وأتحدى من يقول غير ذلك.
- قلت: اذن أدخلوا الاخت ايثار زوجة (ي ي).
- دخلت الزوجة وجلست فسالتها:
- هل اعتدى أحد عليك؟ او ضربك؟ او أهانك في التحقيق؟
- أجابت: لا والله العظيم
- اذن تفضل يا (ي ي) اسالها انت.
- فقال لها: الم أكن في الدار يوم الثلاثاء والاربعاء في الدار؟
- أجابت: لا والله أنت خرجت عصر يوم الثلاثاء وعدت بعد منتصف الليل وكنت تحمل علاقة (كيس نايلون اسود) وطلعت (صعدت) الى السطح ونزلت والكيس ليس معك.
- اكفهر وجهه وبدا عليه الذهول ولم يجبها بشيء.
- فتدخلت وسألتها:
- اين وجد هذا الكيس النايلون؟
- أجابت: صعدت مع جيراننا والمختار ومعنا الشرطة الى السطح عندما فتشوا الدار وامامي وجدوا هذا الكيس في تانكي الماء (خزان الماء) في منزلنا.
- سألتها: وماذا وجدوا في الكيس؟
- فأجابت: أمامنا جميعا افرغوا الكيس ووجدوا هذه الاشرطة. وصك من (أ) الى زوجي.
- سألتها: هل ان (أ) يطلب زوجك أي مبلغ من المال؟
- أجابت: نعم.. زوجي قال لي ذات يوم، ان (أ) يطلبه مبلغ من المال. ولكن لم يقل لي كم المبلغ.
- عدت الى (ي ي) وسألته:
- هل تريد أن تسأل زوجتك شيئاً اخر؟
- اجاب وهو لا ينظر الي: لا ليس لدي شيء.
- فعدت أساله وانا الاحظ انه ياره:

- قل لي لماذا تكره (أ) هذا الكره كله؟

لم يجب ايضاً، فقلت له:

اذن اسمع لكي تتأكد إننا لم نكن نلعب يا (ي ي) وطلبت ادخال الشابة زهور، فدخلت وبدأت تتحدث كما تحدثت الينا عن أسباب العداء بينهما والصك الذي لم يعرف به وكتبه على نفسه وانه قال لها (ساعرف كيف ارييه) وانتقم منه حتى من عائلته قبل مقتل (أ) بأيام..

- فسألته: هل زهور تكذب ايضاً..!!؟

فلم يرد مطلقاً..

وطلبت ادخال كوكب وبدأت تتحدث عن علاقة (ي ي) والمجني عليه وانه (أ) كان يدعي ان هناك تسجيل صوت وصورة بالفديو يعمل الفاحشة مع زهور وان (ي ي) كان يفعل من ذلك.

كان (ي ي) يسمع بذهول.. وقد تغيرت ألوانه وبدأ ينهار متخاوياً.. وعندما خرجت كوكب..سألته:

- قل لي يا (ي ي) اعتقد انك وجدت الصك الذي كنت تبحث عنه واعتقدت ان الشرائط التي أخذتها من دار (أ) تحتوي على الشريط الذي يغيظك منه..!!
وتدخل أحد أعضاء اللجنة قائلاً:

- لأنك غبي يا (ي ي) فهل يعقل أن (أ) سيجلب هذا الشريط ان وجد ويضعه في داره تحت يد زوجته واولاده..! (انه الله هو من اراد أن يعمي بصيرتك)
وأجبتة معقبا على كلام أحد أعضاء اللجنة: وهل يعقل أن لايمزق الصك الذي كان يبحث عنه..! (انه الله الذي يعمي العيون والقلوب للمنافقين والمجرمين).

والتفت مره اخرى الى (ي ي) قائلاً:

اسمع الان وبعد أن كان هذا الحوار الذي سمعته والادلة الواضحة الثابتة والشهادات كلها، وبما انك مثقف وتؤمن بالاقناع نقول لك مرة اخرى... تكلم يا (ي ي)

- فأجاب خائراً: ولكنني لن أعترف..!!

- سألته بحزم: وهل وجدت مايريب منا أو اننا استخدمنا القوة والتعذيب على احد..؟

- اجاب: لا... ولكنني لن أعترف..

تدخل أحد المحققين وكان منفعلاً جداً:

- سيدي ليسمع هذا المجرم السفاح ان أمامه طريقان. اما ان يحافظ على احترامه الذي استخدمته سيادتك معه، أو اسمح لنا بالتصرف معه لان للأبرياء السبعة الذين قتلهم حوبة (حق) ولذلك فعلينا ان (نشده فلقه) وهو أقل ما يستحق.

- سألته: ماذا تقول يا (ي ي) ١٩٠٠

- سكت مطرقاً راسه ولم يجب....

فاكملت هناك قول معروف وانت تعرفه، ان الاشجار تموت وهي واقفة الا الشجرة الخبيثة والعقيمة لا تستحق الا الاستئصال.. خذوه الى الغرفة المجاورة وأجلبوا له ملابسه.

لم يمض وقت طويل الا وحضر لي أحد المحققين من اللجنة قائلا: ان (ي ي) وبحضور القاضي طلب اوراق بيضاء وهو يكتب كل اعترافاته.. حيث تبين انه كتب عشرين صفحة من اللغوة والثرثرة وفيها يذكر اسبابه التافهة لقيامه بقتل المجنى عليهم مع اعترافه بأسماء شركائه جميعاً الذي ورطهم معه اولاً بهذه الجريمة، فقاموا بعد ارتكابها بسرقة ما وقع تحت ايديهم.. دون قاضي التحقيق بنفسه إفادة (ي ي) التفصيلية واعترافه بالجريمة وأسماء الذين قاموا بالعملية وأسباب قيامهم بالجريمة واصدر أمراً بالقبض بحق المذكورين جميعاً.

وانطلقت مفازرنا تبحث عن الشركاء وفعلاً تم القبض عليهم عدا شخصاً واحداً كان قد غادر باتجاه محافظة أخرى وتم القبض عليه لاحقاً.

وقد تم التحقيق معهم واعترفوا تفصيلاً بدور كل منهم في هذه الجريمة، وان من ورطهم هو (ي ي) لكنهم قاموا بالسرقه بعد ان حدث ما حدث.

وقرر القاضي اجراء كشف الدلالة على الحادث في عصر اليوم التالي بناءً على اقتراحنا لكي يسمع اهالي المنطقة وجيران المجنى عليهم وهم يرون الجناة مكبلين ومتوجهين الى الدار. وقد تم اجراء كشف الدلالة وسجل بالصوت والصورة وقام اثنان من القضاة وبحضور اعضاء اللجنة التحقيقية حيث قام المتهم (ي ي) بإعادة تمثيل دوره في الجريمة منذ وصوله الدار وحتى مغادرتها كما فعل المشتركون معه بذلك ايضاً.

استغرق كشف هذه الجريمة عشرين يوماً كان العمل خلالها متواصلاً في النهار والليل من قبل كل أعضاء اللجنة التحقيقية والمفوضين والمنتسبين الذين كانوا فريقاً رائعاً تكللت جهودهم المنسقة بالنجاح في كشف الجريمة، وبتوفيق من الله سبحانه وتعالى اولاً واخيراً. وبعد أن استخدمت كل الاساليب الهادئة والعلمية وروعة الاداء والانتباه والعمل الجاد.

عليه (أ) فطرق جرس الباب وخرج عليه (أ) بملابس النوم وسأله عما يريد في تلك الساعة، فأدعى انه حضر ومعه الشباب من الجهات الامنية (الذين كانوا يقفون بجانب الباب) لزيارته كضيوف وللتفاهم، ولم يدع له مجالا للرفض حيث دخل ولحق به فوراً اصدقائه الاربعة ودخلوا من باب المطبخ وجلسوا على الطاولة التي كانت في منتصفه.

وسأل (ي ي) صاحب الدار عن أهله فقال له انهم نائمون في الطابق الاعلى من الدار. فقال له اذن اعمل لنا شاي لتفاهم معك.

وبالفعل قام المجني عليه بعمل الشاي لهم ووضعهم أمامهم وجلس بينهم. وكان بعضهم مسلحاً بادعاء انهم من الجهات الامنية لتفتيش الدار.

طلب (ي ي) من (أ) تسليمه الصك فأجابه المجني عليه ان الصك في المحل وليس لديه الان، فكذبه لانه يعلم ان الصك في الدار ولن يخرج إلا ومعه الصك.

فأصر (أ) على موقفه رغم تدخل الاصدقاء وتهديداتهم له، الا انه كان يرد بنفس الحجة. فقال له (ي ي): اذن اكتب لي صكاً لصالحني بالمبلغ.

فضحك منه (أ) ساخراً وقال له. من المستحيل ان افعل ذلك.

فأجابه: اذن سأقوم بمحاكمتك على كل ما فعلته بي!!

وطلب من احد اصدقائه أن يقف على باب الدرج لكي يمنع أي أحد من العائلة من النزول. وأدخله الى غرفة الضيوف وبدأ يسأله عن علاقته ب (زهور) وعن لقاءاته بها.. واين شريط الفيديو..!

ويبدو ان (أ) لم يخطر على باله ان (ي ي) سيقتله فعلاً.

ولكن (ي ي) طلب من أحد اصدقائه العثور على حبل من المخزن في ملحق الدار. وبالفعل احضر المذكور الحبل وقام بمساعدة أحد اصدقائه الذي كان يظن ان المسألة تهديدية وليست جدية حيث ربطوا الحبل بالمروحة السقفية ووضعوا الحبل في رقبة (أ) ووضعوا تحت رجله منضدة خشبية صغيرة كانت في غرفة الضيوف، كما وضعوا فوقها (طبله) اي منضدة أصغر من تلك. ووقف على كتفه أحد المجرمين الثلاثة.

وبدأ (أ) يتوسل اليهم ويوعدهم بانه مستعد لدفع كل شيء وحتى كتابة صك لهم.

فأجابه (ي ي): وشريط الفيديو؟!

فرد عليه (أ): كنت أمزح معك فليس هناك شريط فيديو

فقال له بحدة ونبرة عالية: انت يا كلب يا حقير يانذل.... تسخر مني!!
ودفع الطبلبة الصغيرة (المنضدة) التي كان يقف عليها (أ) فإذا به يهبط مشنوقاً. بين دهشة من معه من اصدقائه الذين كانوا يسمعون الحديث بكل برود وكأنهم (وهم سكارى من الخمرة) يستمتعون بلعبة صبيانية.

على اثر ذلك خرجت ابنتي (أ) من غرفتيهما فاحتار بالتصرف معهن وكلفه (ي ي) بالجلوس لمراقبة الدرج المؤدي الى الطابق الاعلى وهو يسمع صوت اقتراب البنتان، فنادى باصدقاءه (تعالوا.. تعالوا). فالتحقوا به، فخرجت في هذه الاثناء الام واختها وشقيقها الشاب بعد أن سمعوا الضجة. فصاح (ي ي) بأصدقائه.. اقتلوهم لقد كشفوكم.. فدخل كل منهم الى حيث دخل المجنى عليهم الموزعين في غرف الدار وقاموا بعملية القتل خنقاً وشنقاً حيث لم تسلم منهم حتى الام العجوز التي خنقوها وهي ممددة على السرير. وقام (ي ي) بتفتيش الغرف وعثر في غرف بناته على مجموعة من اشرطة الفيديو واشرطة الكاسيت فأخذها جميعاً. وعاد يبعثر في غرفة الزوجين بحثاً عن الصك. ووجد المجرمين انفسهم غارقين في الجريمة، فاخذوا يفتشون في كل الغرف بعد أن انقلب هدفهم الى سرقة ما يجدونه أمامهم من مقتنيات. وفعلاً قاموا بسرقة بعض النقود والمصوغات الذهبية النسائية وحتى الخواتم الذهبية التي كانت في اصابع النساء مع حاجات أخرى تافهة كتفاهة عقولهم العفنة والتي قد ضبطت عند القبض عليهم.

وقد تكلم واعترف كل منهم بدوره في هذه الجريمة من قتل المجنى عليهم السبعة بكل وحشية وسادية، كما اعترف كل منهم على الاخر في هذه العملية كما دل على ذلك كشف الدلالة الذي تم بحضور قاضي التحقيق المختص وقد جرى توثيق ذلك بتسجيل عملية كشف الدلالة بالفيديو بالصوت والصورة بشكل تفصيلي ودقيق.

ولقد اجمعوا في اعترافاتهم انهم تركوا (أ) معلقا بعد شنقه ثم غادروا الدار بعد ان قام (ي ي) بمسح الطاولات من اي اثار تدل عليهم وقد اضاف اصدقاء (ي ي) انه كان في الطريق يقول لهم نحن الان في مركب واحد وكلنا سنعدم اذا انكشف امرنا فالأفضل لي ولكم ان نلتزم الصمت وننسى الموضوع ومن المستحيل ان نستطيع احد ان يكشفنا او يعرف هويتنا، كما انه هددهم بانه سيقتل اي احد منهم اذا اخبر اي كان عما فعلوه.

الحكم

لم تستغرق الاجراءات القضائية أكثر من عشرة أيام حيث تم احالة المتهمين الى المحكمة.. وقد حضر المحكمة أقارب المجنى عليهم من بغداد ومحافظات أخرى، كما حضرها الوزير وجمهرة من المواطنين من جيران المجنى عليهم وأهل المنطقة واللجنة التحقيقية ايضا.

وقد استمعت المحكمة الى أقوال كل الشهود تفصيلا وسألتهم وناقشتهم عن ما ادلوا به من معلومات أمام القاضي المختص وعن كشف الدلالة الذي قاموا به. كما عرضت كل الأشرطة الفديوية والكاسيتات الصوتية وادلة الجريمة وتقارير الخبراء.

وقد حضر محامي الدفاع متندباً لرفض كل المحامين بالدفاع عن الجناة. وقد أعترف الجناة جميعاً كل بدوره في العملية متذرعين بالحجج وانهم تورطوا في الجريمة وكان أقارب المجنى عليهم تتعالى نشيج بكائهم وهم يستمعون لكيفية قتل ذويهم. أما المتهم الاول (ي ي) فقد كان خلال وقوفه في قفص الاتهام يتصنع الجنون بإشارات من يديه وفمه وبحركات مثيرة للغضب والسخرية من الحاضرين. ولدى طلب القاضي منه ان يدلي بأقواله استمر في تمثيلته التافهة التي لم تنطلي على الحكام او حتى على الحاضرين وعندها عرضت من على شاشة التلفزيون بصورة كاملة بالصوت والصورة هو وشركاؤه يتحدثون عن أدوار كل منهم ويجيبون على أسئلة القضاة أثناء كشف الدلالة بصراحة ووضوح وان الجريمة كان دافعها الانتقام بالنسبة لـ (ي ي) والسرقة لـ اصدقائه بالنسبة للآخرين بعد ان تورطوا فيها.

ولقد سألت من أستصحب الجناة الى سجن أبو غريب عما تفوه به (ي ي) فقال لي انه ساله لماذا اصطنعت الجنون في المحكمة؟!

فأجاب: حاولت أن أكسب الوقت!!

وعاد اليه يسأله.. انت الان محكوم بالإعدام فماذا تشعر وماذا تقول؟

فأجابه: لو عدت مرة أخرى لقتلت (أ) مرة أخرى!!!

فسأله: وما ذنب أفراد عائلته؟

أجاب: ذنبهم انهم عائلته وأبنائه!!!

وهكذا اسدل الستار على أخطر قضية بشعة شهدتها بغداد كان ضحيتها عائلة كاملة مسالمة بمن فيها الزوجة البريئة واختها واخيها وامها العجوز وشابتان في مقتبل العمر..

وكلهم لا ذنب لهم الا لكونهم ضحايا والدهم، فكان هو الضحية الاولى في هذه الجريمة والذي لم يكن يتصور في مخيلته انه سيصل الحد بـ (ي ي) الى هذه الدرجة من الكراهية والقسوة والاجرام.

ان مجموعة اصدقاء (ي ي) هم الآخرون ضحايا لعبته من استصحبهم معه لنيته في الشر المطلق، ولم يكن يدور في خلد اي منهم انه سيكون قاتلاً ومتورطاً في الجريمة بعد أن ظنوا إن لا خيار لهم الا القتل لعلهم ينجون من كشف الجريمة.
ولكن يد الله وعدالته كانت فوق الجميع.

وصدق رب العالمين حين قال (ولكم في القصص حياة يا أولي الالباب)
وقد ادى كشف الجريمة الى زيادة الثقة بأجهزة الشرطة وبقي الناس يتحدثون عن الجريمة وأسبابها والعبرة منها مدة طويلة.

مبادرات غير مطروقة

العاصمة بغداد ليست كالمحافظات الاخرى سيما في اتساعها الكبير وأسواقها ومناطقها، ومن الصعوبة أن تجري لقاءات أو ندوات مع شرائح المجتمع أو الوجهاء أو سكان المناطق، لأن ذلك يستلزم شهوراً ليأتي الدور الى كل حي لكثرة الاحياء والمناطق البعيدة.

ولما كنت معتاداً أن أعرف وأتحسس نبض الناس وأراءهم عن عمل جهاز الشرطة في بغداد فقد عملت الى تكليف أكثر من ضابط من المقرر يمتازون شكلاً ومضموناً بالقبول إذا ما تحدثوا وطلبت من كل منهم أن يتوجه الى حي أو منطقة في بغداد ويلتقوا أياً كان من الناس بغض النظر عن مهنته أو اسمه أو عمره.

ويرجوه إن استطاع أن يحضر الى مقر شرطة بغداد في يوم معين وأن يخبره إن الغاية من حضوره هو الاستئناس برأيهم عن منطقته والأمن فيها أو كل ما يدور في ذهنه من الامور والمشاكل والمقترحات وأن لا يكتب أسماءهم أو أي شيء عنهم إنما يعلمني بعدد الذين اتصل بهم وانطباعه عن ذلك. وكنت أضع يدي على قلبي في اليوم الاول للقاء الموعد لعدم الاستجابة لهذه التجربة.

وقد اخترت وقت المساء للقاء بهم لكي لا يؤثر على عمل الناس ويؤثر على أعمالهم فيكون عذراً لعدم الحضور.

وقد علمت ان عدد من تم ابلاغهم بلغوا بحدود 200 شخص ولم تكن نريد أن نبلغ أكثر من هذا العدد لاعتقادي انه كلما قل العدد كلما كان التفاعل والاهتمام اكبر والتعرف على الناس أفضل من عدد كبير يسمعون ولا يتفاعلون مع الغرض.

وقد فوجئنا بأن عدد الذين استجابوا بلغ أكثر من 150 شخصاً وهو عدد لم تكن نتوقعه وقد استقبلهم أحد الضباط من باب المديرية بالترحاب الكبير، وجلسوا ولا احد منهم يعرف الاخر بل تعارفوا بسرعة كعادة أهل بغداد في سرعة تأقلمهم مع بعضهم ومع كل العراقيين، ورحبت بهم كثيراً، وكان معي العقيد (محمد حبيب حمادي) مدير المتابعة للأمور المهمة الذي كان يسجل أهم ما يدور من طرح، وشرحنا لهم أهداف هذا اللقاء الذي غرضه أمنهم وسلامتهم ومعرفة آرائهم في العمل وتطويره وملاحظاتهم. وان لهم الحرية في أن يقدموا

انفسهم (اي يعرفوا عن اسمائهم)

ولكن نتمنى أن نعرف عملهم لتتضح لنا الصورة، ثم نرجو ان نعرف المناطق التي قدموا منها والتي يسكنون فيها.

ومما يسر ان الحاضرين لم يكونوا يتحسسون من ذكر الاسماء أو ذكر المناطق بل بالعكس كانوا متفهمين ومتفاعلين بشكل أدهشنا.

لقد جلس الاستاذ الجامعي قرب البائع والعامل والمعلم والطالب والطبيب والمتقاعد والعسكري والمدني ومزيج من الوظائف والاعمال وسجلنا المناطق التي حضروا منها. وتحدثوا أكثر مما تحدثنا وهذا كان هدفنا الاساس أن لانعطي محاضرات للناس بل أن نسمع منهم ونعرف مشاعرهم ومشاكل مناطقهم حتى الخدمة منها التي تؤثر على الامن، وقد استغرق اللقاء أكثر من ساعتين وزودناهم بالهاتف الشخصي لي وللعقيد مدير المتابعة.

تكررت العملية لأشخاص آخرين في مناطق أخرى عندما وجدنا اننا بحاجة الى أن نغطي أكبر مناطق بغداد وحضر الينا نفس العدد وأكثر وبنفس الاسلوب السابق، ولكي تظهر آثار اللقاءات ركزنا من خلال مراكزنا على معالجة كل ما طرح من مشاكل وبشكل فوري ودقيق لكي لا تكون التجربة حبراً على ورق أو تأخذ الطابع الشكلي التقليدي، بل لقد توسطت شخصياً لدى بعض الدوائر الخدمية لغرض معالجة بعض الامور المهمة في المناطق، وكان كثيراً منهم يتصلون بنا وينقلون لنا بعض المشاكل في مناطقهم أو ملاحظات اصدقائهم ضمن المنطقة، لا بل إن بعضهم طلب أن يحضر ومعه صديق له.

بعد فترة من الزمن أصبح لدينا أصدقاء من أغلب مناطق بغداد متطوعين لخدمة أنفسهم وكانت تجربة صادقة فريدة من نوعها حققت لنا هدفنا في إبقاء علاقة الشرطة مع الناس وإشعارهم إن الأمن هو مسؤولية كل منهم في أي موقع كان هو فيه.

خطة وطبان في شرطة بغداد

الحقيقة ان وزير الداخلية "وطبان ابراهيم الحسن" الاخ غير الشقيق للرئيس صدام حسين أعطى لجهاز الشرطة قوة معنوية كبيرة وكان يطمح ان يجعل الجهاز بمستوى عالٍ من التميز، ويبدو ان زيارته لخارج العراق ومشاهدته مدى تقدم الشرطة في تلك البلدان وعلمه بمدى تخلف جهاز الشرطة وضعفه في العراق، كان أحد الاسباب لان يضطلع للعمل على تقدم جهاز الشرطة، الا انه اصطدم بسلبيات كثيرة ومن ضمنها واقع الجهاز نفسه، اضافة لضعف البطانات المحيطة به والقرارات الارتجالية التي كان يتخذها أحيانا ويخشى الجميع من مصارحته بعدم صحتها.

ولعلّ مثلاً بسيطاً يعكس ذلك عندما حضرت شخصياً اجتماعاً في بداية تسلمه منصبه مع اثنين من شخصيات الادارة في الشرطة حيث قال مخاطباً (اتمنى لو أخطأت أن تصارحوني فقد يجوز أحيانا ان اتجاوز صلاحياتي).

والغريب ان احدهم ردّ عليه مباشرة قائلاً:

حاشاك سيدي.. انت لا تخطأ..!

وهكذا كانت تضع الحقائق بين الخوف منه وعدم معرفته او تضليله من قبل الآخرين بأنه على حق خشية غضبه.

وفي الجانب الاخر كانت تفرعات الوزارة تضم خيرة قادة الشرطة من الكفاءات العالية في مديرية الشرطة العامة أو المرور أو الدفاع المدني أو الجنسية العامة حيث اشغلت تلك الوظائف كفاءات مهنية ممتازة وكذلك الحال في إدارة الداخلية القريبة منه.

شطر بغداد

اتخذ الوزير قراراً بشطر مديرية شرطة بغداد العريقة التي تم تأسيسها في الاشهر الاولى لتأسيس الشرطة العراقية في التاسع من كانون الثاني عام 1922. على يد نوري باشا السعيد. وبقيت شرطة العاصمة موحدة وان استحدثت فيها العديد من الاقسام في المناطق. وقد كنت آخر مدير شرطة للعاصمة بغداد الموحدة بعد سبعين عاماً، حيث نفذت خطة

شطرها الى مديرتين (مديرية شرطة بغداد الكرخ) و(مديرية شرطة الرصافة)، وكل منهما تعادل مديرية شرطة محافظة.

وكان أمر تعييني كمدير عام للجنسية في العراق قد صدر، الا ان وزير الداخلية قال لي شخصياً (نفذ لنا خطة تقسيم بغداد ثم انفك الى وظيفتك الجديدة). وهذا مالم يحصل حيث وبعد تنفيذي للمهمة الصعبة جدا، جرى الغاء أمري مدير عام للجنسية وتعييني بمنصب (المشرف العام على مديرتي شرطة بغداد / الكرخ والرصافة). والتحقت فيه مع كادر اخترته وفي بناية مستقلة.

وقد عين العميد موثوق العاني مديراً لشرطة الكرخ والعميد أياد البديري مديراً لشرطة الرصافة.

ان خطة وطبان كانت تتضمن ان يلحق بكل مديرية منهما جميع فروع الشرطة في بغداد كالدوريات والكهرباء ومكافحة الاجرام والطوارئ والسكك حسب مكان كل المديريات اعلاه. وقد استلزم الامر أشهراً طويلة لإكمال مهمة فصل مديرية شرطة بغداد الموحدة حيث جرى اعادة تنظيم كل منهما في الادارة والحركات والامور التنظيمية المعقدة وبناءً على خطة وضعتها لنقل الاوليات القديمة بالتدريب وترتيبها مع اجراء تنقلات واسعة بين الضباط. وقد اتممنا ذلك في نهاية نيسان عام 1993 والتحقت بمنصبي الجديد في الاول من ايار عام 1993 لمدة (55) يوماً حيث الغي المنصب بلا مبررات معقولة ثم جرى توقيفي واحلت الى التقاعد بعد ستة أشهر.

فرق التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل

تفتش مقر شرطة بغداد

كان العراق مضطرباً، للظروف اللاحقة لعملية غزو الكويت، واتهامه من قبل امريكا بوجود اسلحة الدمار الشامل بتفتيش كل المنشآت والمؤسسات والاماكن أينما كانت في العراق. وقد فوجئت صباح أحد الأيام في نهاية عام 1992 وكنت في داري واذا بمدير خفر شرطة بغداد يخبرني ان لجنة التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل التابعة للأمم المتحدة تطوق

مديرية شرطة بغداد من كافة جوانبها.. فتوجهت فوراً الى مقر المديرية الواقعة في منطقة العطيفية في جانب الكرخ من بغداد وعند دخولي شاهدت فرقة التفتيش قد وضعت صحناً للبث في فناء المديرية واجهزة أخرى وهناك جمهرة من المفتشين ومرافقيهم والمترجمين واقفين ايضاً بعد أن منعهم مدير الخفر من اجراء التفتيش الا بعد حضوري..

وكنت اثناء الطريق من داري باتجاه المديرية قد اتصلت مع وكيل وزير الداخلية واشعرته بالموضوع فعاد بعد دقائق يخبرني بالسماح لهم والتصرف بهدوء معهم.

وكان بعض الضباط من مقر مديرية شرطة بغداد قد حضروا، فرافق كل منهم بعض اعضاء لجنة التفتيش أثناء تفتيشهم غرف ومكاتب ومخازن مديريتنا وقد قام المذكورون بأجراء تفتيش حتى للأضابير وللأسلحة الخفيفة الموجودة في مشجب السلاح وقاعات منام المراتب من المتسبين ونزلوا الى سرداب المديرية ومستودع الميرة الذي يحتوي على الاثاث وغيرها.

وكان بصحبة المفتشين أحد عناصر المخابرات العراقية التابع لرئاسة الجمهورية، وكان الرجل كاظماً لغيضه وهو يرى كل الاستفزازات التي يقوم بها اعضاء اللجنة أثناء التفتيش، واخيراً دخلوا مكنتي وكنت معهم اراقبهم عن بعد وأكظم غيضي انا الاخر من سوء ما يقومون به من استفزاز. فقد فتشوا حتى الجدران وغرفة النوم الملحقة ودولاباً خشبياً يحوي ملابس شخصية.. بل حتى طقم المقاعد الموجود في الغرفة، والمنضدة ومجراتها، بل كنت اسخر من اخراجهم لأشرطة الكاسيت الصوتية لام كلثوم كنت دوماً انقلها معي حيثما نقلت.. وانه لمن المضحك ايضاً انهم قاموا بتفتيش حتى منفضات اعقاب السكائر لعلهم يجدون فيها اسلحة دمار شامل!!.

وعندما انتهوا.. سألتهم متعجباً من تصرفاتهم: انتم تعلمون دائرتنا هي دائرة شرطة وليست دائرة عسكرية وان ما قمتم به من تفتيش سيما غرفتي لهو شيء مضحك ومبكي حقاً في نفس الوقت. فهل وجدتم اسلحة الدمار الشامل هنا؟!

استمروا في تفتيشهم للمديرية المطوقة بعناصرهم لأكثر من ثلاث ساعات.. وغادروها ونحن نودعهم بابتسامات سخرية وامتعاض.

وقد كتب لاحقاً عميد الشرطة السيد مازن قلندر وكان آنذاك يشغل منصب مدير العلاقات في مديرية شرطة بغداد المنشور التالي الذي انقله حرفياً كما ورد على لسانه..

”بعد أن كتب الإخوان الكثير عن مدير شرطة بغداد اللواء طارق متعب أحمد سأضيف ما يلي للحقيقة:

سأذكر للتاريخ موقفاً في شرطة بغداد، وكنت اعمل بأمره اللواء طارق متعب وكان معي اللواء عبدالله التكريتي واللواء منعم الانباري والعميد هيثم الدجيلي واللواء محمد حبيب المشهداني، وآخرون من ضباط الشرطة المشهود لهم بالكفاءة والخبرة ولا تسعفني الذاكرة لأتذكر أسماءهم.

فقد فوجئنا صباح أحد الايام بقدوم فرق التفتيش الى قيادة شرطة بغداد، واصرارهم على التفتيش، وكان مدير خفر العاصمة العميد عبد السلام السعدي الذي كان له موقف مشهود بمنعهم من الدخول الا بعد حضور السيد اللواء (طارق) مدير شرطة بغداد. ولم ينصاع حتى لضغوط المراقبين في ديوان الرئاسة.

وبعد حضور الباشا أبو زياد، والمباشرة بالتفتيش كنت ارافقهم وفتشوا كل صغيرة وكبيرة، وحتى جدران غرفنا وكان يتم فحصها بأجهزة خاصة، ويتم نقل المعلومات أولاً بأول عن طريق الستلايتات التي تم نصبها في حديقة المديرية.

ولدى قيامهم بتفتيش غرفة اللواء طارق، لم يتركوا شيئاً الا وقد تفحصوه بعناية ودقة شملت حتى كاسيتات (الشرطة) اغاني ام كلثوم التي كانت مفضلة عنده وكان معهم مترجم أمريكي من أصل سوري ويتكلم اللغة العربية بطلاقة ويستفسر مني عن كل شيء، وشاهدته يدون ملاحظات كثيرة عن السيد اللواء، شملت حتى هواياته.. وقد قمت بدوري بسؤاله، ان التفتيش يتم التركيز فيه عن الاسلحة فلماذا تصرون على هذه المعلومات الشخصية.!!؟ فأجابني قائلاً: ان الامريكان طلبوا معلومات وافية عن اللواء طارق لانهم لديهم عنه بعض المعلومات ويرغبون بتعزيزها ويعرفون انه ضابط مهني كفوء ويعتقدون برأيهم انه سيشغل منصباً كبيراً بالدولة ومن الضروري جمع معلومات وثيقة عنه هذه المعلومة أذكرها للتاريخ وارتدت المشاركة فيها إضافة لما ذكره الاخوان الاعزاء...

مع محبتي الكبيرة لأمري وأخي وصديقي الغالي الباشا

اللواء طارق متعب الغالي

لواء بلا عمل

بعد حادثة قصف دار الفنانة ليلى العطار وخروجي من التوقيف، ابلغت بان يكون دوامي بلا عمل في مقر مديرية الشرطة العامة والامتناع عن منحي اجازة. قررت وبمساعدة اصدقائي الكثر أن استحصل على اجازات مرضية بادعاء المرض.!! قضيتها في داري المستأجرة لكوني لا أملك داراً في بغداد، رغم اني كنت قد رفضت ان استملك داراً خصص لي سابقاً عائدته للمهجرين من بغداد وهو في موقع متميز فيها.

ومن المضحك المبكي انه قبل ثلاثة ايام من انفكاكي من الوظيفة، حصلت على نوطين استحقاق عالي ثم حصلت على نوطي الشجاعة بعد انفكاكي من الوظيفة.

وفي بداية عام 1994 انتهت خدمتي من مسلك الشرطة الذي خدمت فيه (31) واحداً وثلاثين عاماً.

الاسباب الحقيقية لإحاطي على التقاعد

لقد كنت خلال عملي مع السيد وطبان ابراهيم وزير الداخلية اكثر من سنتين كمدير شرطة بغداد. وكان على اتصال بي من خلال مكتبه بصورة مباشرة، ورغم تغييره كل كادر العاملين الذين كانوا يعملون مع من سبقه (السيد علي حسن المجيد) الا انه استثنائي من ذلك بناءً على مشورة من المقربين منه ولحدائثه نقلي الى بغداد.

وقد كان الرجل مؤدباً في تعامله معي بعد ان لمس ما وجدته فيّ من مهنية وتفرغ مطلق لعملي، حيث منحني أكثر من ثلاث مرات قدم (لم استفد منها لاني بلغت رتبة لواء، وهي أعلى رتبة مسموحة بالقانون). وذلك لكشفنا جرائم مهمة وغامضة في بغداد ولحسن ادائي في العمل.

ولم تكن حادثة ليلى العطار التي ثبت له من خلال التحقيق، اني قد اديت واجبي بكل مهنية ولا يوجد أي تقصير مني في الحادث ومع ذلك فقد اصر هو شخصياً على توقيفي.

ولقد توصلت الى ان هناك الكثير من الامور لهذا الموقف، ولكنني متأكد ان أحد الاسباب والذي حصل قبل إحاطي بأسبوعين، وكان هو اخر لقاء كنت قد حضرته من سلسلة

اللقاءات التي كنت احضرها مع الوزير.

حيث كان قد طلب مني ومن غيري من قادة الجهاز ان نجري تقييما للندوات التي كانت تعقد في صالة نادي قوى الأمن الداخلي، والتي يحضرها جمهرة كبيرة من المواطنين ونحضر نحن ويقوم الوزير شخصياً بالحسم الفوري وبقرارات مرتجلة وانية وانفعالية لما يعرضه اي مشتكي امامه. من طرف واحد وعند اجتماعنا مع الوزير طلب عرض ما توصلنا اليه في تقييم تلك الندوات وتأثيراتها.

وكان عدد المجتمعين مع الوزير سبعة وكنت من ضمنهم فتحدث بعضهم بالمدح الاعتيادي تماماً وبالعُرف بالمدح حتى قال له أحدهم (هذا يا سيدي فقط كان يحدث في زمن سيدنا عمر الفاروق)...!

وعندما جاء دوري في الحديث ذكرت اولاً الايجابيات ثم تحدثت عن السلبيات وهي ان هناك انخفاضاً في مستوى اداء العاملين من الضباط نتيجة خوفهم من تهديدات بعض المراجعين لمراكز الشرطة لهم بانهم سيعرضون شكواهم على وزير الداخلية.

وان بعض الضباط كان يخشى ان يفضح في التلفزيون. (الذي كان يعرض ما يدور من قرارات الوزير الفورية الصارمة جداً بحق من لم نستمع له ليدافع عن نفسه من المتهمين من رجال الشرطة.. وقلت للوزير ان هناك قضايا قد كلفني للتحقيق بها، وظهر ان اتهام المشتكي للضابط والمنتسبين كان كاذباً!! وان عرض الموضوع في التلفاز والتشهير بالضابط، عدا العقوبة التي كان بعضها ينفذها الضابط المتهم في معسكر الضبط سيء الصيت، او في تنفيذ النقل او غلق مركز الشرطة ونقل جميع المنتسبين ومايتبع ذلك من ضياع لحقوق المواطنين المشتكين في المركز، وكل ذلك ادى الى خوف المنتسبين وانخفاض اداهم.

كنت المح في نظر الوزير الغضب من هذا العرض واكدته سؤالي الساخر لي:

- وهل تريد جنابك أن تلغي ذلك؟ وما هو حل جنابك للموضوع؟

- فأجبت: لا يا سيدي لا نلغيه انما اذا وافقت نؤجل العقوبة الفورية كما نؤجل عرض

اللقاء على التلفزيون لمدة يومين حيث نكون من خلالها قد حققنا في شكوى المواطنين ونستمع الى الضابط وهو الطرف الثاني، سيما ان بعضهم ينفصح ويشهر به ويظهر لنا انهم ابرياء، ولكن بعد فوات الاوان.

- فسألني: لن نلغي ذلك.. ونعتبر هؤلاء ضحايا العدالة، اليس كذلك؟

صَمْتُ أنا ولم أرد لأنه من المستحيل أن أرى ان هؤلاء ضحايا العدالة.
- فأجابني بغضب واضح: انت تريد ان تميع الموضوع بهذا الاقتراح..
هكذا انتهى الاجتماع، وكان اخر اجتماع احضره مع وزير الداخلية، حتى ان وكيل
الوزير عند خروجنا قال لي:

”الم اوصيك ان لا تتكلم بهذا الموضوع والاقتراح...!! اذن انتظر حسابك...!“
بعد خروجي من الموقف التقيت بأحد المقربين من الوزير وقال لي ناصحاً.. اذهب
وقابل الوزير وقدم له الاعتذار. فرفضت ذلك مطلقاً قائلاً له: هل من المعقول وبعد هذه
الخدمة الطويلة ان يجري توقيفي بلا سبب ويثبت ذلك ثم انا اذهب لأقدم اعتذاري؟!..
ويبدو ان من استمع لي نقل الحديث الى السيد الوزير.

كما ان هناك اسباباً أخرى لن اخوض فيها الان ونتركها للزمن القادم ولكني احس انها
هي الاخرى كانت اسباباً كافية بعد ان حسم الوزير قراره تجاهي، حيث أخبرني المرحوم
العميد المتقاعد محفوظ محمد عمر بك العباسي وكان قد قابل الوزير للتوسط لمسؤول
مظلوم اوقف على المزاج واستجاب الوزير للواسطة، وعندما نهض الشيخ العباسي قال
للوزير: هناك موضوع لم يكلفني به أحد وهو اللواء طارق الذي نعرف عنه انه رجل مهني
وكفوء ونزيه وقد خدم البلد.. فقاطعه الوزير قائلاً: شرفت شيخ ولكن اللواء لم يعد يفيدنا!.

هوامش ذاتية

من يوميات مدير شرطة بغداد

عندما صدر امر نقلي بالهاتف من منصب مدير شرطة دهوك الى منصب مدير شرطة بغداد، طلب مني مدير الشرطة العام ان التحق خلال يومين، وكان اهلي واولادي في داري بالموصل.. فالتحقت، وكانت من اولى اهتماماتي أن انقل أولادي الى مدارس بغداد. ولكن المشكلة انه لم يكن لدي دار في بغداد ولا يسمح راتي أن أستأجر داراً لارتفاع الاسعار وتواضع الراتب الذي بالكاد يسد متطلبات المعيشة، مما اضطرني الى الموافقة على اقتراح زوجتي أن اسكن في دار اختها وهي امرأة كبيرة في العمر كانت قد اشترت داراً ملاصقا لدار اختها الصغيرة المتزوجة.

وهكذا فعلت مضطراً حيث لم تكن لدي اي (أغراض) وعفش منزلي بعد نهب محتويات داري في اربيل اثناء الحوادث عندما كنت مديراً فيها ثم من بعدها مديراً لشرطة دهوك. أخذنا الطابق الاعلى وهو عبارة عن غرفتين احدهما لأولادي الخمسة والاخرى لي، وكان الطابق الاعلى شبه فارغ مما اضطرني لاستحصال موافقة المدير العام على اعارتي اسرة حديدية ودواليب حديدية هي الاخرى وبعض البطانيات من دائرة الميرة العائدة للمديرية التي أنا مديرها.

أما بقية مواد وعفش المنزل فكان في غاية التواضع. حيث اني كنت أخرج من بعض الضباط اثناء زيارتهم لي حيث كانوا يتكلمون فيما بينهم ويقولون اذهبوا الى مدير شرطتكم... مدير شرطة العاصمة وانظروا كيف محل سكناه) وقد أعدت كل الذي استلمته الى دائرة الميرة بعد إحالتي الى التقاعد.

و ذات يوم وفي ساعة مزاجية حلوة بعد كشفنا احدى الجرائم المهمة الغامضة، سأل الوزير اللواء مدير الشرطة العام عني وعن اموري واين سكني فأجابني بما يعرفه الجميع. فكتب كتاباً الى الرئاسة لاستحصال الموافقة على تخصيص دار لي، ولم أكن اعرف في حينها، ولكن المفاجأة كانت عندما اخبروني ان الرئاسة قد خصصت لي داراً واسعة

مساحتها (600) متر مربع في مكان راقٍ ضمن منطقة العطيفية وانه يحق لي استملاكها بعد تخمين ثمنها بمبلغ زهيد يجري تقسيطها عليّ.

فرفضت ذلك نهائياً لأنها كانت تعود لاحد المهجرين وطلبت من النقيب عبد الامير ان يخفي أمر رفضي تماماً! وتجاهلها حتى احوالتي الى التقاعد.

معلومات عامة عن العاصمة بغداد

بغداد دار السلام والزوراء التي يمتد تاريخ تأسيسها الى مؤسسها ابو جعفر المنصور عام 762 م وتبلغ مساحتها (204200000) متراً مربعاً، ويبلغ عدد سكانها حالياً بحوالي (8.5) مليون نسمة، وهي عاصمة جمهورية العراق... وهي تاريخياً مركز من مراكز العلم على تنوعه وملتقى العلماء والباحثين لعدة قرون والعاصمة الحضرية الحديثة، ويمر بها نهر دجلة الخالد فيشطرها الى قسمين أحدهما جانب الكرخ والأخر جانب الرصافة، وتشكل المدينة من أكثر من (25) منطقة كبيرة تنقسم بدورها الى العديد من الاحياء القديمة والحديثة.

وتتوسط بغداد جغرافياً أراضي العراق حيث تبعد عن محافظة البصرة في جنوبها حوالي 550 كم تقريباً، كما تقع محافظة نينوى على شمالها بمسافة 400 كم تقريباً، كما يحدها من غربها محافظة الانبار، ومن جنوبها اقلياً محافظة بابل، ومن شمالها محافظة صلاح الدين (تكريت)، ومن شرقها محافظة ديالى.

ومن أهم مناطقها الكثيرة في جانب الرصافة تقع مدينة الاعظمية وبياب الشيخ والباب الشرقي وشارع الرشيد العريق وشارع أبو نؤاس ومدينة الثورة (صدام سابقاً والصدر حالياً) ومنطقة حي الشعب والوزيرية وشارع السعدون والشيخ عمر والفضل والبتاوين وغيرها. وكذلك مناطقها المتعددة في جانب الكرخ كالكاظمية المقدسة والعامرية والمنصور والدورة والسيدية والغزالية والحرية والعطيفية وشارع حيفا والوشاش واليرموك وحي الغدير وغيرها.

وفي بغداد يتألف السكان من المسلمين والمسيحيين والصابئة واليزيدية والفيليين وكل القوميات من العرب والاكرد والتركمان والشبك.

وفي بغداد تقع الآثار العظيمة التي تحكي عن امجادها ويقصدها السواح من كل بقاع الارض للاطلاع على مدينة الف ليلة وليلة العظيمة. كما تعد بغداد مركزاً للعديد من الصناعات. كما تعتبر مركزاً تجارياً هاماً للدولة، اضافة لما تنتجه من المنتجات الزراعية في

أطرافها الواسعة خارج مركزها.

وتحتوي بغداد العاصمة على مراكز الحكومة الرئيسة اضافة لوزارات الدولة كلها والسفارات العالمية والمنظمات الدولية، وتتكون بغداد اضافة لشوارعها الرئيسة القديمة من طرق استراتيجية رئيسية وجسورها الـ (14) التي تمتد بين أطرافها الواسعة، اضافة لمطار بغداد الدولي المتميز عربياً وعالمياً ومحطة سكة القطار الدولية.

وتتميز أيضا بأسواقها التجارية الكبيرة المشهورة ومساجدها وجوامعها الكبيرة والقديمة والحديثة، وكنائسها ايضا القديمة والحديثة.

كما تقع في بغداد القصور الملكية والرئاسية الحديثة، والفنادق الواسعة الحديثة والنوادي والمنتديات ومن الناحية الادارية والفنية تتولى محافظة بغداد وأمانة العاصمة فيها ادارة هذه المدينة العملاقة الشامخة. وتتوزع قوى الامن الداخلي في بغداد للحفاظ على أمن وسلامة المواطنين وتنفيذ القوانين فيها، ومنها جهاز الشرطة، حيث تقوم شرطة بغداد بواجباتها من خلال أربعة عشر قسماً في المناطق يتبع كل منها مراكز شرطة متعددة بلغت اكثر من ثمانين مركزاً للشرطة موزعاً في داخل المركز وأطرافها الخارجية.

منهجي اليومي في الايام الطبيعية

وأقصد هي الايام التي ليس فيها ما يشغلني من لجان تحقيقية كنت أغيب اثناءها عن داري يومين أو ثلاثة أو أكثر حسب المهمة التحقيقية او في أيام الانذارات المتلاحقة التي كانت تجري في بغداد سيما في العام 1991 بعد غزو العراق للكويت بعدة أشهر، حيث كان عليّ ان اقوم بواجبي ضمن خطة أمن بغداد.. وكنت امراً للقاطع الخامس ضمن القواطع الخمسة التي قسمت بغداد بموجبها. وكان الانذار يستوجب عليّ وعلى الضباط المبيت في مقر القاطع في مديرية شرطة اليرموك.

أما في الايام الاعتيادية فكنت اغادر محل سكني في منطقة الدورة مع السائق ومرافق واحد باتجاه الدائرة وأصلها في الساعة الثامنة صباحاً.

ومن الطرافة انني ومنذ سنوات طويلة لم اكن اتناول فطوري الصباحي الا في الدائرة.. وقبل أن أتناول طعام الصباح (الريوك) كان أمامي سجل مدير الخفر الذي يحضر لمواجهتي، حاملاً السجل ويشرح لي أهم الحوادث طيلة الفترة المسائية الماضية، كما يحضر اليّ مدير الجنائية والحركات لشرطة بغداد وهو يقدم لي اضبارة كاملة عن التقرير اليومي لعموم

محافظة بغداد. ويتضمن كل ما حدث من جرائم مهمة وغير مهمة، ويضع خطوط حمراء على أهم الحوادث التي يجب أن أقرأها..

وبعد ذلك وفي أيام عديدة من الاسبوع كنت اتجول في اقسام المديرية وشعبها وقاعات نوم المنتسبين وواحاوّر الجميع، حيث كنت أعرف اسماءهم جميعاً واعمالهم وقابلياتهم في الامور الادارية.

وفي حدود الساعة العاشرة كان البريد الرسمي يصل أمامي فأنشغل فيه كثيراً وفي الاستفسار عن كل الامور وكان مدير كل شعبة يقدم لي بريده بيده فأناقشه في تفاصيل كل شيء والبت فيه.

وفي أكثر أيام الاسبوع كانت هناك مسائل معلقة تستدعي مغادرة الدائرة باتجاه مقر مديرية الشرطة العامة أو وزارة الداخلية أو أية جهة أخرى، حيث كانت تجري المؤتمرات أو اللقاءات. واعدود الى الدائرة في اوقات مختلفة قد تمتد الى ما بعد نهاية الدوام الرسمي ويكون الضباط والمنتسبون قد غادروا المديرية بعد اتصالي بنائبي بأني سأتأخر، وانه يمكنكم مغادرة المقر.

وفي الاوقات الاعتيادية أغادر مقرّي باتجاه داري، فأصله في الساعة الثالثة.. واعدود الى الدائرة في الساعة السادسة للاطلاع مرة أخرى على كل شيء جديد والبت فيه.

ولم أكن قد خصصت يوماً معيناً لمواجهة المواطنين بل كان اي مواطن وفي أي وقت يمكنه مواجهتي، وكان بعضهم يلتقي بهم العقيد محمد حبيب المشهداني ضابط المتابعة للأمور المهمة والذي استحدثت منصبه اضافة لواجباته الاخرى. حيث كان يقدم لي تقارير يومية عن نشاطاته في حل امور المواطنين بالاتصال الفوري بمراكز الشرطة وأقسام مديرية شرطة بغداد ومتابعة حل ما يعرضه المواطن شخصياً.

ويستثنى من ذلك بعض الامور المهمة جداً التي يحرص الرجل أن أسمعها أنا شخصياً! والبت فيها.

إضافة لوجود قسم العلاقات العامة الذي كان يديره العميد الكفوء مازن قلندر والذي هو الاخر يتابع أي قضية يعرضها المواطنون عند مراجعتهم مقر المديرية.

وكان مدراء شرطة الاقسام في بغداد يترددون دوماً الى مقر المديرية، لعرض المشاكل والطلبات أو اي امور اخرى على مدير شرطة بغداد شخصياً. حيث لم أكن اميل كثيراً الى

المخاطبات الرسمية في الامور التي يمكن حلها بالمواجهة والنقاش فيها.

وكان ينتهي الدوام المسائي في الساعة التاسعة مساءً، فأبقى في المديرية حتى الساعة العاشرة مساءً وبدأ جولتي اليومية في بغداد، فكنت اقضي مساءاتي اليومية في منطقة واحدة قد تكون منطقة الكاظمية أو الحرية أو الاعظمية أو المنصور أو في الشوارع الداخلية من العاصمة أو المناطق الأخرى.

وكنت أختار أحد الضباط لمرافقتي، حيث اقوم بقيادة السيارة المدنية ومعني الضابط فقط. وأختار اي مركز وافاجئ الضابط الخضر فيه واجلس معه وأستمع اليه والى مشاكل مركزه أو مديريته واحاوره وادون ملاحظاتي حول ذلك كلها وفي اليوم التالي يجري ايجاد الحلول لها.

ورغم محاولات بعض الاصدقاء الصحفيين مرافقتي في جولتي الا انني كنت أقول لهم نحن لانحتاج الى دعاية او اعلان.

ولكن حدث ذلك مرة واحدة عندما طلبت مني مديرية العلاقات في الشرطة العامة أن يرافقنا في جولتنا الصحفي قاسم المالكي، واتذكر انه كان يعمل في صحيفة الجمهورية أو الثورة.

وقد رافقنا الرجل ولم نعمل أكثر مما نعمله في الجولات السابقة حيث كنت أجلس مع أي مواطن في المركز مشتكيًا أو افتش موقف المركز للاطمئنان على الإجراءات القانونية بحق أي موقوف كان يوقف بصورة مؤقتة في المركز قبل البت بأمره من قبل قاضي التحقيق في اليوم التالي.

وقد صور الصحفي حالات كثيرة من المناقشة والحوار بيني وبين الضباط الخافرين وبين المواطنين ونشرت في الصحيفة التي يعمل فيها على صفحة كاملة بعنوان (ليلة تجوال مع مدير شرطة بغداد العاصمة) مع عدة صور لتلك اللقاءات..

ولقد تعرضت لكثير من المواقف والطرائف مع المواطنين أثناء جولاتي الليلية التي كنت والضابط المصاحب لي نتناول عشاءنا خلالها ونحن بالزي المدني واقفين عند احد أصحاب بيع المشويات المنتشرة في مناطق بغداد.

وعندما كنا ندفع له الحساب نسأله عن بعض الامور وعن اداء الشرطة وبعدها نكشف له من نكون نحن. وكان البعض سيما اذا انطلق وتحدث عن بعض الدوريات التي (تأكل ولا

تدفع) يقلق ويحاول ان يغير من كلامه لكنني كنت اجامله واشكره. وكان بعضهم يحاول ان يعيد الينا النقود التي دفعناها ثمن الطعام فنشكره وننبهه باننا لانقبل بذلك ولتطيب خاطرهم وعدم رد كرمه بان يرسل الينا (استكائتين شاي دزكين) من محل صاحب الشاي القريب منه، قائلا له بلطف (في المرة القادمة اي دورية لا تدفع لك اتصل بي لا دفع انا حسابهم!!) ومن الطف الامور ان احدهم اتصل بي طالباً اليّ الحضور بعد أيام لتناول المشويات كضيف عليه باعتباره صديقي الذي يعتز به امام زبائنه.

وهكذا كنا نقضي الليل حتى الفجر وقد يكون احيانا مع سكران في اخر الليل أو رجل قد تشاجر مع زوجته واخرجته خارج الدار ولا تفتح له الباب للدخول. حينها نأخذه معنا وهو في حالة سكر ونطلب من زوجته مسامحته لخاظرنا ولآخر مرة...!!

عند الساعة الثالثة صباحاً أكون قد قضيت على باكتين سكاثر (علبتين) طوال ذلك اليوم وليله. فأعود الى داري واغطي في نوم عميق حتى الساعة السابعة والنصف واتوجه مرة اخرى الى دائرتي.

ولم يكن العمل روتينياً أو تقليدياً ففي كل يوم شيء جديد وفي كل ليلة اطلاع عن كذب على حالة جديدة للمواطنين الطيبين من أهل بغداد الذين يتميزون بالبساطة واللطف والعفوية والاحترام.

وفي بغداد اعتدنا على القيام بما كنا نسميه ممارسات أمنية ليلية، حيث نحدد وقتها بناءً على موافقات أو امراً يصدر الينا بالقيام بها شهرياً، وذلك بأن يحضر جميع المنتسبين والمفوضين والضباط بدون استثناء ومنهم الاداريون على مختلف واجباتهم وجماعة الحسابات والاليات بلا استثناء، ويجري اعداد قوائم مسبقة بتوزيعهم في مناطق بغداد، حيث كنا نختار منطقة معينة أو مناطق متعددة ونوزع هذا الحشد الكبير من المنتسبين على كل المنطقة وشوارعها الرئيسية والفرعية وقد نضع سيطرة وقتية هنا وهناك بأمر ضابط وندقق في هويات بعض المتأخرين سيما في الليل، مستصحبين أسماء من عليهم أوامر قبض جنائية وارقام السيارات المسروقة (لأنه لم يكن لدينا اجهزة حاسوب آنذاك)

وكنا فعلاً نقبض على البعض منهم. ومن جهة اخرى هي وسيلة لبث الاطمئنان في نفوس المواطنين.

وكانت تشترك في الممارسات سيارات النجدة ايضاً ومنتسبين من الانضباط.

وقد يشترك بها اذا صدرت الاوامر من وزارة الداخلية كل منتسبي قوى الامن الداخلي من الجنسية والمروور حيث يوزعون على مديريات الشرطة لمساعدتهم في هذه الواجبات. وفي اليوم التالي كان الدوام يتأخر حتى الساعة العاشرة صباحاً لان الممارسة كانت تنتهي دائماً قبيل الفجر.

ولم يكن يخلو شهر من لقاءات مباشرة وندوات مع الضباط نستعرض فيها الوضع الامني الجنائي في بغداد وفي كل منطقة من المناطق. وماتدل عليه الاحصائيات من حوادث أو جرائم يتم تصنيفها أو ارتفاعها بين شهر وأخر في المنطقة المعينة. أو عدد الجرائم التي تم كشفها والتي لم يتم كشفها وأسباب ذلك.

وكان خلق محققين جدد هو ما يشغل فكري اينما حللت في المحافظات لذلك فقد قمت بمبادرة لاختيار عدد مناسب من الضباط الاحداث (المتخرجين حديثاً) والمنسبين الى مديرية شرطة بغداد بعد تخرجهم حيث اقمنا لهم في مقر المديرية دورة تحقيقية خاصة لمدة شهر واحد، واخترت عدداً من الضباط المحققين الكفاء لإلقاء المحاضرات معززة بتجاربهم في التحقيق وكنت انا من بين الضباط الذين اقوم بتلك المحاضرات ايضا.

ولا توجد عطلة لدى مدير شرطة بغداد بل تكون سعادته في أن ينتهي ما يكلف به على خير فيتنفس الصعداء، فلقد كان واجبي أن اكون رئيساً لحماية الملاعب الرياضية التي تقام فيها المباريات الرياضية المهمة سيما في ملعب الشعب الدولي، حيث يصل عدد المتفرجين في بعض المباريات للفرق الجماهيرية الاربعة (نادي الزوراء ونادي القوة الجوية ونادي الطلبة ونادي الشرطة) حيث يحضر احيانا (60,000) ستون الف متفرج، وكانت المباريات تقام كل يوم اثنين وخميس، فكنت اضع خطة لذلك العمل الهام لحماية الناس الذين يتوافدون على الملعب وانسق مع الجهات الاخرى التي تتولى هي الاخرى المساعدة على حماية أمن المتفرجين وأحضر شخصياً قبل المباراة بساعات للاطمئنان على توزيع المهام، وأبقى واقفاً ومتنقلاً من مكان لأخر حتى انتهاء المباراة وخروج الجميع من الملعب ولم يحدث والحمد لله أي خرق أو حادثة خلال تلك السنوات بفضل الله وانضباط الجماهير الرياضية الواعية آنذاك وتعاون كل المسؤولين والنوادي لتحقيق هذا الغرض.

وفي عام 1993 شكلت لجنة عليا برئاسة بريثاسي ومن كافة الجهات لمعالجة حالات المتسولين في بغداد وكان ضمن اعضاء اللجنة قاضي ومسؤول من وزارة العمل والشؤون

الاجتماعية ووزارة التربية وأمانة بغداد وغيرها من الجهات الرسمية، واستمر عمل اللجنة لمدة سنة كاملة، حيث قامت أجهزة الشرطة بجمع المتسولين من الشوارع، وكنا نستمع الى كل متسول وأسباب تسوله ولقد صادفتنا حالات عجيبة من حالات التسول فقد كان هناك أطفال اباؤهم من الموظفين ومن الاثرياء ومن اناس معروفين وأساتذة وكذلك النساء.. فأرسلنا الى كل اولياء أمور هؤلاء وقد عرفنا ان قسماً منهم يعلم بذلك والقسم الاخر يجهل ما يقوم به ولده أو زوجته!!..

وأخذنا تعهدات خطية من كل منهم بحجز الاباء أو ولي الامر في حالة تكرار ذلك كما أرسلنا المعوزين والمعوقين منهم الى دوائر الرعاية الاجتماعية ودوائر العجزة والمسنين. وقد قدم وزير الداخلية عند انتهاء عمل اللجنة كتاباً خاصاً لي ولكل عضو من أعضاء اللجنة لما بذلوه من جهود كبيرة ومثمرة في الحد من هذه الظاهرة.

وكانت هناك لجان عديدة كنت عضواً فيها والتي كنت امثل في بعضها وزارة الداخلية أو مديرية الشرطة العامة فكانت تلك اللجان تستغرق مني التفكير والحوار وإبداء الراي والمتابعة. كما كانت الاحتفالات والمناسبات هي الهم الكبير الذي ينتابني قبل الوقت المقرر لها، وفي اثنائه. فالمواطن لا يشعر بمدى الجهود التي تبذل خلف الكواليس لكي يحظى هو بالأمان ولكي تمر المناسبة بسلام.

وعلى سبيل المثال احتفالات المواطنين بأعياد رأس السنة الميلادية، فقد كنت اتلقى مئات الدعوات من الفنادق الكبيرة والاندية للحضور في تلك الليلة، الا اني أبداً لم أحضر أياً منها، حيث كنت أتجول في المناطق المزدهمة والمحلات التي تقوم بها الاحتفالات والرقص والطرب والحفلات، بعيداً عن الانظار حاملاً معي في صندوق سيارتي بعض الهدايا لدوريات الشرطة التابعة لشرطة بغداد وهم يؤدون واجباتهم في حماية المواطنين وتأمين السعادة والامان لهم. وغالبا ماكنت انسحب قبيل فجر اليوم التالي مسروراً بعد ان اتلقى من كل مسؤولي القواطع ومديري شرطة الاقسام الذين كانوا يقومون بما أقوم به، بأن تلك الليلة مرت بسلام وأمن على بغداد وأهلها..

هكذا كانت الشرطة بكل ضباطها ومتسبيها ومفوضيها ليس لها نهار يحدد عملها وليس لها ليل تركز اليه لتنام كما ينام الناس! هذا الجهاز الذي عشقت العمل فيه لان واجباته مقدسة حقاً وهو توفير الأمن والسعادة للمواطنين.. ولكن هذا الجهاز الذي ليس له واجبات

محددة في الواقع وليس له دوام ثابت كالآخرين، كان فعلاً جهازاً مظلوماً!!
فلا مخصصات اضافية ولا حوافز تدفع له ولا رواتب مغرية تتناسب وما يقوم به ولا
مكافأة عن كشفه الجرائم الخطيرة اللهم الا في حالات نادرة.

فأنا مدير شرطة بغداد العاصمة الذي يعمل يومياً أكثر من (16) ستة عشر ساعة يومياً
بل أحياناً تزيد عن ذلك لم أكن اتقاضى الا خمسون ديناراً!!! هي كل مخصصاتي الشهرية
وكانت مخصصات مدير شرطة القسم (عشرين ديناراً) ولا مخصصات لأي ضابط آخر أو
منتسب أو مفوض.

أما راتبي الكلي فكان بالضبط (1800) الف وثمانمائة دينار وأنا في أعلى رتبة في
الشرطة (لواء). ولكني وغيري من أبناء جيلي من الضباط والمسؤولين لم نكن نعمل للراتب
بقدر عملنا من أجل ارضاء الله وتحقيق الاهداف التي يسعى اليها كل مخلص وشريف
وكفوء ونزيه في العراق العظيم وهو خدمته للناس جميعاً دون تمييز بينهم.

وفي شرطة بغداد وبالنسبة لي، لم أكن أعرف اي قومية أو مذهب أو دين أي ضابط من
الضباط الذين عملوا معي حتى مدير مكنتي بل كانت الكفاءة والنزاهة وحب العمل هو هوية
كل واحد من الضباط والمنتسبين.

وقد يسأل سائل.. ألم تكن هناك رشوة في الجهاز الذي كان بأمرتك!!؟ وهو تساؤل مشروع.
فأقول اني لا انفي ذلك لان الرشوة موجودة في كل مكان وزمان ولكني أؤكد انها كانت
في السنين التي عملت فيها محدودة جداً رغم ضعف الراتب المخصص ولأسباب عديدة..
يقف على راسها انها وان كانت من الجرائم المخلة بالشرف قانوناً... وعرفاً!! الا انه كان
ينظر للمرئشي بكل ازدراء. اضافة الى ان العمل كان مؤسساتياً صرفاً ومتابعاً من قبل الامرين
بشكل جيد وبكفاءة في معرفة تفاصيله تماماً بكل اخلاص ومهنية. وكما لا يجهله الجميع ان
العقوبات الرادعة والقاسية من اعلى الجهات كانت بانتظار من يقوم بها والاحكام الرادعة من
قبل محاكم قوى الامن الداخلي على مرتكبيها وطردهم من السلك.

وفي بغداد لا أتذكر الا حالات نادرة ضببطت في مجال الرشوة وقد قدم المتعامل معها
وفق المنظور أعلاه

ولعل من يعرفني عن قرب يعرف كيف كنت اقضي بعض ساعات الفراغ!! بعيداً عن
هموم العمل ذلك لأنني كنت مشجعاً رياضياً من الدرجة الاولى حيث يمتد ذلك الى خمس

وعشرين سنة سبقت ذلك.

فقد كنت اقضي فترة العصر في بعض الايام في ملعب نادي الشرطة مستصحباً معي ولدي الصغير عبد الحكيم. حيث كان يأتي الى داري المقدم شوكت الطعان مدير شرطة المنصور رحمه الله وكان هو الآخر يشجع النادي، ونذهب بسيارته التي يقودها بنفسه الى نادي الشرطة الرياضي والذي كنت على علاقة وثيقة جداً بكل لاعبيه ومن اشهرهم عماد هاشم ويونس عبد علي ورياض عبد العباس وعائيد أسو ومدرّبهم دوكلص عزيز. واجلس معهم واستمع لمشاكلهم واحضر مبارياتهم كما كنت على علاقة متينة بأعضاء الهيئة الادارية للنادي ومنهم المرحوم مظفر نوري والاخ الراقي عبد القادر زينل الذي على كتفيه شيد ملعب نادي الشرطة العريق. وكذلك رابطة المشجعين ورئيسها.. بل حتى مشجعو النادي وبينهم ممثلون كبار من المعروفين آنذاك.

وكان أكثر ما يحرّجني آنذاك هو المباريات التي كانت بين نادي الشرطة ونادي الموصل الرياضي الذي احبه من كل قلبي.. فلقد كنت اتمنى أن تنتهي المباريات بالتعادل لأرتاح شخصياً...

هوامش القلق

أوائل أيلول 1991 كان اخر اجتماع يحضره اللواء سوريان توفيق، استاذي السابق في كلية الشرطة وزميلي لاحقاً في نفس الكلية وفي الموصل.. وها هو اليوم في هذا الاجتماع مع مدراء الاقسام والشعب وكبار ضباط شرطة بغداد يسلمني المنصب بعد أن شغله لعدة أشهر وهو يشكرهم ويشني على جهودهم في تلك الفترة الصعبة التي تلت أحداث الكويت ويتمنى لي النجاح والتوفيق في مهمتي الجديدة مشيداً بمعرفته لي منذ كنت تلميذاً في الكلية حتى اليوم.

وباشرت فوراً بالعمل وكنت حريصاً على استقبال الذين جاءوا يهنئوني بالمنصب الجديد من رفاق المهنة القدامى من المتقاعدين وزملائي القدامى الذين عملنا معاً.

همس لي العميد ابراهيم السعدي صديقي الذي كان معاوناً لمدير الشرطة العام للإدارة. واستلمت منه منصبه قبل ثلاث سنوات من الان.. وكان الرجل كفوءاً فاضلاً.. همس قائلاً لي ((هذه بغداد يا أبا زياد.. دير بالك على نفسك (خذ حذرك) فقليل من مدراء الشرطة في بغداد خرجوا سالمين منها)).!!

وحدثني عن بعضهم وفي ظروف ليس كالان وضرب لي مثلاً عن مدير شرطة بغداد

سابق كان كفوءاً لكنه (شئق نفسه بعد ان تم ايداعه الموقف ظلماً)!!

فأشرت له على لوحة لم تفارقني طيلة خمسة وعشرين عاماً كنت اضعها على منضدتي فنظر الي وقرأها..(وافوض أمري الى الله) فأجاب: ونعم بالله..ثم اكمل. واتمنى لك النجاح من قلبي لأنك تستحق ذلك.

بعد يومين وضعت برنامجاً للقاءات مدراء الاقسام للتعرف اليهم أولاً والاستماع لهم، وكذلك اللقاء بضباط اقسام كل مديرية شرطة من أقسام بغداد.

ثم بعدها بأيام التقيت في قاعة كبيرة بمجموعة من المفوضين العاملين في شرطة بغداد وسمعت منهم اكثر مما تكلمت، وقلت لهم في ختام كلمتي.

(أستحلفكم بالله وبأغلى ما عندكم إياكم والرشوة واخول أيا منكم ان يجمع معلومات عني فإذا وجدوني قد ارتشيت او قبلت هدايا فليرتشي هو).

لم اطلب من مدير الشرطة العام ان ينقل اي ضابط كما كنت افعل في تنقلاتي السابقة عندما كنت أرجو منه نقل بعض الضباط ممن عملوا معي في السابق اللهم الا ضابطاً واحداً هو الملازم (مهند محمود اسماعيل) الزجل الذي رافقني كسكرتير لي من الموصل الى اربيل ودهوك.. ومر بصحبتي بأصعب لحظات العمر.

والحقيقة ورغم اني كنت غير مرتاح ومقتنع بنقلي من مدير شرطة دهوك الى بغداد، حيث كنت اتمنى أن اعود الى محافظتي مرة أخرى للاستقرار العائلي والنفسي وقد عابت السيد مدير الشرطة العام عن هذا النقل في الهاتف حيث اعلمني ان الوزير هو من رشعني لهذا المنصب.. وان عليّ أن التحق فوراً.

أقول رغم ذلك فقد نسيت فوراً عند استلامي العمل كل معاناتي اثناء الفترة السابقة واخذتني غمرة العمل واستمراره المطلوبة، والتي تستغرق مني يوماً أكثر من (16) سنة عشر ساعة ان لم تكن في بعض الاحيان تزيد عن ذلك.

وكان من أجمل أوقاتي إعادة التواصل مع اصدقاء مضت سنون من فراقي عنهم فكنت أزورهم في محل عملهم الذي عملوا به بعد إحالتهم على التقاعد ومنهم العقيد نوري حسين محمد علي (أبو صباح) وكان الرجل كفوءاً نزيهاً مخلصاً عندما عمل معي بمنصب (مدير ادارة الضباط) في مقر الشرطة العامة، وقد قدّم للإحالة الى التقاعد عام 1987 عندما فتح المجال لفترة قصيرة بقبول طلبات من يرغب بالإحالة الى التقاعد... وقد استغربت بطلبه

عندما قدمه لي ورفضت ذلك، الا انه الحّ على ترويع طلبه. وعندما ناقشته عن أسباب طلبه هذا وهو في عز شبابه وان المستقبل ينتظره بما كنت المس منه من إخلاص وعطاء.

قال لي كلاماً لم ولن انساه طيلة حياتي حيث قال: (سيدي كان هناك باص ركب فيه العديد من الركاب، وكان الباص هذا يسير بطرق خطيرة بين سهول وانحدارات وجبال.. وكان سائق الباص نصف مجنون فأخذ يسير بسرعة جنونية والباص يتدحرج وهو غير مبال. وفي اثناء سير الباص بهذه السرعة يقف لحظات فينزل بعض الركاب المحظوظين مستغلين وقوفه للحظات أو سيره ببطء فيقفزون منه!).

الحقيقة بينت له اني لم أفهم ما يقوله وقلت له: والله يا أبو صباح ستخسر الشربة لأنك في قمة عطائك.

وهكذا وبعد أن استدعاه مدير الشرطة العام إلا إنه أصر على تمشية طلبه.. وهكذا احيل الرجل الى التقاعد.. وقام بفتح محل لبيع المواد الاستهلاكية المختلفة في شارع قرب نصب ابو جعفر المنصور في حي المنصور المعروف في بغداد.

وقد استمر الرجل كما بقيت على اتصال بيننا بالهاتف.. وكنت ازوره في محله بين فترة وأخرى لما كان يتمتع به من ثقافة واطلاع وخلق كريم. وقد زارني في مدينة الموصل عدة مرات في داري وقبلها كان يزورني في فترة مابعد احوالي الى التقاعد بعد صدمتي التي ذكرتها وكان يذكرني بما قاله يوماً ما!!

ومن زملائي ضباط الشرطة الذين كنت أحرص على الالتقاء بهم اللواء (حاتم علي خلف) وهو صديق عمر منذ كنا ضباط معلمين في كلية الشرطة. وكنت أطلب اليه أن يرسل لنا على غداء أو عشاء من أكل طلاب كلية الشرطة.! وكان هذا الاكل يذكرني بأكلنا ونحن طلاب قبل ربع قرن من الزمان في كلية الشرطة.

ومن الذين كنت لا استغني عن الاستماع اليه لصدقه في حديثه هو العقيد(رياض هاني بهار) وكان حديثنا يمتد لساعات عن ذكرياتنا في كركوك ومن مختلف الامور الثقافية والادبية ومنها الشعرية التي كنت أهواها.

ورغم كل مشاغلي لم أنفك عن الاستماع الى أم كلثوم والتي أحفظ بأكثر من مئة وخمسين شريط كاسيت كنت أنقلها معي اينما نقلت، وكنت اضعها في أحد مجرات مكتبي الذي عليه مسجل صوت خاص بي اشتريته قبل اكثر من عشر سنوات من مدينة السلیمانية.

هكذا مرت الاشهر ومرت السنة الاولى على عملي في بغداد بسلام، كما مرت السنة الثانية ولكني وكما يعرف المقربون مني اني كنت متوجساً جداً من مجهول لا أعرف كنهه. فقد كنت أحس إن العمل مع وزير يغضب لأتفه الاسباب ويتخذ قرارات فورية ليست معقولة وبعيدة عن المهنية، لذلك كان هناك نوع من التشطي النفسي بين أن انفذ تلك الاوامر غير المقنعة وبين الضمير الذي يشعر ان هنالك ظلماً يقع على انسان دون ان يستطيع التكلم أو حتى الهمس به.!

وقد صعب من الامر أن من تريده أن يكون لك عوناً وهو وكيل الوزير هو ايضاً بحاجة الى معونة.!!

فهو لا يعطي أي رأي في قضية تتطلب حسماً، الى حد انه كان عندما أسأله رأياً في أمر ما يضع أصابعه في أذنيه ويغمض عينيه ويهز رأسه!! (أي لم أسمع ولم أر ولن أتكلم)..! ولكني كنت متماسكاً في كل قراراتي ولم يحدث ان رميت بالمسؤولية على أي من العاملين معي تخلصاً منها، بل كنت دوماً اعطي قرارات واضحة لا لبس فيها ولا غموض لكل من عمل معي.

ان قرب العمل مع المسؤولين في بغداد ليس بالأمر الهين وأنت ترى أن هناك ظروفاً غير اعتيادية يمر بها البلد.

وبالذات العاصمة بغداد. حيث تتكالب كل قوى الشر على ابناء العراق والنيل منه. اما الوزير فكان يسمع كثيراً ولكنه مع الاسف لا يدقق في أخبار غير حقيقية قد تصل اليه عن فلان وفلان وقد اتخذ قرارات بحق بعض الضباط كانت مجحفة وظالمة بحقهم فهو قد يرى حالة اثناء مروره هنا وهناك ويكون القرار فورياً وارتجالياً يدعو الى العجب من غير ان يعرف مدى تأثيره على من يصدر بحقه القرار مثلما حدث ذات يوم عندما كان متوجهاً من بغداد باتجاه تكريت ليلاً.

كنت في مقر دائرتي واذا بهاتف من شرطة النجدة.!! ينص على (حجز مدير شرطة الكاظمية)!!!

وقد علمت لاحقاً ان سبب هذا القرار ان الوزير عند مروره من الشارع العام لاحظ هناك اطلاقات مذبذبة في البساتين البعيدة جداً عن الشارع العام.

كانت المنطقة تابعة لناحية الطارمية البعيدة عن بغداد أكثر من (35) كيلو متر وكانت

تابعة لمديرية شرطة الكاظمية.

تم الاتصال باللواء عبدالله جاسم مدير شرطة الكاظمية التابع لمدير شرطة بغداد.. وعندما حضر ابلغته بالبقاء في مقر مديرينا فقال الرجل متشنجاً: يعني معقول امسك بيد كل رجل في البساتين التي تبعد عن مقرى 30 كيلومتر لكي لا يرى الوزير الاطلاقات!!؟ وكان الكثير من الضباط يتم حجزهم في معسكر الضبط (السيء الصيت) ويقضون أياماً وبعدها تثبت براءتهم مما وجه اليهم.

وكانت مراكز تغلق بقرار ارتجالي ولا يخفى على رجل الشرطة ماذا يعني اغلاق مركز للشرطة مضى على تأسيسه عقود من الزمن لمجرد اتهام قد يكون باطلاً أو عدم اتخاذ اجراء من مفوض أو ضابط. وبعد التنفيذ يظهر ان الاجراءات كانت قانونية وقد تمت تنفيذاً لأمر القاضي المختص.

وعندما كنت أجتمع مع الضباط كانوا في منتهى الخوف والقلق أن ينالهم ما لحق ببعض زملائهم المظلومين لذلك فقد كان هناك نوع من الرعب وكان أي مواطن يمكن أن يتهم أي ضابط أو منتسب بما يريد بل إن المراجع يهدد بذلك كل المركز وعلناً!!

ولقد كنت احاول تهدئة روع الضباط من ذلك على اني لا أنفي ان هناك حالات فعلية صحيحة فيها غبن يقع على المواطن من اجراءات منتسبي مراكز الشرطة ولكن القانون هو الذي كان يجب أن يطبق على المخالف والمستغل والمتهاون بما ينسجم مع مواده وان الاجتهاد من قبل الوزير كان في اقصى درجات القسوة لان فيه حكماً متسرعاً، ومن غير الاستماع الى الطرف الاخر ومعرفة الحقيقة كاملة لكي يكون القرار عادلاً.

علما اني لم استطع السكوت الى النهاية فكان أن تحدثت حول هذا الموضوع... وكان ما كان..!

كان دور مديرية الشرطة العامة التي هي المرجع الرسمي المفترض لمديرية شرطة بغداد هامشياً لا يتعدى الارتباط الرسمي التقليدي أما في الواقع فقد كانت القرارات في الامور المهمة تتعدى ذلك الاطار متجاوزة اياه.

وكان التنسيق عالياً مع اجهزة الشرطة الاخرى في بغداد سيما مع مديرية شرطة النجدة في العاصمة والتي كانت بقيادة العميد موثوق العاني، وهو رجل متمكن من عمله كونه متدرجاً في مناصبه ولطالما قمنا بتنفيذ واجبات مشتركة مكننا بها في بغداد وكذلك مدير

مكافحة الاجرام العميد اياد البدري حيث كانت أغلب اللجان التحقيقية المهمة والغامضة يجري التحقيق فيها بصورة مشتركة.

وكان من اسعد ايامي عندما أستحصل على اجازة بين فترة وأخرى مستصحباً أولادي وعائلي الى مدينتي الموصل لأقضي فيها الاجازة مع والدتي وأخوتي وأهلي وأصدقائي لعدة ايام ولكن!! من النادر أن يمر يوم دون أن اتلقى اتصالاً من وكيلي في بغداد ليسألني فيه عن بعض الامور.. بل لقد قطعت الاجازة أكثر من مرة عائداً الى بغداد لتنفيذ بعض الامور التي يامر بها الوزير وبأن تكون بإشرافي الشخصي.

وعندما كنت اعود من الاجازة كنت اطلب من كل مدير شعبة في مقر مديرتي ومديريات شرطة الاقسام أن يقدموا لي كل الامور المهمة التي حدثت أثناء غيابي.

وبصورة عامة لقد كان ورغم كل المعاناة والعمل المرهق في بغداد كان هناك عملاً رائعاً في المساهمة في حفظ الامن والنظام وكشف الجرائم في بغداد بفضل الجهود المتميزة التي يبذلها المنتسبون وعلى راسهم الضباط سيما مدراء الاقسام في شرطة بغداد والذي كان اختياري لهم سليماً لما يتمتعون به من صفات قيادية اهلت أكثرهم لان يستلموا قيادات عليا في جهاز الشرطة لاحقاً.

الحوادث في بغداد

من التقاليد الموروثة في أجهزة الشرطة هي اصدار مديرية الجنائية والحركات في كل مديرية شرطة محافظة تقريراً يومياً خاصاً يطلق عليه (التقرير اليومي)، وفيه تذكر كل الحوادث من صغيرها الى كبيرها.. فيه ابتداءً بالجنح وحتى اقصى الجرائم مهما كانت بل احيانا حتى المخالفات المهمة، ومن المستحيل على مدير شرطة بغداد أن يقرأ كل تفصيلات هذا التقرير الذي يحتوي على مئات الحوادث يومياً ولذلك كان الكادر المتمرس في مديرية شرطة بغداد يضع خطوطاً حمراء على الحوادث المهمة في التقرير، ومنها جريمة رأي عام مثلاً أو جرائم القتل المهمة والغامضة وجرائم الثأر (خشية تطورها)، وجرائم الطرق العامة والاسواق التجارية والسرققات المهمة وغيرها مما اعتاد الكادر على معرفتها نتيجة خبرتهم وكفاءتهم.

وكان هناك قسم خاص مهم هو قسم الاحصاء الذي يصنف الحوادث شهرياً ويجري مقارنتها بالأشهر السابقة، انخفاضاً وارتفاعاً.. كما يؤشر مناطق حدوثها وساعاتها ونسبة

كشف الجريمة.

ولكن ومع الاسف لم يكن هناك قسم خاص لتحليل الجرائم الا في مديرية الشرطة العامة حيث كان يعتمد على التحليل الشخصي فقط.

وكانت الحوادث في بغداد آنذاك كما وجدتها من خلال عملي تدل على انخفاض مستوى الجريمة الجنائية بشكل عام ومنها القتل والسرقات بأنواعها المختلفة وان كانت موجودة فعلا ولكن بأعداد قليلة، وكان هناك أسباب عديدة لذلك من أهمها صدمة الناس عما كان يمر به البلد بعد سقوط (13) محافظة عراقية على أثر أحداث حرب الخليج واستمرار القصف الأمريكي للعاصمة بغداد والامر الاخر هو التدابير الأمنية المشددة من قبل كل الجهات الامنية والحزبية وتواجدها المستمر وانذاراتها المتلاحقة ووجود خطط طوارئ أُعدت بعناية كبيرة لهذه الامور ومعالجتها.

ولم يكن من الغرابة أن تحدث جرائم قتل عادية هنا وهناك لأسباب معروفة، كجرائم الثأر وغسل العار والجرائم الانية، أو بسبب الامور المادية البحتة وغيرها، فلقد كانت تحدث باستمرار وان كانت نسبتها قد تدنت الى ادنى المستويات ولقد لعب الدور الوقائي من الجريمة دوراً هاماً في انخفاض السرقات بكل انواعها في بغداد. كما كانت تدل عليه المؤشرات ومنها جريمة سرقة السيارات التي كانت قبل الحرب هي الاكثر شيوعاً في البلد كله.

ولذلك فلقد كانت لجرائم الرأي العام التي اوجدت صدى كبير لدى الناس حيث اعزو الأمر بأنها أسباب سياسية أكثر منها جنائية بحتة (وهذا مخالف للواقع تماماً).

الفصل الثاني

السليمانية

مديرية شرطة محافظة السليمانية

للفترة (١٩٨١-١٩٨٣)

النقل الى (مديرية شرطة السليمانية)

يبدو ان سنوات الاستقرار في مدينتي الموصل قد ازف موعد انتهائها، وان هناك رحلة قادمة قد بدأت بعد ترقيتي من رتبة رائد الى رتبة مقدم، كنت قد قضيتها في مناصبي كمدير في مكافحة الاجرام في الموصل.. فقد تلقيت اتصالا هاتفيا من صديقي القريب الذي لم ينقطع تواصلنا مطلقا، وهو النقيب انذاك حاتم علي الخلف الضابط في كلية الشرطة يقول لي. هل أهتلك أم أخشى عليك؟ فقد علمت أن امرأ صدر بنقلك إلى منصب مدير شرطة السليمانية.... وحققة إنني تفاجأت بهذا الخبر الذي لم يخطر على بالي، ولكن بعد حوالي ساعتين اتصل بي معاون مدير الشرطة العام للإدارة يخبرني أن أمر النقل في طريقه إلي ويهتني بذلك.. لم تكن علاقتي جيدة وانا في منصب مدير مكافحة الاجرام في الفترة الأخيرة، بعد التحاق مدير شرطة جديد في نينوى.

فقد همس البعض في إذني أن المدير قد قال بأنه هو من قام بنقلي إلى السليمانية! فذهبت إلى محافظ نينوى وأخبرته انه قد تم نقلي إلى السليمانية فتعجب الرجل وتفاجأ هو الآخر بذلك كما أعلمته بما يقال أن مدير الشرطة الجديد يدعي بأنه هو من قام بنقلي.... فطلب مني عدم الانفكاك وانه سيذهب إلى بغداد ويلغي الأمر..

بعد أربع أيام اتصل بي المحافظ وطلبني للحضور في مكتبه، وحدثني عن موضوع النقل قائلا.. لاهلاقة للمدير بنقلك نهائيا، وقد التقيت بالمسؤولين في وزارة الداخلية، والتقينا مع الأخ مدير الشرطة العام اللواء عبد الخالق عبد العزيز كما التقيت بعضو من المكتب العسكري للحزب وتأكدت أن الحزب قد طلب ترشيح ضابط جيد بعد أخفاق ثلاثة من

مدراء الشرطة في السليمانية خلال فترة ستة أشهر فقط، ولهذا فقد اختارك اللواء عبد الخالق شخصيا لثقتك بك..

ثم ابتسم قائلاً وقد سألت عن ادعاء مدير الشرطة بذلك فأجابوني، هل من يقومون بنقله مغضوباً عليه يعينونه بمنصب كبير وفي محافظة مهمة؟!!

وطلب مني أن احضر إليه قبل الانفكاك من منصبي.. وهكذا بدأت أهيب نفسي للالتحاق إلى السليمانية. وعندما راجعت المحافظ.. شكرني الرجل على مابذلته من جهود واضحة خلال فترة عملي وقدم لي هدية مع إرسال كتاب شكر وتقدير لي ونسخة إلى مديرية الشرطة العامة ومديرية شرطة المحافظة وكافة الدوائر في المحافظة.. وقد سألتني:

- قل لي يا مقدم طارق من ترشح بدلا لك يستطيع سد الفراغ الذي ستركه؟؟.

- أجبت.. ارشح ضابطا لكن رتبته صغيرة.. وأمل أن ينجح في هذا المنصب وهو الملازم الأول هاني غيث

رفع المحافظ سماعة الهاتف وسمعته يهاتف مدير الشرطة قائلاً له

- لا يهم رتبته صغيرة، ولكن مادمت أنت أيضا تشيد بكفاءته إذن ليكون هو مدير مكافحة

الأجرام!!)

وفعلا فقد سجل المذكور نجاحا وتميزا في هذا المنصب. وبعد يومين في صباح يوم 1981\8\8 كنت مع الرائد حسن متعب ياسين صديقي الذي كان يعمل في السليمانية في طريقنا بسيارته متوجهين إليها.

معلومات عن محافظة السليمانية

تقع السليمانية في شمال شرق جمهورية العراق ويحدها من الشرق الحدود الإيرانية والتي تتصف بجبالها الشاهقة كما يحدها من الجنوب محافظة ديالى، ومن غربها تحدها محافظة كركوك. أما من شمالها فتحدها الحدود الإيرانية ومحافظة اربيل..

وتعتبر السليمانية من المحافظات الواسعة في العراق فهي تضم الكثير من الاقضية والنواحي المشهورة ومن بينها مدن بنجوين الحدودية وقضاء جمجال وقضاء حلبجة وقضاء قلعه دزه ورائيه وقضاء دوكان ودر بندخان وسنكسر وقره داغ وجوارتا وجوار قرنه وماوت وبازيان ونالباريز وخورمال وبياره وطويله وعربت وسيد صادق بالاضافة الى مركز المدينة، ونواحيه المهمة ومن بينها ناحية سرجنار وبكره جو وغيرها من المناطق الواسعة، مع

ملاحظة ان هنالك افضية قد فصلت عنها بقرار من الحكومة وضمت الى محافظات اخرى مثل كلار وكفري وتوابعهم.

وتعتبر السياحة والزراعة والتجارة من الاعمال المهمة في المحافظة، اضافة لوجود بعض الصناعات المهمة كوجود معمل صناعة السمنت والسكائر والصناعات البسيطة الاخرى.

ويسكن المحافظة الاخوة الكرد وتشتهر السليمانية بعشائرها الكردية العريقة، ومن أكبرها عشيرة الجاف المعروفة، كما يتميز مركز المحافظة بانه من المراكز الحضرية المدنية المتقدمة، ويحتوي على عدد كبير من الكتاب والشعراء والباحثين والفنانين المشهورين، اضافة لما عُرِف عنها من انها موطن الزعيم الكردي الشيخ محمود الحفيد رحمه الله.

وبلغ مجموع سكان المحافظة انذاك بحدود مليون نسمة.. يتوزعون بين مركز المدينة واقضيئها ونواحيها الواسعة، وكانت المحافظة من اسخن مناطق العراق في تمردھا المسلح على الحكومة المركزية في بغداد ولسنوات طويلة، لذلك فقد كانت هناك اكثر من فرقة عسكرية مخصصة لهذه المحافظة.. تتوزع قطعاتها على الحدود العراقية الإيرانية، من جهة وفي مناطق عمقها المهمة من جهة أخرى، وكان مقر الفرقة العسكرية الرابعة يقع في مركز مدينة السليمانية، اضافة لوجود مديرية امن اغلب عناصرها من العرب وكذلك فرع لجهاز المخابرات كما يسيطر الحزب (حزب البعث) على الكثير من الامور في المحافظة، سيما في مركز مدينة السليمانية، والذي كانت قيادته من العناصر العربية واعضاؤه ايضا اضافة لمن انتمى الى الحزب من الاكراد.

وكانت الطرق الخارجية الممتدة من مركز المدينة، الى خارجها تُغلق قبيل غروب الشمس ولا يسمح لاحد بالخروج والدخول اليها.

ويمتد الطريق من السليمانية الى بغداد بحدود ثلاثمائة وسبعون كيلو متر تقريبا يمر عبر محافظتين مهمتين هما كركوك على بعد تسعين كيلو مترا تقريبا ومحافظة ديالى القريبة من العاصمة بغداد.

وكان محافظ السليمانية من القومية الكردية اما المناصب الادارية في المحافظة فكانت موزعة بين الاكراد والعرب ايضا.

العمل في السليمانية

في عصر ذلك اليوم توجهت الى ديوان محافظة السليمانية القريب من مديرية الشرطة، واستقبلني المحافظ السيد جعفر عبد الكريم البرزنجي، وكنت اختلس النظر اليه وهو يحدق بي وكان في نفسه حديث يكتمه.. ولقد صرح الرجل بما يكتمه بعد تسعة اشهر من التحاقني، عندما زارنا السيد اللواء عبد الخالق عبد العزيز مدير الشرطة العام، وقام بزيارته المحافظ وبحضور المسؤول الحزبي نجم العراقي وعدد من كبار المسؤولين ومرافقي المدير العام حيث بادر بالقول..

- انا اشكرك يا ابو مازن (ويقصد المدير العام) على الهدية التي ارسلتها لنا!!

فاستغرب اللواء المدير العام ولكن المحافظ استمر بحديثه قائلاً.

- عندما حضر المقدم طارق مدير الشرطة للسلام علي اول يوم من التحاقه كنت انظر اليه، وحدث نفسي قائلاً... (كيف يا ابو مازن تختار هذا الشاب الصغير لادارة هذه المحافظة المهمة، وانت تعلم ان ثلاثة مدراء سبقوه لم يصمدوا كلهم الا بضعة اشهر) وقد بدأت مهمتي بلقاء قائد الفرقة العسكرية الرابعة اللواء الركن عبد الستار المعيني، الذي لم يكتم استيائه من جهاز الشرطة وكسله وكذلك التقيت بمسؤول الحزب ومدير الامن والمخابرات وضابط ركن استخبارات الفرقة المقدم الركن احمد الراكان، ولم يخفي الجميع وعلنا عدم ثقتهم بجهاز الشرطة في المحافظة.. بل وصل الامر ان بعضهم قال لي ان وجود الشرطة من عدمه سيان، ان لم يكن عدم وجودهم افضل من وجودهم! ويمكنني ان اذكر وبنقاط محددة وضع الشرطة عند التحاقني بما يلي..

* عناصر شرطة المحافظة من المتتبيين كبير جداً، اذ ماقورن بعناصر المحافظات الاخرى.
* اغلبية متسبي جهاز الشرطة من المراتب هم من الشرطة الكرد الساكنين مع عوائلهم فيها لكونهم من اهل المنطقة.

* هنالك ضباط عرب من مختلف الرتب نقلوا الى شرطة السليمانية نقلاً دائماً، خلافاً لرغبتهم او لمعاقبتهم من قبل امريهم، او بناءً على امر من مديرية الشرطة العامة لسد

نقص الضباط في السليمانية فتم ترشيح المغضوب عليهم.

* هناك نظام الضيوف وهم المنقولون من الضباط العرب من كافة محافظات العراق او المفوضون او المراتب على اساس التعليمات النافذة. بان يمضوا فترة سنة في السليمانية ثم يستبدلون بعناصر غيرهم دورياً لذلك تجد في السليمانية ابن البصرة والعمارة والناصرية والموصل والانبار وغيرها من المدن العراقية، وكان هؤلاء موزعين على مراكز الشرطة واقسامها جميعا وكانوا يعيشون في اسوأ الحالات نتيجة معاناتهم من السفر اثناء الاجازات الدورية (اي منحهم اجازة سبعة ايام كل شهر) يقضونه في السليمانية، ثم يعودون اليها.. وكان هناك من امضى سنتين او اكثر دون تبديله مما ولد حالة من الاستياء وعدم المبالاة لديهم.

* كانت هناك سرية طوارئ شرطة السليمانية وهم جميعا من الضباط والمتسبين العرب، ولكن قيادة الفرقة العسكرية استخدمتها بصورة مباشرة ووزعتها على مناطق داخل مدينة السليمانية بواجبات الحراسات ولم يبق منها سوى مقرها فقط!!

* كان مقر مديرية الشرطة عبارة عن بناية قديمة جدا وشبه متهرئة، وليس فيها الا غرفة واحدة على طراز متميز هي غرفة مدير شرطة المحافظة.. ويقع مقر مديرية الشرطة في مركز مدينة السليمانية وكان يتعرض للهجمات المسلحة من الشوارع القريبة المحيطة به ليلا، وكذلك الحال لمديرية اليات الشرطة الملحقة بالمديرية، حيث تتعرض هي الاخرى حتى للقصف من امكنة قريبة او انفجارات تقع فيها، وكان هناك اربعة دوائر مدنية تتقاسم مع مقر مديرية الشرطة في بنائها منها القائممقامية والتسجيل العقاري ايضا.

* كان اغلب الضباط العرب وبعض المتسبين يتركون واجباتهم منذ يوم الاربعاء من كل اسبوع ويذهبون الى اهلهم سيما في المحافظات القريبة مقلدين مدراءهم الذين يقومون بذلك ايضا.

* مع الاسف الشديد ان اغلب العناصر المستخدمة في السليمانية كانت تتصرف وكأنها ليست في العراق، انما كأنهم خارج نطاق القانون في العراق.

* ان واجبات الشرطة في السليمانية كانت واجبات عسكرية (كما يريدونها المسؤولون) ولا ينظر اليها كجهاز مهني واجبه حفظ الامن وتنفيذ القانون.. وكانت مديريات الاقسام والمراكز في داخل المدينة وخارجها كأنها ثكنات عسكرية! سيما اثناء الليل حيث تغلق

الابواب فيها.

* كان الضباط والمفوضين وحتى المنتسبين يعملون بحالة اللامبالاة، فليس هنالك اسوأ من وجودهم في هذه المحافظة الساخنة وان نقل اي واحد منهم خارجها هو رحمة لهم!!.

* لم تكن تمنح للعاملين سوى مخصصات ضئيلة لاتتعدى ال (10) عشرة دنانير، وان ذهابهم وعودتهم الى محافظاتهم يتطلب منهم كل شهر اكثر من هذا المبلغ!!

* كانت النظرة الى الضباط والمنتسبين الاكراد نظرة هامشية، وكان البعض ينظر اليهم بنظرات الشك والريبة.

* كان البعض من الضباط والمنتسبين الاكراد قد انتموا الى تنظيمات حزب البعث!! طوعا لتمشيه امورهم! او كرها لاسباب قاهرة عدا القلة منهم من الذين كانت درجاتهم الحزبية جيدة وكانت لهم كلمة مسموعة في محيطهم..

ورغم ذلك كان هناك الكثير ممن بقوا مستقلين ولم ينتموا للحزب واستمروا على ذلك.

أما الحالة الامنية فكانت

- في داخل المدينة كان الوضع العام هادئا، ومؤسسات الدولة ودوائرها تقوم بواجباتها على اكمل وجه نهارا، وفي كل المدينة الا ان الوضع يتغير كل يوم مع بداية الليل حيث تفقد السلطة سيطرتها على كل المدينة باستثناء شوارع رئيسية، محدودة من مقرات الحكومة كالمحافظة والامن والحزب والفرقة وتغلق الطرق المؤدية الى خارج المدينة بعد المغرب مباشرة وتفتح في صباح اليوم التالي، مع العلم ان اغلب الطرق كانت فيه ربايا من الجيش او من الجيش الشعبي القادم من المحافظات الأخرى.. وينطبق الحال على الاقضية والنواحي ومئات القرى المنتشرة خارج المدينة وضمن الحدود الادارية اي ان المحافظة في الليل بيد الثائرين على السلطة وفي النهار بيد السلطة الحكومية.

- كانت مفارز المسلحين تتغلغل الى داخل المدينة، وتقوم بعملياتها المرسومة يوميا، وقد تصطدم ببعض المفارز او الكمائن فتبدأ المصادمة يوميا في داخل المدينة وكنا نسميها (الحفلة اليومية) وغالبا ماتبدأ في الثامنة مساء وتنتهي في منتصف الليل. حيث تنسحب او تتلاشى.. اما خارج مركز المدينة او بين حواضنها الداخلية المؤيدة لها من ابناء المدينة وكان

حزب الاتحاد الوطني (جماعه السيد جلال الطلباني) هم المسيطرون على ذلك بواسطة مفارزهم المسلحة.

- كانت جامعة السليمانية قد اغلقت من قبل الحكومة، مما ولد استياءً عاماً لدى الطلبة واقاربهم والاساتذة رغم ان الجامعة كان قد انفق عليها الكثير من الاموال.

- كانت هناك عمليات اغتيال تجري بين فترة واخرى لقتل العناصر سواء العربية او الكردية الموالية للحكومة، ولم يقبض على فاعلها المجهول لسهولة اختفائه واحتضانه في المدينة ذاتها.

- وكعادة بعض العشائر في العراق والتي كان بعضها مواليا للحكومة، وبعضها موال للمتمردين على الدولة.. واحيانا قد تنشطر العشيرة ذاتها بين موال ومعارض في ذات الوقت وكان ارتباطهم بالامن والحزب والاستخبارات العسكرية.

هكذا كان الوضع العام في محافظة السليمانية، ومنها مركز المدينة كما اتضح لي من خلال ممارستي لعمل كمدير للشرطة فيها. اما جهاز الشرطة فهو في المركز الاخير من ناحية الاهمية بالنسبة للدولة والحكومة وحتى مسؤولي المحافظة ذاتها.

كان علي وسط هذه الاجواء ان اثبت لنفسي وللآخرين انني استطيع ان افعل شيئاً مغايراً. فبدأت بالعمل في كل الاتجاهات ولكي اكون قدوة للمتتبعين صممت ان ابدأ بنفسي، وبين دهشة الجميع جئت باولادي واهلي الى هذه الاجواء وشغلت الدار المخصصة لمدير الشرطة، وسجلت اولادي في المدرسة الابتدائية وبذلك استطعت ان احاسب الذين يقضون نصف شهرهم هروبا من المدينة، وابتدأت بتغيير الطاقم التقليدي ابتداء من مقري حيث اعتمدت على الضباط الكرد ومنهم المقدم جوهر جلال، وهو من اهل المنطقة نائباً لي، والمقدم عمر قادر مديراً للاقضية والنواحي، والرائد محمد صالح عقراوي مديراً للحراسات والرائد اكرم سعد الدين مديراً للنجدة والملازم اول فؤاد مديراً لمكتبي وهكذا حتى حمايتي الشخصية وسائقي مع الاحتفاظ بمبدأ الكفاءة والمساواة.. والاهتمام بالضباط العرب الذين كان اغلبهم من المغضوب عليهم او ممن ليس لديه واسطة فيبقى حانقاً مدة طويلة..

كانت هناك شوارع خارج سيطرة الحكومة ليلاً فاقنعنا السيد قائد الفرقة من خلال مدير استخباراته باعادة سرية الطوارئ للشرطة للدوريات الليلية في بعض مناطق المدينة، فوافقوا على ذلك واعدنا ترتيب هذه السرية بضباطها الشباب وامريها، كما بدأت سيارات النجدة

تظهر في الساحات ليلا بمنتسبيها المختلطين من العرب والكرد بعد ان كانت كل سيارة اما عربا او كردا.

وكان تركيزي على مراكز الشرطة في الداخل كبيرا كما على مديريات الاقسام البعيدة جدا، ومنها قلعة دزه وبنجوين وسيد صادق وسنكاو ونالباريز وحلبجة وغيرها ومعالجة قضايا ومشاكل المنتسبين بشكل فوري.

وخلال اشهر بدأت ثمار التغيير واضحة، وعادت الثقة الى الشرطة انفسهم قبل المسؤولين الذين بدأوا يتحدثون عن التغيرات الحاصلة في الجهاز. وفي الجانب الاخر وتشجيعا لنا، امر المحافظ ان تكون البناية كلها لمقر مديرية الشرطة بعد ان كان فيها اربعة دوائر أخرى.

فاستحصلت موافقة مديرية الشرطة العامة في بغداد، على اعادة ترميمها بشكل جذري، واصبحت خلال اشهر نموذجا لدوائر المحافظة كلها، وخصص جناح كامل لمرام الضباط وصالة للاجتماعات والبهو والمطعم وملحقات أخرى. كما تم الاهتمام بقاعات نوم المنتسبين من الافراد.

ان الخطة التي وضعتها هي التغيير في صميم واسبقيات الواجبات.. حيث وبدلا من اعتبار الواجب الاول (العسكري البحث والتصدي للمتطرفين) اضيفت بعناية واجبات الشرطة الاساسية في خدمة المواطن وتنفيذ القوانين اولا، والدفاع عن النفس في حالة التعرض ضدها، وقد اثمر هذا العمل الى نتيجة كبيرة عندما لم يسقط أي مركز للشرطة او مخفر في كل محافظة السليمانية طيلة سنتين ونصف على عكس المراحل السابقة.

وكان العمل المهني هو العمل الاول بعيداً عن عمل الحزب الذي كنت انتمي اليه، والذي كان مسؤول عنه الدكتور نجم العراقي المتفهم للعمل كليا والذي كان قدوة للتعامل مع الناس بصورة شخصية.

ومن الامور التي ساعدت على تحقيق النجاح في شرطة المحافظة هو خلق حالة من الانسجام الواضح بين الضباط الاكراد والعرب، وحتى المنتسبين من خلال عدم التفريق بينهم الا من خلال الكفاءة المهنية في العمل والذي خبرته من تعاملتي ومتابعتي التفصيلية لكل العاملين حتى في مديريات ومراكز الشرطة البعيدة جدا عن مركز المدينة.

وحرصت على ان احضر الى العمل في المساء حيث كنت احضر الى مقر دائرتي

البعيد عن داري يوماً.. بل لقد استحصلت موافقة المحافظ على اعطائنا مبنى صغير، وتم تخصيصه كنادي لضباط ومفوضي الشرطة في السلیمانیة.

وقد استجاب السيد المدير العام وخصص لمديريتنا مبلغاً شهرياً جيداً ومتميزاً، كنت امنح المحتاجين منه مبالغ عند تقديمهم طلباً لذلك..

كما توجهت الى كل المناطق البعيدة عن مركز المحافظة، والذين يقضون خدماتهم في مراكز الشرطة البعيدة، واغلب تلك المناطق كان فيها عناصر الشرطة مشتركة، وحرصت على تنظيم اجازاتهم الدورية وزيادتها لمدة يومين في الشهر، وارسال ضباط العلاقات والضباط الاخرين لزيارتهم، مع استصحاب الهدايا لهم. وبعد ان وجدت ان بعض الضباط والمنتسبين من المحافظات الاخرى قد قضى المدة المحددة وهو سنة واحدة للبقاء في السلیمانیة، بينما ان بعضهم تجاوز المدة بمدة طويلة.. (بموجب تعليمات نظام الضيوف المعمول به) لذلك فقد اتخذت قراراً افرح الكثير من العاملين في شرطة المحافظة من الضيوف وهو ان كل من يكمل المدة، لا ينتظر التحاق بديله بل يجري انفكاكه فور اكماله المدة (ونحن كمديرية شرطة ستولى مسألة ترشيح بدله ومتابعتها)

وكان هذا القرار من افضل ما اتخذته حيث انعكس ذلك على العمل، واصبح من ياتي ضيفاً الى السلیمانیة يحرص على قضاء المدة بالتزام وانضباط، لاني قرنت تنفيذ ذلك من قبلنا بمدى الالتزام والانضباط للمنتسب اثناء خدمته في السلیمانیة.

وقد اخذت بمبدأ استشارة كبار الضباط في بعض الامور والقرارات المهمة، التي كنت اتخذها وطلبت من كل مدير قسم ان يضع خطة تفصيلية لعمل مديريته ومراكزها.

وقد تعرفت على الكثير من الاصدقاء من اهل السلیمانیة، من المدنيين بواسطة ضباطي من الاكراد، وكنت احياناً اتردد بالزري المدني على بعض محلاتهم في الاسواق التجارية وسط المدينة.

كما حرصت كثيراً على تعزيز علاقتي بالفرقة العسكرية المتواجدة في مركز المدينة، وفي خارج المدينة ايضاً، وكذلك الاجهزة الأمنية، سيما بعد ان نقل الى المحافظة مدير امن جديد هو المقدم هارون الذي كنت اشعر من خلال الحديث بيننا انه كان متفهماً جداً لمعاناة الناس في المحافظة، ووقوعهم بين المطرقة والسندانة! ومدى اساءات بعض العناصر الرافدة عند تواجدهم في هذه المحافظة..

ومن الامور التي كنت الح على تنفيذها هو العمل على كسب واحترام الناس، لكسب تعاطفهم مع جهاز الشرطة، وعلى ان لا انسى للتاريخ والحقيقة، ان المحافظ كان من اكبر الداعمين لي ولجهاز الشرطة حيث كان يحضر بين الحين والاخر الى مقر دائرتنا.. وقد بادر الى توزيع تلفزيون اسود وابيض ويعمل بالبطارية ايضا هدية رئيس الجمهورية الى كل ضابط ومنتسب في عموم شرطة السليمانية عربا واكراد.

وكانت مراكز الشرطة المنتشرة في داخل المدينة تقوم بواجباتها على افضل وجه، في تنفيذ الواجبات القضائية التقليدية المعروفة، مع الاخذ بالاعتبار ان كل الجرائم لم تكن من جرائم الراي العام، وانما جرائم فردية اعتيادية كالسرقات والقتل والاعتداء لاسباب عامة.. ومشاكل فردية وبقية الامور الاخرى المعروفة في العراق.

ومن جانب اخر اصبحت سرية شرطة الطوارئ تخرج دورياتها في المدينة ليلا ونهارا، وقد ادى ذلك الى حدوث مصادمات مع العناصر المسلحة في بعض اطراف المدينة، كما كانت بعض سياراتها المسلحة ترافق المسؤولين احيانا عند خروجهم الى بعض المناطق النائية، اما سيارات شرطة النجدة فقد كانت تتواجد في كل الشوارع بموجب خطة اعدت لهذا الغرض لكيفية التجوال ومحلات المراقبة والاستجابة لنداءات من يطلب النجدة من المواطنين.

وكانت مديريات اقسام الشرطة في المحافظة تضم:

* مديرية شرطة البلدة

* مديرية شرطة الاقضية المسؤولة عن النواحي القريبة المرتبطة بقضاء المركز

* مديرية شرطة الحراسات

* مديرية شرطة النجدة

* مديرية شرطة الاليات

* مديرية شرطة بنجوين

* مديرية شرطة سيد صادق

* مديرية شرطة عربت

* مديرية شرطة دربندخان

* مديرية شرطة دوكان

* مديرية شرطة بشدر (قلعة دزه ورانيا)

* مديرية شرطة جعمجال

* مديرية شرطة حلبجة

* مديرية شرطة الطوارئ

* كان لكل مديرية شرطة قسم لمراكز شرطة عديدة تتبعها ايضا

ولم يكن العمل الميداني في المحافظة سهلاً.. بل كان غاية في الصعوبة والتعرض للمواقف الحرجة ومالحق ذلك من اشكالات عدم فهم بعض الاطراف لهذا العمل سيما المهنية منه.

ولقد كانت تجربة ادارتي لمحافظة السليمانية الواسعة الاستثنائية، على درجة مهمة على طريق النجاح في المحافظات الاخرى ففي هذه المحافظة جرى اختبار حقيقي لقدرتي وطاقتي. فهنا عليك ان تتحمل المسؤولية الاولى في قرارات قد تكون غاية في الخطورة، حيث ان الخطأ فيها يعني تدمير مستقبلك بالكامل.. وقد لا يكون قرارك خاطئ بقدر ما يكون عدم تفهم لبعض المسؤولين عما يدور في هذه المحافظة، الا من خلال تقارير ترفع اليهم واصفة جزء من الحالة او تضخيمها او تمييعها او تشويهها احياناً.

مظاهرة طلابية نسوية

كنا مع محافظ السليمانية في طريقنا الى اطراف المحافظة، وفجأة توقف الموكب حيث طلب مني المحافظ العودة الى مركز المدينة في منطقة حدوها، حيث خرجت طالبات ثانوية احدى المدارس في تظاهرة امام المدرسة، للانطلاق الى مدارس أخرى فعدت وطلبت لاسلكي من المقدم نائب مدير الشرطة وامرت الضباط بالتوجه الى محل الحادث، وعندما وصلت وجدتها فعلاً مظاهرة كانت الطالبات فيها تهتف وتطالب (وكنت لاجيد اللغة الكردية) ببعض المطالب فطلبت من شرطة النجدة فقط تطويق المكان وبدات اتحدث والضباط الكرد يترجمون كلامي، بان على الاخوات الدخول الى المدرسة، لان مايفعلونه ليس في صالحهم الان حيث ممكن ان يتعرضوا للقوة المفرطة، ومارس هؤلاء الضباط الكرد دوراً رائعاً في النزول بين المتظاهرات وافهمن اننا نخشى عليهن، وان عليهن الانصراف لدراستهن اولاً.

وفعلا عادت الطالبات الى الصفوف وعندما عدت الى المحافظ وافهمته الحالة فرح الرجل وشكرني على تصرفي الحكيم هذا.

ولكن المفاجأة كانت بعد يومين عندما وردت برقية مباشرة من وزير الداخلية الى مديرية الشرطة العامة وصورة منها الى شرطة السليمانية، تطلب التحقيق معي لعدم استخدام القوة في تفريق المظاهرة التي كانت تهتف ضد الرئيس والحزب والثورة!!
ومما يبدو ان هناك جهات اخرى قد ضخمت الحالة باعتبارها حالة تقصير وخيانة عظمى للوطن!!

ولكن المحافظ طمأنني قائلاً.. انت قمت بالاجراء الصحيح ويبدو ان الجماعة في واد اخر، ولا يعلمون ماذا يجري في المحافظة وفعلا سافر الرجل الى بغداد من اجل ذلك ووردت برقية ثانية تقول (تعتبر برقيتنا الاولى ملغية)

بعد تغيير الفرقة وصلت فرقة جديدة الى السليمانية، وكانت الفرقة السابقة قائدها السيد اللواء الركن عبد الستار المعيني - واعقبه اللواء الركن قيدار محمد صالح ومدير استخبارته المقدم الركن احمد الراكان وكان الرجلان متفهمان لوضع المحافظة من خلال تصرفاتهم في المسائل الامنية..

ثم حلت فرقة جديدة مع قائد جديد فجاء الى السليمانية وهو يحمل تصورات خاطئة عن المدينة وكان الرجل يحمل افكارا عن الشرطة، ويدعي انها متواطئة مع المتمردين حيث كان يتصور ان كل الناس هم معادون وانه لايجدي غير القوة في التعامل مع الجميع، وهو طبعا يحمل تصورا غير تصوراتي كمدير للشرطة بعد ان امضيت اكثر من سنة ونصف في المحافظة. وذات يوم اعلمني امر سرية الطوارئ، ان ضابط ركن الفرقة الجديد ارسل اليه وعنفه.. لعدم خروجه الى منطقة معينة في ضواحي السليمانية. فاخبره ان تلك المنطقة خطيرة في الليل، وان معلوماته تفيد بتواجد كمائن للمتمردين فيها ليلا وان مدير الشرطة يعلم بذلك. فاتصل بي ضابط الركن قائلاً ان المنطقة ليس فيها شي، وان القائد طلب منه ان يشعرني انه سيثبت لي ذلك غدا ليلاً!!

في اليوم الثاني وفي المساء، ولكي يكون هناك شهود على قلبي، توجهت الى مسؤول الحزب ومن هاتفه اتصلت بضابط الركن واكدت عليه معلوماتنا، وباني اخشى عليهم من كمائن ليلية هناك، لكن القائد اصر وارسل ضابط ركن مع مجموعة من الضباط وقوة من

الجنود المساكين في سيارات كبيرة مكشوفة وخرجوا كأنهم ذاهبون في نزهة!! ولم تمض الا نصف ساعة حتى انسحبت القوة بشكل عشوائي، تاركة وراءها الجرحى في اماكن قريبة وكنا نسمع استغاثات ضابط الركن المصاب ايضا!! وقد قامت سرية طوارئ الشرطة بالتوجه لانقاذ المتروكين في احدى ساحات ضواحي المدينة، باعتبارها اكثر خبرة ودراية بالمنطقة التي وقع فيها الحادث ومسالكه.

وعند اجتماع اللجنة الامنية، وبحضور المحافظ ومسؤول الحزب وانا ومدير الامن والمخابرات لم يستطع القائد تبرير فعلته لان كان هناك من شهد المكالمة التي حذرت فيها من عاقبة الأمور، وتكذيبه لمعلوماتنا لكنه (أي القائد) وبعد وجود اصابات خطيرة وعديدة.. ولكي يبرر فعلته وتصرفه وسوء تقديره للموقف رفع برقية الى مراجعه العليا يتهم فيها مدير الشرطة وامر سرية الطوارئ برفع معلومات خاطئة اليهم! ولكن خاب مسعاه ايضا ومرت القضية بسلام، ونتيجة فشله في قيادة الفرقة فقد نقل منها بعد اقل من اربعة اشهر.

ان التقرب من المنتسبين ومنحهم الثقة، بدل اشعارهم بعدم الثقة بهم، سيما كل المنتسبين الكرد، هي احد مقومات نجاحي خلال سنتين ونصف في محافظة السليمانية، ولقد كانت لعلاقتي الشخصية القوية بكل المسؤولين في المحافظة، اثر كبير في مساعدة جهاز الشرطة لتادية واجباته بصورة اثارت اعجاب مرجعي في بغداد (مديرية الشرطة العامة) التي كانت داعماً حقيقياً لي في كل المجالات، وما اطلبه من توفير السيارات والاسلحة والاعتدة وقضايا الميرة واعطاء محافظتنا اسبقية في ذلك على باقي محافظات القطر، كما اشير هنا الى اني رفضت ان انقل مديراً للامن فيها بعد نقل مديرها وتذرعت امام مدير الامن العام باني تقولبت على عمل الشرطة بعد ان رفعت الى رتبة عقيد.

وتحضرني مشكلة تعرضت لها، وكان علي ان اتخذ قرارا اتجاهها، وفعلا نجح التصرف الذي اتخذه والذي اجتهدت فيه بصورة شخصية متحملاً مسؤولية قرارى...

كلمة شرف

اصدرت الحكومة العراقية قرارا بالعفو عن الكثير من المحكومين، وقد شمل هذا العفو اكثر من (30) منتسباً من رتبة مفوض ورأس عرفاء وشرطي من منتسبي شرطة

السليمانية المحكومين باحكام ثقيلة تتجاوز ال (15) عشر عاما وقررت الدولة اعادتهم الى الخدمة، والى اعمالهم السابقة بعد ان اطلق سراحهم. وقد التحقوا الى مديرية الشرطة لتسجيل التحاقهم فيها.. وكانت التهم الموجهة اليهم في الحكم هي تعاونهم مع المسلحين المتمردين على الحكومة وتواطئهم معهم. وكان منهم من يعمل في داخل المدينة والقسم الاخر كان يعمل في مراكز شرطة خارج المدينة قريبا من سكن اهله.

وقد اصدرت انا امرا بنقلهم جميعا، الى مديرية شرطة الحراسات في مركز مدينة السليمانية والتحقوا فيها.

حضر الي مدير شرطة الحراسات.. سائلا فيما اذا كان عليه ان يسلمهم السلاح من عدمه لغرض تأدية واجباتهم، وقد ناقشته عن ذلك وكان الرجل كرديا فاجاب بوضوح. (ان المسألة حساسة وهو لا يستطيع ان يجزم ان الجميع لن يكرر عمله مرة اخرى) كما التقيت بمدراء الاقسام وبعض ضباط مراكز الشرطة فأيدوا ما ذهب اليه مدير شرطة الحراسات.

فاتصلت بمرجعي في بغداد، ووضحت له المسألة، وطلبت منه كيف نتصرف مع المذكورين فاجابني..

(انت قريب منهم وتستطيع التصرف بمعرفتك)

لم اتلقى من اي مسؤول جوابا شافيا، كي اتصرف سيما انني اتعرض وانا حديث العهد بمنصب مدير شرطة محافظة. بل ان البعض منهم جعل من نفسه وصيا وطلب مني تقديم تقرير حزبي!! لكي يعملوا على نقلهم الى مناطق الجنوب العربية!

وبذلك (على حد قولهم) اخلص نفسي من المسؤولية..

وقد فكرت طويلا وشغلني هذا الموضوع الشائك عدة ايام، واخيرا قررت ونفذت ماقتنعت به حيث طلبت من مدير شرطة الحراسات جمعهم لكي التقي بهم بحضوره وحضور بعض الضباط الاكراد.. ولكون اغلبهم لا يجيدون اللغة العربية، وانا لا اجد اللغة الكردية فقد طلبت من مدير الحراسات ترجمة حديثهم وحديثي بصورة دقيقة وبلا حذف اي كلمة منهم ومني..

تحدثت اليهم بعد ان سلمت عليهم واخبرتهم بالحقيقة الكاملة بانني مختار بكيفية التعامل معهم بعد التحاقهم واعفائهم من الحكومة، وان علينا لغرض صرف الراتب لهم ان يعملوا ويقوموا بواجباتهم الوظيفية التي تحتم عليهم ان يستلموا السلاح وان الضباط

يخشون من وجودهم في مراكز الشرطة او المؤسسات التي سيقومون بحراستها.. كما اوضحت لهم اننا حاولنا ان نأخذ كفالة من اقاربهم بل حتى من ابائهم لتسليم السلاح (كما اخبرني مدير الحراسات) فاعتذروا عن ذلك!! واني قد جمعتهم لاسمع منهم..

وبدأت استمع بهدوء لمطالبهم التي قدموها تفصيلا وكان اهمها..

اولا: انهم يرجون ان ينقلوا الى مراكز الشرطة القريبة من محل سكنهم سواء في داخل المدينة او في الاقضية والنواحي خارج المدينة.

ثانيا: ان تصرف لهم رواتبهم

ثالثا: انهم لا يملكون اي مبلغ الان، وانهم اصحاب عوائل.

اجبتهم بعد انتهاء ماعرضوه من مشاكلهم. سأرسل فورا ضابط الى بغداد لصرف رواتبكم وسأتابع ذلك شخصا وخلال هذه الفترة وحتى حصولكم عليها سنصرف لكل منكم مبالغ مناسبة لسد حاجتكم. وسأصدر امرا بنقل كل منكم الى اي مركز شرطة او مخفر يريد، ويرغب فيه قريبا من محل سكن اهله واولاده ولكن (من يضمن لي انكم لن تخونوني!!!) صمتوا جميعا.. فاكملت حديثي قائلا لهم..

انا لن احلفكم بالقران كضمان ولكني ساكتفي بكلمة شرف يقولها كل منكم امامي الان!! فهل توافقون؟

- اجابوا كلهم نعم سيدي

- قلت... واطلب من اي منكم اذا حدث له اي مشكلة في العمل ان يتصل بي فورا

وبدا كل منهم يقف امامي وامام الضباط ويقول..

- بشرفي لن اخونك!

وهكذا انتهى الاجتماع واصدرت امرا بنقلهم كل حسب طلبه كما تسلم كل منهم مبلغ من المال من نثرية المديرية، وارباح حانوت المديرية كسلفة مع مبلغ بسيط مساعدة له مع تلفزيون ابيض واسود (كان المحافظ ومسؤول الحزب قد ارسل عددا من التلفزيونات الصغيرة تصرف للضباط والمتتبعين كهدايا)

كما تم ايفاد ضابط من الحسابات الى بغداد لمتابعة صرف رواتبهم.

بعد شهرين من ذلك التاريخ وفي حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وكنت نائما في

داري واذا بالهاتف يرن فرفعته واذا به رجل يقول: بصوت متكسر (اي باللغة العربية المتكسرة)

- مرحبا سيدي
- اهلا... منو انت؟
- انا نائب عريف رشيد
- خير يارشيد؟
- انا هربت الان واخذت معي سيارة نجدة وسلاحه الذي معي
- وجماعتك الذين معك في السيارة اين هم (كانت الدورية تتكون من سائق واثنين من المراتب)
- ذهبوا مع سلاحهم
- وماذا تريد مني يارشيد وقد هربت؟!؟
- انا اعطيتك كلمة شرف ماخونك!!
- اذن لماذا هربت يارشيد؟
- لان هذا الملازم (فلان) شتمني وشتم امي والاكراد..
- هل تثق بي وبكلامي يارشيد
- اي والله سيدي
- اذن اذا كنت تثق بي تعال غدا صباحا عندي في باب الدائرة، وساخذ لك حقلك ممن شتمك واهانك.
- صمت قليل فاردفت..
- شوف يارشيد اذا انت ما تريد ان تخونني فعلا جرب، وتعال الي غدا واترك سيارة النجدة في اي مكان واذهب وارتاح الى الصباح
- نعم سيدي.. ساترك السيارة امام باب الجامعة (باب بناية جامعة السليمانية).
- اقفلت الخط واتصلت بمدير النجدة الرائد اكرم سعد الدين طالبا اليه ان يذهب بنفسه، وياخذ سيارة النجدة والتي واقفة امام باب الجامعة والعودة الى الدائرة وبدون ان يتخذ اي اجراء كان..
- وهكذا فعل ووجد السيارة مركونة امام باب جامعة السليمانية (الملغاة) كما وجد مراتب الشرطة مع سلاحهم في المديرية.
- في صباح اليوم التالي غادرت الى مقر دائرتي، وقبل ان ادخل الباب الرئيسي نظرت

يمينا ويسارا فوجدت نائب عريف يقف على البعد فأشرت له بالحضور.. فهرول نحوي وادى التحية لي فسأله..

- انت رشيد

- اجابني.. نعم سيدي انا

- فقلت له تعال معي.. طلبت منه الجلوس في غرفتي، وكان مرتبكا جدا فطلبت له ولي قدحين من الشاي واخذت تدريجيا اطمئنه وقلت له.. احكي يارشيد بلا خوف ولا تردد.

فتكلم الرجل وكانت لهجته تعبر عن صدقه حيث اخبرني ان الملازم () لا يحب الاكراه كلهم ولا الشرطة الاكراه ويعاملهم بقسوة وقد شتمني قائلا (انت مجرم ومخرب وحرام تاخذون رواتب) بسبب اني قدمت له طلب ان يسمح ان اذهب باجازة قصيرة الى والدي المريض في المستشفى واعدود الى الواجب بعد ذلك.

طلبت حضور الضابط الملازم فورا.. فحضر امامي فطلبت من رشيد ان يتكلم بالذي حصل معه كله.. وكان الملازم ينظر اليه شزرا ولم ينكر ذلك معللا الامر بان رشيد غير ملتزم بالواجب.. فاصدرت قرارا بتوقيف (حجز) الضابط وتشكيل مجلس تحقيقي بحقه فورا، وقد تم التحقيق وثبت ادعاء نائب العريف رشيد واقتراح المجلس التحقيقي معاقبة الضابط بموجب صلاحياتي.. وقد عاقبته فعلا مع نقله الى منطقة نائية من السليمانية.

غادر نائب عريف رشيد غرفتي وهو يلهج بالشكر لي، ولكنه طلب مني ان ينقل من النجدة وسأله اين تريد ان تنقل...

فاجاب..

- اريد ان اكون في حمايتك لاحميك!!

وافقت وانضم رشيد الى حمايتي الى ان نقلت من السليمانية، وكان مثالا للالتزام والخلق والشجاعة..

وعندما كنت اودع الضباط والمتسبين كان رشيد يودعني باكياً!! وبقي يزورني وانا في شرطة كركوك بين فترة واخرى بعد ان اوصيت من خلفني بالمنصب به خيرا.

لقد كان القرار الذي اتخذته بحق هذه المجموعة من المتسبين قرارا اثبت صحته وصوابه، عندما عاد هولاء الى المراكز والمخافر القريبة من اهلهم، ولم يحدث خلال وجودي اي خلل في تلك المراكز نهائيا..

(كرامة شرطي)

كان الازدحام على اشده في محطه تعبئة الوقود الكائنة في احد شوارع السليمانية الرئيسة، لوجود ازمة بانزين خلال تلك الفترة..وقد تم تنسيب شرطين لتنظيم دخول السيارات الى محطة الوقود وكان المذكوران يقومان بالواجب على احسن وجه.. الا ان سيارة مدنية حديثة تجاوزت كل (السرة) النظام ودخلت بشكل معاكس من باب خروج السيارات التي تقوم بتعبئة خزاناتها.. فطلب الشرطي من سائق السيارة المدني ان يعود ويقف في السرة(الطابور) فنظر الى الشرطي بازدياد وقال له

- انا (ف) وكان منصبه كبيرا

- فاجابه الشرطي.. اذا ممكن تدخل من الباب الرئيسي وساسهل لك الامر

- فاجابه.. سادخل من هنا!! وبدأ يعود الى الخلف مما سبب ازدحام السيارات خلف

سيارته فعاد الشرطي يقول له:

- استاذ لن تستطيع ان تمر فقد ازدحمت السيارات خلفك وقد عطلت السير كله.

- فقام المذكور بالبصق تجاه الشرطي!!

فما كان من الشرطي الحارس، الا ان يفتح باب سيارته وياخذ سويج (مفتاح) السيارة..

وقد تجمع الناس والعاملون حول الحارس والرجل، وهم يشاهدون مايحصل ولكن (ف) لم يكتف بذلك بل صاح بالشرطي..

- والله سأعلمك من انا؟! اعطني مفتاح السيارة وهجم عليه شاتما يريد اخذ المفتاح.

فرد الشرطي عليه بدفعه الى الخلف فسقط على الارض ونهض يريد الاعتداء على الشرطي مرة اخرى.

تدخل الواقفون واخذوا مفتاح السيارة وسلموه الى (ف) الذي غادر محطة الوقود

غاضبا وهو يشتم الشرطة.

تلقيت اتصالا من نائب المحافظ يخبرني ان (ف) قد اهانته احد الشرطة الحراس في

محطه الوقود، وكان المحافظ خارج المحافظة في ذلك اليوم، فأجبتة سارسل فورا الى الشرطي وسأعاقبه عقابا شديدا..

ارسلت احد المفوضين واحضر الشرطي المعني بالحادث..فسأله

- كيف تعتدي على (ف) بعد ان عرفك بنفسه؟

- اجاب.. سيدي انا لم اعتدي عليه وانما هو من بصق في وجهي امام الناس!!! وشرح لي الحادث وما جرى بالتفصيل.

- سألته..هل لديك شهود عن ذلك..

- اجابني.. كل الواقفين من الناس والعاملين يشهدون بذلك.

طلبت من نائبي المقدم جوهر جلال ان يتوجه الى محطة الوقود، ويستمع الى الحاضرين من العمال او ممن شهد تلك الحادثة.

عاد المقدم جوهر مصطحبا معه كل الشهود الى مقر دائرتنا وهو يؤكد لي صحة ما قاله منتسبنا الشرطي. فطلبت منه اجراء تحقيق اصولي في الموضوع فورا.. وقدم لي تقريرا واضحا ان (ف) هو من اعتدى بالبصق على الشرطي وانه حاول الهجوم عليه فدفعه الشرطي واسقطه الارض!!

في اليوم التالي اخبرت نائب المحافظ محمد امين عبو عن كل اجراءتنا فقال لي

- احبس الشرطي يوما او يومين يا ابا زياد حتى يطيب خاطر الرجل.

- اجبته.. لا والله يا ابا حارث الذي يجب ان يحبس هو المعتدي (ف) الذي بصق على

منتسبنا، واشعر انه بعمله هذا وشتمه للشرطة قد اهاننا جميعا واهان القانون!!

وقد قدرت ان المعتدي (ف) سيصل الى جهات أخرى، ويروي الحادثة من طرف واحد سيما اني علمت انه قد غادر الى بغداد.. فطلبت من نائبي ان يخبر الشرطي الحارس بان يسجل اخبارا لدى القاضي المدني ليشتكى فيه على (ف)!!

وفعلا قام الشرطي بمساعدة، احد الضباط بالتوجه الى القاضي وسجل اخبارا بالموضوع فقرر القاضي بعد سماع بعض الشهود استدعاء (ف) للمثول امامه..

بعد يومين اتصل بي معاون مدير الشرطة العام للحركات، وقال لي ان السيد مدير الشرطة العام يستفسر عن موضوع (ف) فاخبرته بتفاصيل الموضوع وان (ف) قد بصق على الشرطي وامام الناس وهدده ودفعه، ماحدا بالشرطي بدفعه ايضا واسقطه على الارض وان الشرطي سجل اخبارا لدى القاضي في السليمانية الذي قرر استدعاء (ف) لاهانتة موظف اثناء تاديه الواجب.

وقد سمعت من معاون المدير العام انه قد نقل ماقلته له الى السيد مدير الشرطة العام اللواء عبد الخالق عبد العزيز.

فابتسم قائلاً.. حسنا فعل الشرطي!!

سمع (ف) بتطورات الموقف الذي لم يكن في صالحه، وانه مطلوب للحضور امام قاضي التحقيق لاهانتته الشرطي اثناء تاديه واجبه وان الشهود كلهم اجمعوا انه هو المعتدي فاتصل بمحافظ السليمانية، سائلاً اياه التدخل في الموضوع.. واثناء حضوري في مكتب المحافظ سألني المحافظ عن الحادث فاعلمته به تفصيلاً قائلاً له.

- سيدي ان (ف) تصور اننا يجب ان نعدم الشرطي لما قام به، وجنابك يقدر ماذا يعني ان يقوم (ف) بالبصق بوجه شرطي ودفعه امام الناس..

- اجابني المحافظ قائلاً.. مقدم طارق لانريد ان يكبر الموضوع، فقد اخطأ الرجل وقد طلبت منه عندما اتصل بي، ان يقوم بمصالحة الشرطي ومعالجة الموضوع.

- اجبته.. سيدي ان المسألة الان مرهونة، بقبول الشرطي الصلح لانه هو اساسا المعتدى عليه.

تدخل الكثيرون وصالح (ف) الشرطي الحارس الذي تنازل عن دعواه امام القاضي، الذي هو الاخر انهالت عليه الواسطات لانهاء القضية وقد تم ذلك فعلاً.

قلت لنائب المحافظ وانا امازحه

- يا ابا حارث اذا تنازل الشرطي عن دعوى حقه الشخصي فسنقوم بكتابة كتاب الى مرجعنا حول الحادث ووو.

- قاطعني قائلاً.. لقد (لعبتم طوبة بالرجل)

- اجبته.. وهل يستحق ذلك ام لا؟

- اجاب.. اكيد يستحق ذلك واعتقد ان (ف) لن ينسى ذلك ابداً، ولم يخطر على باله ان الامور ستتطور الى هذا الحد وينقلب الامر عليه.

المهم في هذه الحادثة كما ارى ان كرامة الشرطي هي مسألة انسانية، لاتتعلق بمنصب وانما بمبدأ وشخصية الانسان، اضافة ان كرامة المتسبب هي كرامة الجهاز الذي ينتسب اليه من ينفذ القانون.

ولعل هناك من سيتساءل هل كان الشرطي المتسبب عربياً ام كردياً.. والحقيقة التي

يجب ان اقولها وكما يعلم جميع من عمل في السليمانية، اني لم اكن افرق مطلقا بين المتسبين الا بالكفاءة وتادية الواجب، فقد كنت التزم من عمل معي (وكثيرا منهم احياء يرزقون وقد تسلموا بعد تدرجهم بالرتبة مناصب عليا في جهاز الشرطة سواء في السليمانية او في محافظات العراق الاخرى.

الروتين الحكومي

لفت نظري بعد فترة من التحاقي ان هناك مخاطبة رسمية، بين مديرية شرطة السليمانية (الحسابات) وبين مديرية الشرطة العامة (الحسابات)، تتكرر فيها الكتب الرسمية الواردة والصادرة وانا اوقع الكتب دون ان اعرف ماهي اوليات هذه المكاتبات الطويلة فاستدعيت ضابط الحسابات الملازم الاول شيرزاد

(اللواء لاحقا) واستفسرت منه عن ماهية هذه المخاطبات المتكررة، فاعلمني ان هذه المخاطبة عمرها ثلاثون عاما!!!

وان اضبارة الاوليات قد انشطرت الى اضبارتين ضخمتين موجودتين لديه.. فطلبت منه ان يحضر الاضبارتين امامي وقد وجدت ان الاطلاع على تفاصيلها في الدائرة واثاء الدوام الرسمي صعب جدا لذلك فقد طلبت منه ان يسلمها الى سائقي لاختذها الى داري والاطلاع عليها تفصيليا.

وقد بدأت بالاضبارة الضخمة الاولى، وبالكتاب الاول ووجدت ان تاريخ الكتاب يعود الى العام 1954 في العهد الملكي وموجه من مديرية الشرطة العامة الى مديرية شرطة السليمانية الحسابات، يطلب فيه استرجاع مبلغ وقدره كما اتذكر (286) دينار و(500) فلس كان متعهد تقديم وجبات اطعام الموقوفين في شرطة (بشدر وقلعة دزة) المدعو(ح) قد استحصل عليها من الحسابات كسلفة لاطعام موقوف في مراكز المديرية.

وقد ردت عليه شرطة السليمانية بعد ان فاتحت شرطة قلعة دزه بأن مركز الشرطة، كان قد قصف من قبل الطائرات العراقية مما ادى الى فقدان الاوليات الخاصة بذلك.

فاجابت شرطة السليمانية الشرطة العامة بذلك، حيث قامت الشرطة العامة بمفاتحة وزارة الداخلية والتي بدورها اجابت وزاره المالية!! التي طلبت من وزارة الداخلية، اتخاذ

مايلزم للتحقيق في الموضوع والبحث عن المقاول المستلف(ح) لرد السلفه اليه..هكذا عادت وزارة الداخلية تطلب من مديرية الشرطة العامة، والاخيرة تطلب من شرطة السليمانية والاخيرة تطلب من شرطة قلعة دزه!!! البحث عن المقاول وهكذا يتطلب هذه المخاطبات الرسمية اكثر من شهرين لكل مرة، لان الكتب كانت تصل بواسطة معتمد الذي يذهب ويعود مرة واحدة في كل اسبوع او اسبوعين احيانا..

وقد اجري التحقيق بعد سنين وتبين ان (ح) قد توفي وان مبلغ 186 دينار قد جهز منه المتوفي المواقف مبلغ وقدره(!!) وبقي بذمته(..)..ذهبت المخاطبات ولكن الشرطة العامة اجابت ان المبلغ هو 286 دينار و500 فلس وليس 186 دينار واخيرا اوضحت السليمانية ان ذلك ورد سهوا اثناء الطباعة!!

وهكذا تمضي السنون بالبحث عن ورثة (ح) المتوفي لاستقطاع المبلغ مما تركه للورثة!! لقد تعب نظري وانا انظر الى التواريخ التي مرت على هذه القضية قرابة (27) سبعة وعشرين عاما دون كلل او ملل، وبما يستلزمه الامر من اخذ ورد واخطاء وطباعة وورق وهوامش بين كل الجهات المذكورة..

وها انا ايضا مضى علي اكثر من ستة اشهر كمدير لشرطة السليمانية، وانا اوقع واهمش دون ان اطلع على تفاصيل الموضوع...الا في هذه الليلة، ولا اكنم اني بعد ان فهمت الموضوع اختزلت كثيرا من قراءتي للكتب الرسمية، والتي لم تتعد نفس الاطار العام للقضية.. في اليوم التالي لاطلاعي على هذه المخاطبة الروتينية النادرة استدعيت ضابط الحسابات وسالته..

- قل لي لو سددنا المبلغ هل سيسكت الجميع؟

- اجابني.. نعم سيدي ستنتهي كل المخاطبات الرسمية بين قلعة دزة وبين مديرتنا وبين الشرطة العامة \ الحسابات \ والداخلية والمالية...وبالعكس

- قلت اسمع ياشيرزاد..خذ من ثرية المديرية ونثرية ربح حانوت المديرية المبلغ الذي يطلبونه، وارسلوه الى مديرية الشرطة العامة، وقولوا لهم لقد استحصلنا المبلغ من ورثه المذكور. وهكذا وبكتاب رسمي واحد من قبلنا ارسل المبلغ المذكور الى الجهات المطالبة به طيلة (27) سبعة وعشرين عاما وكفى الله المؤمنين القتال!

ترى هل يدلل ذلك على مدى حرص وزارة المالية على اموال الدولة؟ رغم مرور

كل تلك الفترة ام هو الروتين القاتل بين الدوائر الرسمية، التي جعلت خمسة دوائر تشغل بالمبلغ طيلة تلك الفترة ام هو عدم التفكير في تدقيق المخاطبات الرسمية وتوقيع بعض الكتب كاجراء روتيني لا يستلزم اتخاذ قرار حاسم في مسألة بسيطة... لست ادري!؟

هوامش في عمل مدير الشرطة

* لقد حضرت خلال مدة وجودي في السليمانية، متمرين لمدرء الشرطة في العراق المنعقد في بغداد لعامي 1982 و عام 1983 حيث طرحت في المؤتمر اهم المعوقات التي تعترض العمل في شرطة السليمانية، ومنها مسألة اختيار الضباط المنقولين لشرطة المحافظة من المغضوب عليهم من امريهم او المعاقبين من المسيئين.. وكان النقل الى هذه المحافظة يمثل عقوبة لمن ينقل اليها بل اشد وطأة من اي عقوبة قد يقبل بها المنقول اليها. وكذلك مسألة منح مخصصات للعاملين في هذه المحافظة الساخنة.

* لقد زار مديرية شرطة المحافظة خلال مدة وجودي فيها السيد اللواء عبد الخالق عبد العزيز مدير الشرطة العامة لمرتين. الاولى عام 1982 والثانية عام 1983 وكان الرجل اثناء زيارته متفهماً لما يعرض عليه من مشاكل، وكان يصدر قرارته فوراً الى معاونيه والضباط، الذين يرافقونه في الزيارة لحل تلك المشاكل مع منح هدايا ومساعدات لمن يطلب منه اثناء مواجهته ذلك.

* كان مدير الشرطة العام يرسل خلال السنة بعض الضباط الى مديرتنا للاطلاع على العمل والاستماع الى المعوقات ونقلها اليه.. ولكن اغلب الضباط كانوا يبقون لعدة ساعات ثم يعودون الى كركوك القريبة من السليمانية للمبيت فيها.

* عند طلب حضوري احيانا الى بغداد في مهمة رسمية كنت اغادر السليمانية فجراً واقطع مسافة (370) كيلو متر، واقضي المهمة الرسمية في بغداد واعود الى السليمانية في نفس اليوم قبيل حلول الظلام.

* لم استحصل على اية اجازة دورية او اعتيادية خلال مدة سنتين ونصف في السليمانية، وانما كنت استحصل على اجازة بموافقة مدير الشرطة العام مرتين في السنة في 1 شباط والثانية في بداية اب من كل سنة وهي بداية العطلة الدراسية، وكانت كل اجازة لمدة

اسبوع واحد استصحب فيها زوجتي واولادي الى الموصل او الى بغداد، واقضي نصف الاجازة في بغداد ونصفها في الموصل وكنت على اتصال دائم مع نائبي المقدم جوهر اثناء تلك الاجازات.

* تعودت في كل يوم من الدوام المسائي في دائرتي ان اعود الى داري من شارع واحد وفي نفس الوقت..وفي احد الايام حضرت اجتماعا ولم اذهب الى الدوام المسائي فمرت سيارتان الاولى لشرطة النجدة والثانية لسرية الطوارئ، ففتحت عليها نيران مكثفة من بين احد الشوارع الفرعية الرئيسية، وقد اصيب اثنان من منتسبي النجدة في هذا الحادث، ويبدو ان الفاعلين كانوا يقصدون سيارتي وسيارة الحماية التي ترافقني اثناء العودة يوميا.. مما جعلني اغير اسلوب ذهابي وعودتي الى الدائرة في الدوام المسائي.

* لم يسبق للدار التابع للإدارة المحلية والمخصص لمدير شرطة المحافظة ان سكن فيه مدير الشرطة خلال خمس سنوات ماضية، وكان خاليا من الاثاث..وعند سكني انا وعائلي في الدار ولم اكن املك اثاثا خاصة بي في الموصل قبل نقلي الى السليمانية لانني كنت اسكن مع زوجتي واولادي في الموصل في دار يسكنها ايضا اخوتي وزوجاتهم ووالدتي لذلك فقد تم تايث الدار بناء على امر السيد مدير الشرطة العام وبرجاء مني لكي اسكن فيه مع عائلي..وقد تركت الدار مع كافة الاثاث التي سجلتها ذمة علي وقمت بتسليمها الى ضابط الميرة..

* كان موقع داري قريبا من مقر الفرقة الرابعة، الذي كان يتعرض احيانا للقصف بسلاح -RBJ- وكان بعضها يقع بالقرب من داري مع حصول مصادمات بين فترة واخرى قريبة من الدار، ولم اكن اعرف احيانا اذا كانت داري هي المستهدفة ام مقر الفرقة.. لان داري تقع على الشارع الفرعي الذي يمر الى قيادة الفرقة، وكان بعض ضباط الشرطة يهبون للتقدم الى داري اثناء المصادمة.

* لقد رزقني الله في السليمانية بولدي الثاني عبد الحكيم وقمت بالاحتفاظ ببيان الولادة، وتسجيل محل ولادته في السليمانية في دفتر احواله المدنية (هويته الشخصية) الى هذا اليوم.

* لقد كان لدينا علاقات عائلية مع بعض العوائل المحترمة في السليمانية..ولم تمنع الحالة الاستثنائية من اخذ الاهل الى بعض المناطق السياحية..كما ان من اجمل ايام

السليمانية ايام تساقط الثلوج فيها كما اني استصحبته والدتي رحمها الله الى السليمانية
لاكثر من مرة مع بعض اخوتي ومكثوا في داري فترات طويلة.

* ان من اجمل صباحات المدن التي عملت فيها هي الصباحات الجميلة في
السليمانية، حيث تجد الحياة بأسمى معانيها تتجسد في ابتسامات الأطفال وهم يسرون
حاملين حقائبهم باتجاه مدارسهم ومنهم أطفال الذين قضوا سنتين في تلك المدارس..
هكذا وبعد اكثر من سنتين ونصف حصلت على قدم ممتاز لاغراض الترقية، مرتين
نتيجة حسن خدمتي في محافظة السليمانية، وقد تم ترقيتي من رتبة مقدم الى رتبة عقيد..
ورغم محبتي للسليمانية ولاهلها وضباطها وجدت ان علي ان اسعى للنقل منها.

وصادف ان حضر مدير الشرطة العام في زيارة وتفتيش لنا ففاتحته بالموضوع قائلاً:
- لقد امضيت هنا فترة اكثر من سنتين ونصف، وهي تعادل مدة اربع مدرء شرطة كانوا
قبلي، واتمنى من سيادتكم نقلي ليس بسببي انا، وانما لان اولادي عاشوا في اجواء استثنائية
طيلة هذه المدة واطمح ان اعود بهم الى الحالة الطبيعية. فنفهم الرجل موقفي ووافر
على ذلك على شرط ان استحصل انا موافقة السيد المحافظ الذي كان يرفض هذا الطلب
نهائياً، وقد طلب مني اعلامه في حالة موافقة المحافظ (كحالة ادبية)
وقد اقتنع المحافظ بما سقت اليه من مبررات ممتعضاً..

فاتصلت بمدير الشرطة العام في اليوم التالي، واعلمته بالموضوع فقال لي اذن نهياً
لنقل الى محافظة التاميم (كركوك) وسنقوم قريباً باصدار الامر بذلك.

وهكذا... انتهت رحلتي الاولى كمدير للشرطة في السليمانية، وودعني المسؤولون
كافة، كما اصر اغلبية الضباط على الخروج لتوديعي الى حدود المحافظة الإدارية، كما
حضر التوديع عدد من المنتسبين والاصدقاء.. وبدأت رحلتي الثانية في كركوك كمدير
لشرطة المحافظة فيها حيث التحقت فيها بعد ايام...

ولابد لي من الاشارة الى مايلي:

اولاً: بعد نقلي من السليمانية قدمت بحثاً بـ (25) خمس وعشرون صفحة عن محافظة
السليمانية والعمل فيها، وذكرت فيها بكل صراحة كل ما عايشته من سلبيات سواء في التعامل
مع المواطنين، او في نوعية من ينقل الى السليمانية من خارجها واستغلال البعض لذلك
وأثاره على الناس من مواطنيها. وقد سلمت نسخة منه الى السيد سعدي مهدي المسؤول

الاعلى للحزب في المنطقة الشمالية ونسخة منه الى مرجعي في بغداد.

ثانيا: بعد نقلي من السليمانية بثلاثة اشهر (نهاية عام 1983) تم عقد مفاوضات بين الحكومة وبين حزب (يه كتي) الاتحاد الوطني وتوقفت لفترة اعمال العنف في السليمانية.

ثالثا: بعد مضي اكثر من خمس وثلاثون سنة على عملي في السليمانية، لازالت العلاقات الشخصية مع الكثير من الضباط العرب من كل العراق والكورد الذين عملوا معي متواصلة بكل وفاء، علما ان البعض منهم والذين كانوا برتب صغيرة اصبحوا الان بمراكز قيادية عليا في جهاز الشرطة والاجهزة الاخرى.

الفصل الثالث

كركوك

مديرية شرطة محافظة كركوك

للفترة (١٩٨٣-١٩٨٧)

كركوك (محافظة التأميم)

المسافة بين مركز مدينة كركوك ومركز مدينة السليمانية تقدر بحدود 100 كم مائة كيلو متر، الا إن الوضع الامني مختلف تماماً كما في اختلافات كثيرة وكبيرة بينهما.

ففي السليمانية لا يسكن الا الكورد في مركزها وأقضيتها وقراها المنتشرة، أما في كركوك ففي المدينة هناك ومنذ زمن طويل يسكن العربي والكوردي والتركمانى والمسيحي، ويتعايشون كما تعايش آبائهم وأجدادهم على الحلوة والمرة، بل ان ابن كركوك الاصلي قد يمكن معرفته من اتقانه لكل اللغات الاربعة التي يتحدث بها أهل كركوك.

أما في أقضيتها ونواحيها وقراها فيسكن في كل منها ابناء قومية واحدة على الاكثر ففي جمجمال يسكن الكورد وفي الحويجة يسكن العرب وفي طوز خورماتو يسكن التركمان وكما هو الحال في التون كوبري والرياض وداقوق وغيرها (حيث يسكنها الكورد والتركمان) وهكذا قراها، الا ان الجميع كانوا على صلات وترايط وانسجام ومصاهرة وامان وسلام حتى دخلت السياسة في هذه المحافظة فعملت عملتها تدريجيا بفعل حب السيطرة عليها.

لقد انفجر أول بئر نفطي في العراق في منطقة بابا كركر القريبة من مركز مدينة كركوك عام 1927، ثم تابعت الاستكشافات النفطية في أرض كركوك الغنية بالنفط والذي اضحى الشريان الاقتصادي للعالم وامسى هذا النفط الرافد الكبير للميزانية العراقية منذ عقود طويلة عندما احتكرت الشركات العالمية الكبرى سيما الانكليزية والفرنسية والامريكية والهولندية وغيرها من شركات النفط، وسيطرت على مقدراته وفق عقود مبرمة مع الدولة العراقية، وكانت مقرات هذه الشركات في كركوك ذاتها، وقد عمل الاف المهندسين والموظفين

والعمال من مختلف القوميات والاديان الموجودة فيها في مضمار حقل النفط وبقوا يعملون فيها حتى بعد تأميم شركات النفط في العراق في حزيران عام 1973 حيث أسست المؤسسة العامة لنفط الشمال ومقرها في كركوك (المسؤولة الاولى عن ادارة النفط).

وفي كركوك التي كانت تسمى (مدينة الذهب الاسود) تقع النار الازلية التي لم تنطفئ شعلتها أبداً منذ انفجار بئر النفط الاول، فكانت هذه النار تبدو للزائر من مكان بعيد أينما حل في مدينة كركوك.

وفي مركزها تطل قلعة كركوك التاريخية الاثرية المرتفعة لتحكي قصة هذه المدينة العريقة التي تشكو الاهمال فيها، كما تشكو نقص الماء رغم مرور نهر الخاضة الجاف من وسطها ويشطرها الى شطرين ويصل بينهما جسور قديمة. وقد لا تستغرب أن تجد في مناطقها القديمة داخل المدينة أحياء (محاليل) تجمع في كل منها التركمان أو الكرد أو العرب أو المسيحيين. لكن رغم كل ذلك تجمعهم المحبة والالفة والنسبة والمصاهرة، فهذه الشورجة الكردية ورحيم أوه وهناك الواسطي وشاطرو والقورية وعرفة، بينما في أطرافها الحديثة تختلط الدور الحديثة بين جميع المكونات بعد أن وزعت الاراضي على الموظفين والعمال والعسكريين وتوسعت من كل اتجاه، ولكن الشيء المؤلم في مركز المدينة ينطبق عليها المثل (الجمل يحمل ذهب وياكل عاكول) والعاقول نبات صحراوي..

لذا فأنني عندما تركتها قبل ستة عشر عاماً حيث كنت قد تعينت فيها برتبة ملازم في أول تخرجي في كلية الشرطة لم الاحظ وأنا أعود اليها كمدير شرطة برتبة عقيد ذلك التقدم العمراني الذي يتناسب وتلك الفترة وما شهدته بقية المدن (كبغداد) مثلاً من تطور في شوارعها وأزقتها، بل حتى في تغيير عمرانها. اللهم الا في امتدادات بعض احيائها الجديدة التي اوجبتها انشطار الاسرة بعد تزايد عدد سكانها.

وفي كركوك يقع مقر قيادة الفيلق العسكري الذي يحتوي على عدة فرق عسكرية موزعة خارج كركوك ويحتل هذا المقر مكاناً قريباً من شرطة نفط الشمال ولكنك لا تجد المظاهر العسكرية في داخل كركوك اللهم الا في مرابات (كراجات) النقل العام التي تنقل الناس والضباط والجنود الى اهلهم في كل مناطق العراق.

وليس هناك منافذ حدودية لكركوك كما هو الحال بالنسبة للسليمانية والموصل واربيل فهي محافظة تحيط بها أربع محافظات هي السليمانية من شرقها واربيل من غربها وشمالها

وديالى من جنوبها وصلاح الدين (تكريت) من جنوبها ايضاً وكركوك ليست محافظة واسعة مترامية الاطراف بعد ان انسلخت عنها طوز خورماتو ذات القومية التركمانية الأكثر عدداً وناحية الزاب (ذات السكان العرب) وجمجمال ذات القومية الكوردية، وتنتشر على امتداد كركوك الريفي النواحي والقرى الكوردية والعربية والتركمانية التي تجدها خارج حدود المركز اينما اتجهت.

ويبلغ عدد سكان كركوك اكثر من مليون مواطن في مركزها وخارجها. كما لا توجد في كركوك مصانع كثيرة اللهم الا مصنع الاسمنت وبعض المصانع الصغيرة الاخرى، وقد افتتح مشروع ري زراعي في شمالها الغربي الذي يقطنه سكان القرى العربية (مشروع ري كركوك) والذي احيا أراضي واسعة من تلك المنطقة فباتت تنتج الحنطة والشعير والخضراوات والفواكه. هذه هي كركوك أو محافظة التأميم كما تم تسميتها بعد أن تم تأميم النفط فيها وانتزعت ادارته من الشركات الاجنبية.

وحيث تم لاحقاً مد خط أنابيب استراتيجي فيها والتي كانت تحمي وتحرس من قبل مديرية شرطة نفط الشمال وقطاعات الجيش بنظام الربايا والحراسات الليلية.

ومشاكل كركوك ابتدأت وظهرت عياناً عندما اصدرت الحكومة تعليمات بفتح المجال لمن يرغب في السكن في كركوك من العرب وذلك بتسهيل اموره ومنحه ارضاً مع سلفة لبناء دار سكنية ملكاً له على أن يقوم بنقل سجل نفوسه من محافظته سواء أكانت من الشمال أو من الغرب أو الجنوب مع اجراءات معقدة لمن يريد من الكورد والتركمان البناء. اضافة لترحيل العوائل الكوردية التي قدمت الى كركوك بعد عام 1974 الى مناطقها الاصلية وعدم السماح لهم بالتملك داخل كركوك، كما بدأت الامور تتعقد بشكل أكبر في عمليات الانفال التي بدأت في عام 1987 وقام بالإشراف عليها عضو القيادة علي حسن المجيد الذي منح صلاحيات واسعة لم يسبق لها مثيل. اضافة لترحيل قرى كوردية وتركمانية واسكان بعض العشائر العربية مكانها.

لقد كان الترحيل من الاخطاء القاتلة التي ارتكبتها الحكومة آنذاك، فمن اللاعقلانية ان يجري ترحيل قرية وانتزاع ملكيتها من مواطنيها الذين توارثوها عن اباائهم الى مكان آخر لم يختاروه هم وانما فرض عليهم أن يستوطنوا فيه، واعطاء دورهم واراضيهم الى اناس اخرين غرباء عن المنطقة واجوائها، ورغم ان الحجج التي بررت العملية من ان هذه القرى تقع ضمن

محرمات النفط الا ان ذلك لم يكن مقنعاً لان بعض القرى كانت بعيدة عن تلك المحرمات. أما المواطنين الذي اسكنتهم الدولة بدل المرحلين فقد ظهروا انهم لم يحسوا يوماً بالطمأنينة والامان ولم يكونوا هم مقتنعين ان هذه الارض هي ملك لهم!! بما في ذلك انهم عليهم أن يدافعوا عنها...

وهذا ما حدث فعلاً حيث كانوا يتركونها ويعودون الى مناطقهم الاولى بين فترة واخرى. وكانت هذه القرى تتعرض من وقت لآخر لهجمات من المسلحين ليلاً وكان أغلب المسلحين هم من التحق الى الثائرين على الحكومة العراقية بعد شعورهم بالغبن والظلم وهم يرون غيرهم يسكن قراهم.

أما في داخل مدينة كركوك فقد كان من السهولة احراج أي مسؤول اداري أو حزبي عندما يمنع مواطن كوردي أو تركماني من شراء ارض سكنية في مناطق معينة داخل كركوك.. ويستثنى من ذلك ماتقوم به الحكومة هي ذاتها بتوزيعه عليهم في المناطق المختلفة.

على ان الانصاف مني ان اقول ان تلك الاجراءات لم تكن تشمل سكنة كركوك القدامى (أبا عن جد) وإنما من سكن كركوك حديثاً، وكما سمعت من المسؤولين الاداريين بعد عام 1975 وهي سنة انتهاء الحركات في الشمال بعد عقد الاتفاق بين العراق وايران!!

كما لا أذكر ان هناك حالات جماعية جرت لترحيل تلك العوائل من مركز المدينة حيث كانت المنظمات الحزبية في المناطق تقوم برفع اسماء من قام بإيجار دار حديث في كركوك، فكان الجهاز الاداري يتولى اصدار قرار ترحيل تلك العوائل انفرادياً.

وكانت تردنا كتب رسمية بذلك حيث كان واجب الشرطة الذي كلفت به هو تبليغ المواطن بالرحيل الى خارج كركوك خلال مدة معينة، وكان بعض المواطنين ينفذ ذلك الا انه كان ينتقل الى دار اخرى أو يسكن مع بعض اقاربه في المناطق الكوردية داخل المركز!!

كان اغلب هؤلاء هم من العمال العاطلين الذين يقصدون كركوك للبحث عن فرص عمل كعمال بناء أو أعمال بسيطة اخرى.

لقد أثبتت عمليات الترحيل انها عملية عقيمة وانها عملية سياسية لتغير الواقع وكما دل على ذلك الزمن اللاحق.

أما الوافدون ممن منحوا مبلغ (10,000) عشرة الاف دينار وقطعة ارض وتم نقلهم وظيفياً الى كركوك وسكنوا مع عوائلهم في مناطق حددتها الحكومة فكانت التعليمات تنص

على شرط اساس وهو ان عليهم نقل سجل نفوسهم الى كركوك وانه لا يحق لهم ترك كركوك وسكنهم فيها.

ومرة اخرى يثبت الزمن ان عمليات التغيير الديموغرافي للسكان لن تجدي نفعاً مادام المواطن لا يشعر بالانتماء الى المدينة وانما وفد اليها طلباً للعيش أحياناً وللبحث عن مستقبل لم توفره الدولة في محل سكناه الاصلي أو للاستفادة غير الشرعية كما كان يتصور البعض.

معلومات اخرى عن كركوك

محافظة كركوك هي محافظة في قلب الشمال العراقي والمدينة معروفة ثقافياً وتاريخياً ، ومن أهم معالمها القلعة التاريخية والقشلة والعديد من المساجد القديمة والمشهورة ومنها جامع النبي دانيال وجامع ولي باشا والجامع الكبير في القلعة والتكية الطالبانية وتكية الشيخ عبد الكريم القطب.

ويبعد مركز كركوك عن مركز العاصمة بغداد بحدود 250 كيلومترا، كما يبلغ عدد سكانها آنذاك بحدود (نصف مليون) وتضم اربعة اقصية مهمة هي قضاء كركوك وقضاء الحويجة وقضاء الدبس وقضاء داقوق. ويبلغ عدد نفوسها حوالي 500 الف نسمة.

أما عدد نواحيها فهي 16 ستة عشرة ناحية، وكان يطلق عليها محافظة التأميم ومركزها (مدينة كركوك) ويمكن اعتبارها آنذاك المحافظة الخامسة من حيث عدد السكان. أما مساحتها فتبلغ بحدود (10,000) عشرة الاف كيلو متر مربع ومن الناحية الاقتصادية تعتبر كركوك الشريان المهم للاقتصاد العراقي حيث يقدر المخزون النفطي بـ (10) عشرة مليارات برميل وينقل النفط من كركوك بواسطة الانابيب الى ميناء جيهان التركي ثم يصدر الى العالم. وأهم حقولها النفطية هي بابا كركر وحقل جمبور وحقل باي حسن الجنوبي وبابي حسن الشمالي وتل افنان وحقل كيوي بور وحقل نانه.

وتعتبر كركوك ممراً للطرق الرئيسة بين العاصمة بغداد ومحافظات اربيل من جهة والسليمانية من جهة اخرى كما يربطها بمحافظة نينوى طريقان رئيسيان يمران عبر محافظة اربيل وصلاح الدين.

وعند التحاقه بمنصبي كمدير للشرطة في محافظة التأميم (كركوك) كان الوضع الامني مستقراً تماماً داخل المدينة، ولم تكن هناك حوادث اللهم الا في مناطق القرى الواقعة شرق المدينة وغربها بعد أن هجر أهلها عنها قسراً ، حيث كانت تتعرض لهجمات ليلية ومعالجتها

كانت تقع على الجهات العسكرية وليست على جهاز الشرطة.
كانت هذه المحافظة المهمة هي تجربتي الثانية بعد مناصبي كمدير شرطة السليمانية حيث التحقت فيها اواخر عام 1983 وقد وجدت العمل فيها يختلف كثيراً سيما من الناحية الادارية التي اصطدمت فيها منذ التحاقني فيها مع السيد محافظ كركوك زهير القادري فقد كان الرجل متعوداً على ان يرافقه مدير الشرطة خطوة بخطوة في زيارته اثناء الدوام الرسمي كاحتفالات المدارس ورياض الاطفال وافتتاح المعارض او الفعاليات الاخرى.
وقد وجدت ان ذلك يشغلني عن متابعة أمور دائرتي الاساسية والكثيرة وحتى تحقيق مصالح الناس، حيث كنت أعود بعد الدوام الرسمي واذهب الى داري مرهقا.
وعندما صارحته وجدت الرجل يعتبر ذلك واجباً وطنياً يجب أن يقوم به مدير الشرطة!!
ومما عقد الامور ايضاً انه شكل لجنة تحقيقية للتحقيق مع أحد الضباط في شكوى ونقل ضابط من مركز الى مركز خارج المدينة فصارحته ان التحقيق بين طرف مدني وطرف عسكري لأمر خاصة هي مسألة تتعلق بالقضاء، وان نقل الضابط بناء على معلومات ليست مؤكدة أمر مجحف بحقه.. فغضب مني وقال أنا المسؤول الاول في المحافظة!!
ولكن حادثة معينة غيرت الموقف كله بيني وبين المحافظ.

النصيحة (هدم قرية)

ذات يوم وفي نهاية الدوام المسائي اتصل بي المحافظ وبدأ كلامه معي بالقول: أنا زهير عليك ان تهيء قوة شرطة النجدة وسيارات مسلحة فيها شرطة فجر غد للخروج معي لإزالة قرية (.....) لتجاوزها.. وتكون انت وضباطك مع القوة
- اجبته: ممكن اراك الان؟
- أجب: تعال ولكن لا تتأخر
ورغم اني خرجت فوراً وكانت المدة لا تتجاوز عشر دقائق بين دائرتي والمحافظة، الا اني وجدته في صالة المحافظة وخلفه نائبه ومعاوناه متجهين لمغادرة المحافظة!!
بادرني بالقول: غدا الساعة الخامسة فجراً تكون والقوة في السيطرة للخروج لتنفيذ الواجب.

فأجبتة ونحن واقفين في الصلاة:

- ممكن اسال جنابك سيدي...هل استحصلت موافقة الجهات العليا لإزالة القرية؟

- أجباب: لماذا؟

- قلت له: لان ازاله قرية بكاملها ليست من صلاحياتك

توقف ومرافقوه ومسكني من يدي واستدار عائداً

وقال: تفضل معي وحدك

دخلنا الى غرفته فقال لي:

- إن كل الجهات هنا على علم بالموضوع الحزب والامن والفيلق وقد هيأنا حتى

الشفلات للتنفيذ

- عمداً سألته: سيدي والناس الذين في القرية ماذا سنفعل بهم

- أجباب: نخرجهم لانهم يقومون بالمشاكل.

ثم استدرك يسألني:

- هل أنت متأكد من قولك ان ذلك ليس من صلاحياتنا؟

- أجبتة: هذه معلوماتي انه ليس للجهات المذكورة صلاحية إزالة قرية كاملة، اما أنا

كمدير شرطة فسانفذ ما تطلبه عند وصولنا القرية ولكني سأنتظر أمراً من جنابك للرد بالمثل

في حالة اطلاق النار علينا.!

فكر قليلاً وجلس وجلست معه ورفع سماعة الهاتف وأخذ يتكلم مع الجهات في

المحافظة ويخبرهم إن العملية تأجلت.. وخرجنا من الغرفة وهو ممتعض وغير مقتنع بما

قلته له.

بعد ثلاثة ايام...

رن الهاتف الحكومي واذا به يقول: أنا زهير ممكن تتفضل عندي.؟!

دخلت الى غرفته فإذا به ينهض ويتجه الى منتصف الغرفة ويقبلني

وهو يقول لي: والله انت مخلص وشريف... وان الله يحبني وإلا لكنت ساتحمل

مسؤولية كبيرة.!!

ثم أخذ يخبرني انه كتب برقية للموافقة على الموضوع الا ان الرد جاء سريعاً مع اتصال

فوري به بعدم الموافقة على ذلك ومعالجة الموضوع بشكل آخر.

كان ذلك الحادث انعطافة مهمة في عملي مع الرجل طيب القلب ونظيف اليد الذي كان يعلن أكثر من مرة انه رجل مناضل متميز أكثر من كونه ادارياً متميزاً. وقد نقل بعد فترة وبقيت علاقتي به كصديق حتى بعد تسلمه مسؤولية اخرى في محافظة جديدة.

أبو وهران

استلم السيد منذر نصيف جاسم منصب محافظ التأميم خلفاً للسيد زهير القادري، وبدأت علاقتي به الجيدة منذ الايام الاولى لاستلامه المنصب وترسخت كثيراً لكون الرجل ادارياً متدرجاً يعرف صلاحياته جيداً بما لديه من خبرة متراكمة بدأها موظفاً ثم مديراً لناحية ثم قائم مقاماً ثم معاوناً لمحافظ ونائباً محافظ، وبعد سنين طويلة من العمل الاداري أصبح محافظاً لمحافظة الديوانية جنوب العراق وأستقر الأمر أخيراً به في محافظة كركوك. محافظاً لها. وكان يوزع وقته ليل نهار في متابعة كل شيء في المحافظة ويقدر أهمية العمل الامني والاستقرار على مجمل الحياة في المحافظة، لذلك كان قريباً جداً من جهاز الشرطة ومني شخصياً. قال لي يوماً متباهياً بما انجزه خلال فترة قصيرة من متابعة أعمال البلدية والاصلاح في الخدمات المقدمة للناس.. (ماذا تقول يا عقيد طارق)

أجبت: العمل في الظاهر جيداً سيما في الشوارع العامة وما يقع تحت العين فقط.. فأجابني مستغرباً: ماذا تقصد!

قلت له: يا سيدي هل من الممكن أن تذهب أنت وأنا بسيارتي المدنية ليلاً للتجوال؟ رحب الرجل باقتراحي وتم ذلك فعلاً.

كنت أقود السيارة بالملابس المدنية ويجلس المحافظ (أبو وهران) الى جانبي ومعنا رجل واحد هو حمايتنا وكان الوقت منتصف الليل حيث الهدوء في الشوارع وبدأت ادخله في الشوارع والازقة الفرعية سيما في احياء المدينة القديمة، وأسواقها كالشورجة وشاطرلو وبريادي ورحيم اوى ومناطق عديدة أخرى وهو يستغرب ويندهش من تراكم الاوساخ والازبال ووجود الاوحال وتسربات المياه والتكسرات وانعدام الاضاءة الكهربائية حتى وصلنا الى منطقة القورية ودخلنا في أزقتها مشياً على الاقدام فوقف يستمع الى بعض اهل

الدور الذين تصادف وجودهم أمام دورهم وهم يشيرون اليه وهو يرى نافورة من المياه الصالحة للشرب من انبوب ماء مكسور مضى عليه أكثر من شهر على هذه الحالة رغم تسجيلهم ومراجعتهم لمسؤولي الماء في المحافظة ووعدوهم الكاذبة!

عندها لم يتمالك الرجل نفسه من الغضب بعد أن رأى بأم عينه تلك الحالة وغيرها فالتفت اليّ قائلاً: يا أبو زياد نادي مدير النجدة ودعه يسحب مدير البلدية ومدير الماء من بيوتهم ويحضرهم هنا فوراً...!

ورغم محاولتي معه ان يؤجل ذلك الى اليوم الثاني إلا إنه أصر على ذلك واجاب: والله لن اترك هذا المكان

وبعد نصف ساعة كان المذكورين أمامه في نفس الزقاق وهو يصرخ بهم بكلام قاس لا يستطيع وصفه ووصف غضب الرجل وماذا فعل بهم.

لكنني متأكد ان كل مسؤولي البلدية والماء والخدمات تم حجزهم في ذلك المكان والمحلات الاخرى التي مررنا بها في ذلك الليل وكان المحافظ يتابعهم يومياً حتى اكملوا الكثير من العمل في تلك المناطق.

المحافظ ابو وهران لم يمنح لنفسه أرضاً في كركوك، ولم يمتلك أرضاً عندما نقل كمحافظ للموصل أو وكيلاً أقدم لوزير الداخلية، بل كان لديه دار متواضعة مساحتها (250) متراً مربعاً اشتراها من ماله في منطقة متواضعة في مدينة الموصل وأسكن فيها زوجته الموصلية، ولم يكن للدار حماية بل إن اغلب جيرانه لم يكن يعلمون إنه محافظ كركوك..

وقد باع الدار هذه عندما احتاج لشراء دار بسيطة في بغداد العاصمة. وقد احيل على التقاعد مغضوباً عليه، وكنت ازوره في داره المتواضعة ولم أكن أعلم انه كان سنياً أم شيعياً فكل ماكنت أعلمه عنه انه من عائلة محترمة من محافظة ديالى، وكان خلال عملي معه متجاوباً وداعماً لجهاز الشرطة بشكل كبير.

ليرحم الله ابو وهران فقد كان فعلاً انساناً نظيف اليد مخلصاً لبلده وصديقاً رائعاً ووفياً لي منذ عرفته حتى توفاه الله بعد مرض عضال.

الوضع الامني في كركوك

في خارج كركوك سيما في مراكز الاقضية والنواحي كانت الجرائم الجنائية جرائم اعتيادية أهمها القتل بسبب نزاعات فردية أو عشائرية بسيطة على خلاف في ارض معينة أو اسباب اخرى.

لذلك لم تسجل حوادث صعبة على مر امتداد عملي في المحافظة، وكانت السرقات تكاد تكون معدومة في تلك المناطق.

ولا يختلف الحال في مركز مدينة كركوك حيث ان أغلب جرائم القتل والسرقة وغيرها من الحوادث الاعتيادية اللهم الا من حوادث وجرائم مهمة متباعدة كانت تكشف خلال مدة قصيرة، ويقوم بكشفها ضباط مراكز الشرطة، وكان بذلك بفضل التوازن الاجتماعي في المدينة والخطط التي كنا نرسمها وننفذها، ذلك ان مركز المدينة لم يكن واسعاً أو مترامي الاطراف وكانت قوة الشرطة كالنجدة ومراكز الشرطة تتولى مسؤوليتها بالدوريات الالية والراجلة وكنا نقوم بين فترة واخرى بما كنا نطلق عليها (مظاهرة ليلية) أي ممارسة تجمع فيها القوة كلها حتى الاداريين من العاملين ويوزعون على مناطق المدينة بموجب خطة كان مقر مديرية الشرطة يشرف عليها جميعاً.

وكان ضباط الشرطة في كركوك ابتداءً من (مقري) مقر مديرية الشرطة يضم الضباط والمفوض والمتسبب الكردي والتركمان والعربي، كما هو أيضاً في كافة مفاصل وتوابع المديرية في داخل المدينة.

ان من الامور التي ركزت فيها عند عملي في كركوك هو زيادة المحبة والالفة بين العاملين معي جميعاً بلا تمييز أو تفرقة الا في الكفاءة في اداء الواجب، ولقد كنت اعطي الاهتمام الكبير الى شكل دوائر الشرطة والحرص على استحداث استعلامات في كل دائرة خدمة لراحة المواطنين المراجعين للشرطة.

ومن جهة اخرى أوجدت علاقات متميزة مع كافة رؤساء العشائر في المحافظة من العرب والتركمان والاكرد ووجهاء المدينة ومثقفها وقاداتها البارزة والذين كانوا عوناً للشرطة في تنفيذها لواجباتها كما حرصت على علاقتي المتميزة مع القطعات العسكرية في المحافظة،

لذلك فلا غرابة اني كنت أول مدير شرطة يبقى في كركوك أكثر من أربع سنوات ونصف.
وكنت أسكن مع عائلتي في دار حكومي تابع للإدارة المحلية ورغم الحاح المحافظ
بقيامي بنقل نفوسي لإعطائي قطعة ارض متميزة في مركز المحافظة إلا اني رفضت ذلك نهائياً.

الصاروخ الأول

بعد منتصف الليل وكنت في داري وإذا بصوت دوي هائل لم يسبق له مثيل، فقممت على
عجل متصلاً بشرطة النجدة التي لم تكن لها أية معلومات عن الموضوع.
توجهت الى ديوان محافظة كركوك والتقيت بالمحافظ الذي كان قد حضر هو الآخر
وبدأنا بالاتصال بمقر القاعدة الجوية في كركوك. لانطلاق اشاعة سمعناها انه قد يكون
خزان وقود طائرة فنفوا ذلك.

فخرجت مع المحافظ ومعنا قوة راجلة نتجول في المناطق القريبة ونرى الناس الهلعين
يقفون ويتجمعون على أبواب دورهم مذهولين مما سمعوا، وعندما وصلنا منطقة الشورجة
وجدنا أبواب المحلات والدكاكين قد سقطت على الارض.. فقامت الشرطة بحمايتها
لحين حضور أصحابها.

كان هذا هو الصاروخ الايراني الاول الذي انطلق على كركوك من الجانب الايراني عام
1984 والحقوه بصواريخ أخرى مستهدفة نفط كركوك، الا ان الصواريخ كانت تخطئ هدفها
ولم تحدث أي خسائر في الارواح.

جرائم رأي عام هزت كركوك

كما معروف للمحققين في مكافحة الجريمة أن وقوع جرائم ومنها القتل ليست من
الامور الاستثنائية لأن وقوع جريمة عادية كالقتل هي مسألة طبيعية تحدث في كل مكان وأي
زمان كما ان وقوع جريمة قتل واحدة غامضة ايضاً من الامور التي اعتاد عليها الناس.
ولكن أن تقع جريمة غامضة اخرى في مدينة واحدة وخلال مدة قصيرة! قد يلفت
انتباه الناس ويشعرهم بالقلق والهلع فكيف اذا استمر مسلسل الجرائم الغامضة وسيما القتل
وخلال فترات ليست بالبعيدة في مدينة كـ(مدينة كركوك) المسالمة المتعايشة المنسجمة في
مجتمعها وإن اختلفت اطيافهم.

ولقد صادف وقوع الجرائم في تموز حيث تم اتخاذ كل الاجراءات الوقائية وكان كل ضابط شرطة محققاً في منطقته يسعى الى كشف ما وقع من هذه الجرائم في منطقته.

ولقد صادف ان كان عليّ أن التحق الى احدى جبهات القتال في الحرب العراقية - الايرانية وتنفيذاً لأوامر الجهات العليا في البلد بأن على كل مسؤول أن يقضي مدة شهر في الجبهة كمعاشرة لما يعيشه الضباط على خطوط القتال، وهكذا التحقت وقضيت مدة الشهر وأنا في تفكير مستمر عن هذه الجرائم التي وقعت في كركوك.

وعندما عدت والتحقت في مقر عملي في بداية أيلول من عام 1985 تفاجأت بأن هناك جريمة أخرى قد وقعت أثناء غيابي، وان الاشاعات بدأت تملأ كركوك وإن القلق والخوف هو الطابع الذي بدأ يسود في المجتمع الكركوكلي.

والتقيت بمحافظ كركوك وبعض المسؤولين فكانوا جميعاً بمنتهى القلق مما جرى سيما ان المدينة لم تشهد خلال السنوات الماضية مثل هذه الجرائم في عددها وغموضها وخوف الناس الذي جعل كثيراً منهم لا ينامون في أسطح دورهم كما اعتادوا قبل ذلك. وقد سر المحافظ وأنا احداثه بهدوء (ظاهري) من اننا سنكشف هذه الجرائم.. كما اتصلت بالسيد اللواء عبد المحسن خليل مدير الشرطة العام هاتفياً الذي كان يتابع هذه الجرائم.. وأخبرته عن اجراءات سأقوم بها لحل هذا اللغز المحير في كركوك..

هكذا بدأت في اليوم التالي بالإجراءات الفورية، فقد دعوت الى اجتماع في مساء نفس اليوم واخترت أكثر من ثلاثين ضابطاً من بينهم مدراء الاقسام في داخل المدينة. وطلبت من مساعدي النقيب عدنان هادي أن يفتح سجلاً خاصاً يدون فيه كل ما يقال من الضباط في هذا الاجتماع مع تدوين ملاحظاتنا والقرارات التي ستتخذ فيه، وطلبت من مدراء الاقسام في مقر المديرية متابعة ما سيتخذ من اجراءات في هذا الاجتماع.

كما طلبت حضور بعض المفوضين والمتسبين ممن يتمتعون بالفطنة والذكاء وحسن جمع المعلومات.

وقد بدأ الاجتماع الذي استغرق أكثر من اربع ساعات بقيام كل ضابط حقق في احدى الجرائم بالتحدث عن الجريمة التي وقعت في منطقته وماهي اجراءاته لكشف الجريمة.

ووضعنا خارطة مركز كركوك في قاعة الاجتماع في مديرتنا وبدأنا بتأشير موقع حدوث كل جريمة على الخارطة.

وطلبت من كل ضابط ذو خبرة أن يتحدث ويقوم بتحليل الجرائم وماهي تصوراته وأسباب الجرائم هذه مع اعطاء أية مقترحات يراها لمعالجة الموقف. وبدأ الضباط يتحدثون عن ذلك وكانت أراؤهم متفاوتة، فمنهم من عزا اسباب هذه الجرائم وإن كانت جرائم جنائية، إلا ان الهدف كان سياسياً لإحداث بلبلة في كركوك ومنهم من علل ان الجرائم ليست سياسية وإنما هي لمجرد السرقة واسباب كثيرة اخرى. وهكذا تحدث كل من اراد الحديث (وكان النقيب يسجل كل ما يتحدث به الضباط). وقد استمعت الى جميع الامراء وأوضحت أنا ايضاً تحليلي الخاص بالجرائم وتصوراتي وتم تدوين ذلك ايضاً. وبعد ذلك تم وضع خطة متفق عليها بعد مناقشتها وتضمنت تحقيق هدفين رئيسين هما:

الهدف الاول: (خطة وقائية)

- 1 - اعادة توزيع وانتشار الدوريات الالية والراجلة وتعزيزها باليات من المقر، ومن كافة الاقسام الاخرى (ومنها بالطبع سيارات مديرية شرطة النجدة) على ان تنتشر في كل مناطق المدينة وبموجب خطة فرعية تفصيلية دقيقة وتشكيل لجنة لهذا الغرض برئاسة وادرافي الشخصي ويشترك بها مدراء شعب المقر. كما تضمن اعادة انتشار الدوريات الراجلة في المناطق.
- 2 - تعزيز فاعلية التجوال في كل الشوارع الداخلية من المدينة وزيادة القوة من العاملين في الامور الادارية والفنية ايضاً.
- 3 - تقسيم المدينة الى اربعة قواطع يرأس كل قاطع ضابط برتبة متقدمة يكون هو على رأس القوة تنفيذياً.
- 4 - يكون العمل ليلاً ونهاراً وتقسم القوة على هذا الاساس.
- 5 - اعلان انذار داخلي في مديرية شرطة كركوك لتنفيذ هذا الهدف ويستمر الانذار حتى كشف هذه الجرائم.
- 6 - التركيز على استحداث سيطرات طيارة (مؤقتة).
- 7 - قيام مكافحة الاجرام بجمع المعلومات عن ذوي السوابق من المجرمين السابقين.
- 8 - تنسيق اللجنة الوقائية مع كافة الجهات الامنية والرسمية والحزبية في المنطقة ضمن قواطع المدينة لمنع تكرار الجرائم.

الهدف الثاني:

هو كشف الجرائم التي وقعت في المدينة والتوصل الى الجناة وتضمنت مايلي:

1 - تشكيل لجنة رئيسية واحدة لتولي التحقيق في كل الجرائم التي وقعت بعد جمعها لدى اللجنة واستحصال موافقة رئيس المحاكم في كركوك لجمع القضايا التحقيقية وتنسيب قاض واحد او اكثر مع اللجنة في التحقيق.

2 - تتكون اللجنة الرئيسية من (12) اثنا عشر ضابطاً يختارهم رئيس اللجنة.

3 - تقسم اللجنة الى قسمين (فريقين)، فريق العمل الاول يكون مقره في شرطة بريادي ويكون مقر الفريق الثاني في مقر مديرية مكافحة الاجرام.

4 - يتفرغ كل فريق عمل لهذا الواجب حصرياً.

5 - يطلع كل عضو من فريقي العمل على الاوراق التحقيقية لكافة الجرائم.

6 - يتوزع المفوضون والمنتسبون الذين تم اختيارهم مع آخرين ممن سيضافون الى فريقي العمل.

7 - يجتمع فريقا العمل سوياً في ساعة متأخرة من الليل لكي يطلع الجميع على ما توصل اليه وابداء الرأي والتأجيل والتنسيق بينهما

8 - تمنح اللجنة التحقيقية مدة أمدها شهر واحد ابتداءً من ابتدائها الفوري بالتحقيق وفي حالة اخفاقها ينقل اعضاء اللجنة خارج المحافظة، كما ان على مدير الشرطة في حالة الاخفاق أن يقدم طلباً هو الاخر بنقله من منصبه من كركوك الى محافظة أخرى.

وقد تفاجأت بان أرى كل الضباط الذين حضروا هذا الاجتماع وهم يرفعون ايديهم طالبين أن يكونوا ضمن اللجنة في التحقيق. لذلك ورغم صعوبة الامر فقد تم فعلاً اختيار (12) اثني عشر ضابطاً من بين الحاضرين.

وقد توجهت الى السيد رئيس المحاكم في كركوك وشرحت له ما قمنا به من اجراءات وقد رحب الرجل بذلك مبدئياً وابدى دعمه الكامل لإجراءاتنا وموافقاً على جمع القضايا التحقيقية لدى اللجنة ونسب قاضياً متميزاً مع اللجنة التحقيقية

اجتمعت اللجنة فوراً ووزعت عليهم كل القضايا التحقيقية للجرائم لإعادة الاطلاع عليها تفصيلاً وعلى كشف محلات وقوع الحوادث والافادات الموجودة فيها وتدوين ملاحظاتهم عن النواقص التي وجدوها في التحقيق السابق.

وتم فعلاً تسمية كل فريق عمل ضباطاً ومفوضين ومنتسبين والتحقوا الى مقرات وفرق العمل للعمل فوراً.

وفي المساء تم عقد اجتماع برئاستي واعيد تحليل كل الجرائم واخيرا دونت فيه الاستنتاجات التالية:

* ان الجرائم هي جرائم عادية وليس لها علاقة بالسياسة
* ان الفاعلين مختلفون في قيامهم بأساليب القتل فمن الجرائم ما حدثت خفياً وبعضها حدثت بسكين.

- * ان الجرائم لم تقع في منطقة متقاربة وانما في مناطق متباعدة.
- * سبب القتل مجهول وان كان سبب السرقة هو الاحتمال الاقرب الى الواقع.
- * ان الجرائم لم تستهدف طيفاً معيناً من اطياف كركوك.
- * ان هناك احتمالاً كبيراً في كون المجرمين هم من الجنود الهاربين.
- * ان الجرائم كلها وقعت اثناء الليل وان كانت في اوقات مختلفة منه.

وقد تم في هذا الاجتماع التركيز على اهمية وضرورة جمع المعلومات عن كل قتيل مجنى عليه والتوسع في ذلك في أدق التفاصيل، وتم تكليف اكثر من مفرزة بجمع المعلومات في ان واحد، والتأكد من صحة المعلومات من مناطق الحوادث والاستعانة بالمختارين والمواطنين، واهمية الاتصال بهم وعدم استدعائهم وانما الاستماع الى أقوالهم شفهاً وتدوين أية ملاحظة مع الاتصال بأقارب المجني عليهم وإعادة الاستماع اليهم.

كما جرى التأكيد على ضرورة استدعاء ذوي السوابق والاستماع اليهم والى معلوماتهم إضافة الى قيام كل فريق عمل بجمع معلومات عن الجنود الهاربين في المناطق كلها وملاحظة التغيرات وسبل العيش التي يقومون بها...

وتشاء الصدفة أن تتفاجأ اللجنة الرئيسة بجريمة قتل بعد يومين من تشكيل اللجنة. حيث قتل رجل في إحدى المناطق بإطلاقات نارية في داخل أحد الاحياء السكنية البعيدة.. ولكن الاشاعات ملأت كركوك في اليوم التالي للجريمة لتضيفها الى الجرائم الاخرى.

توجهت الى مركز الشرطة المعني في المنطقة وقد استطاع ضابط المركز القبض على الجاني وعثر على سلاحه وكان سبب القتل أخذاً للثأر ولا علاقة له بالجرائم السابقة... ولكن المشكلة إن الاشاعات بسبب الخوف والقلق كانت هي السائدة.

ولكن هدوء اللجنة وفرق عملها وثقتها بالله، أدت الى تمكن اللجنة من كشف جريمتين من الجرائم خلال فترة اسبوع من وقت ابتداء التحقيق في هذه الجرائم، وكان ذلك دافعاً معنوياً كبيراً لصحة عمل اللجنة ومهنتها العالية. وقد تم اطلاق محافظ كركوك السيد منذر نصيف والمسؤول الحزبي خضر الدوري على جهود اللجنة وكشفها لاثنتين من الجرائم مع الجريمة التي حدثت بالصدفة.. وقد تم الاتفاق على تسريب خبر كشف تلك الجرائم الى بعض المواطنين لتحقيق عدة أهداف منها طمأنة المواطنين لهذا الخبر السري والذي يمكن اللجنة ايضاً بمزيد من الهدوء لإكمال عملها.

اضافة لحث المواطنين على التعاون مع أجهزة الشرطة والثقة بإجراءاتها. وفعلاً فقد تحققت الاهداف المنشودة من تسريب الخبر دون أي تفاصيل لخشيتنا من أن يكون هناك ارتباط بين المجرمين تؤدي الى هروبهم خارج كركوك.

وكان عمل اللجنة يتواصل بانتظام يومياً مع تشديد متابعة لجنة الوقاية التي كانت تؤدي واجباتها بشكل يثير الاعجاب وقد تزامن ذلك مع كشف تلك الجرائم الثلاث.

كنت أشعر إن الايام تمر بسرعة حتى في أيامها الاولى حيث تفرغت تماماً للتحقيق واوكلت الامور الادارية الى نائبي المقدم صبحي عبدالله السامرائي وأنصب كل اهتمامي حصراً في متابعة نشاطات العاملين في العمل الوقائي وقبله عمل المحققين بتفاصيله الكلية.

نتائج عمل اللجان التحقيقية

بعد جمع المعلومات والمتابعة الكبيرة تمكنت اللجنة وخلال فترة اسبوع واحد من كشف جريمتين والقبض على المجرمين مع الادلة الكاملة حول كل منهما، وقد اتضح ان لا علاقة للمجرمين المكشوفين ببعضهما.

الجريمة الاولى:

جريمة قتل رجل مسن وزوجته بالخنق وقد حدثت الجريمة في دارها في أحد أحياء المدينة وكان للقتيل وزوجته اولاد رحلوا خارج العراق ويرسلون مبالغ لوالديهما، وكان احدهم قد طلب من والده أن يجمع ما يرسله له لشراء منزل خاص له عند عودته الى كركوك. وقد استعان الرجل بأحد مكاتب الدلالية (مكتب عقار) وكان يتردد الى المكتب ويظهر نيته أمام الموجودين ان نقوده حاضرة لشراء دار بالنقد فوراً.

التقط عامل تقديم الشاي والقهوة في المكتب المعلومة هذه وسربها الى اصدقاء له من

الجنود الهاربين العاطلين عن العمل حيث ارشدهم الى دار المذكور.

وعند عودة الرجل المسن ليلاً وفتح له باب الدار دخل اثنان منهم خلفه مباشرة الى الدار وطلبوا منه اعطاءهم المبالغ التي يرسلها اولاده له فأمتنع عن ذلك وحاول الصراخ فكمموا فمه وخنقوه بواسطة حبل، كما تم خنق زوجته العجوز ايضاً وفتشوا الدار ووجدوا مبلغاً من المال كان قد وضعه داخل خزانة ملابس. ومن الغريب ان أياً من اولاده لم يحضر الى كركوك بعد علمهم بالحادثة.

كان مفتاح حل القضية معرفة مكان تردد الرجل في احدى مقاهي الحي، ومعرفة أحد أصدقائه المقربين منه الذي أخبر المحقق ان المجني عليه كان قد أسر له بأنه يبحث عن شراء دار لأحد أولاده وان الدلال (صاحب مكتب العقار) يبحث له عن ذلك.

وعند استجواب صاحب مكتب الدلالة أيد ذلك وان المجني عليه كان يتردد اليه واعلمه بالمبلغ المتيسر عنده لشراء الدار.

تم جمع معلومات عن عامل مكتب الدلالة نظراً للشك فيه، ولدى التحقيق معه أعترف بأنه أخبر اصدقاءه وهم من قاموا بالعملية لوحدهم.

قبض على الجميع وأكدوا بذلك وفتشت دورهم وضبطت المبالغ التي تقاسموها بينهم وقد تم اجراء كشف الدلالة على محل الحادث.

الجريمة الثانية:

جريمة قتل امرأة عجوز تسكن لوحدها في دار قديم في احد الازقة المتفرعة عن سوق شعبي، وقد تم كشف الجريمة بعد جمع المعلومات والتوسع فيها حيث اتضح ان حفيدة اختها كانت تتردد اليها هي وزوجها العاطل عن العمل، وكان يتصور انها تحتفظ بمصاغ ذهبية ومبالغ من المال واستغل قيامه بالتردد اليها لوحده لقضاء بعض حوائجها، واثناء وجوده في نهار ذات يوم قتلها بسكين المطبخ وفتش دارها فلم يجد الا سواراً واحداً من الذهب مع مبلغ ضئيل فسرقها وخرج من الدار.

وقد أعترف المذكور انه باع الاسوارة الذهبية الى أحد الصاغة، وفعلاً تأكد ذلك وقام بكشف الدلالة ايضاً وضبطت الاسوارة الذهبية لدى الصائغ الذي ادعى انه لا يعلم ان الاسوارة مسروقة.. ويبدو ان الصائغ المذكور قد طمع بانخفاض سعر الاسوارة الذهبية وسولت له نفسه لشرائها.

الهاجس (جريمة رأي عام غامضة)...

تفاصيل الجريمة.

المواطن المشهور (ب) تاجر اقمشة لديه محل تجاري واسع يقع على شارع رئيسي ومهم في وسط اسواق كركوك التجارية، عمره يتجاوز الخمسين عاماً، وجد مقتولاً بطعنات سكين بعد ظهر أحد ايام شهر تموز وبعد الكشف على محل الحادث تبين ان المنضدة (المجرات) في محلة قد سرقت النقود التي فيها ولم يترك الفاعلون أو الفاعل أي آثار لجريمته في محل الحادث.

وقد قام مركز الشرطة بالتحقيق في الموضوع بإشراف القاضي المختص، ولكن لم يتم التوصل الى المجرمين. ونظرا لكون المذكور من عائلة معروفة ولبشاعة قتله ولوقوع الجريمة في شارع تجاري فقد كان للجريمة صدى واسع جدا في أنحاء مدينة كركوك زاد من صدى الجريمة كونها الجريمة الثالثة التي وقعت خلال فترة متقاربة مما جعلها بالمنظور البوليسي (جريمة رأي عام).

اعادت اللجنة التي شكلناها تدقيق تفاصيل القضية منذ بدايتها وسجلت ملاحظاتها وبدأت بإعادة الاستماع الى الشهود وجيران المحل وتدقيق علاقته التجارية وكل الامور المتعلقة بالمجني عليه وما حوله.

وكالعادة التي يجب أن لا يغفل عنها أي محقق في جرائم التحقيق كان جمع المعلومات هو المنبع الرئيس المهم لكشف تلك الجريمة ونتيجة لذلك فقد تم الاشتباه بشاب لا يتجاوز الخامسة والعشرين من العمر (وهو جندي هارب) وارتأت اللجنة لأسباب تصورتها مقنعة القبض عليه والتحقيق معه.

وقد اعلمتني اللجنة انها قد استحصلت على اعترافه بجريمة القتل ولكن المفاجأة ان المتهم انكر قيامه بالقتل أمام القاضي المختص سيما انها لا أدلة ولا شهود تثبت عليه التهمة. وكان من نتيجة الضغط عليه انه اعاد الاعتراف عندما حضر امام الضابط المحقق في اللجنة ثم عاد الى الانكار، حيث ان اللجنة كانت تستند الى مبررات للاشتباه به بأن المذكور قد تحسنت اموره المادية بعد الجريمة وكان يعجز عن تبرير ما تثبته اللجنة وما يدعيه عن مصادر نقوده التي كان يتصرف بها في اللهو والقمار.

حضرت الى مقر فريق العمل واستمعت اليه مع اعضاء الفريق وهو يروي ويعترف انه قام لوحده بارتكاب الجريمة بعد مراقبة التاجر، وانه استغل فرصة فترة الظهيرة لخلو الشارع من المارة ودخل الى المحل وطلب من التاجر تسليمه كل المبالغ التي لديه ولكن المذكور امتنع عن ذلك وحاول المقاومة فعالجه بالطعن بسكين كبير كانت معه، وفتح الدرج وسرق كل المبالغ الموجودة فيه.

وعندما سأله عن كمية النقود التي سرقها.

أجاب: أخذت كل النقود في الدرج الاعلى من المكتب (الميز) والدرج الثاني ايضاً ولكنني تركت النقود المعدنية في الدرج الاخير من المكتب وكانت النقود التي سرقها مبلغ كبير آنذاك.

وعندما سأله: اين صرفت النقود؟

أجاب: صرفته على اسرتي (يقصد امه وابوه واخوته) وعلى ملذاتي الشخصية في شرب الخمر وأمور اخرى.

بعد أن علمت ان القاضي كان قد قرر تسليم المحل التجاري الى ابناء المجني عليه، طلبت من أحد الضباط فوراً ان يذهب الى من استلم المحل من اسرة المجني عليه ويسأله سؤالاً واحداً هو (عندما استلموا المحل ومحتوياته واستلموا درج النقود ماذا وجدوا؟ وهل استلموا بقايا من نقود؟

عاد الضابط يخبرني بشكل قاطع ان المذكورين اخبروه انهم استلموا فقط (النقود المعدنية التي كانت في الدرج الاخير والتي تركها القاتل) ورغم ان هذه المسألة لا تشكل دليلاً قاطعاً على قيامه بارتكاب الجريمة.

(ملاحظة مهمة جداً هنا هو خلل في الكشف على محل الحادث الذي قام به الضابط المحقق عند حضوره وتشبيته للحادث، حيث لم يتطرق الى هذا الامر نهائياً فقد كانت هذه الكلمات عن تركه النقود المعدنية هاجساً قوياً لكشف تلك الجريمة)..

واجتمعت باللجنة واخبرتهم بوجود هاجس قوي ومقنع بنسبة كبيرة على ان المذكور هو من قام بالجريمة، وكنت في السابق اشك في ذلك لذا علينا ان نثبت دلائل قاطعة على انه القاتل لأننا فعلاً امام انسان ماهر وذكي.

وكان توقعي في محله تماماً فعند استماعي اليه مع بعض اعضاء الفريق وكنت اقول له..

(ما كافي...!! مرة تعترف ومرة ما تعترف وانت تتعرض للضغط) ومع مناقشته بالحاح حسم الامر قائلاً بالنص: سيدي انتم تظلمونني وانا تذكرت دليل قاطع سيثبت لكم اني بريء تماماً. قلت له: ما هو الدليل؟

أجاب: انا في يوم الجريمة (الثلاثاء كما تقولون) كنت موقوفاً في موقف الانضباط العسكري لأنني جندي هارب كما تعرفون فكيف ارتكب الجريمة وانا موقوف..!!
سأله احد الضباط: إذن كيف خرجت ونحن قبضنا عليك في دارك؟!
أجاب: استطعت الهرب من الدائرة واسألوهم عن ذلك لتعرفوا اني صادق واني لا اكذب عليكم..!!

اذن فعلاً المسألة اصبحت محسومة (هكذا تبدو) لذا وبدون مناقشة كتبنا كتاب معنون الى دائرة الانضباط العسكري طلبنا منه تزويدنا بمعلومات عن المذكور (س) وفيما اذا كان موقوفاً لديهم وتاريخ توقيفه بالضبط، وسلمنا الكتاب الى الملازم هاني أحد أعضاء الفريق وطلبنا منه التوجه فوراً الى الانضباط العسكري وان لا يعود الا بالإجابة الكاملة، وجلست ننتظر بفارغ الصبر النتيجة الحاسمة لمصير هذا الانسان.

وقبل نهاية الدوام عاد الملازم ويده كتاب وقال وهو يسلمني الكتاب (سيدي هذا فعلاً كان موقوفاً يوم ارتكاب الجريمة) وفعلاً هم يبحثون عنه لأنه هرب بعد ذلك بأيام...!!
نظرت الى الكتاب الموقع من قبل امر الانضباط شخصياً، واذا به يثبت ان المذكور (المتهم) كان موقوفاً قبل الجريمة بأكثر من شهر (أي انه موقوف يوم ارتكاب الجريمة لدى دائرتهم).
ملاحظة: هنا من المفترض ان تكون المسألة حسمت قانونياً وان علينا ان نطلق سراحه عن الجريمة لأنه اثبت بما لا يقبل الشك انه موقوف يوم ارتكاب الجريمة وبكتاب رسمي صادر من جهة مختصة.

بدانا ننظر الى بعضنا وغادرنا مقر اللجنة بدون كلام، ولكن كنت في شك كبير بالمذكور. فالحاجس والمعلومة (النقود المعدنية) ليست كلها اعتباطية ولا يمكن أن تكون صدفة في صدفة.

استدعيت مساء المفوضين سعد الله وصلاح، الخبيرين بجمع المعلومات وشرحت لهما وجهة نظري وان هناك شيئاً ما خاطئاً لكني لا اعرف ما هو.

فطلبوا مني مهلة بسيطة لجمع معلومات بطريقتهم الخاصة من دائرة الانضباط عن

المذكور، وفي اليوم التالي اخبروني تفصيلياً عن امور في غاية الدقة ولكنها تحتاج الى اثبات قد يكون من الصعوبة جداً الوصول الى اثباتها.

اشركنا ضابطاً من فريق العمل في مناقشة الموضوع كله وتقرر أن نبدأ بتنفيذ خطة جديدة في التحقيق ينسجم مع المعلومات المستجدة في الموضوع والتي تحتاج الى دليل لإثباتها، وكانت الخطة تستلزم المهارة والدقة وكثيراً من الحذر اللازم فيما اذا انكشفت!! ولقد استطاع احد منتسبينا مع مفرزته التنسيق بالالتقاء داخل الموقف بالمدعو (ج) والذي هو في نفس قاعة توقيف (قاووش) المتهم (س) اثناء توقيفهما معاً في تلك الفترة.

وقد تحدث (ج) بمعلومات جعلتنا نقفز من محلنا نتيجة المفاجأة.. اذ أخبرهم الموقوف ان المتهم (س) كان يخرج يومياً للعمل في حديقة الدائرة مع مجموعة من الموقوفين الآخرين لتنظيم الحديقة وبعض الاعمال الاخرى، وانه لاحظ ذات يوم ان المذكور (س) كان على حدائه الكثير من الدماء، وعندما استفسر منه عنها أجابني ان أحد العاملين من زملائه قد جرح نفسه اثناء العمل وانه قد اعتنى به وساعده مما ادى الى وجود هذه البقع الدموية، واضاف (ج) ان (س) على علاقة بالمومس (ق) وان المذكور المتهم (س) قد اخبره مفتخراً انه ذهب اليها ومارس الجنس معها.

كانت هذه المعلومة في غاية الاهمية وانعطافة كبيرة في استمرار التحقيق فعندما ذهب المحقق الى المومس المذكورة أفادت فعلاً ان المتهم (س) قد جاءها الى دارها ظهر يوم الثلاثاء وكان قميصه ملطخا بالدماء وقد برر ذلك بانه قد تشاجر مع جماعة، كما اضافت (ق) ان المذكور قد اخبرها انه كان يلعب القمار في محل (مقهى) في احد الشوارع.

وقد تأكد المحقق والمفرزة من هذه المعلومة حيث تبين فعلاً ان (س) قد لعب القمار مع جماعة وخسر كثيراً من نقوده في ذلك اليوم والايام التالية وانه اثار انتباه المقامرين من النقود التي كان يقامر بها.

لقد ناقش فريق العمل كل هذه التطورات في القضية ودونت افادة المومس وافادات بعض زملائه المقامرين من قبل قاضي التحقيق.

لقد بات فريق العمل متأكداً ان (س) هو متهم رئيس ولكن على الفريق ان يثبت ذلك بمزيد من الادلة الدامغة، وبناءً على ذلك فقد تم وضع خطة جديدة غاية في الخطورة وقد وافقت عليها بعد أن عرضها علي بعض أعضاء المفرزة.. وقد كنت ادرك ان موافقتي ومدى

خطورة العمل سيؤدي الى احدي نتيجتين إما النجاح والوصول الى الجاني أو الفشل وتحمل المسؤولية الكبيرة، بل حتى المغامرة بمستقبلي الوظيفي اذا ما أخفقنا في التنفيذ. وهكذا ولثقتي بالله وثم المحقق والمنتسبين وما توفرت من معلومات وتأكدي من صدق الرجال جعلتني لا اتردد بأن نستمر في طريقنا لكشف الحقيقة التي بدأت بها جس.

كان الجندي الحلاق (خ) يرتدي ملابسه المدنية عائداً من عمله في صالونه الذي يملكه في كركوك ومتوجهاً قبيل منتصف الليل الى داره، وأثناء وقوفه في باب داره مزعماً الدخول اليه توقفت سيارة بالقرب منه وطلبوا منه مرافقتهم بصمت بعد ان عرفوه بأنفسهم وهوياتهم التي تثبت ذلك.

ولم ينتظروا رده بل استصحبوه داخل السيارة التي انطلقت بهم متجهين حيث مقر فريق العمل. وقد تكلمت معه المفترضة اثناء الطريق بانه عليه أن يختار بين أمرين، الاول قول الحقيقة كاملة وبلا كذب عن موضوع صديقه (س) أو إن عليه أن يتحمل مسؤولية افعاله.

وعندما ترجل من السيارة كان (خ) قد اختار أن يدلي بكامل ما يعرفه عن الموضوع مترجياً أن يبقى اسمه مخفياً لأن هناك من سيؤذونه كثيراً اذا علموا بذلك.. وقد اخبر قاضي التحقيق بذلك فوافق على اعتباره شاهداً في القضية في حالة عدم وجود ضلع له فيها.

اما اجراءات دائرته فلا علاقة لنا بها..!!

بدأ الحلاق (خ) بالحديث وادلى بان المتهم (س) فعلاً صديقه وكان هو أي (خ) مقرب جداً من المسؤول الذي أوكل اليه اختيار بعض الموقوفين للعمل في الحديقة أو اعمال اخرى كصيانة الدائرة وغيرها من الاعمال، لذلك فقد كان يختار الموقوفين في أيام عديدة واحياناً كل يوم. وكان جميع منتسبي الدائرة يعرفون بالعلاقة القوية بين (خ) والمسؤول. لذلك كان المتهم (س) يخرج من الموقف أكثر من زملائه الآخرين بل كان احياناً يخرجهم معه خارج الموقف كله فيذهب (س) بحجة الذهاب للاستحمام أو مشاهدة ابيه وامه، وانهما كانا يتفقان ويعودان معاً الى الموقف في وقت العصر أو المساء بعد خروجه من الموقف. ولكنه أي المتهم (س) قد غدر بصديقه (خ) عندما خرج يوماً معه ولم يعد حسب الاتفاق فسجلوه انه قد هرب من الموقف اثناء العمل في الحديقة.

تم توجيه سؤال الى (خ) عن يوم الحادث وكان يوم الثلاثاء.

فأجاب: نعم خرج معي ظهراً وعاد معي عصراً يوم الثلاثاء وقد لاحظت ان حذاءه

وقميصه ملطخ بالدم.

فسألته عن ذلك فأخبرني انه تشاجر مع جماعة وضربهم وضربوه... وقد خاصمته وقلت له انك بهذا ستجلب لي المشاكل!!

تم تدوين افادة (خ) من قبل القاضي المختص وكانت افادته مفصلة تماماً.. كما تم تدوين إفادة الموقوف (ج) من قبل القاضي بعد أن تم كتابة كتاب رسمي حول وجود قضية مهمة هو شاهد فيها، وقد سهل هذا الموضوع الشاهد (خ) الحلاق ذاته الذي كما بدا لنا انه ذا شان كبير في دائرته!!!.

تم تفتيش دار المتهم (س) بصورة دقيقة وتم ضبط قميص المذكور ووجدت عليه اثار الدماء وتم ارسالها الى الفحص الطبي، حيث تبين ان دم القميص من نفس دم المجني عليه (ب). هكذا تم جمع خطوط التحقيق في قضية قتل المجني عليه بما حصل عليه فريق العمل من أدلة واعتراف المتهم الماكر.. وهكذا بدأنا بالتحقيق معه.

لم يجد (س) امامه الا الاعتراف الكامل بقيامه بالجريمة فأفاد..

انه جندي هارب وعاطل عن العمل وقد قبض عليه وأودع في الموقف الخاص بالعسكريين ولم يجر تسفيره الى وحدته بعد أن (نسق) اموره مع صديقه (خ) الذي كان يعمل في الموقف كحلاق، وقد عرف عنه انه مقرب من المسؤول عن الموقف. واثناء وجوده في الموقف كان مرتاحاً بفضل العلاقة التي مكنته من الخروج أحياناً لتنظيم وعمل الحديقة الكبيرة في الموقف أو أي أعمال اخرى وكانوا يخرجون يومياً أو بين يوم وآخر لتأدية هذه الاعمال صباحاً ويعودون فور انتهاء العمل.

وكان (خ) صديقه يخرج من الموقف بين فترة واخرى فيستغل ذلك بالذهاب للعب القمار او في التردد الى دار احدى المومسات أو الذهاب الى داره التي يسكن فيها ابوه وامه.. وقد فكر طويلاً بعد أن وجد نفسه محتاجاً للمال ليسد بها نزواته.

ففكر في أسماء بعض الاغنياء الذين يعرفهم ومن بينهم المجني عليه القاتل (ب) لكونه غنيا جداً وقد سبق وأن عمل لديه بإدخال بضاعة الى محله وتفحص مكانه جيداً وقرر أن ينفذ سرقة المحل التجاري الذي يقع في شارع قريب من الموقف الذي هو فيه اثناء خروجه. وفي يوم الثلاثاء وهو يوم وقوع الجريمة اخبره (خ) من الموقف وبذل ان يبقى مع زملاءه ليقوموا بتنظيم الحديقة في ذلك اليوم، فقد طلب من (خ) ان يخرج للذهاب الى

داره لرؤية أبيه وأمه فأستجاب له على أن يعود به عصراً بعد انتهاء عمل الحديقة ويدخل القاوش (صالة التوقيف) مع زملائه.

وقد خرج قبل الساعة الثانية عشر ظهراً وذهب الى السوق واشترى سكيناً اخفاها في طيات ملابسه وقد أنتظر ان يخلو الشارع من المارة بعد الظهر لكون درجة الحرارة كانت مرتفعة جداً في شهر تموز.

وبقي على الرصيف الاخر يراقب المحل ثم عبر ودخل الى المحل التجاري واغلق باب المحل خلفه بعد دخوله بين دهشة الرجل المجني عليه (ب).. وقد طلب منه تسليمه كل النقود التي لديه وكان اثناء ذلك ملثماً لكي لا يتعرف عليه التاجر صاحب المحل. فأخذ المجني عليه يصيح ويستنجد بأعلى صوته فهدهد بالسكين ولكن المجني عليه دفعه وقاومه مما ادى الى زوال اللثام من على وجهه، ولم يجد الا أن يطعن المذكور طعنات مختلفة فوق المجني عليه على الارض..

عندها توجه الى مجرات المنضدة (الجكامج) التي يضع التاجر أمواله اليومية فيها، فأخذ يفتحها درجاً درجاً ويضع في جيوبه ماتقع عليه يده من النقود وهي من الفئات الورقية (عشرة دنانير وخمسة دنانير ودينار). ولم يترك منها أية ورقة. ولكنه نظر في الدرج الاخير (الجكمجة) الاخيرة من المنضدة لم يجد فيها سوى العملة المعدنية من فئة (مائة فلس وخمسون فلساً) وكانت حسب تقديره (لا تستحق أن يأخذها لأنها مبالغ بسيطة وثقيلة ولم يعد لها مكان في جيوبه) ولم تستغرق العملية أكثر من عشرين دقيقة فقط.

(طبعاً هذه المعلومة التي كان المتهم قد قالها بصورة عفوية وتلقائية سابقاً هي من ولدت الهاجس وكانت مفتاح كشف الجريمة).

وبعد أن أتم عملية السرقة والقتل خرج من باب المحل بعد أن تأكد خلو الشارع من المارة.. (والكلام للمتهم القاتل). ولف السكين بقطعة قماش صغيرة من المحل وأخذها معه. وتوجه فوراً الى مكب للنفايات اثناء مروره بقربه ورمى السكين فيه، ثم توجه من فوره الى دار المومس وقام بغسل وجهه ويديه ومارس الجنس معها وأعطاهها بعضاً من النقود، وخرج الى محل لعب القمار حيث لعب ايضاً.. (وهي مقهى موجودة في السوق). ثم توجه الى أحد المطاعم حيث تناول الغداء وعاد الى دائرة الموقف وانضم الى زملائه الذين يعملون في الحديقة.

تم تدوين اعتراف المتهم (س) من قبل السيد قاضي التحقيق تفصيلاً. وتم فوراً القيام

بعملية كشف الدلالة على المحل التجاري الذي يقع في منطقة مهمة وفي شارع مهم، وقد تطابقت كل اقواله مع كشف الدلالة.

كما ان ضبط ملابسه ووجود أثار بقع دم المجني عليه من الادلة الدامغة ضده حيث اوضحت التقارير الطبية تطابق دم المجني عليه مع بقع الدم الموجودة على قميص المتهم. هكذا تم تدوين كل افادات الشهود واعتراف المتهم وكل الاجراءات القانونية الاخرى، وقرر القاضي احالة المتهم الى محكمة الجنايات في كركوك.

وقد حضر الى دائرتي مسؤول الموقف معاتباً على اجراءاتنا غير القانونية!! وكنت استمع اليه ساخراً، وبعد أن انتهى من كلامه

أجبتة بثقة كبيرة: يا فلان ما دمت متأكداً ان اجراءاتنا غير قانونية فأكتب الى مراجعك العسكرية ما تدعيه عن اجراءاتنا غير القانونية وسنقبل بما سيردون عليك وما يتخذونه من اجراءات. ويبدو ان تفاصيل كشف الجريمة واعترافات المتهم لم تصل اليك!! ولكن أود اعلامك ان القضية قد احيلت الى المحكمة المختصة وان الحكم فيها سيصل الى الاعدام، وأجهل ان كانت المحكمة ستتخذ الاجراءات عن كيفية خروج الجندي الهارب من موقفه وقيامه بالجريمة!! وأخرجت له نسخة من كتاب دائرته موقع من قبله شخصياً وأنا اقول له: يافلان ان كتابك هذا والذي يؤيد ان المتهم (س) كان في موقفكم هو دليل قاطع على ان هناك خللاً كبيراً في دائرتكم.. لان المذكور ارتكب الجريمة المريعة اثناء قولكم انه كان في موقفكم بينما هو كان اثناءها ينهال بالطعنات القاتلة على انسان بريء.

تلعثم الرجل وبدا عليه الارتباك وأخذ يغير من لهجته بشكل أقرب الى الرجاء والتوسل مبرراً ذلك بكثرة عدد الموقوفين في الموقف وان اشغاله كثيرة.. ومثنياً على اجراءاتنا في كشف هذه الجريمة البشعة!!

وقد حكمت محكمة الجنايات على المجرم (س) بالإعدام كما كان لكشف هذه الجريمة صدى كبير والتي تعتبر من جرائم الرأي العام نظراً لأهمية شخصية المجني عليه وكونه من عائلة معروفة، اضافة لوقوع الجريمة في مركز مدينة كركوك واثناء النهار وطريقة قتل المجني عليه بطعنات كثيرة.

وقد بذل المحقق النقيب (ع) وفريق عمله والمتسبون (ص) و(س) و(ن) جهوداً مميزة في التحقيق وجمع المعلومات وكل الاجراءات القانونية.

الجريمة الرابعة (القاتل البرئ)

في خان قديم يقع في احدى الازقة المتفرعة من منطقة قوريا، كان هناك ثلاثة رجال من المسنين جمعتهم ظروفهم العائلية والمعاشية فسكنوا في هذا الخان الذي يحتوي على الكثير من الغرف القديمة وكان يستخدم كمخزن للمحلات القريبة من المنطقة فكان لكل منهم حسب ما يبدو غرفة متواضعة يخزن فيها بضاعته مع وجود ثلاث غرف قديمة يسكن في كل منها احد المسنين الثلاثة.

كشفت شرطة المنطقة على أثر تلقيها اخبارا بوجود جريمة في الخان على محل الحادث فوجدت جثة احدهما وهو (أ) في مكان وهو مطعون بطعنات في انحاء جسمه وكسرت باب احدى الغرف فوجدت جثة الاخر وهو (ب) مرمية على الظهر وفوقها كيس كبير من الرز، وتبين انه قد طعن ايضاً بعدة طعنات في جسمه أما الرجل الثالث وهو (ج) والذي كان يسكن في غرفة اخرى فقد اختفى تماماً عن الانظار ورغم التحري عنه لم يلقي القبض عليه الى حين تشكيل اللجنة التحقيقية، ولم يستطع محقق المركز معرفة اهداف الجريمة، مع العلم ان الرجل الثالث قد تم معرفة اسمه الكامل من اهل وجيران المنطقة الذين لم يكونوا يعرفون عنه سوى اسمه، ويبدو ان الثلاثة كانوا منقطعين عن اهلهم كما ان الضحايا لم يعرف عنهم سوى اسمائهم من بطاقات الاحوال المدنية (النفوس) التي كانت معهم.

كانت الجريمة ونظراً لحدوثها مع الجرائم الاخرى ولكونها على مسنين (شباب) وفي خان قرب وسط المدينة ولطريقة القتل وعدم معرفة الاسباب. كل هذه الامور جعلتها من ضمن جرائم الراي العام في مدينة كركوك التي تنتشر فيها الاخبار بسرعة كبيرة لمعرفة الناس ببعضهم وعن وقوع جرائم سابقة متعددة ضمن فترة قصيرة وليست متباعدة وعدم كشفها وانتظار الناس وترقبهم بخوف وحذر.

كانت هذه الجريمة من ضمن اعمال أحد فرعي اللجنة والتي مقرها في مديرية مكافحة الاجرام وكنت اتابع عملهم يومياً والمعلومات التي يتوصلون اليها تباعاً والتي ادت الى القبض على الرجل الثالث المختفي منذ وقوع الجريمة بواسطة تتبع المعلومات بشكل سري، واخيراً اتصل بي مدير مكافحة الاجرام ليبشرنني ان الجريمة قد كشفت وان المتهم

(الرجل الثالث) قد اعترف تفصيلاً مع الادلة القاطعة بارتكابه الجريمة.

حضرت الى مقر اللجنة واستقبلني ضباطها ومنتسبوها بالفرح والابتهاج، وطلبت منهم ان يتركونني منفرداً مع الرجل (المتهم) وهو منهاج سرت عليه في التحقيق سيما الجرائم التي تؤدي نتيجتها الى عقوبة شديدة كالإعدام.

دخل عليّ المتهم (ج) فطلبت منه الجلوس واعطيته سيجارة وانا اتفحص به وبهيئته البدنية وقصر قامته واثار تعب شديد وارهاق على محياه وسالته عن عمره الذ كان بحوالي الستين عاماً، ثم بدا يعترف بالقضية..

حيث قال معترفاً: نحن كنا انا و(أ) و(ب) (وهنا يقصد الضحايا المجني عليهم)، نسكن في هذا الخان منذ خمس سنوات وقد تألفنا على المعيشة وكنا نأكل من قدر واحد نطبخ فيه بشكل مشترك، وكنت أعمل سائقاً في سيارة نقل (مصلحة نقل الركاب الحكومية) وفي يوم الحادث وبعد انتهاء واجبي عدت بعد أن سلمت السيارة (الباص) في مراب (كراج) المصلحة في الساعة الحادية عشر مساءً ودخلت الى الخان فوجت الرجلين زملائي (أ.. و.. ب) يجلسون وهم يلعبون (الطاولة) وكانوا يأكلون البطيخ (الرقى) فجلست معهم وبدانا نمزح فأهانني (أ) بكلمات جارحة جداً فأجبتة انا ايضاً وتطور الكلام الى الضرب بالأيدي ففقدت اعصابي ورفعت سكين البطيخ الكبيرة وطعنته بها فهرب باتجاه غرفته هارباً فلحقت به واكملت عليه وخفت ان يكون (ب) شاهداً عليّ فلحقت به وكان قد دخل غرفته فطرحته ارضاً حيث كان ضعيفاً وضربته (طعنته عدة طعنات) وجئت بكيس الرز الذي كان في غرفته ووضعتة على صدره وخرجت مذعوراً، واختبأت لدى ابنة اختي وزوجها من الخوف من الحكومة حتى قبضوا عليّ

- سألته: وهذه الساعات التي ضبطت بحوزتك لمن تعود؟

- أجاب: انها تعود لـ (أ) و(ب) حيث اخذتهما منهما بعد ان قتلتهم، وتنهى الرجل وقال هذه هي القصة سيدي.. وانتهى من اعترافه..

ولا أدري ما هو السر الذي دفعني وانا اصمت بعض الوقت وانظر مدققاً في ملامح الرجل الذي كان يتحاشا النظر الي

- فقلت له: منين ما اشوفك مو انت القاتل (أي انا اعتقد انك لست القاتل)

- رد المتهم بسرعة فائقة: لا والله سيدي ما انا القاتل.

حقيقة ورغم تفاجئي الا ان تأكيده السريع هذا ولهجته المتوسلة قد جعلتني بحالة لا يمكن وصفها مهما كتبت عنها من التصديق واللاتصديق والعطف والتردد والمفاجأة..
فما لك عواطفني وانا انظر اليه
وعدت اسأله:

- اذن ما الذي حدث يا هذا..! ولكن قبل أن تتكلم احذر من الكذب فلست ممن يستطيع أحد أن يخدعه.

- أجاب وهو يطرق برأسه: سيدي.. أنا اعترفت وانتهى الموضوع واذا خرجت انت من هنا لن أقول الا اعترافي باني القاتل!!

وكان في داخلي شيء ما يتعاطف مع هذا الرجل الذي سيحكم بالإعدام على كل اعترافه وماضبط لديه من مسروقات.

- فقلت له: اذن قل لي الحقيقة التي حدثت بلا خوف ولا كذب؟

- فأجاب: فعلاً انا عدت من عملي في حوالي الساعة الحادية عشر مساءً ودخلت فوجدت البطيخ والرقي على الارض فقلت لعل الرجلين (أ) و(ب) قد ناما اليوم مبكراً، فتوجهت الى غرفتي وكانت غرفة (أ) تقع على طريقي اليها فوجدته مطروحاً على الارض ومطعوناً وهو ينزف ولكنه ميت، فعدت الى غرفة (ب) فوجدت الباب الخشبي مقفولاً فنظرت من خلال فتحات الخشب للباب القديم المكون من الواح فوجدت (ب) مطروحاً على أرض الغرفة وكيس الرز موضوعاً عليه فانهزمت فوراً من الخوف ولا أدري لماذا هربت، ولربما لاني شعرت بأني سأكون متهماً لان المجرمين لم يقتلوني معهم. وتوجهت الى بيت ابنة اختي حتى قبضوا عليّ.

- سألته: والساعتين التي ضبطت معك! واللذان تعودان للقتيلين؟

- أجاب: كنت اعمل دلال (بائع شاري) لبيع وشراء المسابح والساعات في سوق الهرج، وكنت استرزق من هذا العمل وكان (أ) و(ب) يعطوني ساعاتهم بين فترة وأخرى فأبيعها واشتري لهم ساعات غيرها وأمنحهم بعض النقود عن الفرق بين البيع والشراء، وصدقني يا سيدي هذا هو الموضوع كله واني اعترفت بعد أن وجدوا هذه الساعات في جيبي وقالوا لي ان اختفاؤك وهذه الساعات كافية لإدانتك! فاخترعت هذه القصة لكي لا يهينوني ولا يضربونني (وانهم هددوني بفعل ذلك).

ملاحظة مهمة: ان محضر الكشف على محل الحادث وبحضور القاضي قد دل ان باب غرفة القتل (ب) كان مقفلاً وعندما تم كسر الباب وجدوا (وثبت ذلك) جثة (ب) عليها كيس رز وقد يعتبر دليل قاطع اذا ما اضيفت اليه ساعتني المجني عليهما واختفاء الرجل، وأخيراً اعترافه عن سبب ارتكاب الجريمة والذي لم يكن مستغرباً أن يحدث في بعض شرائح مجتمعنا، أي أن يكون القتل لأسباب انية وتافهة بل قد تكون أقل مما تم ذكره من قبل المتهم.

تركت الرجل جالساً.. وخرجت والضباط يحدقون بي وهم يجلسون بانتظار ما سأقوله لهم بعد سماعي للمتهم.

فقلت لهم: انا لن أقول لكم انه ليس المجرم ولن اقول لكم انه هو، ولكن أطلب منكم اعادة التحقيق من الصفر مرة اخرى لأننا مسؤولون امام الله عن اجراءاتنا.

فوجئ الضباط بقولي.. ولكن الثقة المتبادلة بيننا وتوضيحي لهم ان هناك ثغرات في توجيه الاتهام اليه إن كنا حقاً نسعى الى كشف الحقيقة لان المتهم قد برر طريقة مشاهدته جثة (ب) داخل الغرفة (وهو أحد الأدلة القوية التي جعلتنا متأكدين من كونه القاتل) حيث علينا أن نتأكد هل فعلاً يمكن مشاهدة المجني عليه (ب) بداخل الغرفة من خلال الفتحات بين الواح الباب الخشبي. وهل انه فعلاً كان يبيع ويشترى بالساعات في السوق الذي ذكره؟ رغم ان هذه الجريمة هي الاخيرة التي بقيت لدى اللجنة لكي تنهي عملها بنجاح.. كان الجميع من اعضاء اللجنة الرئيسية بانتظار النتيجة لإعلان النصر على هذه الجرائم، الا انني وثقتي بالضباط انتظرنا معاً لكشف الحقيقة في هذه الجريمة الاخيرة.

فالله أولاً ومن ثم ضميرنا وحرصنا على ان لا يفلت المجرم الحقيقي من ذنب جريمته وتلصق الجريمة ببريء حتى وان اعترف على نفسه بأنه هو القاتل يحتم علينا ان نتأكد من كل شيء. لذلك كله فقد عادت اللجنة وابتدأت بإثبات صحة ادعاء المتهم حيث اتضح ان هناك فعلاً فتحات بين الواح الباب الخشبي في غرفة القتل (ب) وان المتهم فعلاً كان يبيع ويشترى بالساعات!!

لذلك فقد تم اعادة الكشف مرة اخرى على الخان بشكل دقيق حيث تم ملاحظة ان هناك اربعة غرف في نهاية الخان متفرقة ولم تكن تلفت النظر وانها كانت مغلقة وبقيت حتى الان مغلقة لان التحقيق لم ينتهي.

تبين ان هذه الغرف تعود لمحلات في السوق وان ابواب الغرف هذه من النوع الخشبي الجيد والجديد، كما ان مظهر الغرف الخارجية بدأ عليها انه تم تحديثها.

وقد تم الاستفسار عن اصحاب الخان فبين انه لورثة عائلة ثرية وان لديهم وكيلا لهم، وعلما عن عائدة كل من الغرف المذكورة المؤجرة وان (أ) و(ب) هما يقومان بحراسة الخان والغرف لقاء سكنهما، وقد طلبت لجنة التحقيق منهم جرد محتويات الغرف وقد اعلما احدهم ان هناك نقصا في المواد الكهربائية الموجودة في غرفة الخزن وهي راديوها وتلفزيون ومراوح وغيرها من المواد الكهربائية وانه يجهل عدد النقص، وكان باب الغرفة مقفلا ولم يكن هناك أي كسر عليه.

فسألناه عمن يحتفظ بالمفاتيح؟

فأجاب: عندي ولا يستخدمها الا العامل (د) الذي ينقل البضائع.

ولدى استجواب (د) بعد جمع المعلومات عنه ومعرفة بعض اصدقائه تبين ان اثنين منهما من ذوي السوابق، وبدت ملامح الجريمة تتكشف عندما اعترف (د) انه اتفق مع صديقيه المذكورين على سرقة مواد من غرفة المخزن ليلاً بعد ان قام باستنساخ مفتاح (سويج) الغرفة لدى احد المحلات المختصة بذلك وانه سلم المفتاح الى المتهمين من اصدقائه.

أصدر القاضي المختص أمراً بالقبض على المذكورين وقبض على احدهما فاعترف بالجريمة كاملة وبعد التحقيق معه قال (اتفقت مع صديقي (د) على سرقة مواد كهربائية من الغرفة المذكورة بعد أن اعطانا (د) نسخة من المفتاح وعلى ان تكون السرقة ليلاً، وقد دخلنا الخان متسلقين من حائط منخفض ومطل على خربة متروكة في زقاق خلفي. وعندما شاهدت المسنين دخلا للنوم بدانا بفتح باب غرفة المخزن وبالتعاون مع صديقي سرقنا مراوح وتلفزيونات ومكاوي كهربائية وخلطات للعصائر وكنا نضعها في الخربة، لكن المجني عليه (أ) فاجأنا واتجه اليها فلحق به صديقي وحاول دفعه الا انه كان يصرخ فطعنه بسكين كانت معه. وهنا لاحظت الرجل الثاني (ب) قد خرج على صوت الصراخ فلحقنا به انا وزميل في غرفته وطعنه زميلي وتعاوننا على وضع كوني (كيس الرز) على صدره وخرجنا مسرعين.

ولدى الاستفسار منه عن مصير المواد المسروقة علما انهما باعا قسما منها في سوق الشورجة عدا ثلاث قطع موجودة في دار صديقه.

تم التحري في دار المذكورين وضبطت ثلاث قطع في دار المتهم الذي لم يقبض عليه بعد أن ارسل احد الضباط الى وحدة المذكور العسكرية ليتم القبض عليه والتي لم تكن بعيدة عن كركوك، ولدى التحقيق معه تطابقت اقواله تماماً مع زميليه المجرمين، اما السكين فقد ادعى المذكوران انها تركاها في اسفل مزبلة لكي لا يلاحظها أحد. كما تم تدوين وافادة من اشترى المواد الكهربائية المسروقة من المجرمين.

ملاحظة: في هذه القضية يتضح النقص الواضح في اجراءات المحقق وفيها عدم كشف محل الحادث كله والتركيز على غرف المجني عليهما فقط ومحل الجثث وعدم معرفة اصحاب الغرف الاخرى الموجودة في الخان وتركها بعد قفل الخان، اضافة لتركيز اللجنة ايضاً على خط واحد وهو اختفاء المتهم الذي اعترف على نفسه واستخدام الضغط عليه بحجة توفر الادلة.

استدعيت الرجل (ج) وبحضور مدير المكافحة وأعلمته انه فعلاً بريء وانه صدق في اقواله وان كان عليه مأخذ كبير بعدم ابلاغ الشرطة عن الحادث واختفائه غير المبرر التي كانت ستذهب به الى السجن، فبكى الرجل وهو يتمتم بعبارات الشكر لله ولنا وعوضناه مما استطعنا عليه من فضل الله.

وكان من أغرب قراراتي ان طلبت من الرجل بحضور مدير المكافحة أن يحضر شهيداً الى مديرية المكافحة ويجلس في غرفة المدير لكي يتذكر الاخير انه كان من الممكن ان يكون مسؤولاً أمام الله عن مصير هذا الرجل الذي كان سيصل الى حد الاعدام، وحتى بما اقدم عليه من اعتراف كامل على نفسه كذباً دون التأكد من كشف محل الحادث.

ملاحظة: يتبين من الجريمتين الثالثة والرابعة ان كلا منهما على نقيض الاخرى في هاجس تجاه المتهمين.

ففي الجريمة الاولى كان هاجس قد انصرف الى ان المتهم ورغم انكاره ووصول كتاب رسمي من دائرة رسمية انه كان يقضي مدة توقيفه في موقف الانضباط يوم ارتكاب الجريمة.. الا ان الاصرار ان هناك خطأ ما وخللاً معيناً.. وان المتهم هو من قام بارتكاب الجريمة وعلى فريق العمل اثبات ذلك بجمع الادلة الدامغة ضده. وهذا ما حدث فعلاً...

وعلى عكس الجريمة الرابعة فان المتهم قد اعترف بأسباب ارتكاب جريمته مع ضبط

الساعتين العائدتين للمجني عليهما كما ان هناك اداة كاملة عندما اعترف انه وضع كيس الرز على جثة المجني عليه (ب) واقفل الغرفة، وفعلاً تم كسر باب الغرفة ووجد ان قوله مطابق لما موجود اثناء الكشف اضافة الى هروبه واختفائه.. كل ذلك كان كافياً لإدانته. الا ان الهاجس الحقيقي انصرف انه قد يكون بريئاً وان على فريق العمل التأكد من اقواله خوفاً من أن يكون قد أعترف على نفسه كذباً للأسباب التي ذكرتها.. وهذا ما حدث فعلاً بعد أن تم توصيل فريق العمل الى الجناة الحقيقيين الذين قاموا بالجريمة فعلاً.

النتائج الرائعة

لم ينفذ الشهر الذي حددناه كمهلة للجنة الكشف عن الجرائم التي حدثت في كركوك والتي علينا وعلي أنا كمدير الشرطة منهم ان ننقل خارج كركوك ونترك المجال لغيرنا في العمل ان لم نكشفها. إلا وقد تم كشف كل الجرائم خلال مدة خمسة عشر يوماً كنا خلالها قد وضعنا خطط استنفار لكافة الجهاز في المدينة لكي لا تقع جريمة أخرى من نفس النوع أولاً كأجراء وقائي، وقد أشعرت المحافظ السيد منذر نصيف جاسم الذي كان أحياناً يحضر معي الى مقر اللجنة للاطلاع على مانقوم به.

كما أشعرتنا مسؤول الحزب ومن قبله مرجعي في بغداد السيد اللواء عبد المحسن خليل مدير الشرطة العام والسيد اللواء الركن نزار الخزرجي قائد الفيلق الأول الذي كان متواصلاً معنا هو الآخر لحرصهم على أمن الناس في المحافظة، حيث ان المسؤولين في كركوك ابدوا ارتياحاً كبيراً لهذه النتائج المبهجة.. لذلك فقد انتشرت الاخبار المفرحة في كركوك عن الكشف عن كل الجرائم التي أقلقّت الناس وبدأت التهاني من كل مسؤولي المحافظة والمواطنين واقامت حينها المحافظة والمسؤولين ملتقى كبير دعت اليه رؤساء العشائر ووجهاء كركوك والمعروفين فيها وجمهرة من المواطنين، وحضر الملتقى مسؤول شمال العراق آنذاك وتم الحديث عن الجرائم تفصيلاً وجهود رجال الشرطة في كشفها، كما تحدث الكثير من الوجهاء وأبدوا شكرهم وامتنانهم وتم تكريم كل اللجنة ضباطاً ومفوضين ومراتب مع كتاب من الشكر والتقدير، كما قامت المحافظة بتكريم اللجنة ايضاً. وحضر الى المحافظة السيد وكيل وزارة الداخلية ومدير الشرطة العام واجتمعوا باللجنة وتم تكريمها، وقمت بكتابة بحث علمي موسع عن كل الإجراءات ابتداءً منذ اليوم الاول لتشكيل اللجنة وتوقعات الضباط الحاضرين ومقارنتها بنتائج التحقيق، وارسل الى مديرية الشرطة العامة التي ارسلته بدورها

الى المعهد العالي لضباط الشرطة، فأُتصل بي عميد المعهد اللواء حكمت موسى راجياً مني الحضور لإلقاء محاضرة عن هذه الجرائم المهمة وكيفية كشفها، وليبت الدعوة شاكراً له حيث تم طبع البحث وتوزيعه على الضباط المشاركين في دورة المعهد. وتضمن البحث حتى توقعات الضباط قبل كشف الجرائم ومدى تطابقها مع واقع كشف الجريمة والاسباب العلمية التي ادت الى كشف هذه الجرائم المهمة التي هزت الرأي العام في محافظة كركوك.

التسليب على الطرق الخارجية - خط أحمر (جريمة على الطريق العام)

سجلت مديرية شرطة الحويجة حادثة في غاية الخطورة في صيف عام 1984 عندما اوقف ثلاثة من المسلحين سيارة تاكسي فيها ركاب متجهة من كركوك الى الحويجة، حيث ادعى ركاب السيارة انه مساء ذلك اليوم تعرض لهم مسلحون على الشارع العام وهم ملثمون باليشماغ التي تغطي وجوههم في منطقة بين الرياض ومركز القضاء وقد سلبوهم نقودهم، وقد لاحظوا على جانب الشارع سيارة بيك أب بيضاء اللون لم يستطيعوا معرفة ارقامها لاختلاط الظلام. تم التحقيق في ذلك واخراج دوريات فلم يتوصلوا الى نتيجة.. ولكن خطورة الموضوع ازدادت أهمية وذلك عندما وقعت حادثة اخرى ولكن على شارع رئيسي مهم جدا وهو الشارع الممتد بين ناحية داقوق وكركوك وبنفس الاسلوب الاول مما استوجب تدخل مديرية شرطة كركوك في هذا الامر الخطير الذي قد يؤدي تكرارها الى شل حركة الطرق الخارجية سيما بين بغداد العاصمة وبين مركز محافظة كركوك فقد كان ذلك الطريق يعج بالآلاف السيارات التي تصل ايضاً بين (السليمانية - كركوك - بغداد) و(اربيل - كركوك - بغداد) اضافة للطريق الممتد من (كركوك - الحويجة - الزاب - القيارة - الموصل).

تم عقد اجتماع مشترك بين مديري الاقسام المعنية ومراكز الشرطة وبأشرافي المباشر ووضعت خطة تضمنت تحقيق هدفين رئيسيين هما:

الاول - منع حدوث جريمة تسليب اخرى.

الثاني - التحقيق الفوري من قبل لجنة مشتركة بين مديرتي القسمين للقبض على المجرمين.

وبموجب الهدف الاول تم المباشرة بما يلي:

* تخصيص اربع سيارات مسلحة تقوم بالدوريات المتنقلة على الشارع الرئيس بين شمال داقوق وحتى ضواحي مركز كركوك مع تنسيق حركتها ومرابطتها بحيث لا يخلو الشارع الرئيسي منها ذهاباً وإياباً.

* تخصيص ثلاث سيارات مسلحة بين قضاء الحويجة وضواحي مدينة كركوك وبموجب نفس السياق ايضاً.

* تخصيص سيارتين مدنيتين تحمل منتسبين بالملابس المدنية في الشوارع الرئيسة اعلاه واجبها الدورية المتنقلة اضافة لجمع المعلومات.

* تخصيص سيارة مسلحة تجوب المنطقة الواقعة بين الشارعين المذكورين والمتوازيين.

* تم استحداث اسلوب جديد في عملية المنع تمثل باستئجار سيارة قلاب تحمل الحصى والرمل ويجلس مع السائق اثنان من منتسبين بالزى المدني ويتوقفان في الشارع العام ويدهما جلكان بنزين فارغ (عبوه بلاستيكية) طالبين المعونة من السيارات المارة وعند وقوف أي سيارة يخبرونه انهم من رجال الشرطة لحماية الطريق!! وبذلك ينصرف ذهن المجرمين الى الخوف من كل السيارات التي تحمل حصى ورمل معتقدين بأنهم من رجال الشرطة. وكذلك تم تعاون المواطنين الذين يحملون مواد اخرى كالخضراوات وحتى سيارات التاكسي المدنية.

* قيام السيارات المسلحة وبالتنسيق فيما بينهم على نصب سيطرات وقتية (طيارة) على الشوارع وتدقيق هويات راكبي السيارات التي يشبه بها أو التي يحمل ركبها سلاحاً.

* كما تم اللقاء بمختاري القرى المنتشرة بين المنطقتين لاسيما القرى القريبة من الشوارع العامة وتم تحميلهم مسؤولية حدوث مثل تلك الجرائم ضمن حدود مناطقهم مع الطلب منهم بجمع المعلومات عن الحادثتين.

وقد كان لهذه الاجراءات ومتابعتها بشكل جدي الاثر الكبير في منع حدوث أية جريمة

تسليب اخرى.

اما الهدف الثاني وهو التحقيق للوصول الى المجرمين، فقد اعتمد على جمع المعلومات عن الجنود الهاربين. كما تمت الاستعانة بمنتسبي الشرطة الساكنين ضمن المناطق اعلاه بجمع المعلومات ايضاً وكان الاهتمام هو جمع معلومات عن سيارات البيك أب البيضاء ومعرفة اصحابها، وقد تم التحقيق الشفوي مع الكثير منهم وتلقت اللجنة عشرات المعلومات من مواطنين متعاونين وكانت كل المعلومات تدقق بشكل جيد.

وبعد شهرين وردت معلومات الى احدى مفارزنا العاملة ضمن المنطقة إن هناك مجموعة من الاشخاص وهم من الجنود الهاربون يحتمل قيامهم بمثل هذه الاعمال فعملت لجنة التحقيق على زيادة المعلومات والتأكد من صحة ذلك وتم القبض عليهم والتحقيق معهم واعترفوا بقيامهم بالحادثتين المذكورتين بسيارة بيك أب بيضاء تعود لوالد أحد المتهمين. وتم استدعاء ركاب السيارتين واستطاعوا تشخيص بعض منهم من كلامهم معهم اثناء تسليبهم. كما ضبطت الاسلحة المستخدمة في العملية.

وقد وقعت جريمة سلب في محافظة اخرى عندما استلمت مسؤوليتها وهي شرطة محافظة نينوى عام 1989 حيث حدثت عملية تسليب على طريق الموصل - بغداد قريباً من مفرق منطقة الحضر، وقد تم وضع خطة مشابهة لذلك وتم القبض على الفاعلين ايضاً.

ملاحظة: هنا يبرر أهمية تعاون المواطن في الاخبار عن المشتبه بهم وهذا ما يجب ان تسعى اليه الشرطة في واجباتها وسيما في منع الجريمة أو التحقيق فيها، كما يبرر أهمية استنباط طرق مبتكرة لإدارة الشرطة وضباطها في وضع الخطط الكفيلة لمنع جريمة التسليب على الطرق الخارجية سيما المناطق الريفية كما يجب دائماً تحميل مختاري القرى مسؤولية المساهمة في حفظ الامن على الطرق الخارجية.

التحقيق والابداع في الرسم (القلادة الذهبية)

اخبرتني زوجتي ان الدكتورة النسائية (ل) قد حضرت الى دارنا وانها تسكن في دار ليست بعيدا عن الشارع الذي اسكن فيه مع عائلتي، وقد اخبرتها ان مصوغاتها الذهبية الثمينة قد سرقت من دارها. وانها تطلب المعونة لكشف الجريمة..

وفعلاً عاودت الدكتورة (ل) بالمجيء الى داري ليلاً وحدثني بانها تركت الدار عدة ساعات مصطحبة اولادها معها وعادت اليه لتجد ان هناك سارقاً قد دخل الدار في النهار واثاء غيابها، وقد سرق من الدولاب الذي في غرفتها مصوغاتها الذهبية.. وانها واولادها في قلق شديد من هذا التجاسر على حرمة دارها. ووعدتها خيراً واننا سنقوم بكشف لمحل الحادث (دارها) في نهاية اليوم التالي.

ارسلت بطلب الملازم رياض هاني وتوجهنا الى دار الدكتورة حيث قمنا بالكشف على الدار من داخله ومن خارجه وقد اتضح ان جيران الدكتورة هم اناس محترمون لان المنطقة التي تسكن فيها معروفة بسكنها الاصليون وانهم من علية القوم في المدينة. وقد لاحظنا سهولة في تسور دار الدكتورة والنزول الى الحديقة المفضي الى داخل الدار مما سهل دخول اللص الى الدار ومن ثم دخوله الى غرفة نومها وفتحته الدولاب الخشبي المفتوح ايضاً. حيث وجد امامه في الدولاب علبة فيها كل مصوغاتها الذهبية مع مبلغ من المال موجود ايضاً بقرب المصوغات الذهبية.

لذلك لم تجد الدكتورة أي بعثرة في اعراض الغرف حيث يبدو ان اللص تفاجأ بما عثر عليه دون عناء ففضل الاسراع بالهروب من محل الحادث بعد حصوله على (ما خف حمله وغلا ثمنه)!!

تم تدقيق صور وصحائف ارباب السوابق السابقين ولدى التحقيق معهم لم يجد المحقق ما يدعو للاشتباه بأي منهم في ارتكاب هذه السرقة، وكانت الدكتورة كما افادت حزينه جداً ومتألمة على قلادة ذهبية متميزة كانت قد ورثتها عن امها وكانت تعزبها جداً و حتى انها كانت تقول (ان كل المصوغات ليست مهمة لي الا هذه القلادة الذهبية). وعند سؤالها فيما اذا كانت تستطيع وصفها.

أجابت: نعم استطيع وصفها بشكل دقيق لا مثيل له وكذلك استطيع وصف الذهب كله.
بادر المحقق الى احضار رسام ماهر في مقتبل العمر كان يعرفه جيداً واحضره الى دار
الدكتورة وأخذت تصف له القلادة والرسام يرسمها ويقوم بتعديل الرسم بعد ملاحظات
الدكتورة عليها.. وهكذا وصل الامر الى ان قالت الدكتورة وهي تلاحظ وتدقق في الرسم.. نعم
ان هذا الرسم هو القلادة تماماً بكل تفاصيلها. كما تم رسم اغلب المصوغات الذهبية المسروقة.
تداولت مع المحقق وقررنا ان نقوم باستنساخ الرسومات على الكثير من الاوراق
البيضاء.. كما حددنا المناطق التي يجب توزيع صورة القلادة المرسومة والذهب المسروق
وهم الصاغة في سوق الذهب في كركوك والموصل وبغداد وحتى زاخو ولأسباب كانت
قائمة في حينها. وعلى امل القيام بتوزيعها في مناطق اخرى على الصاغة في انحاء العراق.
وقد قام المحقق بتوزيعها على كافة الصاغة في كركوك اولاً ومن ثم توجه الى المناطق
الاخرى والى مكاتب مكافحة الاجرام ايضا في تلك المناطق.. مع اعطائهم رقم هاتفه الحكومي
الخاص في حالة الاشتباه بأية قلادة تشابه الرسم او المسروقات من المصاغات الاخرى.

بعد اسبوعين تقريباً اتصل المحقق بي مستعجلاً واخبرني ان أحد الصاغة في كركوك
قد اتصل به واعلمه بأن شخصاً مجهولاً قد أحضر اليه وعرض عليه مصوغات ذهبية مدعياً
انها عائدة لزوجته ولكونه محتاجاً للمال فقد قرر بيع بعض منها، وعندما ساومه الصائغ على
بعض المصوغات بعد معاينتها شك الصائغ في الرجل فعرض عليه مبلغاً مبالغ فيه ولكن
الرجل فاجأه بإخراج قلادة ذهبية من جيبه عارضاً عليه شرائها.

وقد تذكر الرجل (الصائغ) الرسم الذي سلمه اياه المحقق لهذا فقد دخل الى ملحق
داخل محله واخرج رسم القلادة، ولدى مقارنته لها اتضح انها ذات القلادة المسروقة!
فخرج الى الرجل وعامله على جميع ما عرضه عليه من مصوغات وتوافقوا فعلاً على عملية
البيع والشراء.

وقد استطاع الصائغ وبطريقة ذكية بالخروج من المحل الى المحل المجاور بحجة عدم
كفاية المبلغ الذي بحوزته وانه سيستدين المبلغ من زميله في المحل القريب.. فانطلت عليه
الحيلة، وكان الصائغ يراقب الرجل من المحل المجاور (وهو يقع مقابل محله تقريباً) وفوراً
اتصل بالمحقق الذي طلب منه ان يشغل الرجل بأي موضوع حتى حضوره اليه وخوله بمنعه
بالقوة ان شك بالأمر أو اراد الهروب.

ومن حسن الحظ والصدفة ان العملية انطلقت على المشتبه به الذي لم يفكر بالامر بعد مضي مدة على قيامه بالسرقة.

وهكذا وخلال دقائق كان المحقق مع مفرزة من رجاله يداهمون اللص في محل الصائغ (الشريف) ويقبضون على السارق مع المصوغات التي كان يعرضها للبيع. وفوراً انتقل المحقق الى الدكتوراة وعرض عليها القلادة فأجهشت بالبكاء بعد ان تعرفت عليها وعلى المصوغات الاخرى..

وقد تم التحقيق مع اللص وظهر انه يسكن مع أحد اقاربه في أطراف كركوك وانه حضر اليها للبحث عن عمل لكونه عاطلاً عن العمل وكان يومياً يتجول للبحث عن أي عمل وانه يجهل حتى اسماء مناطق كركوك.. وكان يطرق ابواب الناس ويسألهم ان كانوا محتاجين الى عامل للتنظيف أو أي عمل آخر، وعند وصوله احدى الدور وطرقها الباب (ضرب الجرس) لم يرد عليه أحد فنظر من الحائط المنخفض فلم يجد أحدا فتسلق الى الحديقة ومد يده الى مقبض يدة الباب الخشبي فوجده مفتوحاً فطرقه للتأكد من خلوه من ساكنيه وعندها دخل مسرعاً فواجهته الغرفة التي فيها المصوغات الذهبية فاستولى عليها وخرج مسرعاً من الدار.. وانه احتار في كيفية تصريف هذه المصوغات وبيعها، وتأخر أياماً في عرضها للبيع حتى ظن ان العملية قد نسيت تماماً فسأل عن سوق الصاغة حتى حضر الى السوق وعرضها على الصائغ، وانه لا يعرف لمن تعود الدار ولم يرصدها وانما هي صدفة تهيأت له فأستغلها. تم عرض الموضوع على القاضي المختص وسجلت الدكتوراة شكوى، فقرر القاضي توقيف المتهم.. ومن ثم تدوين افادته الكاملة كما اجري الكشف على محل الحادث.

وكانت هذه الجريمة (السرقة) من اولى السرقات التي تم فيها استخدام الرسم للدلالة والاستدلال على المسروقات وقد اثمرت عن اعادة المصوغات الذهبية والقلادة الثمينة الى الدكتوراة، ولعل الفضل الاول في كشفها يعود الى فطنة المحقق القدير رياض هاني بهار والرسام البارع الذي اجاد في الرسم اضافة لقوة الملاحظة للدكتوراة التي وصفت القلادة بدقة متناهية.

العقوبة المفاجئة

قبل انتهاء عام 1986 وكان البريد العادي بيننا وبين مرجعنا (مديرية الشرطة العامة) في بغداد يأتينا مرة واحدة في الاسبوع بيد معتمد المديرية وكان البريد المصنف (سري وشخصي) يفتح شخصياً من قبل مدير شرطة المحافظة.

و ذات يوم فتحت أحد ظروف البريد السري والشخصي واذا بي امام مفاجأة كبيرة حيث وجدت كتاب بتوقيع مدير الشرطة العام يقول فيها (بناءً على أمر السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة. تقرر معاقبة العقيد طارق متعب مدير شرطة محافظة التأميم بما يؤخر ترقيته ستة أشهر)!! رفعت سماعة الهاتف طالباً السيد مدير الشرطة العام وسألته عن الموضوع.

- فأجابني: عن قضية اختطاف بعض العاملين في الشركة الاجنبية و حرق محل سكنهم (كرفاناتهم) في منطقة كذا النفطية.

- فاجبته: لكن المنطقة هذه ليست بحماية الشرطة المحلية التابعة لي، وانما هي مسؤولية القوة العسكرية المكلفة بحمايتها مع بعض افراد من شرطة النفط.

- فأجابني: اسمع يا أبو زياد.. انا افضل ان تسكت لأننا والضباط هنا في المقر ومدير الدائرة القانونية ناقشنا الموضوع ووجدنا ان صيغة الكتاب الواردة من مكتب السيد النائب (بما يؤخر ترقيتك... يعني ذلك أن تحال الى محكمة وتحكم عليك لكي تطبق العقوبة التبعية بحقك) أي أن تحكم عليك المحكمة بالحبس لمدة لا تقل عن سنة وعندها تنفذ العقوبة تتبعها تأخير الترقية (كونها عقوبة تأخير الترقية وهي عقوبة تبعية وليست عقوبة اصلية).

- اجبته: ولكن هذا ظلم يا سيدي. وانا مستحق ترقية من رتبة عقيد الى رتبة عميد. سكت الرجل ولم يجد أي جواب الا تعاطفه الحقيقي معي.

فأردفت قائلاً: ولكني لن اسكت يا سيدي العزيز. لأنني لست مسؤولاً عن حماية الشركة.

- اجابني: والله أنا انصحك أن تسكت عن هذا الامر وسنعوضك بدل ذلك بتقديم ممتاز

انت تستحقه.

ذهبت الى المحافظ وشرحت له الموضوع ففهم الموضوع متعاطفاً

وقال لي: ولا يهملك.. سأتكلم مع عضو القيادة عن هذا الامر عندما اشاهده قريباً.

فذهبت الى مسؤول الحزب في كركوك وشرحت له الموضوع ايضاً وكنت قد كتبت تقريراً مفصلاً عنه وسلمته له فوعدني انه فوراً سيوصل هذا التقرير الى مسؤول قيادة الشمال وبعد يومين كنت اجلس مع الاخير وتقريرى امامه وانا اتكلم بحماس عن كيفية أن أعاقب دون اجراء تحقيق معي.

فسألني: ابدأ لم يحقق معك احد؟!!

اجبته: ابدأ

فقال لي: اترك الموضوع لي وسأعمل كل ما بوسعي.

والحقيقة ان هذه الشركة تقع خارج مركز كركوك على امتداد سلسلة من التلال تحرسها قوة عسكرية على شكل ربايا الى أن تصل الى موقع فيه كرفانات هو مقر سكنهم كما هو مقر عملهم ويقوم بحراسته من محيطه الخارجي قوة بسيطة من الجيش بينما اشترك ثمانية افراد من منتسبي شرطة النفط يتناوبون على مدخل باب الشركة، وقد تسلل مسلحون من على طول الطريق المرابي بالحماية حتى وصل الى مركز الكرفانات واحرقوها. ولكن بعد أن استصحبوا عدداً من الفنيين الاجانب معهم.. وكان المفترض أن يكون هناك تحقيق مع القوة المكلفة بحماية الشركة من قبل الجهة العسكرية المسؤولة عن ذلك.

بعد أيام من مقابلي مع مسؤول القيادة اذا بالهاتف الحكومي يرن وصوت يخبرني قائلاً أنا (أبو خنساء طاهر العاني) مدير مكتب لجنة شؤون الشمال ويطلب مني الحضور في مساء اليوم التالي الى مكتبهم في كركوك وكان مسؤول لجنة شؤون الشمال هو السيد عزت ابراهيم الدوري - الرجل الثاني في العراق..

وفعلاً في الموعد المحدد كنت أجلس في غرفة السيد طاهر توفيق العاني الذي استقبلني في غاية الترحيب طالباً ان اتحدث عن الموضوع، فحدثته عن موضوع الشركة ومكانها والمسؤولين عن حمايتها وانه لم يجرى معي شخصياً اي تحقيق أو سؤال عن ذلك وانما تفاجأت بعقوبة تأخير ترقيتي لمدة ستة اشهر وان ترقيتي القادمة بعد شهر واحد فقط الى رتبة عميد حيث اني قضيت المدة اللازمة للترقية برتبة عقيد.

فطمأنني الرجل بأنه لن يسكت عن هذا الموضوع وسينزل الى تفاصيله خلال مدة قصيرة وعند حضور السيد النائب ويقصد السيد عزت الدوري الذي يحضر الى المقر بين فترة واخرى.

بعد اسبوع وكنت على أحر من الجمر بانتظار النتيجة طلبني ابو خنساء واخذ يحدثني انه قد أطلع على كافة الاولايات الخاصة بالموضوع، وقد وجد ان هناك مطالعة قدمت الى السيد عزت الدوري من قبل أحد الضباط في مكتبهم (مكتب لجنة شؤون الشمال) يشرح فيها الضابط الحادث المذكور، وقد كتب ان مديرية شرطة كركوك هي المسؤولة عن الامر. وان السيد عزت كتب قراره معاقبة مدير شرطة كركوك بتأخير ترقيته لمدة ستة اشهر دون الطلب بإجراء تحقيق. وأضاف الاستاذ أبو خنساء بقوله.. لقد استدعيت الضابط وسالته عنك فأجابني بانه يعرفك وانك ضابط جيد وكنت امراً لفصيله في كلية الشرطة عندما كان طالباً فيها. فأجبتة ايها الجاحد وهل هذا يكون جزاء من علمك في الكلية، وقد تم نقله من المكتب لعدم التدقيق في الامر.

وأضاف.. كما تم تشكيل لجنة عليا للتحقيق وتحديد المسؤولية ومراجعة الموقف منك ومدى مسؤوليتك وخلال فترة قصيرة بأذن الله.

وبعد ايام باشرت اللجنة التحقيقية المؤلفة من ثلاثة بينهم عسكري واداري وبرئاسة السيد خضر الدوري مسؤول الحزب في كركوك. حيث استدعيت الى مقر اللجنة وتم التحقيق معي.

وأصدرت اللجنة قرارها ومن بين فقراته الغاء العقوبة التي صدرت بحقي سابقاً وقد تم تأييد القرار بالموافقة عليه من السيد عزت ابراهيم.. وفوتحت الجهات المسؤولة في بغداد بذلك. ومنها وزارة الداخلية ومديرية الشرطة العامة (مرجعي المباشر) بذلك القرار.

وعلى الفور أمر السيد مدير الشرطة العام بالحاق اسمي بجدول خاص لغرض ترقيتي وارساله الى وزارة الداخلية ومنها الى رئاسة الجمهورية.. وقد جرى ذلك كله باليد لعدم تفويت الفرصة على صدور الجدول وتأخير ترقيتي الى جدول لاحق.

ولابد للاشارة الى الجهود التي بذلها السيد العميد ابراهيم داؤد السعدي معاون مدير الشرطة العام للإدارة في هذا الشأن، حيث صدر المرسوم الجمهوري الخاص بترقية الضباط وكان اسمي من ضمنهم بترقيتي الى رتبة عميد بتاريخ 14 تموز 1987 وكانت هذه القضية مفتاحاً لمعرفتي بالاستاذ طاهر توفيق العاني والذي عملت معه كمدير لشرطة محافظة نينوى وهو بمنصب محافظ نينوى بعد سنوات من ذلك التاريخ.

اللقاء مع علي حسن المجيد

في أوائل نيسان من عام 1987 تم تبليغنا بالحضور في إحدى القاعات الكبيرة في كركوك، وعندما حضرت في الزمان والمكان كانت القاعة تضح بكل المسؤولين في المنطقة الشمالية ومن بينهم أعضاء مكتب الحزب للمنطقة وامناء سر (مسؤولي فروع الحزب في محافظات كركوك واربيل ودهوك والسليمانية والموصل) وكذلك كافة المحافظين وكافة قادة الفرق العسكرية والمسؤولين العسكريين الحزبيين وأعضاء المجلس التشريعي والتنفيذي في منطقة الحكم الذاتي آنذاك (اربيل والسليمانية ودهوك) ومدراء مخابرات كل المحافظات ومدراء الشرطة والامن والاستخبارات، وبصدر القاعة منضدة أعدت لمسؤول المنطقة الشمالية علي حسن المجيد الذي كان قد صدر أمر بمنحه صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات قيادة الحزب في العراق كاملة، حيث أصبح القائد الاوحد في المنطقة كلها ويده كل الامور الحزبية والعسكرية والامنية والمدنية لغرض القيام بمعالجة الامور (التمرد الكردي المسلح على الحكومة في المنطقة الشمالية) حسب ما كان يطلق عليه آنذاك.

وبدا حديثه عن وضع المنطقة، وانه يجب ان تكون هناك عمليات استثنائية بعيداً عن الشكليات الروتينية، وانه يعتبر المرجع الاول في المنطقة لغرض تنفيذ الاهداف التي حددت بجعل المنطقة آمنة من التخريب والعصيان والتمرد، وفرز العناصر والناس الموالين للدولة عمن هو ملاذ امن للعناصر المسلحة، وان على كافة المسؤولين ان ينفذوا بدقة كل ما يصدر بعيداً عن الاجتهاد (وليس كما فعل العقيد مدير شرطة دهوك الذي اصدر أمراً بالقبض على مفرزة من الاستخبارات لقتلها مخرب) فنهض العقيد حسين ظاهر مدير شرطة دهوك وكان يجلس بقربي رغم اني أمسكت يده لكي لا يتحدث، ولكن الرجل المهني نهض قائلاً: انا لم أصدر أمراً بالقبض على المفرزة.. وهنا نهض امين سر فرع دهوك للحزب وتوجه الى المنصة ووضع اوراق فايل أمام علي حسن المجيد.

فاخذ يقرأ وهو يقول له: اسمع.. اسمع.. هذه برقيتك وقرأ مضمون البرقية التي كانت موجهة الى محافظة دهوك والشرطة العامة يقول فيها ان (قاضي التحقيق اصدر أمراً بالقبض

بحق فلان من مفرزة الاستخبارات المتهم بقتل فلان)

ثم صرخ غاضباً: وتنكر ايضاً أنك فعلت ذلك.. اليس هذه برقيتك..؟

لكن العقيد حسين رد قائلاً: لست أنا من اصدر امر القبض وانما القاضي المختص بعد عرض الموضوع عليه.

فصاح علي حسن المجيد بصوت عال جعل القاعة ومن فيها كان على رؤوسهم الطير: اسكت والله سأجعلك عبرة لمن اعتبر.

واذا بالحماية تتوجه الى العقيد حسين وتسجبه الى خارج القاعة.

والحقيقة ان مدير شرطة دهوك لم يفعل الا واجبه القانوني كرجل مهني. (فهناك عملية قتل وصلت اخبارها الى الشرطة فعرض من تولى التحقيق في الموضوع على قاضي التحقيق الذي أصدر امراً بالقبض بحق المتهمين.. وقد قام الرجل مدير الشرطة كالعادة في العمل الوظيفي بكتابة برقية الى مراجعه يخبرهم فيها بان القاضي هو من اصدر امراً بالقبض وليس مدير الشرطة).

ويبدو ان العقيد حسين لم يكن على علاقة جيدة مع مسؤول الحزب في دهوك الذي رفع هذه المعلومات الى علي حسن المجيد مسؤول المنطقة الشمالية الذي جعل من هذه الحادثة مفتاحاً لإخافة كل المسؤولين الحاضرين في القاعة وكفاتحة لعمله في المنطقة.

واستمر الاجتماع لعدة ساعات وعندما خرجنا كان الجميع ينظر الى بعضهم بصمت مطبق. في مساء ذلك اليوم كنت أجتمع مع مدراء اقسام مديرية الشرطة في كركوك وأقرأ عليهم التعليمات التي صدرت الينا والتي دونها في دفتر الملاحظات، واذا بالهاتف الحكومي يرن وعندما رفعته اذا بالطرف الاخر يقول: انا الرفيق علي باجر الصبح تجي يمي (غدا صباحاً تأتي الي).

انهيت الاجتماع سريعاً وبدأ تفكيري يضرب أخماس بأسداس عما يريد مني هذا الرجل المخيف.! واتصور ماذا سارد عليه اذا اهانني مثلاً ثم اعود لأفكر ترى عن أي شيء سيسألني وماهو الخلل الموجود في دائرتي...

وهكذا ذهبت الى داري وانا أتمنى أن يأتي الصباح مسرعاً!! وفي ذات الوقت اتمنى أن لا يأتي الصباح.

ولم احدث في حينها أي احد من اهلي عن الموضوع رغم انهم لاحظوا قلقي الواضح

وصمتني على غير عاداتي.

في الساعة الثامنة صباحاً دخلت على السيد (أبو قيس) وهو مسؤول مكتب علي حسن المجيد الحزبي واخبرته عن محادثة أمس. فأجابني انه لا يعرف بذلك وطلب مني أن أصعد معه الى الطابق الاعلى لمعرفة الامر، فدخل الرجل لثواني وعاد ليقول لي تفضل. أدبت التحية.. فنظر الي علي حسن من خلف نظارته الطبية واومى بيده أن أجلس، فجلست وأنا اتفحص بهذا الرجل الذي كانت ملامح وجهه تشبه كثيراً ملامح وجه ابن عمه الرئيس صدام حسين، وكان يكتب هوامش على كتب رسمية أمامه. وبعد دقائق دخل موظف الخدمة (الفراش) فقال نعم سيدي فأجابه ضيق الرجل. ! أي قدم له قهوة أو شاي. هنا اطمأن قلبي بعض الشيء فهناك امر آخر ليس كما كنت اتوقعه وفعلاً بعد دقائق اخرى نظر الي وقال:

- انا ابن كركوك من زمان وعشت فيها فترات طويلة والان جئت اليها، وهي ليست غريبة عني ولي اصدقاء كثر وقد تبين لي جميع الناس هنا يحبونك ويحترمونك.. ثم اردف قائلاً.. البارحة هذا مدير الشرطة أثار اعصابي وقد اخترت ضابط شرطة آخر بديلاً عنه لكن سرعان ما توسط لعدم الذهاب ليكون بدلاً من مدير شرطة دهوك. ولذلك ارسلت بطلبك لأسمع رأيك، ولكن لن ازعل منك اذا رفضت لأنك بلا واسطة.

- أجبته وكأن الفرج جاءني للابتعاد عن كركوك قائلاً: أنا حاضري سيدي للذهاب الى دهوك.

- قال لي: متى تذهب؟

اجبته: أنا اولادي بالمدارس هنا سأبقيهم واذهب غدا، وبعد انتهاء السنة الدراسية سأنقلهم الى الموصل أو دهوك.

- ثم سألني: اين عملت سابقاً

- فأخبرته انني عملت في السليمانية كمدير للشرطة فبدأ يسألني وانا أرد عليه بكل صدق عما أعرفه وما لمست في السليمانية واني سبق وقدمت تقريراً مفصلاً عن ذلك والسلبيات التي تقوم بها بعض الاجهزة وادت الى ردود افعال الطيبين من الاكراد، وان احد اسباب الخلل هو دفع العناصر السيئة من الضباط والحزبيين الى تلك المنطقة ووو...

- فعاد يسأل اما رأيت صاحبكم مدير شرطة دهوك فهل هذا تصرف من انسان وطني!!

- وجدتها فرصة اتاحها الله لقول الخير فقلت له..(سيدي انت طيب القلب وابو

- الجميع وهو وان كان قد استعجل فسمح الكبير عند الله والناس) نهض وهو يقول:
- اسمع يا عقيد طارق انا قررت ان تبقى في كركوك وسنبحث عن غيرك ليذهب إلى دهوك.
 - خرجت من عنده وانا احمد الله تعالى ان الامور مرت بسلام. ولم يطل مكوثي في كركوك كثيرا حيث صدر امر بنقلي منها إلى منصب معاون مدير الشرطة العام في بغداد وعندما ذهبت للسلام عليه قال لي:
 - (اذا لم تكن راغب بالنقل فسالني هذا الامر).
 - اجبته شاكرا ان السيد العام قد اخذ رأيي حول الموضوع.
 - فاجاب وانا ايضا اتصلوا بي حول ذلك.
- وعندما بدأت عمليات الانفال كنت انا خارج المنطقة وانا اردد (وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون)

ومضات في الذاكرة عن عملي في كركوك

يسألني كثير من معارفي واصدقائي عن المحافظة التي شعرت فيها بالارتياح عند العمل فيها وكنت اجيبهم فوراً بأنها محافظة كركوك، واعزز قلبي بما اشعره نحو المحافظة واهلها وتنوع العمل فيها، فكر كوك ليست بالمحافظة الصغيرة وليست بالمحافظة الصاخبة الكبيرة وفي أقصيتها القليلة في العدد ونواحيها يسودها السلام والمحبة ولم تشهد مشاكل سياسية أو اجتماعية خارج الاطار التقليدي عدا ما كانت تشهده القرى الكردية المرحلة عنوة من حوادث. وكانت جرائم القتل العمد أقل المحافظات التي عملت فيها، إضافة للجرائم الاخرى.

وفي داخل مركز كركوك تسود المحبة والالفة بين سكانها الاصليين من العرب والكورد والتركمان والمسيحيين. ولم تحدث أي مشكلة بينهم خلال مدة عملي هناك.

وقد قضيت فيها أطول مدة خدمتها في جميع المحافظات حيث استمرت خدمتي فيها اربع سنوات ونصف السنة وكانت علاقتي مع الجميع من اهلها متساوية، وقد كان لي فيها أصدقاء رائعون ووافياء واستمرت علاقتي بهم حتى بعد نقلي من المحافظة، وكان الشيوخ والوجهاء من كل الاطياف يترددون اليّ في دائرتي، وقد تعاونوا معي الى اقصى حالات

التعاون هم وبقية المواطنين من كل الاطياف الموجودة.

ويعرف عني الضباط والمواطنون اني كنت دائماً امشى في اسواقها وشوارعها مع بعض اصدقائي دون حماية، ومن بين اصدقائي رفيق الشباب شهاب أحمد الجبوري الذي عرفته قبل سنوات طويلة عندما عملت أول مرة في كركوك وأنا برتبة ملازم في حماية ابار النفط وكانت تربطني بوالدته صلة قرابة، فكنت أقضي وقت الفراغ في السير على الاقدام في شوارعها وأسواقها الداخلية وغالباً ماكنت أتناول الطعام في مطاعم شعبية متواضعة.

وكان ايضا من اصدقائي الطبيب المشهور شرف باصوان الذي كان يحكي لي كل المعاناة لبعض القرارات التي يتخذها بعض المسؤولين دون دراسة تامة، ومن اصدقائي الذين اتردد عليهم (ابو فادية) صاحب احدى الصيدليات في كركوك وهو من اخواننا المسيحيين.. اضافة للموظف المهندس الكوردي سردار حمه قادر الذي كان لديه مكتب للهندسة في أحد شوارع كركوك.

اما ضباط المديرية فكنت اعاملهم كأصدقاء خارج نطاق الواجب، وكانوا يمثلون كافة الاطياف الموجودة من المجتمع الكركوكلي، ولازال الملازم رمزي الضابط المحقق الكفوء يذكرني بحادثة عندما صدر امر بفصله من الخدمة لكون أخيه من امه قد هرب الى خارج العراق، وكان ذلك قبل أكثر من عشرة سنوات.. وقد توليت أمر متابعة موضوعه مع مسؤول الحزب الذي تفهم الموضوع، وان الرجل كان صغيراً عندما هرب أخوه ولا علاقة له حالياً به، واستطعنا الغاء امر فصله من الخدمة.

وقد انصب اهتمامي على استحداث مضيف لضباط الشرطة الذين يمرون من كركوك باتجاه القطعات العسكرية لقضاء فترة المعاشية لمدة شهر حيث خصصنا جناحاً كاملاً ضمن مقر المديرية في كركوك لمبيتهم والراحة فيه قبل توجههم الى السفر والعودة منه كما تم بناء قاعات واسعة وغرف منظمة ومؤثثة بشكل رائع في نادي شرطة كركوك، الذي أبلى فيه كوادر شرطة الميرة من المهنيين بلاءً حسناً، أثار اعجاب كل من كان يتردد الى نادي الشرطة والذي استطعت استملاكه بمعاملة طويلة من الاجراءات مع كافة الجهات في بغداد ودوائر المحافظة لقاء تقدير ثمنه بأقساط لصالح نادي الشرطة وسجل باسم النادي..

وقد اصبح هذا النادي في كركوك قبلة للزائرين من مسؤولي كركوك ومن يقصدها من خارج المحافظة، اضافة لتردد كل الضباط من قوى الامن الداخلي عليه. وقد خصصنا يوم

الجمعة لعوائل ضباط الشرطة واولادهم وفتحت ابواب النادي من الصباح حتى منتصف الليل لهذا الغرض..

وقد توليت شخصياً الاشراف على النادي وتوفير سبل الراحة فيه مع المقدم عمران عيسى الجبوري مدير شرطة نفط الشمال..

كما كانت علاقتي متميزة مع السيد قائد الفيلق الاول الفريق الركن نزار عبد الكريم الخزرجي الذي كان حريصاً على دعم جهاز الشرطة في المحافظة بمتابعته للواقع الامني في المحافظة واهتمامه الكبير في جرائم الرأي العام والتي كان يحرص على متابعتها من خلالي، ومراحل التحقيق فيها دون تدخل في عملنا الشرطي.

وكما ذكرت امتنعت ايضاً عن نقل نفوسي الى كركوك للحصول على قطعة ارض متميزة في وسط كركوك عندما اخبرني المحافظ بذلك. ولم أحصل على أية قطعة ارض او أي امتيازات اخرى في كركوك.. وإنما حصلت على احترام ومحبة الناس من أهل كركوك ومساندتهم لي طيلة سنوات خدمتي فيها. ويحضرني ان محافظة كركوك في عام 1985 طلبت بمن تتوفر فيه الكفاءة لكتابة نص شعري ليكون رمزاً لمحافظة كركوك، يقوم بتلحين أحد الملحنين في كركوك ووضعت شروطاً لما يجب أن تتضمنه كلام النص (النشيد) من اشادة بـ (مدينة كركوك).. وان على الكاتب أن يكتب النص ويضعه في صندوق داخل صالة محافظة كركوك مع ذكر اسمه وعنوانه.

بعد مدة تزيد عن شهرين راجعني مفوض التوجيه السياسي في مديرية الشرطة وهو حائر، حيث اعلمني انه يبحث عن منتسب في مديريتنا اسمه عبد الحكيم طارق. وعندما سألته عن السبب أخبرني بان هذا المنتسب الذي لم يجد اسمه في سجلات المديرية قد فاز بالجائزة الاولى لحصوله على المركز الاول لنص شعري لـ (نشيد التأميم) وانه تلقى اشعاراً من المحافظة بتبليغ الشاعر المنتسب للحضور الى المحافظة للتفاهم حول موضوع استلامه الجائزة، ومناقشته حول بعض نصوص النشيد..

فأخبرت المفوض بأن يترك الامر لي وسأتولى معالجة الموضوع، وتوجهت فوراً الى المحافظة والتقيت بالمحافظ السيد زهير القادري وسألته عن الموضوع فأجابني الرجل بأنه معجب جداً بالكلمات الرائعة للنشيد والذي اختارته لجنتان الاولى في كركوك وصادقت عليه اللجنة الرئيسية في بغداد.

وسألني المحافظ: هل جئت لي بالشاعر المنتسب؟؟

- اجبته: لا.. لان الشاعر ابني عبد الحكيم طارق.

- فأجابني مندهشاً: لم اسمع ان لديك منتسباً وشاباً هو شاعر ايضاً...

- فضحك الرجل وأنا ارد عليه: ان عبد الحكيم ابني وعمره اربع سنوات فقط.

- فأجابني وهو يقهقه: هل هذا لغز من الغازكم يا رجال الشرطة.

بدأت اشرح للمحافظ ان من وضع كلمات النشيد هو انا!! ولكنني وضعت اسم ولدي

عبد الحكيم طارق على انه كاتب النص لأنني لست شاعراً وانما هاوي كتابة احياناً.

وطلبت منه ان يبقى الامر سراً بيننا لكنه اشاع الامر وطلب من الملحن الكركوكلي

الشهير الاستاذ حسين بهاء الدين ان يتصل بي..

وقد قابلني الرجل وتعرفت عليه عن كثب وقام بتلحين الكلمات وكان نشيداً رائعاً

انتشر سريعاً بعد اذاعته وتصويره بالصوت والصورة من تلفزيون كركوك وتلفزيون بغداد في

1985/3/1 (بمناسبة ذكرى تأميم النفط في العراق) وقد عمم على كافة رياض الاطفال

والمدارس في المحافظة، واخذ يردد طويلاً خلال السنوات اللاحقة في كافة المناسبات.

وأحتفظ حالياً بكراس مطبوع يحتوي على كلمات النشيد والنوته الموسيقية الخاصة به.

وتقول بعض كلماته:

في هذه الارض التي كانت لهم شريان

كانت لنا الالام والقيود والقضبان

في هذه الارض التي عانت لظى الحرمان

تعذب الضمير والتاريخ والانسان

فهل لنا بفارس يفجر البركان؟

يا عروس الليل قد طال المدى

نحن جيل البعث عنوان الفدى

نمزج الدرب نضالاً بالهدى

فأهزجي للبعث عنوان الندا

الحب للتأميم والمجد للتأميم

لبسمة الاطفال في الجنوب والشمال

عادت لنا خيراتنا بقوة الرجال
اذار يا شلال حب يزرع الآمال
قد فجرت جموعنا معاقل المحال
والحب للتأميم والمجد للتأميم

وقد أضافت اللجنة الرئيسة تكملة للبيت الاخير (فأسلم لنا صدامنا يا قائد التأميم).
وقد استغرب الكثير من المعارف والاصدقاء عندما علموا لاحقاً بشخصية من كتب
نص النشيد، وعندما نشرت على صفحتي الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي (الفيس
بوك) هذا الموضوع علق الكثير من اصدقائي من أهل كركوك انهم كانوا طلاباً في المدارس
يرددون هذا النشيد ولكنهم لم يكونوا يعرفون من كتب النص وأكثرهم الان من المحامين
والاطباء والاساتذة في كركوك.

وقد تعرفت في محافظة كركوك على شيوخ معروفين كنت أسمع بهم قبل التحاقني
الى المحافظة ووجدت فيهم الحكمة والاصالة والذكاء وكانوا يترددون الى مقر دائرتي في
كركوك وتبادل الحديث في مختلف الامور في المحافظة والبلد آنذاك، وكانت لهم
خاصة في القرارات التي تصدرها الحكومة، ومن هؤلاء الشيوخ الشيخ نايف المهيري شيخ
عشائر الجبور والشيخ مزهر العاصي وكنت معجباً بما يحملونه من أفكار متطورة ونظرة
بعيدة كما كانت علاقتي متينة جداً بوجهاء كركوك من كل المكونات:

وفي فترة وجودي في كركوك رافقت المحافظ مع رؤساء الدوائر الخدمية في المحافظة
وتوجهنا الى ناحية الزاب في قضاء الحويجة والتي كانت تابعة لمحافظة نينوى وقد صدر
قرار بفصلها عن محافظة نينوى والحاقها بمحافظة التأميم. وعقد اجتماع مع وجهاء وشيوخ
الناحية وقد أعجبت بالشيخ عبد الله السبيل الذي وقف وأعلن عدم رضاه عن هذا القرار
لأسباب ذكرها بصراحة أمام جميع الحاضرين مما اساء للمحافظ السيد زهير القادري ولكل
رد عليه بأسلوب مؤدب ينسجم وشخصية الشيخ عبد الله السبيل أحد شيوخ عشيرة الجبور
ولقد كانت محافظة كركوك المحطة المهمة في حياتي ورحلتي في جهاز الشرطة وانني
من خلالها استطعت أن أرسخ من قدراتي في الادارة والقيادة طيلة فترة الاربع سنوات انني
بقيت فيها.

وقد تركت في كركوك عندما نقلت منها اثار محبتي للناس من اهلها وذكريات مر

العمل المنتج والجاد مع الاحترام لعدد كبير من الضباط الذين أعتز بأن الكثير منهم قد تبوأوا مناصب قيادية في جهاز الشرطة لاحقاً كما كنت ولازلت المس وفاءهم عندما كانوا يزوروني في أي مكان انقل اليه وحتى بعد احالتي على التقاعد. ولازال عشرات منهم من الضباط والمفوضين والمراتب على تواصل دائم معي..

تمت ترقيتي الى رتبة عميد في كركوك وتوافد الكثير من الناس لتهنئتي بذلك وبعدها بأيام صدر امر نقلي الى المنصب الجديد في بغداد (معاون مدير الشرطة العام) وحضر ايضا من يهنئني متألماً في ذات الوقت من كل المسؤولين الذين تربطني بهم علاقة مميزة، وعرض بعضهم علي أن يراجعوا مسؤولين كبار في الدولة للطلب في ابقائي كمدير للشرطة فيها، كما ان مسؤول المنطقة الشمالية عندما التقيت به قبل انفكاي من عملي وقال لي في حينها (اذا لم تكن راغبا في النقل فسأتصل بوزير الداخلية لإلغاء امر نقلك) فشكرته على ذلك قائلاً.. ان النقل تم بناء على اخباري المسبق وموافقتي على ذلك.

ولا انسى كلمات اعتز بها من الشيخ الوقور مزهر العاصي شيخ عشيرة العبيد وهو يودعني قائلاً : (اسمع يا ابن اخي.. سأقول لك كلاماً ليس للمجاملة ولست مجبوراً أن أقوله، لقد عاصرت مدراء الشرطة في كركوك منذ العصر الملكي ولحد الان واقول لك انك في طليعة مدراء الشرطة الذين تميزوا بكل شيء.. بأخلاقك.. وعملك.. وحبك للناس.. والمساواة بينهم.. واستحواذك على محبة الناس لك. وان كركوك ستخسر كفعلاً)...

الفصل الرابع

معاون مدير الشرطة العام (في العراق)

(١٩٨٧-١٩٨٨)

معاون مدير الشرطة العام (في العراق)

بعد ترقيتي الى رتبة عميد اتصل بي هاتفيا اللواء عبد المحسن خليل وطلب مني الحضور الى بغداد وعندما التقيته في المساء، قال لي لقد اخترت ان تكون معاوننا لي بمنصب معاون مدير الشرطة العام.

فاخذت اسوق اليه الاعذار عن قبول المنصب وعلى رأس الاعذار هو اني لا املك دارا في بغداد، وان راتبي لا يمكنني من استئجار دار فيها لارتفاع الايجارات ذلك اني كنت اسكن في دار حكومي مخصص اساسا لسكن مدراء الشرطة في كركوك.. فاخذ يسقط كل ماعرضته عليه من اعذار ومنها مسالة السكن حيث اجابني (اترك مسالة السكن فانا من سيعالجها..). والحقيقة اني شخصيا كنت راغبا في العمل تحت امرة الرجل كمعاون له، لما كنت احتفظ له في نفسي من حب ووفاء كصديق من جهة وكقائد كفوء ومتمرس وقدوة في الالتزام الوظيفي، وذو تجربة كبيرة تمكيني من الاستفادة من خبراته في قيادة جهاز الشرطة..

وهكذا كان حيث صدر امر نقلي وفعلا كان راتبي لا يكفي لاستئجار دار سكني لذلك فقد عاونني في تسديد جزء منه عند استئجاري دارا في منطقة حي تونس، ونقلت اولادي وعائلتي معي الى بغداد بعد نقل اثاثي من كركوك..

كان مقر مديرية الشرطة العامة في محله القديم منذ تاسيس الدولة العراقية عام 1921، ويقع الموقع في وسط بغداد القديمة في منطقة القشلة التي كانت تضم الدوائر الرئيسة للدولة العراقية ومنها رئاسة الوزراء في العهد الملكي..

ولقد استلمت المنصب من العميد ابراهيم السعدي صديقي وزميلي في احدى الدورات في القاهرة، وكان الرجل كفوء وذو اخلاق كريمة مشهودا له بها. وقد اطلعت عند التحاقني

على شعب مديرتي وكانت ثلاث شعب رئيسة، وهي مديرية ادارة الضباط ويشغلها العقيد نوري العادلي (ابو صباح) ومديرية ادارة المراتب ويشغلها المقدم شاكر الشихلي كما تضم ايضا شعبة الملاك وشعبة التقاعد وعدد كبير من الاقسام..

وكان مخزن الادارة لكل من الضباط والمنتسبين يضم عشرات الالاف من الاضابير الخاصة بكل ضابط ومفوض منذ عقود طويلة..

(حيث ان لكل ضابط شرطة اضبارة خاصة منذ دخوله مسلك الشرطة..)

وكان من مسؤولية الادارة في الشرطة العامة ادارة كل ما يخص الشرطة العراقية، بمحافظاتها الثمانية عشر والتي تشمل كل ضابط ومفوض ومنتسبي الشرطة في العراق. لذلك فان من واجبات الادارة في مديرية الشرطة العامة هو التخطيط لكل عملية ادارية من خلال مايلي:

* اعداد الملاك السنوي لكل من الضباط والمفوضين والمنتسبين والموظفين المدنيين العاملين في الشرطة والتنسيق مع وزارة المالية واخذ موافقتها لذلك.

* تحديد الحاجة الفعلية لكل من المذكورين اعلاه سنويا، وموافقة وزارة المالية على الزيادة ايضا (ضباطا ومفوضين ومراتب).

* اصدار الاوامر الادارية بتعيين المنتسبين كافة في العراق، وبحسب حاجة مديريات الشرطة في العراق.

* استقبال الضباط الجدد من خريجي كلية الشرطة الصادرة مراسيم جمهورية بتعيينهم على ملاك مديرية الشرطة العامة، وفتح اضابير جديدة لهم.. وكذلك اوامر تعيين المفوضين من خريجي اعدادية الشرطة وفتح اضابير جديدة لهم.

* متابعة كل ما يصدر بحق الضباط والمفوضين من تغيرات والاحتفاظ بنسخ من ذلك في اضابيرهم الشخصية.

* التنسيق مع مديرية الحسابات في مديرية الشرطة العامة بكل ما يتعلق بالامور المذكورة اعلاه.

* اجراء التنقلات بين الضباط من مختلف الرتب بين شرطة المحافظات العراقية وكذلك التنقلات بين المفوضين بين محافظة وأخرى.

* الموافقة على نقل الضباط التي تقوم بها مديريات الشرطة في العراق داخل مديرياتها

وتأشير ذلك في السجلات وفي اصابيرهم.

* اقتراح نقل مدرء الشرطة في المحافظات لدى وزارة الداخلية التي توافق على تلك المقترحات.

* الموافقة على تنقل مدرء الاقسام ضمن مديريات شرطة المحافظات.

* منح العلاوات السنوية لكافة ضباط الشرطة في العراق.

* اعداد الجداول الخاصة بترقية الضباط في كل الشرطة العراقية في جدولي 6 كانون الثاني و 14 تموز من كل عام ورفعها الى وزارة الداخلية، ومنها الى رئاسة الجمهورية لاصدار المرسوم الخاص بترقية الضباط.

* اعداد قوائم التقاعد للضباط المطلوب احالتهم على التقاعد، ومفاتحة وزارة الداخلية، التي ترفع تلك القوائم الى رئاسة الجمهورية لاصدار المرسوم الخاص بذلك.

* القيام باصدار قوائم التقاعد للمفوضين والمنتسبين كافة.

* مفاتحة وزارة الداخلية، لمنح القدم للضباط والمفوضين والمنتسبين بناء على طلب مديريات الشرطة وبناء على طلب مديرية الحركات في الشرطة العامة او المحافظات او الجهات المسؤولة الاخرى.

* الاعلان عن التطوع لجهاز الشرطة والقيام بالاجراءات اللازمة لذلك.

* واجبات متفرقة اخرى تتعلق بأية امور ادارية مضافة تخص العملية الادارية والتخطيط لها.

وقد كانت هناك معضلة تسمى مسألة الضيوف، وهي مسألة معقدة جدا كانت شرطة المحافظات ومديرية الشرطة العامة تعاني من عدم التغلب عليها لفترة طويلة، وخلاصتها ان هناك مديريات شرطة المحافظات تعاني من نقص في موجودها في الضباط والمنتسبين لعدم وجود راغبين بالتطوع فيها او تعاني من نقص في موجودها لكونها مناطق ساخنة كالسليمانية واربيل ودهوك. لذلك فقد لجأت مديرية الشرطة العامة منذ عقود لاصدار تعليمات لقيام بقية المحافظات الجنوبية وبغداد والموصل وديالى والانبار لترشيح اعداد من الضباط والمنتسبين ينقلون بشكل دوري الى تلك المحافظات، التي تعاني من النقص، وتكون الخدمة فيها لمدة سنة واحدة ثم يعادون الى محافظاتهم الاصلية بعد ترشيح بدلاتهم. وكان امر النقل يكون بشكل فردي وليس على شكل قوائم لكل مجموعة.. مما ادى الى

ظهور عشرات المشاكل في عملية النقل... فقد كان البعض منهم يقضي سنة ويرشح بدله، وكان اخرون يبقى سنتين واكثر دون ترشيح البديل.. حيث ان المديرية التي تستخدم الرجل لا تقوم بفكه منها الا بعد التحاق البديل والمديرية الاخرى لا ترشح البديل!!!

وكنت قد عانيت من هذه المسالة عند عملي في شرطة السليمانية وشرطة كركوك... وكانت نتيجة ذلك قيام البعض بالتوسط او الهروب من المسلك بعد يأسه بتبديله بغيره. لم يمض على التحاقى سوى شهر واحد حتى تقرر نقل مديرية الشرطة العامة القديمة في القشلة، الى المقر الجديد الحديث.. الذي مضت سنوات طويلة على انشائه بعشرة طوابق ووفق احدث الانشاءات التي نفذته شركة اجنبية. وكانت البناية بأجمعها مخصصة لمديرية الشرطة العامة، الا ان وزارة الداخلية استولت على نصف البناية تقريبا وجعلتها مقر لوزارة الداخلية والوزير.

ومع الاسف الشديد انه بعد عدة سنوات قامت وزارة الداخلية باخراج مديرية الشرطة العامة الى بناية قديمة في وسط شوارع بغداد!

ان وجود اوليات مضى عليها اكثر من ستين عاما في البناية، مع مخزن للاوليات ولاضابير الضباط والمفوضين لم يكن بالامر السهل نقله وتنظيمه من البناية القديمة الى الجديدة في الطابق السادس..

ولقد بذلت مع كافة الضباط والمتتسبين جهودا مضية لنقل تلك الاوليات وتنظيمها وترتيبها وتصنيفها وفق نظام جديد مع استمرار العمل الروتيني وما يقتضيه من متابعة ومخاطبات وتسيير الامور بشكل اعتيادي.

وعندما استقر العمل في البناية الجديدة كانت اولى خطوات عملي في البداية بمعالجة ماكلفني به السيد المدير العام وهي معضلة الضيوف.. وقد استطعنا معالجة وحل هذه المسالة بشكل نهائي باسلوب علمي وواقعي وبشكل تدريجي لم يستغرق سوى اشهر معدودات.. وقد تم في خلال هذه الفترة نقل السيد سعدون شاكر وزير الداخلية من منصبه، وحل محله السيد سميع عبد الوهاب الشихلي وقد جاء الى الداخلية وهو يحمل افكارا وطموحات جديدة يبغى تنفيذها فيها.

وكان الرجل ميدانيا، كما اعتاد عليه عندما عمل امينا للعاصمة بغداد، لهذا فقد كان يعمل ليلا ونهارا في اجواء من القلق والخوف من منتسبي اجهزة الشرطة.

كان العمل التقليدي لمعاون مدير الشرطة العام للادارة، ان يأخذ وحسب الحاجة البريد الرسمي الذي هو من صلاحية المدير العام حصراً ويعرضه شخصياً عليه للبت فيه.. وقد صادف ان سافر مدير الشرطة العام الى خارج البلد، وقد استلم موقعه كمدير عام ومن موقع ادنى وزير الداخلية الجديد شخصياً..

وكالعادة ذهبت بالبريد الرسمي الذي يجب ان يبت به الى السيد الوزير، وكان هو لقائي الاول به فسألني بعد ان اطلع على البريد..

- كم عدد الموجود الكلي في مقر مديرية الشرطة العامة؟

- اجبته.. (455) ضابطاً ومفوضاً ومنتسباً موزعين على الادارة والجنائية والحركات والميرة والحسابات والعلاقات ومايتفرع عن كل منها من اقسام كثيرة جداً وقاطعني قائلاً.
- اذن يختزل العدد الى (201) مئتان وواحد فقط.

سكت لاني ايقنت ان لافائدة من الكلام مع الوزير في قرار ارتجالي صادر دون دراسة او المام او تفهم لواقع الواجبات التي يقوم به المقر العام الذي يعتبر الرأس والعقل المدير والمخطط الرئيسي لقوات الشرطة في العراق بمحافظاتها ال (18) فأجبته وانا اضمر امراً..
- حاضر سيدي

قمت بالاتصال بالسادة معاوني مدير الشرطة العامة وابلغتهم امر السيد الوزير، باختزال العدد الى اقل من النصف، وطلبت منهم ترشيح نصف موجودهم.. وكانت اجاباتهم سلبية وامتعاضية وكان ذلك من حقهم طبعاً لكونهم يعلمون جيداً ان موجودهم بالكاد يكفي لسد الحاجة، وان كل العناصر هم من المنتسبين وذوي الكفاءة والخبرة العالية، وقد مضى على بعضهم اكثر من عقد من الزمن اكتسبوا خلاله من المهارة في المهنة التي كانوا يقومون بها.. وقد حذرت زملائي اني سالجاً الى اختيار عناصر من مديرياتهم (دون دراية منهم) لغرض تنفيذ الامر الا اني ساحاول مع الوزير ان يعود عن قراره.

بعد ايام كنت واقفا امام الوزير ووضعت امامه اضبارة كان فيها العدد المطلوب وهو (201) وطبعاً ال (1) هو السيد مدير الشرطة العام كما استوضح مني الوزير قائلاً...

- هل تعلم لماذا ال (1)

- اجبته... سيدي نعم اتصور انه السيد مدير الشرطة العام

نظر الوزير الى القائمه واغلق الاضبارة فقلت له..

- سيدي هذا ماتفضلت به حسب امركم فهل تسمح لي ان ابدي رأيي في الموضوع؟

- اجابني...تفضل

- فاخذت اشرح له واجبات كل مديرية من مديريات مقر الشرطة العامة، وتفرعاتها وعدد العاملين فيها وان اختزال العدد الى اقل من النصف سيؤثر سلبا على العمل الاداري التي تقوم به تلك المديريات وشعبها..

- اجابني وهو يتسهم... قل لي ماذا تريد؟

- اجبته... لو سمحت ندرس الموضوع بصورة جيدة مع وصف لكل وظيفة يقوم بها أي ضابط ومنتسب ونقدمه لسيادتكم للبت فيه.

- اجاب... اذن سانتظر دراستك وخلال ايام!!

وهكذا فعلت حيث قدمت خلال يومين دراسة في جدول الموجود وبالاعداد ووصف كل وظيفة وكنت اشرح له ذلك فسألني...

- كم الفائض؟

- قلت.. باعلى حد ممكن سيكون بين (50-60) ويمكن نقلهم للعمل الميداني..

نهض وهو يغادر الغرفة وهو يقول لي

- موافق..وتقوم انت بتنفيذ ذلك..

امتعض السيد مدير الشرطة العام عند عودته من الخارج وهو يسمع مني بالذي جرى وقد تم بوجوده اصدار امر اداريا بنقل خمسين من المنتسبين فقط الى المديريات التي رغبوا بالعمل فيها....

ولكن السيد الوزير لم يقتصر امره باختزال العدد في المقر العام للشرطة فقط، بل اصدر امرا باختزال كل العمل الاداري في كل المقرات ومنها مقرات مديريات الشرطة في المحافظات.

بعد اقل من شهر طلب مدير الشرطة العام من كل معاونيه ان يعدوا لمؤتمر استثنائي لكافة مدراء الشرطة في العراق يحضره وزير الداخلية وان على كل معاون مدير شرطة عام ان يعد تقريراً مفصلاً وافياً عن الواقع والخطط المستقبلية.

وطلب مني اني اتيهاً لالقاء تقريري (الاداري) كأول تقرير من تقارير المؤتمر وقد قمت بعرض التقرير بعد توزيعه على كافة الحاضرين ومناقشته ومناقشة كل مدير شرطة عن موجوده من العناصر البشرية وكيفية الاستغلال الامثل لهم... كما قام معاون مدير الشرطة العام للجنائية والحركات باستعراض واف لواقع الجريمة تفصيلياً في العراق وارتفاع كل جريمة وانخفاضها

في كل محافظة من خلال الاحصائيات التي قدمت خلال المؤتمر..

كان عدد رتبة لواء وفق ملاك مديرية الشرطة العامة هو (17) لواء شرطة في كل شرطة العراق، وقد كان هناك عدد كبير من الضباط برتبة عميد استحقوا الترقية الى رتبة لواء، ولكن التقيد بملاك كل رتبة يقف عائقا في سبيل ذلك ولهذا فقد كان يستلزم احالة من هو برتبة لواء على التقاعد ليحل محله ضابط يستحق الترقية.. وقد جابهتنا تلك المعضلة في جدول ترقية الضباط لجدول 6 كانون لعام 1988 لذلك وقبلها باشهر تم اقتراح زيادة العدد الى (40) اربعين درجة، ولكن وزارة الداخلية شكلت لجنة لدراسة الموضوع وقد مثلت مديرية الشرطة العامة في تلك اللجنة حيث تم زيادة عدد اللوية الى (32) لواء بعد تسميه الوظائف التي يشغلها من هو بهذه الرتبة، وقد كان لمدير الشرطة العام موقف متميز في اقرار ذلك. كما تم اعادة النظر في استمارات الترقية لكل رتب الضباط في الشرطة العراقية اما في مجال التنقلات بين المحافظات فقد تم حصر التنقلات في جدولين فقط : كانون و 14 تموز عدا التنقلات الاستثنائية.

كانت صلاحية نقل الضباط من رتبة ملازم الى رتبة نقيب (داخل) من صلاحية المدير العام ومعاون مدير الشرطة العام الذي خوله المدير العام بذلك ومن رتبة رائد صعودا من صلاحيات مدير الشرطة العام حصرا باقتراح من مديرياتهم ومن معاون المدير العام. اما المنتسبون فان صلاحيات نقلهم فهي من صلاحيات معاون مدير الشرطة العام للادارة، وكذلك منح العلاوات السنوية، اما نقل مدراء شرطة المحافظات فكانت تجري بمقتراح من مديرية الشرطة العامة وبموافقة وزير الداخلية شخصيا.

كان الدوام في كل مديريات الشرطة في العراق يبدأ صباحا من الساعة الثامنة، وينتهي في الساعة الثانية بعد الظهر.. ثم يعقبه الدوام المسائي الذي يبدأ من الساعة السادسة مساء حتى الساعة التاسعة ليلا.. ولم يسلم العاملون في الادارة من العمل الميداني في الليل ايضا حيث كانوا يوزعون على مديريات الشرطة في ايام من الشهر، مما انهك منتسبي الجهاز كثير وكان امر وزير الداخلية تجميد العمل بالاحالة على التقاعد نهائيا حتى للمنتسبين وحتى من يحال الى التقاعد بتقارير طبية!!

وكانت رواتب كل الضباط والمنتسبين دون الحد الادنى المطلوب الذي يتناسب مع جهدهم الكبير مع عدم وجود أية حوافز مادية، ومن المضحك ان مخصصات معاون المدير

العام كانت (15) خمسة عشر دينار فقط... ورغم ذلك فقد صدر امر بالغاء مناصب معاوني مدير الشرطة العام والاكثفاء بابقائهم بدرجة (مدير ادارة) او مدير الجنائية والحركات... وكانت هذه المناصب قد وجدت من تاسيس الشرطة العراقية عام 1922.

لقد كانت الامكانيات المادية والبشرية وزخم العمل الذي تقوم به الشرطة لا يتناسب مع الاهداف التي كان يطمح ان يقوم بها وزير الداخلية، لذلك فقد كنت المس ان هناك فجوة من الخلاف والاختلاف بين الوزير وبين مدير الشرطة العام الذي كان يحس ومن تجربته كرجل مهني متدرج في جهاز الشرطة بمدى الارهاق الذي لحق بجهاز الشرطة وكان الرجل لبالوا جهدا في محاولة لتقليص الفجوة بين الواقع وبين الاهداف الطموحة التي تستلزم امكانيات اكبر مما كان عليه الجهاز..

ولم تغل رحلتي في هذا المنصب طويلا، فذات يوم وفي وقت متأخر من الليل اتصل بي هاتفيا (وكعادة تنقلاتي) السيد المدير العام، وكنت في زيارة لاحد الاقارب طالبا مني الحضور الى المقر فورا..

وعندما جلست امامه في المكتب ابتسم وقال لي..

تهيا غدا للسفر الى الموصل، والالتحاق فورا في مديرية شرطة المحافظة.

اندهشت من الخبر وقلت له... لم يمض علي في بغداد سوى ثمانية اشهر، فهل كتب علي وعلى عائلتي ان ابقى (رحالا)..

اجابني.. والله يا ابا زياد هذا امر من السيد الوزير، وغدا تتصل بي لتشعرنى بانك استلمت منصب مدير شرطة محافظة نينوى.

اتجهت الى داري فورا.. ووجدت ام زياد بانتظاري لمعرفة ما اراده مني المدير العام.. فقلت لها مخففا من صدمتها بالنقل لاني كنت اعرف انها ترغب بالبقاء في بغداد بالقرب من اهلها بعد هذه التنقلات السابقة..

- حضري لي حقيتي لاسافر الى الموصل

- اجابتنى... كم ستبقى في الموصل

- لا اعلم... (اجبتها وانا اضحك)

- قالت... قل لي نقلت الى الموصل!!

- أي والله نقلت الى الموصل

- والى متى سنبقى (مهجولين) أي غير مستقرين في مكان

- لا ادري

- ولماذا اختارك صديقك ابو علاء للنقل ولم يمض علينا الا اشهر نحن واولادنا..

- الامر صدر من الوزير (اجبتها) وغدا يجب ان التحق، اما الاولاد فسأقوم بنقلهم من مدارسهم بعد امتحانات نصف السنة في بغداد الى مدارس الموصل..

حسنت الامر قائلة:

- انت هم (يعجبك) النقل الى الموصل!!! (أي انت ايضا اعجبك النقل اليها)

في فجر اليوم التالي 7 كانون الثاني 1988، كنت في طريقي الى الموصل وقد استقبلني اثنان من الضباط من اصدقاء الذين اخبرتهم في الليل بموضوع النقل، وهما العقيد غانم فتحي والعقيد طارق يونس.

وفي الساعة التاسعة من يوم 8 كانون الثاني، كنت اتصل بالسيد المدير العام مخبرا اياه اني قد التحقت بمنصبي الجديد...

الفصل الخامس

محافظة نينوى

مديرية شرطة محافظة نينوى

(١٩٨٨-١٩٩٠)

كلمة لا بد منها

لو حاكمني القانون في الدول المتقدمة على اجتهادي في بعض القضايا التي كنت اتخذ فيها قراراتي.. لأصدر حكماً قاسياً عليّ. ولو اطلع بعض المواطنين في بعض هذه الدول لما اجتهدت فيه من قرارات مخالفة لبعض القوانين! لوصفوني باني قد اصلح لأي عمل إلا أن أكون منفذاً ومشرفاً على تطبيق القانون.

ولو حاكمني القانون العراقي لما انصفني في النص لانني كنت مخالفاً واضحاً له، ولست مخولاً بالاجتهاد في النص!

ولكن..!

لو حاكمني المنصفون...

أو حاكمني اغلب مجتمعنا بتقاليده واعرافه ونظراته في واقع حياتنا، لتفهموا كل قرار اجتهدت فيه وخاصة بعض القضايا الهامة، بل لصفق لي الكثير منهم لكل قرار جريء اتخذته، وانا خالي الوفاض في مخالفتي لنص قانوني أو أمر مستعجل لم أقنع فيه في سبيل انصاف مظلوم أو الستر على عائلة شريفة من عوائل مجتمعنا المحافظ.

أيها السادة..

أنا أجزم إن روح القانون هو الهدف الذي يسعى الى حقن الدماء وإشاعة الهدوء والامن والسلام..

وسبب الاختلاف هو عدم تفهم بعض المجتمعات لأعراف وتقاليد وعادات مجتمعات

أخرى، مما يجعلهم عاجزين عن تفهم اجتهادي كمسؤول ينفذ القوانين في مجتمع يبدو متناقضاً أحياناً، فيرضى لغيره ما لا يقبله على نفسه. كما انه لا يغفر الخطايا لضحاياه!!

مدير شرطة نينوى

بعد سنوات ها أنا ذا أعود الى محافظتي ومدينتي الموصل لأكمل مسيرة عملي الوظيفي بعد رحلتي منها الى السليمانية وكركوك وبغداد كمدير للشرطة ومعاوناً لمدير الشرطة العام..

والحقيقة التي لا اخفيها اني كنت اتمنى منذ كنت برتبة صغيرة بل كنت أتساءل.. هل سيأتي يومٌ وأكون مديراً للشرطة في محافظتي؟

ربما.. كانت في ذهني آنذاك أفكار كنت أتمنى لو استطعت أن افعلها لمدينتي. وربما.. هو شعور وطموح مشروع أن يكون الفتى الموصللي له شأن ما يذكر في المدينة التي أحبها.

ولربما كنت اتطلع الى أن استقر مع عائلتي وأطفالي لأول مرة في دار مستقل امتلكه انا!! وربما كان عليّ واجبان (كما كنت أفكر) الاول تأدية مهنتي كما كنت لها في أي مكان من بلدي، يضاف اليها واجب اخر هو إن الناس هنا يعرفونني وان أي تغيير في أي تصرف قد يصدر مني سيكون له تأثير كبير على سمعتي في المستقبل.

فهنا أصدقاء طفولتي، وزملاء مدارسني التي درست فيها وهنا أساتذتي وهنا (أولاد محلي ومنطقتي)

وهنا أقاربي ومعارفي.. وزملائي من الضباط الذين عملت معهم وأنا برتبة صغيرة.. كذلك هنا الناس الذين عرفوني وأنا اساهم بتحقيق الأمن والاستقرار أثناء مهنتي كمدير لشرطة مكافحة الاجرام.

هنا في محافظتي عليّ أن اثبت اني استطيع أن أكون متوازناً ومنحازاً الى مهنتي وشرف المسؤولية ومتعاطفاً رحوماً مع أهل مدينتي.

وهنا عليّ أن اثبت إن ابن الموصل ليس متعصباً لابن جلدته على حساب الآخرين (كما يشاع لدى البعض).

كما علي هنا أن أكون حازماً في تحقيق النتائج والاهداف في هذه الفترة التي التحقت فيها الى منصبي الجديد.

فجهاز الشرطة في العراق يشهد حراكاً لم يكن قد جرى من قبل في ظل وجود وزير جديد هو السيد سمير الشيعلي الذي يتابع بدقة كل صغيرة وكبيرة وبشكل تفصيلي ويومي. ولا يسامح في أي خلل يحدث في اية محافظة، وقد وضع أهدافاً أكبر من امكانيات الجهاز المادية والبشرية التي قام هو بترقيقها الى نصف موجودها ونقل الاخر الى الجيش والحدود. كما هو الحال ايضاً في وجود امكانيات مادية بسيطة وقديمة لم تشهد أي تطور، اللهم الا من بعض السيارات الحديثة عندما استخدمت قوة في كل محافظة اطلق عليها اسم مديرية شرطة الدوريات تتبع مديرية شرطة المحافظة.

ورغم ذلك فقد كانت هناك امور كثيرة تساعدني في أن أبدأ بشكل فوري كمدير للشرطة فيها. ومنها انني لست بحاجة لقضاء وقت طويل في معرفة مناطق المحافظة سواء في داخل المدينة أو في أقصيتها الكثيرة ونواحيها وقراها واريافها. ففي مركز المدينة كنت أنا ابن المدينة التي ولدت وترعرعت ودرست فيها، ثم عملت مديراً لمكافحة الاجرام لسنين طويلة ولدي معلومات كاملة عن قابليات وامكانيات ضباط الشرطة من خلال مزاملتي لهم اثناء عملي السابق.

كما أمتلك معلومات كاملة عن النسيج الاجتماعي في داخل مدينة الموصل ووجعائها وانسابها وبيوتاتها، كما عن عشائرها ومناطقها وحتى المشاكل بينها. يضاف لذلك كله علاقتي الواسعة بمئات من الاهل والاقارب والاصدقاء والمعارف. فكل ذلك كان يتيح لي امكانية ظروف مناسبة لبداية جيدة.

والموصل متخمة بالرتب الكبيرة من الضباط، ومما نعرفه ان (الموظف الموصل) ومنهم ضابط الشرطة يرضى بأي منصب ومهما كانت رتبته في أن يبقى موظفاً صغيراً فيها، على أن يحظى بأي منصب كبير آخر في محافظة اخرى.

لذلك كنا نرى في الموصل مدير شرطة قسم برتبة عقيد، بينما في المحافظات الاخرى بعضهم يشغل نفس المنصب وهو برتبة نقيب!!

ولذلك فأن مدير الشرطة العام ومدير شرطة المحافظة بالذات من اولى همومه عندما يطلب ترشيح ضابط الى خارج المحافظة. حيث تبدأ عندها (الوساطات لإلغاء الأمر)،

ورغم ان هذا الأمر كان يحدث في كل المحافظات، الا انه يتجسد ويتضح بالموصل لوجود الرتب الكبيرة فيها.

ولقد كانت هذه المسألة هي من المسائل الرئيسة التي شغلت فكري في كيفية احداث تغيير في اساليب العمل، لكون البعض قد تقولب على نمط معين من الاسلوب خلال مدة عمله في دائرة واحدة، رغم اني اعلم ان الاغلبية كانوا من المتميزين في كفاءتهم العالية التي حددت من انطلاقها نحو التغيير أساليب العمل التقليدية الجامدة والتي لا غبار عليها لدى الكثير من العاملين مادامت تقع في صلب العمل الوظيفي.

تعتبر محافظة نينوى المحافظة الثانية في العراق بعد العاصمة بغداد، حيث يبلغ عدد نفوسها آنذاك (ثلاثة ملايين) نسمة، وتبلغ مساحتها (37,323) كم 2. وتقع على مسافة (410) كم شمال بغداد، كما وتبعد عن الحدود السورية بحوالي (100) كم، وكذلك عن الحدود التركية، ويحدها أربعة محافظات هي (اربيل ودهوك) وهما محافظتان كردستانيتان مهمتان تبعد كل منهما بحوالي (70) كم عن مركز المدينة، كما يحدها من الجنوب محافظة صلاح الدين (تكريت) ومن غربها أفضية كبيرة مهمة هي سنجار وتلعفر وربيعه الحدودية، حيث تقع هذه المناطق على الحدود السورية، وتمتد جنوباً حتى منطقة المملحة (السورية العراقية) على حدود محافظة الانبار.

وفي العمق الواسع الممتد بين مركز المدينة وأقضيتها ونواحيها، تقع مئات القرى المتناثرة. اما الطرق الرئيسية فكانت مبلطة بين مركز المدينة واقضيتها ونواحيها، ولكن في نقر الوقت أغلبية الطرق المؤدية الى القرى غير معبدة وترايبية وحتى يصعب في بعضها الوصول اليها وخاصة في أوقات الشتاء حيث يكون في منتهى الصعوبة عندما تهطل الامطار الغزيرة.. ونسيج المدينة الاجتماعي المتألف كان حقاً متعدد الاطياف والالوان، ففيها العرب على اختلاف عشائريهم والكرد والتركمان والشبك والأيزيديون والمسيحيون على اختلاف انواعهم. أما اقتصاديا فهي متنوعة لذا تعتبر سلة خبز العراق وذلك لوجود مئات الالاف من الدونمات التي تزرع بالحنطة والشعير وخاصة في مناطق الجزيرة (الديمية) ومناطق اخرى كبيرة منها، كما أعطى مشروع ري الجزيرة والواقع في غربها اهمية كبيرة للإنتاج الزراعي من الخضراوات والتي كانت تزرع وتنتشر في مناطق واسعة في ضواحي الموصل ونواحيها وكذلك في منطقة ربيعة الحدودية ايضاً.

الموصل مدينة تجارية ويعرف عن التجار المواصله بأنهم شطار ومتميزون في دراسة الاسواق والبحث في الاسواق العالمية عن البضائع المطلوبة والرخيصة في ان واحد، فهم يتعاملون مع كل المحافظات العراقية، سيما مع المناطق الكردية والعاصمة بغداد وجنوب العراق وكذلك تركيا التي لا تبعد عن الموصل الا بمسافة (100) كم فقط. حيث تزدهم الطرق اليها بألاف الشاحنات العراقية والتركية الحاملة للنفط ومشتقاته والبضائع الاخرى. وكذلك الحال مع منفذ ربيعة الحدودي مع سوريا والذي يبعد بحدود (100) كم ايضا. والموصل مدينة اثرية تحتوي على اثار تمتد مع عمق تاريخ نينوى الاشورية الذي يمتد الى الاف السنين، كما تحتفظ بأثارها الدينية التي تزدهو بها، كمرقد النبي يونس (عليه السلام) ومنارة الحديباء التي بناها نور الدين الزنكي قبل (850) سنة، كذلك مراقد الاولياء والصالحين. وفيها تمتاز سمة أهل الموصل الحضارية مع من سكنها من خارج مركزها، فتشابت وانتجت جيلاً من القادة والضباط والعلماء ورجال الدين والاساتذة والفنانين والادباء وغيرهم. الذين ساهموا في بناء العراق الحديث. وكان للعسكرية بصمات رائعة ومتميزة في بطولات الجيش العراقي الذي يعيش الانخراط فيه شباب أهل الموصل وكذلك كبار ضباط الشرطة والامن. ممن تبوأوا مناصب كبيرة في الدولة العراقية، اضافة الى الكفاءات من ذوي الشهادات العليا في مختلف الاختصاصات، كالطب والهندسة والتعليم والزراعة والصناعة وغيرها الكثير.

اذن فهي مدينة كبار الساسة والوزراء والسفراء والعلماء والفلاسفة والادباء والمفكرين وكبار الاطباء والمهندسين الذين تخرجوا منها. حيث استمرت جامعة الموصل العريقة ثاني جامعة عراقية في التأسيس وأول جامعة في التزاماتها ومهنتها في رفد العراق بالمشاهير من السياسيين والوزراء ومن الموصل انطلق قادة الاقتصاد وفروع الحياة الاخرى كصديق شنشل ومحمد حديد ويونس السبعائي وعبد الجبار الجومرد وشاذل الطاقة وخير الدين حسيب وكثير من شخصيات قيادية اخرى.

وأهل الموصل يحبون العمل في الجيش والشرطة (العسكر) لذلك قد لا تجد بيتاً يخلوا من أن يكون احدهم ضابطاً فيها أو من أقاربه.

وعندما تستعرض تاريخ المدينة سيما بعد تأسيس الدولة العراقية، ستجد هناك من القادة اللامعين والمشهورين عربياً، وحتى عالمياً هم من أهل هذه المدينة أو أريافها كأامين

العمري وعبد العزيز العقيلي واحمد يحيى وعبد الجبار شنشل وسلطان هاشم وهشام صباح فخري وعبد الجواد ذنون وميسر الجبوري وحازم برهاوي وغيرهم الكثير، بل ان اغلب قيادات الجيش العسكرية وأركانها الذين قادوا حرب الخليج الاولى العراقية - الايرانية، كانوا من سكان محافظة نينوى إضافة الى المنتسبين الابطال.

وكانت نينوى تضحي يومياً بعشرات الشهداء في تلك الحرب التي استمرت ثمانى سنوات والذي كان ثمنها باهضاً من الدماء الزكية للحفاظ على العراق من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه.

وفي مجال الشرطة والأمن لم يكن الحال ليختلف عن ذلك ايضاً ، حتى وصل عدد مدراء المحافظات في بعض السنين الى أكثر من نصف قادة الامن والشرطة في العراق. وما يعرف عن أهل الموصل ان ولاءهم للعراق أولاً (العراق كله)، ولحكومة المركز في بغداد، وانهم جديون في العمل وينظمون أنفسهم بسرعة كبيرة، ويتأقلمون مع أية حالة ولا يقدمون أي ولاء اذا لم يقتنعوا بالأشخاص الذين يقودون البلد، وهم صعبوا المراس في حالة استفزازهم، كما حدث في عهد عبد الكريم قاسم الذي لم يكن يحكم الموصل الا بالاسم في نهاية الخمسينيات بعد أن قامت ثورة ضباط الموصل التي قادها العقيد عبد الوهاب الشواف واعطت الكثير من الضحايا في سبيل حريتها وكرامتها.

واعدم في حينها قاسم الكثير من الضباط بعد أن استباح المدينة قتلاً وسحلاً أياما عديدة، ولا بد من أن اذكر كما يعرف الجميع ان المسؤول الكبير الذي نجح في الموصل تقدم في منصبه الى الامام كما هو حال المحافظين الذين تولوا أمرها ومدراء الشرطة ايضا الذين عملوا فيها، حيث أصبحوا فيما بعد إما وزراء للداخلية أو مدراء للشرطة العام في جميع العراق، سيما في العهد الملكي (-1921 1958).

وكان عمل الشرطة بعد ثورة 1968 عملاً روتينياً تقليدياً كما أعرفه، رغم إن بعض مدراء الشرطة فيها كانوا من كبار البعثيين كالسادة (محمود الحلو وحامد العاني) الا ان العمل التقليدي بقي على حاله بوجود مدراء أقسام وضباط شرطة ضحوا بمناصبهم ولم يقبلوا الانخراط في صفوف العمل الحزبي الذي كان يقود مفاصل الدولة ومنها الجيش والشرطة.

لكن علينا أن نسجل ان كل مدراء الشرطة في الموصل كانوا مهنيين متدرجين ومنهم العميد أحمد محفوظ زيادة (أبو معن) والعميد (اللواء لاحقاً طالب الخطيب) مدير الشرطة

العام لاحقا والعميد صابر عبد الرزاق (أبو حنان) والعميد عبد المنعم حميد (أبو صفوان) والعميد عبد الهادي القصاب (أبو مروان) والعميد عثمان العزاوي (أبو نادية) وأخيراً وصل الامر اليّ بعد العميد قاسم العزاوي حيث التحقت في بداية كانون الثاني 1988، على حين غرة وفي زمن وزير جديد يطمح في تغيير امور كثيرة في الشرطة العراقية، من خلال أوامره السريعة وتعليماته ومتابعته لأصغر الامور وبأسلوب يختلف عمن سبقه من وزراء الداخلية. وكان علي وانا مطلع تماماً على الشرطة في مدينتي ومحافظتي، أن أنسجم بعملتي الجديد مع ماكان يجري من تطورات لأنني كنت مؤمناً بأن ما يحدث كان يجب أن يكون مع بعض التحفظات على بعض القرارات التي كانت تصدر من غير دراسة أو تخطيط علمي مسبق لكون الهدف والتنفيذ المطلوب أكبر من كل الامكانيات المتاحة مادياً وبشياً حيث ارهق منتسبي الجهاز كثيراً، مما أدى الى امور جانبية عكسية كردة فعل على تلك الاوامر وتنفيذها. حضرت في اليوم التالي لألتحقي في الموصل احتفالية كانت قد أُعدت بمناسبة (عيد تأسيس الشرطة) في 9 كانون الثاني من كل عام. وقد حضرها كل المسؤولين الرسميين والحزبيين، وقد تفاجأ الجميع بكوني قد أصبحت مديراً لشرطة المحافظة، والتحقت خلال يوم واحد وبلا معرفة من أحد بل إن كثيراً من الضباط تفاجأوا بذلك ايضاً.

بدأت أزور أقسام شرطة مركز المدينة، وأطلع جيداً وأدون ملاحظاتي عن سير العمل، ولم تمضي مدة طويلة حتى بدأت بعملية التغيير شكلاً ومضموماً، وساعدني في ذلك زيارة قام بها السيد اللواء عبد المحسن خليل مدير الشرطة العام الى المحافظة، وكان الرجل يسعى جاداً لأن أسجل نجاحاً في مهمتي الجديدة.

وعندما شرحت له خطتي، باركها ووافق على كل ما تقدمت به باجراء تنقلات في مناصب الضباط والمدراء ونقل ضباط من خارج المحافظة اليها.

وكان لهذا الدعم الاثر الكبير سيما بعد اطلاعي تماماً على ضرورة التغيير لمعرفتي سابقاً بإمكانات كل الضباط من زملائي القدامى، وكان أغلب الضباط المنقولين حديثاً هم من عملوا معي في المحافظات السابقة، مما سهل الكثير من الامور في تنفيذ الهدف المطلوب.

وقد تم ترقيق الكوادر الادارية في مقر شرطة المحافظة ابتداء. وتم نقل البعض من الضباط والمتسبين الى العمل الميداني وكذلك الحال في كل قوات مديريات شرطة الاقسام.

وكانت المديرية تشكو فعلاً نقص كبير في كوادرها البشرية (وأقصد عدد المفوضين

والمراتب) عدا الضباط، حيث كان العدد جيداً قياساً الى المديریات الاخرى، فلقد كان عدد منتسبي كل مركز شرطة لا يتجاوز 30 فرداً يقومون بالواجبات ليلاً ونهاراً ولا يستطيع المركز من اخراج أية دورية راجلة ضمن منطقته.

وعسى أن لا تخونني الذاكرة ان مجموع كل شرطة المديرية ضباطاً ومفوضين ومراتب لا يتجاوز (4000) رجل موزعين على ثاني أكبر محافظة في العراق ليؤدوا واجبات لا تحصى ولا تعد وضمن مساحة جغرافية كبيرة جداً.

كان العمل مقسماً بين مديريات الشرطة كالآتي:

• عمل الدوريات والحراسات والنجدة والحمايات (وهو العمل الوقائي) وله الحصص الكبيرة من عدد المنتسبين.

• العمل التحقيقي في مراكز الشرطة المنتشرة في عموم المحافظة ومنها مكافحة الاجرام (وفيها ايضا بعض الدوريات).

• العمل الاداري ونادراً ما كان هناك من هو متفرغ له، الا في مقر مديرية الشرطة والاقسام وهو عدد قليل جداً من الضباط والمنتسبين (عدا دائرتي الحسابات والميرة).

• العمل الفني (الادلة الجنائية واليات الشرطة والمخابرة).

أما الامكانيات المادية فهي حقاً إمكانيات ضئيلة جداً، ففي كل مركز شرطة لا يوجد سوى سيارة واحدة لجميع اوقات العمل وكانت من السيارات القديمة شبه المستهلكة.

أما سيارات النجدة والتي يتمركز عملها في داخل مركز المدينة الواسع، فكان العدد الذي لازلت اتذكره لا يزيد عن (30) سيارة منها العاطلة والتي كانت من النوع القديم، وكمعدل موجود حقيقي يعمل في جانبي المدينة (الايمن واليسر) لم يكن سوى (24) سيارة تعمل فعلاً في مدينة يسكنها أكثر من مليون ونصف المليون مواطن وعدد أحيائها لا يقل عن (140) حياً أو منطقة تتخللها الشوارع الرئيسية والفرعية والاسواق والمناطق الحيوية..

وكانت بعض السيارات تتمركز بحراسة صور السيد الرئيس في الشوارع المهمة. كما توجد سيارات نجدة ترابط في المحافظة وترافق المحافظ في ذات الوقت أثناء تنقلاته في الجانبين (الايمن واليسر).

وقد زودت المديرية بعشرة سيارات جديدة بعد اكمال الوزير الجديد تأسيس مديرية شرطة الدوريات.

مكذا كانت الامكانيات البشرية والمادية والتي لا تتناسب مع واجبات الجهاز ومع سعة المدينة وكثرة السكان.

ولكن خططنا الاسبوعية المميزة حقاً والمبنية على الدراسة المتكاملة سيما للعمل الؤقائي (النجدة - الدوريات - المكافحة) خفت من وطأة تلك الامكانيات الضئيلة.

معلومات عن نينوى (الادارة... والمجتمع)

من الناحية الادارية تتكون محافظة نينوى من قضاء الموصل (مدينة الموصل، عاصمة المحافظة) التي تقع فيها كل مؤسسات المحافظة التي تدير اقصيتها ونواحيها.. وهي الدوائر الرسمية ابتداء من مقر المحافظ وتوابعه واداريه وكذلك مقر مديرية شرطة المحافظة ومديريات مقر الامن الداخلي وأمن المحافظة ودوائر المخابرات والاستخبارات وموقع الموصل العسكري المسؤول عن القطاعات العسكرية فيها (عدا الفرقة العسكرية) اضافة لكل الدوائر الخدمية الاخرى الواسعة (كالصحة والبلديات والمستشفيات الكبيرة والتربية والبنوك المختلفة والزراعة وشعبها والضريبة والتسجيل العقاري) الخ...

وان كل تلك الدوائر ترتبط بجهتين، الاولى هي الوزارات في العاصمة بغداد، والثانية هو المحافظ المسؤول الاول عن المحافظة.

وتفصل المدينة خمسة جسور مهمة بين جانبي المدينة التي يخترقها من منتصفها نهر دجلة الخالد. وهي:

* جسر الموصل الحديدي (الجسر العتيق) وهو أول جسر اسس في الموصل حيث تم افتتاحه من قبل الملك غازي رحمه الله عام 1934، يربط بين جانبي المدينة. واصبح يربط لاحقاً بين اسواق المدينة الرئيسة.

* جسر الحرية. وافتتح في العهد الجمهوري الاول.

* الجسر الثالث وقد قامت بإنشائه شركة صينية وهو من اهم جسور الموصل وكان ذلك في نهاية السبعينيات من القرن العشرين.

* الجسر الرابع

* الجسر الخامس وهو آخر الجسور التي تم تشييدها في الموصل في نهاية الثمانينيات

من القرن العشرين.

ويبلغ عدد سكان (مدينة الموصل) حوالي مليون ونصف المليون نسمة موزعين على جانبيها الايمن والايسر:

1 - الجانب الايمن:

وهو اصل المدينة التاريخية وتقع في وسطه (المدينة القديمة) لب المدينة وأساسها المتكون من دور متلاصقة وصغيرة لا يزيد مساحة كل منها عن مئة متر أو أقل عدا بعض الاستثناءات لأغنياء ووجهاء المدينة السابقين.

والملاحظ ان اغلب هذه المناطق كانت من العرب والمسيحيين في مناطق الساعة والميدان، كما يتوزعون ايضا بين اخوانهم من المسلمين في كل مكان من امكنة الموصل لا فرق بين اي منهم حتى ان كنائسهم تقع في تلك المناطق ايضا.. وكذلك كان هناك بعض العوائل الكردية والتركمانية يعيشون بسلام بين تلك المناطق من الجانب الايمن. ولم تكن في هذا الجانب أحياء عشوائية الا حي النهروان المسمى لدى اهل الموصل (حي التنك).

ويلاحظ ان الجانب الايمن بدأ بالامتداد من خلال منطقتين فقط هما (17 تموز - وموصل الجديدة)

حيث انتشرت المناطق الحديثة الاخرى، والتي تم توزيعها عام 1981 وازدادت انتشاراً حتى أصبحت مناطق مزدحمة لذوي الدخل المحدود والوافدين من الاخوة في القرى والقصبات الباحثين عن العمل او صغار الموظفين، ويلاحظ ان اغلب هؤلاء من العرب ايضا. ومن الملاحظات المهمة في هذا الشأن ان الاسواق الرئيسة في مركز المدينة لم تتوسع وازدادت أهميتها التجارية، فكانت متميزة بالازدحامات، حيث كانت قبلة الناس في التسوق. وتحتوي المدينة القديمة على أزقة ضيقة وقناطر تاريخية وأسواق المدينة وشوارعها المعروفة العامرة بالمحلات والدكاكين وذوي المهن المختلفة والمتوارثة عن الاجداد.

ففيها يقع شارع نينوى التاريخي، وشارع باب الجديد، وشارع الفاروق، وشارع غازي، وباب سنجار، وراس الجادة، وشارع المستشفى، كما يقع في لب المدينة (محاليلها) اي مناطقها القديمة. كباب سنجار وباب الطوب والدواسة وعبدو خوب ومحلة باب الجديد وباب لكش وباب البيض ودكة بركة وسوق الشعارين ومحلة المشاهدة وخزرج والخاتونية

وباب المسجد وجامع الكبير (جامع النوري الكبير) ومحلة الميدان والساعة وأبو العلا ومحلة النبي جرجيس والشهوان وباب السراي والمحطة (والزنجيلي ووادي حجر والجوسق والدندان) وهي من المناطق المتفرعة عن الاولى.

ومن هذا اللب في الجانب الايمن توسعت المدينة بعد الانشطار العائلي، وامتدت الى الاراضي الزراعية المتاخمة لها والتي أصبحت احياء جديدة بحد ذاتها سميت بالأحياء (حي الثورة، الصحة، حي النجار، حي الربيع، العريبي، اليرموك، العامل، الرسالة، 17 تموز، 30 تموز، الاقتصاديين والمامون، وكذلك الاحياء الكبيرة والمهمة جدا كالموصل الجديدة). ومما تجدر الاشارة اليه ان الجانب الايمن من مدينة الموصل هو قبلة أهل محافظة نينوى عموماً وحتى الاقضية والقرى والارياف، لكون هذا الجانب يضم اغلب مستشفيات المدينة والعيادات الخاصة بالأطباء والمختبرات الطبية إضافة لوجود أهم مناطق بيع الجملة فيها والخانات القديمة التي تسوق المنتجات كالبقوليات والسمن (الدهن البلدي) والاصواف. كما يقع فيه سوق الصرافين وباعة العطاريات والاقمشة وسوق الصياغ وشارع النجفي المشهور بالمكتبات ومحلات الحلويات والقيصريات المشهورة لصناعة وبيع الاصناف من الصناعات كسوق الصفارين والشعارين والحدادين والخشابين. وتقع ضمن هذه الاسواق أيضاً المطاعم الشعبية المعروفة.

وفي هذا الجانب (الايمن) يقع مطار الموصل والقاعدة الجوية ومعسكر الغزلاني ومديرية الموقف والتسفيرات والسجن العام (آنذاك قبل انشاء سجن بادوش). كذلك تقع فيه أقسام مهمة من الشرطة كمديرية شرطة النجدة والاليات والدوريات والاقضية.

ورغم ان الجانب الايمن من مدينة الموصل كان يمثل الاقل مساحةً ونفوساً من ضمن مساحة مدينة الموصل كلها، حيث كان عدد مناطقه واحيائه (ومحاليه) القديمة تبلغ (50) منطقة آنذاك ونفوسه بحدود (500) الف نسمة.

اقول رغم ذلك فان الجانب الايمن اكثر حيوية والاكثر ازدهاراً سيما أوقات النهار حيث يفد اليها الاف المواطنين من القرى والارياف وحتى المحافظات الاخرى لقضاء حوائجهم واعمالهم، وكان بعض منهم يبيتون ليلهم في فنادق هذا الجانب المنتشرة في الشوارع الداخلية كشوارع الدواسة والجمهورية وباب الطوب وشارع حلب. ومن الجدير

بالذكر انه تم تشييد فندقين من الدرجة الممتازة في هذ الجانب هما (فندق آشور) مقابل الاعدادية الشرقية العريقة. وفندق الموصل الذي يقع في نهاية الجسر الثالث مطلاً على نهر دجلة (ولكن مع الاسف ان هذا الفندق قد دمر تماماً حاله كحال الفنادق الرئيسية والمنشآت والبنى التحتية واحياء ومحلات الموصل القديمة واثار الموصل التي اصبحت خراباً بعد أحداث القتال الشرس اثناء تحرير الموصل عام 2017 من تنظيم داعش التي سيطرت وحكمت الموصل لمدة ثلاث سنوات.

2 - الجانب الايسر:

وهو الجانب الحديث نسبياً من ضمن مدينة الموصل الكلي. وكان هذا الجانب الذي يقع على يسار مجرى نهر دجلة، خالياً الا من كونه اراضي زراعية خضراء، ومن ابرز معالمه (جامع النبي يونس عليه السلام، حيث يقع على تلة عالية واضحة وكان هذا الجانب يرتبط بالموصل بجسر خشبي قبل إنشاء الجسر العتيق في الموصل حيث يربط بين منطقتي الفيصلية القريبة من حافة الجسر وبين اسواق مدينة الموصل الرئيسية وشارع نينوى المشهور.

وقد بدأ الجانب الايسر بالتوسع العمراني السريع في خمسينيات القرن العشرين، وكان لقيام المرحوم عبد القادر العبيدي بأنشاء مدينة الزهور الأثر الكبير في بداية الاقبال على السكن في الجانب الايسر. حيث كان الرجل يملك أراضي واسعة فقام بتقسيمها على شكل أراضي سكنية احتوت على كافة المرافق الحياتية وبمبالغ زهيدة للمتر المربع الواحد.

وساعدت الدولة كثيراً في تسريع البنى التحتية في هذا الجانب. حيث انطلق الاعمار فيه كالصاروخ، فأصبح خلال اربعين سنة نموذجاً للشوارع الواسعة والخدمات المتميزة والمدارس الحديثة والمستشفيات العامرة. وساهمت الجمعيات الاسكانية للموظفين والتقابات وشرائح المجتمع وملاك الاراضي في تشييد عشرات الاحياء فيه (الجانب الايسر)، حيث وصل عدد المناطق الى أكثر من (60) منطقة آنذاك وأصبح كل حي فيها يحتوي على أسواقه ومنشأته الضرورية الخاصة.. ويحوي هذا الجانب الكثير من الاثار التاريخية المهمة.. والمناطق السياحية كم منطقة الغابات الشهيرة والواقعة على نهر دجلة. والممتدة لمساحة (1000) دونم تقريباً، إضافة لمنطقة الشلالات الشهيرة.. كما تقع فيها القصور الرئاسية المطلة على المدينة.

ومن اهم احيائه اضافة لمدينة الزهور (حي المصارف وحي البريد وحي النور وحي

العربي وحي الرفاق وحي الصديق والبلديات والكفاءات والثقافة اضافة الى احياء الشرطة والمهندسين والحي الزراعي وحي سومر وفلسطين وحي الوحدة والضباط وحي البعث وحي التأميم والبكر والسكر والحدباء والملايين وغيرها من الاحياء.

وقد امتدت هذه الاحياء وغيرها الكثير لمسافات بعيدة ومن كل الاتجاهات، فأنشأت أحياء الكرامة والخضراء والانتصار والساهاون والامن والقاهرة وحي صدام والتحرير والتي اتصلت بعض امتداداتها بالقرى القريبة من ضواحي الموصل كالسلامية والرشيديّة والقوسيات وعشرات من

الاحياء الاخرى (ومع الاسف الشديد) ان بعضاً من هذه الاحياء كان عشوائياً في بنائها مما اجبر الدولة على القيام بواجباتها والموافقة على تمليك اصحاب الدور من هذه الطبقة الفقيرة والمتوسطة فيها دون التخطيط سبق لها او تزويدها بالخدمات اللازمة للسكن الحديث.. وفي الجانب الايسر تختلط القوميات ببعضها والاديان بشكل مسالم وتآلف فيما بينها، فنرى اهالي الموصل القادمين من الجانب الايمن مع الاكراد والتركمان والشبك والمسيحيين والأيزيديين كلهم قد يجتمعون في حي واحد.

كما تقع في هذا الجانب جامعة الموصل بمنشأتها الواسعة وكلياتها العديدة مما أوجد أسواقاً مهمة في ذلك الموقع، كشارع الجامعة الذي تقع فيه المحلات العامة والمطاعم والكافيتريات (الكازينوهات)، واصبحت المنطقة من المناطق المزدهمة في الموصل بفضل تواجد طلاب الكليات سواء من أهل المدينة أو خارجها.

لقد أدى التوسع العمراني والامتداد الواسع لمدينة الموصل في (جانبها) الايمن والايسر وابتعاد الضواحي المستحدثة من مركز المدينة الى وجوب تطوير العمل الاداري في مراكز شرطة المدينة، حيث لم تعد تكفي (مديرية شرطة البلدة) التي كانت مسؤولة عن كل مراكز الشرطة في الداخل أن تكون قادرة في السيطرة على المدينة بكاملها من الناحية العملية لذلك، فقد اعيد صياغة أقسام مديريات الشرطة الى أربعة أقسام يتبع كل منها عدد محدد من مراكز الشرطة ترتبط بالقسم الجديد، فأنشئت مديرية شرطة أم الربيعين في جانب المدينة الايمن واستحدثت مديرية شرطة النصر المسؤولة عن كافة المراكز في جانب المدينة الايسر.

وكان العدد الكلي لمراكز الشرطة في عموم المدينة (28) مركزاً للشرطة ويعتبر كل

مركز للشرطة مسؤولاً عن أكثر من حي واحد.

كما توزعت مديرية مكافحة الاجرام الواحدة الى عدة مكاتب كانت مقراتها في مراكز الشرطة (وتشغل الطابق الاعلى من كل مركز شرطة) ويجري تنسيق العمل بينها في تلك المنطقة. أما أقضية الموصل والتي كانت كبيرة في سعتها ونفوسها، فقد كان لكل قضاء مديرية شرطة تتصل بمدير شرطة المحافظة، ويتبع لشرطة القضاء مراكز الشرطة في نواحي القضاء جميعاً. ومن مديريات شرطة اقضية الموصل:

1 - مديرية شرطة تلعفر

2 - مديرية شرطة سنجار

3 - مديرية شرطة البعاج

4 - مديرية شرطة الحضر

5 - مديرية شرطة الشيخان

6 - مديرية شرطة عقرة (قبل إلحاقها باقليم كردستان)

7 - مديرية شرطة تلكيف

8 - مديرية شرطة الحمدانية

9 - مديرية شرطة القيارة

10 - مديرية شرطة الاقضية (المسؤولة عن النواحي والقرى القريبة في ضواحي

الموصل)

11 - مراكز شرطة متعددة. وأهمها (مركز شرطة سد الموصل - مركز شرطة ربيعة

الحدودي - مركز شرطة ناحية الشمال - مركز شرطة العياضية - مركز شرطة حمام العليل

- مركز شرطة الشورة - مركز شرطة القوش - مركز شرطة برطلة - مركز شرطة بادوش -

مركز شرطة بعشيقه - مركز شرطة فايدة).

ولم تكن هناك جرائم خطيرة أو جرائم رأي عام في تلك المناطق، وانما كانت جرائم

اعتيادية يجري اكتشاف اغلبها.. وتكاد جرائم السرقة تنعدم في تلك المناطق، أما الحوادث

فكانت أغلبها نتيجة خلافات عشائرية في تلك المناطق ونزاعات على الاراضي الزراعية أو

بسبب الثأر والمشاكل العائلية.

ويلاحظ ان التركيبة الاجتماعية للأقضية والنواحي وملحقاتها تتميز كالآتي:

إن سكان الاقضية كانوا متنوعين في القومية والدين.. فقضاء تلكيف مثلاً كانت فيه أغلبية من المسيحيين وأقلية من المسلمين العرب والتركمان على عكس نواحي القوش وبرطلة وقره قوش حيث يسكن فيها المسيحيون، وكان للعرب والكورد والشبك والتركمان قرى متجاورة متحابّة لا مشاكل بينهم منذ مئات السنين.

كذلك الحال في سنجار، حيث كان يسكنها الأيزيدية والعرب من مختلف القبائل المحيطة بها ولدى كل منهم مجتمعات حديثة انشأتها الدولة آنذاك.

وفي تلعفر ايضاً، كان يسكنها غالبية التركمان ومعهم العرب من قبائل مختلفة. وهكذا في بقية المناطق الاخرى.. كزمار وقرها الكثيرة المنتشرة، حيث تقع القرى الجرجرية والهسنانية والعربية ايضاً وفي ناحية زمار تقع شركة نفط الشمال (عين زالة) المهمة والتي يعمل فيها اهل المنطقة عموماً. بينما تكوين قضاء الحضر والقيارة من العرب بمختلف عشائريهم.

ولم تكن هناك مشاكل نتيجة التعصب الديني أو القومي، وانما كانت تحدث مشاكل فردية واعتيادية اخرى وكان اغلبها يجري حلها بالاتصال بالشيوخ ووجهاء تلك المناطق المتعاونين مع رجال الشرطة في المنطقة.

وكان العمل في تلك المناطق يتنوع بين الزراعة وهي العمل السائد في عموم المناطق حيث تقع الاف الدونمات الزراعية الدائمة المعتمدة على الامطار، وكانت هذه المناطق تتج مئات الاطنان من الحنطة والشعير والتي كانت تسوق الى السايلوات الحكومية حيث تسلمها الدولة لقاء أثمان تحددها في كل عام..

إضافة لأراضي اخرى تسقى بالواسطة وتتوزع في المناطق الوسطى من المحافظة سيما في ضواحي مدينة الموصل ونواحيها. أو في المناطق القريبة من نهر دجلة الذي يمر بأغلب تلك المناطق في البعض منها.

لذلك فان صفة العمل لأصل المناطق الخارجية كانت (العمل الزراعي).

أما البقية فكانوا يعملون في الجيش أو الشرطة أو موظفين وعمال في دوائر الدولة، أو عمال في القطاع الخاص والمهن التي يجيدونها، سيما في مراكز الاقضية والنواحي.

وكان العدد الكلي للسكان خارج مدينة الموصل يقدر بأكثر من مليون ونصف المليون مواطن يتوزعون على تلك المناطق.

ولابد من الإشارة الى ان أكثرية سكان مركز مدينة الموصل يمتدون بأنسابهم الى تلك

العشائر التي تسكن خارج المدينة وبقيت تلك الصلات متجذرة ومتوارثة عن الاباء والاجداد. بل ان اغلبية شيوخ العشائر في المحافظة يمتلكون دوراً واسعة ومضاييف معروفة داخل مركز المدينة كما هم يمتلكون دورهم في مناطق تواجد عشائريهم وأعمالهم في الزراعة.

وبحكم مهنتي وما تتطلبه من تواصل مع جميع المواطنين كانت علاقتي متينة ومتميزة مع كل شيوخ العشائر في المحافظة وكانوا يزوروني بين الفترة والاخرى لأشغال تخص بعض افراد عشائريهم، أو للسلام والحديث عن امور تخص أمن المحافظة.

ولقد كان لتلك العلاقة المتميزة الأثر الكبير في حل الكثير من المشاكل والحوادث التي حدثت في المحافظة وبما لا يتعارض مع قوانين الدولة السائدة.

وللحقيقة ادون.. ان للشيخ في ذلك الوقت كلمة نافذة لدى أبناء عشيرته عندما كنا نطلب منه اموراً تتطلبها مصلحة المواصل أو مصلحة البلد عموماً.. حيث كان للشيوخ شخصية هية ووقار يحترمها الجميع لانهم كانوا شيوخاً حقيقيين وليس شيوخ صدفه قامت الدولة مع الاسف بتعيينهم في المراحل اللاحقة حيث تلاشى دور الشيوخ الرئيسيين المعروفين واصبح المال والبهرجة والشهرة المزيفة الطابع الساري في أوقات معينة...

العمل

بدأت عملي في منصبي وبعد زيارة كل مديريات الشرطة في الداخل والخارج وكذلك مراكز الشرطة...

واستمعت الى مشاكلهم وأوضحت لهم خطتي القادمة في شرطة المحافظة وان اساس العمل سيكون التقييم لكل منهم بعد متابعة عمله، وان هدفنا الاول هو الحد من الجريمة بالوقاية منها. وقد تم وضع خطة لكل مديرية قسم، وعلينا تحديثها وفق الامور المستجدة. كما تم وضع برنامج بعد وضع خطة عمل لمديرية الشرطة بشكل علمي، وكانت الاجتماعات الاسبوعية والشهرية تحدث بحضور كافة مدراء الاقسام لمناقشتهم عن الزيادة في الجرائم واسبابها ونشاط الضباط وفاعليتهم ومبادراتهم. وكنا نرفع التقارير اليومية الى مراجعنا موضحين كافة النشاطات بموجب حقول أعدتها وزارة الداخلية لهذا الغرض، وكان الوزير الاستاذ (سمير الشياخلي) يطلع شخصياً على تلك التقارير من كل شرطة المحافظات، لابل انه كان احياناً يتصل بمدير الشرطة عن تلك الامور.. بل انه حدث اتصال بي شخصياً عن بعض الجرائم المهمة التي حدثت في المحافظة.

كما هو حال مدير الشرطة العام الذي كان حريصاً على متابعة تفاصيل كل ما يحدث ويعزز ذلك من خلال زيارته المتتالية للاطلاع عن كثب لمجريات الواقع الامني في المحافظة. وقد كانت المؤتمرات العامة لمدراء الشرطة في القطر تحدث بين فترة واخرى. بينما كانت في السابق تحدث مرة واحدة في السنة. وكانت شرطة نينوى وكما هو معروف متميزة بين شرطة محافظات العراق في منع الجريمة ونشاطاتها وكشفها للجرائم. كان حقل استمارة نشاطات كل مديرية شرطة والذي يرفع الى وزارة الداخلية يضم اهم فقراته آنذاك ما يلي:

- 1 - عدد سرقة السيارات (وكانت من أخطر الجرائم في تلك الفترة).
- 2 - عدد السرقات - وهل تم كشفها.
- 3 - عدد جرائم القتل - وهل تم كشفها.
- 4 - عدد الجنود الهاربين المقبوض عليهم.
- 5 - عدد المتسولين المقبوض عليهم.

ومن الغرابة حقاً!! (ان تكون النسبة المستخدمة هي المعيار في التقييم ومثال ذلك.. انه لو حدثت سرقة سيارة هذا اليوم.. وحدثت سرقة سيارتين في اليوم التالي). كانت مديرية الشرطة تتلقى تأنيباً بان نسبة الارتفاع هي 100%، ومن الطرافة ان مديرتنا في أحد الايام لم تحدث فيها سرقة سيارة واحدة ولكي تكون النسبة واحدة وليس فيها زيادة عن اليوم السابق فقد اعطينا موقفاً بانه حدثت سرقة سيارة واحدة. تحسباً لليوم الذي يليه!!!

وفعلاً كانت ظاهرة سرقة السيارات من أهم الجرائم التي كانت سائدة في تلك الفترة نتيجة أسباب اهمها هو سرقة السيارة وتهريبها الى المناطق الشمالية، وقد أعدت وزارة الداخلية خطة واسعة للحد من هذه الظاهرة، وقد تابعت مديرية الشرطة العامة تنفيذها في عموم شرطة العراق وكادرها المتميز.

لقد كنا ورغم الاجراءات نتفاجأ بسرقة سيارة ما من امام دار او في الشوارع الفرعية، وكانت هذه الظاهرة قد انتشرت في كافة محافظات العراق. وكان للمهربين دور خاص في ذلك كما ان اغلب سراق السيارات كانوا من الجنود الهاربين الذين تقطعت بهم سبل

العيش.. وحتى ان اغلبهم لم يكونوا من ذوي السوابق في هذا المجال! لقد اوصينا كل دورية في المدينة (وبموجب الخطة التي وضعتها وزارة الداخلية) ان يكون معها سجل تكتب فيه آخر رقم سيارة سرقت في أي مكان في العراق. وكنا نتأكد كذلك من وصول الرقم للسيارة المسروقة الى أية دورية في الشوارع.

ولقد استمرت هذه الظاهرة حتى نهاية عام 1988 حيث بدأت تتلاشى بعد انتهاء الحرب العراقية - الايرانية وصدور قرارات العفو وغيرها من القرارات الاخرى وبدء عملية تسريح الجنود من الخدمة.

أما بقية الجرائم فكانت جرائم اعتيادية تحصل في كل مكان وزمان وكانت مديريت السبابة في وضع الخطط الكفيلة بالحد من كل الجرائم الاخرى وكشفها..

ولقد كانت لكفاءة الضباط المحققين والمفوضين المتمرسين والمتسبين المخضرمين الدور الكبير في ان تعيش محافظة نينوى الهدوء والاستقرار وتنفيذ القانون في عموم المحافظة اللهم الا من حالات جرائم خطيرة حدثت وكان لكشفها الاثر الكبير في زيادة ثقة الناس بجهاز الشرطة والتعاون معه.

ولأني عملت في حقل التحقيق في الجرائم وكشفها ومنها مرتان الاولى في مكافحة الاجرام والثانية عندما توليت منصب مدير شرطة محافظة نينوى.. فقد سطرت أهم تلك الجرائم وأهم تلك الحوادث وكيفية كشفها تفصيلاً عارضاً ملاحظاتي عن بعض النواقص والامور المهمة في التحقيق أو تاركاً للقارئ الكريم استقراء واستنتاج ذلك.

جريمة رأي عام (هزت الموصل)

اتصل بي الوكيل الامني لوزير الداخلية واخبرني ان الدكتور (ك) لديه قضية مهمة وطلب الاهتمام بها بناء على توصية من الجهات العليا (الرئاسة) وعندما حضر الدكتور أخبرني ان شقيقه (د) قد فُقد قبل أكثر من اسبوعين ولم يعثروا عليه، فسألته ان كانوا بحثوا عنه لدى اقاربه أو قد يكون قد سافر وغادر العراق، فنفي أن يكون كذلك حسب معرفته بأخيه، وكانت المعلومات التي تم استحصالها من الدكتور هي معلومات بسيطة وعادية جداً ، وعندما اطلعت على موضوع المفقود (د) لم أجد الا بلاغاً من زوجته قد سجل في أحد مراكز الشرطة في اليوم الثالث لاختفائه، وان القاضي قد قرر بذل الجهود للبحث عنه وهو إجراء روتيني سيما انه قد يظهر أحيانا الشخص فجأة بعد أن تعمم اوصافه كمفقود على كافة مراكز الشرطة في العراق.

تم تكليف عناصر متفرقة من منتسبينا لجمع المعلومات عن (د) بعد أن لم تعط الزوجة أية معلومات سوى إنه خرج ولم يعد وانه لا مشاكل له مع أحد ولا عداوات شخصية له ولهم. وانه رجل معروف يحبه الجميع ويحترمونه، كما انه متزوج مرتين ولديه اطفال صغار لا يتجاوز أكبرهم سبعة أعوام من زوجته الجديدة، وهذه المعلومات هي ذاتها التي نعرفها من (ك) شقيقه عند حضوره الينا.

لكن المعلومات التي جمعت لدينا كانت تقول ان الرجل كان قد استبدل محل إقامته أكثر من مرة وعندما تتبع فريق العمل المعلومات في مناطق سكنه، أشار البعض الى إن الرجل وكان عمره كبيراً وكان طيب القلب الا ان زوجته كانت ذات سمعة سيئة غير جيدة مما حدا بجيرانهم الى الطلب منه مغادرة المنطقة التي سكن فيها، حيث كان يسكن معها في دار مستأجرة وقد تم تدقيق هذه المعلومة كثيراً واتضح إن هناك شاباً غير عراقي يتردد على الدار، ولكن الناس لا يعرفون اسمه، وبعد ان انتقلت العائلة الى مكانها الجديد لم يعرف أهل المنطقة الجديدة أي معلومات عن العائلة الجديدة التي سكنت فيها، اللهم الا انها عائلة (مستورة) وان الرجل كان طيباً وذا خلق كريم.

تم استدعاء الزوجة وتم استجوابها عن المعلومات الكثيرة عنها وعن سمعتها وعن

الشخص الذي كان يتردد اليها في دارها السابق وعن علاقتها بزوجها، وكانت إجاباتها غير مقنعة تماماً اضافة لاختلاف اقوالها بين مرة واخرى مما حدا بنا لمعرفة وكشف ماخفي من امور تساعد التحقيق.

وقد تم التدقيق كثيراً في محتويات الدار، وكانت هناك غرفة مقفلة في الطابق العلوي ادعت زوجته انها متروكة منذ مدة، فتم كسر باب الغرفة وتفتيشها، ويبدو انها كانت تستخدم من قبل الزوج، وبحركة وملاحظة متميزة من المحقق تم رفع سجادة الغرفة (الزولية) فوجدت بقعة صغيرة حمراء شبة يابسة على أرضية الغرفة، وتم استدعاء الخبير لرفعها بشكل فني وارسالها الى الطب العدلي لفحصها للشك فيها. وتبين نتيجة فحص المادة اعلاه انها دم بشري!! وعلى سبيل الاحتراز قرر القاضي توقيف الزوجة ومتابعة التحقيق.

بعد عجز الزوجة عن تفسير وجود الدم تحت السجادة (الزولية) وبدأت اجاباتها المتلعثمة عن سيرتها وكيفية قضاء وقتها، وعن غيابها لفترات بعد أن افادت معلومات انها قد غابت عن الدار في الفترة الاخيرة (بعد اختفاء الزوج) مما اضطرها أخيراً للاعتراف ان زوجها قد قتل وقد هددها القاتل أن يقتلها ان تكلمت!! وعجزت ان تستمر في كذبها فانهارت فتحدثت عن تفاصيل جريمة قتل (زوجها) المروعة.

قالت ان (س) وهو شاب غير عراقي يحبها وانها على علاقة به وتعرفت عليه في دارها السابق وأخذ يتردد اليها في غياب زوجها مما لفت أنظار الجيران الذين طلبوا منهم مغادرة المنطقة فغادروها واستأجروا داراً في منطقة بعيدة، ولكن (س) بقي يتردد اليها ويوعدها بالزواج منها والتجنس في العراق والعيش معها بدل زوجها العاجز، وكان يوعدها بانه سيأخذها معه لزيارة بلده والعيش فيه،

وطلب منها ان تتخلص من زوجها بالسم، لكنها خافت ان تفعل ذلك وحيثذا اتفق (س) معها على أن يقتله هو طالباً منها ان تسهل له عملية دخول الدار ليلاً ليقتله أثناء نومه، وهكذا فقد خبأته في سطح الدار، وعندما نام الاطفال ونام زوجها على أرض الغرفة في الطابق العلوي فتحت باب السطح وأدخلته فنزل الى المطبخ واخذ سكيناً كبيرة وصعد الى الغرفة وبدأ يطعن الرجل النائم الى أن لفظ انفاسه الاخيرة فارتبكت الزوجة واحتاروا بالتصرف بالجنة، لكن (س) قال لها لترك الجنة ونذهب يوم أو يومين ونفكر في كيفية التصرف، وهكذا اصطحبها مع أطفالها الى محافظة أخرى وقضوا يومين فيها وعادوا الى المنزل حيث قام بيده

بتقطيع جثة المقتول ابتداءً من الرأس والاطراف ووضعها في كيسين (كواني) وتأكد إن الجثة المقطعة لا تلفت النظر، ثم خرج وعاد مصطحباً سيارة اجرة (تاكسي) ووضع الكيسين فيها. وعندما عاد أخبرها انه تخلص من الجثة!!

بجهود كبيرة ومتابعة دقيقة وخلال ساعات تم القبض على المتهم (س) الذي لم يستطع الانكار وهو يستمع لحديثها، لكنه تكلم الحقيقة الكاملة كما هي، حيث أكد ان هي من اتفقت معه وطلبت منه أن يقتل زوجها ويتزوجها بعد أن تتخلص منه، وهي من أدخلته الى الدار وانها هي من أحضرت له السكين الكبيرة بل انها جلست على صدر زوجها عندما كان يطعن به بالسكين وهي من ساعدته في وضع الجثة في الاكياس (الكواني) كما انها رافقته بسيارة الاجرة (التاكسي) لكي لا يثيران ملاحظة أحد، وساعدته في رمي الاكياس والسكين معها في نهر دجلة في مكان تحت أحد جسور المدينة.

بذل الغواصون من شرطة النجدة النهرية ومتطوعون جهداً كبيراً في العثور على الجثة، وكنا ننتظر بقلق الى جهودهم وصبرهم. وبعد ساعات طويلة وبتوفيق من الله الذي أراد لهذه الجريمة الفظيعة أن تنكشف اسرارها.. واذا بالكيس الاول يخرج من قعر نهر دجلة وفيه (رأس القتل والسكين) وعند توسع الغواصون في البحث عثروا على الكيس الثاني على مسافة وكان قد علق بين صخرتين في أسفل النهر (وفيه باقي جسد الرجل المسكين)

عادت الزوجة الخائنة القاتلة واعترفت بما قاله شريكها المجرم جملةً وتفصيلاً. انتشرت اصداء الجريمة بين الناس وكيفية كشفها، ولم يعد هناك كلام يقال في المحلات والاسواق والدور والشوارع الا هذه الجريمة الغامضة المثيرة، وكسب جهاز الشرطة سمعة لم يكسبها من قبل، وبدأ الناس يفتخرون الى مديرية الشرطة للتهنئة ومباركة الجهود، كما بدت اصدائها تنتشر خارج المحافظة بعد أن نشرت جريدة الجمهورية الرسمية على صفحتين كاملتين للجريمة تفصيلاً وكشفها بلقاء موسع معي (مدير شرطة المحافظة) ومع المحققين من الضباط الذي كشفوا هذه الجريمة.

وقررت محكمة الجنايات اجراء المحاكمة علنياً ، حيث امتلأت قاعة المحكمة وساحاتها الخارجية الواسعة بل حتى قسم كبير من حديقة الشهداء المجاورة للمحكمة، بعد أن وضعت السماعات الكبيرة وتوافد الالاف من المواطنين سيراً على الاقدام لحجز مقعد للاستماع والاطلاع على تفاصيل هذه الجريمة بعد تعيين يوم للمحاكمة في (محكمة جنايات نينوى).

و بدأت المحكمة بعد جلساتها وسط هدوء الناس جميعاً وبعد سماع افادات الشهود واعترافات المتهمين (المتهم س والزوجة الخائنة) وكل ما يتعلق بالقضية وسماع المدعي العام والمحامي المنتدب نطق القاضي بالحكم بالإعدام شنقاً حتى الموت على كليهما ودوت صيحات الناس (يحيا العدل... يحيا العدل).

لقد ادى كشف هذه الجريمة فعلا الى اننا لاحظنا انحسار الجريمة بشكل كبير في محافظة نينوى مما يدل على علمياً على ارتباط كشف الجريمة بشكل عكسي مع ارتكابها، فاذا ازداد الكشف انخفضت الجريمة والعكس صحيح.

وقد علقت في اذهان الناس تلك الجريمة المروعة والتي لايزال الكثير يتداول ذكرها ويدلل على مدى كفاءة جهاز الشرطة بالموصل في سرعة كشفها والتقدير للقضاء العادل في حسمها خلال فترة قصيرة.

ملاحظة: يلاحظ هنا ان ما يدلي به المشتكي او اهل المجني عليه قد لا يكون صحيحاً وقد يعتمد اخفاء الكثير من المعلومات عن المحقق. لذلك فأن جمع المعلومات من اكثر من مصدر هو الحل الصحيح لبداية موفقة في التحقيق.

كما ان الاعتراف وان كان سيد الادلة الا انه بحاجة الى تعزيز بأدلة أخرى، وقرائن مقنعة تعزز إثبات قيام الفاعل بالجريمة.

كما إن سرعة القبض على الشركاء قد تغير الكثير من مجريات التحقيق لان الفاعل حتى وان اعترف قد يلقي بتبعيته الجريمة على الشريك الهارب.

خطف وابتزاز (الجامع... وصوت القطار)

همست المعلمة سارة في اذن صديقتها وزميلتها عالية في المدرسة عندما سألتها الاخيرة عن سبب اصفرار وجهها وقلقها في الايام السابقة قائلة: لقد خطفوا زوجي ودفع عمي (والد زوجي) مبلغا كبيرا فأطلق المختطفون سراحه والبيت كله في قلق كبير الان حتى انهم يفكرون بترك المدينة.

لم تستطع المعلمة عالية ان تخفي الامر عن زوجها المفوض عادل الذي حضر اليّ وأعلمني بما سمعه وانه لا يعرف اكثر من هذا وان زوج سارة هو مهندس، وجريمة الخطف في كل محافظة نينوى لم تكن تحدث الا نادراً جداً وهي من الجرائم الخطيرة التي قد تتطور

وتكرر، اذا لم يقبض ولم تتخذ اجراءات رادعة على فاعليها.

في نفس المساء طلبت من مدير مكافحة الاجرام بحضور المفوض عادل بالعمل بشكل سري جداً لجمع المعلومات عن زوج المعلمة سارة وأين يعمل من خلال معرفة سكن العائلة، وقد اتضح لنا ان العائلة محافظة جداً وان والد المهندس يعمل تاجراً وهو ميسور الحال ومعروف. وأما المهندس فيعمل في شركة أهلية في ضواحي الموصل قرب ناحية قريبة، وقد قدرت ان كشف هذه الجريمة لا يتم الا من خلال سماع اقواله. فطلبت من مدير مكافحة تولي الاتصال به وأن يحضره الينا بشكل سري وهادئ.

حظر المهندس ناظم وهو شاب لم يتجاوز الثلاثين من عمره، ولكنه كان مندهشاً ومرعوباً ويتساءل عندما طلبت منه ان يحدثني عن عملية خطفه!! وبعد أن هدأ وهو يسمع مني ما يطمئنه ويعلمني ان والده التاجر سيجن (سيفقد اعصابه) اذا علم ان الشرطة قد عرفت بالموضوع وانه أي المهندس قد حضر الينا، فعدت اطمئنه اننا سنحاول أن لا يصل الامر الى والده ولكن عليه ان يتذكر جيداً كل شيء لكي لا نلجأ الى والده. وان تكون معلوماته وافيته ولا يخفي عنا أي شيء.

فتحدث انه وبعد أن خرج من الشركة التي يعمل بها وبعد انتهاء دوامه المسائي قبل شهر تقريباً، وعندما استقل سيارته (البك أب) متوجاً الى مركز المدينة وفي الشارع العام وبعد السيطرة الحكومية أشار له سائق تاكسي نوع (برازيلي) يركب معه شخص آخر بالوقوف، فظن إن هناك شيئاً او خللاً في سيارته (بنجر في إطار السيارة) فتوقف فنزل الرجل وتوجه اليه وأشهر مسدسه طالباً اليه الصعود معهم بلا كلام والا سيفجر رأسه! فسأله وسيارتي؟ قال له اتركها في محلها فأوقف سيارته بعيداً عن الشارع.

وعندما سكت برهة ولكي نعرف تفاصيل ما ذكر بدأنا نسأله تفصيلاً قبل أن يعود ليكمل حديثه عن كيفية إطلاق سراحه ومحاولة استفزاز ذاكرته عن بعض الامور.

فذكر بانه ركب قرب السائق والرجل الاخر (خلفه) في المقعد الخلفي وهو يهدده بين الحين والاخر (اذا نظقت بأي كلمة ستموت، احنا بايعين ومخلصين) اي لا يهمننا شيء. واستمرت التاكسي بالسير حيث سلكت الطريق الخارجي الجديد من (صناعة كوكجلي) باتجاه شارع صناعة الجانب الايسر ثم عبرنا الجسر الرابع ثم دورة السواس وشارع بغداد (وكلها مناطق داخل المدينة) حيث توقفت السيارة واعادوني الى المقعد الخلفي بعد أن

ربطوا عيوني ولا أدري بعد ذلك أين توجهوا بي، حيث سرنا مسافة تقدر بحوالي عشرين دقيقة وبعدها توقفت السيارة وانزلوني ثم ادخلوني مكاناً واصعدوني درجاً ووضعوني في غرفة اقلوها عليّ من الخارج ورفعوا القماش عن عياني وكان في الغرفة طاقة (شباك صغير جدا مدور في أعلى الغرفة) فتمددت على بطانية كانت موجودة هناك في الغرفة، وكنت في حينها بحالة رعب لا يوصف. وانا اسأل نفسي عما يريدونه مني وأسباب خطفي.

واتضح من خلال كلامه انه لم يعرف رقم السيارة لكنه متأكد انها سيارة برازيلي نوع (تاكسي) كما لاحظ ان مرأتها الجانبية من جهة السائق مكسورة وبقي نصف المرأة موجودة. وان السيارة عليها (سيباية) وهناك لعبة صغيرة (دب) متدلي من المرأة التي أمام السائق. وقام المهندس بوصف الرجلين وصفا جيدا وهما الاول (السائق) شاب لا يتجاوز الخامسة والعشرين عاماً من العمر.

والثاني يقدر عمره بأكثر من أربعين عاماً، حيث كان يرتدي أحدهما جاكيتا وينظفون وهو السائق، أما الآخر فكان يرتدي الدشداشة ويضع يشماغ أحمر على رأسه. ولدى سؤالنا عن لهجتهم. قال يتكلمون بلغة أهل الريف (وليس أهل المدينة) ولم يستطع تحديد اتجاه السيارة بعد دخولهم شارع بغداد فقد كانت السيارة تسير احياناً يميناً وشمالاً أحياناً أخرى، لان عينيّه كانتا مشدودتين بالقماش. طلبنا منه أن يكمل سرد بقية الموضوع

فقال: أخذوا مني محفظتي وفيها بعض النقود الورقية وفيها هويتي الشخصية وكذلك ساعتني اليدوية. وتركوني فترة أجهل كم استغرقت ولكنني قدرت انها بحدود الساعتين كنت خلالها مستلقياً وافكر فيما سيؤول اليه مصيري، وفجأة فتح الباب ودخل الرجل ذو يشماغ الذي اختطفني وجلس قبالي وبدأ يسألني عن والدي وما يملكه من أموال وأين يضعها وعن راتبني وعن الشركة التي أعمل بها، وكنت اجيبه عن بعض الامور يسألني عنها محاولاً اخفاء بعض مما اعرفه رغم تهديده لي بين فترة وأخرى.

قال لي وهو يخرج ويعود حاملاً صينية فيها صحن من الرز المطبوخ ومرق، (سندعك الى ان نشوف (نرى) هل سيتفاهم أبوك معنا ونحن نعرف انك وحيد والمذل عندك؟ لم استطع في حينها ان اتناول حتى ولو لقمة من الطعام، واخذتني غفوة لعلها طويلة لأنني عندما فتحت عيني شاهدت الشباك الصغير (الطاقة) يتسلل منها نور الفجر، وسمعت صوت المؤذن يؤذن لصلاة الفجر، فتيمنت وصليت الصبح وأنا أدعو الله سبحانه وتعالى

أن ينقذني مما أنا فيه وهذه المحنة الكبيرة وعياني تفيض دمعاً.

وبعد فترة ليست بالطويلة فتح باب الغرفة ودخل نفس الرجل حاملاً بيده صينية فيها لبن وكأس من الشاي وخبز حار!! ووجدتني أكل الخبر مع الشاي فقط من فرط الجوع الذي كنت احس فيه.

بقيت في اليوم الثاني أذرع الغرفة ذهاباً وإياباً، ثم استلقي على البطانية المفروشة على الارض، وعلمت ان الوقت هو ظهر عندما سمعت صوت المؤذن فطرت الباب من الداخل لاسأل عن الماء ولكن لم يرد أحد عليّ. فتيمنت مرة أخرى وصليت الفجر، وعدت أطرق الباب من جديد عندما شعرت اني بحاجة ملحة الى أن أذهب للحمام (التواليت)، وعندما ايقنت ان لا جواب من أحد اضطرني الامر اتبول على جدار الغرفة، واستلقيت مرة أخرى محاولاً النوم. في حينها سمعت صوت الباب ودخول نفس الرجل حاملاً الصينية التي فيها الرز ايضاً. فقلت له وهو يسألني ما هذا؟ قلت له حرام عليكم اقتلونني بدل هذا العذاب. نظر اليّ شذرا وخرج ثم عاد يحمل شيئاً من الماء وهو يناولني اياه ويقول نظفه انت!! فقلت له اريد أن اذهب الى التواليت، فأشهر المسدس نحوي وقال لي تعال.. ووقف في باب مرحاض ملاصقة للغرفة التي يحبسني فيها ثم عدت اليها بعد قضاء حاجتي واقفل الباب عليّ.

بعد صلاة العشاء دخل الغرفة ومعه ورقة وقلم وقال لي: اكتب رسالة الى والدك قل له.. {اني طيب (حي) وما بية شي (لم يصبني اذى) الخاطر الله (توسل به) نفذ ما يريدون الجماعة والا سيقتلونني}!!

فكُتبت الرسالة ووقعتها وسلمتها له، فخرج مسرعاً وهو ينظر في الورقة.

لا تغيير في ذلك الليل فقد نمت بعد ان انهكني التفكير وبعد أن علمت ان المذكورين خطفوني من أجل المال فما الذي سيفعله ابي يا ترى؟!

وقضيت نهار اليوم الثالث على نفس سياق الايام التي سبقتها اللهم الا عودة الخاطف قبل الظهر وهو يقودني الى الحمام (التواليت) وهو يقول لي: هذا اليوم تبين النتيجة (ستتضح نتيجتك) ويبدو ان الرجل كان واثقاً من كلامه، حيث دخل اليّ بعد المغرب في نفس اليوم الثالث وعلى وجهه ابتسامة عريضة ومنشرح النفس قائلاً لي: خوش اب عندك (اباك رجل جيد) لذلك راح نطلعك (سوف نفرج عنك).

ومد يده في جيب بنطاله الخلفي وأخرج محفظتي وفيها هويتي الشخصية فقط وقال

وهو يسلمني اياها: نقودك صرفناها.. وساعتك الحلوة ستبقى عندي للذكرى.

ربط عيني بقماش وأوثقها من خلف الرأس وانزلني الدرج وهو يقودني. ثم فتح باب السيارة واجلسني في المقعد الخلفي وانطلقت السيارة سريعاً. وكنت اسمعه بين فترة وأخرى مهدداً لي وهو يجلس في المقعد الامامي للسيارة (ان اخبرت الشرطة أنت أو أبوك أو أي شخص آخر أو حكيتم لأي شخص. ! سنقتلكم جميعاً حتى اختك علياء وزوجها).!!

وبعد أن سارت السيارة مدة تقارب العشرين دقيقة كما قدرتها، توقفت وانزلني وهو يضع في يدي أوراق نقدية (تبين لاحقاً انها ثلاثة دنانير) قائلاً لي: سلملي على الحاج (يقصد والد المخطوف) وسمعت صوت السيارة وهي تبتعد عني. ففتحت قطعة القماش التي كانت تغطي عيني فاذا بي عند (دورة الوقاص في طرف المدينة)..

استأجرت سيارة تاكسي بعد انتظار قليل وطلبت من السائق أن يوصلني الى داري، وعندما طرقت الباب.. ذهل زوج اختي وهو يراني امامه وهو يصرخ (جاا... جاا... اي اتى اتى). كانت وصية الحاج والذي لنا جميعاً حاسمة وقاطعة وهو يحذرنا من أن يتحدث أي منا عن الموضوع حتى أمام اقاربنا أو جيراننا.. فوالدي يخاف جداً ولا يختلط بأي أحد كان فهو منعزل تماماً الا من القلة القليلة من الناس.

انهى المهندس المخطوف ناظم حديثه ولم أقاطعه مطلقاً كي لا اقطع عليه سلسلة افكاره بل كنت ادون ملاحظاتي عن أقواله وأضع علامات وتساؤلات كنت اريد أن اطرحها عليه بعد انتهائه من الحديث..

لذلك سألته بعد ان انتهى من حديثه:

ارجوك تذكر ما الذي سمعته وانت حبيس في الغرفة غير الاذان؟! أو مالذي لفت انتباهك أو نظرك وأنت خارج من الغرفة الى التواليت.

صمت قليلاً ثم سألني: مثل ماذا؟!

اجبته: مثلاً صوت أطفال أو نساء أو رجال اخرين؟

أجاب بسرعة: نعم.. نعم.. تذكرت كانت هناك صوت أطفال صغار في الطابق السفلي من الدار وصوت امرأة تصرخ فيهم بلهجة ريفية وكذلك سمعت صوت بقرة عدة مرات.

سألته: وبعد؟! ألم تسمع صوت سيارات قريبة؟

قاطعني قائلاً: نعم.. كنت أسمع صافرة قطار في الصباح يومياً وكان صوت القطار يبدو

قريباً جداً.

قلت له: اذن الان عليك أن تكمل ما سمعت من الحاج والدك بعد أن اعادوك من الخطف وتخبرنا عن الذي جرى أثناء غيابك.؟

أجاب: والدي لا يتكلم بالتفاصيل من حرصه وخوفه، لكنه أخبرني ان رجلاً تكلم معه هاتفياً في الليلة التي غبت فيها وقال كنا في غاية القلق عليك بعد أن تأخرت على غير عادتك من العودة الى الدار، أي بنفس اليوم الذي خطفوني فيه وقال له (لقد اخذنا ولدك ناظم المهندس أمانه عدنا وعليك أن تدفع مبلغ خمسة وعشرين الف دينار فدية لإطلاق سراحه وإلا سنقتله ونرمي بجثته في العراء.. واذا أردت التأكد اذهب الى قرب السيطرة بكيلومترين وستجد سيارته (البيك أب) على الشارع.. ونحذرك انه اذا اخبرت الشرطة أو أي احد فسنقتله فوراً لأننا نراقبكم جميعاً) ثم أغلق الهاتف حينها صعق والدي وأتصل بزواج أختي علياء الذي حضر الدار وقررا التأكد من كلام الخاطف، فذهبا فعلاً الى وصف مكان السيارة ووجداها فعلاً مركونه قرب الشارع العام، فعادا الى الدار ليتدبرا الامر.

ولم يغمض لهما جفن ولا حتى بقية اهلي في الدار خصوصاً والدتي وزوجتي اللتان لم تكن حالتهما توصف أبداً وهما يتوسلان بوالدي أن يدفع المبلغ فوراً لإنقاذي.

في اليوم الثاني.. لم يستطع والدي البقاء في الدار من القلق بل ابقى في الدار زوج اختي وذهب الى محل عمله في سوق التجار كي لا يثير تساؤلات أهل السوق عن غيابه.

وذهل والدي وهو يسمع نفس الرجل وهو يطلبه من هاتف محله ويسأله ضاحكاً: الان وبعد أن تأكدت من السيارة.. عليك أن تدفع المبلغ إن كنت حريصاً على ابنك (كان المبلغ آنذاك كبيراً جداً).

فطلب منه والدي اولاً أن يعطيه دليلاً على إن ولده حي يرزق عندهم. والطلب الثاني ان يمهله فتره لتدبير المبلغ.

وهكذا أعطوه الدليل عندما استلم والدي الرسالة التي اجبروني على كتابتها ويخط يدي وتأكد من ذلك لأنه كان يعرف خطي تماماً.

وقد وصلت الرسالة التي كتبتها في حينها ملفوفة على حجارة صغيرة القوها على حديقة الدار واتصل المذكور بوالدي قائلاً بلهجة قاطعة: شروطنا الان بعد أن نفذنا لك ما طلبت وهي أن تكون النقود من الفئة الكبيرة (ذات الفئة الخمسة وعشرين دينار). بعدد عشر رزم وتكون معك في المحل وتوضع داخل كيس قماش وكيس آخر غامق اللون غير شفاف

وتنتظر مكالمته قبل صلاة العصر غداً في محلك وحذاري من الخيانة.. فانت مراقب تماماً.
وهكذا جلس والدي في المحل في الوقت المحدد بعد أن وضع النقود كما أراد
الخاطف وهو ينتظر المكالمة المصيرية.

ورن جرس الهاتف قبل صلاة العصر بدقائق وقال له: الان تأخذ كيس النقود بعد الاذان
وتضعه تحت حذائك الذي تضعه على رف باب الجامع وتدخل الى الصلاة متأخراً بعد
إقامة الصلاة وحذار ان تلتفت الى الخلف أبداً.

قام والدي فعلاً بكل ما طلبوه منه حرفياً، وعندما خرج من الصلاة ونظر سريعاً الى
مكان النقود لم يجد الا حذاءه فقط. وكان كيس النقود قد اختفى تماماً.

عدنا الى المهندس المخطوف ناظم نسأله: هل والدك يتعامل مع البنوك؟!.. وأين
يحتفظ بأمواله؟

أجاب: والدي لا يثق حتى بالبنوك لذلك فهو يقسم نقوده بين قاصة المنزل والقاصة
التي يحتفظ فيها في محله التجاري وهم يعرفون ذلك لأنه عندما طلبوا منه المبلغ ترجاهم أن
يقللوا من مبلغ الفدية فأجابوه في حينها: انت زنكين (ثري) باستطاعتك أن تأخذ من قاصتك
التي في محلك التجاري!!

قلت له: هل لوالدك أعداء..؟! سواء على مستوى العائلة أو العمل؟
والدي مسالم جداً جداً وليس له أي عداوات، والذين يتعاملون معه كثيرون والمحل
يزدحم كثيراً ممن يشترون منه سواء من داخل المدينة أو من خارجها في الاقضية والنواحي،
والقاصة يراها الداخل والخارج الى المحل التجاري.

قلت له: وكيف هي علاقة والدك بأقاربك؟!

أجاب: علاقته طيبة فهو يعطف عليهم ويزورهم ويعطي المحتاج منهم وكذلك علاقته
مع الجميع رغم انه منعزل.

في هذه الاثناء تذكر شيئاً وقال: إن الخاطف كان احياناً يتعامل معي بلطف! والغريب إنه
كان يعرف عني إنني على وشك أن أكون أباً لأن زوجتي حامل.. وإن والدي سيصبح جدًا!!
لم تبق شاردة أو واردة عنه وعن والده وأقاربه وزوجته إلا وأجاب عنها عند سؤاله. وفي
اثنائها كنت اسجل كل الملاحظات وما يجب أن نتخذه في التحقيق.

واتفقنا معه على أن يبقى معنا على اتصال به بواسطة هاتف الدار.. الا انه لم ينسى قبل
أن يغادر بالتوسل اليانا أن لا يصل الموضوع وما دار بيننا الى والده لأنه عندئذ ستكون مشاكل

كبيرة وقد يترك والده الحاج المدينة ويأخذهم معه الى مكان آخر بعيد.

وقد وعدناه بذلك. بشرط ضروري وهو ان يدون اقواله ويحضر معنا بشكل سري الى القاضي المختص لتدوين أقواله ايضاً. فوافق عن ذلك على مضض مؤكداً ما سبق بأن نكتم الموضوع عن والده.

وعلى ضوء كل ما سمعناه بدأنا نرسم خطة لكشف هذه الجريمة الخطيرة الغامضة أو تركزت على الخطوط العريضة والتوسع بالتفاصيل التي تظهر لاحقاً من خلال المعلومات وما تفرزه الوقائع على الارض.

وكانت الخطة تعتمد على الاتي:

اولاً - جمع المعلومات

- 1 - عن العائلة جميعاً. محل سكنهم وعلاقاتهم التفصيلية مع الجميع أغراباً واقارباً
 - 2 - عن التاجر وعلاقاته وتعامله ومعاملاته في السوق التجاري والعاملين معه.
 - 3 - عن المهندس المخطوف وعلاقاته بالعمل وأصدقائه وزملائه في العمل
- ثانياً - اتباع الخطوط التالية في التحقيق للتوصل الى الهدف:
- 1 - التوصل الى المكان الذي احتجز فيه المهندس المخطوف
 - 2 - محاولة الوصول الى كيفية استلام المبلغ من قبل الخاطفين واختيارهم المبتكر (الذكي) لهذا الاسلوب الذي لم يسبقهم احد اليه (وهو الجامع الذي يؤدي فيه التاجر الصلاة)
 - 3 - التحقق في المعلومات الخاصة عن أرقام هواتف الدار والمحل.
 - 4 - معرفة الاشخاص الذين يعرفون إن الزوجة كانت حاملاً.
 - 5 - معرفة الاشخاص الذين يعرفون تفاصيل وضع الاموال العائدة للتاجر والد المهندس في قاصة المحل والدار.
 - 6 - الوصول الى كيفية معرفة الخاطفين عن طبائع وعادات التاجر وذهابه الى الصلاة في نفس الجامع وانتعاله (النعل) عند ذهابه اليه، وحتى مكان وضع النعل (الحذاء) في الرف الخشبي.
 - 7 - الوصول الى السيارة التي خطفت المهندس من بعض أوصافها.
- وقد تقرر أن يكون التحقيق تفصيلاً في كافة الخطوط في ان واحد. وليس على طريقة قطع الخطوط التي تتأكد إنها غير ذات جدوى كما في جرائم أخرى.
- والسبب ان الخطوط التحقيقية التي تم وضعها كانت تصب في اتجاه واحد هو ان

الجريمة كانت من اجل الابتزاز المالي وليس لسبب اخر، كالسبب السياسي أو الانتقامي أو الثأري أو الاجتماعي. وغير ذلك.

ومن قراراتنا الاولى المحتملة استنتجنا ان المجرمين كانوا على درجة كبيرة من الذكاء، إلا انهم ليسوا من المحترفين في مثل هذه الجريمة لوجود ثغرات كثيرة في اسلوبهم الاجرامي الذي سلكوه مع من ابتزوههم وذلك للأسباب التالية:

- 1 - اعطاؤهم اكثر من مهلة (عدة أيام) للتاجر.
- 2 - استخدامهم الهاتف لأكثر من مرة وطول المحادثة مع التاجر.
- 3 - القاء الرسالة التي كتبها المهندس المخطوف على دار والده بأسلوب بسيط وتقليدي وعدم احتمالهم أن البيت قد يكون مراقباً.
- 4 - رغم ان المبلغ كان كبيراً إلا انه لم يكن يتناسب مع امكانيات التاجر وتأكدتهم انه سينفذ ماطلبوه وانه سيدفع لهم اي مبلغ كان.
- 5 - السماح للمخطوف بمعرفة نوع السيارة ووصفها كاملاً.
- 6 - تم عرض كافة صور ذوي السوابق على المخطوف ولم يكن من المجرمين أي منهم.

تنفيذ خطة كشف الجريمة

نظراً لمعرفتي الدقيقة بأحياء مدينة الموصل ومناطقها، فقد استنتجت ان المهندس قد تم حجزه في احدى المناطق الشعبية التي يمر بها القطار من الموصل الى ربيعة وبالعكس، ولما كان المخطوف يسمع يومياً صفارة القطار صباحاً فقد راجعت ادارة السكك في الموصل وتأكدت فعلاً ان ذلك القطار هو النازل من ربيعة الى الموصل. وقد سبق ذلك قيامنا بركوب سيارة من نفس مكان وضع رباط على عيني المخطوف في شارع بغداد والاتجاه نحو منطقة الخطف التي خمنناها (حيث سارت السيارة بحوالي عشرين دقيقة على حد تقدير المهندس المخطوف). وهكذا حصرنا (تخميناً) المنطقة المحتملة للدار التي حجز فيها المخطوف. وقد ظهر لنا عن عدد المناطق هي عشرة أحياء. تم استبعاد اربعة منها لكونها مناطق حضرية جداً لا تربى فيها الابقار.

وحصرنا البحث في ستة مناطق شعبية بعض دورها فيها تربى الابقار للاستفادة من بيع حليبها ولبنها.

وهي في ذات الوقت يمر القطار من منتصفها تماماً.

ثم استبعدنا (مرحلياً) بعض المناطق (الاحياء الشعبية) التي تخلو من الجوامع القريبة من سكة القطار. وهكذا واستناداً لأقوال المهندس المخطوف من انه كان يسمع صوت الاذان في اوقاتها الخمسة ويسمع صفارة القطار صباحاً ، وقد كلفنا عدة متسبين أذكاء للتواجد في ذات الوقت لسماع ذلك وتقديره.

وقد وجدنا ان كل المواصفات تتطابق مع منطقتين هما حافة منطقة الاصلاح الزراعي القريبة من احدى المقابر، والمنطقة القريبة من حي التنك، وكلاهما فيهما جامع قريب من سكة القطار وهي مناطق شعبية تنطبق عليها المواصفات، ولم تهمل بقية المناطق الاربعة الاخرى. كلفت مفارز مدنية للتجوال في المنطقتين والتدقيق في سيارات التاكسي البرازيلي التي فيها (سيبابة)

على سطح السيارة ومراتها الجانبية المكسورة ومعلق على مراتها الداخلية لعبة صغيرة (دب صغير) حسب وصف المخطوف، كما تم تكليف نقاط المرور بإعلامنا فوراً عن السيارات ذات نفس المواصفات

،مع محاولة جمع المعلومات بشكل سري للغاية عن الدور التي تبيع الحليب واللبن ومربي الابقار.

وقد استعانت المفارز بشكل سري بمختاري المنطقتين لهذا الغرض سيما ان اصحاب الابقار كانوا يرسلون أولادهم لرعي أبقارهم في المنطقة القريبة من محرمات المناطق التي تمر بها السكة الحديدية.

وقد أفهم المختارون ان ذلك هو سبب جرد اصحاب الابقار بناءً على طلب من بلدية الموصل.!!

وفي جانب التحقيق الاخر تم وضع هاتفي التاجر تحت المراقبة كأجراء احترازي. اضافة لجمع معلومات تفصيلية عن التاجر والتي كانت في غاية الاهمية ومنها ان التاجر (والد المخطوف) يعتمد على شخصين في عمله التجاري هما المحاسب المدعو عبدالله والحمال المدعو سليمان الذي يتردد الى

دار التاجر حاملاً معه (المسواق) أي ما يشتريه التاجر من مواد من السوق والتي يحتاجها أهل التاجر (كاللحم والخضار وامور اخرى من حاجيات المنزل)، كما ان المحاسب هو فقط من يعلم بالمبالغ الموجودة في قاصة (خزينة) المحل التجاري وهو من يحتفظ بمفاتيحها

ويمسك كافة السجلات الخاصة بالإيرادات والمصروفات والدائنين والمدينين.
كنا ندقق في كل المعلومات الكثيرة الواردة إلينا من الجميع وننتظر معلومات أخرى كي
تتكمّل الصورة لدينا بعد تحليل أية معلومة تصل إلينا.

وردت إلينا معلومتان في غاية الأهمية الأولى عندما اتصلت بنا إحدى مفارز المرور
وزودتنا برقم سيارة برازيلي تنطبق عليها نفس أوصاف السيارة التي اختطفت المهندس.
وعند متابعة دائرة التسجيل في المرور عن اسم صاحبها وعنوانه اتضح إن الرجل سبق وأن
قام ببيع السيارة إلى شخص آخر وبدوره قام ببيعها لآخر.

والمعلومة الثانية الأخرى والتي سهلت لنا العملية تماماً ، هي عندما لاحظت إحدى
مفارزنا إن هنالك سيارة برازيلي بذات الأوصاف تقف أمام دار في منطقة قريبة جداً من
المناطق التي كنا قد حصرناها (أي ضمن المنطقة المحددة).

اتصلنا بالمهندس المخطوف ورافقناه بسيارة عادية إلى الدار التي تقف فيه السيارة
وعندما رأى السيارة صرخ... نعم.. نعم إنها هي وأنا متأكد من ذلك.

لم نقبض على السيارة بل طلبنا من مفارزنا القبض عليها خارج المنطقة خشية القيام
بضجة تؤدي إلى هروب الشركاء الآخرين.. وهكذا كان.

تم التحقيق مع سائق السيارة الذي تم تشخيصه من قبل المهندس وأعترف بذلك إلا إنه
أوضح بأنه قد تورط في عملية الخطف من قبل صديقه خلف الذي أغراه بالمال وإن واجبه
فقط هو قيادة السيارة قائلاً له: اعتبرني مستأجراً لسيارتك!! وإن حصته التي قبضها هي ألفا
دينار، وإنه يجهل كل شيء عن الأمور الأخرى التي حصلت، لأن خلف لم يطلب منه سوى
نقل المخطوف إلى داره (دار خلف) ومن ثم إعادته إلى الشارع. كما إن خلف أقسم له إنه
لن يقتل المخطوف أبداً.

تم تدوين إفادة السائق قضائياً واستحصل على أمر من القاضي بالقبض على خلف
بدلالة السائق وتفتيش داره الواقعة على مسافة قريبة من دار السائق.

عدنا إلى جرد مختار المنطقة للدور التي تحوي على البقر فوجدنا اسم خلف ضمن
المشمولين بها.. وهكذا تم نصب كمين ليلى على دار خلف الذي عاد ليلاً ، فتمت مدهامة
الدار خشية قيام المذكور بالمقاومة بسلاحه (المسدس) كما تم وبحضور المختار وشاهدين
من أهل المنطقة والمهندس المخطوف مدهامة الدار (حيث دخلت المفرزة لوحدها أولاً

خشية على المذكورين من احتمال خطر المقاومة) وقد تم ضبط المسدس ومبلغ قدره خمسة عشر ألف دينار، في الوقت الذي كان المهندس يصرخ من الفرع (هذه هي الغرفة... هذه هي الغرفة) ويقصد الغرفة التي حجز فيها مدة ثلاثة أيام..

وفعلاً كانت البقرة موجودة وتم استصحاب خلف وزوجته الى الدائرة للتحقيق معهم، حيث اعترف بالجريمة وتفاصيلها. كما تم القبض ومن خلال اعتراف المتهم خلف على سليمان الحمال!! (الذي كان موضع ثقة التاجر والد المهندس المخطوف). واعترف هو الآخر بدوره في الجريمة أيضاً وكيف تم التخطيط لها وكيفية تنفيذها.

قصة الجريمة كاملة

خلف عسكري متقاعد وراتبه التقاعدي الضئيل لا يفي الا القليل من متطلبات عائلته التي تسكن ذلك الحي الشعبي، لذلك كانت ظروفه بحاجة ماسة الى المال سيما إنه يرسل بعضاً من راتبه الى والده ووالدته الساكنين في قرية خارج المدينة. مما اضطره الى أن يستدين مبلغاً من المال ويشتري بقرة ويضعها في داره لتقوم زوجته بتربيتها وبيع اللبن الى أهل المنطقة التي يسكنون فيها.

وقد ظل يلتقي بصديقه الذي تعرف عليه أثناء الخدمة في الجيش المدعو سليمان الذي لم يجد بعد تسريحه الا أن يعمل حمالاً لدى تاجر في سوق التجار، حيث حاز على رضا وثقة التاجر الغني (والد المهندس ناظم) وكان يكلفه أحياناً إضافة لعمله في المحل التجاري بالذهاب الى الدار (دار التاجر) لإيصال المواد أو قضاء بعض احتياجات أهل الدار الذين وثقوا به أيضاً.

لذلك فقد كان يحتفظ حتى بأرقام هواتف المنزل والمحل التجاري. ويعرف عن عائلة التاجر ما لا يعرفه غيره، حتى إنهم كانوا يمنحونه بعضاً من الملابس ويأذنوا له لدخول الدار والقيام ببعض الاعمال، إضافة لبعض الامور الشخصية ومعرفة سلوك وطباع الحاج التاجر وخوفه على ولده الوحيد ناظم، وانه هو من بشره بان ولده سيكون أباً وانه سيصبح جداً عن قريب. وكان يرافق التاجر في صلاة الظهر والعصر في الجامع القريب من المحل.

كان خلف يشتكي لصديقه من عسر ذات اليد وكذلك سليمان الذي هو الاخر يعيل عائلة كبيرة تسكن في دار مؤجرة في حي شعبي من أحياء المدينة القديمة. وفي ساعة شيطانية اتفق الاثنان ان لا سبيل لتغيير وضعهما المادي الا بابتزاز التاجر عن طريق خطف ابنه المهندس.

فتعاوننا على رسم خطة لهذا الغرض على أن يبقى سليمان خارج إطار التنفيذ لكون المذكورين يعرفونه جيداً.

وتكفل خلف باستئجار سيارة صديقة سائق التاكسي البرازيلي واغراه بما سيحصل عليه نتيجة عملية بسيطة وبأداء دور بسيط فيها.

وبالفعل قام خلف والسائق بخطف المهندس عند خروجه من دوامه المسائي في الشركة التي يعمل فيها الواقعة بأطراف المدينة بعد أن اعلمه سليمان بمحل الشركة ووقت دوام المهندس ناظم، وبالفعل تم حجزه في الغرفة الوحيدة التي تقع في أعلى الدار بعد أن قاموا بخطفه.

وكان سليمان يحضر الى الدار المحتجز فيها المهندس ويوصي خلف أن لا يؤذيه وان يعامله معاملة حسنة انه (خوش ولد) ووالده الحاج ايضاً (خوش آدمي) اي من الناس الطيبين. وقد اتفقا على مبلغ الفدية وتقسيمه بينهما مناصفة بعد إعطاء السائق مبلغاً زهيداً.

سليمان هذا لم يكن متزوجاً وكان مولعاً بمشاهدة الافلام السينمائية البوليسية والمسلسلات العربية، وكان شاباً ذكياً وصل في الدراسة الى الصف الرابع الثانوي وترك الدراسة ثم التحق كجندي لأداء الخدمة العسكرية، حيث تعرف على خلف الذي كان عسكرياً متطوعاً برتبة رئيس عرفاء، ونشأت بين الاثنين صداقة متينة بقيت حتى بعد تقاعد الاول لأسباب صحية وتسريح الثاني من الخدمة.

تفتق عقل سليمان عن كيفية تسليم المال وان يكون استلامه في الجامع القريب دون اثاره ريبة أحد وتكفل هو بأخذ الكيس الذي يحتوي على المال وتسليمه فوراً الى خلف الذي كان ينتظره في صحن الجامع على مقربه منه.

وفعلاً تابع سليمان التاجر الذي كان يحمل الكيس، وشاهده يضعه تحت حذائه على الرف الخشبي في باب الجامع واقتنص الفرصة المواتية وأخذ الكيس من تحت حذائه وسلمه الى خلف وعاد يؤدي الصلاة مع المصلين. وخرج معهم بل انه رافق التاجر وهو عائد الى محله التجاري.

وهكذا اكتملت فصول الجريمة تخطيطاً وتنفيذاً كما رسمها ونفذها المذكورون تماماً، وكان نصيب كل من خلف وسليمان اثنا عشر الف دينار تم ضبطهما في دار كل منهما إضافة لمبلغ الف دينار تم ضبط بعض منه في دار سائق السيارة (التاكسي).

كان دور الزوجة الجاهلة والبليدة هو علمها بوجود شخص غني مخطوف دون تفاصيل،

وهي لم تعرف الا ترديد (انه زوجها وهي تعمل له ما يريد 11) ولا تعلم كم أخذوا من العملية وما هو نصيب زوجها من هذا المبلغ.

تم إجراء كشف الدلالة القضائي كاملاً على الحادث والجريمة منذ بدايتها وحتى نهايتها وكان سليمان يردد دائماً: رجاء أعدموني ولكن لا تواجهوني مع عمي أبو ناظم وولده (ويقصد التاجر والمخطوف).

عندما حضر الحاج التاجر بعد كشف الجريمة واستمع الى كل التفاصيل، كان الرجل مذهولاً من اجراء اتنا ونادماً على كل ما أخفاه عن الشرطة بعد أن أوضحنا له سليات إخفاء المعلومات وان عمله قد يصل الى حالة التستر على المجرمين وإيذاء المجتمع وسيادة القانون. سيق المتهمون الى محكمة الجنايات واصدرت عليهم أحكاماً عادلة.. تمثلت بالحكم على كل من خلف وسليمان بالسجن لمدة خمسة عشر سنة وتخفيف عقوبة السائق، حيث حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات..

أما الزوجة فقد حكم عليها بعقوبة مخففة رحمة بأطفالها الثلاثة الصغار.

ملاحظات مهمة اخرى

- 1 - نلاحظ هنا إننا نحن من بادرنّا الى متابعة الجريمة رغم عدم وجود مشتكي فيها، بل إننا سعيّا اليه واستدعيناه وجعلناه رغم امتعاضه بتسجيل شكوى في عملية خطفه
- 2 - نلاحظ ايضاً مدى اهتمامنا برعاية مشاعر المتضررين واننا لم نستدعي التاجر اطلاقاً بعد أن ناقشنا تفكيره المغلق
- 3 - كما نلاحظ اننا نحن من حفزنا المهندس على تذكر النقطة المهمة التي لم يذكرها في أقواله عند سردها والتي كانت مفتاح سر كشف الجريمة (صفارة القطار... وربطها باذان الجامع، وصوت البقرة) والتوقيتات الدقيقة.
- 4 - ونلاحظ أيضاً ان معلومة واحدة من عشرات المعلومات اتت ثمرتها وهي (ان السيارة ذات السيّاية والمرأة الجانيه المكسورة واللعبه المعلقه على المرأة).
- 5 - ونلاحظ كيف ان التحليل المشترك لفريق العمل قبل كشف الجريمة كان أقرب للحقيقة في الاستنتاج بعد كشف هذه الجريمة (خطف وابتزاز بقوة السلاح وفي شارع عام) وهي من الجرائم المهمة جداً التي لا يتوقف التحقيق فيها على تقديم شكوى عند سماع الشرطة بحدوثها (لأنها جريمة رأي عام مهمة).

الوحش والضحية والقانون

في هذه المرة نقف حائرين في كيفية التصرف مع مواطن مظلوم لا يجد في القانون سبيلاً لمعالجة ظلمه ويتردد في تسجيل شكوى رغم علمه ان القانون ليس سهلاً في سجن الجاني، الا انه يعي ويقدر ان ذلك سيدمر مستقبل طفله!!.

كان الرجل البسيط يحدثني بلهجة أهل الموصل المتميزة التي لا يفهم مفرداتها المبني على السماع إلا أهل الموصل ذاتهم.. حيث قال:

ابني عمره سبعة أعوام، مثل الوغداي (جميل جداً كالوردة) وهو في الصف الاول الابتدائي، وقد تفاجأت امه عند عودته من المدرسة ببقع دم في الجهة الخلفية من بنطلونه..! وعندما نزعت عنه البنطلون، وجدت بقع دموية ونزف في خلفية الطفل. فبادرت على السرعة بالاتصال بي وطلبتني على عجلة. وحضرت الى الدار فجن جنوني، وقمت بمداواته بنفسي لاني كنت أخجل ان اذهب به الى المستشفى أو الطبيب أو حتى مضمد.

وعندما سألت ابني عن فعل ذلك به، قال (فلان ابن فلانة) حيث طلب مني ان يصحبني الى ابي وقال لي تعال ابوك يغيدك (يطلبك) ودفعه الى فناء داره القريب من دارهم وكان يسكنه هو ووالدته التي لم تكن في الدار في تلك اللحظة، واغتصبه بالقوة رغم صراخ الطفل والمه.. وقال له خذ هذه النسطة

(حلويات) وكلما تأتي الي ساعطيك نسطة أكثر ولكن لا تخبر أبوك وامك وإلا قتلتك وذبحتك بالسكين!!.

كان الرجل يتكلم ودموعه تملأ عينيه وهو يقول لي بلهجته البسيطة (ول دادا قلّي اشعمل... اشتعل قلبي.. إذا حكيتو نفضح نفسنا ونفضح الطفل وهو بعدو اصغير، وكلما بقا يتذكرونو ديحكون عنو ويقولون هذا (كذا). وإذا سكتو دردي يقتلني وانا قد اغشع هذا الحقير المجرم قدام عيني يوماً وما بعيد يعملها مع غير ابني من اولاد الناس وهيم مايخبرون عنه هم. واعترف لك قبل كم يوم غدت أقتلو وأذبحو بالسكين وأبغد قلبي... لكن فكرتو منو يغيلي هذولي العجايا وبعد عندي اربعة اولاد!!).

ترجمة نص الوالد... من اللهجة الموصلية

(اخبرني ماذا افعل اذا تكلمت ان هذا قد لاط بأبني سنفضح نحن كعائلة وسيتكلم الناس جميعاً عنا وكذلك سأفضح ابني الصغير الذي لا ذنب له حيث سيبقى يعيرونه الى أن يكبر بأنه ملاط به.. وإذا تكتمت على الامر سيقتلني همي وأنا أرى يومياً ذلك السافل المجرم أمام عيني كونه جيراننا وقريبا من دارنا وأمام عيني طليقاً. وليس ببعيد انه فعلها أو سيفعلها مع اطفال آخرين وسيفعلون مثلي بعدم اخبار الشرطة حياءً وخوفاً من الفضيحة طبقاً لتقاليد مجتمعنا، وقد قررت أن اقتله بسكين لكنني فكرت بأطفالي الاربعة ومن سيعيلهم!!)... انتهى نص الترجمة

أجبتة: إذا سجلت إخبار لدى القاضي سيكون التحقيق سريعاً جداً ولن تصل معلومات لأي أحد كان.

رد بسرعة: لا لا أخي الكاتب سيعرف وكل من في المحكمة سيعرف والشرطي كذلك وسيرسل الى المستشفى لفحصه وستنتشر الاشاعات.. لا لا لن اسجل إخباراً أبداً أبداً.. بقيت اصر على الرجل ملحاً لأقنعه. لكن كان قد اغلق عقله على الامتناع من تسجيل الاخبار، حتى يئسْتُ فعلاً من ذلك..

فسألته: اذن ماذا تريدني أن افعل؟

أجاب: ول دادا أغيد أبغد قلبي (اي اريد ان يثلج صدري المحترق من عمل المجرم). قلت له: كيف..؟! والله سيرد قلبك عند المحكمة وعندما يحكم عليه بالسجن المؤبد...

فقاطعني قائلاً: لا اخي لا ما جئت اليك لأسجل إخبار وأفضح نفسي وأبني وعائلي ومستحيل ان اسجل اخبار وان اشتكي والا سانصرف وافوض امري الى الله. قلت له: أريد ان نتأكد من كلامك.. كما نريد أن نرى ابنك أولاً.

أجابني: تعالوا الى البيت بسرية وتأكدوا وأسمعوا القصة من أم الولد والولد ايضاً. وفعلاً استصحبنا أحد الضباط وذهبنا الى داره مساءً، والذي كان يقع في زقاق ضيق من أزقة الموصل القديمة. وقد استمعنا الى والدة الطفل وكانت تبكي وهي تحدثنا، ثم تحدثنا مع الطفل الضحية (البريء) الجميل ذو العينين الزرقاوين والشعر الاصفر ويضع نظارة طبية على عينيه..

فحكى لنا القصة مفصلاً، كما رواها والده ووالدته.

فسألته: وأين دار فلان؟ الذي فعل بك هذا الفعل؟..

سحبني من يدي ووقفنا على باب دارهم. فأشار بأصبعه الصغير الى دار قريبة من دارهم (هذاك.. هنوك) اي (ذاك هو الدار. هناك)

جمعنا معلومات عن الفاعل وكان فعلاً سيء الخلق والسمعة وهو ليس من اهل المنطق وانما قد استأجر الدار وسكنها مع امه التي تعمل دلالة (بائعة ملابس وبضائع خفيفة) وتنش بين الدور لتبيع بضاعتها. أما الفاعل فكان صائعاً بلا عمل! وامه تعيله وكان يبلغ من العمر خمس وعشرون عاماً.

ذهبت أستشير أحد اصدقائي القضاة عن الموضوع واستخلصت من كلامه انه يجب - تحرك شكوى من قبل والده أو امه.

سألته: ألا يجوز للسيد المدعي العام تحريك الشكوى؟

أجابني: يجوز ولكن بدون فائدة.. لأننا سنعود الى نفس الاجراءات وهي ارسال نحن الى الفحص وتدوين أقواله وأقوال ذوي العلاقة وكشف الدلالة وكل الاجراءات القانونية الاخرى.

وأخيراً لجأت الى المحافظ لاستخدام صلاحياته بحجز السيئين لمدة اسبوع ثم يتجد اسبوعاً آخراً. فوافق الرجل على المقترح. وقال غاضباً: ماذا ستفعل...؟! أجبته: سنحتجزه ونؤدبه.

رد قائلاً: ادبوه... ادبوه. والله هذا يستحق الاعدام.

قبضنا في حينها على المجرم ووضعناه في الحجز تنفيذاً لأمر المحافظ وحضر البنا والد الطفل وقال لي بتوسل: وماذا سأستفيد من حجزه؟ ول دادا ما قتلنا أغيد أبغد قلبي (اي اريد أن يثلج صدري ولكن ماذا سأستفيد من حجزه). عندما وقف امامنا المجرم، تراءى لنا ما فعل بالطفل البريء وشعرنا كأنما هو احد ابائنا وهو يفعل به ما فعل.. فلم أتمالك نفسي. وقلت لبعض الضباط من الذين كلفهم بالموضوع... شدوه فلقة.

وبدا أحد الضباط بضربه على قدميه من شدة غضبه وهياجه، وكان والد الطفل في الخارج يسمع وينظر من شق الباب المفتوح ما يحدث فارسل يقول: أنا.. أنا اغيد ابغد قلبي (أسفي غليلي).

فأوثق الضابط عيني المجرم وسمحنا للوالد بضربه، وبدأ يضربه ويشفي غليله وهو يبكي ثم غادر الدائرة وهو يقول: (أوف أوف الله يستر على اعراضكم والله ينصر الدين والدولة).

انتهت فترة الحجز.. وابلغنا المجرم بان عليه ترك المدينة وان لا يبقى فيها.
وكتبنا كتاباً الى المنطقة التي سكن فيها نطلب فيها مراقبته لكونه عنصر سيئاً جداً.
وسبحان الله لم يمهل الله طويلاً (يمهل ولا يهمل) جل شأنه، فقد حدثت مشاجرة مسلحة بين طرفين في المنطقة واخترقت جسده العفن رصاصات طائشة لم يعرف مصدرها..
نعم خالفنا نص القانون..

نعم تجاوزنا صلاحياتنا..
نعم ضربناه خلافاً لما لا أومن به من الضرب..
نعم خالفنا المبادئ الاساسية لحقوق الانسان..
لكن هل هذا انسان فعلاً بمفهوم الانسانية؟...
هي تقاليدنا الاجتماعية التي لا ترحم المظلوم.. وهو القانون الذي لا يرى.. ولكن من يطبقه يرى روحه وهدفه، ولكنه يبقى عاجزاً بينهما.

لا أدري ماذا سيحكم القارئ.. ولكنني لم ولن أندم على ما فعلته سيما ان الرجل المصلاوي بقي يزورني حتى بعد إحالتي على التقاعد وإن الطفل ذاك أصبح رجلاً ذا اختصاص مهم، وانه نسي تلك الحادثة التي كانت ستجعله معقداً لو اتخذ اجراء قانونياً فيها وتحدث عنه المجتمع الذي لا يرحم احياناً.

وأود الإشارة الى ان مثل هذه الحالة وقعت في محافظة اخرى وكنت مديراً لشرطة محافظتها وتم تسجيل اخبار اصولي لاثنيين من المشتكين ضد مجرمين ثلاثة كانوا قد مارسوا نفس الفعل. فتم الحكم عليهم بالسجن عشر سنوات، ولكن لم يقض أي منهم سوى مستين وخرجا منه مستفيدين من أحد قوانين العفو العام الذي كان من المفترض أن لا يشمل مثل هؤلاء المجرمين..

عندما يأمر الرئيس صدام

أخبرني مدير الخفر إن جماعة الرئيس اتصلوا به، وأخبروه بسماعهم أصوات اطلاقات عيارات نارية في منطقة الغابات، وقبل ان اتصل بمديري شرطة الدوريات والنجدة، واذا بعامل بدالة هاتف مديرية الشرطة يطلبني وصوت يخبرني: أنا اللواء عبد (سكرتير الرئيس صدام) هناك صليات (رشقات) سمعناها في منطقة الغابات وأمر السيد الرئيس القبض على الفاعلين. كان ذلك اليوم هو مساء يوم الخميس وتحديدأ شهر نيسان من عام 1989 والذي يصادف في أيامه مهرجان الربيع السنوي في الموصل، والذي تجري فيه الاحتفالات التقليدية ويحضره الكثير من المسؤولين الكبار في الدولة والحزب وفي أحيان كثيرة يكون برعاية وحضور الرئيس صدام حسين أو أحد نوابه.

وفي مساء ذلك اليوم وعلى ما يبدو كان الرئيس يجلس في حدائق قصره الرئاسي. المشيد على تلال منطقة القاضية المرتفعة، والتي تشرف على مدينة الموصل واقرب المناطق اليها غابات الموصل المحاذية لنهر دجلة والتي تقع اسفل بنايات القصر الرئاسي، ومن الطبيعي أن تسمع أصوات الرصاص التي تطلق رغم إن منطقة الغابات منطقة كبيرة جداً. حيث تبلغ مساحتها بحدود

(1000) دونم وفيها شوارع داخلية تقع بين الاشجار الكثيفة الباسقة المتشابكة وبين حافات نهر دجلة التي تقع عليه كثير من المطاعم والكافيتيريات والمقاهي والدور السكنية السياحية. وفي ايام الخميس والجمعة بالذات تزدهم منطقة الغابات السياحية بآلاف العوائل والشباب سواء الجالسون منهم على شكل مجاميع أو السيارات المزدحمة في المنطقة عموماً. وكنا كمديرية شرطة قد وضعنا خطة مفصلة تحديداً لمثل هذه الايام حيث تستنفر سيارات شرطة النجدة والمفارز في أمكنة معينة لتلقي الاخبارات أو لمعالجة الحالات الطارئة، عدا مرافقة سيارات الاعراس في تلك الايام التي تعود عليها أهل الموصل ان تمر في منطقة الغابات وأصبحت كتقليد عام.

وفي ذلك اليوم بالذات كانت سيارة النجدة ترافق موكب أي عرس من بداية الغابات حتى نهايتها ثم تتركهم بعد أن تطمئن بعدم إخلالها بالنظام في تلك المنطقة وسيما (اطلاق

العيارات النارية للتعبير عن الفرح)، حيث كانت التعليمات هو القبض على مطلق العيارات وفي حالة عدم الاخبار عنه اصطحاب العريس الى مركز الشرطة كعقوبة رادعة وابقاؤه في مركز الشرطة ليلة واحدة.!!

وفعلاً نجحت هذه الخطة تماماً بعد أن انتشر صدها بين المواطنين. ولكن أن يصدر الرئيس أمراً بالقبض على مطلق الصليات (رشقات العيارات النارية) وفي هذه المنطقة الكبيرة والممتدة لأكثر من 10 كم وبعمق أكثر من 3 كم ووسط هذه الجموع الهائلة بين الناس وكان بعضهم يحمل سلاحه في سيارتهم في تلك الفترة مستغلين عدم وجود سيطرات في مداخل الغابات ومخارجها.

ومما يزيد الامر صعوبة ايضاً أننا كنا نجهل الجهة التي اطلقت منها العيارات فذلك كان من الممكن ان يسهل علينا الامر رغم وجود احتمالات بأن يكون الاطلاق قد تم من احدى السيارات التي قد تكون غادرت المنطقة أساساً بعد اطلاق الرصاص...

اصدرت أمراً فورياً بقطع منافذ الدخول والخروج من الغابات كلها ومنافذها، وعززنا مفارز سيارات النجدة بعجلات كثيرة، كما تحركت عشر عجلات من سيارات الشرطة الدوريات إضافة لعشرات من العناصر المدنية التي وصلت لجمع المعلومات من الناس المتواجدين في المنطقة.

وجعلنا خروج السيارات من الغابات من منفذ واحد لإجراء عملية التفتيش لمن يغادر المنطقة مع سيطرات وقتية للتفتيش داخل المنطقة ايضاً.

وخلال ساعات تجمع لدينا في مقر مديرية الشرطة عشرات الاسلحة (بنادق ومسدسات) مع حائزها الذين ضبطت معهم الاسلحة ودون النظر الى هوياتهم أو شخصياتهم أيا كانت وبغض النظر عما اذا كان السلاح مجازاً من عدمه، ومما لفت نظري إن أغلب من ضبط لديهم السلاح هم من إخوتنا الضباط على مختلف رتبهم مما زاد الامر احراجاً لنا لأن بعضهم كان سريع الغضب الى حد كبير، وكان أغلبهم يهدأ عندما نخبره بما جرى وإن الامر هو من الرئيس لكشف من هو مطلق العيارات فكانوا يسكتون ممتعضين.

كان من المفترض أن نرسل الاسلحة الى معمل الادلة الجنائية الفنية لفحص كل سلاح واعلامنا فيما اذا كان قد اطلق منه عيارات نارية حديثة وقد قدرنا إن هذا الاجراء سيستغرق أياماً مما يستلزم إجراءات قانونية (كالتوقيف مثلاً) لحين ظهور النتيجة، خاصة مع الاسلحة

غير المرخصة قانوناً حيث تنطبق عليها عقوبات شديدة).

فارتأيت قيام بعض الضباط المختصين بالفحص السريع اعتماداً على الشم والفحص الظاهري بالخبرة والممارسة التي كان الضباط الفنيون يتميزون بها.

ولكن كنا نعتقد ان التحقيق هو الاسلوب الاكثر جدية في التوصل الى الحقيقة، ولذا استطاع مدير الدوريات الذي هو بالأصل من المحققين ان يتابع معلومات ان هناك سيارات عرس كانت قادمة من ضاحية الرشيدية القريبة توقفت اسفل طريق شارع الغابات بمحاذاة السدة ونزل راكبوها يرقصون ويدبكون وانهم (أي المصادر) سمعوا اطلاق النار منهم.

أخبرني مدير الدوريات بالمعلومات فطلبت منه الانتقال الى ضاحية الرشيدية والتوصل الى اصحاب العرس ذاك. وبالفعل تم التوصل الى دار العريس وتم التحقق مع والده وبعض الموجودين فلم ينكروا ذلك بل اعترفوا بكل بساطة ان بعض جماعتهم (لم يسمعوا كلامهم) وقاموا أثناء الدبكة باطلاق العيارات النارية في الهواء تعبيراً عن فرحهم.

ورغم اصرار اقارب العريس على عدم البوح بالأسماء إلا ان الموضوع كان أكبر من هذا الاصرار، فأعطوا أسماء من أطلق الرصاص مضطرين، وفور ذلك تم القبض على احدهم في داره مع سلاح كلاشينكوف، وقد تم فحص البندقية فنياً وثبت ذلك وتم كتابة تقرير رسمي وقعه المختصون.

وهكذا بعد أربع ساعات من العمل الجاد والمتابعة اتصلت بسكرتير الرئيس وأوضحت له الامر تفصيلاً، وإننا القينا القبض على من أطلق العيارات النارية من سلاحه وقد تم فحص السلاح، وإن أسباب ذلك هو وجود عرس في تلك المنطقة (الرشيدية).. فامهلني دقيقة وكنت اسمع إنه يتكلم مع أحد (واعتقد إنه الرئيس) فعاد يقول لي: السيد الرئيس يشكرك ومن معك على جهودكم.. أرسلوا الينا من أطلق الرصاص والسلاح والعريس فقط...!!!

وقد طلبت من مدير شرطة الدوريات تنفيذ الامر، فسلمهم الى حماية الرئيس وعاد ليخبرني بكل التفاصيل الدقيقة التي نفذوها للوصول الى مهمة القبض على الفاعلين. اجتمعت في صالة المديرية بكل الذين قبض عليهم بعد ضبط السلاح لديهم وأخبرتهم بكل القضية تفصيلاً.

كان البعض ممتعضاً من إجراءاتنا ويتكلم بانفعال، فأخبرته إن الواجب القانوني علينا الان اتخاذ الإجراءات الأصولية والقانونية بحقه لعدم وجود إجازة حمل أو حيازة السلاح لديك!.

(فسكت)، وشكر البعض إجراءاتنا وإعطائنا الحق فيما فعلناه وكانوا هم الأكثرية بالطبع.
وتم إعادة السلاح إلى الجميع بعد أن نظم سجل أصولي بذلك ووقع كل منهم على
استلامه السلاح مع أخذ عنوانه الكامل.

ملاحظات:

أولاً - إن الإجراءات الأصولية التي كان علينا إتباعها هي تدوين إفادة كل شخص من
المذكورين وضبط السلاح المقبوض عليه وعرض الموضوع على قاضي التحقيق.

ثانياً - كانت هناك تعليمات مشددة باعتبار البندقية الكلاشينكوف سلاحاً حربياً (وليس
سلاحاً شخصياً) ولا يوجد حمل أو حيازة للسلاح لأي شخص إلا بإجازة حمل السلاح
أو إجازة حيازة السلاح وهي إجازة تصدر من المحافظة بعد إجراءات كثيرة، عدا أن هناك
إجازات سلاح تصدر بصورة استثنائية من المصادر العليا، أو من جهات أخرى مخولة.

ثالثاً - في الحالة الواردة في أولاً أعلاه يتم توقيف من ضبط بحوزته السلاح وإذا كان
عسكرياً يرسل إلى وحدته بواسطة الانضباط العسكري.

رابعاً - بعد أن تم التوصل إلى الفاعل وكاجتهاد شخصي مني، لم أجد من المناسب
أو من المعقول أن يتم عرض الموضوع على القاضي المختص واتخاذ إجراءات بحق أكثر
من مئة شخص أغلبهم من إخواننا الضباط الذين كانوا يقضون إجازتهم مع أهلهم وتصادف
وجودهم في منطقة الغابات مع هذه الحادثة.

وأخيراً.. لا أدري ماذا كان يدور في خلد السيد الرئيس عندما طلب القبض على من
أطلق النار..! هل كان يتصور إن الاطلاقات متعمدة أو أنها موجهة إلى تلك التلال التي
يجلس فيها؟!!!

وترى ماذا كانت ستكون مسؤولياتنا (لو) لم يحالفنا التوفيق في تلك الإجراءات
بالقبض على ذلك الجاهل نتيجة عمل يعتقد انه يعبر عن فرحه بالعرس؟!!!

بصراحة كانت أعصابنا نحن مشدودة بانتظار أي شيء إن لم يقبض على الفاعل ورغم
كل إجراءاتنا الوقائية التي كنا نتخذها لإنهاء هذه الممارسة (إطلاق النار في الهواء) وهي
عادة سيئة أدت إلى إزهاق كثير من أرواح الناس الأبرياء والتي لاتزال مستمرة إلى يومنا هذا.

الصدفة... وضحية العدالة

المفروض في تخطيط الشرطة لمنع الجريمة (وهو اصطلاح متعارف عليه بأنه كل الاجراءات التي تتخذها الأجهزة الامنية للوقاية من الجريمة ومنع وقوعها قبل حدوثها، أو الخطط الكفيلة التي يجب القيام بها لوضع خطوط حمراء لعدم وقوع أية جريمة سرقة في مناطق معينة ومنها الاسواق الداخلية التجارية المزدهمة بالناس لكون وقوعها أو تكرار وقوعها يؤثر على الحركة التجارية والاقتصادية في المدينة لسهولة وسرعة انتشار تداولها بين الناس) وفي مركز مدينة الموصل كانت خططنا تنصرف أولاً الى حماية وحراسة هذه الاسواق نهاراً والتركيز عليها بشكل أكبر في الليل عندما تغلق المحلات أبوابها.

حيث تنتشر مفارز الشرطة والحراس الليليون في تلك الشوارع سواء منها الرئيسية أو الضيقة أو حتى في القيصريات وهي (المجمعات المسقفة التي تباع البضاعة الواحدة). كسوق الذهب (الصاغة) أو قيصريات بيع الاقمشة والعطارين والقوطجية (أي المواد التموينية) وغيرها التي تشتهر بها مدينة الموصل ويعرفها كل الناس من أهل المدينة.

وقد تعودت التجوال ليلاً في هذه الاسواق الداخلية مستصحباً معي بعض الضباط للاطمئنان على انتباه الحراس في تلك المناطق المتداخلة، حتى اني في احيان كثيرة كنت لا أعود الى مقر الدائرة الا فجراً بعد تناول طعام الافطار (الريوك) مع الضباط عند المعروفين من المحلات المشهورة قديماً بصنع أنواع الطعام مثل (باجة اتي) المشهورة في سوق الحبالين أو (قلية أبو مزاحم) في باب السراي.

وقد فوجئنا ذات يوم بحدوث سرقة محل أقمشة على الشارع العام المهم والرئيسي في (شارع نينوى التجاري) وذلك بكسر أقفال المحل وسرقة بعض النقود وبعض الملابس النسائية والولادية.

وبعد أيام وبنفس الطريقة (كسر الاقفال) تم سرقة محل صغير في سوق العطارين القريب، وكانت اجراءاتنا هي كالعادة تتخذ جانبين أولهما منع حدوث سرقة أخرى مع اجتهاد المحققين في كشف السرقة رغم اننا حققنا مع المفارز المكلفة بالحراسة في تلك المناطق. وتكررت السرقة الثالثة بعد اسبوع في سوق الشعارين على محل بقالية لبيع المواد

الغذائية وبنفس الطريقة ايضا، علماً ان هذا الشارع كان أحد الشوارع القريبة من المناطق التي كنا نركز عليها ونشدد الاجراءات فيها.

رسمنا خطة جديدة ومحكمة ووضعنا مفارزنا في الطوابق العليا لبعض العمارات المتقابلة بعد أن ساعدنا بعض الاطباء بإعطائنا مفاتيح عياداتهم للإشراف على الشوارع، وكان من المستحيل أن تحدث سرقة سيما في الشوارع الرئيسية (نينوى والسرجخانة وشارع غازي وسوق العطارين والاسواق الممتدة الى باب الجسر)، لان مدى نظر كل مفرزة يكمله مدى نظر المفرزة الاخرى المقابلة للأولى، مع ايهام السراق ببقاء نفس الإجراءات المعتادة على رصيف الشوارع. وكان الضباط على رأس المفارز التي تقوم بالواجبات وكنت على رأسهم، فقد جمعنا الكثير من ذوي السوابق المصنفين من طريقة سرقتهم وهي (كسر الإقفال) ولكن دون الوصول الى نتيجة.

في الساعة السابعة صباحاً ومن أحد صباحات الشتاء كنت قد عدت الى دائرتي، واذا بأحد الضباط يخبرني إن هناك سرقة حدثت على محل كبير يقع على الشارع العام تحت كازينو (كافتيريا الشرق المعروف) في شارع نينوى المهم، الذي كانت خطتنا أعلاه محكمة ازاءه.

أرسلت بطلب الضابط المكلف بالحراسة حتى الصباح في ذلك المكان وكان هو الآخر قد عاد من واجبه فأعلمني مندهشاً انه ترك ذلك المكان في الساعة السادسة بعد أن اطمئن الى عدم حدوث شيء.

إذن السرقة حدثت بين الساعة السادسة والسابعة كما قدرنا بعد انسحاب المفارز، مما يدل على ان السراق يراقبون مفارزنا أو ان لهم (خط مائل) مع أحد متسببينا!!

توجهنا الى المحل المسروق وفعلاً كانت السرقة بنفس الاسلوب المعروف ولكن هناك من شاهد السارق وهو صاحب المقهى (الكافتيريا) حيث أعلمنا إنه وجد باب المحل مفتوحاً فدخل اليه، وإذا بشاب يركض مسرعاً نحو الباب للهروب، ورغم محاولة ايقافه دفعه ملقياً به على الارض. وقام الرجل بوصف السارق وأكد إنه يستطيع تشخيصه من بين الاف الناس.

وعلى ضوء ذلك وبعد أن اعطانا رأياً قاطعاً إن السارق ليس من أصحاب صور ذوي السوابق التي عرضناها عليه، بدأنا بجمع بعض الشباب ممن تنطبق أو تتشابه اوصاف السارق عليه سيما شعر السارق كما وصفه (يميل الى الاصفر اي شعر شبه أحمر) ولكن لم نصل الى

اية نتيجه.

بعد أيام كان احد الضباط قد أنهى واجبه صباحاً وسلمه الى زميله في منطقة باب الطوب، وإذا به يلمح شابا بشعر أحمر وبيده كيس فتقدم منه وسأله عما في الكيس فاذا بالمذكور يركض هارباً فلحقه الضابط مع بعض متتبيه والقوا القبض عليه بمساعدة بعض الناس.. وتم تفتيش الكيس فإذا به يحوي على مبالغ من النقود والة تستخدم لكسر الاقفال!! فانهاال المتسبون عليه بالضرب من شدة غضبهم وحماسهم وردة فعلهم، وهم يسألونه عن مصدر هذه النقود، فأخذهم الى دكان في سوق مجاور حيث شاهدوا كسر أقفال المحل الذي لم يكن صاحبه قد وصل اليه بعد.

وصل الضابط الى الدائرة وبدأنا بالتحقيق معه، وقد اعترف إنه لوحدته قد قام بنفسه بكل السرقات التي حدثت، وانه فعلاً كان يراقب مفارزنا بعد انسحابها ويقوم بالسرقة، وبلا أي شريك معه.

وتم تفتيش داره وعثر على أكثر المسروقات من المحلات التي قام بسرقتها. كما تم تشخيصه من قبل المرحوم جاسم شريف صاحب كافتيريا (مقهى) الشرق. ملاحظة هامة: هو إن تعاون هذا المواطن هو احد أسباب من أدى الى كشف هذه الجريمة وتثبيتها وكان لدى المحقق الاخر قضية اخرى من نفس النوع في دكان بأحد أطراف المدينة.. فاستلم المذكور للتحقيق معه، ولكن المفاجأة إن السارق أنكر قيامه بهذه السرقة وأعترف إنه قام بسرقة دار في حي اليرموك السكني مع زميله (ق) قبل أكثر من ستين!! أي قبل أن التحق في منصبى، وأغلب المحققين الحاليين معي. ذهلنا من ذلك، وأعدنا استجواب المتهم فأصر على اعترافه وأقسم فعلاً إنه قام بسرقة تلك الدار مع زميله (ق) الذي قبض عليه وأعترف بذلك فوراً.

وعليه فقد قام الضابط المحقق باستصحاب المتهم (السارق) الى منطقة اليرموك للتأكد من قوله ومن أصحاب الدار.. وفعلاً أيد أصحاب الدار إن دارهم قبل أكثر من ستين تعرضت للسرقة فعلاً لكن الجريمة انكشفت وقبض على السارق وتم الحكم عليه!!! واسم السارق (جاسم) واهله في المنطقة الفلانية.

ذهبت مع المحقق الى السجن وطلبنا اللقاء بالسجين جاسم.. وعندما حضر أوضح انه يقضي مدة حكمه البالغة خمس سنوات عن قضية سرقة دار في اليرموك (وكان لا يعرف

كلاهما الآخر وليس لهما أي صلة ببعضهما وكلاهما اعترف على قيامه بالسرقة) وعدنا الى السارق الاول وطلبنا منه ان يدلنا على الدار التي سرقها قبل سنتين وبموافقة القاضي ومصاحبه بعد تدوين أقواله، قمنا بكشف الدلالة وكان مطابقاً تماماً لأقواله واعترافه مع صديق، حيث جرى كشف الدلالة المفصل داخل الدار وخارجها، فتم تأييد ذلك ايضاً. عرضنا الموضوعين على القاضي المختص للبت فيهما، فقرر إعادة فتح التحقيق مع الطرفين، فأتضح من التحقيق إن جاسم قد اعترف على نفسه قسراً. من شدة الضرب والايحاء له حتى في كشف الدلالة وهو ما دفعه للاعتراف بالجريمة سيما إن المسروقات لم تكن إلا مبالغ نقدية ضبط بعض منها لديه، وادعى انه صرف الباقي على ملذاته الشخصية. استدعي القائم بالتحقيق سابقاً وتم التحقيق معه حول الموضوع بانتظار نتيجة الاجراءات الجديدة.

لقد كانت هذه القضية من أغرب القضايا التي مرت علينا، فالسجين جاسم الذي أمضى مدة ليست بالقصيرة في السجن هو ضحية العدالة حقاً، ومن يتحمل المسؤولية الكبيرة أمام الله قبل القانون والضمير هما القاضي المختص آنذاك الذي صدّق أقوال المتهم جاسم فقط واعتمد على كشف الدلالة على المحقق (رجل الشرطة).

أما المسؤولية الكبيرة الاخرى فتقع على عاتق المحقق الذي قام باستخدام اسلوب التعذيب مع جاسم ليجبره على الاعتراف بجريمة هو لم يرتكبها، ووصلت الى حد الايحاء له في كشف الدلالة على الدار المسروقة.

وقد شكل رئيس الاستئناف لجنة خاصة لإعادة التحقيق في الجريمة الاولى، وتولى متابعتها شخصياً وحسمها ببراءة جاسم، والتحقيق مع المحقق السابق في مسؤوليته القانونية وثبت ذلك ايضاً.

ملاحظة: من هذه القضية يتبين ان الاعتراف ليس سيد الادلة ان انتزع بالاكراه ومن دون ادلة وقرائن تعزز ذلك.

ابو مازن.. (جريمة قبل التنفيذ)

كل أجهزة الشرطة في العالم هدفها الأساسي هو منع وقوع الجريمة أولاً، وإذا عجزت عن منعها نتيجة خلل أو خرق عندها تحاول كشف الجريمة والبحث عن المجرم والقبض عليه وإحالة إلى القضاء ليقول حكمه فيه.

نقل ألينا أحد مصادرنا إن هناك مجموعة (عصابة صغيرة) وإن أحدهم ممن يتعاونون معنا فاتحه أحدهم للاشتراك معهم في السطو على أحد الأثرياء في مدينة الموصل، فطلبنا منه الموافقة على العمل معهم ونقل الأخبار ألينا ساعة بساعة عن مخططاتهم وكيفية التنفيذ وأسماء العصابة وعناوينهم، وعليه أن يكون حذراً منهم كي لا يكشفوا تعامله معنا.

بدأت العصابة ترسم بدقة للسطو ليلاً على دار الحاج رمضان في منطقة حي الشفاء وكان دليلهم على الدار ومحتوياتها ومن يسكن فيها صبي يافع من أقرباء الحاج، حيث يتردد اليهم باستمرار لتنفيذ ما يطلبونه، وكانوا يكرمونه ويعطفون عليه بل يغدقون عليه بالمال والهدايا لكونهم (الحاج وزوجته) قد تركهم أولادهم وغادروا خارج العراق للدراسة.

استكملنا معلوماتنا بصورة سرية عن الحاج رمضان وزوجته واستطلعنا الدار من الخارج وعرفنا من هم جيرانه والخبرة المجاورة للدار، كما عرفنا إن الحاج مريض القلب والسكر والضغط وقد تجاوز عمره سبعين عاماً، وكذلك زوجته لا تقل حالتها الصحية عنه اعتيلاً.

وقد أعلمنا مصدرنا أن الصبي أقارب الحاج يحضر معهم أحياناً وأنه يزودهم بمعلومات عن مكان وجود أموال العائلة والمصوغات الذهبية والأشياء الثمينة، حيث يضعها في داخل كيس (كونية) تحتوي على النقود ولمصوغات الذهبية (ليرات ذهب)، وإنها مخبأة جميعها في حقيبة كبيرة في سرداب الدار.

وبعد أيام أخبرنا المصدر أنه تم تحديد يوم الخميس (ليلة الجمعة) لتنفيذ السطو والسرقة وأنهم سيتسلقون جدار الخبرة (أرض متروكة) ثم يصعدون إلى السطح (البيتونة) وإن الصبي استطاع سرقة مفتاح باب البيتونة وسلمه للعصابة ليسهل عليهم الدخول الأمن بدون ضجة.

اجتمعت العصابة في إحدى المقاهي القريبة من الدار وكان عددهم أربعة اثنان منهما

مسلحان بمسدسات ومعهم مصدر معلوماتنا الذي لم يكن يحمل سلاحاً.
كان أمامنا خياران ونحن نضع خطتنا.

الخيار الاول تركهم يقومون بالعملية وينزلون الى الدار ثم نقبض عليهم بالجرم المشهود، وفي هذه الحالة علينا ان نخبر صاحب الدار الحاج رمضان ليسمح لنا بالكمين في داره أو على السطح، وقد يتردد المذكور أو يخبر أحداً اذا علمناه قبل الحادث بما سنقوم به وقد ينتشر السر وتحبط العملية.

ومن المحتمل ان تحدث مصادمة مع العصابة ايضاً.
أو أن لا نخبره تماماً وسيتفاجأ الرجل وقد يصاب بجلطة قلبية لمرضه اذا ما سمع اطلاق الرصاص في داره، اضافة لكل هذا فأن مصادمة في المنطقة سيكون لها تأثير كبير على أهل المنطقة، بل على كل المدينة التي تنتشر فيها الاخبار بسرعة كبيرة.
أما الخيار الثاني هو أن نقبض عليهم قبل تنفيذ العملية ونحقق معهم وبما نملكه من أدلة قاطعة وكافية لإدانتهم ومع وجود اسلحتهم وحتى الخارطة التي كانوا قد وضعوها للدار، ومرافقها كافه لتنفيذ خطتهم للسرقة.

وقد اخترنا الخيار الثاني بعد مناقشة وحوار معمق بين الضباط وبينني شخصياً.
وقد يقول قائل.. كان المفروض عليكم أن تقبضوا اثناء تسلقهم جدار الدار، وهذا الاحتمال ناقشناه وتوصلنا الى احتمالية اطلاق النار وهروب بعض افراد العصابة ومطاردتهم. وهكذا وبعد قرارنا تم كبس الاربعة بإشرافنا وتم القبض عليهم مع مسدسات اثنين وخارطة للدار، واستصحبوا الى مديرتنا، وخلال ساعتين كانت اعترافاتهم كاملة مع الصبي الذي تم القبض عليه أيضاً.

وكانت اعترافاتهم أمام قاضي الخفر الذي دون أقوالهم تفصيلاً، وقرر توقيفهم واستكمال التحقيق في القضية.

في اليوم التالي كنا مع القاضي المختص نجري كشف الدلالة الكامل الذي اوضحه كل واحد منهم ودوره بل حتى معرفتهم بتفاصيل الدار ومحل وجود المال في كيس (كونية) داخل الحقيبة في السرداب.

وبين دهشة الحاج رمضان وذهوله وشكره لنا ودعائه لمن قبض على هؤلاء المجرمين ومحاولته ضرب الصبي بالحذاء لنكرانه الجميل. قام الرجل بتسجيل شكوى هو الاخر على

كل فرد من افراد العصابة، وقد كانت اجراءاتنا لها صدى واسع في المدينة حتى إن محافظ المدينة كرم كل القائمين على العملية بعد حضوره الى المديرية واطلاعه شخصياً على كل التفاصيل في هذه الجريمة، وطريقة معالجتها بعد سماعه الحاج رمضان وهو يتحدث باللهجة الموصلية.

وقد كتبت مديرية شرطة المحافظة تقريراً مفصلاً بالموضوع الى مديرية الشرطة العامة (مرجعنا).

ولكن الغريب هو ما جرى لاحقاً...!!

كان السيد اللواء عبد الخالق عبد العزيز مدير الشرطة العام في زيارة لمحافظةنا، وقد حضر مع معاونيه لتفتيش دائرتنا (مكافحة الاجرام) وقد أبدى الرجل إعجابه بما شاهد من تطور وأساليب عمل وخطط واحصائيات تقوم بها هذه المديرية.

وقد اجتمع في حينها مع ضباط المديرية وتحدث معهم، وبعد انتهاء كلمته شكرت سيادته.. ولكنني وقبل ان ينهض لمغادرة مكنتي سألته:

- سيدي ممكن سؤال؟

- فأجاب: تفضل طارق

- فقلت له: هل واجب الشرطة القبض على المجرم قبل ارتكابه الجريمة أم ندعه يرتكب الجريمة إذا

علمنا بأنه سيرتكبها ثم نقبض عليه؟

- أجاب وهو يتسم ملاطفاً بلهجته الموصلية: اشنو...!! اييين تغيد تختبرني يا طارق؟! (هل تريد أن تختبرني؟)

- أجبت: عفوا سيدي نحن تعلمنا منكم وانتم أساتذتنا ومن تجربتنا إن واجبنا الأول منع الجريمة قبل حدوثها...

- قاطعني قائلاً: صح.. ومن يقول غير ذلك؟

فتابعت حديثي شارحاً له مختصر حادثة السرقة لدار الحاج رمضان الذي يعرفه شخصياً ويعرف أولاده وأين يقع داره.

- فأجاب: قرأتها.. قرأتها..

- قلت: لكنكم يا سيدي طلبتم معاقبتنا لأننا لم ندع المجرمين يدخلون الدار وينفذون

عملهم ونقبض عليهم متلبسين...!!

- رد عليّ متسائلاً: نحن...!! من قال لكم هذا!!

- أجبت: طلبتم ذلك بكتاب موقع من قبل السيد معاون المدير العام...

وهنا رد السيد أبو مازن اللواء مدير الشرطة العام: والله يا بيا انتم صبح وأحنا غلط... (اي انتم الصحيح ونحن المخطئين).

والتفت الى معاونيه قائلاً: اسحبوا كتابكم وقدموا للمديرية شكرنا وتقديرنا وعمموه على كل العراق.. وامنحوا تكريماً لكل ضابط ومفوض ومنتسب.. وضاعفوا لـ (لطارق) مدير المكافحة، الاولى لحسن خطته والثانية لصراحته في القول وعدم سكوته عن الخطأ.. جرت المحكمة للمذكورين عدا مصدرنا الذي اعتبر شاهداً لتعاونه مع الشرطة والقضاء، وكما هو مذكور في القانون العراقي..

وحكم على كل منهم بالحبس لمدة سبع سنوات، مع حكم آخر على المسلحين منهم.

سارق نفسه...!

على شارع عام لا يبعد عن وسط المدينة كثيراً، يقع المحل الذي سرقت منه الساعات اليدوية ليلاً. هكذا تم الاخبار من قبل صاحب المحل، وعند الكشف على محل الحادث لم نجد اقفال المحل نهائياً، حيث يبدو ان السراق قد أخذوا الاقفال معهم وهو مالم يحدث ايضاً في ما عهدناه من السراق.

حضر خبراء رفع الاثار في محل الحادث ورغم ان المحل واجهته من الفاترينات (اي واجهات زجاجية) توضع في داخله وجوانبه من الداخل الساعات المعروضة للبيع، الا ان السراق لم يتركوا أثر طبعة اصبع واحدة في مكان الحادث وعلى الزجاج خاصة.

كما لفت نظرنا ان السراق سرقوا الساعات الثمينة فقط بعد أن انتزعوها من أغلفتها أي (عليها) وعند تدوين إفادة صاحب المحل أوضح إنه آخر من ترك المحل في الساعة التاسعة مساءً بعد أن وضع الاقفال على الابواب الحديدية (الخنبيكات) اي الحاجز الذي يحمي المحل من السرقة كما يمنع رؤية ما بداخل المحل. وإن من يعمل معه في المحل عامل واحد بأجرة يومية وهو من أقاربه ولا يشك فيه مطلقاً.

بدأ التحقيق في الموضوع وتم جمع معلومات من مصادرنا، ولكنهم أعلمونا إنهم لم يستطيعوا تخمين السارق هم أيضاً!! كما أحضرنا ذوي السوابق ممن يقومون بنفس الأسلوب في السرقة وتم تعميم أوصاف الساعات الثمينة على الأسواق سيما سوق هرج حيث يكثر فيه باعة الساعات القديمة والجديدة.

وتم التحقيق مع الدورية المكلفة بالحراسة ضمن المنطقة، فأكدوا إنهم كانوا متواجدين طوال الليل ولم ينسحبوا إلا بعد أن شرقت الشمس. ودبت الحياة في الشارع المهم الذي يصل إلى مركز المدينة بصورة مباشرة.

أكثر من مئة ساعة تقريباً هي الساعات التي سرقت وهو عدد كبير وثمرتها غالية جداً.. بذلك أكبر الجهود ولكن لم نصل إلى أي خط أو نتيجة تذكر.

كما أكدت علينا مراجعنا ومنهم المحافظ لما وصل إليه التحقيق بعد أن علم الجميع به سيما المسؤولين الذين كانوا يشترون هداياهم من الساعات من المحل المذكور.

وصلت إلى شبه قناعة أن السرقة داخلية، فتم توقيف العامل وتم التحقيق معه وكان صاحب المحل أول من توسط لإطلاق سراحه، وقد اقنعنا أن العامل بريء كبراءة الذئب من دم يوسف الصديق.

كان هاجسي أخيراً يتجه إلى أنه ليس هناك أي سرقة، وإنما هي تمثيلية لغرض ما.. ولكن من الصعوبة أن توجه أصابع الاتهام لصاحب المحل وانت لا تملك أي دليل ضده أو حتى قرينه تصلح للشك.

اللهم إلا إذا كان المحل مؤمن عليه في مكتب من مكاتب شركات التأمين. ولكن صاحب المحل نفى أن يكون قد أجرى تأميناً على محله أبداً وهذا ما أكدته استفساراتنا من شركة التأمين في المدينة أيضاً.

مضت أشهر ولم نصل إلى نتيجة، وسجلت علينا هذه الجريمة كجريمة مهمة لم نستطع كشفها.

ولكنني لم أنسى هذه الجريمة رغم إن صاحب المحل عاد يزاوّل عمله مجدداً يبيع وشراء الساعات بعد بضعة أيام من السرقة.

ومن كثرة اهتمامي بهذه السرقة حفظت حتى أنواع الساعات التي سرقت من المحل.. وفي أحد الأيام كنت بحاجة لشراء ساعة لتقديمها كهدية لصديق عزيز.. فذهبت إلى

محلات أخرى للبحث عن ساعة ثمينة كنت قد حفظت اسمها في ذاكرتي وهي من إحدى الأنواع المسروقة،

فقال لي أحد الباعة: إن هذه الساعات اختفت وكانت موجودة لدينا لكثرة تهريبها الى خارج العراق!!

سألته ولماذا تهرب لخارج العراق ونحن نستوردها من دول الخارج!!؟
أجابه لرخص ثمنها هنا في العراق قياساً لما تباع في الخارج ولأن الدولة فقط هي من تستوردها.

سألته عن أنواع أخرى من نفس الساعات المسروقة فكانت هي الأخرى كالساعات المختلفة ذاتها.

اذن قناعتي كانت ان الساعات سرقت ولكنها هربت الى خارج العراق، ولكن من سرقتها؟! لا أحد الا صاحب خبرة (كار) وله دراية وقد قام بعزلها عند السرقة واخذها من دون غيرها من الساعات الغير ثمينة والعادية. وهذا ما لا يفعله سارق عادي!!

بعد أشهر عديدة حضر الينا صاحب المحل المسروق طالباً تزويده بكتاب رسمي معنون الى أحد الدوائر المسؤولة عن الاستيراد تؤيد فيه سرقة المحل مع تفاصيل عن ماركات الساعات المسروقة التي سجل اخباراً عن سرقتها!!

وعند متابعتنا لهذه المسألة اتضح إن هذه الدائرة هي التي تستورد هذه الساعات وإنها (أي الدائرة) هي من تحدد الحصص (العدد)، وقد زودت المحل المسروق بتلك الساعات ولا يجوز أن تزوده بأعداد إضافية..

ابتسمت وانا أخبر مراجعي بشكل شفوي عما توصلت اليه من نتيجة وهو ان صاحب المحل هو من قام بسرقة نفسه، بهذه الطريقة الذكية والتي ترك في حينها حتى أغلفتها بسهولة تهريبها لوحدها بلا أغلفة وإن هناك ساعات كثيرة قد تركها بلا سرقة، مع العلم إن من يدخل المحل ليسرق ويعرض نفسه للخطر سيأخذ معه كل ما موجود من ساعات تقع يده عليها..
اتصلت بمن اعرفهم من المهرين والذين تربطني بهم عداوات كار (مهنة سابقة) عندما عملت ضابط استخبارات الكمارك للمنطقة الشمالية وطلبت منهم جمع معلومات عن تهريب الساعات ومن يقوم بها وإذا ما كان احدهم قد قام بتهريب حوالي مئة ساعة بأنواع (كذا وكذا) وممن اشتروها قبل تهريبها..

وقد كانت دهشتي كبيرة عندما اعلموني إن أحد أصدقاء صاحب المحل والذي يجلس معه يومياً في المحل، هو من قام ببيع الساعات للمهرب.!

عندئذ تأكدت إن هاجسي كان في محله ولكن إثبات مثل هذا الأمر صعب هنا لسببين. اولهما إن صديق صاحب المحل سينكر ويطلب إثبات ما سنتهمه به، والامر الثاني وهو الالهم إن المخبر أعلمني بأنه من المستحيل عليه ان يزودني باسم المهرب، كما انني أعلم ان الركن المادي في السرقة هذه غير موجود وان من الصعوبة جداً أن تبني ذلك على أقوال مجردة حتى وإن كنت تعلمها علم اليقين.

بعد سنين طويلة عدت الى نفس المدينة بمركز ومنصب أعلى وحضر صاحب المحل ليسلم علي بمناسبة التحاقني وفي أثناء الحديث معه.. قلت له: مع الاسف ان جريمة سرقة ساعات محلك لم تكتشف في حينها.. لم يرد الرجل علي فابتسمت وقلت له: والله يا فلان لقد تمكنت لاحقاً من كشف من سرق ساعاتك.

ابتسم وقال: من.. من؟

قلت له بثقة: انت تعرفه خيراً مني

فهم الرجل مااعنيه وقهقه ضاحكا واجابني والله أنت تستحق التصفيق أفهنيئاً لنا بك مرة أخرى .

ولكن الله يرى (جريمة قتل)

في إحدى نواحي الموصل اختفت طفلة صغيرة مدة أيام وبعدها وجدت مقتولة في وادي قريب من الناحية.

اتصل بي مدير شرطة قسم المنطقة التي تتبعها تلك الناحية يخبرني مبشراً إنه تم القبض على المجرمين، فتوجهت الى المحل المذكور واخذ الملازم المحقق في الموضوع يشرح لي اعترافات المتهمين، وتأثير أهمية القبض على اهل الناحية المسالمين الذين كانت هذه الحادثة الغريبة قد أثرت على واقعهم الاجتماعي تأثيراً كبيراً واثارت ضجة واسعة في الاطراف المحيطة من المنطقة ذاتها.

وكنت قد اتخذت سياقاً في عملي كمسؤول قيادي لأية شرطة محافظة وفي جرائم الرأي العام المهمة والتي عقوبتها شديدة، ومن تجاربي في التدقيق ان التقي بالمتهم ليطمئن قلبي الى اجراءات المحقق الذي قام بالتحقيق.

وفعلاً حضرت أمامي امرأة متوسطة العمر ولكنها بدل أن تعترف بالجريمة قالت لي فوراً وهي تبكي إن اعترافها التي أدلت به على نفسها من إنها وأختها وأخوها من قاموا بخنق الطفلة كان اعترافاً كاذباً بعد أن اذاقهم الضابط انواع العذاب الذي لا يتحمله بشر، وان علامات بقع الدم في ظهرها تشهد على ذلك كما قدميها وانحاء جسمها كلياً.

وادعت المذكورة انها تعمل ممرضة وتزرق الأبر للناس، وان الضابط قد اتهمها بانها قتلت الطفلة عندما عمدت بزرقتها بحقنة ممنوعة!! ثم خنقتها وساعدتها اختها وأحد أقاربها بالتخلص من الجثة خارج الناحية، ناقشتها عن الموضوع والاسباب ثم سمعت بعدها شقيقتها وزوجها ايضا على انفراد فترددوا في كلامهم من الخوف ثم عادوا يؤيدون الممرضة بأنهم اعترفوا على أنفسهم من العذاب الذي قام بها الضابط المذكور وإن أجسادهم شاهدة على ذلك وإنهم أبرياء من مساعدة الممرضة في عملية القتل ونقل الجثة خارج الناحية.

سألت كلا منهم على انفراد اذن كيف أرشدتم المحقق والقاضي الى محل وجود الجثة!! أجاب كل منهم نحن لم نرشد.. بل إنه استصحبنا جميعاً في سيارة، وكنا قد سمعنا إن جثة الطفلة موجودة في مكان خارج مركز الناحية وعندما قام بكشف الدلالة جمع كل اهل

الناحية بسيارات ونحن في الامام وكان يومي لنا على المكان حتى اوصلنا الى الحفرة التي فيها الجثة.. فهاج الناس لانهم لم يكن يعرفون ان الضابط هو من كان يدلنا على المكان وليس نحن..! ونحن كنا نقول له نعم هنا.

وسألتهم لماذا لم يتكلموا مع القاضي فقالوا حتى القاضي يخاف من هذا المحقق وكل الناس الذين في الناحية لا احد يستطيع أن يتكلم فهو الحاكم الناهي لكل شيء.. انهيت مواجهتي مع المتهمين وخرجت من الغرفة وكان الضابط ومدير شرطة القسم وبعض المنتسبين يقفون في ساحة مركز الشرطة.

فقال لي المذكور: سيدي هل سمعت اعترافاتهم أم غيروا أقوالهم!!؟
اجتمعت بالمحقق ومديره المباشر وقلت له: الضرب والتعذيب قد شوه الحقيقة وأنا اقول لكم ليسوا هم من قتل ولا أقول إنهم هم.. ولكن اقول لنفسي ولكم غداً ستقف أمام الله وسيسألنا إذا أخطأنا بحق الناس وهؤلاء متهمون وهم موقوفون لديكم فأعيدوا الاستماع للمتهمين بلا ضرب ولا تهديد للتوصل الى الحقيقة المقنعة في مثل هذه الجرائم التي عقوبتها الاعدام.

أجاب الضابط: ولكن سيدي.. هذه قحبة (مومس) ويقصد الممرضة
قلت: يا فلان والجريمة هذه شيء آخر فالمومس لها عقاب آخر.
اجابني: وماذا نقول للناس؟

قلت: الله أكبر من الناس فأبحثوا عن الحقيقة المقنعة.

في اليوم التالي كنت أستمع الى احد المفوضين بصورة سرية وهو يعمل في نفس مركز الشرطة فأكد لي إن التحقيق كله خطأ، ولكن الضابط نشر بين الناس ما اراحهم وأزال قلقهم من إنه كشف الجريمة..

وسألته عن القاضي فقال هو رجل ضعيف ومنقاد للملازم فقط يبصم ويوقع على أي شيء يفعل الاول.

وبدل أن يتأكد الضابط من الاجراءات ويعيد التحقيق بدأ ينشر بين الناس إن مدير الشرطة أراد منه الافراج عن المومس القاتلة!! لأنها على حد قوله (مومس خاصة بمدير الشرطة!!!) وإنه حضر لهذا الغرض ولكنه أي الضابط رفض ذلك (أي صنع من نفسه بطلا). وقد الحق ذلك بأن كتب تقريراً بهذا الشأن ورفعته الى المراجع العليا التي أحالته الى

وزارة الداخلية يتهمني (أنا مدير الشرطة) بنفس الاتهامات الباطلة الكاذبة.

فحضر أحد كبار الضباط من وزارة الداخلية الى الموصل.

- وقال لي: (يا فلان والله لا وزارة الداخلية ولا الشرطة العامة تصدق ماورد بالتقرير، ولقد أرسلوني من باب الاستماع اليك حتى بلا تدوين إفادة لأنك إنسان بعيد عن كل الشبهات كما عهدناك دائماً في كل مكان عملت فيه).

شرحت له كل الموضوع وما جرى بالضبط وقلت له وسأبقى اشكك في نتيجة التحقيق الذي قام به هذا المتسلط على الناس رغماً عن الجميع!!
أما أنا فقد قلت الحق لان الله يرى وانا مسؤول امام الله..

- أجبني الضابط الكبير: لماذا لا تشكل لجنة برئاسةك للتحقيق في قضية القتل؟

- أجبت: الان وبعد هذه الملابس!! مستحيل أن اقبل بهذا لان كل إجراء تحقيقي سنقوم به ستكون نتائجه ليست في صالحني أولاً وعليكم أنتم التصرف في الموضوع. وتشكيل لجنة من قبلكم لحسم هذا الموضوع إذا وافقت الجهات القضائية على ذلك.

وفعلا تم احالة الموضوع الى احد ضباط مكافحة الاجرام حيث اعيد التحقيق في القضية كاملاً واتضح من التحقيق ان الاجراءات اعلاه اتخذت بالقوة وقرر قاضي التحقيق انهاء القضية والافراج عن المتهمه والمتهمين جميعاً.

مضت فترة على الحادث وتفرغ الضابط المذكور لعمل اخر كبير في منطقة أخرى.. وذات يوم طلبني المحافظ فوجدت عنده مدير الامن ومدير المخابرات، فقال لهم بلهجته البسيطة.. هذا رفيقكم (أي رفيقكم) أبو زياد وقد وصلكم ماوصلني واحنا متفقين على إنه من أكفأ الضباط وأخلصهم مهنية واخلاقاً.

ووضع الرجل رسالة في مائدة إتلاف الورق والتف اليّ قائلاً:

(يقولون انت تشتم وتتكلم وتتهجم على المسؤولين ومنهم مدير الأمن العام وهو مسؤول كبير جداً في الدولة) وإن الكلام عليه يؤدي الى الحبس لمدة خمسة عشر سنة حسب القانون!!

بعد سنوات وفي بغداد وكنت حينها مديراً لشرطة بغداد، كنت اجلس مع نائبي الذي كان احد الثلاثة الذين كانوا مع محافظ نينوى، وجرنا الحديث الى عملنا بالموصل معاً فسألته: أبو علي لا أريد أن أخرجك ولكن من هو الذي أرسل تلك الرسالة عني؟

ابتسم الرجل وقال: فلان الفلاني (نفس الضابط المحقق الذي اتهمني زوراً وبهتاناً في قضية الطفلة).

وأضاف: حاول كثيراً أن يؤذيك ولكن سمعتك الطيبة ومهنتك العالية ومجة المسؤولين لك والناس أحبطت كل عمله السيء تجاهك.

ومرة أخرى تمضي السنوات ويمكرون ويمكر الله ويتقم الجبار العادل الذي يمهمل ولا يهمل، وأبقى انا ويزول وينتهي الظلم ومن يفعله الى مزبلة التاريخ...

مدير... ومحافظ... ووزير

ربيع عام 1989 وبعد منتصف الليل، كانت سيطرة النجدة تطلب من دوريتها المراقبة في دورة المحروق في الزهور إعلامها عن مصدر إطلاق عيارات نارية متتالية في المنطقة القريبة من نهاية حي التحرير باتجاه الشارع الممتد الى ناحية بعشيقة.

بعد دقائق أجاب أمر الدورية إنه يستمع الى استمرار رمي الاطلاقات بكثافة خارج الدور السكنية وفي الشارع المؤدي الى الناحية المذكورة ويطلب تعزيزاً للتوجه الى المصدر.. وفعلاً طلب ضابط سيطرة النجدة من سيارة نجدة قريبة اخرى التوجه مع الدورية الاولى الى محل الحادث ومعرفة مصدر الاطلاقات النارية.

قطعت تجوالي وعدت الى مقر دائرتي بانتظار النتيجة. وبعد نصف ساعة أعلمني هاتفياً ضابط السيطرة إن السيارات وعدد مراتها ستة فقط وكل سيارة كان فيها سائق ومفوض ومنتسب واحد.

اخبرني انهم وصلوا الى مصدر الاطلاقات النارية وتبين ان هناك حفلة كبيرة ومدعوون كثر وانهم لدى وصولهم والطلب من المحتفلين الكف عن إزعاج المواطنين في هذا الوقت، أهانوا الشرطة وسخروا منهم بل قاموا بإطلاق عيارات نارية أكثر من السابق. ! فطلبت حضور أحد المفوضين من الذين ذهبوا الى محل الحادث امامي. وقد أعلمني متألماً كيف ان بعض هؤلاء أخذ يسخر منهم ومن الشرطة الى حد الاهانة مما جعل المفوض ينسحب لأنه قدر بان القوة التي معه لا تستطيع أن تمنعهم أو تقبض على أي احد منهم.

اتصلت بالمحافظ الاستاذ طاهر العاني واعلمته الامر فغضب الرجل غضباً شديداً وأجابني: انت مخول لاتخاذ ما يلزم وحجزهم، والذي يمتنع منهم اسحبوه بالقوة (وانعلوا سلفاً سلفاهم).

اتصلت بمدير النجدة وضابط خفر مديرية شرطة الدوريات واعطيته امراً واضحاً لا لبس فيه.

وقلت له: تأخذون عشر سيارات كاملة منكم ومن رجال الشرطة بأمر مدير النجدة العميد غانم وتعالج الموقف بالتي هي أحسن وإذا امتنع أي أحد منهم او جابهكم أيا كانت هويته ضعه في السيارة بالقوة.. وخذوهم الى مركز شرطة الزهور. وهو اقرب مركز لمحل الحادث.

قام العميد ومن معه من الضباط والمتتبعين بتنفيذ الامر بعد ان استمروا باطلاق الرصاص والاستهزاء وكان أغلبهم مخمورين.

وهكذا وبالقوة استصحبوا أكثر من عشرين شخصاً واما الباقي فقد ركبوا سياراتهم وغادروا محل الحادث هاربين بعد ان شاهدوا جدية الموضوع. وقد اعلمني الضابط إن من بين المقبوض عليهم فنان عراقي مشهور جداً.

عدت واتصلت بالمحافظ وشرحت له الموضوع واجراءاتنا، واقترحت عليه ان نكتفي بحجز من أقام الحفلة ومن شخصه افراد الشرطة بإهانتهم واطلاق سراح الباقيين.. فوافق الرجل على إجراءاتنا.

وقد تم اطلاق سراح البعض ومن ضمنهم الفنان المشهور واكتفى ببقاء أربعة منهم اثنان هما المسؤولان الرئيسان.. وتم تدوين افادتهم وقرر قاضي التحقيق الخفر (توقيفهم الى اليوم التالي وعرضهم على القاضي المختص).

وفي اليوم التالي ونتيجة للواسطات التي انهالت على القاضي فقد قرر اطلاق سراحهم بكفالة لكل منهم، لكن المحافظ استخدم صلاحياته القانونية فقرر حجز كل منهم لمدة اسبوع. وقمنا بتنفيذ امر القاضي بأخذ الكفالة من كل منهم واطلقنا سراحهم، ولكن في باب مركز الشرطة من الخارج تم إعادتهم الى المركز لتنفيذ قرار المحافظ بحجزهم (وهو التنفيذ الاصولي الواجب اتخاذه منّا). واودعوا في أمرية الموقف والتسفيرات.

والحقيقة إن المحافظ وانا مدير الشرطة تعرضنا لضغوطات كبيرة من معارف وأصدقاء،

فكان جوابي إن القرار بيد السيد المحافظ وكان جواب المحافظ إن مدير الشرطة هو من يقرر ويقترح بعد أن اهين منتسبوه. بل إن المحافظ وبعد أن سمع مني ما جرى وقلة أدب المذكورين قرر تمديد الحجز اسبوعاً آخر على اثنين منهم هما اصحاب الحفلة. كي يكونوا عبرة لمن يعتبر ولا يحترم الشرطة التي تطبق القانون.

في اليوم الثاني عشر لحجز المذكورين خرجت مع بعض الضباط لاستقبال وزير الداخلية الأستاذ (سمير الشихلي) الذي كان قادماً من محافظة دهوك بعد زيارته لها باتجاه الموصل لزيارتها وتفتيش المحافظة.

فوقف الوزير وترجل من سيارته وسلم علينا وقال لي (كنت اريد أن أزورك ولكن هناك ظرف طارئ ويتوجب عليّ العودة الى بغداد.. لكن اتبعني بسيارتك الى مطار القيارة (لنسولف) كي نتكلم).

وفي صالة المطار و بانتظار الطائرة التي ستقله الى بغداد كان الوزير يسألني عن العمل وفجأة ابتسم لي وقال: شنو قضية هذا فلان؟!...ويقصد المحجوز الذي أقام الحفلة والذي لم يبق أحد الا وتوسط لديه.

فتحدثت للوزير عن كل ما جرى وكيف اهان الشرطة وماذا تكلم. وقلت له مبتسماً: (هو الان قد أخبر واشاع انه اليوم سيطلق سراحه غصباً عن الجميع وان ذبائح الخرفان معدة لهذا اليوم) باعتبارهم اخذوا كلام سيادتكم لإطلاق سراحه. نادى الوزير على قائد الطائرة وقال له: يا فلان هذا صاحبكم (صديقك) الذي توسطت له عندي كذب عليك وعلينا (ومو خوش أدمي) ثم التفت اليّ قائلاً: استمروا بإجراءاتكم عليه واذا انتهت صلاحية المحافظ أعلموني لاستخدام صلاحيتي (الحجز لمدة شهر). أجبته: عفوا سيدي دعمكم ودعم السيد المحافظ يكفي لنا.. واعتقد انه تأدب، واذا وافقتم سنكتفي بمدة حجز المحافظ. الذي سينتهي بعد أيام

فأجاب: إن من يهين الشرطي لا يستحق الرحمة، افعلوا ما شئتم. عدت الى الدائرة. وكأن شيئاً لم يكن وبعد مضي يومين آخرين علمت ان الجماعة يأسوا واحبطوا من النتيجة غير المتوقعة من ان الوزير سيطلق سراحهم رغماً عنا.

وعند انتهاء مدة الاسبوعين اتصلت بالمحافظ واعلمته إن الحجز انتهى واذا وافق سننهي الحجز ونتخذ الاجراءات القانونية الاعتيادية الخاصة بقاضي التحقيق (أي نستم

بالتحقيق معه) فوافق الرجل على ذلك.

ارسلت بطلبهم وبحضور بعض الضباط ومدير النجدة وقلت لهم: (أنا لا أعرفكم ولست عدواً لكم ولا اياً من الشرطة، ولكن لن نسمح لأي شخص كان من خرق القانون وإهانة من ينفذ القانون.

والان انتهى الحجز وسننفذ أمر السيد القاضي بقراره وهو اخذ كفالة منكم واتمام الاجراءات القانونية والاصولية في موضوع إهانة الشرطة واطلاقات العيارات النارية).

الشأراقاتل

تقدم حميد الساكن في قرية (ب) لخطبة امرأة من قرية (ا) فوافق والد الشابة على ذلك مع انها من عشيرتين مختلفتين، الا ان سالم ابن عم الشابة نهاه عن الخطبة والزواج من ابنة عمه، فلم يلتفت حميد لهذا وبقي يتردد الى دار خطيبته رغم ارسال سالم تهديدات اليه بعدم التردد الى قريتهم.

وفي ليلة ممطرة وجدت جثة حميد مرمية في عقار قرية اخرى ضمن المنطقة وتدعى قرية (ج)، كما وجدت السيارة قرب الجثة. وقد اتضح من خلال الكشف على محل الحادث واثار السيارة ان قتل حميد قد تم في مكان اخر غير المكان الذي عثر عليه في عقار القرية (ج) وكان من المفترض ان اهل وأقارب حميد يتهمون سالم بعملية القتل. ولكنهم اتهموا اهل قرية (ج) بأنهم مسؤولون عن قتل ابنهم حميد لأن المقتول وجد في عقار قريتهم، واوضحوا ان السبب هو نزاع سابق وثار قديم بينهم وبين اهل القرية (ج) رغم اعلامهم من قبل الشرطة ان القتل قد جرى في مكان اخر، الا انهم يصدقوا ذلك!!

بينما اتهم اهل القرية (ج) قرية سالم انهم هم من قتلوا حميد ورموه في عقارهم ليعيدوا الشك عنهم من جهة، ولكونهم كانوا يعرفون بالعلاقة المتوترة بين القريتين (ب) والقرية (ج). وقد تم القبض فوراً على سالم وتم مواجهته بما عرفتته الشرطة عن تهديداته لحميد المتكررة، لكنه ورغم عدم انكاره بالتهديدات أوضح ان هناك من سبقه في قتل حميد مستغلاً معرفته بالتهديدات متهماً اهل قرية (ج) بذلك. لكونهم على علاقة سيئة منذ زمن بعيد، واستغلوا الفرصة لإلصاق التهمة به.

وقد شهد عدة شهود من القرية إن سالم كان موجوداً ولم يغادر القرية خلال ايام من ضمنها يوم القتل.

وقرر القاضي توقيف سالم والاستمرار بالتحقيق.

لم يمضي سوى يومين وبينما كان رمضان شقيق سالم يتسوق في أحد اسواق القضاء الذي تتبعه القرى الثلاثة من الناحية الادارية والتي تنتمي كل منها الى عشيرة مختلفة عن الاخرى. اطلق الرصاص على رمضان فخر ميتاً في الحال. واستطاع الجاني من الهرب في افرع اسواق المدينة.

قامت الشرطة بإجراءات سريعة بنشر سياراتها والقيام بالدوريات على الشارع الرئيسي والشوارع القريبة التي تربط القرى الثلاث والقيام بتفتيش السيارات المارة والقبض على كل من يحمل سلاح وتوقيفه.. كما تمكنت المفارز بجمع معلومات عن اهل القرى الثلاث بواسطة المتعاونين مع الشرطة.

رغم كل الاجراءات فقد أطلق النار على (عزيز) من قرية (ج) اثناء توجهه خارج المنطقة باتجاه مدينة الموصل وهو بسيارته (البيك أب). من سيارة اخرى مجهولة. فأصابته إصابة خطيرة. واشارت المعلومات إن كل قرية من القرى الثلاث باتو يحرسون دورهم في الليل، وبدأ قسم منهم يتوجه طالباً (العون والفزعة من قرى اخرى من نفس عشيرته).

وقد تم وضع سيارات مسلحة إضافية على مشارف كل قرية من القرى الثلاث كما تم توقيف عدة أشخاص مشتبه بهم من كل القرى الثلاثة، وكان هدف خطتنا تتركز في اتجاهين، الاول منع استمرار عملية الثأر وايقاف مسلسل الانتقام الذي كنا نخشى من انتقاله الى مناطق وقرى اخرى نصرة لأقاربهم في القرى المذكورة، وكنا نعرف إن كشف الفاعلين من القتل كان أمراً عسيراً أو في غاية الصعوبة لإقناع أهل كل قرية عن الادلاء بأي معلومة تفيد التحقيق وكشف هذه الجرائم.

وقد توجهت الى المنطقة وبحضور مدير شرطة المنطقة استدعينا كل وجهاء القرى ومختاريها والمتنفذين فيها طالباً منهم الهدوء والركون الى الحكمة ومحذراً اياهم اننا سنلجأ الى تفتيش القرى ونزع السلاح عنها كلياً.

وفي مساء ذات يوم واثنا سير سيارة (بيك أب) حمل صغيرة على الشارع العام خارج المنطقة المذكورة، اطلقت عيارات نارية (صليات) على السيارة فقتل سائق السيارة فوراً،

واتضح إن القتل (سليمان). ولكن احد المواطنين استطاع كتابة رقم السيارة التي اطلقت النار واخبر عنها فوراً

ولدى القبض بعد معرفة اسمه من سجلات المرور اتضح انه ابن عم المصاب (عزيز) من قرية (ج) وانه يسكن قرية اخرى ولم ينكر المذكور قيامه بالقتل، حيث افاد انه لم يكن يقصد قتل السائق (سليمان) لعدم وجود اية علاقة له. وانما كان يراقب ابن عم (حميد) عندما توجه الى منطقة (ز) بسيارته (البيك أب) وكان من الصدف ان سيارة سليمان وسيارة ابن عم حميد متشابهتان وباللون والطراز والنوع، فاطلق النار عليه متوهماً به.. فتم تدوين افادته واعترافه وتم ضبط السلاح وتأيد انه نفس السلاح الذي اصاب المجني عليه سليمان واودع بالتوقيف.

وهكذا اصبح الموقف صعباً وكالاتي:

- * القرية (أ) لديها قتل واحد
- * القرية (ب) لديها قتل واحد
- * القرية (ج) فيها مصاب إصابات خطيرة ومعوق
- * القتل سليمان من قريه (د) وهو من عشيرة أخرى لا ذنب له ولا علاقة له بالجميع وانه تم قتله بالوهم.

اتفقنا والمحافظ السيد طاهر العاني انه علينا أن نسعى لحل هذا الموضوع عشائرياً وبما يوقف نزيف الدم وبما يتناسب مع الاجراءات القانونية.

فبدانا الاتصال بالشيخ الرئيسين التابعة لهم تلك القرى ووجهاء القرى وطالبناهم بصيغة الشدة تهدئة الامور وحملناهم مسؤولية قتل اي فرد اخر أو أي استفزاز.. كما سمعنا لمقترحات كل منهم على افراد ورؤيته في كيفية حل هذه المسألة المعقدة نهائياً. وحملنا مختاري القرى ووجهائها مسؤولية كبيرة ازاء الحكومة عن أي خرق للقانون ضمن المنطقة.

لقد كانت هذه القضية المتداخلة من أعقد قضايا الثأر المتداخلة بين العشائر والتي يلعب بها المسؤولون الإداريون دوراً مهماً، حيث إن إهمال الطابع العشائري الذي يتسم به بلدنا يفرض القيام بإجراءات استثنائية خارج اطار الصيغ التقليدية بل القانونية أحياناً طالما إن الهدف هو منع استمرار زهق الارواح وخلق الفوضى والرعب في المناطق والقرى الريفية.

وعلى شرط اساس أن لا يفقد هيبة الدولة واحترامها.

ولقد وجدت من خلال عملي ان تدخل الدولة بإكراه بعض العشائر على قبول الصلح قد تؤدي الى تجميد النزاعات والقتل ولكن لا ينهيه أبداً كما حدث من قضايا قتل استمرت لعقود من الزمن، ولكنها كانت تعود بين فترة وأخرى والسبب الرئيس في ذلك هو التظاهر بقبول طلبات الحكومة كرهاً.

أما القبول المقنع والمتفق عليه وبحضور الحياديين من عشائر أخرى وبموافقة الدولة وهو الطريق الامثل لحل هذه القضايا نهائياً، كما حصل في قضيتنا هذه.

وقد تم الاستعانة ببعض الشيوخ الحياديين ممن لا علاقة لهم بالقرى المذكورة لغرض الاتصال جانبياً برؤساء العشائر الذين تتبع لهم القرى الاربعة موضوعة البحث.

ولا قينا تجاوباً متميزاً من الجميع سيما إن المحافظ كان يلتقي معهم بحضوري ويطلب معونتهم لإيجاد حل يضمن حقوق الجميع ويمنع استمرار مسلسل الدم عن المنطقة.

مع العلم ان التحقيق كان مستمرا في كل الاطراف وتم توقيف أ وحجز الكثير ممن وردت اسماءهم كمشتبه بهم او محرضين على ذلك ولكن التحقيق لم يتوصل الى تشخيص القاتلين (كحال جرائم القتل في القرى العشائرية والقبلية)

وقد اثمرت تلك الجهود مع كل الاطراف عن قبول الصلح وفق النقاط التالية:

أولاً - اطلاق سراح العشرات من الموقوفين من كل القرى المذكورة.

ثانياً - وقف النزاعات بين القرى عن الاراضي الزراعية المختلف عليها بينهم وفق القانون.

ثالثاً - لاصرار أهل القتل الاخير وهو البريء والذي لا علاقة له ولا قريته ولا عشيرته

بالقضية، فقد

اتفق الشيوخ على دفع الودي (الفدية) بشكل مربع وهو مضاعفة الدية لأهله.

وقد تم إضافة مايلي:

رابعاً - بما انه قد تم القبض على الجاني الاخير، واعترف بذلك. فأنة قانونا سيحال الى

المحكمة المختصة.

خامساً - يستمر التحقيق القضائي في البحث عن الجناة ولا علاقة له بموضوع الصلح.

ولقد تم اختيار بعض الشيوخ الحياديين ممن يحترمهم الجميع والمعروفين بإنصافهم،

والمتمرسين في حل النزاعات العشائرية.

ولكوني أكتب للحقيقة والتاريخ أرى لزماً عليّ أن أدون أسماء الشيوخ الذين ساهموا مساهمة فعالة وكبيرة في حل هذه القضايا نهائياً وعودة الحياة الى تلك المنطقة بهدوء وسلام وذلك من خلال اتصالاتهم بين الاطراف وابداء النصيح والتوجيهات لإرضاء الجميع. والاسماء كما اذكر البعض منهم وممن اتصلت بهم شخصياً ، وكان السيد المحافظ يبذل الجهود الكبيرة معهم حتى أثمرت الى النتيجة المتوخاة...

وهم:

- 1 - الشيخ جلود اغا.
- 2 - الشيخ صالح الطه واخوه حمود الطه.
- 3 - الشيخ يونس ال عبد ربه.
- 4 - الشيخ عزبة الغدير (ابو سعدون).
- 5 - الشيخ شعلان البنيان.
- 6 - الشيخ فرمان ال شاهر.
- 7 - الشيخ وهب ال سيد.
- 8 - الشيخ محمد سعيد بشار.
- 9 - الشيخ سالم حمدون ملا علو (وقد لعب دوراً مهماً وكبيراً في الاتصال والتنسيق).
- 10 - الشيخ الهسنياني.
- 11 - الشيخ غازي الحنش.

ولا يفوتني ان أذكر إن السيد مدير الشرطة العام اللواء عبد المحسن خليل كان على اطلاع واتصال في معرفة ومتابعة الامور وابداء توجيهاته بهذا الشأن نتيجة معرفته والمامه التام بالمنطقة والعشائر الموجودة فيها ومدى خطورة تأزم المشكلة بين تلك العشائر في حالة عدم ايجاد الحلول لها.

عدالة السماء

من ضمن سجلات أي مركز شرطة سجل خاص يحتفظ به المركز يطلق عليه سجل المفقودين ويحتوي السجل على قسمين، القسم الأول هو أسماء ومعلومات عن الأشخاص المفقودين ضمن المحافظة التي فيها مراكز الشرطة. والقسم الثاني يحتوي على أسماء ومعلومات عن الأشخاص المفقودين في جميع محافظات القطر..

وتتضمن المعلومات.. اسمه الكامل وعمره وأوصافه الجسمية وآخر الملابس التي كانت عليه عند اختفائه، وفي دائرتنا التحقيقية كان هناك أيضاً نفس السجل، ولدى إطلاعي عليه عند التحاقي في مديرتي تبين إن السجل القديم جداً ولم يجر متابعتة ولم يذكر أية معلومات لاحقة عن مصير المفقودين كالعثور عليهم أو استمرار اختفائهم، وهذا ما كان يجب أن يكون. فطلبت من الضابط المسؤول البدء فوراً بتحديث السجل كحال بقية السجلات القديمة الأخرى التي لم يجر عليها المتابعة والتحديث.

الصبي رعد البالغ من العمر خمسة عشر عاماً اختفى تماماً مما اضطر أخوه (محمود) إلى تسجيل أخبار عن فقدانه بعد أن عجز أهله من العثور عليه مع أوصافه الكاملة، وكان ذلك قبل أقل من شهرين من التحاقي في منصبي.

وفي ذات عصر يوم من أيام شهر أيلول وكعادة الشباب من أهل القرى، كان بعض شباب قرية (؟) القريبة من المدينة يجلسون للنزهة على شاطئ النهر الذي تطل عليه قريتهم. فلاحظوا وجود جثة تطفو على سطح الماء، فنزلوا إلى الماء وتعاونوا فيما بينهم وسحبوا الجثة إلى الشاطئ، وقام أحدهم بأخبار الشرطة. فتم نقل الجثة إلى الطب العدلي في المدينة وقامت شرطة الناحية بفتح تحقيق رسمي في الموضوع.

وقد ورد في تقرير دائرة الطب العدلي إن المذكور (الذي كان مجهولاً) كان مصاباً بأربع إطلاقات نارية في أنحاء جسمه، وإن هذه الإطلاقات هي سبب موته.

ولما كانت القضية غامضة فقد أحال قاضي تحقيق المنطقة القضية إلى مديرتنا للتحقيق فيها.

تم تعميم أوصاف الجثة على كافة مراكز الشرطة في المحافظة وكلفت النقيب (ح) بالتحقيق في هذه القضية وبأشرافي شخصياً.

وقد قمنا بوضع خطة بسيطة للتحقيق وبأشرنا بذلك، حيث اتصل النقيب بكافة مختاري المدينة لإعلامه عما إذا كان لدى أي منهم معلومات عن مفقود قبل أيام أو أي معلومات أخرى حضر مختار محلة (؟) أمام المحقق وأعلمه إنه ذهب مع المختارين الى الطب العدلي وقد تعرف على القتيل وإن اسمه (سعيد) وقد أخبر أهله بذلك.

ولدى سؤال المحقق للمختار عما يعرفه عن القتيل سعيد. أوضح المختار بانه سيء السمعة في المنطقة وإن الاشاعة عليه إنه (لوطي) وإن عمره بحدود (28) عاماً. وانه يعمل بناءً في حقل بناء الدور السكنية ويسكن مع عائلته المكونة من زوجته ووالدته وإنه عقيم لا ذرية له. ملاحظة: (لاحظوا أهمية دور المختارين في المناطق وأهمية وجودهم لكونهم يعرفون جميع أهل

المطقة فرداً فرداً ويحتفظون بسجلات يدونون فيها كل المعلومات ويقومون بتحديثها). قام المحقق مع مفرزة كلفت بجمع المعلومات عن القتيل سعيد ومن أهم أصدقائه ومن هم العاملون معه، وتم استدعاؤهم للاستماع لأقوالهم فرداً فرداً. وقد لفت نظري رجل من أصدقائه يدعى (محمود)، وحين سألته عن اسمه الكامل أجاب (محمود ال.....).

وكان اسم شهرته غريباً وغير مألوف.

فسألته فوراً: قل لي ألم يسبق لك أن سجلت اخباراً عن مفقود؟

أجاب متلعثماً: نعم سيدي سجلت اخباراً قبل شهر تقريباً.

سألته بعد ان صمت: أكمل ما أسم المفقود الذي سجلت اسمه.

أجاب: سيدي.. (اخي رعد كان مفقوداً وسجلت اخباراً عنه في مركز الشرطة)

سألته: وهل عثرتم عليه؟!!!

أجاب: لا سيدي.. لم نعثر عليه والى الان هو مفقود.

سألته سؤالاً آخر: وما علاقتك بالقتيل سعيد؟

أجابني: نحن اصدقاء ونعمل معاً، وانا اعمل (جبال) اي يخلط المواد الانشائية في البناء.

فقلت له: وماذا تعرف عن الحادث.

أجابني: لا اعرف شي سيدي كنا نعمل في صباح ذلك اليوم قبل أن يفقد سعيد حتى إني ذهبت الى داره في اليوم الثاني لكوننا كنا على موعد للعمل في دار نقوم ببنائها.
كان محمود متلعثماً مكفهر الوجه متناقضاً في أقواله، عندما كنت والمحقق نساله اسئلة كثيرة. لذلك ارتأينا بعد الاستماع الى اقوال بقية العاملين معهم توقيفهم جميعاً والاستمرار في التحقيق بعد جمع معلومات وثيقة عنهم.

اعيد الاستماع الى اقوال العمال الخمسة عدا (محمود) وتم جمع معلومات مفصلة اخرى، وقد اتفقت واجمعت معلومات عن إن هناك رجلاً ثالثاً اسمه (جرجيس) يعمل سائقاً في سيارة (قلاّب) لنقل الحصى والرمل الخاص بالبناء، وهو من يشكل الركن الثالث من الاصدقاء الثلاثة (سعيد... ومحمود... وجرجيس) وان الثلاثة يلتقون في ايام عديدة من الاسبوع لاحتساء الخمرة والقيام بأعمال فاحشة في مناطق منعزلة تقع على شاطئ النهر في ضواحي المدينة.
تم القبض على جرجيس ولم ينكر في حينها إنه كان يلتقي مع سعيد ومحمود أو مع احدهما بعد انتهاء العمل في منطقة (?) المطلة على النهر وانهم يحتسون الخمرة، وأضاف إنه لاحظ إن محمود في الفترة الاخيرة بدأ يتكلم ناقماً على سعيد ولكنه عند اللقاء به لم يكن يظهر له الكراهية.

سالت جرجيس والعمال الخمسة عما يعرفونه عن (رعد) وكنا نسمع كل منهم بصورة منفردة. فاعلمنا احدهم وأيده زملاؤه إن رعد كان ينزل للعمل معهم في بعض الايام فقط لانه كان طالباً في المتوسطة وكان يقوم بأعمال بسيطة كنقل البلوك من خارج الدار الى داخلها أو غيرها من الاعمال السهلة لقاء أجور زهيدة.. وان سعيد كان يلاحظه كثيراً!!
وقد أخبره رعد إن سعيد قد عزمه (اي دعاه) لأكل الباجة معه!! قبل ايام من حادث اختفاء رعد!! كنا نستشعر إن جرجيس لديه ما يخفيه بعد من أقوال، فبدانا بالضغط عليه فقال: إن محمود وسعيد لم يكونا على ما يرام عندما غمز محمود لسعيد متقصاً لرجولته!! لأنه ليس عنده ضنا (اطفال) لهذا فقد كان سعيد عندما يفرط في تناول الخمرة، كان يقول (سأكر عينه) أي سأذله!

واعتقد والكلام لجرجيس.. إنه قد فعل الفاحشة اللواطية مع الصبي رعد.
هددنا جرجيس بالويل والثبور إن لم يدلي بكل شيء وانه من المحتمل أن يتهم هو بالجريمة فأنهار قائلاً: والله اقول لكم الحقيقة إن سعيد أخبرني إنه استطاع ان (يقشمر) أي

يفري رعد واستصحابه الى مكان منعزل وعمل الفاحشة معه لكسر خشم (انف) اخيه محمود.
سألناه: وهل اخبرت محمود بالموضوع؟...

أجاب نعم اخبرته بأن سعيد قد قال ذلك ولكن يجوز ان يكون كاذباً وإن عليه أن يحذر
اخاه رعد من ذلك.

استدعينا محمود للتحقيق معه بعد أن تجمعت لدينا المعلومات المهمة عن الموضوع
وقد حاول التملص والانكار ولكننا واجهناه بجرجيس...

وواجهناه كذلك بالمعلومات عن سلوكه السيء وما كان يفعله هو (وعصابته) من
المنحرفين في إغراء بعض الصبية الذين سنبحت عنهم ونخبرهم، وستكون القضية خطيرة
بينه وبين عوائلهم.. فأعترف اعترافاً كاملاً بأن جرجيس قد اخبره بما فعله سعيد بأخيه
الصبي.. فأخذ أخاه وأستجوبه عن صحة ذلك، فأعترف له إن سعيد قد عزمه في مساء يوم
في منطقة (?) وقد هدده بمسدس كان معه، ورغم محاولته وصراخه وهربه الا ان المذكور
قد لحق به ومزق ثيابه، ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئاً به!!

كان محمود يستجوب أخاه في منطقة منعزلة (على حد قوله) فأستشاط غضباً وفقد أعصابه
وأطلق عليه طلقه واحدة أردت به قتيلاً. وانه لم يكن يقصد قتله وإنما فقط جرحه وتعويقه.
وسحبه الى النهر بعد أن أخذ منه هويته وتأكد إن المياه قد غمرت اخاه، واخذ يبكي
عليه...!

وبقي أياماً لا يخرج من الدار لكنه تمالك نفسه وبإلحاح من والدته العجوز التي ليس
لها غيره وغير رعد.. فقام بتسجيل اخبار عن فقدان اخيه.

سكت محمود ويبدو إن صحوة من الضمير قد انتابته حين قال:

لقد انتقم الله مني على أفعالي..

- قلت له: اكمل يا محمود... ولهذا قتلت سعيد؟!!

- اجاب: نعم قتلت أنا بعد أن قررت ان انتقم منه وبنفس الطريقة التي قتلت بها اخي رعد.

واكمل.. نزلت للعمل متمالكاً كل اعصابي لكي لا أدع سعيد يحس بما انوي القيام به ولكي

يطمن مني، ولكني فعلاً كنت لا أتمالك نفسي بالحديث عن مدى كراهيتي له أمام جرجيس.

حتى جاءت اللحظة الحاسمة والمناسبة عندما كنا لوحدنا في ذات المكان واخذت الح

عليه بالمزيد من تناول الخمرة حتى لم يعد يدري ماذا يقول..

فسحبت مسدسي الذي قتلت به اخي رعد وقلت له:
الان يا سعيد عليك أن تدفع دم رعد.

فأخذ يضحك قائلاً: أنا كسرت عينك وانت جبان لا تستطيع أن تقتل أحداً
فأطلقت اطلاقتين عليه والحقبتها بإطلاقتين اخريتين وسحبته كما فعلت باخي ورميته
في النهر حتى غطى الماء جسده وعدت الى الدار.
- سألناه: واين المسدس؟

- فأجاب: موجود في دارنا وقد خبأته في السرداب.

استصحب المحقق المتهم محمود مع ثلة من الرجال الى الدار بعد أن اتصل بالقاضي
للموافقة على إجراء التحري في داره. وفعلاً تم ارساله فوراً الى مديرية الادلة الجنائية التي
اعطت تقريراً واضحاً. عن إن المسدس قد أطلق منه الرصاصات المستخرجة من جسد
القتيل سعيد وهي من ذات العيار.

توجه الغطاسون من دائرة النجدة النهرية الشجعان الى المنطقة المعزولة واستمروا
لمدة ثلاثة أيام بالبحث يفتشون في المنطقة والمناطق المجاورة، حتى عثروا على جثة رعد
وهي محصورة بين صخرتين، فأخرجت الجثة وتم ايداعها الى مشرحة الطب العدلي، حيث
أورد التقرير إن هناك إطلاقاً واحدة مستقرة في قلب القتل رعد.

وأيد خبراء الادلة الجنائية كون الرصاصة من نفس عيار المسدس المطلق به..

وتم إجراء كشف الدلالة تفصيلاً والخاص بالجريمة على محل الحادث ومن حسن
التوفيق إنه تم العثور على أربع ظروف فارغة في المحل المذكور (ولنفس عيار المسدس).
قدمت القضية الى القضاء وصدر حكم المحكمة بالحكم على محمود بالأشغال الشاقة
المؤبدة، وقد ورد في حيثيات القرار إن المحكمة وجدت ما يستحق الرحمة بالجاني واهم العجز..
كما صدر الحكم على جرجيس بالسجن لمدة ثلاث سنوات.
وهكذا كانت عدالة السماء.

ملاحظة: لاحظوا مدى اهمية امرين:

الاول: تحديث السجلات في مراكز الشرطة

الثاني: مدى اهمية قوة ذاكرة المحقق ونباهته بتذكر اسم (محمود ال.....) التي ربطت
القضية وادت الى كشفها.

سأقتله مرة أخرى..

كطبيعة أكثر القرى المنشرة خارج المدن فكل من سكن في القرية هم من الاقارب واحياناً من نفس العشيرة والقبيلة، وهكذا كانت القرية التي حدثت فيها جريمة القتل المجهول هذه.. فالقرية تقع على بعد مسافة امتار عن الشارع الرئيسي العام الرابط بين مركز المدينة واحد الاقضية.

لم تكن هناك في القرية سياجات (حيطان) للدور بل إن بنايات الدور لا يفصلها عن بعضها اكثر من 30 متراً أو أقل من ذلك.

في الصيف قد يخرج بعضهم بسريره ليلاً لينام خارج الدار تخلصاً من الحر اللاهب، وقد وجد سلمان مقتولاً على سريره الحديدي الذي ينام عليه خارج الدار بإطلاقات نارية اخترقت جسده من جانبه الايسر، واتضح من تقرير الطب العدلي إن الرصاصات من عيار بندقية وإنها كانت من على بعد لا يقل عن عشرة أمتار.

وأشارت الافادات التي دونت من القرييين من دار القتل إنهم سمعوا صوت الإطلاقات بعد الساعة الواحدة ليلاً وجاء بإفادة بعض الشهود إنهم لاحظوا الاضواء الخلفية لسيارة (البك لايت) كانت تبتعد عن الشارع العام الذي يمر بقرب دار القتل بعد سماعهم أصوات الإطلاقات بدقائق، ولكنهم لم يكونوا يعلمون إن هناك أحد اقاربهم قد قتل الا في فجر اليوم التالي عندما سمعوا صوت عويل ونواح في دار القتل.

وقد تم التحقيق وجمع المعلومات عن القتل من أهل القرية انفسهم فأكدت إن المذكور الذي تعدى الخمسين من العمر لا عداوات له مع أي كان، وإنه يعمل مزارعاً (للحنطة والشعير) ومتزوج لكن ليس له أولاد وهو يسكن مع زوجته وابنتها من رجل اخر الذي توفي قبل سنين وهو من أقاربهم ايضاً في داره الذي قتل فيها.

ومن المعلومات الاخرى التي تم البحث فيها هي علاقة أهل القرية بالقرى المجاورة أو إن كان هناك قضية ثار لأخرين مع أهل القرية فتأكد عدم وجود ذلك ايضاً.

وقد أعزى وجهاء القرية والمختار سبب القتل الى إن إطلاق الرصاصات جاء عشوائياً من السيارة التي مرت في الشارع الرئيسي المار بقريتهم والذي لم يكن يبعد عن سرير القتل

أكثر من عشرين متراً ، سيما إن القتل قد شيد غرفة طينية صغيرة كان يبيع فيها بعض المواد البسيطة على الشارع العام.

كان ضابط المركز قد قام بأجراء التحقيق ورسم مخططاً تفصيلياً لمحل الحادث، وارسل الجثة الى الطبابة العدلية واخرجت الرصاصات المستقرة من جثة القتيل ايضاً ، وقرر القاضي المختص استمرار البحث والتحري للوصول الى القاتل.

وكعادة إخواننا في القرى بدأوا يتقصون الاخبار من القرى المجاورة وغير المجاورة عن سيارة مرت بقريتهم في الساعة الواحدة ليلاً ، وبعد أن قرأت التقرير الوارد عن القتل طلبت من مدير شرطة القسم ان نذهب للاطلاع على محل الحادث والشارع بعد قراءة كل الافادات التي كان مدير القسم قد أوجزها لي.

وفور وصولنا الى محل الحادث بدأنا ندقق بكل شاردة وواردة عن الطريق ومكان وجود سرير القتيل كما استمعنا الى بعض من اهالي القرية سيما الدور القريبة من دار المجني عليه والمختار وكبير القرية وكانوا جميعهم أجمعوا في اقوالهم على إن القتل ليس مقصوداً لعدم وجود أي اسباب لذلك وإن هناك

احتمالاً كبيراً أن الاطلاقات اطلقت صدفة من الشارع وإن ذلك ليس غريباً حيث انهم يسمعون دائماً إطلاقات تطلقها بعض السيارات المارة وفي أوقات مختلفة من الليل والنهار. وأثناء عودتنا أنا ومدير شرطة القسم (المنطقة) سألته: هل لاحظت شيئاً مثيراً للانتباه؟ أجابني: نعم سيدي لاحظتُ فأجبتة: وأنا ايضاً. ثم أردفت..

تعال الى مكتبي ومعك الاوراق التحقيقية لنتناقش في هذه القضية بهدوء. وعندما حضر كان هناك شيان مهمان علينا ان نلاحظهما، الاول الكشف على محل الحادث الذي أجراه الضابط المحقق والذي اتضح إن القاضي لم يكن حاضراً في محل الحادث عند رسم المخطط، وانما أعتمد على الضابط.

والثاني التأكد من تقرير الطب العدلي (الشرعي) الذي يشير الى مكان استقرار الاصابات في جسد المجني عليه وهي من الجهة اليسرى منه. كان المفترض حسب اقوال أهل القرية وكل الشهود أن تكون الاصابات لو كانت من

جهة الشارع في الجهة اليمنى.. وهو خلاف ما أشار اليه تقرير الطب العدلي أن الاصابات كانت من الجهة اليسرى. اذن الاطلاق جرى من جهة دار القتل وليس من أي جهة أخرى!! كما إن الافادات أشارت الى إنهم شاهدوا القتل مستلقياً على ظهره وإنه توفي فور الاصابة كما اننا فكرنا انه ليس من المعقول ان ينهض القتل من محله ثم يعود للاستدارة!! وهكذا اتفقنا على ان يقوم هو شخصياً بالتحقيق السري والهادئ في هذه الجريمة بناءً على احتمالاتنا والمخالفة لما موجود في الاوراق التحقيقية. كما أوصيته بأننا ودون ادلة لايمكن ان نثير مشاكل بين الاقارب في القرية الواحدة، ولمجرد الهواجس واحتمالات قابلة للخطأ كما هي قابلة للصواب..

وبعد ثلاثة ايام كان مدير القسم يحدثني تفصيلاً عما توصل اليه من نتيجة قائلا:
أحضرت صاحب الدور القريبة من دار القتل ومن ضمنهم زوجته وابنتها (سبق للزوجة أن دونت إفادتها كمشتكية) وعندما كنت أسمع الى ابنة الزوجة وكانت شابة في السادسة عشر من عمرها لاحظت إنها شامتة بالقتل وإنها تبدو (فرحانه) بان المذكور قد قتل. فتعجبت وبدأت أتعلم معها بالأسئلة إلا إن كل ما استحصلته منها عن زوج امها انه (مو خوش آدمي!!) أي سيء التعامل وانا لا احبه وإن امها لم تحسن الاختيار في الزواج من سليمان بعد وفاة أبيها الذي توفي قبل سنين، ولكنها أي امها كانت على علاقة جيدة مع زوجها القتل رغم ذلك.

وكانت عبارة (مو خوش آدمي) اي إن القتل كان سيئاً التي قالتها الابنة الشابة هي مفتاح الحوار والمناقشة مع الزوجة الذكية القوية التي كانت تجيب على الاسئلة وكأنها قد أعدت العدة لما ستسأل عنه! وقد أوضحت إنها تزوجت من سليمان (العقيم) وهو احد أقاربها بعد وفاة زوجها الأول الذي ترك لها ابنتها الوحيدة لكي تربي في كنف الزوج الجديد.

وأضاف مدير القسم: وسألته واجابت إنها أول من شاهد الجثة بعد القتل ولم يخطر على بالها إن زوجها قد قتل وإنها أخذت تصرخ فتجمع اهل القرية وأخبروا الشرطة.. فسألته أن تصف وضعية الجثة وأين كانت الاصابات التي اصاب جسدته!

وهنا بدأت أوضح لها عكس ما تقول فبدأ عليها القلق والحيرة ففاجأتها بكذبة إنه تم العثور على ظروف فارغة قرب دارك التي كنت فيها.. فتلعثمت بالكلام فأعقبتها بتهمة اخترعتها ايضاً وقلت لها إذن هل أنت على علاقة مع أحد من القرية وهو من قتل زوجك؟!!!

فاحمرت عيناها وصرخت... حشاً!! (اي عيب أن توجه لي مثل هذا الاتهام)
قلت لها: إذن تكلمي الحقيقة لأننا سنعرف كل شيء عاجلاً أم آجلاً.

فأخذت تتكلم بعد جهد جهيد، وبعد أن وجدت إن لا مناص من قول الحقيقة..
فقالت: كنت اكلف ابنتي الشابة أن تأخذ بعض الحاجات الى زوجي سليمان وكانت
تذهب له بالغداء والعشاء أو عندما يطلب شيئاً ما، خاصة عندما اكون منشغلة. وقد لاحظت
إنها تتضجر دائماً من ذلك بل تمتنع وتصصر على ذلك، الى ان اخبرتني ذات مرة بعد أن تهجم
عليها بالكلام وعنفها، وانه يتحرش بها دائماً وفي الفترات الاخيرة بات يريد أن يمسكها
بالقوة ويطلب منها الفاحشة!!

مما جعلني أغضب وأفقد أعصابي وأنهلت عليها بالضرب المبرح بحجة إنها كاذبة وتكره
سليمان وتدعي عليه زوراً لأنه بدل أبيها، ولكنها أجابتنني (أي ابنتها) قائلة: بدلاً من ضربي كان
عليك ان تنظري من فتحة الغرفة بعينيك وترين ما يجري..! ان كنت لا تصدقين ما اقول...
واكملت الزوجة: وعندما ذهبت اليه لأقطع الشك باليقين، ولكي أقطع دابر كذب ابنتي،
راقبتها وجن جنوني عندما لاحظت سليمان يسحب ابنتي من فستانها ويلتصق بها محاولاً
تقبيلها وهي تدفعه ثم تخرج من الغرفة وهو مصر على الامساك بها.

حذرت في حينها ابنتي من الكلام الى احد نهائياً وفكرت وقررت ونفذت وبيندقيته
هو..! قررت أن أقتله وهو نائم، وفي الساعة الواحدة ليلاً وكان نائماً على سريره خارج الدار
ووجهت اليه فوهة بندقيته الكلاشينكوف وصلبته عدة صليات.. وعدت الى الدار وأخذت
أصرخ وأولول في الفجر حيث لم تغمض عيني أبداً وقد دفنت البندقية خلف الدار وجمعت
كل الظروف الفارغة ويبدو إن الظلام والاستعجال منعني من العثور عليها جميعاً.

سالتها عن دور ابنتها، فأقسمت لي إنها لا تعرف الى الان انها هي من قتلت سليمان وإنها
أي الشابة كانت قد أرسلتها الى بيت خالها قبل يوم من الحادث ولم تكن في الدار ليلة قتله.
واردفت قائلة: والان اقول لك يا سيادة الضابط لو عاد سليمان حياً مرة اخرى لقتلته...!
انتهى مدير القسم من سرد كل شيء.

فسألته: هل تأكدت من إن سبب القتل هو هذا الذي ادعته الزوجة؟!
فأجابني: مئة بالمئة.

سألني وهو حزين: هل تريد أن تراها وتسمع أقوالها وابنتها؟

قلت له: لا.

فعاد يسألني: يا سيدي قل لي كيف اتصرف وأنا لم ادون حرفاً واحداً مما قالت.
أجبتة بعد صمت وتفكير: تصرف بما يمليه عليك وجدانك وضميرك واتخذ قرارك بعد
أن تقتنع إن ما فعلته هو الذي لن تندم عليه أبداً وسأوافقك ما ستقوم به.
ورغم اني كنت التقى واجتمع بمدير القسم، إلا انني تجنبت سؤاله عن أي شيء حول
هذه الجريمة.

بعد سنين وعند نقلي من المحافظة حضر مدير القسم لتوديعي فسألته بصورة مفاجئة..
يا فلان ماذا فعلت آنذاك؟!

أجاب: صرفت المرأة وأبنتها ومن أحضرتهم للتمويه من اهالي القرية وتركت الموضوع
لضابط المركز والقاضي المختص وكأني لم اسمع شيئاً، وابتسم قائلاً. كنت اتساءل مع
نفسى كيف رضي مدير الشرطة أن تسجل الجريمة ضد مجهول وهو الذي يحاسبنا على اقل
من تلك الجرائم.

سألته: وهل انت مرتاح الضمير لما فعلت؟!
أجاب: جداً.. بل أخذت درساً كبيراً من ذلك.
هوامش:

نعم ما تم هو خلاف ما يستوجبه القانون، ولكن القانون أعمى أحياناً، ومن يطبق القانون
هو البصير وتقاليد مجتمعنا ظالمة أحياناً ولا ترحم. وفي هذه الحالة التي دونتها كما هي (ولا
اشجع عليها) لكن ما اراه التصرف به كان منطلقاً من ظروف قائمة في حينها استوجب ذلك.
في تلك الفترة وبفرض إن المرأة سيقّت الى المحكمة وتأكد لها ما قالت، لن تحكم
بأي حكم اللهم إلا بعقوبة خفيفة جداً، وستكون هناك فضيحة كبيرة للمرأة ولابتها الشابة
وتتشر بين الناس والقرى كلها ولن يستطيع أحد مسك الألسن عن القضية. وستفقد تلك
القرية هدوءها، لان القرية وإن كانوا من أصل واحد إلا إن كلا منهم يرجع الى عائلة ضمن
ذلك الاصل وكلهم متصاهرون فستكون مشاكل كبيرة بينهم بين (مصدق مكذب) وليس من
المستبعد ان تراق دماء في هذه القرية التي قد تنهجم راساً على عقب.

إن مبادئنا واخلاقنا وتربيتنا تبقى الاعلى قيماً حيث يتعاطف الناس قاطبةً مع المظلوم
ومع قضايا الشرف الحقيقية وليس القضايا الظاهرية المبنية على التقليد والخرافة والظن
ويبقى الهدف الاسمى والاكبر لرجل الشرطة هو تطبيق روح القانون للحفاظ على ارواح
الناس واعراضهم وممتلكاتهم قبل اي شئ اخر.

التحقيق بالفرعة (اجراءات غير رسمية)

عندما أتذكر هذا العنوان (التحقيق بالفرعة) ابتسم للقضايا الكثيرة التي كنا نجري فيها هذا التحقيق غير الرسمي بناءً على طلب ورجاء والحاح ذوي العلاقة، سيما من الاصدقاء والمقربين أو حتى من بعض الناس الذين كانوا يحتاجونني. فإما انك تنزل عند طلباتهم أو يفضلون أن يبقون على معاناتهم ومشاكلهم، وأغلب هذه القضايا مرّت عندما كنت في مدينتي الموصل، حيث عملت بها ثلاث مرات لسنوات متقطعة الاولى منها أربعة أعوام ثم نقلت. وعدت عملت فيها أربع سنوات أخرى، ثم تنقلت كثيراً وعدت اليها كمدير للشرطة وعملت فيها أكثر من ستين.

وهنا سأذكر بعض القضايا عن تحقيق الفرعة، حيث كان البعض يضحكني عندما يقول لي (جيبو وأضربوا كم راشدي ويعترف).! أي اضربوه بالكف على وجهه وسيعترف أو شدوه فلفة وسيعترف.

ومثل هذه الاساليب أنا شخصياً كنت ارفضها تماماً، ولا اقرها ولا اشجع عليها بل انها أحد أساليب المحقق الضعيف التي يلجأ اليها.

والخلاصة إن تحقيق الفرعة هو معاونة من يقصدك لحل مشكلة بلا تحقيق رسمي أو تسجيل أخبار أو اعلام المسؤولين أو تسجيل ذلك في السجلات الرسمية.. وفي مثل هذه الحالة قد تتعرض الى مواقف محرّجة وقد تتحمل مسؤولية قانونية في حالة اخفاقك أو رفع شكوى عليك..

لكن ورغم ذلك فقد كنت متوازناً في التعامل مع مثل هذه الامور وكنت اعالجها بالحل بشكل هادئ وسليم وعادل.

المراهقة المفقودة

اتصل بي أحد المسؤولين (م) وعندما جلسنا حدثني إن ابنة زميل له قد فقدت حيث إن زوجته وأولاده استيقظوا صباحاً فلم يجدوها في الدار ولا يعلمون اي شيء أكثر من هذا. وقد طلب مني أن تساعد المذكور الذي يكاد ان يفقد صوابه. وان انتشار الخبر او سماع الناس بذلك سيعرضهم للقليل والقال.. وانه لا يدري كيف يتصرف.

أجبتة ونحن لا نعرف كيف سنتصرف...

وقلت له: اذا لم نستمع الى اقوال والدتها أو أخوتها أو صديقاتها!! لان العائلة فعلاً كانت عائلة محافظة جداً جداً.

وافق (ص) مضطراً ولم يحضر هو اللقاء بيني ومعني محقق واحد هو المقدم (م) حيث انفردنا مع كل العائلة عدا الوالد، وسجلنا ملاحظات كثيرة مهمة جداً عن البنت ذات الـ(16) عاماً مع أخذ صورة حديثة، وبناءً على تلك المعلومات التي كان أهمها معرفة أقرب صديقة لها في المدرسة، وانها اخذت معها هوية الاحوال المدنية ومبلغ من المال كانت قد ادخرته من مصروفها مع مصوغات ذهبية بيدها.

وقد أعلمني المحقق (م) إنه ذهب الى المدرسة وفي غرفة المديرية انفرد بصديقة المفقودة، واضطرت بعد أن حقق معها الى إعلامه انها تجهل أي شيء عن المكان الذي ذهبت اليه، ولكنها اخبرته ان طالباً في مدرسة (الوليد) الثانوية المدعو (و) يحبها وهي تحبه ولا تعلم أكثر من ذلك مطلقاً.

وهكذا توجه المقدم (م) الى المدرسة وقد استطاع التعرف على الشاب (و) وتحدث معه خارج المدرسة واخبره إما بالقبض عليه واستصحابه أو اعلامه الحقيقة بلا كذب. فأعترف إنه على علاقة بريئة بها وهي مجرد أحاديث في التلفون (الارضي) وانه يشاهدها وتشاهده عن بعد فقط..

وقد اتفق معها على الزواج!! وإنه أيضاً كان على نية اللحاق بها هذا اليوم الى بغداد!! بدون علم أهله، حيث استدان مبلغاً من المال مع مصروفاته وأخذ مبلغاً من والدته بحجة ابتدعها. وان مواعده معها هو غدا صباحاً في محطة القطار.

طلبت من المحقق ترك الشاب (و) الذي لا يتجاوز عمره الـ(17) عاماً او تحذيره من الكلام كما طلبت من مرجعي في بغداد الموافقة على نزول سيارة مع المقدم وسائقه (وأفهمته وضعية العائلة، فوافق على ذلك).

وضع المقدم خطة لضبط المراهقة والتي وافقته عليها وغادر مساءً المدينة. ووصلها قبل منتصف الليل وبدا يسأل في كل الفنادق المعروفة في بغداد وهي فنادق متوسطة الایجار، لعله يجدها في الصباح..

وفي الساعة الثالثة فجراً اتصل بي المحقق وأعلمني إن البنت المراهقة برفقته وقد

وجدها لوحدها في فندق عائلي ..

في تمام الساعة التاسعة صباحاً كان المحقق (م) في غرفتي ومعه المراهقة المفقودة التي كانت ترتجف خوفاً وهي تبكي وتتوسل .. فطمأنتها بعد ان تكلمت صحيح عن اتفاقها مع الشاب (و) وانها لم يسبق لها أن اتصلت به أبداً...

اتصلت بالمسؤول وتفاعلاً بالخبر وحضر الى دائرتي واستمع الى كل القصة، فطلبت منه ضماناً أن لا يعتدى على الفتاة من قبل أهلها، وإلا سيكون هو تحت طائلة المسؤولية القانونية والاخلاقية، فأخذها الرجل الى داره مع عائلته، وأخبر والدها بالحقيقة وإن ابنته المراهقة بريئة وانها سليمة (صاغ سليم)

وإن عليه أن يتصرف بحكمة بدل التهور أو ضربها أو حبسها.. ولم يعطه حتى اسم الشاب.

وفعلاً تصرف الاب بعد أن وعد المسؤول بذلك تصرفاً حكيماً سليماً من التصرف الخاطيء وفضح نفسه وابنته وعائلته.

هكذا بـ (ستة وثلاثين ساعة) تمت الفزعة وحقت الهدف المطلوب لجميع الاطراف.

الفتاتان البريئتان

حضر الي صديق قديم وكان في حالة صعبة جداً، حيث أعلمني ان شقيقتي أحد أقاربه المدعو (م) هربتا من الدار مستصحبتين ملابسهما بحقيبة مع هويتهما الشخصية والمستمسكات الرسمية الاخرى. وانه قد مضى على غيابهما ثلاثة أيام، حيث بحثا عنهما لدى أقاربهما بشكل سري ولكن لم يعثرا عليهما.. وطلب الفزعة (الشخصية) للبحث عنهما. طلبت منه معلومات كاملة عنهما، فتحدث لي انهما خريجتان من إحدى الكليات. وإنهما يتيمتان تعيشان مع اخيهما (م) وزوجته.. وان الزوجة تنكر معرفتها بأي شيء عنهما.. كما ان (م) عزل نفسه في داره ولم يخرج منه، وانه هو الوحيد الذي يتردد اليه ولم يقبل حتى الحضور أو رؤية احد ومصمم على قتلها اذا عثر عليهما!!

اعتذرت منه بعد أن أخبرني بالأمر الاخير بأن تلك مسؤولية كبيرة ولذا لن نتدخل في

هذا الموضوع الا بناءً على إخبار رسمي.

انصرف الرجل وكان رجلاً طيباً هادئاً ، لكنني تألمت لحالهِ هو الآخر.

كلفت المفوض (أ) بأن يزور مراب (كراج) النقل في المدينة الذي ينقل الركاب من وإلى المدينة وان يزور ايضاً محطة القطار ويسأل العمال عما إذا لاحظوا سفر فتاتين بعمر (25) عاماً و (27) عاماً قد سافرتا.. كما طلبت منه زيارة جميع الفنادق في المدينة للاستفسار عن تلك الحالة وبشكل سري.

حضر أمامي المفوض (أ) مستصحباً معه أحد عمال تنظيف القطارات وطلب مني الاستماع اليه.

وقد أعلمني عامل التنظيف انه شاهد فتاتين تغادران بالقطار ثم تعودان مساءً في نفس اليوم. وتكررت الحالة هذه في الايام التالية. وقد وصف لي الفتاتين..

كان الوقت بعد الظهر.. فاستصحب المفوض وغادرنا الى الحدود العراقية السورية، وهناك اتجهنا الى المحطة فلم نجد الا بعض العمال، فسألناهما عن فتاتين مجهولتين، فأيدوا فعلاً إن هناك فتاتين تأتيان من المدينة وتعودان الى المحطة وقد تكرر ذلك كثيراً. وإن الفتاتان تذهبان وتعودان للجلوس على المصطبة (كراسي جلوس الانتظار).

كانت المدينة على الحدود صغيره، فذهبت مع المفوض الى السوق الصغير وفوجئنا بفتاتين تجلسان مساءً في أحد المطاعم الصغيرة بشكل مستور وبحياء واضح..

تقدمنا منهما وطلبنا منهما هوياتهما... واتضح فعلاً إنهم المقصودتان! فطلبنا منهما مصاحبتنا فوافقتا بدون تردد بعد أن علمتا إننا من رجال الشرطة.

عدنا الى الدائرة.. وبدأتُ بالسؤال منهما، فأتضح ان زوجة أخيهما تكرههما كرهًا شديداً وتضغط عليهما. وإن أخاهما رغم إنه عطوف وحنين إلا إنه اجبر إحداها على قبول الزواج بأحد اقاربها وهو بعمر والدها وشبه معوق!! لذلك فقد تضامنت الاخت الاخرى مع المقصودة بالزواج، وهربتا من الدار وحضرتا الى المحطة، وكانتا تقضيان الوقت بالسفر الى الحدود ثم ليلاً الى بغداد والعودة الى المدينة والذهاب الى الحدود والعودة.. وهكذا كانوا يقضون الوقت ولا تدريان ماذا سيفعلان لاحقاً.

الا انهما اتفقتا أن يبيعا الذهب (المصوغات) وتبقيان في العاصمة بغداد وتبحثان عن عمل لكونهما خريجتين.

اتصلت بصديقي وطلبت منه الحضور الى الدائرة.. وشرحت له الموقف وإن الفتاتين صادقتان واننا تأكدنا من المكان والوقت الذي كانتا تقضيانه منذ هروبهما من الدار والذي سببه أخوهما الضعيف!! والذي كان سبب هروبهما.

شكرني المذكور وطلب مني أن اسلمه الفتاتين، فاشتطت عليه أن يكون التسليم بعلم القاضي وبتعهد منه أمامه بالحفاظ على حياتهما.. وقد وافق على ذلك ووافق القاضي على الاجراء. وقام الصديق بكتابة تعهد خطي مصدق من قاضي التحقيق وبشهادتي وشهادة المفوض المذكور.

وبعد مدة طويلة أعلمني الصديق القديم إن الاخ أحس بذنبه وإن الفتاتين تزوجتا من شقيقين طلباهما للزواج وبموافقة كل منهما.

الماكرة

رغم إن عائلة السيد (ق) تقع على حدود منطقتنا عندما كنا في المدرسة الاعدادية، إلا إن ارتفاع سياجات الدار وانعزالهم التام عن أهل المنطقة وكونهم من الطبقة الثرية والبرجوازية نسجت منهم في خيالنا نحن الطلاب اموراً كثيرة عنهم فنحن نعرف إن (و) هو الابن الوحيد للسيد (ك) المتوفي ميسور الحال وإن (ق) لديه ست من الشقيقات البنات غير المتزوجات، وإن العائلة شبه منعزلة عن العالم الخارجي وبطبيعتها التقليدية جداً، وعدم وجود علاقات لها حتى مع أقرب الجيران.. ولكن (ق) المهندس كان هو الوحيد الذي له علاقات بسيطة مع أهل المنطقة، وتسمى علاقة (مرحبا) فقط!!

فاجاني (ق) بعد عشرين سنة باتصاله طالباً مواجعتي لأمر خاص فاستقبلته أفضل استقبال.. وكان الرجل خجولاً جداً وهو يخبرني إن هناك سرقة وقعت على دارهم (التي هي ذاتها في المنطقة القديمة) وإن السراق سرقوا ذهب ومجوهرات زوجته.

ومثل الآخرين من المعارف طلب الفرعة، أي نعثر على مجوهرات زوجته بدون تحقيق رسمي!!

لان ذلك يؤثر (كما هو يرى) على سمعة العائلة العريقة، ولانه يعرفني وعائلتي ويطمئن لي لذا حضر وطلب معونتي، لكونه طيلة حياته لم يدخل مركزاً للشرطة.

والحقيقة اني لم استطع رد طلب المهندس (ق) لأسباب كثيرة اولاً رغبتى الحقيقة في مساعدته وثانياً حب الاستطلاع ومعرفة اسرار بناية تلك الدار الشامخة الشاهقة المتميزة في منطقتنا والتي كنا نحن في شبابنا ننسج الخيال الكثير عنها.

وهكذا في عصر ذلك اليوم كنت مع أحد الضباط ضيوفاً يستقبلنا المهندس (ق) في دارهم وهي دار من النمط (النوع) القديم متكون من طابقين على طراز البناء الموصلي الشرقي ذي السرداب القديم والايوان المزركش بالمرمر (الفرش) القديم وغرفة الضيوف وغرف اخرى مع طابق آخر فوق هذه الغرف..

وفي وسط الدار حديقة جميلة جداً مسيجة بسياج حديدي.

صعدنا الى سطح الدار من باب السطح الحديدي الثقيل، ونظرنا الى دور الجيران المنخفضة جداً والتي من الصعب على أحد تسلقها إطلاقاً. لان جهة أحد الدور المشيدة حديثاً ملتصقة بالدار ولكن لم نجد أي اثر لذلك.

وقد ادعى المهندس (ق) انهم وجدوا باب السطح مفتوحاً، أي إن التهمة موجهة الى الدار المتلاصقة مع دارهم هكذا يبدو المشهد من الكشف الاول..

بافتراض ان السارق قد استطاع فتح باب السطح بمفتاح لأنه لا يوجد آثار كسر باب الدار الحديدي ذي الاقفال الحديدية (السراكي).

ووصلنا الى غرفة المهندس وزوجته والتي حدثت فيها السرقة حيث ادعى ان المجوهرات كانت موجودة في شدة (كيس من القماش، داخل صندوق خشبي صغير موضوع في خزانة ملابس الزوج والزوجة (الكتنور الخشبي) غير المقفل.. وقد تفحصنا كل شيء بعناية فائقة.

بدأت اسئلتى للمهندس عمن يدخل اليهم ومن يعرف بمكان الذهب..

فأجاب: بأنه لا أحد يعرف، إنما السارق قد بعثر الملابس ورمها على الارض عندما كان يبحث عن الصندوق وفتح كل المجرات داخل غرفته وبعض الغرف الاخرى،

وانه يشك بجيرانه فقط لان لديهم جنديا هارباً بطالاً (عاطل عن العمل) وماخوش ولد (سيء)..

وعندما سألته عن تركهم للدار عندما حدثت السرقة.

أجاب: نعم تركناها ثلاث ساعات أو أكثر كلنا أنا وزوجتي واخواتي في زيارة لبعض أقاربنا. ويبدو إن الجندي الهارب على (حد قول المهندس) كان يراقبنا فقام بالسرقة. طلبت من المهندس قبل ان يغادر أنا والضابط الذي همس بأذني كلام كنت أفكر فيه.. أن نختلي أنا والضابط بكل من يسكن الدار من أهله جميعاً.. ورغم ان اثار الامتعاض بدت على وجهه الا اني أخبرته بأن ذلك من متطلبات التحقيق لكي لا نزعجهم بالمجيء مرة أخرى الى الدار. فأمثل لذلك.

وهكذا بدأت كل واحدة من أخواته الثلاثة المتبقيات بلا زواج (عازبات) وزوجته تدخل الينا وبزي محتشم جداً.. وأنا أسأل كل منهن اسئلة كثيرة عن الحادث وامور أخرى. وقد استغرق ذلك أكثر من ساعتين حيث خرجنا والضابط وودعنا المذكور شاكرأ لنا بعد أن أخذت منه رقم هاتفه للتواصل فيما بينهما عن الحادث. وقد طلبت من الضابط جمع معلومات عن جيران المهندس والجندي الهارب المتهم من قبله شفاها

مضت ثلاثة أيام فاتصلت بالمهندس (ق) وسلمت عليه فرحب بي فرحاً... وهو يقول: والله كنت اريد أن اتصل بك اليوم لأبشرك بأن الذهب كله بنفس الكيس وجدناه على سطح الدار مرمياً يوم أمس عصرأ..!! وبدأ الرجل لاهثاً بالشكر لنا لأننا أخفنا الجيران بإجراءتنا مما اضطر الجندي الهارب! السارق! الى رمي الذهب الى سطح الدار.. فهنأته على ذلك.

ابتسمت وأنا اخبر الضابط المحقق عن النتيجة التي كنا نتوقعها تماماً.. بأن السرقة المزعومة داخلية بعد أن استمعنا الى كل النساء الاربعة ومعرفة التفاصيل عن الامور العائلية... وقد أدخلنا اثناء الاستماع اليهن وفي عقل كل منهن اننا خلال ساعات سنصل الى معرفة السارق من خلال الكلاب البوليسية (المزعومة) وجهاز كشف الكذب (المزعوم ايضاً)! باستجوابهم بين مرة وأخرى لعدم قناعتنا بكلام كل منهن. وكنا نركز بثقل كبير على إحداهن من خلال التناقض في كلامها وعلامات الشحوب على وجهها والتلعثم بكلامها في تبرير بعض الامور. وقد اشعرنا كل منهن بانها هي المتهمه وان أمامها يومان فقط لإعادة الذهب بأية طريقة الى أي مكان في الدار وبلا فضائح والا ستكون هناك عقوبة حبس تصل

الى سنين طويلة لها!!

وهكذا فعلت الزوجة (سارقة نفسها) التي بينها وبين الاخوات مشاكل نسائية، حيث ادعت أمامنا إن السرقة من إحدى اخوات الزوج!! وانها صارحت المهندس زوجها بذلك. فعارضها وأصر على إن السرقة من الجيران (الجندي الهارب) وان الزوج يرفض كل من يطلب يد أخواته الثلاثة البكرات بحجة عدم التكافؤ الاجتماعي! ويريد أن يكون ازواج اخواته من نفس طبقته.. مهندس، طبيب، أو تاجر أو رجل معروف.

انتهت القصة وظهر ان الجندي الهارب الذي لم يتم القبض عليه بريء براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

السيارة المختفية

استلم المسؤول العسكري الكبير سيارة جديدة كهدية له، ونظراً لعدم اتساع كراج (مراب) دار في المدينة فقد وضعها في داخل مراب مزرعته عند أطراف المدينة.. لكن السيارة الثمينة اختفت من المراب رغم وجود حارسين بالتناوب على حراسة المزرعة كلها. وقد قام المسؤول هو شخصياً بالتحقيق مع الحراس ومع حراس المزارع المجاورة وكلف بعض من ضباطه بالتحقيق الا إن جهودهم لم تثمر بالحصول على أي نتيجة لمعرفة أسرار اختفاء السيارة الجديدة.

وعندما دعاني لشرب فنجان قهوة في مكتبه الضخم، حدثني تفصيلاً عن الحادث الغامض، فطلبت منه تزويدنا بقائمة تفصيلية أيضاً بكل منتسب من المنتسبين المعنيين بالامر بدون استثناء احدا منهم.. وقمت ومعني مدير المنطقة بزيارة مزرعته في أطراف المدينة والكشف على باب المرأب الحديدي الذي يغلق في الليل فقط حيث ينام حارس المزرعة بعيداً عن الباب في غرفة خلفية داخل المزرعة. وقد أكد الحارس الذي اختفت السيارة اثناء واجبه انه قام في الثانية عشرة ليلاً وكان باب المرأب (الكراج) مقفولاً من الداخل بسركي فقط لان المنطقة أمينة جداً، الا انه فوجئ في فجر اليوم التالي باختفاء السيارة من المرأب وانه لم يسمع صوت محرك السيارة ابداً.

كلفنا احد ضباطنا بجمع معلومات كاملة عن كل من معية المسؤول ومحل سكنه.

واتصلت بالمسؤول راجياً ارسال المنتسبين على دفعات الى مقر مديرية المنطقة..
فتردد وهو يقول: لا أعتقد إن أحدا من هؤلاء قد قام بالسرقة. فالجميع مدققون أمنياً.
ورجاني أن أرسل المحقق الى دائرته للتحقيق معهم فرداً فرداً.
فاعتذرت منه واعلمته إنه ان أراد أن يكشف السرقة فنرجوا منه أن يرسلهم خارج
دائرتهم لأمر نحن نعرفها بحكم عملنا وليس انتقاصاً من دائرته.
لقد قدرنا ان شعور المنتسب سيختلف نفسياً عندما يحضر أمامنا ولن يشعر بالقوة التي
يشعر بها داخل دائرته والهيئة التي هو عليها (على حد شعوره)..
وافق الرجل المسؤول على مضض، وبدأنا بالتحقيق مع كل واحد منهم على حدى
وأشعرناهم بأننا نمتلك معلومات جيدة عن كل منهم وعائلته وعمله خارج الدوام تفصيلياً..
وكنا ننتهي من الاستماع الى كل واحد ثم يعود الى عمله، وهكذا حتى انتهينا من الجميع.
اتصلت بالمسؤول وقلت له: سيدي ممكن ترسل لنا العريف (جاسم)؟!..
أجابني مندهشاً: لا.. لا.. إلا هذا، فهو سائق البيت الخاص وهو من أقاربي ومضى
عليه ثمانية سنوات معنا وهو أمين ومخلص وحباب و..و..و..
وأضاف: يعني هي ظلت على جاسم!!؟
رجوته أن يرسله
فقال لي: أخشى عليه منكم أن تضايقوه أو تضربونه!
أجبت: وهل ضربنا أحداً الى حد هذه الدقة!!؟
وبقيت الح عليه وهو يمانع حتى استجاب لي شرط أن يرسل معه ابنه (ابن المسؤول)،
وفعلاً حضر فجلس ابن المسؤول في غرفة وحضر امامنا جاسم بزي مدني..
سألناه: لقد حضرت قبل يوم من سرقة السيارة مع شخص، وقد عاين السيارة من الداخل
والخارج وفحصها.. فما هو السبب ومن هو الشخص؟
وكان صاعقة نزلت على رأس جاسم واحتار كيف يجيب.
فقال: كان ابن عمي هذا!!
فأجبناه: أعطنا اسمه لنحضره.. فأكفهر وجهه وبدأ يتلعثم بالكلام، حيث ادعى تارة انه
من أعمامه وتارة اخرى انه ابن عمه وتارة مريض وأخرى صديق.. إضافة لعدم استطاعته
الاتيان بسبب واحد لحضور ابن عمه ومعايته السيارة!..

صحننا بجاسم صبيحة قوية وافهمناه اننا سنلجأ الى ضربه ان لم يتكلم الصحيح.. فسقطت هيئته التي كان يشعر بها فاعترف مضطراً ان المذكور هو صاحب معرض سيارات (الضحى)، وهكذا بدأنا بالأسئلة معه ومجابته يكذبه.

فاعترف أخيراً إنه اقنع صاحب المعرض بأن عمه (ويقصد المسؤول) يريد بيع السيارة بشكل سري لحاجته للمال!! ولا يريد لأحد أن يعرف بذلك وإنه سيوقع بدل المسؤول سند بيع السيارة!

وهكذا اتفق معه على السعر وهو (36) ألف دينار، واستلم نصف المبلغ منه بعد أن حضر في الليل وفتح الباب وأخرج السيارة بالسويج الاحتياطي اي (المفتاح) الذي استطاع أن يأخذه من ابن المسؤول قبل أيام.

ارسلنا المحقق مع المتهم جاسم الى صاحب المعرض الذي أيد الكلام، وتم ضبط السيارة المغطاة بغطاء (جادر) داخل المعرض.

كما تم إعادة المبلغ المستلم بعد أن دخل جاسم الى داره وأخرج لنا مبلغ السيارة الذي استلمه. واتصلت بالسيد (المسؤول العسكري) وأعلمته عن السيارة موجودة لدينا! وسط ذهوله الكبير، وعندما حضرتُ الى مكتبه احتضنني مقبلاً وجهي وهو يقول (والله يا بابا انتم رجال تحقيق).

وأخبرته بالموضوع تفصيلاً ، فطلب مني راجياً أن نرسل الجميع الى دائرته وهو سيتصرف بالموضوع.

وقام بإهداء المحقق وانا ساعات ثمينة. كما سلمني عدة ساعات أهديتها لمن اشترك معنا في التحقيق والمتابعة.

بقي سؤال واحد قد يتبادر لذهن من يقرأ.. كيف عرفنا إن هناك منتسباً واحداً لم يرسل إلينا.. وهو كان الفاعل!!؟

علمنا ذلك من سؤالنا للاحد الحراس واجابته إن جاسم حضر قبل أيام مع أقارب الامر (المسؤول)..

وعندما دققنا بالأسماء لم نجد اسم جاسم ضمنها بأعتبار جاسم بعيد عن كل شبهة نهائياً. وهكذا طلبنا ارسال جاسم إلينا وكان الذي حصل..! وهو مفتاح كشف هذه الجريمة...

التحقيق ليس رسمياً

لا أدري هل كان الفضول ام الصدفة، هي من جعلتني اقف متردداً أمام عيادة الدكتور (حسين) في أحد الشوارع الرئيسية بعد أن جمعنا آخر لقاء قبل اكثر من ثلاث سنوات، كنت خلالها اتجنب حتى السؤال عنه عندما اعود بين فترة وأخرى الى المدينة التي عملت بها في التحقيق لمدة ليست بالقصيرة.

الصدفة هي ان تمرض طفلي الصغيرة فأبحث عن طبيب في صباح يوم الجمعة حيث تغلق أغلب عيادات الاطباء أبوابها، ولكن عيادة الدكتور حسين كانت تشير الى إنه كان متواجداً في تلك الساعة من ذلك اليوم، والفضول بقاء السؤال الذي طالما ظل يتردد في ذهني عما تصرف به الرجل بعد لقاءنا المتشنج الاخير رغم علاقات الصداقة التي جمعتنا لفترة طويلة.

ترددت طويلاً.. ولكنني وجدت قدماي تصعد الدرج الى عيادته، وجلست أنتظر دوري للدخول اليه لمعالجة طفلي التي كانت حرارتها ترتفع وتنخفض طيلة الليلة السابقة. نهضت لأغادر المكان مفضلاً ان لا أراه ولا يراني ولا يبقى على جهلي بالنتيجة التي لم أرد أن اعرفها خلال تلك المدة الطويلة، ولكن سمعت سكرتيه يقول وهو يشير اليّ.. (تفضل ادخل) فلم أجد بداً الا أن أدخل اليه..

أشار الى الدكتور حسين ويبدو إنه كان منهمكاً بأمر ما منعه من النظر اليّ أول الامر، ولكن سرعان ما نهض من مكانه متجهاً اليّ وهو يرحب بي ترحيباً حاراً ويحتضنني بالقبل المتعارف عليها حتى إنه نسي أن ينظر الى الطفلة التي كانت متعلقة بي.

جلس الرجل بمقابلتي وهو يسألني والكلمات تتزاحم على شفثيه عن الصحة والاحوال تارة والعتب عليّ لأنني لم اقم بزيارته أبداً خلال السنوات الماضية تارة اخرى، برغم إنه كان يتابع أخباري ويسأل عني ويعرف اني أصبحتُ مديراً للشرطة في محافظة أخرى. وعاد يسألني بعد فترة وكأنه تذكر وهو يقبل طفلي عما بها، فشرحت له حالتها، فأخذ يفحصها وهو لا يزال يتكلم معي كثيراً عن كل شيء..

ثم عاد جالساً وهو يطمئنني بأن الحالة بسيطة ووأرسل بطلب السكرتير طالباً اليه شراء

الدواء مع حقنة من الصيدلية القريبة، وقام هو بزرقتها للطفلة.
وعندما انتهى نهضت لغرض وداعه، وأوصلني الى السلم الذي يقع خارج الغرفة، وهو يطلب وعداً باللقاء في الوقت الملائم لي ليقوم بواجب ضيافتي، ولكنني اعتذرت لارتباطي بمواعيد خلال فترة اجازتي القصيرة هذه.
فابتسم وهو يقول لي معاتبا: والله ستزعل عليّ أم احمد اذا عرفت اني لم اقم بواجب الضيافة (اي العزيمة).

توقفت عندئذ وأنا أشد على يده قائلاً له بسرور: سلم لي على أم احمد (وأقصد زوجته) كثيراً وعلى الاولاد واوعدك سارك في الاجازة القادمة بأذن الله..
فأجاب: سيصل سلامك اليها ايها الاخ الرائع.

وفي طريق العودة وبعد أن اتجهت الى داري، كنت أتذكر كل ما جرى وكأنه شريط سينمائي بدأ يمر على ذاكرتي التي لم تنس كل شيء عن قضية شغلتي كثيراً طيلة أربعة أشهر طوال قبل أكثر من ثلاث سنوات.

هكذا كانت القضية

كنت على وشك مغادرة مقر عملي في نهاية الدوام الرسمي من يوم الخميس ولكن رنين الهاتف المتواصل الذي يلح في هذا الوقت جعلني أرد على الدكتور حسين عبد الرحمن، وهو يرجوني إن احدد موعداً سريعاً للقاء بي لموضوع مهم.. ولم أتردد لإعطائه موعداً في مساء نفس ذلك اليوم.

وفي تمام الساعة الثامنة مساءً كنت استقبل الرجل وأنا أتمعن في شكله الذي تغير كثيراً عن اخر مرة التقيت به قبل أشهر عدة..

فاصفرار وجهه ونحول جسمه وابتسامته الباهتة هي غير ما كان عليه تماماً طيلة معرفتي به من نشاط وحيوية واناقة، وبادرني بعد ان جلس وهو يشعل سيجارة التي قدمتها له ويرتشف القهوة التي طلبتها له.

قال: اتمنى عليك أن تسمعي جيداً وأن تعطيني الوقت الكافي لأشرح لك تفاصيل قضيتي التي جعلتني على هذه الحالة (وأشار بيده الى نفسه).

أجبت: كلّي اذان صاغية اليك.

فبدأ يسرد الحكاية..

قبل أربعة اشهر من الان كنت مع اصدقائي نسهر كما تعودنا كل يوم في نادي الخضراء، وعندما خرجت من النادي وجدت رسالة في غرفة الاستعلامات موجهة اليّ ففتحتها وإذا بها رسالة لم أفهم من معناها إلا اشارة لتهديد خطي لي بأن لا أتجاوز حدودي وتقول نص الرسالة (يا حسين كفى لا تتجاوز حدودك).

فلم أعر للموضوع أية أهمية وخمّنت انها مجرد رسالة تتعلق بوظيفتي وبعض الموظفين ممن اختلف معهم كثيراً في العمل، فوضعتها في جيبتي غير مبال بها حتى اني نسيتها. وبعد مدة وكنت في نفس المكان الذي اتردد اليه يومياً في الليل، سلمني عامل الخدمة رسالة فوضعتها في جيبتي دون قراءتها، ولكن كلمات أحد الجالسين معنا من أصدقائي وهو المعلم فاضل محمود والحاحه الذي بدا وكأنه يريد أن يحرمني جعلني اشك به كثيراً.. وقد فاجأني مضمون الرسالة عندما فتحتها لاحقاً وهي تطعن بزواجتي شخصياً وباسمها الكامل. فانتابني الحيرة بكيفية التصرف بهذا الموضوع وبدأ الوضع يتخذ أهمية كبيرة لدي عندما تلقيت نداءً هاتفياً في داري لم أفهم منه الا التهديد وبعض الكلمات المبهمة لم أستطع فهمها. بدأت بالتفكير ممن حولي إن كان لديّ مشاكل عمل في الوظيفة معهم، ذلك اني ليس لي اي مشاكل اخرى مع أناس اخرين خارج الوظيفة. وكان الدكتور حسام هو أول من تبادر لذهني، حيث ان المذكور لم يخف يوماً مدى كراهته لي وتحذثه عني امام البعض وعلاقة القرابة التي تربطه بـ (فاضل محمود) وتردده اليه في مكان عملنا والحاحه عن معرفة ما في الرسالة أثناء تواجدنا في النادي.

وبعد أيام استلمت رسالة أخرى مرسله بالبريد الاعتيادي تتكلم عن علاقتي بأحدى الموظفات العاملات معي في دائرتي وبتفاصيل دقيقة عن المذكورة وعني وعن معاملتي لها بلطافة ومحبة واتهامي بالمراهق الكبير الخطير.

مما عزز من قناعتني إن الدكتور حسام هو من يقف وراء هذا الرسائل لكوننا نعمل معاً في نفس الدائرة

وبين رسالة واخرى كانت المكالمات المبهمة مستمرة ايضاً والتي تطورت الى شلل في تفكيري عندما اخبرتني احدى الرسائل انني في الوقت الذي أنا هنا فأنا زوجتي تمضي وقتاً ممتعاً مع أحد!! في سيارته المرسيديس. فخرجت من دائرتي باتجاه دائرة زوجتي القريبة وتفاجأت الى انها قد استحصلت على إجازة وقتية قبل ساعتين وخرجت من الدائرة..

فذهبت الى الدار ولكني وجدتها في الدار وعندما سألتها عن أسباب عودتها الى الدار. أجابت بأنها ذهبت لزيارة والدتها المريضة، ثم عادت الى الدار. هكذا زرعوا في نفسي الشك حتى بأقرب الناس اليّ وهي زوجتي، ولم اعد ادري كيف انصرف. ولكني قدمت طلباً الى دائرة الهاتف بمراقبة هاتف داري... وكانت المفاجأة الاخرى إن المكالمات المجهولة كانت تنقطع عندما أضع هاتفي بالمراقبة ثم تعود عندما تنتهي مدة المراقبة والتي تنتهي حسب التعليمات بعد اسبوع من تاريخ تسلم الطلب بالمراقبة.

وعند متابعتي عن المسؤول عن المراقبة لهاتفي اتضح انه من أقارب المعلم فاضل محمود الذي ازداد الشك به واصبح يقيناً من خلال نظراته المتشفية لي وتلميحه اكثر من مرة عني خلال لقاءاتنا التي حرصت على استمرارها لعلّي اكشف من يقف خلف هذا الامر. لذا فكرت بعد أن بدأت افقد أعصابي بقتل هذا الرجل الذي خان صداقتنا القديمة وكان احد المقربين مني جداً ، وكنت أضع حتى أسراري الشخصية والعائلية بين يديه بعد أن تفاجأت بأكبر مفاجأة فاقت كل ماجرى لي من رسائل ومكالمات.!!

حيث كنت عائداً الى داري في الساعة العاشرة ليلاً ، وعندما أوقفت سيارتي وأنا افتح باب المراب (الكراج) شاهدت إن الباب مفتوح على مصراعيه، فذهلت وانا اشاهد داري غارقاً في ظلام دامن.. وبعد أن فتحت الباب واخذت أصرخ منادياً كالمجنون على زوجتي واطفالي الصغار واستعنت بمصباح صغير وصعدت الى الطابق الاعلى وهالني الموقف حيث فتحت زوجتي باب أحد غرف الطابق العلوي ووجدتها تحتضن الاطفال وهي تجهش بالبكاء وفي حالة نفسية رهيبية حيث أخبرتني إنها كانت جالسة مع الاطفال وأحست بصوت كسر زجاج بالكراج.. فأخذت الاطفال وصعدت الى الطابق الاعلى وأغلقت الباب عليها وأخذت تستغيث ولكن لبعد الجيران عن الدار الذي تفصله حدائق الدار وحدائق الجيران لم يسمع استغاثتها أحد.

نزلت الى الكراج فوجت الصندوق الرئيسي لأزرار (البورد) الخاص بكهرباء المنزل مكسور وقد أطفأت نور الكهرباء من المفتاح الرئيسي المسيطر على أضواء المنزل.!! كما وجدت إن شباك غرفة الاستقبال مكسور بحجر كان قريباً من الشباك..

لقد كانت زوجتي في حالة من الرعب الى الحد الذي كاد ان يغمر عليها وهي تصف

حالتها وحالة الاطفال، ثم بدت منفعة وهي تحكي لي ما كانت تخفيه عني طيلة الفترة الماضية من إنها تلقت رسائل عديدة كلها تتحدث عن تصرفاتي وحمائاتي وتحملها مسؤولية ما يجري لها عندما اختارتني زوجها لها بعد رفضها لعدة رجال محترمين من أهل المدينة ومنهم الدكتور حسام ثم سلمتني رسالتين كانت قد تلقتها ولكنها أخفت الموضوع عني حرصاً عليّ من التهور في الاقدام على التصرف بشكل يؤذي العائلة والاطفال.

أنهى الدكتور حسين حديثه، وكنت أستمع الى كل التفاصيل العديدة التي تضمنها حديثه الطويل الذي امتد لأكثر من ساعتين لم ينقطع كلامه الا حين كان يشعل سيجاره أخرى بعد انتهاء السيجاره التي بيده وقال لي: لقد قررت أن أقتل فاضل لأنني تأكدت بما لا يقبل الشك ومن أسئلته لي وملاحظتي لتعابير وجهه ومراجعتي كل ما جرى من امور ومعلومات والتي هي من أسراري والتي أودعتها اياها انه من يقف وراء كل ما يجري لنا.

أجبت: اذا انت قرت قتل المذكور فلماذا حضرت اليّ اذن؟!!!

كنت أنظر الى دفتر ملاحظاتي التي دونت فيه الكثير من التساؤلات مما يهم الموضوع فعدت أسأله مبتدئاً بما أنهى حديثه سائلاً: ترى ما السبب الذي يدعو فاضل الى كل هذه العملية وهذا الموقف ازاءك..الا ترى انك تبالغ في اتهامك له بالقيام بكل هذا العمل سيما إنه صديقك القديم ولا زال الى الان صديقك الذي تجالسه؟!!!

أجاب بسرعة: لأنه معقد ويتصور ان الدنيا ظلمته كثيرا ولا يخفي ذلك عن كل من يراه ناجحاً سيما من أصدقائه وأنا بالذات فهو كان يطمح أن يكون طبيباً ولكن وفاة والده جعله مسؤولاً عن اخوته ووالدته، وقد تركه أخواه بعد أن تخرجوا وتزوجوا وبقي هو لوحده مع والدته الان وبلا زواج!

وان اتهامي لفاضل ليس جزافاً وانما لما لمست منه من اسئلة ونظرة شماته في عينيه وهو يجدني في هذه الحالة.

بدأت أسأله عن تفاصيل كثيرة تحدث بها سيما عن اصدقائه الذين كانوا يلتقي بهم في سهراتهم اليومية وأعمالهم وعلاقته بهم، وأدون ملاحظات كثيرة عما يتحدث به لي عن كل منهم وعلاقته بهم وغيرها من التفاصيل المهمة.

نظرت الى الساعة فإذا هي تجاوزت الحادية عشر ليلاً

فقلت له: هل من الممكن أن تحضر الينا يوم السبت القادم لتسجيل شكوى ونعرضها

على القاضي المختص.

أجاب: مستحيل أن أفعل هذا أنا قصدتك أنت بصفتك صديقي طالباً العون منك بلا قاضي ولا فضائح تحقق غرض من يفعل هذا معي.

قلت له: ولكن الموضوع سيكون سرياً وسيعطينا فرصة لحرية التصرف.

هز رأسه رافضاً ذلك قطعياً وراجياً بأن اساعده بلا إجراءات قد تؤثر على سمعته سلباً لان من يفعل هذا يريد اسقاطه اجتماعياً قبل كل شيء.

سالته: اذا سنتصرف على ضوء ما سيحدث لاحقاً.. ولكن أين هي الرسائل التي كانت ترد اليك؟ مد يده في جيبه واخرج ستة رسائل ووضعها أمامي...

غادر الرجل مكنتي وفور مغادرته دخل علي النقيب جمال والملازم الاول شريف وبادرني الأخير مبتسماً: سيدي مضي اربعة ساعات عليكما!! يبدو إن القضية خطيرة أجبته: غدا الجمعة نلتقي لتحدث عنها ولكن قولاً لي هل تعرفان الدكتور حسين عبد الرحمن؟

أجاب شريف: وهل هناك أحد لا يعرفه..!

وفي اليوم الثاني كان المحقق شريف يحدثني كثيراً عن الدكتور حسين حتى اني عجبت عما كان يحفظه عنه وعن تأريخه ايضاً.

فحسين كما قال شريف شق طريقه عصامياً برغم إنه اصلاً من خارج المدينة إلا إنه استطاع بمثابرته وكفاءته أن يصل الى درجة يحسده عليها الجميع، ولأنه كان محبوباً من الناس سيما الفقراء منهم والبسطاء لما يقدمه لهم من مساعدات وخدمات إنسانية.

أما خصومه فهم نوعان.. إما حسداً لما وصل اليه من تقدم وشهرة كبيرة، أو غيره من علاقاته النسائية التي يتهمونه فيها!

أما المحقق جمال فقد كان همه الكبير تساؤله كيف لنا ان نحقق في هكذا موضوع بصفة شخصية خارج إطار الاجراءات القانونية؟!

ولكننا اتفقنا أن نقوم بالتحري والتحقيق الشفوي الى حين أن نصطدم بعمل يجبرنا على اتخاذ اجراءات، عندها سنقوم بذلك قانونياً وقضائياً.

استدعيت الدكتور يوم السبت وطلبت منه اولاً التصرف بهدوء تام والابتعاد عن العنف وأساليبه وإننا سننظر الى اتخاذ اجراءات قانونية في حالة اضطرارنا بما يتحتم علينا ذلك،

وعليه أخيراً أن يصارحنا بكل شيء حدث ويحدث فوراً ولا يكتُم شيئاً مهماً كان. وإن عليه أن يعود الى اصدقاء سهراته الليلية ولا ينقطع عنها وينقل الينا ما يدور فيها والاسئلة التي تثير الريبة من اصدقائه أو ممن حوله.

كان ما يثير استغرابنا لاحقاً إن الدكتور حسين قد أخذ يشك بكل أصدقائه وحتى العاملين معه ويخبرنا عن اسباب شكّه فيهم، بل انه حضر الينا ومعه تسجيل صوتي لمكالمة هاتفية وردت الى داره موجهة تهمة الى إحدى الموظفين مدعياً إن الصوت يشابه صوتها.. فطلبنا منه أن يقدم طلباً ونحن سنقوم باتخاذ الاجراءات لمراقبه هواتفه..

وكنا نشعره بأن المراقبة قد تمت ونطلب منه أن يستمر ويطيل الكلام في حالة طلبه في الهاتف لمدة دقائق كي نصل الى الطرف المقابل، ولكن وبعد أيام ومما اذهلنا حقاً وفي مفاجأة غير متوقعة ما حدث عندما اتصل بي الدكتور مرعوباً وهو يخبرني إن ابنته الطفلة زينة قد خطفت!!

فتوجهت مع المحقق شريف الى محل وجوده واتجهنا الى روضة الاطفال معه وهو يشرح لنا إن الطفلة لم تعد الى الدار كعادتها كل يوم في الباص الذي ينقلها يومياً في الصباح وبعد الظهر، وعند مراجعته مديرة الروضة ادعت إن رجلاً حضر اليها في الروضة وأخبرها إن والدها كلفه استصحاب الطفلة بوقت مبكر قبل انتهاء الدوام لانهم مدعوون على حفل غداء وانها صدقت الرجل الذي ادعى انه يعمل مع الدكتور وإن الطفلة شاهدته وبدا عليها إنها تعرفه...

جن جنون مديرة الروضة ونحن نستجوبها شفويا عن الموضوع، كما إن الدكتور حسين وزوجته كانا في حالة من الهلع لا توصف.

بل حتى نحن كدنا نفقد توازننا في كيفية التصرف وسط هذه المفاجأة غير المحسوبة، وقد طلبنا من الدكتور حسين أن يذهب الى داره تحسباً لأية مكالمة هاتفية قد تصل اليهم. وجلست مع المحققين نحلل المشكلة ونتداول في احتمالات ما يجري، واذا بهاتف من الدكتور حسين يخبرنا إن طفلة قد وصلت الى الدار وإنه في طريقه الينا.. دخل علينا وهو بحالة يرثى لها من الخوف ولم يمهلنا حتى بسؤاله بل وضع أمامنا قصاصة ورقية دون كلام.

قرأناها فإذا بها تقول: لن يحميكم منا الرائد طارق ولا أي أحد آخر.!!!

سألناه: كيف وصلتكم هذه الرسالة وكيف وصلت الطفلة الى داركم ١٩
أجاب وهو يشبك يديه على رأسه وهو يكاد ينفجر غضباً : كانت في دار خالها الذي
وجدوها على باب داره وهي تطرقه وقد وجدوا هذه الرسالة في داخل جيبها!!
وقد سألها عن الرجل الذي أخذها من الروضة لكنها عجزت عن الفهم لان عمرها لا
يتجاوز الثلاث سنوات.

هذه الانعطافة الخطيرة جعلتنا نجد انفسنا كرجال تحقيق وسط هذه المسألة المعقدة
مسؤولين عن كل ما سيحدث بعد هذه العملية الذكية.

وضعنا خطة مفصلة على ضوء ما استجد من الحوادث تضمنت خطواتها العريضة ما يلي:
جمع المعلومات عن علاقات الدكتور العائلية وأقاربهم وعن بيوتهم.

جمع معلومات عن كل المحيطين به من الموظفين والموظفات الذين يتعامل معهم في دائرته.
وضع مراقبة سرية على الدكتور وزوجته وأطفاله.

الاستماع الى بعض المذكورين أعلاه بشكل سري.

مراقبة سرية على النادي الذي يتردد الدكتور اليه ليلاً.

وقد تم الاتفاق وبناءً على الحاح المحقق جمال أن يخير الدكتور بتسجيل اخبار في
الحادث أو قطع علاقتنا بالموضوع..

وفعلاً فقد شرحت للدكتور أهمية تسجيل اخبار بسيط نحن ستولاه وعن عرضه
على القاضي لضمان حمايته هو وحماية أنفسنا أيضاً من كل التبعات التي نجهلها نتيجة
ما سيحدث لاحقاً لمتابعة هؤلاء المجرمين الاذكياء، وقد وافق الدكتور مكرهاً على ذلك
(حيث جاء بقرار القاضي بعد أن أوجزنا له الموضوع أن تبذل الجهود في التحقيق للقبض
على المتهمين).

فاتحنا خبراء الادلة الجنائية الفنية وتم سؤالهم عما إذا كانت خطوط الرسائل مكتوبة
من شخص واحد أو اكثر.. فأعلمنا الخبراء إن خمسة رسائل من بينها الاخيرة هي مكتوبة من
قبل شخص واحد، وأما الرسالتين الأخيرتين فمكتوبة بخط آخر مختلف عن الاولى (وكنا
قد رقمنا الرسائل كلها).

كما طلبنا رسمياً من دائرة الاتصالات فرض مراقبة على هاتف دار الدكتور وهاتفه
الخاص في دائرته وتزويدنا بأشرطة المكالمات ومصادرهما. وكلفنا دوريات سرية من رجالنا

بحماية دار الدكتور ومدرسة طفليه والروضة التي فيها طفله ومقر دائرة زوجته خشية على الجميع من أي اعتداء.

وكنت أدون كل كبيرة وصغيرة مع الاستنتاجات في دفتر ملاحظات خاص كعادتي في كل قضية أحقق فيها. انصرف الرأي الى الاستماع الى من ارتأينا من أصدقاء الدكتور وابتدأنا بالمقاول عادل الفيل وهو أحد الاصدقاء المقربين جداً من الدكتور حسين والذي هو أحد الخمسة الذي يحضرون يومياً لسهرات النادي..

وفعلاً فقد حضر الرجل قلقاً لجهله اسباب استدعائه ولكنه اطمئن الينا سريعاً عندما أخبرناه بأنه محل ثقتنا وإننا استدعيناه للاستفسار منه فقط عن كل ما يعرفه عن الدكتور حسين صديقه المقرب منه.

ورغم تردده في أول الامر بالحديث الا انه بعد أن طمأناه عن سرية حديثنا معه، أخبرنا انه ومن معه بدأوا يلاحظون تغيير مزاج الدكتور الذي تعودوا عليه منذ عرفوه مبتسماً هادئاً الا انه انقلب الى شكل آخر حيث أصبح عصبياً (متنفزاً) لكل شيء متحدياً أحيانا لكل واحد فيهم..

وإنه يجهل أسباب هذا التغيير في شخصية الدكتور الذي مضى على صداقته سنوات طوال. وعندما سأله عن الخيانة (نرمين) تفاجأ الرجل قائلاً: يبدو انكم قد جمعت معلومات كاملة عن كل شيء فـ (نرمين) هي خياطة ملابس جميع نساءنا ونساء شخصيات معروفة وإن الدكتور حسين يتردد الى دارها لمعالجته والدتها بين فترة وأخرى.

كما زودنا بمعلومات إضافية أخرى عن علاقة الدكتور بكل اصدقائه، وقد كلفناه بأن يشعرنا بأي معلومات مستجدة عن الدكتور حسين وأصدقائه وعلاقاته، لأننا نريد أن نعرف أيضاً اسباب حالته التي هو عليها الان، لكونه صديقاً مقرباً منه، لذا أرسلنا بطلبه ونرجو أن تكون مقابله لنا سرية.

كما استدعينا لاحقاً الموظف سليم الذي كان يعمل في دائرة الدكتور بعد أن علمنا بأن الدكتور قد كان سبباً في فسخ عقده من الدائرة التي يعمل بها، فأخذ يمدح بالدكتور حسام ويذم الدكتور حسين الذي (فصله عن عمله وقطع رزقه).

فسألناه عن علاقته هو (أي سليم) بالموظفة سميرة! فأجاب مندهشاً: كنت أريد أن اتقدم لخطبتها، لكن الدكتور حسين الذي كان يتقرب

اليها بحكم وظيفته قد منعها عن القبول بي وعمد إلى فصلي من الوظيفة مبرراً ذلك بعدم التزامي بالدوام الرسمي وإهمالي في واجباتي. وإن الدكتور حسام الذي يعمل في نفس دائرته عطف عليّ وجعلني سكرتيره في عيادته الخاصة.!

وكنت خلال المتابعة والتحقيق أضع ملاحظات دقيقة جداً لكي نتابعها تفصيلاً أو أؤشر عليها كي لا أنساها.. ومنها ما نحصل عليه من أقوال ممن نستدعيهم.

وقد استطاع المحقق شريف أن يستحصل على نماذج من خطوط وكتابات الموظفين العاملين مع الدكتور حسين في دائرته وكنا نرسلها إلى خبراء الادلة الجنائية لمطابقتها مع الرسائل التي لدينا، ولكن الاجابة التي كانت تشير الى عدم مطابقتها لخطوط الرسائل.

كما طلبنا من مديرة الروضة التي فيها الطفلة أن تذهب بصورة سرية الى محل عمل الدكتور وتحاول استطلاع الاشخاص للعثور على الرجل الذي خطف الطفلة زينة، بعد أن أكدت المديرة إنها تستطيع ان تميزه من بين آلاف الناس، ووصفت حتى ملابسه وطريقة كلامه. وقامت المديرة بذلك.

ولكنها أخبرتنا إنها لم تجد الرجل المعني الذي نبحث عنه.

ولكن الهدوء لم يستمر طويلاً وكأنه كان هدوء ما قبل العاصفة حيث عاد لينفجر مرة أخرى عندما تلقى الدكتور وزوجته وفي آن واحد رسالة لكل منهما وضعت داخل غرفتهما. كانت الرسالة التهديدية للزوجة تهددها بقتل أولادها إن لم تطلب الطلاق من الرجل الغريب (ويقصد الدكتور حسين) الذي وصفوه بأقبح الامور!!

أما الرسالة الموجهة الى زوجها فتطلب منه مغادرة المدينة والعودة من حيث أتى... وتطليق زوجته وإلا فهم لا يعدمون الوسيلة لقتل اولاده أحمد وعلي وزينة، وإنهم يعلمون جيداً محل مدرستهم وأقاربهم ومحلات تردهم ويحملونه مسؤولية ذلك.

أرسلنا الرسائل لمعرفة فيما إذا كان المرسل واحداً أم أكثر فتبين انها بخط واحد! وانها تتطابق مع بعض خطوط الرسائل الاخرى القديمة.

لقد أصبحت كل قضايا ومشاكل المدينة التي تخص عملنا بكفة وقضية الدكتور حسين أكبر منها بكفة أخرى. فعمدنا الى مضاعفة الحراسة وجمع المعلومات عن أي شيء يخص هذا الموضوع الذي أصبح يشغلنا تماماً.

وكنا قد استنتجنا نتيجة تحليل القضية إن المتهمين أكثر من واحد وإن هناك إمراة

بين الفاعلين كما ان الموضوع يخلو من الابتزاز المالي وانما هدفه الحاق الاذى والضرر بالدكتور شخصياً ، ولا يخرج عن كونه وظيفياً أو اموراً نسائية. اي لسبب الوظيفة أو لسبب النساء بعد أن تأكدت كل المعلومات عن وجود منافسين وأعداء وظيفة للدكتور كما هو الحال من وجود غيره وتنافس على النساء من قبل أحد ما أو أكثر بعد أن اتضح إن الدكتور له علاقات نسائية واسعة قسم منها انتهى والقسم الآخر لا يزال مستمراً ، مما جعلنا نراقب هواتف (نرمين وسميرة) ونسمع يومياً المحادثات الواردة لهما.

أما الدكتور حسين فقد أصبح زبونا دائماً في التردد الى دائرتنا وبث شكوكه في كل ما يتعامل معهم سيما من أصدقائه أو معارفه أو خصومه كالدكتور حسام الذي كان الدكتور حسين يؤكد إنه يقف وراء كل ما يحدث له وبعد أن عين سليم لديه وجعله عيناً له في الدائرة التي فصل منها وله فيها علاقات تنقل اليه ما يحدث.. كما كان شكه كبيراً بصديقه المعلم فاضل لكثرة همزاته له أثناء لقائه بأصدقائه في سهراتهم المعتادة والتي طلبنا منه ان لا ينقطع عنها لكي لا تنقل المسألة الى اطارات اخرى خارج ما كنا نعتقد لأنها هي الدائرة الخطيرة في الموضوع.

و ذات ليلة كانت الجلسة تضم الخمسة الذين اعتادوا على السهر، وهم كل من عادل الفيل وفاضل محمود والمهندس قاسم رضا (يعمل مع عادل الفيل) والصيدلي قيصر باشا إضافة للدكتور حسين.

كان قد مضى على الجلسة وقت قصير وإذا بصوت جهوري مرتفع يعرفه كل زبائن النادي يسلم على الجالسين ويمازحهم عن سبب غيابه لعدة أشهر عن النادي، وكان كل منهم يدعوه للجلوس معهم الى إنه وصل الى شلة (مكان) الدكتور وسلم عليهم وجلس معهم. رافع حمدان هو صاحب ذلك الصوت، وكان الجميع يعرفونه إنه كان طالباً في إحدى الكليات وفصل منها وعمل في تلك الفترة مقاولاً للإنشاءات بمساعدة والده الغني الذي يسكن في محافظة أخرى.

وقد استطاع رافع أن يكون ثروة مفاجئة نتيجة ما حصل عليه ممن مقاولات للدولة أحييت عليه، وكان الشاب الذي تجاوز الثلاثين من عمره يشعر بعقدة النقص ممن أكملوا دراستهم، ولذا فقد كان يتردد الى النادي ويدفع حساباتهم ويجلس مع من يختارهم هو ويبدأ بالحديث بصوته الجهوري ونكاته

السمجة التي يتضحك لها من يجلس معهم، وقد حاول البعض من ادارة النادي على منعه لكنهم لم يستطيعوا ذلك لسبب وآخر.

سحب رافع كرسيًا وجلس مع شلة الدكتور الذين لم يتفاجئوا به لأنه سبق له وأن جلس معهم أكثر من مرة وكانوا يمازحونه، ولكنه هذه الليلة بدأ يحتسي الشراب بشراهة ويضحك كثيراً مع كل الموجودين من الشلة.

وفجأة قال وعلى غير سابق إنذار وهو يغمز بعينه.

قائلاً: البعض لا يكتفي بامرأة واحدة بل يريد أن (يكوش على كل النسوان) أي أن تكون كل النساء له.

تغافل البعض عنه وهم يرونه ينظر الى الدكتور حسين

ولكن فاضل محمود قال له: يبدو إنك أثقلت بالعيار وكلامك هذا ليس مكانه.

رد رافع عليه بغضب: ومن قال اني أقصدك انت لتتكلم...! المقصود يعرف نفسه..!!
لم يستطع الدكتور أن يحبس لسانه فأجابه بانفعال وقد أحس إنه يقصده بقوله: الشجاع لا يعمم..!!

فرد عليه رافع فوراً: أقصدك انت!! وهنا بدأت حمى الكلام والغضب والاتهامات تتصاعد وهدد كل منهما الآخر.. وتدخل الجالسون فانفضت الجلسة وعاد الدكتور الى داره بعد أن سحب عامر الفيل رافع من يده الى خارج النادي وكل من رافع والدكتور يهددون بعضهما بالقتل..!!

في اليوم التالي كان عادل الفيل يحدثنا عن تفاصيل ما حدث ويعلمنا انه استصحب رافع حمدان خارج النادي ليعرف منه اسباب تحدثه عن الموضوع وماذا كان يعني.. وقد علم من المذكور انه كان يقصد علاقة نيرمين بالدكتور حسين وان نيرمين ترفض الزواج به من أجل ذلك!!

وان رافع حمدان رجل أرعن ولا يستبعد أن يؤذي الدكتور حسين بطريقة ما..
وفي اليوم التالي رصدنا مكالمتين هاتفيتين على دار الدكتور صادرتين من مكتب رافع حمدان، الاولى يخبر بها زوجة الدكتور عن علاقة زوجها بنيرمين وقد ردت عليه بشتمه وإهائه وأغلقت الهاتف بوجهه، والمكالمة الثانية كانت على منزل نيرمين (الذي سبق وأن وضعناه تحت المراقبة) يهددها بالقتل إذا استمرت بعلاقتها بالدكتور حسين ويقول لها (أنا

لست فواز.. انا لست فواز).!! انا ابن حمدان وسألقنك انت ودكتورك درساً لن تنسيه.
ويبدو ان الاحداث جرت بسرعة أكبر أو أخطر مما كنا نتوقعها رغم طلبنا من الدكتور أن
يكون هادئاً ، ولكنه في هذه المرة وكالعادة في إتهام الجميع أخذ يسوق لنا (ادلتة) بأن رافع
حمدان هو من يقف وراء موضوعه كله لعلاقته بالدكتور حسام والموظف سليم والشلة.
وفي صباح ذلك اليوم كنا نستكمل سماعنا الى آخرين وهم الصيدلي قيصر الباشا
والمهندس قاسم رضا وهم اصدقاء الدكتور، لعل في بعض اقوالهما ما يفيدنا. ولكن
المذكورين لم يضيفا أية معلومة جديدة لنا سوى ما كنا نعرفه من معلومات.
ولكن ليل ذلك اليوم كان كئيباً مذهلاً.. فقد كنت في داري وإذا بالهاتف من المحقق
جمال يخبرني بخبر خطير جعلني أشعر بدوار في رأسي.
حيث قال لي: سيدي إن رافع حمدان قتل بعدة اطلاقات على الشارع العام قريب من
مكتب عادل الفيل.!!

طلبت منه ومن المحقق شريف مع بعض المتسبين من رجالنا التوجه الى محل الحادث
وعدم التدخل فيه لحين حضوري.

وحين وصلت محل الحادث. كانت هناك جمهرة كبيرة من الناس وكانت جثة القتيل
قد نقلت الى معهد الطب العدلي وأعلمني ضابط شرطة المركز الذي وقعت في منطقته
الحادث وكان قد رسم مخططاً لمحل الحادث وطوق محله واستمع الى بعض من كان في
ذلك المكان والذي بينوا إن الحادث وقع بعد الساعة

التاسعة بقليل. ان هناك رجلاً ملثماً أطلق النار من مسدس على رافع وهرب في الافرع
المجاورة (الطرق الجانبية) للشارع الرئيسي وإنه سيجمع معلومات عن الحادث لكشفه..
عدتُ مع المحققين الى الدائرة وكأن على رؤوسنا الطير وكانت الساعة حوالي العاشرة
مساءً. وبدون كلام استصحبت المحققين شريف وجمال معي وتوجهنا الى دار الدكتور
حسين وانا أقول لهما (لندع ضابط شرطة المركز يحقق في الموضوع بلا تدخل منا) لكن
علينا أن نتخذ اجراءات أخرى نعرفها نحن فقط.

كانت دوريتنا المدنية المكلفة بحماية الدار واقفة على بعد، فسألناهم عن الدكتور..
فأجابا انه خرج من الدار لوحده عصرأ ، ولم يعد لحد هذه الساعة.

فبقينا داخل سيارتنا على بعد نراقب دار الدكتور حسين وننتظر على أحر من الجمر

عودته ونحدث عن موضوع القتل، وكان المحقق جمال يعيد بين مدة وأخرى إننا احسنا صنعا بعرض موضوع التهديد على القاضي والا تحملنا مسؤولية كبيرة..

وفي هذه الاثناء ولجت سيارة الدكتور من امامنا باتجاه الدار فلحقنا به وعند وقوف سيارته ونزوله منها لغرض فتح باب داره تفاجأ بوجودنا فقلت له بلهجة حازمة: اصعد سيارتك وانا معك..

وكنت أراقب وجهه وهو مرتبك جداً، وبعد صمت قلت له وهو يلح بالتساؤل حيث قال:

- رجاء ما الذي يجري..!

- قلت له: توجه الى مقر دائرتنا وبلا اسئلة.

عاد يسألني بتوسل:

- أرجوك هل حدث شيء لام أحمد والاولاد؟

- قلت له: اطمئن هم بخير ولا علاقة لهم بما ستحدث عنه.

وصلنا الى الدائرة ودخلنا الى غرفتي مسرعين

وسألته وهو قبالي واقفاً:

- قل لي أين كنت فالمسألة لا تتحمل التأخير؟

- بهت وقال: أرجوك أنت قل ماذا يحدث؟

- أجبته بحدة: دكتور المسألة خطيرة أجبني رجاءً.

- اجاب: يبدو انني متهم..!

- قلت له: نعم.. انت متهم وعليك أن تخبرني فوراً أين قضيت المدة من العصر الى

هذا الوقت..

سكت... فأردفت قائلاً: أنت متهم بقتل رافع حمدان..!!

تغير لونه واكفهر وجهه وبدأ عليه الاضطراب

- فأجاب: رافع قتل... معقوله..!!

- قلت له: نعم قتل أثناء غيابك وعليك أن تعلمني فوراً أين كنت وأين مسدسك؟

- أجاب بعنف: بالله وبشرفي لست أنا من قتله..

- أجبته بحدة: يا أخي أفهمني أنت الان متهم ومقبوض عليك فلا تؤخر عملنا واجبني

لكي نتصرف بسرعة.

- أجب: المسدس موجود في سيارتي.

- سألته: وأين كنت؟

تردد وصمت.. وحاول أن يتملص من السؤال مما جعلني أثور غاضباً وأصرخ بوجهه حانقاً بكلمات لم يكن قد سمعها مني..

- فأجب: مع نرمين.. مع نرمين!!

- سألته: ماذا تفعل معها؟

- أجب: اتصلت بي واعلمتني إن رافع هددها وطلبت مني اللقاء لمساعدتها!

- سألته: حدد لي منذ خروجك من الدار الى الان وبالضبط. أين كنت؟

- اجب: ذهبت الى العيادة في الرابعة عصراً وبقيت حتى الثامنة، وعندما اتصلت بي نرمين ذهبت اليها وكانت تنتظرني في كافيتريا الشلال، وفي العاشرة والنصف انزلتها قريباً من دارها وعدت الى

داري عندما وجدتموني.

- سألته: في الساعة التاسعة. اين كنت بالضبط؟

- أجب: في الكافيتريا.

- قلت له سائلاً: وهل يعرفك احد ويؤيد أقوالك انك كنت هناك؟

- أجب: صاحب الكافيتريا والعمال كلهم يعرفونني.

كان المحققان جمال وشريف قد دخلا الى الغرفة وسمعا كل الحوار الذي دار بيني وبينه وشاهدا انفعالي وغضبي. فوجهت كلامي اليهما: جمال.. خذ انت المسدس الى الادلة الجنائية فوراً وأتي لنا بالنتيجة، هل تم الاطلاق به أم لا..؟ وانت يا شريف هيا بنا نخرج..

وقبل ان اغادر التفت الى الدكتور حسين (المتهم)

- وقلت له: تبقى في الغرفة ولا تغادرها مطلقاً وتتصل بزوجتك وتخبرها انك مضطر للبقاء خارج الدار، ولا تتصل بأي احد اخر..

غادرت الدائرة مع شريف بعد ان طلبت من الحرس عدم السماح للدكتور بالخروج من الغرفة والتحفظ عليه الى ان نعود.

وخلال الطريق لم نتحدث انا وشريف ولخلو الشوارع كنا في كافيتريا الشلال التي تقع على

بعد نصف ساعة في ضواحي المدينة، وكانت خالية من الزبائن وعلى وشك أن تقفل أبوابها.
فجلسنا في زاوية نستمع الى صاحب الكافتيريا بعد أن عرفناه بأنفسنا. فرحب بنا الرجل
واعلمنا بما لا يقبل الشك إن الدكتور حسين كان موجوداً مع زوجته!! من الساعة الثامنة
تقريباً حتى الساعة العاشرة تقريباً، كما أيد عمال الخدمة الذين كانوا يعرفون الدكتور لكونه
زبوناً دائماً وما قاله صاحب الكافتيريا وكل على انفراد.

عدنا الى الدائرة وقد تجاوزت الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ووجدنا الدكتور
جالساً في الغرفة وفي حالة يرثى لها حقاً ولم نتكلم معه نهائياً.

وبعد مرور ساعة تقريباً حضر المحقق جمال وسلمني كتاباً رسمياً من الخبير الادلة الجنائية
ينص على أنه لدى فحص تبين إن المسدس لم يسبق أن استخدم نهائياً في إطلاق الرصاص..
سألني الدكتور بتردد بعد أن وجدني أتحدث وأنا أكثر هدوءاً مما سبق

- قائلاً: هل تأكدتم اني لست من قتل رافع؟

- أجبت: التحقيق في مقتله يجري من قبل ضابط شرطة المنطقة وليس من قبلنا ونحن
كنا نبحث عن دفع المسؤولية القانونية والاخلاقية عن أنفسنا في موضوع القتل لأننا نمتلك
معلومات لا يعرفها ضابط المنطقة. والله اني لأعجب كيف وانت في هذه الحالة تخرج مع
نرمين الى الكافتيريا! فأني علاقة هذه التي اوصلتك لهذا الجنون واللامبالاة. وأكملت حديثي
معه بسؤاله:

- الان حدثنا عن علاقتك بنرمين؟

- أجاب: أنا لم أكن أعرفها.. هي خياطة نسائية مشهورة يتردد اليها أغلب زوجات
المشهورين والاغنياء ومن ضمنهم زوجتي التي طلبت مني ذات يوم أن أساعدها في معالجة
والدتها المريضة.

فأخذت أتردد اليها وتطلبني في حالة وجود أمر طارئ لها.. صدقني هذه هي علاقتي بها.

- سألت: وهل صحيح انك منعته من الزواج من رافع؟

- اجاب: هي اساساً مطلقة وكانت متزوجة من موظف اسمه فواز ولعدم انسجامها معه
فقد طلقها مكرهاً بعد أن هددته رافع بأن يطلقها!

- قلت له سائلاً: وما علاقة رافع بالموضوع؟!

- أجاب: رافع شقاوة (شقي) وعندما علم إن هناك خلافات زوجية بينهما من أصدقائه

أراد أن يتباهى بنفسه ومدى قوته ونفوذه.. فطلب من فواز أن يطلقها فطلقها فواز مكرهاً.
وعندما عرض رافع عليها الزواج رفضته رغم توسطه كثيراً لدى أصدقائه لتوافق عليه من
خلال نسائهم على الزواج به. لذلك بدأ يضايقها وهي تشتكي منه.
واختتم الدكتور قائلاً:

- وانا متأكد إن رافع هو من يقف وراء كل مايجري لي ولا متلاكه القدرة على أن يفعل
ما يفعله بي ولأنه (سافل ونذل).

همس لي جمال وقد احمرت عيناه من السهر وانا اطلب منه بعض الواجبات التي عليه
تنفيذها سرّاً

- قائلاً لي: سنرى أين سيذهب بنا هذا الدكتور المجنون الذي ابتلينا بقضيته!!
- أجبته: هينئوا للدكتور غرفة ولا تسمحوا له بالخروج من الدائرة حتى نرى نتائج
موضوع القتل

وسنرى كيف ستتصرف.
في الصباح اجريت اتصالاً بضابط شرطة المنطقة وسألته عن نتيجة جريمة القتل رافع
حمدان.

فأجابني مبتهجاً: إنهم على وشك كشف الجريمة، حيث إن الجندي الهارب جاسم
علاوي هو الفاعل وإن السبب تحريض والده (علاوي) له والذي كان على خلاف حول
حسابات عن نقل مواد إنشاء وبناء أولية (رمل وحصى)، كان رافع قد اتفق مع علاوي على
تزويده بها لبناء بعض الدور.. وقد تشاجرا

في صبيحة ذلك اليوم على حسابات اختلفوا حولها وهدد علاوي رافع بالقتل لعدم دفع
المبالغ النقدية المترتبة عليه والتي أنكرها رافع.

وإن أوصاف الجندي الهارب تتطابق مع شهود عيان شاهدو عملية القتل!
وإن علاوي موقوف لديهم وقد قاموا بالتحري في دارهم ولكن الجندي الهارب جاسم
(ابنه) متواري عن الانظار.. وقد كلف مفارز عديدة للقبض عليه.

كنت وشريف نستمع الى كاسيت (شريط) المكالمات التي حدثت على دار نرمين
وكنت أسجل ملاحظاتي وعندما انتهينا قلت له: الان يجب أن نزور نرمين في دارها فقد ان
الوان لنعرف منها ما لم نسمعه وإني لأتوقع ذلك.

وفعلا في عصر ذلك اليوم كنا في دارها (وهي تقع في قلب المدينة المكتظ بالناس) وفعلأ كانت نرمين كما وصفها الجميع امرأة جميلة ولبقة جداً وذكية.. وبعد ترحيبها بنا، كنا نوجه اليها الاسئلة التي من اجلها حضرنا اليها وابتدأنا بسؤالها بلا مقدمات:

- أين كنت متواجدة أثناء قتل رافع حمدان يوم أمس؟

أجابت وكأنها تستبِق اختبارنا لها بل كأنها كانت تقرأ افكارنا..!

- حيث قالت: اذا قلت لكم انني كنت هنا ساكون كاذبه، ولكنني كنت مع الدكتور حسين في كافيتريا الشلال وباستطاعتكم التأكد من ذلك.

- سألتها: ومتى ذهبتُم اليها؟

- أجابت: أنا اتصلت بالدكتور وطلبت منه أن أراه لأمر مستعجل، وأعتقد إنه أخذني من مكان قريب من شقتي في الساعة الثامنة أو بعدها بدقائق.

- سألتها: ومتى عدتم؟

- أجابت: أعتقد بعد الساعة العاشرة.

- وقهقهت قائلة: ارجوكم لا تحاسبوني عن الدقائق.

- سألتها: وعن ماذا تحدثتم أثناء تواجدكم؟

- أجابت: كنت احده عن التهديد الذي تلقيته من رافع والذي طلب مني قطع علاقتي

منه (اي الدكتور) وإلا سيلقنني درساً أنا والدكتور حسين، وكان يتحدث معي كالمجنون وهو يصرخ..انا لست فواز..

واستمرت تتحدث عن سوء اخلاق رافع ومضايقته لها بعد أن أرسل لها بواسطة نساء أصدقائه يعرض عليها الزواج أكثر من مرة ويغريها بما تريد منه، لكنها كانت مصرة على الرفض لسوء اخلاقه وتصرفاته حتى إنه كان يطاردها عندما تنزل الى السوق ومن ثم أخذ يتهمها بالعلاقة مع الدكتور حسين، بل وصل الحد به أن يهددها بقتلهما معاً.

- سألتها: هل فواز هو زوجك السابق؟!

- أجابت: فواز إنسان طيب رغم أنني انفصلت عنه إلا إنه حاول كثيراً ان يعيدني الى

عصمته، ويبدو انه يتابع أخباري ويعلم بمضايقات رافع لي وكان آخر اتصال معه يوم امس في الساعة الواحدة ليلاً حيث أخبرني إنه اتصل بي عدة مرات ولم ارد وإنه انتظر كثيراً ويريد

أن يقول لها (الله يحني ايد اللي قتل رافع). أي بارك الله باليد التي قتلت رافع!!

قلت لشريف هامسا: لو اخفت عنا مكالمة فواز لها لما صدقتها. (وكنا قد سمعنا المكالمة أنا واشرف

قلت لها وهي تودعنا: سنعود اليك اذا وجدنا إن هناك اموراً أخرى ستفيدنا بها. والذي نطلبه منك أن تمسكي لسانك عن أي حديث مع أي كان. ابتسمت قائلة: وانا في خدمتكم وسأنفذ ما تقولونه.

وجدنا جمال الذي كان يزور عادل الفيل قد عاد بعد أن قابل الرجل واخبرنا إن الاخير محتار وضميره يؤنبه لعدم الاخبار عن المشاجرة والتهديد بين رافع والدكتور وإنه والشلة (اصدقاء الدكتور) محتارون هل يقون ساكتين أم يخبرون الشرطة عن الموضوع، سيما إن علاوي وابنه قد يكونا بريئين من قتل رافع.. وانه اي جمال طمئنه ما هو الاخر.

طمأنه اننا نتخذ مايلزم لكشف الجريمة وان عليهم أن يعتبروا انفسهم قد ابلغونا نحن وان المسؤولية اصبحت على عاتقنا..

- فأجبتة ضاحكا: مبادرة جيدة منك.!

وخاطبته هو وشريف قائلاً: الان علينا أن نستمع لفواز وفي هذه الليلة دون تأخير واتوقع شيئاً منه.

وفعلاً وجدته مفرزتنا في إحدى البارات لوحده يحتسي الخمرة (العرق).. فأحضروه مخموراً.

صاح به شريف: (اليوم نشدك فلقة يا فواز).!!

نظر فواز الى شريف والينا بهدوء عجيب أذهلنا جميعاً وقال:

- ولما تشدونني فلقة (لماذا تضربوني) أصلاً أنا كنت أريد أسلم نفسي.!

- قلت له: لماذا تسلم نفسك.!

- أجاب: لان علاوي وابنه جاسم ابرياء فكيف أقبل ان يحملوا الجريمة عني.! وأنا من

قتلت الحقير رافع..!!!

- قلت له: انت سكران الان فلماذا تتهم نفسك بقتل رافع؟! علاوي عنده مشاكل

نقدية مع رافع فما الذي بينك وبين رافع لتتهم نفسك بقتله؟

- أجاب: أقسم بالقران أنا قتلته..

طلبت من المنتسبين أن يأخذوه ليغسلوا رأسه أكثر من مرة بالماء البارد لكي يصحى،

ثم يجلبوه أمامنا.

دخل علينا فطلبت منه الجلوس قائلاً: هل صحوت؟

- أجب: نعم.. واريد أن ادخن.

أعطيته سيكاره فأشعلها.

- سألته: قل لي الان من قتل رافع؟

- أجب والله العظيم أنا..

- قلت له: ولماذا قتلته؟

- أجب: بلا سبب!! وانه شقاوة وخلصت البلد من شره

- قلت له: لا اصدقك يا فواز.

- أجبني: بشرفي أنا قتلت رافع وتعالوا معي اسلم لكم المسدس..! فصدقوني

- سألته: هل انت متأكد إن المسدس لديك؟

أجب: سيدي تعالوا معي..

قلت للضباط: اذهبوا معه..

لم ننتظر اكثر، فأخذه شريف وعاد بعد نصف ساعة ومعه المسدس الذي كان قد وضعه

في برنية (إناء فخاري) قديم داخل سرداب في بيته الصغير حيث يسكن مع والدته فقط

استدعيته مرة اخرى وطلبت منه الجلوس وسألته: أذن الان قل لنا ما هو سبب القتل

لنقتنع إنك القاتل؟

أجاب بسؤال يسألنا نحن: إذا أي أحد يتحرش (بعرضكم) أي بأهلكم ماذا تفعلون؟

سأله جمال مستفزاً: هل تحرشوا بأهلك وعرضك..!

فأجبه أنا: لا... يمكن يقصد نرمين..!

فأستفزه ذكر اسم نرمين وأجاب بحدة: لا يا سيدي نرمين (شعليها) أي ليس لها علاقة.

ثم عاد يقول بهدوء: سيدي أنا قاتل واعترفت لماذا تلحون علي وتدققون..! خذوني

أمثل لكم كيف قتلته وكنت ملثماً بشماغ أحمر!! الا يكفيكم هذا..

طلبت إخراجهم من الغرفة واخذت والضابطيين نتحدث عن فواز، تصوروا طليقته ويقتل

من أجلها من يضايقها ويعترف على نفسه ولا يريد أن يتكلم عن السبب لأنها (عرضه)

وشرفه كما يتصور... أي إنسان هذا...!!

ورفعت سماعة الهاتف وطلبت ضابط مركز المنطقة وسألته عن نتيجة جهودهم في الجريمة.
- فأجابني سيدي سنقبض على القاتل الهارب جاسم علاوي فالجريمة مكشوفة!! ولا
يبقى فكري

- أجبت بهدوء: سنرسل لكم القاتل الحقيقي بعد قليل مع المسدس المستخدم في
القتل، وحققوا معه وقم بكل الاجراءات اللازمة..

بهت الضابط.. ولم ينبس بكلمة فعلمت مكماً حديثي: شكرا لجهودكم سيادة الضابط.
طلبت من جمال أن يستصحب المتهم فواز ويسلمه بكتاب رسمي الى ضابط المركز
مع المسدس المضبوط. وان يخبر فواز أثناء الطريق انه سيسلمه الى مركز الشرطة وله حرية
القول مع ضابط الشرطة المحقق!! والقاضي المختص.

وقام فعلاً جمال بتسليمه الى مركز الشرطة المختص لإكمال التحقيق في قضية القتل.
دخلت مع شريف الى الغرفة التي كان ينام بها الدكتور حسين وكان ممدداً على السرير،
فنهض وقد بدا على وجهه علامات الاجهاد والقلق..

- سألته: هل اخبرت زوجتك واولادك؟

- أجاب: نعم كنت أتصل بهم.

- قلت له: إذن الان يمكن أن تغادر الى دارك.

- أجاب: كيف؟!

- قلت له: كشفنا القاتل وسلمناه الى مركز الشرطة مع مسدسه. واعترف بالقتل.

- فسألني بلهفة: من هو؟

- أجبت: فواز

- قال: زوج نرمين السابق!!!

- قلت له: نعم هو بعينه.

- قال: عفية عليه.. هذا جزاء ما كان يفعله بي وباهلي

قلت له: والله يا دكتور لو تعلم أي جهود بذلت من أجلك لما نسيت ذلك طيلة عمرك.

أجاب: والله لن انسى فضلكم عليّ ما دمت حيا.

التقطنا انفسنا نحن بعد كشف جريمة قتل رافع حمدان وكان السؤال الذي يفرض

نفسه.. هل إن المذكور له علاقة بما كان يحدث للدكتور حسين رغم إن الاخير وكعاداته

يسوق (دائماً أدلته هو على إن رافع من كان يقف خلف ماجرى له. إلا إن استنتاجاتي من المعلومات التي توفرت عن رافع كانت تستبعد أن يكون هو لأنه ورغم ما يمتلكه من قدرات، إلا إن أسلوبه يختلف عما كان يحصل للدكتور من كتابة الرسائل والذكاء في إيصالها بتلك الطريقة، وخطف الطفلة وإعادتها وكل الأمور الأخرى فـ(رافع) الثرثار ليس لديه تلك المطاولة والدهاء.

وها نحن قد دخلنا في الشهر الثالث من بدء عملنا بالقضية إلا إننا لا نمتلك أي أدلة حقيقية على أحد من الذين نشك بهم.. ولو إننا اخذنا اتهامات والأدلة التي يقتنع بها الدكتور حسين لثم توقيف الجميع دون استثناء أحد منهم لكونه قد بات يتحسس من أي كلام أو إشارة أو همسة أو ضحكة يحسبها لمزة وغمزة لموضوعه هو.

ولكن ماكنت أفكر إننا امام (عصابة) ذكية تتصرف بهدوء وغرضها ليس مادياً ، وانما إيذاء الدكتور حسين وعائلته سيما هو شخصياً من خلال استمرار فرض الخوف على نفسه والقلق والرعب الذي يعيش فيه، وان هذه العصابة هي من الدوائر المحيطة بالدكتور والقرية منه. ولا تخرج أسباب ذلك عن الحسد والغيرة والكراهة له، لنجاحه في عمله وتفوقه فيه، وشخصيته المحبوبة حتى مع اغلب العاملين معه، أو لعلاقاته المنفتحة مع النساء واعجاب الكثيرات به سيما على صعيد عمله.

وقد عزز ماذهبت اليه في تفكيري إن العصابة مستمرة في تحقيق هدفها ذلك إن ضابط شرطة المنطقة النقيب فيصل الذي قام بالتحقيق في قضية قتل رافع حمدان وعند زيارته لي لي شكرني على مساعدتنا في كشف الجريمة، أخبرني دون أن يعي تفاصيل ما يقول انهم (والقول لضابط المركز) في المركز تلقوا اتصالاً هاتفياً قبل أن أعلمه إننا قبضنا على المجرم ونرسله لهم، تلقى اتصالاً مجهولاً، ان من قتل رافع حمدان حالياً مقبوض عليه لدى مكافحة الاجرام ولكنه لم يصدق ذلك.!! (ونعتقد ان الاتصال كان يقصد الدكتور حسين الذي كنا نتحفظ عليه في دأثرتنا). وليس القاتل الحقيقي فواز.

لقد كان واضحاً إن الوسيطتين المهمتين في هذه القضية التي تجيد استخدامها العصابة بذكاء هما الرسائل وكيفية واسلوب إيصالها من جهة واستخدامات الهاتف الأرضي (التلفون) من عدة أمكنة مختلفة من جهة أخرى.

ورغم إن المحقق جمال كان بين فترة وأخرى لا يخفي قلقه من استمرارنا غير الرسمي

تماماً في التحقيق وتثبيت كل ما يحدث قانونياً وفق الاجراءات. إلا إن تحدي العصابة لنا عندما ذكرتنا في احدى الرسائل قد غير بعض رأيه من إننا يجب أن نستمر بإجراء اتنا وقبول التحدي.. ولم تنتظر (العصابة) أكثر من ثلاثة أيام لتعود مرة أخرى في استمرار عملها. حيث حضر مساءً الدكتور حسين واضعاً امامنا رسالة جديدة وهو يتمم بكلمات غير مفهومة ذاهلاً.. كان ما في الرسالة اقصى تعبير من كل الرسائل التي وصلت اليه سابقاً.. وفيها انهم سيثبتون له للمرة الاخيرة انهم قادرون على ان يفعلوا كل شيء به وبعائلته رغماً عن مكافحة الاجرام.. ولذا عليه الرحيل خلال اسبوع فقط.

وكان ينظر الينا بيأس قاتل قائلاً : يا أخوان صدقوني هذه عصابة خطيرة وتمتلك كل شيء وفعلاً تستطيع ان تفعل كل شيء.

لم نتكلم.. فاستمر قائلاً : ولقد أثبتوا ذلك فعلاً. لانهم خطفوا جنطة زوجتي (حقيبتها اليدوية) عند خروجها من دائرتها مع زميلتها الهام الموظفة بدائرتها والتي كانت تسير معها.. بواسطة ماطور سيكل (دراجة نارية) يوم امس.

- سألته: وكيف وصلت الرسالة اليك؟

- أجاب بحزن وأسى: الرسالة وصلت الى مكتب غرفة زوجتي في دائرتها وليست لي حاولت تهدئة الرجل الذي لم يعد كلامنا حتى يجدي معه نفعاً. وأستأذن دون أن يخبرنا اي تفاصيل.

طلبت من شريف أن يذهب معه ويستمع الى التفاصيل من زوجته وزميلتها الهام وبدأت أعيد قراءة الرسالة الجديدة من جديد. وأنا أسترجع مجريات التفاصيل الالية: عصابة لا تقل عن ثلاثة إن لم يكن أكثر من هذا.

رسائل تكتب بأكثر من خط. وايصال الرسائل بطرق مختلفة وذكية.

نداءات هاتفية من مصادر مختلفة ومنها دار الزوج ودائره وتنقطع في المراقبة فقط.

الدخول الى الدار بشكل ذكي وارهاب الزوجة والاطفال.

خطف طفلة بشكل ذكي.

محاولة إتهام الدكتور بجريمة قتل.

دراجة نارية بواسطة تسرق حقيبة يد لمجرد التحدي.

تحدي المحققين وبشكل علني وسافر.

متابعة دقيقة لكل التفاصيل ومعرفة كل الشغرات
استمرار متلاحق غير منقطع في العملية الاجرامية كلها وبتوقيات يختارون هم زمانها
ومكانها.
إن لدى العصابة حزمة كبيرة من المعلومات ومتابعة دقيقة لكل التفاصيل بما فيها نحن
المحققين.

كل هذا يشير الى ذكاء وتخطيط وقول وفعل وليس مجرد كلام.. واذا كان المنفذ جاهلاً
فالمخطط على العملية يعرف ماذا يفعل وماذا يريد ومصر على تحقيق ما يطلب!
وترى كيف تجمع كل هؤلاء ضد الدكتور حسين؟! ولماذا!
اتخذت قراراً بإعادة كل شاردة وواردة حتى وإن كانت صغيرة وإن عليّ أن أستمع
مرة أخرى الى البعض وإن اتابع بعض الهواجس التي كانت في ذهني ولكنها تحتاج الى
دليل وجهود لأثبتها فأنا طيلة الفترة الماضية كنت اسجل ملاحظات واضع وعليها علامات
استفهام وتعجب وأضع تحت ما يريني خطوط عميقة، ولكن كل من هذه المؤشرات التي
تشكل مجرد تخمينات وهواجس كانت تصطدم بما يناهيا لاحقاً من حوادث او معلومات
تشكك فيها وتضعف من واقعيتها.

عاد المحقق شريف ونقل لي كل الاقوال التي إستمعها من رجاء زوجة الدكتور
وزميلتها في دائرتهم، وإن الحقيبة الصغيرة كانت تحتوي على مجرد نقود ومواد تجميل
خاصة وحبوب دواء.. وإن زوجة الدكتور كانت في حالة نفسية صعبة واصبحت ترتعب من
مجرد رنين الهاتف في دارها وفي دائرتها.. وفي كل شيء حولها وإنها قد فقدت الثقة بكل
شيء، وإنها تريد مغادرة المدينة مع أطفالها وزوجها.

طلبت منه متابعة هذا الموضوع بصورة جدية وجمع معلومات عن العاملين في دائرة
الزوجة والتي لا تتعد كثيراً عن دائرة زوجها.
وبدأت مجدداً أستمع من جديد الى كل الاشرطة المسجلة والنداءات الهاتفية الواردة
والصادرة من الهواتف التي طلبنا مراقبتها واسجل ملاحظات هامة أخرى وتساؤلات لم
تكن واردة إلا بعد أن اكتملت الصورة والاحداث اللاحقة.

وانتقلت للاستماع مجدداً الى عادل الفيل وسميرة وسليم ونرمين وحتى الدكتور حسام

الذي استمعت اليه في عيادته وقد أفادني كل منهم ببعض المعلومات لم تكن ذات اهمية في حينها، ولكن بعد الاحداث وجدت فيها إضافات جديدة وتؤشر لدي شيئاً ما.
واستدعيت الدكتور وطلبت منه أن يأخذ إجازة لمدة اسبوع ليرتاح فيه ويقضيه مع عائلته بعيداً عن القلق وان لا يعطي أي معلومات لأحد عن المكان الذي يذهب اليه.
فعمل الرجل بنصيحتي وسافر مع عائلته الى خارج المدينة، كنا خلالها لا ننقطع عن التحليل والاستنتاج والمتابعة بعيداً عن الخوف على الدكتور وعائلته.
وعندما عاد حضر فوراً الي سائلاً:

- هل استجد شيء ما.!
- فطمأنته قائلاً: نحن نعمل ما بوسعنا كله.. ولن يصيبنا اليأس وسنصل اليهم بكل تأكيد.
- سألني الدكتور متلهفاً: بشرني يحفظك الله.
- فأجبته: صدقني نحتاج الى صبر أكثر بعد، أكثر مما مضى.. وانتم الان في حمايتنا فأطمئن

- سألني هل ستعيدون مراقبة الهواتف! لأني لا أتوقع أن يعود للاتصال بنا.
- أجبته: لقد مضت مدة طويلة ونحن نراقب الهواتف.. وقد امتنعت دائرة الهاتف عن الاستمرار في عملية المراقبة بعد هذه المدة.
- فعاد يسألني سؤالاً اخر:

- هل تنصحنى باستحصال إجازة أخرى؟!
- فقلت له: لا.. فنحن لا نريد أن نجمد الامور بل نريد أن نضع حلاً لهذه القضية (العويصة)..!!

لقد كنا فعلاً نسجل ملاحظاتنا ونضع علامات ومتابعة على بعض الحوادث التي كانت تمر، ولكن كل المؤشرات التي تشكل مجرد تخمينات وهواجس كانت تصطدم بما يصعب أن ندلل عليها ونثبتها.

ولم نهمل أبدا جمع معلومات كثيرة عن الدكتور، وعلاقاته الواسعة وعن اخوته وأهله وتفضيل زوجته لاختيارها له ورفضها للدكتور حسام ذي النسب العريق وإتمام الزواج رغم معارضة اشقاء الزوجة..

كما كنا نسأله عن علاقاته مع كل النساء والتي جمعناها عنه فكان يجيب (صدقوني هذا

زمن مضى وانتهى).

لم تكن القضية تفارق ذهني ليل نهار، رغم مشاغلي وواجباتي الكثيرة الاخرى ألا إني كنت أعتبرها نوعاً من التحدي الكبير والخطير، ليس لي فحسب وإنما للمحققين ولدائرتي جميعاً. فالعصاة فعلاً كانت تشير إلينا خلال رسائل التهديد بأننا لن ننفعه! وإنها ستصل إليه رغماً عنا.

ولقد وصلنا في متابعة القضية إلى حد الا عودة عن الاستمرار في التحقيق فيها بعد هذه المدة الطويلة بما فيها من قلق وخوف حتى على مصير الدكتور وعائلته والتي سنعتبر أنفسنا مسؤولين عنها في حالة حدث مكروه لهم.

لقد كنا نتعامل مع عصاة هي من تختار الزمان والمكان والوسائل لمفاجأتنا وما كنا نكاد أن نخرج من ثغرة جديد للمسألة بخطوطها حتى ندخل في مسألة معقدة أخرى. ولم يمر علينا يوم واحد نحن المحققين دون أن نستعرض كل الاحتمالات ونحلل كل حادثة جديدة في محاولة لربطها بهذه العصاة التي كنا متأكدين انها تستهدف الدكتور حسين شخصياً وعائلته.

وإن التهديد لعائلته كان الوسيلة المفزعة له ولنا أيضاً. ولقد تجمع لدينا مئات المعلومات عن كل ماله علاقة بالقضية ولم نكن نهمل أية معلومة كبيرة كانت أم صغيرة ونضعها تحت مجهر البحث والمتابعة.

وكانت إجازة الدكتور بعض المتنفس لنا لإعادة التركيز مرة أخرى في كل نتائج ما اتخذناه، وعندما عدنا لاستكمال ما كنا نخطط له في غيابه!!

كنت مستلقي على فراشي بعد منتصف ليلة من الليالي، وكان المحقق شريف قد سلمني قبل وصولي إلى الدار أوراقاً في غاية الأهمية.

ولم أستطع النوم بانتظار اليوم التالي فنهضت وفتحت حقيتي الدبلوماسية التي كنت أحتفظ فيها بكل الرسائل التهديدية وعددها (10) تسعة رسائل فوضعتها على المنضدة التي كانت داخل غرفة نومي، واحضرت الورقة التي سلمني إياها المحقق اشرف مع ورقة أخرى...

وفجأة قفزت من مكاني وأنا اصرخ (وجدتها... وجدتها!!) بين دهشة زوجتي من صراخي الذي استمر وأنا أقول (الله... الله) ولم تغمض عيني بأنظار الصباح..

وهكذا وفي بداية الدوام الرسمي كنت في المكان الذي قصدته ودخلت الى غرفة مدير الادلة الجنائية (الفنية) ووضعت أمامه الرسائل المرقمة من (1 - 10) وسلمته ورقتين فيها كتابات، وطلبت من ان يقوم المختصين بمقارنة كل الرسائل مع خطوط الورقتين. فسألني الرجل الذي كان متعاوناً معنا طيلة الاشهر الماضية وهو يتسم: رسمياً أم ليس رسمياً؟

أجبت: على ضوء النتيجة سنقرر ذلك.

وجلست انتظر مع مدير الادلة ما سيقوله خبراء الخطوط في مقارنة الكتابات الذين يعتبر قولهم الحد القطعي الفاصل في أخطر الجرائم والحكم الذي تركز اليه كل المحاكم في القضايا المصيرية والخطيرة والتي لا يشكك فيها حتى القضاة.

بعد ثلاث ساعات من الانتظار والقلق والترقب.. جلس الخبير أمامي وهو يقول لي: مبروك سيدي... سبع رسائل مطابقة للنموذج (أ) ورسالتين متطابقتين للنموذج (ب). قبلته وقبلت مديره وطلبت منهم تنظيم تقرير بذلك. واستلمته وأنا أكاد أطير من الفرح!! وعدت الى دائرتي منتشياً بين دهشة شريف وجمال اللذين كلفتهم بمهام خلال العشرة أيام الماضية فوق طاقتهم.

اتصلت بالدكتور حسين وسألته إن كان بالإمكان ان نكون ضيوفهم مساء هذا اليوم لاستكمال بعض التحقيق حول خطف الحقيبة وامور أخرى تتعلق بالجيران... رحب الرجل بنا كثيراً.. ووصلنا اليه مساءً وجلسنا نتحدث بكل تفاصيل الموضوع ومجرياته وتوقعاتنا وبحضور زوجته رجاء.

وطلبنا من الدكتور أن نختلي به أولاً ومن ثم نختلي نحن الثلاثة (انا وشريف وجمال) بزوجه رجاء.

وفعلاً بعد خروج زوجته بدانا نسأله عن أمور معينة، ولم يستغرق ذلك طويلاً فطلبنا منه أن يدعوا زوجته الينا ويتركنا للحديث معها لأننا نريد أن نسألها عن أمور محددة.

بدأت أسألها عن كل ما حدث وأسبابه ورأيها الشخصي فيه وعن الذين توجه هي اليهم الشك والاتهام وكان يبدو عليها التأثير والقلق والخوف على أولادها وزوجها وانها تستغرب من الأمر وليس لديها أي شك بأحد.

ثم سألتنا: أستاذ.. هل تعتقد إنكم ستتوصلون الى نتيجة بعد كل هذه الاشهر التي

أتعبناكم من خلالها

أجبتها بثقة مؤكداً: سنصل.. نعم سنصل اذا لم نكن فعلاً توصلنا للفاعل!!
أجابتنى: معقولة.. معقولة.. وماذا تنتظرون.. هل تنتظرون أن يفعل أكثر بنا مما فعل؟
بل قد.....

قاطعتها بحزم: ومن تتوقعين يكون الفاعل سيدة رجاء!!؟
أجابت: يا الهي. أنت تسألني من هو.. أنا أرجوك. ان تخبرني فوراً.
اجبتها بهدوء: انت... انت... يا رجاء!!!
وكانها لم تسمع ما قلت... صمتت...
وردت بسرعة وانفعال: أنا... أنا... تقصد أنا!!
اجبتها: نعم أنت من يقف وراء هذا كله.
نظرت اليّ وعلى شفيتها ابتسامة ساخرة وقد أكفهر وجهها
واجابت بغضب: كنت أسمع عنك أستاذ طارق إنك محقق ذكي ولكني مع الاسف اجد
اليوم محققاً غيباً أمامي!!
نهضت بسرعة وقلت لها بغضب وسخرية حاسماً الموقف: أمامك أربعة وعشرين
ساعة فقط لاغيرها للاعتراف وبعدها سنرى من هو الغبي منا!!
خرجت مع شريف وجمال وودعنا الدكتور حسين الى باب الدار ونحن نتذرع له بأن
لدينا موعداً هاماً علينا اللحاق به، وكان الاستياء الشديد واضحاً على وجه المحققين من
كلام رجاء معي الى حد إن شريف قال غاضباً: والله ياسيدي كنت سأهم بضربها لولا إني
وجدت أن الوقت والزمان غير مناسبين لذلك. وانها امرأة.

الحقيقة العارية

لقد أيقنا نحن الذين تابعنا هذه القضية إن هناك ثوابت في هذه القضية علينا أن نعمل
ضمن دوائرها وتفصيلاتها، ويقف في مقدمتها إن الفاعل يمتاز بذكاء وعقلية متميزة وغير
اعتيادية وثبتنا امامنا تساؤلات كثيرة كانت بعض أجوبتها تؤكد على تلك الثوابت التي عملنا
في محيطها.

ومن أمثلة ذلك (ليس المهم وصول الرسائل الى حسين وزوجته) بل في الاساليب
والطرق المختلفة التي كانت تصل الى المذكور في تلك الرسائل.. حيث كانت تصل بيد

عامل خدمة النادي أو في الاستعلامات أو في البريد العادي. ولكن الأسلوب الذي أتبع في وضع الرسالة في جيب الطفلة (الصدرية) عند أخذها من الروضة الى بيت خالها كان أسلوباً ذكياً جداً لا يخطر على البال. وقد أراد الفاعل من خلالها توجيه رسائل مهمة الى الدكتور وهي.. (انهم) يستطيعون الوصول اليه والى أطفاله، وانهم جادون في تهديداتهم له. كما أكدوا له ايضا إنهم يعرفون عنه كل شيء ويعرفون أقارب زوجته والمدارس التي يداوم فيها أطفاله، ولكننا نحن في ذات الوقت سجلنا ملاحظتنا المهمة عن هذه العملية.. وهي إن الفاعلين هم من الدائرة القريبة جداً من الدكتور وزوجته أو إنهم جمعوا عنه كل هذه المعلومات. ولكن الاحتمال الاول كان هو الاقرب لتساؤل كنا نطرحه ترى لو إن مديرة الروضة مثلاً اتصلت بالأب أو الأم (باعتبار ان الام هي من كانت دوماً تلتقي لمديرة الروضة) وسألتهن عن الرجل الذي حضر اليها لأخذ الطفلة (زينة) فماذا سيكون الموقف؟! والتساؤل الثاني.. ماذا لو صادف خروج أخ الزوجة أو أحد أقاربها في الدار عند طرق الباب وخروج زوجة الخال لترى الطفلة لوحدها وتتصل برجاء لتخبرها إن زينة وصلت اليهم؟ (وللعلم إن الدكتور هو من أخبرنا بهذه المعلومات نقلاً عن زوجته رجاء)، أو يبدو أن إخوة الزوجة رجاء كانوا بعيدين عن كل ما يجري لشقيقتهم التي لم تخبرهم عن أي شيء حول هذا الموضوع.

كما إن وصول بعض الرسائل الى المكتب (غرفة) الدكتور في محل عمله وكذلك وصول الرسائل الى مكتب (الزوجة) في محل عملها ضيق من دائرة الاحتمالات التي كنا نطرحها وذلك إن استنتاجنا انصب على إن أحداً ما في كلتا الدائرتين هو ضليع ومشارك في هذه العملية حيث ليس من السهولة وضع رسائل على مكتب الدكتور وزوجته من قبل غرباء عن المحيط الذي يعملون به.

لذلك فقد تم التركيز بشكل واسع على العاملين في الدائرتين سيما القريين أو القريبات ممن يترددون على غرف الزوج والزوجة (وقد بذلت جهود سرية واسعة لمعرفة هل يوجد أحد ما يتردد من الموظفين أو الموظفات على كلتا الدائرتين)

والمسألة الاخرى كانت في جمع المعلومات عن الدكتور حسين أولاً، فلقد أتضح لنا وبالأسماء علاقاته الشخصية مع أصدقائه أولاً وطبايعهم ومن هم المقربون منه ومن كان منهم على إطلاع بكل علاقاته وحامل اسرارهم.

كما علمنا بكل تفاصيل علاقاته ومغامراته النسائية ومنها انفتاحه على كل الموظفين اللواتي كنَّ يعملنَ معه في الدائرة، مما جعل أغلب العاملين يسيئون الظن به وبهذه العلاقة. ولكن علاقات الزوجة كما اتضح لنا كانت محدودة جداً في مجال عملها، حيث لم يكن لها سوى عدة صديقات لا يتجاوزن أصابع اليد الواحدة. أما على مستوى الاقارب أو زوجات الآخرين من أصدقاء زوجها فكانت كثيرة بل إن هاتف دارها كان يئن من كثرة استخدامها له مع المذكورات.

أما المسألة المهمة الأخرى فهي النداءات الهاتفية التهديدية التي كان الدكتور وزوجته يتلقيانها، والتي كانت تنقطع عند وضع الهاتف تحت المراقبة ثم تبدأ عن رفع المراقبة عنها. والذي كان الدكتور يتهم عامل البدالة (قريب المعلم صديقه) بها. فقد كان الاتهام بالنسبة لنا مستبعداً تماماً بعد جمعنا معلومات عن عامل البدالة وأسلوب العمل فيها. مما جعلنا نفكر في أمور أكثر واقعية عن ذلك.

كما أتضح لنا أيضاً إن كلتا دائرتي الزوج والزوجة مرتبطتان ببدالة واحدة لها خطوط ومن ضمنها هاتف الزوج وهاتف الزوجة في مكتب كل منهما كما لفت انتباهنا جداً إن الفاعلين كانوا على اطلاع تام بكل ما يفعله الدكتور حسين وحتى حضوره الينا في الدائرة ومعرفة حتى اسم الذي يحقق في الموضوع معرفة مبيتته (نومه) عند حجزه ليلة في دائرتنا. لقد كان لجميع المعلومات التفصيلية الفضل الاول في التوصل الى الحقيقة بعد أن استبعدت بعض الاسماء تماماً من الذين كان الدكتور يرمي بالتهم لكل منهم ويسوق أدلته على هواه وما يلاحظه عن كل منهم.. بل إنه لم يترك أحداً إلا وأتهمه حتى بمجرد سؤال عابر وجهه أحد منهم اليه يسأله عن اطفاله؟ فالدكتور حسام كان انساناً رقيقاً منصرفاً الى عمله وحتى انه قام بتعيين الموظف سليم الذي انهى عقده هو عطفاً عليه ومسألة انسانية ليس إلا، على عكس ما كان يفكر به الدكتور حسين.. وكذلك اخرون ممن دافعوا عنه أمامنا عند اللقاء به، وكان يعتبر كلا منهم من يقف وراء ما يجري له.

وكانت كل هذه الامور تدخل ضمن الموضوع الالهم وهو أسباب الجريمة وما دوافعها ومن المستفيد منها؟

وكانت الاجابة لا تخرج عن أمر واحد إن ما حدث كله موجه الى الدكتور حسين شخصياً ولم تكن أسبابها مادية لخلوها من أي ابتزاز مادي أو طلب فدية أو معاملات تجارية

أو مالية أو منافسة ما.

أما المسألة الشخصية فأن دوافعها الظاهرية هو المنافسة الوظيفية أو النسائية أو الغيرة والحقد والحسد ولا غير ذلك كما كنا نستنتج من المعلومات ومن التحقيقات التي كنا نقوم بها.

الهاجس والشك

إن من الصعب ما يمر به المحقق هو الهاجس والشك في عقله، ولكنه لا يستطيع أن يوجه الاتهام لمن يشك به أو يفصح عنه سيما إذا كان المشكوك به هو من ذات العائلة أو صديقاً مقرباً أو خادماً أو عاملاً يحظى بثقة المشتكي المتضرر.

لذلك فإن على المحقق النبى في أن يربط الملاحظات ببعضها ويوجب على التساؤلات بما يقنع به للوصول الى القرائن والادلة التي لا تقبل الطعن مطلقاً، وإلا كتب الفشل على كل ما يقوم به من إجراءات.

بدأ الهاجس الاول بتوقيات الهاتف ولذا كان لزاماً علينا أن نسجل كل ما يرد ويصدر من مكالمات على دار الدكتور الذي بدأنا نعلمه بمعلومات مغايرة عن توقيت المراقبة ورفعها، سيما في الفترة الاخيرة. فقد أخبرت الدكتور إن هاتفهم تحت المراقبة وعليهم إطالة الحديث لكي نسجل ونصل الى الفاعل.. (هنا انقطع الاتصال)، وبعد فترة اعلماه إننا رفعنا المراقبة عن الهاتف وقد أعلمني الدكتور إن زوجته رجاء أخبرته إنها تلقت تهديداً من امرأة، موضحاً تفاصيل التهديد كما أخبرته الزوجة (ولدى تدقيقنا وجدنا إن الموضوع كله مختلف؟! وغير صحيح.

(لاحظوا هنا إن مراقبة الهاتف لأي كان من يكون، إما بناء على طلب صاحب الهاتف وهذا ما كنا نفعله مع الدكتور حيث نطلب منه تقديم طلب وسلمنا اياه على أساس أن نسلّمه نحن الى الدائرة المعنية، أو قد يكون مراقبة أي دار هو بموافقة من القاضي بناءً على توصية الشرطة) وهذا ما فعلناه اخيراً وكنا نخبره بعكس الحقيقة.

حيث تم تسجيل كل المكالمات التي تدون من قبل دائرة الهاتف ونقوم نحن باستلامها واستماعها، وما عزز هاجسنا هو مسألة خطف حقيبة الزوجة حيث تم إحضار المفوضة المدنية التي كانت تراقب الزوجة لغرض حمايتها عند خروجها من دائرتها.

وقد انكروا ذلك واكدوا إنهم شاهدوا الزوجة تركب السيارة مع زميلتها ووصلت دارها، وكانوا هم (أي المفوضة) يركبون دراجة بخارية ويسيرون على بعد وخلف السيارة

التي فيها الزوجة.

كما تساءلنا عن كيفية وصول خبر وجود الدكتور في دائرتنا وحجزه لدينا في غرفة من امرأة مجهولة اتصلت بضابط المركز القائم بالتحقيق بمقتل رافع حمدان وتخبره أن القاتل موجود لدينا..

وعندما سألنا الدكتور فيما إذا اتصل بأحد، فنفي ذلك وقال بأنه لم يتصل إلا بزوجه رجاء فقط.. وقد تأكدنا من ذلك عند سماعنا للشريط المسجل على دار الزوج وسماعنا المكالمة التي دارت بينهما.

وبصورة عامة كانت رجاء ذكية جدا وهادئة الى أبعد الحدود، وتعرف كيف تستدرج زوجها الدكتور لتأخذ منه كل المعلومات عما يجري حتى في التحقيق والمراقبة، بل حتى عن تفاصيلنا نحن الذين نحقق وماذا نفعل، حيث كان الدكتور وهو في تلك الحالة لا يخفي عنها شيئاً ويخبرها عن كل شيء في أدق تفاصيله.

العمل الحاسم

النساء أولاً.. هكذا بدأنا بعد أن علمنا إن هيام هي أقرب الصديقات لرجاء، وكاتمة اسرارها وان لهيام الموظفة القريبة في نفس دائرة الزوجة شقيقة اسمها منى هي الأخرى موظفة تعمل في دائرة الزوج، وكانت الثانية تنقل للأولى كل تصرفات الدكتور في دائرته والاقاويل والاشاعات عنه وتقوم هيام بنقل ذلك كله الى الزوجة رجاء، عدا عن مصادر النساء الأخريات من زوجات أصدقاء الدكتور اللواتي يسمعن الكلام ثم يثرثن ومنهن علياء زوجة المعلم فاضل محمود الصديق المقرب للدكتور والتي كانت تنقل أخبار نرمين الى الزوجة ايضاً التي كانت على اتصال بنرمين، إلا كبريائها وماتسمعه عن علاقة زوجها بها كانت تمنعها عن أي سؤال لنرمين.

وكنا بحاجة الى دليل قاطع لا يحتمل الشك بأي نسبة وهو مصدر الرسائل، ولا يمكن ذلك إلا بالحصول على نماذج من كتابات ممن اصبحوا ضمن دائرة اتهامنا.. ومن المغامرة في هذه القضية التي لايزال

التحقيق فيها غير رسمي الا من ورقة فيها إفادة لبضعة أسطر للدكتور واطلع عليها القاضي.. حيث إن علينا أن نجمع العديد من النساء وندون اقوالهن ونأخذ نماذج من خطوطهن لنقارنها. وكذلك من غير المنطقي أن نستدعي رجاء ونقول لها أكتبي نموذجاً

لخطك لنقارنه برسائل التهديد الموجهه اليك والى زوجك.!

إن ذلك كله يستدعي فتح تحقيق رسمي قانوني بالموضوع كله.. لذلك فقد اقنعت الدكتور أن يستحصل على إجازة مع زوجته وأولاده ويقضون الإجازة خارج المدينة ليتسنى لنا التصرف في الوصول الى الحقيقة دون ضجة أو علم أي من المتهمين.

وأستطاع المحقق جمال وشريف بطريقة ذكية جداً وبخطة دقيقة وسرية نظمناها معا وناقشناها طويلاً للوصول الى أرشيف إدارة دائرة الزوجة رجاء، وانتزعوا من الاضابير الشخصية عرائض (طلبات) لإجازات سابقة كانت رجاء وهيام قد اقدمتا على تقديمها لغرض الحصول على إجازة من الدائرة. على وعد أن تعاد الورقتين الى من اضطر للتعاون معنا في ذلك لانه كان من المتعذر علينا ان نفتح دائرة الزوجه وصديقتها لتزويدنا بأي ورقة من اضبارتها المحفوظة في قسم الادارة التي تشرف عليها الزوجة شخصياً.

وعندما سلمت النموذجين اخذتها الى داري ووضعت الرسائل أمامي وبدأت اقارن بين الخطوط (الكتابات) ما يشير فعلاً الى تشابهها تماماً. وهكذا قفزت من على فراشي وأنا اصرخ (وجدتها..وجدتها).

ذهبت في اليوم التالي وبعد أن فحص خبراء الادلة الفنية الرسائل والنماذج الخطية وزودنا بتقرير واضح بتطابقهما، وان كاتب الرسائل هما اثنان موضحان ذلك تفصيلاً. كان علينا أن نستمع لـ (هيام) فعندها كل الاخبار بعد أن ثبت إنها قد كتبت رسالتين من التهديد الموجه. وهكذا كان حيث تكلمت بعد أن أثبتنا لها انها متهمة بتهمة جريمة خطيرة طالبة ومتوسلة إبعادها عن هذا الموضوع هي وشقيقتها (منى)، وهما وحيدتا امهما المقعدة الساكنة معهما في نفس الدار.

أوضحت هيام إن رجاء زوجة الدكتور حسين من أقرب صديقاتها بل إنها تعتبرها أختها، وإن رجاء كانت ناقمة على زوجها لكثرة سماعها عن طيشه وعلاقاته النسائية، وانها طلبت منا مساعدتها بكتابة رسالتين عاديتين وليست تهديدية (وإنما كلام عن معرفتها بعلاقاته وتصرفاته وطيشه).

واعترفت إنها اتصلت مرتين بالدكتور من غرفتها في الدائرة بناءً على الحاح رجاء بأن تتكلم معه بصوت مبهم وإنها لم تهدد وهي نفسها لم تكن تدري ماذا تقول.

ونفت أن يكون لأختها أي علاقة بالموضوع ولا بالرسائل وانما طلبت منها أن تضع

رسالة واحدة على مكتب الدكتور فقط، وكانت تلتقط ما تتكلم به اختها عن الدكتور حسين وعلاقاته وتصرفاته وما يشاع عنه في الدائرة وتنقل الى رجاء.

ونفت كلياً علمها بخطط حقيقية رجاء أو إنها كانت معها. وكذلك نفت أي معلومات عن علمها بخطط الطفلة، وعندما أخبرناها بمواصفات الرجل الذي استصحب الطفلة.. أجابت إن العاملين من عمال الخدمة في الدائرة كلهم يحبون رجاء لأنها تعطف عليهم وتساعدهم ولا تستبعد أن يكون أحدهم قد قام بذلك تطوعاً من غير أن يعرف ما تقصده رجاء من ذلك واستدركت قائلة.. (كانت رجاء تكلف بعضهم بأرسال حاجات الى بيت أهلها أحياناً)! وهذا ما اجاب على تساولاتنا ماذا لو خرج اخوة رجاء وشاهدوا الرجل الذي جاء بالطفلة الى دارهم بعد اخذها من الروضه حيث ستبدوا المسالة طبيعية لانهم يعرفونه وقد تردد اليهم قبل ذلك.

وعندما سألناها عن السبب الذي دعاها لهذا العمل وخطورته. أخذت تبكي وتقسم إنها كانت تفعل ذلك لمجرد تعاطفها مع امرأة مثلها هي رجاء أقرب صديقاتها التي هي غاية في الرقة والادب والخلق. ولم تكن تعي ولا تتصور إن هذا الامر سيصل الى هذا الحد.

عند خروجنا من الغرفة لاحظنا منى واقفة قرب عربة معوقين جالسة فيها امرأة مسنة مقعدة.. فنظرت اليها هيام باستعطاف قائلة.. أناشدكم بالله (أستروا علينا.!!).

اكتفينا بهذه الشهادة التي اوضحت لنا كل الصورة وتفاصيلها، والتفت الى شريف قائلاً (حسنًا فعلنا إن التحقيق كان غير رسمي الى حد الان).

والان علينا أن نسمع الى المخطط الذكي الرهيب، فلعل لديه قولاً آخر..

وهكذا كان عندما توجهنا الى دار الدكتور واستمعنا الى رجاء في ختام حديثنا تقول:

(كنت أسمع عنك كثيراً.. ولكن بتوجيهك التهمة لي أصبحت غيباً بنظري.!!)

اعتراف امرأة

كنت متعمداً أن أصدمها بالقول... انت.. أنت يا رجاء من فعلت كل هذا.

لم ادخل بالتفاصيل لان الوقت لم يكن مناسباً ولم يكن المكان (بيتها) مناسباً أيضاً. ولأسباب أخرى كثيرة كنت أقدرها في هذا الموضوع.

اربع وعشرون ساعة هي المهلة التي حددتها لها، ولم احدد موعداً ولا مكاناً وأعتقد إنها كانت كافية لفقدانها توازنها وتقدير ما سترتب عليها في حالة الانكار والاعتراف.

ولكنني كنت واثقاً انها ستفعل شيئاً ما خلالها، ونظراً للمعلومات التي كنت قد خزنتها في ذاكرتي عن تلك المرأة الجميلة الذكية ذات الكبرياء والتي وجدت فيها عند اللقاء بها شخصية قوية، فقد كنت اتوقع أن تتصل بي.. ولكن لم أكن اتوقع ما هو رد فعلها وكيف ستواجهني أو ستواجه كل الادلة والحقيقة.

وفي وقت مبكر وقبل انتهاء فترة الانذار كانت فعلاً تتصل بي وتطلب السماح لها بمواجهتي في مكثبي (دائرتي).

جلست وكانت تستصحب طفلتها الصغيرة زينة، وعندما كنت انظر اليها كانت تجول بنظراتها في أرجاء مكثبي.

وبادرتني بالقول: هل يصح أن لا ترد حتى بالسلام على امرأة يا أستاذ طارق؟ أجبتها: اختصري... قل لي ما عندك.

قالت: ها قد حضرت اليك فماذا تريد.. وهل هو إرضاء لغرورك؟ (هكذا ردت) قهقهت وأنا اجيبها: انت حضرت هنا اضطراراً وليس اختياراً.. فاللعبة يا رجاء انتهت بخسارتك كل شيء.. بل إن هناك مالم نقله ولم نفعله بعد..

أجابت: إن ما عندكم ليس سوى اتهامات تستطيعون الصاقها بي.. فهكذا أنتم رجال الشرطة! عندما تعجزون عن كشف الحقيقة تجدون المنفذ لإلصاقها بأي كان!

قلت لها: انت واهمة جداً، فالذي لدي ليس اتهامات وانما أدلة دامغة لا تقبل الشك بنسبة صفر بالمئة. وأقول لك والى حد هذه اللحظة لم نتخذ أي إجراءات رسمية أو قانونية لأسباب كثيرة.. ولكننا سنتخذها اليوم وسترين النتيجة ماذا ستكون..

لم ترد على كلامي..

فأكملت قائلاً: هل تعرفين إن يوم أمس من كان بضيافتنا.

صمتت فأعلنت: هيام.. صديقتك!! واختها لمى!!

ردت: وماذا يعني إن هيام صديقتي؟

قلت لها: لقد اعترفت أمامنا بكل شيء.. هل تريدان أن احضرها لتسمعي منها عن

الرسائل وعن المكالمات الهاتفية؟

لم ترد.. وقد بدأ على وجهها الارتباك حينها سحبت من درج منضدتي الرسائل..

وقلت لها: اليس هذه رسائلك؟

أجابت: ومن يقول ذلك؟

أجبتها: الخبراء الفنيون الذين لا يخطئون ابداً وكلمتهم هي الحد الفاصل التي يؤخذ بها أي قاضي حتى في حكم الاعدام!!

واعقبت ذلك بأن سحبت نموذج خطها (وهي طلب كانت قد قدمته للحصول على إجازة اعتيادية لمدة اسبوع)

ثم قلت لها غاضباً وأنا أريها كتاب خبراء الادلة الفنية.. وأقول لها: إقرأي يا رجاء.. إقرأي قرأت الكتاب... وأصفر لون وجهها وتمتت قائلة: كيف حصلت على هذه العريضة (اي طلب الاجازة)

ضحكت قائلاً: أهذا الذي يهملك.. يا ذكية؟ اليس هذا خطك وكتابتك وانت تهددين زوجك بل حتى تهددين نفسك؟

تهديد في رسائل.. مكالمات كاذبة.. طفلتك هذه البريئة تستخدمينها وتسليطين أحد رجال دائرتك، وتتهمين أحداً مجهولاً بالخطف.. حقيقة خطفوها منك كذبا في كذب.. أعلمين كم جريمة هذه!!

تحريض على القتل - خطف - تهديد - اشغال السلطات الحكومية.. كل منها حكمها عليك عشرات السنين.. ايتها الذكية!!

ويبدو ان كلمتي الاخيرة التي رددتها ساخراً منها عندما قالت لي (غبي) قد جعلها في حالة من اليأس مني...

فأخذت تردد: أنا غبية.. أنا غبية.. ارجوك انا نادمة. ارجوك سامحني.. أرجوك تقبل اعتذاري

قاطعتها: ألم تفكري مرة واحدة إن زوجك كان يمكن أن يقتل أحداً بسبب ماكنت تفعلينه انت مجرمة.. مجرمة.

وضعت يداها على عينيها وأخذت تبكي متوسلة.. ارجوك لا تذلني.. لا تذلني.. انا لست مجرمة.

قلت لها: اذن ما هذا الذي كنت تقومين به؟... لعبه!! وتسلية بزواجك وبنا ايضاً؟
تمتت قائلة: اليس من الانصاف أن تسمعي وتعرف الاسباب. فاعطني فرصة لتسمع اسبابي.
فأجبتها بحدة: أيأ كانت الاسباب فقد كان تصرفك أكبر وخطر و....

قاطعتني: صدقني هو يستاهل كل ما جرى له فاترك لي فرصة لأحدثك عنه وعني وبعد ذلك أحيلوني الى المحكمة وليكن ما يكن وسأتحمل كل العقوبات حتى لو كان إعداماً. فأعطيتها الوقت لتتكلم قائلة: كان حسين الدكتور مجرد غريب عن المدينة ففضلته عن كل من تقدم لأهلي طالباً الزواج مني، ووقفت بوجه والدي وأهلي المحافظين وأنت تعرفهم ومؤكد إنك عرفت كل شيء عن عائلتنا العريقة الغنية التي رضخت لرغبتني كرهاً بل ساعدوه للوصول الى ما وصل اليه من شهرة وكنت واقفة الى جانبه بكل شيء عندما كان لا يملك الا راتباً ضئيلاً، وتحملت معه ما لم أكن قد عشت فيه في دار أهلي من غنى ودلال. ولكنه وبدل أن يعرف قدر ما قدمته وما منحته له من حب وإخلاص، أخذ يتغير عندما بدأ يخونني مع السافلات ويقضي أوقاته معهن متذرعاً بالعمل.. وقد أوحيت له أكثر من مرة أن يلتفت اليّ والى عمله وأطفاله الثلاثة. لكنه أحمق عندما استمر يخدعني ويكذب عليّ متصوراً إن إنفاقه عليّ، وعلى أولادي هو ما يرضيني.

لقد كنت أحس بإهانتته لكرامتي وكبريائي وهو يقضي ليااليه عند هذه وتلك.. وكنت أسمع الغمز واللمز عنه فأتجاهل ذلك بل ادافع عنه وانا متأكدة إن كل ما يقال عنه صحيح. لذلك وعندما أوصلني الى الانهيار والجنون، اتخذت قراراً مع نفسي أن أوصله الى الجنون. وكان عليّ بعد ان وجدت نفسي مجرد خادمة وجارية إن انتقم لكرامتي منه. سكت قليلاً وهي تنظر لطفلتها..

ماذنب هذه واحمد وعلي اولادي. هل تفهمني.. هل تفهم معاناتي.. وأنا أحمل لوحدي المريض منهم ليلاً الى المستشفى وهو يقضي ليلته بين أحضان الساقطات... لقد كان غيباً عندما كان يبرر تأخره عن الحضور الى الدار وأنا أعلم في أي ماخور كان يقضي ساعاته.

هكذا يا أستاذ.. قررت بعد أن رسمت وخططت لكل شيء وبدأت بالتنفيذ دون تردد ودون أن أحسب النتائج اللاحقة..

فقد قررت إما أن أجعله يقتل او ينتحر أو يكون مجنوناً!!

ولكن الحظ الذي كان يقف معه دائماً وقف هذه المرة الى جانبه عندما جعله يتصل بكم بعد أن فشل الآخرون الذين طلب منهم المساعدة فأنقذتموه أنتم مرة أخرى لاكون أنا الضحية!! (وشاهدتها وهي تتكلم تلتفت الى الجهة الأخرى لإخفاء دموعها المنهمرة من عينيها).

وللحقيقة أقول رغم نقمتي عليها وعلى تصرفاتها وعملها، إلا إن كلامها قد خفف من حدة انفعالاتي سيما بعد أن ختمت حديثها قائلة: أنا لست نادمة عن كل ما فعلته به.. صدقني ولو عدت الى نقطة البداية سأفعل كل ما فعلته مهما كانت النتائج وحتى الفضيحة.. ولكني أقسم لك بالله وبأولادي اني نادمة على قلبي لك يوم أمس ولا اطلب منك أن لا تتخذ أي إجراءات ضدي بل أرجو منك ان تقبل اعتذاري عن كلمتي السخيفة بحقك..

أجبتها: الان.. قلبي لي من كان يساعدك أو يرسم لك الخطة كلها؟

فأجابت: لا علاقة لأحد بها أنا من فعلت ذلك كله.

قلت لها: دعيني أصدقك وأصدق حكاياتك عن زوجك والاسباب.. ولكني أن أسمع

منك انت.. وبلا مراوغة يا رجاء

أجابت: هيام صديقتي كأختي وقد كتبت رسالتين كنت أنا من أُملي عليها ما كتبه

واتصلت مرتين به بحضوري.

قلت لها: نحن نعرف هذا..

قالت: يبدو إنكم تعرفون كل شيء.. وأرجوك اترك الناس الآخرين الذين ساعدوني فلا

ذنب لهم إلا محبتهم لي وتعاطفهم معي..

قلت لها: ستركهم إذا أجبت عن تساؤلاتنا.. ترى كيف طرأت عليك هذه الافكار؟

أجابت: أنا لست امية.. أنا إنسانة مثقفة وذكية وقد استخدمت ذكائي في كل مارسمت.

سألتها: ومن كان يخبرك بكل التفاصيل؟

أجابت: هو..! بعد أن أشغلته الهموم كان يخبرني يومياً بكل شيء عنكم وعن أسمائكم

ومراقبتكم للهاتف والذين يتهمهم فأزيد من شكوكه بهم.

قلت لها سائلاً: وعملية دخول مجهولين الى داركم ليلاً وأنت لوحده؟

أجابت: أنا من كسرت صندوق الكهرباء وأطفأت الاضواء وكسرت شباك الغرفة.

فأعقبتها بسؤال آخر: والخطف المزعوم لطفلتك؟

اجابت: أنا أرسلت أحد العاملين معي ولن أقول لك اسمه مهما فعلت.

وقد طلبت منه أن يأخذها الى دار اخي وقلت له اطرُق الباب واتركها، وتأكد انهم

خرجوا ليأخذوها، وتذرعت له بأن لا يدع أهلي يشاهدوه.. وكان الرجل بسيطاً ساذجاً.

ففعل ما أردته منه. وحتى لو انكشف في الروضة والدار كان هناك إجابته مني مقنعة للجميع.

ابتسمت وقلت لها: أي تستغلين طيبة البعض وجهلهم ومحبتهم ومساعدتك لهم؟ ثم اكملت متسائلاً هل هو عناد أم رمضان.. أحدهما ليس كذلك من قام بذلك أجابت: عناد.. هو من اكلفه كثيراً وهو مسكين وصاحب عائلة كبيرة وأنا حقاً أساعده لوجه الله وليس كما تفضلت حين استخدمته في أخذ الطفلة الى بيت خالها من إنني استغلّيت ذلك..

طلبت حضور كل من المحققين جمال وشريف قبل أن تغادر رجاء الغرفة.. فدخلوا ولم يسلموا عليها عمداً وجلسا. فبادرتهما هي بالكلام..
قائلة: أنا أسفة والله. وأعتذر منكم ومن حقكم أن لا تسلموا عليّ.
وقد حضرت اليكم لأقدم اعتذاري عن كل شيء كما قلت كل شيء واعيدها أمامكم كما قلتها مرات ومرات. أنا كنت غبية فعلاً وأنا استحق كل ما ستتخذونه تجاهي.
نهضت وهي تقول.. ولكن اذكركم ان لي ثلاثة اطفال وانا من عائلة معروفة ومحترمة واتمنى منكم قبل أن تتخذوا قراركم أن تفكروا بهم وليس بي وبزوجي الذي كان سبب كل ما جرى.

شرحت للمحققين بعد مغادرتها كل ما جرى وقلت لهما وانني قد سجلت كل المحادثة التي دارت بيني وبينها وباستطاعتكما سماعها كلها.
كان جمال مختلفاً مع زميله في الرأي رغم إن كلاهما تعاطف معها إلا إن جمال كان لا يبرر ما قامت به من أعمال. أما شريف فكان معجباً بما فعلته في تخطيطها ومكرها، فهي كما كان يردد... مرحلة هذه بنت نوري!! ثم أردف كلامه بنكته قائلاً: سيدي ليش (لماذا) لا تعمل معنا هذه في التحقيق فأن عقليتها كبيرة!!
بقيت مع المحققين اكثر من ساعة نناقش كيف لنا أن نتصرف الان. واخيرا تطابقت آرائنا فيما سنتخذه في هذا الموضوع.

سألت جمال: قل لي ماذا في الاوراق التحقيقية التي معك؟
أجاب: مجرد إفادة قصيرة دونتها للدكتور تتضمن أسطراً تقول إن هناك جماعة يهددونني ولا أعرفهم.. وإن السيد القاضي كتب على مطالعتي... تبذل الجهود لمعرفة الفاعلين... فقط لا غير.

مضت فترة اسبوع وإذا بالدكتور حسين يطل علينا بعد انقطاعه عنا..

وعندما جلس بادرني بسؤال: اليس غريباً هذا الهدوء.. ولأول مرة لا يصلني لا نداء هاتفي ولا رسالة ولا تهديداً!!

أجبت: الحمد لله أو ليس هذا ما نريد ذلك وانت تريده أيضاً مما جرى لك.
أجاب: ولكنني متوجس واخشى أن أكون بعد هذا الهدوء عاصفة شديدة أخرى لأن الفاعل لا يزال طليقاً وقد يكون يفكر ويعد العدة لأعمال أخرى أخطر مما فعل.
أجبت: اطمئن فنحن أيضاً لن نتخلى عن اجراءاتنا وعليك أن تمارس حياتك الاعتيادية وتتفرغ لأهلك واطفالك وتطمئنهم أيضاً. ونعتقد ان الفاعل قد أحس بأننا بدانا نقرب منه، لهذا فضّل أن يكتفي بما فعله سابقاً.
خرج الرجل وكأنه غير مقتنع بكلامي الذي تحدثت به وهو يقول: أتمنى ذلك فقد اتعبنا وأتعبكم.

مضت عدة ايام.. واذا بالدكتور ومن غير موعد يحضر الينا في ساعة متأخرة من المساء فرحبت به وجلس وعلى وجهه إمارات التعب والارهاق.
فسألته فوراً: أقلقنتني.. قل لي هل حدث شيء ما؟
أجاب وهو يتسم بمرارة: لا لا انتهى كل شيء فقد كنت صادقاً معي ولن تصل بعد أية رسالة ولا تهديد ولا هاتف.

قلت له: وهذا ما كنا نسعى اليه و.... قاطعني وهو يقول:
- وأنا أشكرك على ما بذلته من جهود ودائرتك كلها والاخوان الاعزاء شريف وجمال وكل من معكم....

وتوقف ثم أردف.. كما أشكرك على كتمان اسم الفاعل الذي كان مصدر كل ما جرى!!!
- أجبت: ماذا تقصد دكتور!!

- ابتسم وأجاب بسخريه: زوجتي أم أحمد.. (ومن غيرها) لقد اعترفت لي بكل شيء حتى حضورها عندكم في الدائرة واعترافها أمامكم ثم أستمروا بعد سكوتي قائلاً: هذا ليس غريباً منك فأنت أخي وصديقي.. ولكن أيها الصديق هل تتصور أن ابقى اعيش مع من ارادت أن توصلني لأن أكون مجنوناً أو قاتلاً طيلة اكثر من ستة.

- أجبت: والله هو شأنك يادكتور وهي مسألة خاصة لا علاقة لنا بها نحن.
- قال: نعم هي مسألة خاصة بي فعلاً ولكنني لن أدع هذه المسألة تمر بسهولة. ولذلك

قررت بعد تفكير أن أرفع دعوى قضائية بحقها، نعم دعوى جنائية وبعدها سأكسب القضية وأضعها في السجن وأطلقها لكي لا تأخذ أي حقوق مني هذه بنت الاكابر. فهي لا تستحق ذلك!!

- أجبته: وهذا حقك وشأنك أنت ايضا.. ولكن أجبني على سؤال واحد هل سمعت منها كل شيء؟

- قهقهه ساخراً: كل شيء يا صديقي.. تكلمت عن الاسباب التي دعتها لعمل هذا بي.. ولكنها لم تخبرني عن من كان يعاونها من العصابة رجالاً ونساءً. وكيف أصدقها بعد ذلك؟

- قاطعته: اسمع يا دكتور هل تصدقني!!

- اجاب: وكيف لا اصدقك أنت..

- قلت له: أقسم بالله العظيم وبشرفي إن زوجتك شريفة وليس لديها اي شيء مما يدور في عقلك.

- قال لي: إذن من كان يساعدها أيها الصديق.. اليس عصابة من الرجال والنساء؟

- قلت له: لا عصابة ولا هم يحزنون وعليك أن تثق بكلامي ولن أدخل في التفاصيل.. هي أخطأت اخطاء كبيرة نتيجة محبتها وغيرتها عليك وعلى تصرفاتك وافعالك وعلاقاتك النسائية التي تجرح كل امرأة متزوجة.

- قاطعني: سأطلقها... وارجوك أحتاج الى الرسائل التي سلمتك أياها لكي يعرف أهلها قبل المحكمة عن ابنتهم ماذا فعلت بي..

- أجبته: عن أي رسائل تتحدث؟

- اجاب: رسائل التهديد...!!

- أجبته ببرود: لا أتذكر أنك سلمتني رسائل..

نهض منفعلاً وهو يقول: يا صديقي سأقيم دعوى عليها في المحكمة وسأطلبك أنت وجمال وشريف للشهادة.

أجبته: افعل يا دكتور ما تشاء ولكنك ستخسر القضية وتخسر أطفالك الذين لن يذكروك بخير.

ولأول مرة خرج الدكتور من دائرتي غاضباً دون أن يودعني.

بعد أشهر قليلة كان أمر نقلي قد صدر من محل وظيفتي الى منصب أكبر في محافظة

أخرى...

واحتفظت بالرسائل والتقارير والملاحظات في حقيبتني التي كنت استصحبها معي في كل مكان.. وكنت اعود بين فترة وأخرى في اجازاتي إلا أنني لم أسأل عن الدكتور وأتجنب من يذكره أمامي ولا أريد أن اسمع ما جرى لاحقاً.

وها قد حانت الفرصة هذه ودفعني فضولي المكتوم أن أدخل اليه واره بعد كل تلك السنين، وقد وجدته على غير ما كان في تلك الفترة القلقة...

وقد ارتاح قلبي وضميري وأنا اسمعه يقول لي (أم أحمد ستزعل علي إذا علمت اني رأيتك ولم ادعوك الى عزيمة (أي دعوة عشاء) وقد طلبت مني أن نزورك في داركم للسلام على أهلك المحترمين...

يومياتي في الموصل

عملت وظيفياً في الموصل ثلاث مرات كانت المرة الاولى في شرطة الكماركلمدة تزيد عن اربع سنوات، وفي المرة الثانية عملت كمدير لمكافحة الاجرام لمدة تزيد عن ثلاث سنوات، وفي المرة الأخيرة وبعد غياب سبعة سنوات للعمل في المحافظات الاخرى عدت الى الموصل لأقود جهاز الشرطة فيها..

ومن الطبيعي أن يختلف كل عمل من أعمالني من خلال مناصبي المذكورة عن بعضها. ففي عملي كضابط استخبارات شرطة الكمارك للمنطقة الشمالية كان العمل يتفرع باتجاهين، الاول جمع المعلومات في منطقة واسعة تشمل محافظات نينوى وأربيل ودهوك والسليمانية ذات الحدود الممتدة طويلا مع تركيا وايران وسوريا، حيث انصب العمل على كيفية وطرق ووسائل التهريب، اضافة لجمع المعلومات عن المهربين وتحركاتهم بين المناطق وشخصياتهم وعلاقاتهم، ومن الجهة الاخرى بأهمية أنواع المواد المهربة سواء داخل هذه المناطق الى خارج الحدود العراقية أو المواد المهربة الداخلة من البلدان المجاورة الى هذه المحافظات ومنها تسريبها الى المحافظات الاخرى.

وإن الشق الثاني من العمل في هذه الوظيفة فهو متابعة المعلومات عن عناصر المنتسبين العاملين في شرطة الكمارك ضمن هذه المناطق ومعرفة العناصر السيئة فيها.

لقد ساعدتني هذه الوظيفة في معرفة العشائر العربية الساكنة في كل المناطق وشيوخها

ومدى تعاون كل منها معنا في مكافحة التهريب، حيث إن امتدادات هذه العشائر سيما الساكنة في المناطق الحدودية وتمتد بين العراق من جهة والدول المجاورة من جهة أخرى، وحيث ترتبط بعلاقات القربى كونهما من ذات العشيرة وإن اختلفت تابعة السكن للدولة. وكان قسم من العشائر بل الاغلبية لا تنظر للتهريب انه جريمة مؤذية للمجتمع واقتصاد البلد، بل تعتبره نوعا من التعامل الاعتيادي.

وهكذا كنت في أكثر أيام الاسبوع انتقل من مكان الى آخر فقد تجدني في يوم في منطقة قرية طويلة على الحدود الايرانية وبعدها في قلعة دزة شمال السليمانية، او في دير بون ضمن محافظة دهوك على مشارف المثلث العراقي التركي السوري، أو في مخافر تل صفوك وسنوني والمملحة على حدود محافظة الانبار.. أو في صحراء الحضر.

وكان الرتل الذي نخرج فيه متكونا من سيارتين مسلحتين مع سيارة من نفس النوع أكون أنا فيها، ولقد شهدت عدة مصادمات مع المهربين في مناطق خطرة سيما البعيدة، ولكننا لم نكن نرمي لنقتل! بل كنا نرمي للتخويف ولم يحدث أن أصبنا بالإطلاقات أي مهرب!! لان البضائع المهربة لم تكن سوى مواد عادية كالأقمشة والزوالي والمواد الاستهلاكية..

ورغم عملي المتعب والمرهق الا انني كنت أحرص في بعض أيام الاسبوع في المواظبة على الحضور في كلية الاقتصاد حيث كنت ادرس فيها في الدوام المسائي.

كان عملي في شرطة الكمارك عملاً فنياً أكثر منه عملاً إدارياً رغم إنني كنت أقوم بمهمة مساعد مدير شرطة الكمارك للمنطقة الشمالية بما فيه من تقديم المقترحات لأجراء التنقلات ومنح الاجازات والعلاوات والترفيعات وغير ذلك من الامور المهمة ايضا.

لم يكن لدي وقت للفراغ إلا لساعات بسيطة مع أصدقائي سيما الذين يشتركون معي بهواية لعب الشطرنج!! ومن بينهم أصدقائي الاكبر مني سناً وخبرة في الحياة وهما الاستاذ المربي نوري الحاج أحمد والموظف في دائرة الكمارك المدنية الرجل الشهم والنزيه الزاهد أبو محمود (يونس أحمد العباسي) رحمهما الله تعالى وغفر لهما. لما كانا يبديان لي من نصائح ثمينة وأخوة حقيقية.

ورغم اني ضببت بضائع مهربة بملايين الدنانير ومن بينها حتى الذهب.. إلا انني كنت أحرص على تسليمها الى الدائرة المختصة بكل حرص وأمانة ولم تسول لي نفسي مرة واحدة أن أمد يدي الى تلك البضائع أو كان يعرض عليّ اموال (كهديا) لقاء عدم خروجي

فقط للدورية!!

ومن الطريف إنني كنت أستاذين سلفة من البنك الحكومي عندما يأتي موعد ذهابي بعائلي الى أهلها في بغداد لسد ما تحتاجه هي والاولاد.

لقد دخلت وظيفة الكمارك غير مدين وخرجت منها مدينا!! وأسكن أنا وزوجتي واولادي الاربعة آنذاك في غرفة واحدة في دار أهلي في بيت متواضع في حي شعبي.. وللحقيقة إن اغلب رجال جيلي من الموظفين كانوا مثلي حيث الرشوة هي مسألة محرمة في الدين كما هي جريمة مخلة بالشرف وعار على من يفعلها.

أما عملي اللاحق بعد شرطة الكمارك فقد كان بمنصب مدير مكافحة الاجرام في الموصل، وهو محصور ضمن واجب مدينة الموصل وضمن واجب محدد وهو مكافحة الجريمة والتحقيق فيها.

ولم تكن هذه المديرية مسؤولة عن التحقيق في كل الجرائم وان كان واجباتها تختصر في التحقيق في كل الجرائم الغامضة التي تحال لها من القضاء أو من الجهات الادارية العليا في المحافظة أو مديرية الشرطة التي ترتبط بها مكافحة الاجرام.

وعند التحاقني فيها لم اجد أوليات مفصلة عن المجرمين من ذوي السوابق أو معلومات وافية عنهم، بل اوليات من الكتب الرسمية مبشرة هنا وهناك، ولوحة فيها صور صغيرة لبعض ذوي السوابق..

لهذا فقد انصرفت الى وضع خطة خاصة لتطوير العمل في المديرية بشكل علمي وتتضمن مايلي:

إنشاء شعبة القيود السرية.. حيث بذلنا جهداً كبيراً في جمع المعلومات من مراكز الشرطة عن المجرمين السابقين وتبليغهم للحضور في الشعبة لإعادة تجديد المعلومات عنهم.

تنظيم استمارة جديدة بكل من ذوي السوابق وتحتوي على معلومات متكاملة عنه وعن عمله السابق واللاحق ومدة محكوميته وسكنه السابق واللاحق وصور عديدة شخصية له ومن هم أصدقائه مع ملحق علمي لمتابعته.

تنظيم سجلات حديثة تم طبعها في دار طباعة جامعة الموصل ساعدنا فيها صديقي الدكتور محمد مجيد السعيد رئيس الجامعة، مع بطاقة شخصية لكل من ذوي السوابق..

وقد ذكرت فيها أحكامه السابقة.

تصنيف ذوي السوابق من حيث الاختصاص في قيامه بالجريمة مثلاً :
كسر اقفال المحلات.

كسور الدور.

العنف في السرقة.

الوسائل التي يستخدمها في السرقة.

النشالون في المدينة.

تنظيم سجلات خاصة بالمتهمين الذين افرج عنهم لعدم كفاية الادلة.

تنظيم البومات لصور ذوي السوابق ووفق السياقات أعلاه.

تنظيم سجلات خاصة بذوي السوابق من الساكنين خارج المدينة.

الطلب من الفنادق في المدينة تزويد الشعبة بأسماء النزلاء يومياً.

ألزام محلات بيع وشراء المواد القديمة في الموصل بفتح سجل يذكر فيه اسم البائع وهويته ومحل سكناه وتدقيق هذا السجل من قبل الشعبة اسبوعياً.

- تم ربط المفارز المدنية العاملة في المدينة بالشعبة المذكورة والطلب اليهم بتقديم معلومات عن كل من يشاهدونه من ذوي السوابق للاستفادة منه.

-التنسيق مع مراكز الشرطة جميعاً بتزويد الشعبة بالمعلومات عن كل جريمة قتل والمشتبهين فيها.

لقد كانت لهذه الشعبة واجبات عديدة أخرى تم تطويرها بعد فتح دورة فنية في المديرية لعناصر أخرى من المنتسبين الشباب وضمهم إلى المفارز العاملة، وقد أشرفت شخصياً على ألقاء المحاضرات عليهم أو القيام بتدريبهم على العمل (كالمراقبة وجمع المعلومات. وكتابة التقارير عن ذوي السوابق).

وتم توزيع هذه المفارز بشكل علمي ومدرّس على مناطق المدينة سيما المناطق المزدحمة، وكان للشباب الجدد تأثير كبير وإبداعات ومبادرات سيما بعد أن استحدثنا نظام المنافسة بين المفارز وتقييمها وتكريم المتميزين منهم شهرياً بعد إجراء الإحصائيات على نشاطاتهم.

كما تم فصل الجانب الإداري عن الجانب التحقيقي في المديرية نهائياً ، وتم توفير كل سبل الراحة لكل محقق من الضباط والمفوضين.

وقد أصبح أسلوب عمل الدائرة كالآتي:

عند ورود أي خبر عن جريمة أو تكليف بها، يكلف أحد المحققين بالمباشرة فيه ويخرج الى محل الحادث برفقة مفوض من القيود السرية مع مفرزة من شعبة القيود، ويتولى كل منهما واجباته.

ويكون الضابط المحقق هو المسؤول عن كل ما يجري من كشف وتدوين أقوال ورسم مخطط ويعمل بأمرته مسؤول القيود السرية من متابعة القبض أو الإحضار أو الاستدعاء أو معلومات من السجلات في شعبة القيود.

وقد كانت لسمعة مكافحة الأجرام في الموصل أثره الكبير والواسع في نفوس المواطنين وثقتهم بها لما حققته من انجازات كبيرة في كشف الجرائم ومتابعة المنحرفين والشقاوات، وحازت على رضا كل المسؤولين في المحافظة وفي مديرية الشرطة العامة، وأصبحت نموذجاً متطوراً في العمل العلمي الجاد.

كما كان للتنسيق الكبير مع مدير شرطة بلدة الموصل ومديرها المرحوم المقدم حسين سليم أبو علي والتي كانت مختصة بإخراج الدوريات الرسمية في المدينة والمشرقة على الحراس الليليين..ومن خلال التنسيق مع ضباط مراكز الشرطة كل ذلك جعل الأمن والطمأنينة في مدينة الموصل في أعلى مستوياته التي يشهد لها من عاصر وعاش تلك الفترة. ومما يجدر الإشارة إليه إنه رغم تلك الاعمال الكبيرة لمديرية مكافحة الاجرام، الا إن عدد كافة المتتبعين فيها كان (سنة ضباط بينهم المدير (أنا) وواحداً وثمانين مفوضاً ومنتسباً. اي إن المجموع كان سبعة وثمانين رجلاً بمن فيهم الاداريون، وكان الجميع متميزاً في عمله واذكر من الضباط النقيب بهاء الدين والنقيب أكرم سعدالله الحنكاوي والنقيب زكي حمد الطائي والنقيب حمزة النني رحمه الله والملازم الاول هاني غيث خطاب، أما المتتبعين فكلهم متميزون ولازلت أتذكرهم ومنهم المفوض عبدالاله عبد العزيز والمفوض أكرم عز الدين والمفوض محمد ابراهيم والمفوض أمير السورجي ومسعود السورجي والمفوض عز الدين وضياء الحياالي وغانم الربيعي وأبو ادريس وعبد محجوب وغيث ووعد الله وغيرهم ممن يغيب عليّ تذكر اسمائهم بعد أربعة عقود من الزمن.

ولقد كان كل واحد منهم يمثل منظومة أمنية لوحدة في تنفيذ الواجبات.

كما حازت المديرية على ثقة واعجاب ودعم المحافظ والادارة والحزب من خلال

انجازاتها من مكافحة للجريمة، وكانوا يترددون بين فترة وأخرى لاطلاع على نتائج كشف الجرائم المهمة التي كان الناس يتداولونها في المدينة.

كما كانت المديرية اليد اليمنى لمديرية شرطة محافظة نينوى ومدرائها المتعاقدون وهم (العميد صابر عبد الرزاق والعميد عبد المنعم حميد) في تحقيق أعلى درجات الامن في المحافظة. وكانت واجباتي كمدير للمكافحة واجبات تحقيقية وفنية واجرائية أكثر منها كواجبات ادارية لقلة عدد الكادر في هذا الجهاز، لهذا كنت منصرفاً الى تخطيط العمل ومتابعة المفارز وتوزيعها ومراقبة ادائها في الاماكن التي تتواجد فيها، سيما في الليل وفي مناطق كنا نحرص على عدم حدوث أي سرقة أو جريمة فيها كمركز المدينة بأسواقه التجارية المتعددة.

حيث كنت استصحب أحد الضباط بعد منتصف الليل في جولات تفقدية في أسواق تفقدية سيراً على الاقدام، لان مقر المديرية كان يقع في منطقة باب الطوب وبالذات في السراي القديم، ونعود بعد صلاة الفجر الى الدائرة ونبيت فيه.

ولا أتذكر إن جريمة قتل غامضة أو جريمة سرقة أو اغتصاب قيدت ضد مجهول، ولم نكن نلجأ الى تشكيل فرق عمل. بل كان المحققون كل بمفرده، وبإشراف المدير شخصياً هم من يقومون بكشف الجريمة وإحالتها بعد كشفها الى القضاء في الموصل الذي كان في أعلى الدرجات الكفاءة والنزاهة والمتابعة، وقد تفاجأ محافظ نينوى السيد صبحي علي خلف بنقلي من منصبي واستدعاني مبيناً إن علي عدم الانفكاك وانه سيذهب الى بغداد لإلغاء الامر، ولكنه بعد عودته أوضح لي إن السيد مدير الشرطة العام اللواء عبد الخالق عبد العزيز هو من رشحني رغم إنني كنت قد ترقيت حديثاً الى رتبة مقدم، وبعد اخفاقات في مديرية شرطة السليمانية وبتوصية وموافقة المكتب العسكري الذي كان مطلعاً على هذه الاخفاقات في مديرية السليمانية.

أما عملي كمدير لشرطة محافظة نينوى بكل اقسامها، فقد اختلف كلياً عن عملي السابق في شرطة الكمارك ومديرية مكافحة الاجرام.

فمدير الشرطة هو قائد الجهاز بكامله، وهو المسؤول الأول عن الموارد البشرية واداراتها وتوزيعها وترقيتها وتنقلاتها، وكذلك الامكانيات المادية والفنية (كالسيارات والاجهزة والمباني والتجهيزات والامور السوقية المتعددة الاخرى، إضافة للأمور الفنية وعلى راسها الهدف الرئيسي وهو تحقيق الامن وإشاعة سيادة القانون وتوفير الاستقرار

والحفاظ على أرواح المواطنين وأملاكهم، إضافة لحراسة المنشآت الحيوية ومؤسسات الدولة وتعيين الحماية اللازمة.

وكان هذا الواجب يستخدم وضع الخطط الطويلة والمتوسطة والانية للمديرية والاشراف على تنفيذها من قبل أقسام وتوابع المديرية، وإضافة لذلك كانت هناك واجبات التنسيق مع الأجهزة الامنية والحزبية والادارية والعسكرية من خلال رؤساء تلك الاجهزة. ولذلك فقد كنت عضواً في الكثير من اللجان المشتركة، إضافة لعضوية اللجنة الامنية. وقت كنت حريصاً بشكل يومي على الاطلاع ومعرفة تفاصيل الجرائم المهمة كالقتل بكل أنواعه والسرقات وحوادث الطرق والتزوير والخطف، إضافة للخلافات العشائرية التي تحصل في أغلب قرى ونواحي المحافظة المنتشرة خارج مركز المدينة. وكنت أساهم مساهمة جادة في الحضور مع المحققين عند قيامهم بالتحقيق في الجرائم المهمة، وكما كنت أقوم برئاسة فرق العمل الخاصة بجرائم الرأي العام (التي كانت قليلة في المحافظة). وقد اشرفت بشكل مباشر على كل خطة يقوم بوضعها مدراء أقسام الشرطة ومناقشتها مع مديرها وضباطه.

وكان إحصاء الجرائم هو السبيل العلمي الذي كنا نتبعه والذي كان يحرص عليه (المقر العام للشرطة في بغداد) حيث تتجمع إحصاءات كل الجرائم، وتقوم مديرية البحوث والدراسات بإشباع البحوث حولها وإرسالها مع نتائجها الينا.

ومن اهم ماكنا نحرص عليه هو تنفيذ تعليمات وزارة الداخلية ومديرية الشرطة العامة باقامة المؤتمرات نصف السنوية والسنوية لمديريات الشرطة والتي يحضرها المحافظ ومدير الشرطة العام وبعض كبار ضباطه ومدراء شرطة المحافظات المجاورة وجمهرة كبيرة من رؤساء الدوائر في المحافظة، والوجهاء ورجال الدين والشيوخ والمحامين والقضاة وغيرهم... حيث كنت أقوم بشرح واقع الجريمة في عموم المحافظة وارتفاعها أو انخفاضها كما أوضح لهم بالإحصائيات ذلك وماهي وكيفية سبل تعاونهم مع رجال الشرطة لتحقيق الامن المنشود في المحافظة.

ومن أهم المبادرات التي قمت بها في نينوى، فتح دورات تحقيقية لضباط الشرطة بإدارة العقيد برهان حمو المحقق المعروف والذي تم تفرغه لهذا الواجب المهم. وكذلك خطة الحضور الدائم التي طلبنا من منتسبي مديرية الشرطة مراجعة مراكز

الشرطة في محلات سكناهم بأعتبارهم أقرب الناس ليكونوا مصادر لزملائهم في مناطقهم. وكنت في الليل أتجول رفقة مدير العلاقات مستصحباً معي هدايا للدوريات العاملة في المدينة. أما في المناطق السكنية القديمة وكما يطلق عليها في الموصل بـ (العوجات) أي الازقة الضيقة فكنت شخصياً استصحب مفارز الشرطة بالزي الرسمي وأوزع عليهم الصافرات ونقوم بتوزيعهم ضمن تلك المناطق للتجوال فيها.

كما كنت أحرص في كل يوم جمعة أو بعض أوقات العصر من بعض أيام الاسبوع بالذهاب بمفردي الى الاسواق الداخلية، سيما منطقة باب الطوب وأجلس مع بعض من أصدقاء والدي رحمه الله الذي كان لديه محل صغير في باب الجسر (سوق الشربات) بعد إحالته على التقاعد.

ولم أنسى أياً من اصدقائي القدامى حيث كنت أذهب اليهم بين فترة واخرى وأسمع منهم، بعد أن أجلس على المقاعد المتواضعة التي يضعونها أمام محلاتهم. وكانت مشكلة تحرش الشباب من خلال تجوالهم في منطقة السراجخانه قد أصبحت شبه ظاهرة في هذه المنطقة التي تردحم بالنساء لأن كل محلات هذه المنطقة كانت تتاجر وتبيع الملابس النسائية والولادية والاقمشة. وقد وافق السيد المحافظ على معاقبة المتلبس أو من يدور راجلاً في المنطقة بدون عمل أو هدف بالحجز..

وقد عمدت الى تنفيذ ذلك بعد إحضار ولي امر الشاب المتحرش بعد انتهاء الحجز وأخذ تعهد منه بمراقبة ابنه أو مضاعفة العقوبة عدة مرات في حال تكرارها. كانت لقاءاتي الاسبوعية مع المحامين بالذات من أهم ما احرص عليه شهرياً لكونهم الرجال المترددين الى مراكز الشرطة للاطلاع على القضايا، ودون حضور أي ضابط عدا سكرتيري الملازم مهند ولقد كانوا في غاية التعاون عندما يزودوني بمعلومات ممتازة عن وضعية ضباط الشرطة ومتسببهم في المراكز المنتشرة.

ولقد تميزت شرطة نينوى بوجود صاله للحركات فيها خارطتين كبيرتين، وكانت الاولى تضم كل بلوكات ودور المواطنين وشوارعها والشوارع الرئيسية والاسواق والمناطق الحيوية، وكيفية توزيع القوة عليها وتنقلات الدوريات الالية، وقد نفذها أحد ضباط المديرية المتميزين وبأشرافي شخصياً.

أما الثانية فكانت تضم كل توابع محافظة نينوى وتوزيع المراكز عليها..
وقد أعتبر ذلك العمل من المبادرات القليلة في شرطة محافظات العراق، سيما إن الجرائم المهمة كانت تؤثر على كل المناطق ارتفاعاً وانخفاضاً.
كانت مديرية شرطة نينوى ضمن تقييمات الوزارة ومديرية الشرطة العامة هي الاولى في تحقيق واجباتها، ولهذا نادراً ما لم يحصل ضابط من الضباط المتميزين على قدم في الترقية، كما تم ترقية مئات المنتسبين من درجة رأس عرفاء الى رتبة مفوض. وكانت إحدى القوائم تضم أكثر من مئتي منتسب من هذه الدرجة، وجرى ذلك بأمر وزير الداخلية الاستاذ (سمير الشيكلي) عند زيارته لمحافظةنا.
أما أنا فقد حصلت على العديد من كتب الشكر والتقدير إضافة لثلاث مرات حصلت فيها على قدم ممتاز ولم أستفد الا من اثنين فقط لوصولي الرتبة الاخيرة وهي رتبة (لواء) شرطة والتي ترقيت اليها في شرطة نينوى.
وكما ذكرت سابقاً فقد تم نقلي من المديرية بعد سنتين ونصف لصدور أمر من رئيس الجمهورية بعدم جواز (عمل ابن المحافظة في محافظته كمدير شرطة).!!!
وهكذا صدر أمر نقلي في تموز من عام 1990 وقبل غزو العراق للكويت حيث التحقت الى منصب مدير شرطة محافظة أربيل.

الفصل السادس

مديرية شرطة محافظة اربيل

اربيل

عندما تمت ترقيتي الى رتبة لواء في الموصل، وهي الرتبة التي يطمح اليها كل ضابط شرطة، سيما انها الرتبة الاعلى قانونا المسموح بها لضباط الشرطة، ولذلك فان من يصل اليها يكون ذا حظ عظيم في جهاز الشرطة خاصة، ضمن الملاك الخاص بها حيث لم يكن في كل العراق سوى عدد لا يتجاوز الثلاثين لواء ومن ضمنهم مدير الشرطة العام ووكيل الوزارة.

اقول لم تدم فرحتي كثيرا حيث صدرت اوامر من رئيس الجمهورية، بعدم جواز ان يعمل مديرا للشرطة من هو من اهل المحافظة التي يديرها وهو قرار لم يسبق للدولة العراقية ولا لدولة أخرى، ان اصدرت مثله. ولم يجد احدا تفسيرا لمثل هكذا قرار مباغت وعجيب وكان من سوء الطالع ان اكون الوحيد الذي شملني القرار لانني من اهل الموصل، وقد عملت فيها مديرا للشرطة لمدة اكثر من سنتين، وحققت فيها نجاحا يشهد له الجميع مسؤولين وجماهير ومديري العام الذي هو وكيل للوزارة في نفس الوقت، لم اكن اعرف اين ستكون رحلتي القادمة لذلك فقد توجهت الى بغداد، وعلمت ان وزير الداخلية السيد سمير الشيعلي سيحضر احتفالا في كلية الشرطة بمناسبة تخرج وجبة من الطلاب فحضرت الاحتفالات وتعمدت الوقوف اثناء مغادرة الوزير مكان الاحتفال ومروره على المودعين وافرحني الوزير وهو يقول لي:

- ها خير اليوم انت عندنا
- اجبته والله ياسيدي جئت لاراك في مسألة هامة، فأخذ الرجل بيدي واثار الى سيارته.
- قال تعال معي وكان هو يسوق السيارة وقد طلب مني مرافقته، وعند دخولنا الى مكتبه في وزارة الداخلية واثار لي بالجلوس وهو يسألني عن الموصل.
- فأجبته مبتسما لم يعد لدي شي في الموصل فابتسم الرجل وقد فهم مقصدي.
- قال والله يالواء طارق انا راض فعلا عن عملك في الموصل، ويكفي انتم كنتم دوما

المحافظة الاولى في تحقيق النتائج وكشف الجرائم، ولكنك تعلم ان هذا الامر ليس مني وانما من (واشار بيده الى صورة رئيس الجمهورية)

- اجبته ياسيدي خلال العشر سنوات الماضية، تنقلت من الموصل الى السليمانية الى كركوك الى بغداد الى الموصل فهل سأبقى اتنقل انا وعائلتي كل سنتين!! قاطعني وانا اعلم ان الرجل يحترمي ويودني قائلا:

- ماذا تريد يا لواء طارق

- قلت ابقى في الموصل وفي أي مكان. صمت لبرهة ثم قال

- انت عملت في السليمانية وكركوك والموصل ومعاون مدير الشرطة العام اذن ستبقى في الموصل وبدرجة اعلى، وسيكون مقرك في الموصل وتكون معاون مدير الشرطة العام للمنطقة الشمالية ومن ضمنها اربيل ودهوك ورفع سماعة الهاتف، واتصل بالسيد المدير العام قائلا له سيأتيك اللواء طارق فدبروا له مقرا في الموصل، وماسيلزم ذلك من امكانيات وسنكتب الى الرئاسة لاستحداث منصب له كمعاون لمدير الشرطة العام للمنطقة الشمالية او اي منصب اخر.

غادرت مكتبه وانا اشكر السيد الوزير، والتقيت بالاخ المدير العام الذي ابدى فرحه ايضا، ووعدني بان يلبي كافة الامور التي احتاجها.

وصلت الموصل واخترت دائرة قديمة ملحقة بمديرية شرطة نينوى، قريبة منها وبدأ العاملون يرتبون الامور بها، وانا بانتظار ان يصدر الامر بذلك.

وبينما انا متوجه صباح يوم 1990.8.2 الى الدائرة حيث لم اكن قد انفككت من مديرية شرطة نينوى بعد واذا بي اسمع من الراديو ان الجيش العراقي قد دخل الكويت.

وتتوالى البيانات الخاصة بذلك وتمضي الايام اللاحقة كثيبة، بعد التطورات على الساحة الاقليمية والعالمية، وادركت ان منصبي المقترح بات منتهيا بانشغال الوزارة والرئاسة والمسؤولين بالحدث الكبير.

فطلبت من الاخ اللواء عبد المحسن خليل المدير العام ان يجد لي حلا للموضوع سيما ان بديلي الاخ اللواء علي العزاوي قد التحق بمنصبه كمدير للشرطة.

وفعلا وافق الوزير باقتراحه على نقلي الى مديرية شرطة محافظة اربيل، برغبتي على اعتبار انها اقرب محافظة لمدينتي الموصل وقد التحقت اليها بعد ايام.

وكالعادة استصحبت اهلي واولادي معي الى مدينة اربيل، والتي كانت عاصمة الحكم الذاتي للمنطقة الكردية. التي تضم سليمانيه ودهوك وقد افرحني ترحيب السيد جعفر البرزنجي الذي عملت معه سنوات في السليمانية، عندما كان محافظا فيها حيث اصبح في هذه المرحلة رئيس المجلس التنفيذي للمنطقة، وكان محافظها السيد يحيى الجاف ومسؤول الحزب فيها السيد صبحي علي الخلف الذي تربطني به وباخوانه صداقة قديمة جدا، اضافة لعملي معه كمدير لمكافحة الاجرام في الموصل عندما كان محافظا فيها.. وكان التحاقني في اربيل في نهاية شهر اب 1990 حيث تم نقل المدير السابق اللواء لقمان سليم الى منصب اخر في اربيل ايضا بعد ان امضى في اربيل اكثر من ثلاث سنوات.

معلومات عن اربيل

وهي مدينه هولير باللغة الكردية، وتعتبر من اقدم المدن التاريخية، حيث يرجع تاريخها الى اكثر من 2300 سنة قبل الميلاد، وهي عاصمة منطقة الحكم الذاتي سابقا.. وعاصمة اقليم كردستان العراق حاليا.. وتقع على مسافة تقدر ب(350) كيلو متر عن العاصمة بغداد عبر محافظة كركوك وديالى ثم الى بغداد العاصمة. وهي خامس اكبر مدينة من حيث المساحة في العراق بعد بغداد وبنوى والبصرة والانبار ويبلغ عدد سكانها انذاك بحدود(850) الف نسمة، حيث تعتبر سادس مدينة في العراق من حيث عدد النفوس الساكنين فيها، واغليتهم الساحقة من القومية الكردية كما تضم التركمان والعرب والمسيحيين.

وتتكون ادارياً من اقلية ونواحي مهمة، كقضاء كويسنجق وجومان ومركسور وشقلاوة وسوران ومصيف صلاح الدين وخه بات وكلاله وراوندوز وحاج عمران اضافة لمركز مدينة اربيل المهم الذي يضم قلعة اربيل التاريخية المهمة ومعالم كثيرة اخرى.

وتعتبر اربيل من المناطق السياحية الاولى في العراق، لما تتميز به مصايفها الشهيرة ذات الشلالات بين الجبال العملاقة الشاهقة، اضافة لاقتصادها المبني على الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة.

وتقع اربيل في الجزء الشمالي من العراق تحدها من الشمال تركيا وجزء من ايران ومحافظة السليمانية ومن شرقها محافظة كركوك ومن غربها محافظة بنوى التي تبعد عنها

حوالي 75 كيلو مترا.

وكنت سابقا اتردد الى اربيل عندما كان مركز شرطة كمرك اربيل في السبعينات يتبع مديرية شرطة الكمارك الشمالية، وكنت اعمل فيها كما كنت اقضي بعض الايام للتمتع بمصايفها الجميلة وجبالها الشاهقة ومصايفها المشهورة وشلالاتها الرائعة كشلالات علي بيك وبيخال.. وتتميز اربيل بموقع استراتيجي مهم جدا، فهي تتوسط محافظات المنطقة الشمالية حيث تقع على الطريق الواصل بين محافظة نينوى وكركوك والسليمانية من جهة وبين المحافظات دهوك وكركوك من جهة اخرى.. ومنها المنفذ الى العاصمة بغداد لمن يروم الوصول اليها من تلك المحافظات.. مما جعلها موقعا تجاريا متميزا بين تلك المحافظات.. واريل موطن اصالة في الشعر الكردي والادب والثقافة والفن وتنتشر مدارسها المعروفة التي خرجت الاف الاطباء والمهندسين والمثقفين الاكراد.. كما انها تشتهر بأسواقها التجارية داخل مركز المدينة التي يتوافد اليها اهالي الاقضية والنواحي والقرى التابعة لها للتسوق منها كما تشتهر بقلعتها التاريخية المتميزة.

ومن مدنها المعروفة مدينة كلاله في اقصى شمالها موطن الزعيم الكردي المرحوم مصطفى البرزاني الذي قاد الحركة الكردية عقودا طويلة من الزمن، بين ثورة مسلحة على سلطة الحكومة وبين تفاوض معها.. فكانت كل الحكومات السابقة تدرك ان حل المسألة الكردية في العراق لا يمكن ان يتم حلها الا من خلاله، ومن خلال الحزب الذي قام بتأسيسه في منتصف الاربعينات، والذي فاوضته جميع الحكومات السابقة التي حكمت العراق وكان من اهدافه المعلنة الديمقراطية للعراق والسلام لكرديستان..

ولم تستقر المنطقة نهائيا حيث كانت تشهد بين فترة واخرى صدامات مسلحة، حيث كانت الدولة تنفق من ميزانياتها الكثير للانفاق على القطاعات العسكرية التي كانت تنتشر في كل مكان.. وعندما استلم حزب البعث امور السلطة في العراق جرت مفاوضات مع قيادة (البارتي) طويلا واثمرت بعد لقاءات طويلة عن اتفاق سمي بأنه اتفاق تاريخي، وهو اعلان بيان الحكم الذاتي في 11 اذار 1970 والذي جرى على اساس انتهاء القتال نهائيا، وحل المسألة الكردية حلا سلميا.. وقد احتفل العراقيون عربا وكردا بالانجاز التاريخي، واصبحت اربيل مركز الحكم الذاتي للمنطقة الكردية حيث ضمت اربيل المجلس التشريعي والتنفيذي والامانات العامة لمؤسسات الحكم الذاتي.. وقد ساد السلام خلال

مدة اربع سنوات لاحقة حيث توقفت الحركات العسكرية، الا ان الاختلاف على موعد تطبيق وتنفيذ قانون اذار واسباب عديدة اخرى منها عدم وفاء الحكومة لتعهداتها ادت الى عودة الصراع المسلح والذي استمر لمدة سنة، وانتهى باتفاق الجزائر بين نائب رئيس جمهورية العراق (الرئيس لاحقا) صدام حسين ومع شاه ايران محمد رضا بهلوي بوساطة الرئيس هوارى بو مدين رئيس جمهورية الجزائر (والذي اطلق عليه اتفاق الجزائر) مما ادى الى انتهاء الثورة المسلحة (ظاهريا!!) وسيطرة القوات العراقية على المنطقة الشمالية ومن ضمنها محافظة اربيل.. حيث انتشرت تلك القوات في عموم المنطقة الا ان تنظيمات الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) بقيت تعمل بشكل سري في المنطقة، والذي انخرط فيه مئات الشباب من المثقفين بانتظار الفرصة المناسبة للعودة بقوة لتحقيق اهداف الحزب المذكور وجماهيره وحواضنه المنتشرة في كل مكان من المنطقة. وكانت اخطاء بعض الاجهزة واخطاء الاجهزة الحزبية التي انتشرت لتنظيم المواطنين الاكراد تضخم في بث شعور وجوب التخلص من هيمنة الحكومة العراقية على مصير ما يصبو اليه الاكراد سيما اثناء الحرب العراقية الايرانية واستحداث تشكيلات جحافل الافواج الكردية المسلحة من شيوخ العشائر الكردية المعروفين وانتشارهم في تلك المناطق..

وقد ازفت الساعات المرتقبة، عندما خسر العراق معركته مع اكثر من ثلاثين دولة جيشت جيوشها بعد غزو العراق لدولة الكويت وهزيمة الجيش العراقي امام تلك القوة التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية وكثير من الدول الاوربية والدول العربية، والتي لم تكن فيها القوة العسكرية العراقية تستطيع الصمود امام تلك القوات، وتكنولوجياها المتقدمة وصواريخها وطائراتها، التي دمرت اغلب البنى التحتية في العراق وهكذا امتدت الانتفاضات بتعبير احزاب المعارضة والغوغاء بتعبير الحكومة العراقية لتستولي على (13) ثلاث عشرة محافظة جنوب العراق وشماله من ضمنها محافظات اربيل ودهوك والسليمانية. وهكذا بدأت شرارة السيطرة الكردية على المناطق الكردية بأسرها وانقلبت الجحافل الكردية المسلحة التي انشأتها الحكومة لتكون مع الانتفاضة المسلحة، وتسيطر بسرعة رهيبية على قرى ونواحي واقضية المنطقة بالتدريج مع تقهقر وانسحاب عشوائى (بل هزيمة) لكل قطاعات وقوات الحكومة من كل المناطق وبضمنها السليمانية وكركوك واربيل ودهوك.. وسيطر كل من حزب الاتحاد الوطني (اليكتي) برئاسة السيد جلال الطالباني والحزب

الديمقراطي الكردستاني برئاسة السيد الرئيس مسعود البارزاني الذي استلم مسؤولية الحزب بالحركة الكردية وهما الحزبان الرئيسان في المنطقة الا ان قطاعات الجيش العراقي عادت لتستولي على المحافظات المذكورة بعد توقف القتال في حرب الخليج مما ادى الى نزوح ملايين المواطنين عن المنطقة في اضخم عملية نزوح شهدتها تاريخ العراق وادى الى تعاطف الرأي العام العالمي مع النازحين..

لذلك فقد جرت مفاوضات بين الحكومة العراقية والاحزاب الكردية. ادت الى تفاهم بينهما مع حماية دولية ضامنة لمناطقهم، وكما تم لاحقا سحب كل المؤسسات الامنية والعسكرية المركزية من المنطقة الكردية.. وقد بقيت تلك المناطق خارج نطاق سلطة الحكومة العراقية حتى عام 2003 بعد الغزو الامريكي للعراق في حرب الخليج الثانية وانتهاء حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراقي.

وقد شهدت اربيل بعد عام 2003 تطورا هائلا في كافة المجالات العمرانية، والبنى التحتية الاقتصادية واصبحت نموذجا يشار اليها في التقدم والتنمية والبناء والرفاهية بفضل التخطيط السليم الذي وضعه القادة الكرد لتطوير اقليم كردستان العراق بالتجاوز على اثار الماضي بكل سلبياته ومن ضمنه ابتداء اصدار العفو العام والتسامح مع الجميع بدون استثناء، ولذلك فلا غرابة ان نجد اقليم كردستان ملاذا امنا للنازحين والمهجرين اليها من كافة المناطق بعد الفتنة الطائفية في العراق وماتبعها بعد عام 2003.

التحاقى في اربيل وحوادث ١٩٩١ (بعد غزو الكويت) والانتفاضه

التحقت بمنصبي كمدير شرطة للمحافظة بعد فترة وجيزة من غزو العراق للكويت، مستصحباً عائلتي اليها كعادتي في تنقلاتي السابقة، ولقد وجدت فيها محافظة هادئة يسودها الهدوء والسلام وتكاد الجرائم الهامة فيها معدومة تماما، وكان اغلب ضباطها من ابناء المحافظة الاكراد ومنهم نائبى (نائب مدير الشرطة) العقيد محي الدين محمد يونس وهو ضابط مهني وكفوء وكذلك الحال بالنسبة لعناصر الشرطة من المفوضين والمراتب (المنتسبين) حيث كان اغلبهم من اهل المنطقة، مع وجود عدد من الضباط

والمتسبين العرب الموزعين ايضا في مراكز الشرطة في داخل المدينة وخارجها.
وفي اربيل وبعد التحاقي كان يقع مقر قيادة الفيلق العسكري الخامس كما تتوزع قطعاته خارج حدود المركز امتدادا في العمق وحتى الحدود الايرانية..
ولكن الاحداث السياسية وانعكاساتها كان يسير باتجاه سيئ، ولم يكن صعبا التنبؤ ان طبول الحرب بدأت تقرر من جديد في العراق كله.
ولا اتذكرة حادثة جنائية مهمة حدثت في اربيل اثناء تواجدي فيها، وانما كانت تحدث جرائم عادية لتكتشف فورا من قبل ضباط المراكز المنتشرة في مناطق اربيل.
وعندما بدأ القصف الامريكي على المدن العراقية، كان لاربيل نصيب من هذا القصف ولكن لمرات محدودة قياسا بالعاصمة بغداد ومحافظات اخرى، فقد تم قصف قطاعات الفيلق الخامس كما قصفت الطائرات ابراج اتصال داخل مركز المدينة، وكنا نلتقط من الراديو اخبار المعركة البرية غير المتكافئة بين قوات التحالف الدولي من جهة، والجيش العراقي الذي انهكه القصف الجوي وكانت الاتصالات مقطوعة نهائيا بيننا وبين مرجعنا في بغداد من جهة اخرى.

كانت اللجنة الامنية لمحافظة اربيل تجتمع بين فترة واخرى بناء على طلب رئيس اللجنة، الذي اصبح مسؤول الحزب بدل المحافظ وكان يحضر تلك الاجتماعات احيانا السيد حسن العامري مسؤول تنظيمات الحزب في المنطقة الشمالية.

وكانت مدينة اربيل واقضيتها في تلك الاجواء هادئة ظاهريا، ولا يوجد شيء استثنائي فيها الا اصوات الرباعيات التي انتشرت على اسطح العمارات العالية، وهي ترمي كانما تستعرض عضلاتها للطائرات العسكرية العائدة فوق اربيل باتجاه الموصل او تكريت او المناطق الاخرى وكانت على ارتفاعات شاهقة.

بدأت الاخبار تتناقل بعد قبول العراق وقف اطلاق النار، والانسحاب من الكويت.. ان هناك تحركات كما سميت وانتفاضة في جنوب العراق بدأت من البصرة بعد ان انسحبت الكثير من القوات العراقية انسحابا عشوائيا، ولاحقها طائرات التحالف لتصب انتقامها على تلك القطعات بعد ان وافق الرئيس صدام واعلن موافقته على وقف القتال خلافا لما كان قد صرح به طويلا انه لاانسحاب ابدأ من الكويت.

وهكذا بدأت المدن الجنوبية تسقط تباعا، حتى وصلت طلائع المنسحبين عشوائيا

كأفراد وعلى رأسهم المسؤولون الى بغداد.

وبدأت الشرارة بصورة عامة في الشمال من محافظة السليمانية، حيث جمع مدير الامن العقيد خلف كل مسؤولي المدينة في مقر مديرية الامن ومنهم المحافظ المرحوم كاكل ونائبه محمد امين عبو ومدير الشرطة العميد وعد الله ومسؤول الحزب سيد اسود واعضاء فروع الحزب فاجتمع عليهم من كل صوب المسلحون والناس الناقمون وطوقوهم من كل الجوانب. كنت في زيارة لمدير امن المنطقة الشمالية الذي مقره في اربيل في احد تلك الايام وصدفة رن جرس الهاتف فسمعت مدير الامن وهو يقول (والله ياخي ويقصد مدير امن السليمانية) لقد اتصلت بهم ويقولون ارسلنا لكم قوة لفك الحصار عنكم وانقاذكم.

اغلق الهاتف، والتفت الي قائلا: ماذا بيدي اعمل؟ والجماعة وعوائلهم محاصرون، وانا اتصل بالمسؤولين ويقولون لي (خلي يصمد سنصل اليه) وهكذا لم تصل النجدة الى المحاصرين، وقتلوا كلهم واحرقت مديرية الامن وجثثهم جميعا (رحمهم الله جميعا) بعد ان قاوموا لمدة ايام ونفذت الذخيرة لديهم.

وكان لهذه الحادثة صداها، ورد فعلها الكبير على كل مسؤولي اربيل ودهوك وكركوك حيث ايقنوا ان المساله منتهية ولا رجاء منها وان حكومة المركز عاجزة عن أي عمل في ذلك الوقت. في 6 اذار و 7 اذار بدأت مظاهرات اربيل في منطقة اسكي كلك (خابات) وانتهت وفي يوم 8 اذار كنت اقوم بجولة خارج اربيل ولم اعد الا قبيل المساء وتلقيت اتصالا من المحافظ بالتوجه لمقابلته في مقر الفيلق الذي تقرر ان يكون هو مقر اللجنة الامنية لاربيل بدلا من مقرها في بنايه الحزب وقد اعلمني المحافظ انهم (هو ومسؤول الحزب وبعض الرفاق واخرون) ذهبوا الى كركوك واجتمع بهم مسؤول الشمال الجديد علي حسن المجيد واعطاهم تعليمات بان أي فقاعة (مظاهرة) تخرج يفتح عليها النار فورا والذي لا يفتح النار يعدم فورا!

يوم 9 اذار اعلمني مدير شرطة شقلاوة ان المسلحين سيطروا على المنطقة وان القوة كلها انهزمت!! كما انسحب كل مسؤولي الحزب والاجهزة الاخرى كل على هواه!! كما لم يعد اثر للقطعات العسكرية الموجودة في المنطقة.

كنت انا ازور مديريات الشرطة (البلدة) والنجدة والحراسات والموقف ومراكز الشرطة ارى على وجوه المنتسبين الكرد الحيرة والقلق، وعلى وجوه المنتسبين العرب الخوف من

الاتي المجهول الذي سيحصل.

لم تكن لنا أية اتصالات بمرجعنا في بغداد، واتذكر ان احد الضباط برتبة كبيرة حضر الينا والتقى بي وغادر خلال نصف ساعة فقط!!!!

وكان تبليغه فقط هو امر حاسم من المسؤولين في بغداد انه لاانسحاب من اربيل ابداً، وعندما تحدثت اليه واعلمته الواقع والحقائق والمعنويات المنهارة صمت الرجل وغادر مسرعاً وكأنه يقول (اذهب انت وربك فقاتلا ان هاهنا قاعدون).

وكانت المعنويات كلها منهارة فعلاً، وكنت ادوام في دائرتي ويحضر معي اللواء لقمان سليم الذي كان يشغل منصب امر الافواج الكردية التي تعمل مع الدولة، والتي التحقت كلها مع المسلحين الثائرين ولم يبقى الا هو فقط ومع سيارته الرسمية وسيارة جيب فقط.

فكان يحضر الى دائرتي محتاراً، وكنت ابيت في الدائرة بعدما غادر اطفالي وزوجتي اربيل في اليوم التالي لايقاف القتال قبل هذه الاحداث، على امل ان يعودوا يو السبت 9 اذار لكنني ارسلت لهم ان لا يحضروا الى اربيل، ويبيتوا في الموصل لاني كنت استقرأ ان الموضوع منته تماماً وان علي ان لا اضيف حملاً ثقيلاً على حملي في مصير مجهول.

كان نهار العاشر من اذار كالايام السابقة، وكنا نعلم ان المسلحين قريبون من اربيل. في ضحى ذلك اليوم جمعني مجلس مع ضابط ركن من الفيلق في مقر امر الموقع وسالته عن اجراءتهم لحماية اربيل فاجابني كنا ننتظر على اساس ان لواءً ياتينا، فوصل اللواء وكل مجموعته 148 فرداً وبعض المدرعات لحماية مقر الفيلق!!!

مرة واحدة لا اذكر تاريخها اجتمع بنا السيد قائد الفيلق ورغم انه كان يتحدث بحكم واجبه عن اجراءتهم الا اني ومن معي لمسنا ان الرجل يعطي من الضعف قوة ولكنه بحكم موقعه العسكري الكبير يعرف الحقيقة.

هكذا بدأت اربيل مقر (الحكم الذاتي) بالسقوط كما عشتها انا... فمر نهار العاشر من اذار والمعلومات تتردد من هنا وهناك وتزيد المعنويات سوءاً سيما وان فرقتين عسكريتين خارج المدينة، لم يبق منها احد الا من التجأ الى ملاذ امن عند اصدقاءه الكرد في المنطقة او بين مهزوم وجد له سبيلاً وبين قائد فرقة ركب الطائرة مع بعض ضباطه تاركاً كل شي وكذا الحال مع المسؤولين الحزبيين خارج مركز اربيل الذين وصلوا دورهم في ذات اليوم ولم يتبق الا مركز مدينة اربيل الذي نحن فيه.

كنت انا انتقل بين اقسام الشرطة في داخل المدينة حيث ذهبت في ذات اليوم الى مجمع قريب على طريق اربيل - خابات كل مراتبه من الشرطة العرب فوجدتهم (اغلبهم من المتسبين الضيوف) في حاله لايمكن وصفها من الخوف والحيرة والقلق.

في الساعة السابعة مساء من يوم 10 اذار ذهبت الى المحافظ بناء على طلبه، بواسطة لاسلكي شرطة النجدة فسألني عن مدير المرور الذي يبدو انه قد (غادر) قبلها بيوم وكلفني ان اجد خمس سيارات كبيرة (سخرة) لنقل مواد للفيلق وقد بلغت احد ضباط المرور بذلك. ذهبت الى مقر الفيلق الذي كانت فيه اللجنة الأمنية، وكنت اسمع اصوات المدفعية وعلمت انها تقصف اهدافا خارج المدينة قرب السيطرة المؤدية الى مصيف صلاح الدين، وطلب القائد العسكري في الفيلق ان نهى سيارات بكامل عدتها واسلحتها من شرطة طوارئ اربيل وطوارئ امن اربيل والحزب ومنهم (أي من الجيش) للخروج فجرا الى طريق اربيل صلاح الدين، وان تكون القوة جاهزة في الساعة الخامسة فجرا وطلب المحافظ مني ان اشعره باتمام الامر وجاهزية قوة الشرطة.

غادرت مقر الفيلق وحضرت الى دائرتي، وارسلت بطلب الرائد مصطفى مدير شرطة الدوريات لتنفيذ ذلك ووجدت العقيد محي الدين نائب المدير مع بعض ضباط المقر موجودين فجلست معهم حتى الساعة الثانية عشرة ليلا وغادرت الى مقر الفيلق واعلمت ضابط الركن جاهزية القوة وهممت بالمغادرة الى دائرتي فقال لي العميد الركن دحام درو (ضابط ركن الفيلق) ان ابقى هنا وارتاح لانك تعبت من الذهاب والعودة، ولم يبق على الموعد الا ساعات (والجماعة يقصد المحافظ والمسؤول الحزبي وبعض اعضاء اللجنة الامنية كلهم يياتون هنا) وحقا لقد فأجئني قوله، لاني لم اكن اعلم بذلك فبتنا تلك الليلة بملابسنا العسكرية ومعني اللواء لقمان سليم في غرفة نوم العميد دحام فاخذني النوم سريعا من شدة التعب، ولم اشعر الا بصوت باب الغرفة يفتح وصوت يصرخ (الجماعة دخلوا اربيل) نهضت مسرعا واتجهت الى سيارتي واتصلت بسيطرة النجدة واذا بصوت متكسر في اللغة العربية يشتم ويلعن ويهتف فعلمت ان النجدة (سقطت) كانت حمايتي هي سيارة نجدة فيها ضابط واثنان من المراتب رافقوني خلال الفترة الاخيرة فاتجهنا الى المدينة وخرجنا من باب الفيلق المؤدي اليها واذا بعشرات السيارات الهاربة من داخل المدينة تتجه الى الفيلق ومئات من المدنيين والعسكريين تركض بنفس الاتجاه واصوات الرصاص من داخل

المدينة لانعرف مصدره في ظل فقدان اجهزة الاتصال الوحيدة وهي اجهزة النجدة (وكان الجميع يتوجهون الى خارج اربيل)

قررت الذهاب الى سريه طوارئ الشرطة الواقعة في منطقة على الشارع الدائري واتجهت مع بعض الشرطة اليها واذا بي امام موجه أخرى من الشرطة وطوارئ الامن وهم ايضا ينسحبون بشكل عشوائي باتجاه طريق الموصل ووجدت الرائد مصطفى امر السرية يسير (يعرج) فحكى لي سريعا كيف سقطت السرية!!!

ووسط هذا الهرج لا ادري اين ذهب الرجل؟ الا انني عدت ووقفت قرب بناية المجلس التشريعي فاقتدا القدرة، على اتخاذ أي اجراء فعدت الى الباب الثاني للفيلق، الذي تقع قربه امرية موقع اربيل فوجدتهم يغلقون الأبواب، وكان امر الموقع هو الاخر محتاراً في كيفية التصرف وفي (الدورة) او المفرق الذي يؤدي الى مقر الفيلق، والاخر المؤدي الى محازن العتاد، والسيطرة ووقفت فاذا بالمسؤول الحزبي السيد صبحي علي الخلف والمحافظ يحيى الجاف ومدير امن الشمالية مع حماياتهم واثنين من اعضاء قيادة الحزب كانوا واقفين فقال السيد صبحي (الان سيأتي ضابط من الفيلق لنقوم بهجوم مقابل)!

كنت في داخلي اسخر من تجاهل المغلوبين على امرهم لما حدث ويحدث في أربيل، فقلت رداً على احدهم وهو (يمذرع عن الوطنيات) مو كافي اخي مغالطات ماتشوف الهزيمة فاخذ بيدي المحافظ وقال لي هامسا (لواء طارق انت تريد تنعدم!! اسكت الله يحفظك) فجلست في سيارة الجيب ومعني اللواء لقمان والمفوض مهند حمايتي وكل منا بيده الكلاشنكوف منتظراً من سيقودنا للهجوم المقابل المزعوم!

وحضر عقيد ركن لوحده وتقدم الرتل الذي كان من سيارات معدودة واتجهنا الى باب الفيلق المؤدي الى المدينة حيث توقف الرتل ونزل السيد العقيد وقال نتوزع هنا على هذه الارض (كانت ارض فارغة يفصلها عن الشارع اسلاك شائكة)

جلسنا على الأرض، ولم يكن العدد يتجاوز العشرين رجلاً متوزعين بلا ماء ولا اكل، منذ يومين، وبقينا حتى بدأت المدفعية التي تركها العسكر واستولى عليها المسلحين تضرب وكانت تمر بقربنا قوافل المنهزمين افراداً وجماعات، ومن بينهم ضباط برتب كبيرة كانوا (مجلبين) أي يمسون ببودي السيارات العسكرية من الخلف التي فيها الجنود وهي تتجه خارج اربيل

بدا البعض يمل من هذه الحالة الميئوس منها وكان لوقوع قذيفة بالقرب منا مبررا لان ينسحب الكل من ارض المعركة المزعومة!

الساعة تقترب من الواحدة ظهرا، وعلى مفرق مقر الفيلق ومخازن العتاد بدأ الرصاص يصل الينا فعلا ولم تكن الا سيارتي وسيارة جيب اللواء لقمان وسيارة نجدة فاتجهنا الى مخازن العتاد المطللة على مقر الفيلق، وجلسنا ولم يكن هناك سوى ضابط وبعض المراتب، وكان الضابط يسأل كيف يتصرف سيما ان العميد امر مخازن العتاد للفيلق، قد ترك المنطقة وغادر الى الموصل منذ الصباح كما كان هناك ايضا ضابط برتبة عقيد يعمل في مقر المحافظة انقطعت به السبل.. وكانت تمر بين فترات متباعدة سيارة عسكرية متجهة سريعا الى الموصل وكان امر الموقع اخر من انسحب لوحده بعدنا بفترة قصيرة وجلس الرجل بالقرب منا.

اوشكت الشمس على الغروب ومن المكان المطل على اربيل سكت هدير الرصاص ولم يكن لدي أي خبر عن الفيلق ولا قيادته ولا اللجنة الامنية ولا المسؤولين. تجمع حولي من معي وترجوني ان ننسحب، فقلت لهم نذهب الى السيطرة ونسأل عن الموقف، وفعلا توجهنا الى السيطرة المؤدية الى الموصل، ولم اجد احداً وهالني ما وجدت خلال الطريق من الاسلحة الثقيلة المتروكة على حالها ومن ضمنها المدافع الثقيلة. عدت الى جماعتي المتبقين معي وكان عدد الجميع عشرة اشخاص، هم انا واللواء لقمان وضابط النجدة واثنان من المراتب وسائقي الكردي من اهل اربيل والمفوض مهند وضابط الشرطة المنتدب للعمل في المحافظة، اما سيارة الجيب التي كانت مع اللواء لقمان فقد اثر سائقها العودة مع السيارة الى اهله في اربيل.

وهكذا اتجهنا الى الموصل ليلا وبعد مسيرنا باتجاه خابات اشارت الينا سيارة قادمة فوقفنا فتكلم سائقها مع سائقي مخبرا اياه بالعودة حيث ان المسلحين قد سيطروا على الشارع ووضعوا سيطرة قريبة ويقبضون على كل من يمر من هناك فعدنا وقررنا ان نسلك طريق ترابي ورافقنا اثناء وقوفنا عميد كان مع سيارته ضمن من تقطعت بهم السبل ايضا.. حتى وصلنا الشارع العام المودي الى الكوير وكانت الساعة تشير الى الثامنة مساء من يوم 11 اذار 1991.

ويبدو مما علمنا وشاهدنا اننا كنا اخر المنسحبين من اربيل حيث كان الفيلق قد انسحب

ظهرا ومعه المحافظ والمسؤولون كافة من رسميين وحزبيين ومسؤولين.

وكان اهلي واصدقائي والضباط الذين انسحبوا قد فقدوا الامل باني لا ازال حيا بعد ولوج الظلام وعدم وجود أي خبر عنا أي بعد سبع ساعات من انسحاب المسؤولين واعلمني مدير النجدة المقدم طارق انه راجع مديرية امن الموصل التي كان فيها مسؤولو اربيل وسألهم وهم يتناولون الغداء اين اللواء مدير الشرطة.. فبهت الجميع وسألوه الم ينسحب بعدا! ان اتخاذي قرارا بعدم الانسحاب الى الموصل، وبقائي في الكوير التي تعتبر الناحية الوحيدة التي لم تسقط من اربيل وانسحابي المتأخر هما من انقذاني من التوقيف حيث اصدر علي حسن المجيد امرا بحبس جميع مسؤولي اربيل، في موقف في كركوك معللا ذلك بانه كان عليهم ان يموتوا جميعا كما قُتل مسؤولو السليمانية!! الا انا حيث بقيت مطلق السراح ومدير امن اربيل.

بدا الضباط والمنتسبين التابعين لشرطة محافظة اربيل العرب يعودون لتسجيل اسمائهم على انهم التحقوا وكان الملازم مهند هو الدائرة المتنقلة التي تحتفظ بكل الاوليات والمخاطبات الرسمية، ولكن المضحك المبكي ان الجميع كان يغيب في الليل ويحضرون لسويغات في النهار وبقينا هكذا بلا ارزاق ولا رواتب ولا سيارات حتى يوم 1 نيسان حيث عدنا مع وحدات الجيش الى اربيل بعد ان تركها اهلها نساء واطفالا ورجالا الى الجبال والحدود في مأساة انسانية كبيرة.

ولا بد من الاشارة الى ان الشيخ صبحي الحاصود رحمه الله شيخ الدليم في المنطقة قد قام بدور كريم لا ينسى ابدا عندما كان يقوم بأرسال وجبات الغذاء والعشاء الى القوة الموجودة من الشرطة الذين تقطعت بهم السبل في كرم اصيل وموقف انساني مشرف. وكان اسوأ قرار اتخذ انذاك هو فسخ المجال نهب الدور وحتى بعض الاسواق واعتبارها غنائم ردا على ما قام به بعض المسلحين من نهب دور المسؤولين (وبضمنهم بيتي) والذي علمت ان المستشار() التابع للحكومة (الذي بدل سريعا) كحال الكثيرين الاخرين من المستشارين ومسؤولي الافواج هو من نهب بيتي كله.

وقد المنى ان ارى البعض من الذين نهبت بيوتهم يعودون وبتبرير نهب دورهم هم ايضا ينهبون بيوت الناس وهذا ما لم افعله او وافق عليه لانه حرام في كل الشرائع السماوية والاخلاقية. ولا بد من الشارة الى ان بعض الضباط الكورد ممن غادروا مع اهلهم باتجاه الجبال قد

أرسلوا الي احدا من اقاربهم يسألوني بصفة شخصية هل نعود وماهي الإجراءات فأجبتهم بشكل سري لاتعودوا الان فالحالة ضبابية بعد ان وجدت ان بعض الجهات بدأت بجمع بعض المواطنين الذين لم يغادروا اربيل او عادوا اليها فوراً

التحق كثير من الضباط والمنتسبون وبخطة بسيطة تم تكليف كل منهم باعادة مديريات الاقسام الرئيسية كما تم تعيين وكيل للمحافظ ومسئول حزب جديد وهو السيد عدنان الدوري والتحقت سرية شرطة من بغداد في اربيل ايضا وكان مقري في مستوصف صغير بعد ان احرق كل الدوائر ومنها دائرة الشرطة ونهبت كل محتوياتها.

في الخامس عشر من نيسان صدر امر عام بنقل كل المسؤولين الذين سقطت محافظاتهم الى بغداد والتحقيق معهم وهكذا داومت في مقر مديرية الشرطة العامة بلا عمل وكانت فترة راحة قضيتها مابين بغداد والموصل مع عائلتي وحالتنا المنهكة تماما بعد ان التحق بدلي العميد هاني غيث كمدير للشرطة في اربيل.

وعلي ان اذكر هنا بعض الامور التي (يجب ان تقال) للحقيقة والتاريخ ان الكثير من الضباط والمنتسبين العرب، حماهم خلال هذه العمليات اصدقائهم من العوائل الكردية وحافظوا عليهم واوصلوهم الى مدنهم سواء كانوا مع عوائلهم او بدونهم.

ان الكراهية كانت منصبة على مؤسسات الدولة الامنية والعسكرية والحزبية. كما اشير هنا وكما علمت ان الضباط الكورد والمنتسبين والذين كانوا يشعرون ان المسالة منتهية بعد ان ايقنوا ولمسوا انهيار المعنويات وان الامر قد حسم لصالح المنتفضون على الحكومة وفي خضم التأيد الجماهيري لهم لذلك فقد ذهب اكثرهم الى دورهم كما انضم بعضهم الى المسلحين وعادوا الى وظائفهم في فترات لاحقة..

ويجب ان نذكر ان هناك العشرات ممن استشهد من منتسبي الشرطة حيث بلغ عددهم اكثر من خمسين رجلا راحوا ضحية واجبههم المهني اكثر من أي شي اخر، وقد قامت لجنة من وزارة الداخلية بالسفر الى المحافظات الكردية، ومنها اربيل وثبتت مواقف المسؤولين فيها اثناء الاحداث وكنت من بينهم حيث قدموا تقريراً بعدم وجود أي تقصير لي فيما جرى، حيث ثبتت اللجنة، انني وقلة ممن كانوا معي كنا اخر المنسحبين من اربيل بعد الاحداث.

لقد عملت كمدير شرطة محافظة اربيل لمدة تقل عن سنة ابتداء مع دخول العراق للكويت، ولذلك لم تكن الامور طبيعية في كل العراق، وانما كانت كل الحالات استثنائية،

ولقد كان كل المسؤولين منشغلين بما يدور من احداث كانت تشغل العالم بأسره بين متوقع
لحرب قد تكون نتائجها مخيفة على العراق ومستقبله في ظل حرب اعلامية هائلة من كل
دول العالم وكان هؤلاء لا يستطيعون الحديث علنا عن قلقهم وخوفهم من المستقبل الاتي..
ولقد سالت عسكريا برتبة عالية وبمنصب كبير كان صديقي ومقربا مني عما يتوقعه فقال لي
ونحن نتكلم بهمس..

(والله ياتارق سيخرجوننا من الكويت بالجلاق واذكر كلامي هذا!!) والجلاق هو
باللهجة الدارجة الرفس بالارجل!! ثم اعقب قائلا وسنخسر كل شي..

اما غيره فكانوا متفائلين بالنصر القادم العظيم بعد تحرير الكويت!!! ولم اكن شخصا
اشعر بالهدوء والاستقرار في اربيل رغم الاجواء الهادئة والمستقرة على ظاهر الامر، فقد
كان كل شي يسير بانتظام ومنها عملنا في دائرة الشرطة، حيث كان العمل التقليدي هو السائد
في توابع مديرتنا في داخل المدينة وخارجها في الاقضية والنواحي التي قمت بزيارتها عند
اول التحاقني في المديرية.

وكان ضباط الشرطة الكرد من المهنيين موزعين على كافة اقسام المديرية، ومراكزها
وشعبها ولم احدث اي تغيير بعد استلامي المديرية، ولقد تبوأ الكثير من هؤلاء الضباط
مناصب كبيرة بعد ان تدرجوا في رتبهم واستطاعوا بفضل الدعم الكبير الذي منحتهم لهم
قيادتهم بعد عام 1991 لتهيئة الاجواء لتخريج جيل اخر من ضباط الشرطة حيث حققوا
امنا متميزا بفضل تنفيذ القوانين، سيما في مجال المرور والجنسية والحدود وغيرها وهو
مايلمسه الزائر لمحافظة اربيل في الوقت الحاضر...

الفصل السابع

مديرية شرطة محافظة دهوك

محافظة دهوك

اصدرت رئاسة الجمهورية قرار بسحب يد كل المسؤولين الإداريين، الذين كانوا يقودون المحافظات التي سقطت بعد الهزيمة اثر غزو العراق للكويت، وكان عدد تلك المحافظات (13) ثلاث عشرة محافظة في كل العراق عدا خمس محافظات لم تسقط وهي بغداد والموصل وديالى والانبار وصلاح الدين، كما شمل القرار ايضا سحب قادة الحزب في تلك المحافظات مع التحقيق مع الجميع وتحديد مسؤولياتهم.. ومن بين تلك المحافظات محافظات الحكم الذاتي اربيل ودهوك عدا السليمانية التي استشهد فيها كافة المسؤولين وقد جرى تغير اولئك المسؤولين بمسؤولين جدد وقد شمل ذلك مسؤولي محافظة دهوك.. وبعد عودة المواطنين من سكانها اليها بعد نزوحهم الجماعي واجراء المفاوضات بين الحكومة وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاحزاب المتألفة معه.. قد تم تشكيل لجنة تنسيق مشتركة لمعالجة ما يحدث من معوقات في المحافظة.. وقد تم تعيين محافظ جديد لها وهو السيد عبد الوهاب الاتروشي والعقيد مقداد عبد الله الشاهين مديرا لشرطة المحافظة، ولم يعد للدوائر الامنية الاخرى أي وجود في محافظة دهوك والتي كان الوضع فيها قلقا للغاية والتي اصبحت محط اهتمام الاخبار العالمية لكثرة المظاهرات فيها.

وقد كنت اثناء تلك المدة في بغداد وبلا منصب بعد سحبنا من اربيل حيث تم توقيف كافة مسؤولين المحافظة في اربيل عدا مدير الشرطة «انا» ومدير امن المحافظة. واثناء وجودي في اجازة في الموصل اتصل بي ليلا اللواء عبد المحسن خليل وكيل وزارة الداخلية الامني ليلغني ان علي الالتحاق فورا الى دهوك كمدير للشرطة فيها بناء على امر وزير الداخلية الشفوي، ونظرا لما كنت امر به من حالة نفسية صعبة بعد الذي جرى في اربيل ومالحق بعائلتي ايضا ونهب لداري في اربيل لذلك قد ابدت للسيد الوكيل امتعاضي من ذلك ولكنه قال لي.. (ان عليك ان تفكر ان هذا القرار لصالحك سيما ان التحقيق مع المسؤولين الذين سقطت محافظاتهم لازال العمل فيه جاريا) كما اخبرني ان علي ان اذهب الى العميد عبد

الهادي القصاب الذي صدر امره وابلغه بالغاء أمر نقله الى دهوك وأخبره اني اصبحت مديرا للشرطة في دهوك بدلاً عنه ..

والحقيقة اني لم اكن مرتاحا لهذا الامر ولم انم ليلتي تلك وانا افكر.. ترى لماذا انا؟! ومن ذا الذي يستطيع ان يعترض اليوم امرا يصدره وزير الداخلية علي حسن المجيد مهما كانت اسبابه.. فانا لست بذاك الرجل بدرجة حزبية عالية وما انا سوى رجل شرطة مهني كما يعرفه الجميع عني واذا سلمت في اربيل.. فهل ساسلم في دهوك وهي تمر بهذه الاضطرابات التي اسمع عنها من الجميع والتي لم يقضي العقيد مقداد وهو رجل مهني سوى اقل من شهر في منصبه.

فوضت امري الى الله صباح اليوم الثاني 25 مايس 1991 وتوجهت بصحبة الملازم مهند محمود الذي لم يفارقني مطلقا الى دهوك وفور وصولي الى مقر المديرية الواقعة في منتصف المدينة استلمت المديرية من المدير السابق الذي غادرني بعد دقائق من وصولي.. كان الوضع بائسا كما وجدته لاول وهلة، فليس هناك سوى بضعة كراسي في غرفة مدير الشرطة ووجدت بعض الضباط يجلسون متفرقين هنا وهناك، وقلة من المنتسبين يجلسون ايضا متفرقين في داخل غرف المديرية الخالية من كل شي.

ذهبت للسلام على المحافظ عبد الوهاب الاتروشي في ديوان المحافظة القريب من مديرية الشرطة فرحب بي وسألني

- هل انت عبد الهادي القصاب؟

- قلت لا انا فلان.

- فتعجب قائلاً.. لقد اخبروني اول امس ان عبد الهادي هو المدير.

- اجبته.. والله لا اعلم انا ايضا لماذا تم تغيير الامر لاني بلغت بالالتحاق في منتصف

ليلة امس..

فاخذ يتحدث لي عن وضع الشرطة غير المرضي وكيف تم الاعتداء على من سبقني واحراق بعض سيارات النجدة قبل ايام وعن الفوضى في دهوك خاصة وفي زاخو وعن جهل الحكومة في بغداد بكل مايحدث في دهوك.

واصر الرجل (رحمه الله) على ان اتناول طعام الغداء معه في داره (دار المحافظ) وخلال وجودنا كان يبدي امتعاضه مما يدور.. وان الوضع في مركز المدينة مقلق، ولاسلطة للدولة

وان عدم وجوده ووجود الشرطة في المحافظة افضل من وجودها، وان على المسؤولين في بغداد ان يكون تفهمهم اكثر واقعية مع المسيطرين على الوضع في دهوك ويقصد (الحزب الديمقراطي الكردستاني) وان الموجودين من قياديينهم هم من اصدقائه السابقين وهو يحاول التنسيق مع البعض منهم لحل بعض الاشكالات..

وفي تلك الليلة نمت في غرفة مدير الشرطة الموحشة وكان معي في البناية قلة من الضباط منعهم حياؤهم من مغادرة دهوك عكس الاغلبية الذين تسربوا متوجهين الى الموصل.

معلومات عن المحافظة

تقع محافظة دهوك في اقليم كردستان وهي احدى محافظات منطقة الحكم الذاتي الثلاث لاحقا(اقليم كردستان) ومركز المحافظة هي مدينة دهوك التاريخية. وتتميز دهوك بموقع جغرافي مهم لمرور الخط الدولي منها بين الجمهورية التركية - والموصل - وبغداد - والبصرة.. كما يمر بها انبوب النفط الاستراتيجي من كركوك باتجاه تركيا. وتتميز دهوك بجبالها الشاهقة وسهولها الممتدة بينها والغنية بالموارد الزراعيه فيها.

ويحد دهوك ثلاث دول هي تركيا وايران من الشمال وسوريا من الغرب.. كما تحدها محافظات نينوى من جنوبها ومحافظة اربيل من شرقها.. وتبلغ المسافة بينها وبين الموصل 65 كيلو مترا وترتبط بها علاقات تجارية واسعة جدا.

وتعتبر محافظة دهوك من المناطق السياحية الرائعة في العراق حيث تكثر فيها الشلالات والكهوف الطبيعية والجبال الشاهقة كما تتميز باجوائها المعتدلة في المناطق المذكورة. ويتبع محافظة دهوك العديد من الاقضية والنواحي، ومن اهمها منفذ زاخو الحدودي مع تركيا وقضاء العمادية وقضاء سميل وسرسنك وزاويته وبامرني وسواره توكا وسولاف وغيرها من المناطق.

وكان عدد سكان محافظة دهوك حوالي (650) ستمائة وخمسين الف نسمة موزعين على مراكزها واقضيتها ونواحيها وقراها واغلبية سكانها من المواطنين الاكراد مع اقلية من العرب والكوجر والمسيحيين وغيرهم وتشكل العشائر الكردية العريقة ركنا اساسا في التركيبة الاجتماعية لسكان محافظة دهوك ومن اهم تلك العشائر واكبرها عشيرة الدوسكيه

الكبيرة وعشائر السليفاني والأتروشييه والبريفكاني والريكاني والشرفاني وغيرها.
ولابد من الإشارة الى الطفرة النوعية التي حققتها المحافظة بعد عام 2003 في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية خاصة وبنائها التحتية من الشوارع والمؤسسات والطرق الخارجية والريفية ويندهش من عمل فيها سابقا وجاءها زائرا لما يجده اليوم من تنظيم والتزام واحترام للقانون.

اوجزني العقيد حكمت محمود يوم 25\5\1991 عند التحاقني الى المديرية وهو يتجول معي بين الغرف ويخبرني ان هناك مديرية شرطة للنجدة فيها مراتب (منتسبين) من الضيوف العرب والكورد ولكن الدوام فيها متعثر وبلا ادارة منتظمة وان مراكز الشرطة ليست احسن حالا من بقية اقسام الشرطة.

في عصر اليوم التالي لالتحاقني دخل علي رجل كردي مسلح بالمسدس قائلا لي (ان الجماهير ستقوم بمظاهرة لان هناك عناصر امن وليس شرطة موجودين بينكم وقد التحقوا اليكم وان سبب المظاهرة هو للطلب باخراجهم والابقاء على منتسبي الشرطة فقط حسب الاتفاق مع الحكومة المركزية. فأجابه العميد حكمت وهو يتسم له (حيث يبدوا انه احد قادة المحافظة) ان الموجودين كلهم من منتسبينا الشرطة ولكن بالزي المدني لانهم من اهل الموصل ويحضرون الى دهوك بالزي المدني خشية على انفسهم. فأجاب الرجل (نحن سنعمل مظاهرة!! ثم خرج من الغرفة.

فسألت العميد عن الموضوع لاني لا اعرف شيئا عنه، فأجابني انهم يريدون ان يكرروا العملية السابقة التي جرت قبل ايام ويدخلوا مقر مديرية الشرطة التي نحن فيها ويحرقوا ماتبقى من السيارات كما فعلوا عندما اعتدوا على مدير الشرطة السابق.

ولم يكن قد مضى على التحاقني سوى اربع وعشرون ساعة، فاردت الرجوع الى احد المسؤولين واستشارتهم في الموضوع فعلمت ان المحافظ قد سافر الى بغداد، وان مسؤول الحزب قد غادر الى الموصل ومدير المرور قد اختفى.

وقبل المغرب شاهدت اعدادا من المتظاهرين تتزايد وهم يرفعون شعارات على بعد مئات الامتار عن المديرية، فطلبت من احد المنتسبين الكرد ان يذهب اليهم ويطلب من مسؤولهم مواجهتي فحضر الرجل فقلت له وهو يتكلم العربية بطلاقة:

- استاذ انا لا يهمني ان تخرجوا مظاهرة فهذا شائنكم ولكن ارجوك لا تتقربوا او

تدخلوا الى مقر هذه المديرية

- فاجاب نحن لانتوي ذلك ولكن انت تعرف عواطف المتظاهرين حيث قد لايسيطر عليهم احيانا

- اجبته تقصد انكم ستدعونهم يعتدون علي وعلى المنتسبين وتحرقون السيارات؟

- فلم ينطق، فقلت له بانفعال ظاهر

- اقسم بالله وبشرفي لو حدث وحاول احد الاعتداء علينا سادافع عن نفسي بكل

الطرق على أي كان وليكن مايكن وستحملون انتم مسؤولية الدماء التي ستسيل

طلبت من كل المنتسبين ان يتوزعوا داخل سياج المديرية من الداخل (المشبك

الحديدي) ومعهم بنادقهم وكانوا حوالي 40 منتسبا وقلت لهم انا ليس لدي امر باطلاق النار

لان هناك اتفاقا بين الحكومة وبينهم ولكن بالنسبة لي لو حاول احد الاعتداء علي فسادفع

عن نفسي!!!

مرت المظاهرة بسلام وهم يهتفون بشعارات خاصة بهم متجهة من الشارع المار

بالمديرية الى شارع السوق ولا اعلم اين توجهت بعد ذلك. وبعدها بقليل اصطحبت معي

مقدم الشرطة لازم مجوده الذي سبق وان عمل في شرطة دهوك مدة طويلة قبل الاحداث

(كما حدثني هو عن ذلك) وكان المذكور قد عمل معي مدة طويلة في مديرية شرطة الموصل

وكذلك كان معي الملازم مهند محمود حيث اتجهنا الى مقر حزب البعث الواقع على مسافة

بعيدة نسبيا عن مركز المدينة، وكان نائب المسؤول قد ارسل احدا يرحو فيها حضوري

للاستفسار مني عما جرى وانه يتعذر عليه الحضور الى دائرتي لاسباب امنية وصعوبة تنقله!!

كان هناك عدد محدود من الحزبيين وكان المسؤول الحزبي الجديد عن المحافظة قد

غادرها قبل يوم واحد.. وكان الجميع في حيرة من امر تواجدهم في دهوك وقد اخبرتهم

ان المظاهرة مرت بسلام من امام المديرية واثناء الكلام دخل الينا نقيب من شرطة النجدة

واخبرني ان المظاهرة قد عادت مرة اخرى وقد طوقت مقر مديرية الشرطة.. فاتجهت مع

ضابط الشرطة باتجاه مقر المديرية وقبل الوصول اليها توقفنا حيث شاهدنا امامنا اعدادا

كبيرة تقطع الشارع وان الاتجاه اليهم نوع من الجنون!!

اشار اليي المقدم لازم ان نذهب الى شرطة النجدة(وكنت لاعرف موقعها حيث تقع

على مرتفع من بداية الجبل في المدينة فوصلت اليها ودخلتها ووجدت فيها عددا قليلا من

المنتسبين وكان هناك النقيب تحسين وهو ضابط شرطة كردي كان يعمل ايضا في شرطه
الاليات في الموصل.

وقد قررت ان نذهب مرة اخرى الى المديرية لعلنا نجد حل لهذه المسألة، وركب معي
في السيارة المقدم لازم والنقيب تحسين والملازم مهند ونزلنا بسيارة لاندكروز باتجاه
الشارع الرئيسي واذا بنا بعد قليل نحاصر من كل الجوانب في حلقه من المسلحين ويهجم
بعضهم علينا وعلي بالذات حيث يضع بعضهم بندقيه على رقبتني وهو يصرخ بلهجة مكسرة
ويشتم ويهدد باعدامي وقتلي ويده على الزناد..وهو بحالة هستيرية!!

كانت تلك الدقائق من اصعب لحظات حياتي وكنت اتمنى الموت على ان اهان
بالضرب..وكنت واقفا (وطبعا بدون سلاح) وانا انظر لما يدور حولي بنوع من اللامبالاة
فاقدا القدرة عن عمل أي شي مسلما امري الى الله..ولم انطق ببنت شفة، وانا اسمع واشاهد
مايدور حولي من ضجه لافهم معناها سوى ادراكي ان وجوه القوم كانت غاضبة وانا بينهم
وهم يتصورون كما يبدو اني عدوهم وان علي ان ادفع حياتي ضريبة تصوراتهم!!

اللامبالاة يبدو انها شعور المؤمن عندما ينتظر وصول الاطلاقات الحية وقرب حتفه.
(هكذا تعلمت من ذلك الدرس الذي لم انساه طويلا..)

ولكن مشيئه الله حسمت ماكان يجري خلال تلك اللحظات العصبية فقد تدخل القدر
اخيرا ولم اشعر الا بدوي القبعات الزرق(عناصر الامم المتحدة) وهم يدفعون من حولنا
حتى وصلوا الينا..والي انا فقد طوقني ثلاثة منهم وهم يلتصقون بي ويدفعونني للخروج من
الطوق الذي كان يحيط بي حتى وصلوا بي الى سياراتهم واركبوني فيها مع احد الضباط..
ويبدو ان الضباطين الاخرين قد انقذوهم واركبوهم بسيارة اخرى..وانطلقت السيارة
بصعوبة والمسلحين يركضون خلفنا...

وبعد دقائق توقفت السيارة ونزلت منها وصعدت الى درج في دار مرتفع واخيرا جلست
في غرفة مع الضباط الثلاثة وكنا جميعا في حالة لانحسد عليها..

فاحضروا لنا الماء وطلبت منهم سيكارة فاحضروا لنا عدة علب من السكاثر وكان من
بين من انقذونا لبناني ومصري..

حيث جلسوا معنا بينما وقف الآخرون ينظرون الينا بنظرات من الاسى والعطف!!!

اللقاء مع دمستورا

قال لي احدهم ان السيد رئيس البعثة هو في طريقه الينا بالطائرة من زاخو بعد ان اخبروه بالحادث..

وقفت انظر من شباك الغرفة من مكتب مبنى ممثلية الامم المتحدة التي تشغل دارا في مكان مرتفع على جبل دهوك وقد شاهدت نيرانا تتصاعد لم اكن اعلم اين هي.. فانا لا اعرف عن دهوك سوى شارعها الرئيس الذي كنت امر به في السابق وانا اقصد مصايفها مع زوجتي واولادي في اجازات قليلة سابقة..

وكنت اسال نفسي واعود لاسال عناصر الامم المتحدة ماذا حل بجماعتنا في مديرية الشرطة؟! فيطمئوني بانهم سيعرفون ماجرى لهم ويخبروني بذلك وكان الوقت يمر بطيئا.. حتى الساعة العاشرة مساء حيث وصل السيد دمستورا بملابسه المميزة الرجل الطويل النحيف المبستم منذ دخوله وهو يصافحنا ويجلس بقربي وهو يسال المترجم اللبناني فيعود هذا ليسالني - مالذي جرى سيادة الجنرال.. ثم يستدرك سائلا هل من الممكن نعرف اسماءكم؟ - اجبته.. انا لواء الشرطة طارق متعب مدير شرطة دهوك وهذا النقيب لازم والنقيب تحسين والملازم مهند من شرطة دهوك..

وبدات اتحدث اليه عما جرى بالضبط واني التحقت يوم امس فقط بمنصبي الجديد.. قال لي المترجم.. لقد اخبرت مستر دمستورا عن الذي رأيناه وما جرى لكم وكنا شهودا على الحادث وانكم لم تكونوا حتى تحملون سلاحا..

وكان الرجل دمستورا ينصت هادئا الى حديثي وهو مستغرب من تصرفات المذكورين ازائنا سيما واننا لانحمل حتى سلاح وقال هولاء لم يعودوا يفرقون بين من يؤدي واجباته ومن هو ضدهم وهنئنا بالسلامة وهو يطمئنا الى انه سيتخذ الاجراءات اللازمة بحمياتنا لان هذا هو الجزء الالهم من تواجد الامم المتحدة في هذه المنطقة.

وقد طلبت منه ان يخبرني عن مصير قوة الشرطة التي كانت في مقر شرطة المحافظة والنجدة فقال لي سأفعل واخبرك.

وبعدها بساعة دخل علينا ضابطان امريكيان ومعهم ميستر دمستورا ايضا وبدأوا بطرح

الاسئلة علينا، وانا كنت الوحيد الذي اجيب على اسئلتهم وكانت اسئلتهم تتمركز عني بالذات وقد فاجئني احدهما بالقول ان وجودكم هنا خطر وانهم (يخشون من عدم السيطرة على المتظاهرين) الذين لازالوا قرب المكان الذي نحن فيه ولذا فانهم يعطونا ضمانات بنقلنا الى أي مكان خارج العراق والا نحن نتحمل مسؤولية رفضنا لذلك.. فأجبتة نحن اناس مهنيين ولسنا سياسيين، وان الموافقة على ما يعرضون هو خلاف لرغبتنا ونحن نفضل ونصر على العودة الى الموصل حيث اهلنا واقاربنا... هز الضابط الامريكي رأسه وهو يرسم على وجهه علامة الامتعاض وكأنه يقول (ذنبكم على جنبكم) وغادروا المكان وشاهدت دمستورا يوصلهم الى مدرعتهم الامريكية التي كانت تقف قرب الباب.

عاد دمستورا الينا وهو يتسسم ويمد يده الي ويقول كما اخبرنا المترجم (قرار شجاع.. قرار شجاع) وبالمناسبة انتم الليلة ضيوفي وبعد قليل احضروا الينا انواعا من المعلبات والاواني وهو يقول هذه الاطعمة اغلبها صناعة بلدي واعطاني كرت بأسمه وعنوانه وهو يقول سنبقى اصدقاء فقلت له.. نحن نشكرك جدا ونود اعلامك ان هولاء الناس لهم عوائل ولاذنب لهم وانهم رجال شرطة مهنيون يتلقون اوامر رؤسائهم فما الذي فعلوه ليستحقوا مايجري لهم وعندما هم بالمغادرة طلبت منه باصرار ان يعرف اخبار قوة الشرطة وماهو مصيرهم فقال لي وهو يتسسم اطمئن سأخبرك.

استلقينا على الارائك (القنفات) الموجودة في الصالون وانا افكر في تلك الساعات التي تبدو دهرا ولم يمر علي منذ استلمت منصبي في دهوك سوى اقل من (48) ثمان واربعون ساعة.. والتفت الى ضباطي لأسألهم ليتكلموا أي شي اكسر فيه هذا القلق.. واذا بهم يغطون في نوم عميق مما لحق بهم من انهاك وقلق طيله تلك الساعات العصيبة قرأت ايات كثيرة وانا ادعوا الله ان يفرج عن كربتنا في هذه المحنة.. ثم ياخذني القلق. وبدأت استرجع ماجري لي خلال تلك الساعات واتساءل مع نفسي.

- ترى ماذا سيكون مصيري مرة اخرى بعدما جرى من قبل وزير الداخلية علي حسن المجيد.. لو وافقت امس على اللجوء خارج العراق.. فكيف سيكون مصير اخوتي واولادي وزوجتي... اذن يطارق لقد كان قرارك سليما حتى في اصعب اللحظات..

وفي الساعة صباحا استيقظت وجلست اتحدث مع الضباط واحضروا لنا الفطور وجلسنا ننتظر بعد ان اعلمننا المترجم ان مستر دمستورا نزل الى دهوك لمعرفة مصير الشرطة

في المديرية..

وفي الساعة التاسعة حضر المذكور واخبرنا خبرا سررنا له ان القوة جاءها امر بالانسحاب امس ليلا وقد انسحبت الى مدينة فايدة..وان علينا ان نتهى لانهم سيوصلونا اليها بحمايتهم..

وفي العاشرة انطلق موكب سيارات الامم المتحدة بعدد كبير من السيارات وكنت اجلس مع السيد دمستورا في احدى السيارات حتى وصلنا الى فايدة..ونزل الرجل معي واستقبلني الضباط فرحين..

وغادرتنا سيارات الامم المتحدة بعد ان ودعناهم وودعت السيد دمستورا شاكرًا له ولجماعته كل ما قاموا به من اعمال وضيافة تجاهنا..

استمعت الى العقيد حكمت محمود، وهو يروي لي عن كيفية عودة المظاهرة الى قبالة الدائرة ودخول بعض المتظاهرين وحرق بعض السيارات وانه قد حاول الاتصال عدة مرات لا يصال موقفهم الصعب الى مديرية شرطة نينوى للاتصال بالشرطة العامة وقد استطاع بصعوبة بالغة ذلك وقد بقي بالانتظار في ظروف صعبة.

واخبرني العقيد (اللواء لاحقاً) عبد العزيز عبد العزيز مدير الحركات في مديرية شرطة نينوى انه كان على وشك مغادرة الدائرة فاتصلوا به من بغداد طالبين منه تبليغ القوة في دھوك بالانسحاب فوراً وانه بقي يحاول عدة مرات حتى استطاع بصعوبة ابلاغ العقيد حكمت بالانسحاب من دھوك..

وبمساعده من عناصر قيادية من الحزب البارتي انسحبت قوة الشرطة الى مركز شرطة فايدة..ولكن كان الضباط قلقين ويجهلون مصير مدير شرطة المحافظة ومن معه من الضباط. توجهت الى مدينة الموصل فوراً ومن مكتب مدير الشرطة اتصلت بمدير خفر الشرطة العامة وحدثته عما حصل من حواث تفصيلية وطلبت اليه اخبار السيد مدير الشرطة العام بذلك..

كان الخبر قد وصل الى اهلي واصدقائي في الموصل حيث غصت دارنا بهم وتوجه البعض منهم الى منطقته فايدة وقد وجدت المتواجدين في حاله يرثى لها من القلق..

لم تمض سوى ساعات حتى حضرت الى داري سيارة نجدة من الموصل وسلمني الضابط برقية يقول نصها..

من وزير الداخلية الى مدير شرطه دهوك

يجري التنسيق بينكم وبين محافظ دهوك السيد عبد الوهاب الاتروشي للعودة الى دهوك!!!
في اليوم التالي سألت عن تواجد المحافظ وتوجهت اليه في دار شقيقه في دورة المحروق.. فاستقبلني الرجل قلقا بعد ان كان قد سمع بعض التفاصيل وهو يقول لقد قلقت عليك لانه لم يمض على استلامك منصبك سوى ساعات وقد اخبرته بكل ما حدث واعلمني انه قد استلم برقيه من وزير الداخلية هو الاخر..

وقد توجهنا الى مديرية شرطة نينوى ومن مكتب مدير الشرطة اتصل المحافظ بوزير الداخلية في الهاتف الحكومي الخاص وكنت استمع الى كلامه وهو يناقش الوزير عن عودتنا الى دهوك مرة اخرى وماهي الضمانات التي تعطى لنا بعدم تكرار ما حدث.. ثم اغلق الهاتف وسألني.

- كم عدد القوة لديك؟

- اجبته... لاتسألني كم عدد القوة التي اخبروني ان عدد الموجودين ممن هم من خارج دهوك (500) منتسب ولكن اسألني كم عدد الموجودين فعلا لان عددهم لا يتجاوز (50) فقط.

اعاد المحافظ الاتصال بوزير الداخلية واخبره بما قلت له.. فطلب اليه دراسة الموضوع والعودة الى دهوك.

قلت للمحافظ ان علينا ان نجد حلا لهذه القوة التي لافائدة منها بموجب الواقع والمعطيات على الارض وليس لدي أي تصور اين ذهب الضباط والمنتسبون عدا الذين رأيتهم في فائدة وهم لا يمثلون الا عددا قليلا من الضباط والمنتسبين.. لذلك اقترح ان تستحصل موافقة الوزير على نقل او تنسيب ضباط ومفوضين من الاخوة الاكراد العاملين في الموصل والساكين فيها الى شرطة دهوك فقد يكون ذلك هو الحل المقبول في الوقت الحاضر..

وقد وافق وزير الداخلية على المقترح على ان يجري التحاقهم فورا عند التحاقنا الى دهوك على ان يسبق ذلك مفاوضات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لعدم الاعتداء على القوة الحكومية المتبقية في دهوك وهي مديرية شرطة المحافظة..

وبعد يومين كنت مع المحافظ في مدرسه قريبة تقع في احدى قرى دهوك قرب الشارع العام نجتمع مع مسؤول المنطقة وبعض من معه وكانت المفاجأة ان المسؤول هو السيد فاضل ميراني الذي كنت على معرفه به وعلاقه طيبة منذ عام 1972 أي قبل تسعة عشر عاما ابان السنين الاولى من صدور اعلان بيان 11 اذار للحكم الذاتي وكان هو عضو في الحزب الديمقراطي الذي يشغل فرع الحزب فيه بناية في الجانب الايسر من مدينة الموصل وكنت انذاك برتبة ملازم اول في شرطة الكمارك وكنت اتردد اليه للتنسيق حول خروجي في دوريات في بعض المناطق الكردية..وقد رحب الرجل بي كثيرا وهو يعلم الحاضرين بهذه العلاقة ويقول..

هذه الدنيا دواره فقد عرفت الاخ طارق وكان ملازم اول وهو الان لواء وقد اعلمني انه كان على اطلاع بما حدث لي في دهوك وانه عرف باسمي وقد اطمئن على وجودي في مقر ممثلية الامم المتحدة في دهوك..

وهكذا عدنا في اليوم التالي مرة اخرى الى دهوك وبدأت بالتعاون مع الضباط الكرد من اهل المحافظة ومن نقل اليها واعادة ترتيب الامور والواجبات وقد كان للتعاون اثره الكبير ولم تحصل أية حادثة بعدئذ للقوة التي بقيت بعد نقل الكثير من الضباط والمنتسبين العرب واعادتهم الى مديرياتهم وقد وضعت خطة بسيطة تم تنفيذها فوراً وهي تسليم سيارات النجدة الموجودة بعهدة ضابط يكون هو مسؤولاً عنها في المرابطة والتجوال في المدينة.. وكنت التقى بين فترة واخرى برئيس لجنة التنسيق العميد عبد الوهاب الجبوري الذي كان مقره في معسكر فايذة وحيث تتواجد قوة عسكرية ايضا بامرة العميد خالد البكوع..

وقد استمرت الامور تجري بصورة طبيعية حيث تعرفت في دهوك وعن كذب على امكانيات بعض الضباط وفعاليتهم كما كنت على معرفة سابقة بكل الضباط الكرد ممن نقلوا الى دهوك من شرطة الموصل والذين يسكن قسم من اقاربهم في دهوك وكانوا يترددون اليهم وكنت اداوم وابيت مع بعض الضباط في مديرية شرطة النجدة التي تحتوي على غرف مؤتة وكان يبيت ايضا في نفس المديرية المقدم احمد فضل الدين والرائد فوزي صديق والعقيد جلال الاتروشي ونائب المدير وغيرهم..

ولقد تعرفت في دهوك وخلال وجودي فيها على بعض رؤساء العشائر في دهوك وكان اقربهم الى نفسي الشيخ فيصل نزار كي (رحمه الله) واولاده الشيخ تحسين والشيخ ابو

دارا الذي ابدى مساعدة كبيرة لنا في تسهيل امورنا الوظيفية، وقد التحق في دھوك ضباط اتصالات المحافظة وتم تشغل الهواتف الحكومية مع العاصمة بغداد وبقية المحافظات كما التحق مدير الجنسية ايضا..

وبلغ التعاون على اشده بيني وبين بعض مسؤولي الاحزاب الكردية حتى انهم ولعدة مرات كانوا يخبروني انهم قبضوا على عناصر من الامن الحكومي في الموصل الذين ارسلوهم الى دھوك ولكن مسؤول التحقيق كان يتصل بي ويقول

(لاجل خاطرك كاكا طارق خذه معك الى دائرته واخبرهم ان متسبهم قد اعترف بنفسه على انهم ارسلوه لجمع المعلومات عنهم)!!

كما كانوا يكلفوني هم ايضا بالاتصال بمدير الامن في الموصل لاطلاق سراح بعض المشتبه بهم ممن قبضوا عليه في الموصل. وكنت اقوم بهذا الدور وانا سعيد لما اقوم به خدمة تجاه هؤلاء..

وكان المحافظ السيد الاتروشي قد طلب نقله من المحافظة وتم ذلك وعين وكيله بدلا عنه..وقد ادى الرجل دورا ايجابيا كبيرا في تلك المرحلة.

ولم تحدث في تلك المدة التي تواجدت فيها أية جريمة جنائية ملفتة للنظر حيث كانت مراكز الشرطة تقوم بواجباتها الروتينية وكنت انتقل بحريتي التامة دون حماية كما كنت اذهب الى مدينة الموصل لزيارة اهلي بين فترة واخرى وكانت الارزاق تنقل بحماية سيارة نجدة متوجهة الى عناصر حماية القصور الرئاسية المتواجدة خارج مركز دھوك..

وذاث يوم واثناء عودتي من الموصل باتجاه دھوك وكنت اقود السيارة ورفقتي الملازم مهند فقط وبعد ان تجاوزنا مفرق زاخو دھوك لاحظت ان سيارة فيها مسلحون تطاردنا وقد زدت من سرعة السيارة الى اقصى حد حيث لم نكن نحمل سلاحا معنا حتى استطعت الافلات منها وعندما استدرت سريعا من فتحة الشارع لم يستطيعوا اللحاق بي..

وعندما علم السيد فاضل ميراني بذلك استطاع معرفتهم وتم القبض عليهم واتخذ الاجراءات اللازمة بحققهم مما حدا بالضباط ان يصروا على مرافقتي عند نزولي الى الموصل او عودتي منها حيث كانوا يرافقوني الى فايذة..

لقد كانت مديرية شرطة المحافظة هي الدائرة الحكومية الوحيدة التابعة للحكومة المركزية في بغداد التي بقيت في دھوك.

وقد اتضح لي مدى مآلعه العلاقات الشخصية للمسؤول مع المسؤولين الآخرين في المحافظة ومع المواطنين والوجهاء.

وكان مدراء الاقسام يراجعون مقر المديرية بين فترة واخرى وبعد سبعة اشهر وذات صباح اتصل بي اللواء عبد المحسن خليل وكيل وزارة الداخلية وبذات الوقت كان يشغل منصب مدير الشرطة العام وكما اخبرني بالالتحاق الى دهوك.. عاد اليوم يتصل بي ليبلغني انه تم نقلي الى منصب مدير شرطة بغداد وكانت محافظة دهوك انذاك تنعم بالاستقرار والهدوء وبعد يومين سلمت المديرية الى نائبي العقيد جلال وحضر لتوديعي بعض الاصدقاء وجميع الضباط ومن بينهم ضباط كان لهم دورا بارزا في مساعدتي ومنهم الملازم الاولى كاوه فيصل نزار كي والملازم الاول عادل عبد الجبار وغيرهم ممن لعب دور بارز لاستمرار الهدوء والاستقرار اضافة لعدد من الضباط الكرد الذين نقلوا من الموصل الى دهوك ابان حوادث الاضطراب باقتراح مني وبعد فترة قصيرة من مغادرتي منصبي في دهوك تم سحب قوة الشرطة من دهوك..

وبذلك فقد كنت اخر مدير شرطة عربي اشغل وظيفة مدير شرطة محافظة دهوك حيث استلمها بعد ذلك ضباط شرطة من الكرد هم من المتدرجين ايضا وسجلوا نجاحا متميزا في هذا المنصب.

وعندما عدت الى دهوك وانا متقاعد في زيارة لها ولأستقر فيها بعد احداث الاضطرابات في الموصل وجدتها مدينة على حال متميزة من التطور العمراني والبنى التحتية والشوارع المنظمة والدوائر الرسمية الحديثة ووجدت فيها الامن والاستقرار نتيجة تطبيق القانون بحزم وكان كثير من الضباط الذين كانوا برتب صغيرة هم انفسهم من قادوا اجهزة الشرطة والمرور والجنسية فيها وأبدعوا فيها نتيجة الدعم الكبير الذي منحتهم لهم قيادتهم في اقليم كردستان...

واجد من المناسب ان ادون مايلي

اولا: ان كل من كان من اجهزة الدولة اثناء الاحداث قد رأى الحوادث حسب ما عايشه هو شخصيا وقد كتب بعض الاخوة عن تلك الايام بموجب ما كانوا يعرفونه او عايشوه دون معرفتهم بما جرى للآخرين من احداث.. وقد سجلت انا باعتباري مديرا للشرطة ما لمستته وعاشته خلال تلك الفترة وكما هو دون زيادة ولا نقصان وهو ما بقي مخفيا طوال تلك

السنين التي مرت على تلك الحوادث.

ثانياً: ان مايقف في طليعة اسباب ذلك الانهيار الحكومي لكل الاجهزة وهزيمتها لايمكن ان تعزى الى التخاذل وعدم الشجاعة، كما روج لها بعض المسؤولين انذاك وانما تعزى الى اسباب كثيرة منها ضعف الامكانيات العسكرية وتوالي سقوط المدن والاقضية والقصبات بيد المسلحين وانسحاب فرق عسكرية كاملة،اضافة لانهيار المعنويات تماما بعد سماع الاخبار عن سقوط المدن بكاملها، وانسحاب الجيش العراقي من الكويت ومالحق به اثناء انسحابه.

ثالثاً: تعاطف وتأيد الاكراد للحركة المسلحة ونقمة الكثير منهم لاسباب كثيرة على الاجهزة الامنية والحزبية حيث قاموا باحراق كل تلك المقرات تماما وقتل المسؤولين الذين تجمعوا في مكان واحد كما حدث في محافظة السليمانية وعجز الحكومة عن انقاذ اولئك المسؤولين.

رابعاً: لدى سيطرة المسلحين على المدن والقصبات لم يجر قتل او اىذاء أي عسكري ورجل شرطة عربي لم يستطع الخروج وانما جمع الكثير منهم وتم لاحقاً اعادتهم الى اهلهم خارج تلك المدن وكانت بعض العوائل الكردية قد سبق لها اثناء الاحداث ايوائهم داخل دورهم خوفاً عليهم ثم تم اخراجهم الى مناطق امنة للعودة الى مناطقهم الاصلية. وللحقيقة والانصاف اقول لقد عملت بكل محافظات كردستان وقد وجدت في أهلها كل مواصفات الأخوة والاحترام والوفاء وحبهم للعمل والأخلاص فيه والتسامح رغم كل ما مروا فيه من ظروف قاسية فلا غرابة ان تكون هذه المحافظات (أقليم كردستان) اليوم نموذجاً للتعايش السلمي والتقدم والأمن والبناء

الفصل الثامن

بصمات في الذاكرة

بصمات في الذاكرة

لقد ارتأيت ان أدون في كتابي هذا نبذة عن شخصيات عرفتهم خلال خدمتي التي تجاوزت ثلاثون عاما وقد خدموا بكل طاقاتهم بلدنا العزيز وافنوا شبابهم في خدمة المواطنين كل من موقعه الذي عمل فيه على ان أشير ان الجميع هم ممن عاصروني في ساحات عملنا الشرطوي الشريف وقد سجل كل منهم بصمات في ذاكرتي وذاكرة من عمل معهم وفي ذاكرة الناس لذا فقد وجدت ان على ان اذكر أسماءهم لتبقى خالدة في تاريخ الشرطة والبلد.

وقد قسمتهم الى مجموعات بحسب العمل الذي كنا نقوم جميعا فمنهم من عملت معهم وكنت تلميذا لهم او زميلا ومنهم من عمل معي ولهم جميعا الفضل في استمرار النجاح وتحقيق الأهداف النبيلة التي سعى إليها الرجال في جهاز الشرطة الذي عشقت العمل فيه اداريا وقياديا ومحققا.

وأسجل اعتذاري لكثير من الإخوة الأعزاء الذين ليسوا هم اقل كفاءة وخبرة ونزاهة سواء من الرواد او ممن زاملتهم او ممن عملنا معا ولم يتسنى لي ذكر أسمائهم والعتب كما يقال على الذاكرة لمضي عقود على عملنا ذاك.

فأجيال الشرطة في تلك العقود وسمعتة ألعامه والمعروفة هو جيل رجال الكفاءات والنزاهة والعفة والإخلاص ويحق لكل من عمل في ذلك الزمن ان يفتخر بنفسه وان يفخر أولادهم وأحفادهم بهم

مدراء الشرطة العامون:

من المعروف ان الشرطة العراقية تاسست في 8 كانون الثاني عام 1922 بعد انشاء الدولة العراقية المدنية عام 1921 ولقد توالى على اشغال منصب مدير الشرطة العام في العراق العديد من الشخصيات البارزة والمهمة حيث كان اولهم الباشا نوري السعيد رحمه الله.

ولقد لعب كل منهم دور مهم في تطوير جهاز الشرطة العراقي وكان من ابرزهم الفريق هاشم العلوي والفريق حسام الدين جمعه والفريق تحسين بك والفريق علي الحجازي واللواء الركن عباس علي غالب وغيرهم من الاسماء البارزة.

وبعد ثورة تموز 1958 تم تعيين الفريق طاهر يحيى احد الضباط الاحرار كمدير عام للشرطة ثم اللواء ناظم رشيد، ثم عين الفريق احمد امين بعد عام 1963 ثم العميد حميد قادر في عهد الرئيس عبد السلام عارف ثم لواء الشرطة طه الشيخلي، وبعد ثورة تموز 1968 عين بعض السادة العسكريين حتى تم تعيين لواء الشرطة عبد الخالق عبد العزيز واعقبه لواء الشرطة عبد المحسن خليل صاحب الرقم القياسي (حيث اشغل المنصب لمدة سبع سنوات وشهرين) ثم اللواء يونس سليمان وكان اخر مدراء الشرطة العامون ما قبل الاحتلال الامريكي عام 2003 هما السيد اللواء حميد عثمان سبع واللواء شرطة خير الله حمادي.

ومن الملاحظ ان كل المدراء العامون ممن تولى هذا المنصب هم من العسكريين او من خريجي كلية الشرطة العراقية.

وحيث اني لم اعمل بصورة مباشرة الا مع القلة من السادة المدراء العامين لذلك اسجل انطباعاتي الشخصية عنهم وهم:

• لواء الشرطة طه سليمان الشيخلي.

كنت ولازلت اعتبر هذا الرجل الاب الروحي لرجال الشرطة في العراق، فقد كنت معجباً بشخصيته منذ دخولي كلية الشرطة وكان مدرساً لنا في محاضراته الاسبوعية في درس المعلومات المسلكية التي كان يلقيها علينا من خلال تجاربه في المسلك. ثم اصبح مديراً للشرطة العام، وقد كان يدير الشرطة في العراق كما يدير البايب (الغليون) بين اصابعه، كما نشرت ذلك احدى الصحف المشهورة آنذاك وكنت حينها برتبة ملازم في أمرية قوة

الشرطة السيارة.

لقد كنت أعتبره نموذجاً وقدوة فكان حلمي أن أرى نفسي يوماً ما بمثل شخصيته القيادية وهدوئه وكلامه. وعندما التقيته وهو متقاعد وأنا مدير لشرطة بغداد، حدثته كثيراً (عنه)... فأبتسم وأجاب.. انا من أفتخر بك وبرفاقك الذين عملوا معي وأصبحوا قادة يشار إليهم بالبنان في جهاز الشرطة.

• لواء الشرطة عبد الخالق عبد العزيز.

رجل مجرب وانسان يسمع أكثر مما يتكلم ويحبه الكثير من ابناء المسلك وقائداً يمنح من يعمل معه حرية العمل وهو من اختارني كمدير لشرطة محافظة السليمانية وأنا برتبة مقدم حديث الرتبة ما أعطاني دعماً كبيراً في تلك المحافظة المهمة الساخنة بالأحداث الكبيرة بعد تغيير ثلاثة مدراء شرطة قبلي لم يمضي كل منهم سوى أشهر فيها، وهو أيضاً من نقلني بالحاح مني بعد ذلك الى منصب مدير شرطة كركوك.

كان اللواء ابو مازن رجل هادئ متدرج في وظيفته ومعروفاً محترماً جداً من كل المستويات في الدولة، ومن مميزاته انه لا يتدخل في التفاصيل الصغيرة. ويسجل للرجل ان في عهده تم تشريع قانون الشرطة الجديد آنذاك الذي نقل الشرطة نقلة نوعية في تاريخها. لقد كان الرجل حكيماً ومقتدراً وجمع في مقره خيرة الرجال الاكاديميين، وعندما التقيته وعملت بأمرته وأنا مدير شرطة محافظة وجدته الانسان المطلع والمستوعب لمشاكل الجهاز، لكنه كان يعمل بالممكن المتاح لما فيه خير ابناء الجهاز وتحقيق أهدافه وكان محبوباً من كل من عمل بأمرته لما يحمله من اخلاق فاضلة وقيم انسانية نبيلة.

• لواء الشرطة عبد المحسن خليل الطائي.

عرفته امراً لسرية الطلاب في كلية الشرطة العراقية عندما رشحتني من غير معرفة مسبقة للعمل كمعلم أمر فصيل في الكلية، وأنا برتبة ملازم. واستمرت علاقتي به حديثاً ولم تنقطع ابداً، وهو من رشحتني للنقل من كلية الشرطة في بغداد للعمل في شرطة الكمارك في نينوى وكان في حينها مديراً

للأمن فيها، وكان يزورني اينما نقلت حتى أصبح مديراً للشرطة العام عام 1984 وأنا مديراً لشرطة محافظة كركوك، فطلب مني أن أكون معاوناً له، وبالفعل عملت معه وانا برتبة عميد في بغداد وانجزنا الكثير والكثير وكنت صريحاً معه وكان يسمع لأرائي حتى فيما

يتعذر على الآخرين قوله له.

ولذلك كان أبو علاء (وهو اسمه المحبوب والمعروف لدى رجال الشرطة) هو من عملت معه في خمسة محافظات عراقية عن قرب وبشكل مباشر وعرفته وقت الازمات والشدة والحاجة الى قرار. فهو مهني متدرج واداري وقائد ناجح بكل المواصفات، ذو خلق كريم ومسامح جداً، وعنده قابلية حفظ وتذكر كل من عمل بمعيته ويدافع عنهم ما استطاع رغم صعوبة العمل كما عمل كوكيل أمني لوزارة الداخلية وإضافة لوظيفته. وكان صريحاً في القول ناصحاً مريباً في ذات الوقت.

في عهده سجل الجهاز أكبر انجازات مكافحة الجريمة وكشفها رغم ظروف الحرب العراقية - الايرانية وتعسر الامكانيات.

وقد يقال إن شهادتي وكتابتي عن أبو علاء مجروحة لأننا اصدقاء منذ نصف قرن لكن لست الوحيد من يعرف هذا الانسان فقد جمع الكفاءة والقيادة وحب من عمل معه بصفاته وطيبته وحبه للبلد والناس.

وان خير ما وجدت فيه هو تحمله للمسؤولية ومتابعته عن كثب لكل من عمل معه ودفاعه عن جهاز الشرطة (الحاضر الغائب) وهدوئه المعروف به وقهقهته المشهور بها ووفاءه وحبه للخير.

• لواء الشرطة يونس سليمان.

عرفته امر فصيل في كلية الشرطة ثم مساعد للعميد وكنت من اشد المعجبين به في انضباطه واناقته، ثم تدرج في الرتب والمناصب حتى اشغل منصب مدير الجنسية العام سنوات طويلة فكان متميزاً في اختصاصه هذا الذي زاده خبرة وكفاءة ثم نقل بعده الى منصب مدير الشرطة العام في تشرين الثاني 1991 عندما استلمت انا منصب مدير شرطة بغداد.

المحافظون:

في فترة عملي كمدير للشرطة وبحكم القانون كان عليّ التعامل المباشر معهم وهم الذوات:

• السيد صبحي علي الخلف / محافظ نينوى /

وكنت مديراً لمكافحة الاجرام في الموصل 1981-1977. وكان يدعم رجال

المكافحة والشرطة كثيراً بل كان يحضر الى المديرية عند كشف كل الجرائم المهمة في المدينة ويكرم منتسبيها كثيراً ص. كما عملت معه ايضا في محافظة أربيل كمحافظ لها وكانت علاقتي به علاقه متميزة سيما في الموصل وارتبط مع ابو منهل واخوته المحترمين بعلاقات قديمه جدا قبل ان يتسلم المنصب.

• السيد جعفر عبد الكريم البرزنجي / محافظ السليمانية /

رجل على خلق كريم ومتواضع وكان يحب جاز الشرطة كثيراً ويدعمه وكانت علاقتي به صميميه، ولكن ادارته لمحافظة ساخنة بالأحداث الامنية في بدايات الثمانينيات وتدخل كثير من الاجهزة في عمله الاداري كان تحد من تطلعاته وأهدافه. كما التقيت به لاحقاً وهو في منصب رئيس المجلس التنفيذي للحكم الذاتي، واسجل لهذا الرجل حبه للبلد ولعمله وتواصله مع المواطنين وتطلعه للعمل لخدمتهم.. كما اسجل له وفاء لمن عمل معه وعرفهم.

• السيد زهير القادري / محافظ التأميم - كركوك /

عملت معه لمدة سنة ونصف وكانت علاقتي به أول ستة أشهر على غير ما يرام ثم انسجم العمل بيننا بعد ذلك، وكان يقول لي دائماً (أنا لم أعمل سابقاً كإداري، أنا مناضل وقائد جماهيري) لذلك لم يكن الرجل يمتلك الخبرة الكافية في الادارة ولكن الرجل كان نظيف يد ومتعلم وذو خلق وتواضع.

• السيد منذر نصيف جاسم (ابو وهران) / محافظ التأميم / كركوك /

عملت معه ثلاث سنوات في كركوك ثم عملت معه وهو وكيلاً لوزارة الداخلية الاقدم، وهو إداري وقائد جيد وميداني ويدقق في كل التفاصيل نتيجة تدرجه الوظيفي من موظف الى مدير ناحية وقائم مقام ونائب محافظ ثم محافظ. مما منحه خبرة واسعة وكافية في العمل. وهو انسان نظيف اليد وذو خلق كريم، وقد دعم جهاز الشرطة كثيراً وكانت تربطني به علاقة صداقة بقيت حتى إحالته الى التقاعد مظلوماً، واستمرت علاقتي به وكنت أزوره ويزورني.

• السيد طاهر توفيق العاني (ابو خنساء) / محافظ نينوى /

عملت مع هذا الرجل ستان ونصف كمدير لشرطة نينوى التي هي محافظتي والتي ولدت فيها ونشأت وترعرعت بها. ولقد وجدت في الرجل من نواذر القيادة والشجاعة والهدوء والخبرة والنزاهة. وكان يحب الموصل كثيراً وله علاقات واسعة مع الجميع

ويتواصل معهم، وانجز الكثير من الاعمال للمحافظة وأخراها حملة الاعداد في عام 1989. وقد أعطاني حرية العمل بشكل لا محدود، وكان داعماً كبيراً لعملنا حتى ان أغلب المشاكل المعقدة كنا نحلها بالاتصالات الشخصية مع العشائر والوجهاء والناس. ومن مزاياه النادرة انه كان صريحاً مع أعلى المسؤولين ولا يخشى أحد في الحق. ولقد كانت الشرطة في الموصل في عهده الاولى على العراق في الحد من الجرائم وكشفها.

• السيد خليل ابراهيم التكريتي / محافظ بغداد /

الشرطة في العاصمة بغداد وبحكم قربها من مصادر القرار العليا لم يكن على اتصال دائم بالمحافظ وإن كان مدير شرطة بغداد عضواً في كثير من لجان المحافظة.. وكنت اعرف الرجل جيداً عندما كان وكيلاً لوزارة الداخلية، وكان رجلاً ادارياً كفوءاً وذو خلق كريم، وكنت اطلعه على الواقع الامني وكشف الجرائم في بغداد واحصائيات الجرائم في كل المناطق. واتذكر اني اطلعته على تفاصيل حادثة قصف الطائرات الامريكية لدار (ليلي العطار) في صباح اليوم التالي.. (حيث انتهت في ظهيرة ذلك اليوم علاقتي بالوظيفة كلياً بعد ثلاثين سنة من الخدمة).

وبحكم تدرج الرجل في وظائفه كان يتميز بالهدوء والفتنة وحب الخير للجميع.

• السيد يحيى الجاف / محافظ أربيل /

وعملت معه لفترة قصيرة في أربيل في ظروف استثنائية بعد غزو العراق للكويت وأثناء الحرب على العراق عندما انتقلت قيادة اللجنة الامنية التي كانت برئاسة الى مسؤول الحزب في المحافظة، حيث كان عضواً في اللجنة وكانت الكلمة الاولى للحزب.. الا اني لمست في الرجل طيبة القلب والخبرة في العمل الاداري.

• السيد عبد الوهاب الأتروشي / محافظ دهوك /

وعملت معه ايضاً لفترة قصيرة اثناء الاحداث في دهوك ووجدته صريحاً جداً، وقد علمت انه ضابط شرطة سابق لهذا فقد كان يفهم جيداً واجبات الشرطة ويتعاطف معهم.

وزراء الداخلية:

• السيد سعدون شاكر /

كنت في عهده مديراً لمكافحة الاجرام ولم أكن على اتصال به، لكنني كنت المس ان الرجل القيادي في الحزب كان يعتمد على كفاءات الشرطة من القادة في ادارة الجهاز، ولم يتدخل في تفاصيل عمل الشرطة.

• السيد سمير الشيعلي / 1987-1991

عضو كبير في قيادة الحزب وقد التحق بمنصبه متحمساً للعمل. مستهدفا احداث نقله نوعية في جهاز الشرطة ولذا كان يطلع على العمل الميداني للجهاز بكل تفاصيله. ويبدو ان الرجل كان يقرأ كثيراً عن نماذج القيادة والادارة في أجهزة الشرطة ويحاول تطبيقها. اضافة لمبادراته الشخصية وأهدافه التي كان يريد تحقيقها، الا ان واقع الجهاز وامكانياته المحدودة كانت تحول دون ذلك.

وقد التقيت به أول مرة وأنا معاوناً لمدير الشرطة العام وهو يقود الجهاز من موقع ادنى. ثم وبأمر منه بعد فترة اختارني مديراً لشرطة نينوى.

والرجل قيادي من نوع متميز وصريح لدرجة الخشية من لسانه مما جعل كل الجهاز (يركض ليلاً ونهاراً) كراهيةً وطوعاً، الا انه وللحقيقة كان متابع للجريمة وتفاصيلها وإحصاءاتها في كل العراق بشكل لم يسبق له مثيل ابداً. فحققت الشرطة في عهده انجازات جيدة في الحد من الجريمة وكشفها. وكان يكرم المتميزين بل يتصل بهم شخصياً للشناء عليهم، ويتابع أي جريمة مهمة في كل أنحاء العراق.

وقد كانت محافظة نينوى في عهده الاولى في انخفاض الجريمة وكشفها، ونال اغلب منتسبيها من المراتب والمفوضين والضباط قدماً ومكافآت وترقيات استحقوها بجدارته. وأذكر انه في احدى زيارته للمحافظة انه وافق على ترقية (350) رئيس عرفاء الى مفوض بدفعة واحدة (أي أمراً وزارياً واحداً).

لقد استحدث الرجل أساليب جديدة تم تنفيذها على ارض الواقع في كل المحافظات للحد من الجرائم وكان يتأكد بنفسه واقعياً من تنفيذها.

ورغم اختلاف اراء رجال الشرطة فيه الا انني وللتاريخ أقول.. رغم كل شي فقد سجل الشيخلي بصمة واضحة في نتائج جهوده واجتهاداته المختلف عليها.

• السيد علي حسن المجيد / 1991

قيادي كبير في الحزب وابن عم الرئيس صدام حسين وكان يشغل عدة مناصب في ان واحد منها هذه الوزارة المهمة التي كانت كما اعتقد اخر اهتماماته، لذلك لم يتدخل في أي تفاصيل بها سوى التعينات القيادية. وفي عهده عملت مديراً لشرطة محافظة دهوك ثم عملت في عهده ايضاً اشهراً معدودات كمدير لشرطة بغداد.. حيث نقل وأصبح وزيراً للدفاع.

• السيد وطبان ابراهيم الحسن / 1991-1994

هو أخ الرئيس صدام حسين (غير الشقيق) وهذا الامر يعني الشيء الكثير في كل شيء.. وكان المفترض وعندما كنت مديراً لشرطة العاصمة بغداد ان يكون هناك حلقة بيني وبينه وهو (مدير الشرطة العام) الا ان طبيعة الاحداث في العراق في تلك الفترة واهمية بغداد وطبيعة الرجل جعلتني اتعامل معه بشكل مباشر في الكثير والكثير مما كان يجري. وبعيداً عن الالهواء ورغم انه قام بتوقيفي وحبسي ثم ايدائي نفسياً بإحالتي (لعدم كفاءتي!!) الى التقاعد مع انه هو ذاته منحني (اربع) مرات قدم للترقية لم أستفاد من أيأ منها لكوني بلغت اعلى رتبة (لواء) مسموح لها بقانون الشرطة.. كما منحني عشرات الشكر والتقدير، ولقد كنت عضواً أو رئيس لجان في أغلب الامور التي تخص عملي كممثل للشرطة والوزارة في عهده أو اللجنة الاستشارية للوزارة.

أقول.. ان الرجل التحق في منصبه بعد نقل اقاربه (علي حسن المجيد) فقام بتغيير قادة جهاز الشرطة أول التحاقه الا انه استثنائي من هذه التغييرات وعلى غير معرفة حيث علمت انه تلقى نصيحة أن يبقيني في منصبي، ولقد تأكد بنفسه من خلال مرور الأشهر اني مهني وحسب وكان يريد أن يحدث تغييراً نوعي في الجهاز الى جهاز حديث ولكنه اصطدم بواقع الجهاز المتدني مادياً ومعنوياً اضافة الى اخطائه الغير مبرره.

ومن مميزاته انه اعطى الدعم الكبير لقادة الجهاز من خلال التزامه لهم، الا انه كان يتدخل كثيراً في التفاصيل حتى الصغيرة. وسيما في ندواته ولقاءاته مع الناس بصورة مباشرة (والتي كانت تعرض تلفزيونياً) والتي كان يحكمها اصدار قراراته وتسرعها وعدم قانونيتها، حيث اساءت كثيراً وخلقت أكبر العيوب التي أدت الى سلبات كبيرة.

كان الرجل مزاجياً فأحياناً يسمع ويتحاور بشكل هادئ وأحياناً ينقلب الى وحش جبار وقاسي وحاكم لا يقبل النقاش اضافة الى السوء في كثير من بطاناته القريبة وجبنهم وتملقهم، لذلك كان يختزل كل قوانين الدولة وأدمية الانسان ببعض قراراته سيما معسكر الضبط سيء الصيت الذي تهدر فيه كرامة الانسان وحتى ضباط الشرطة وموظفي الداخلية. وتحسب له تشكيل لجنة رداء بغداد التي كانت تنسق الاعمال الخدمية والامنية في العاصمة، كما تحسب له قيادة وزارة الداخلية لحالات الطوارئ في العاصمة. وكان له شعراء ومداحوه وتملقيه ومصوريه الخاصين وصلاحيات منح الاراضي في أي بقعة في العراق والتي استغلت ابشع استغلال من قبل بطاناته والمقربين منه. وكانت قراراته الخاصة بالجهاز لا ترد (أيا كانت) في تلك الفترة العصيبة من تاريخ العراق. ومن سوء حظ جهاز الشرطة ان هذا الدعم الكبير لهم من هذا الوزير كان ينقصه قيادة بطانات صالحة وجريئة تعمل لصالح جهاز الشرطة المظلوم.

بصمات لاتنسى

• العميد - محفوظ محمد عمر بك العباسي

هو أول مدير شرطة أعمل معه في بدايات عملي في سلك الشرطة، وقد كان قدوة من خلال تعامله الميداني والاخلاقي مع الناس وفي تأدية واجباته كمدير لشرطة كمارك المنطقة الشمالية وانا بمنصب ضابط شرطة كمر ك نينوى ومن ثم ضابط استخبارات شرطة الكمارك في المنطقة الشمالية. فقد تميز بالصدق والتواضع والتسامح والهدوء والرحمة بالناس وفتح ابوابه لاستقبال المراجعين وخدمتهم وكان أبو علي شجاعاً في اتخاذ القرار من أي جهة صدر منها القرار، ويثق بمن يعمل معه ويمنحهم حرية العمل ويوجههم في ذلك ويلتزمهم بالحق.

لقد عملت معه في باكورة حياتي الوظيفية أربعة سنوات فترك في نفسي أثراً كبيراً، ونقل من منصبه لقضية حق قالها بكل شجاعة متحملاً مسؤولية قراره. وانصرف بعد التقاعد الى الزهد والتقوى وخدمة الناس ايضاً، والف عدة كتب لها شهرتها الواسعة ومنها (الغرب نحو الدرب) و(امارة بهدينان العباسية) و(الرضواني)،

ولم انقطع عنه وانا انتقل بين المحافظات وازوره في كل اجازاتي، وكان يطلق عليّ امام الجميع بالباشا الوفي...

رحم الله ابو علي الزاهد النقي الوفي فقد كان ذو بصمة في حياتي كلها ادين له بها دائماً.
• اللواء - الدكتور أكرم عبد الرزاق المشهداني
عرفته طالباً وانا ضابطاً في كلية الشرطة ك (أمرأ لفصيله) وكان متميزاً بذكائه وهدوءه، وزاملته في مراكز قيادية في الشرطة فما اشغل منصباً الا وترك بصمة من العلم والخبرة والكفاءة.

فهو رجل أكاديمي من الطراز النادر وقامة بارزة من رواد الشرطة العراقية ووقد عملنا بصورة مباشرة عندما اشغلت منصب مدير شرطة بغداد وكان يشغل منصب معاون المدير العام للحركات التي ادارها بحكمة وهدوء ثم اشغل مناصب عديدة كان أهمها عميداً لكلية الشرطة العراقية حيث تخرج على يديه الافاً من ضباط الشرطة العراقية، كما وعمل مديراً لمركز البحوث والدراسات في الشرطة العامة، ومن صفاته الشخصية الخلق الكريم والتواضع والحياء والوفاء وحب الخير للجميع.

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق تم توقيفه مع مجموعة من ضباط الشرطة بتهم باطلة اثرت عليه نفسياً فغادر العراق وقلبه فيه، ولا يزال عطاءه مستمراً في البحوث والدراسات العلمية كما عهد وعرف عنه طيلة حياته الوظيفية في العراق.

• اللواء - حاتم علي خلف

زاملته ونحن برتبة ملازم في كلية الشرطة وكان اقرب الناس لي ولم نفترق أبداً حتى بعد نقلي من بغداد، فكنا على اتصال دائم. وكان زميلاً لي مرة اخرى عندما استلم منصب عميد كلية الشرطة وأنا في شرطة بغداد. وهو رجلاً يتمتع بالكفاءة والحنكة والشخصية القوية وحب الخير والنزاهة والخلق الكريم والوفاء والرجولة.

• النقيب (اللواء لاحقاً) - وحيد ياسين الجنابي.

عرفته وهو ضابط مركز شرطة في كركوك وانا مدير للشرطة فيها، فكان متميزاً في الكفاءة لامعاً هادئاً، وعندما انتقلت كمعاون لمدير الشرطة العام للإدارة اخترته كمديراً لشعبة ادارة المراتب في العراق.

وبجهود كبيرة تم نقله الى منصبه فلمع في عمله كضابط اداري كفوء حتى وصل الى

ان اشغل مدير ادارة في وزارة الداخلية برتبة لواء. وكان له موقفاً مشرفاً بالحق معي اثناء احالتي الى التقاعد بأقل أذى ممكن كاد أن يلحق بي ومن صفاته التي لمستها فيه الصراحة والشجاعة والاستقامه وعدم المجامله بالحق.

• اللواء - حمد الغريري

عملنا معاً في بغداد عند توزيعنا على القواطع الخمسة في العاصمة بغداد وكنا نقضي الايام الصعبة تلك في مقر القاطع الخامس ووجدت في الرجل الذي كان يشغل منصب امر انضباط الشرطة الكفاءة والهدوء والنزاهة والعفوية.. ولا انسى موقفه المشرف والوفي اثناء توقيفي في انضباط الشرطة قبل احالتي الى التقاعد. ومن صفاته الخلق الكريم والتواضع والكرم والرجولة

• عقيد الشرطة - غانم فتحي احمد

رجل عرفته في اواسط السبعينات في منفذ ربيعة الحدودي عندما كنت ضابطاً لمركز شرطة الكمارك وكان اختصاصه في فحص المتفجرات في الادلة الجنائية.. ثم عمل معي ضابطاً للحركات ومدير شعبه الادلة الجنائية وانا مديراً لشرطة السليمانية ثم انتقل للعمل معي في شرطة كركوك ثم في بغداد ثم في مديرية شرطة نينوى.

مخلصاً في عمله وكفاءته متميزة ونزاهته مشهود له بها لذلك فقد كان من اقرب الاصدقاء لي من الذين اثق بهم واعتمد عليهم.... عام 1989 فقد روجت له طلباً منه للاحالة على التقاعد بعد اصراره على ذلك.

ترك (ابو فارس) في نفسي بصمة من اثار الوفاء وحب الخير والصدق ولم يزل كذلك

• الملازم (العميد لاحقاً) - رياض هاني بهار

عمل معي برتبة ملازم في شرطة كركوك فوجدت فيه تمييزاً متفرداً وذكاءً حاداً ورغبة جامحة في تطوير العمل علمياً فمنحته ثقتي في العمل واشترك في أغلب حوادث كشف قضايا الرأي العام وعمل امراً للمكتب الجنائي في العاصمة بغداد، فأنجز الكثير وفق الامكانيات المتواضعة. وكنت اعتبره صديقاً وفياً ولازال يقدم الكثير من العطاء في كتاباته كمحلل امني في العقيدة والاستراتيجية، وينشر الكثير مما يكتب في مختلف الصحف والمجلات المحترمة. ومن صفاته المحبه والصدق وحب الخير والرجولة والوفاء.

• المفوض (النقيب لاحقاً) - مهند محمود اسماعيل

عمل معي برتبة مفوض شرطة. رجلاً يتمتع بالذكاء والكفاءة المتميزة جداً والنباهة وحب العمل والاخلاص، فكان سكرتيري منذ عرفته.. وتنقل معي متدرجاً في الرتبة الى كل المحافظات التي تنقلت فيها، فكان مثلاً للوفاء وكان يجيد صياغة الكتب وطباعتها لذلك فقد كان يحتفظ بكل السجلات والاوليات والكتب السرية والشخصية ذات العلاقة بالمراجع العليا.

وقد رحل شهيداً بعد عام 2003 ظلماً من قبل أيادي غادرة. رحمه الله وطيب ثراه فقد كان رجلاً أميناً صريحاً يحب الجميع ويحبونه نزيهاً كريماً عزيز النفس.

• العقيد - (لواء لاحقاً) محمد حبيب المشهداني

عرفته اثناء عمله معي في شرطة بغداد وكان مدير قسم وقد وجدت فيه باستمرارية العمل اخلاصاً ومثابرةً وامانةً فاخترته ليكون مدير المتابعة للقضايا المهمة في مقري (شرطة بغداد) اضافة لوظيفته مديراً لمكتب المعلومات في بغداد.. وكان محققاً بارعاً عندما اشغل منصب مدير شرطة قسم - وتدرج في مناصب واشغل منصب معاون مدير عام ومدير شرطة محافظة. ومن صفاته انه عزيز نفس كريم صريح يحب الخير للجميع ووفياً وذو خلق كريم.

• المقدم - العميد لاحقاً شوكت فارس الطعان (رحمه الله)

عرفته اثناء عمله معي في شرطة بغداد وكان يشغل منصب مدير شرطة المنصور وكنت اختاره في اغلب اللجان التحقيقية المهمة لما يتمتع به من كفاءة تحقيقية اضافة لتمييزه بالإدارة ونظافة اليد، لذلك فقد كان أقرب الاصدقاء الى نفسي لرفعة سلوكه وخلقه الكريم وصدقه في التعامل وصراحته معي وشجاعته وقدرته في اتخاذ القرار.

• طارق يونس جميل

عرفته عن قرب في شرطة السليمانية كضابط للاليات عام 1981 ثم نقل الى الموصل وقد رشحته وهو برتبة عميد فكان مديراً لاليات الشرطة في العراق.. كفاءة عالية واخلاص في مهنيته وذو اخلاق عالية ووفاء كريم امتد لاربعة عقود.

• فاروق عبد الوهاب عجاج

اول رجل في جهاز الشرطة علمني وغيري كيف نرتدي بيرية الراس ومعنى الانضباط والالتزام ونحن في بداية مشوارنا وهو عريف فصيلنا في كلية الشرطة وتخرج عام 1963 ثم

زاملته ونحن ضباط في كلية الشرطة فكان على خلق وتواضع ورجولة وتدرج في مناصبه
حتى وصل رتبة عميد حقوقي ولازلت على متواصلاته معه ومعجبا به.
• سعد الله شاكر زينل

عرفته في كركوك وهو موسوعه من المعلومات في متابعة المنحرفين من ذوي السوابق
ويعمل ليلا ونهارا بكفاءة وحرص اضافة لخلق الكريم ووفائه وشجاعته.. وقد ترك الخدمه
وعاد اليها ووصل الى درجه مستشار ولم ينقطع عن الاتصال بي ابدا.

رواد وقامات في تاريخ الشرطة (ممن عاصرتهم في الجهان)

- * لواء الشرطة - صبري عبد الجبار - عميد كلية الشرطة.
- * لواء الشرطة - فاضل السامرائي - عميد كلية الشرطة.
- * لواء الشرطة - جمال الدين الطائي - عميد كلية الشرطة.
- * اللواء - رضا محمد علي - وكان ضابطا لامعا في كلية الشرطة وبقيت شخصيته
وانضباطه وكفاءته لا تغادر الذاكرة مطلقا فكان نموذجا يحتذى به حقاً لكل من تخرج على
يديه، وقد استلم مناصب مهمة منها عميد لكلية الشرطة.
- * اللواء - سوريان توفيق حسين. كان ضابطاً متميزاً في كلية الشرطة وتميز بأنه كتلة
من النشاط والانضباط ثم زاملته وأنا معلم في كلية الشرطة برتبة ملازم أول.. وقد تدرج (أبو
بان) حتى استلم منصب عميد كلية الشرطة، فكان له بصمة واضحة على تطويرها إضافة
لكونه رجلاً رياضياً حيث أصبح رئيساً لاتحاد كرة القدم العراقي، ولايكاد أحداً من جيل
الضباط القدامى لا يعرف (سوري) الرجل الكفوء اللامع في كلية الشرطة.. ثم انتقل الى
مدير لشرطة بغداد ثم شرطة نينوى، وهو بحق قامة شرطوية بارزة في تاريخ الشرطة.
- * اللواء - حكمت موسى سلمان. ابن دورتي الـ (19) وهو الرجل الجدي في تعامله
المنضبط في تصرفاته المتميز في ادارته الاكاديمي في علمه، هكذا عرفته منذ كان هو رئيس
عرفاء الكلية الاقدم وانا رئيس عرفاء معه وكان هو الاول في الترتيب وأنا الثاني على الدورة.
وتدرج حتى وصل الى رتبة لواء وعميداً لكلية الشرطة. ومديراً للمعهد العالي للضباط.

- * اللواء - طارق عبد لفته (رحمه الله). رجل كفوء في مهنته ذو خلق والتزام، تدرج وكان مديراً لمكافحة الاجرام ثم مديراً لمكتب وزير الداخلية ثم مديراً للمرور العام.
- * اللواء - حميد عثمان سبع رجل مهني وكفوء وتدرج في منصبه حتى منصب مدير الشرطة العام. وكان ابو احمد متواضعاً ذو خلق كريم في الادارة والتعامل.
- * اللواء - اسد سعد جويد العيساوي (رحمه الله) وقد شغل مناصب قيادية مهمة في الشرطة العراقية ومنها مدير العلاقات في المقر العام.
- * اللواء سالم عبد الجبار (رحمه الله).
- * اللواء - حسن حمادي.
- * اللواء قاسم عثمان العزاوي. رجل مهني كفوء، شغل عدة مناصب بكفاءة عالية منها معاوناً لمدير الشرطة العام للحركات ثم مديراً لشرطة كركوك ونيوى.
- * اللواء - موثوق حماد العاني. زاملته في بغداد وهو مديراً لشرطة النجدة في بغداد ومن اقدر وأكفأ الضباط في ادارته لهذه المديرية وكنا على درجة عالية من التنسيق بيننا.
- * اللواء - اياد عبد الحميد البدري. مدير مكافحة الاجرام في بغداد وعملنا معاً في عدة قضايا تحقيقية ولجان عليا. وكان الرجل مثلاً للخلق والالتزام والكفاءة.
- * اللواء - جهان حسين بابان - مدير الجنسية العام.
- * اللواء - جاسم محمد السلماي - مدير الجنسية العام.
- * اللواء - عامر يوسف السراج مدير الدفاع المدني العام.
- * اللواء رياض أحمد يحيى (رحمه الله). ضابط متميز بكفاءته وتدرج حتى وصل الى منصب مدير محكمة قوى الامن الداخلي.
- * اللواء - عبد المحسن علي عبد السادة. مدير مكافحة الاجرام ومحقق بارع.
- * اللواء - محمد صابر التكريتي. رئيس هيئة التفتيش.
- * اللواء - عمران عيسى الجبوري. مدير شرطة نفط الشمال، ومدير مكتب الانتربول في الشرطة.
- * اللواء - عبد الباسط القاضي.
- * اللواء - لقمان سليم (رحمه الله).
- * اللواء - خيري صالح جليميران (رحمه الله).

- * اللواء محمد فالح (رحمه الله).
- * اللواء - عبد الهادي القصاب.
- * اللواء - ناطق سلطان المروء.
- * اللواء ياسين الجحيشي.
- * اللواء منعم السعيد.
- * اللواء هاشم شكور البياتي.
- * اللواء وعد الله محمود سليمان.
- * اللواء عبد الجبار يوسف.
- * اللواء سفيان محمد علي.
- * اللواء فريد الجسار.
- * اللواء حسن هادي\ معاون مدير الشرطة العام للميرة.
- * اللواء سالم عبد الجبار.
- * العميد - فاروق عبد الوهاب عجاج
- * العميد - فوزي عسكر (قامه رياضية)
- * العميد - علي عبد الحسين الخزرجي - رحمه الله تعالى - ضابط تدريب الكلية\ ضابط الفروسيه.
- * العميد - عبد العزيز حمودي - امر جناح التدريب في كلية الشرطة وكنت بأمرته ضابطاً لتدريب الكلية.
- * العميد - طارق محي الدين - امر جناح كلية الشرطة.
- * العميد - طارق حسين - امر جناح الالعب.
- * العميد - شكيب عبد الوهاب - الرياضي المعروف.
- * العميد - صلاح محمد حسن - الرياضي المتميز.
- * العميد - عبد القادر زينل - قامه رياضية بارزة في تاريخ الشرطة العراقية.
- * العميد - هشام أحمد ال جاسم.
- * العميد مسلم محمد أزهر.
- * العميد نزار البكري.

- * العميد - ناجي السامرائي.
- * العميد - ازهر يونس الطائي.
- * العميد - نوزاد محمد سعيد.
- * العميد - نشيد داود.
- * العميد - حازم القاضي.
- * العميد - ثامر الجنابي
- * العميد - علي عبدالله.
- * العميد - صادق حسين
- * العميد - جاسم الداهري
- * العميد - عبد الرحمن عزيز حسن.
- * العميد - أحمد محفوظ زيادة. مدير شرطة نينوى.
- * العميد - صابر عبد الرزاق. مدير شرطة نينوى.
- * العميد - عبد الجبار حسن الجبوري (ابو ثائر) مدير شرطة الكمارك الشمالية.
- * العميد - عبدالمنعم حميد (ابو صفوان) مدير شرطة نينوى.
- * العميد - فيصل محجوب. من كبار المحققين في العراق.
- * العميد - وعد الله عزيز. نائب مدير شرطة نينوى
- * العميد - ابراهيم داؤود السعدي. معاون مدير الشرطة العام للادارة
- * العميد - ابراهيم شلال.
- * العميد - مناف الصالحي.
- * العميد كامل التكريتي (ابو مصطفى)
- * العميد - عامر صابر ال غرير. ضابط متميز وشجاع.
- * العميد - حسين سليم. مدير بلدة الموصل ومدير المرور.
- * العميد - (لواء لاحقاً) هاشم محمد الحيالي.
- * العميد - (لواء لاحقاً) عبد الوهاب التحافي
- * العميد - (لواء لاحقاً) عبد الامير جنيح.
- * العميد - (لواء لاحقاً) كامل زيدان.

- * العميد - حازم القاضي.
- * العميد - نوري العجيلي / مدير مرور كركوك.
- * العميد - عبد اللطيف الحديثي.
- * العميد - ستار عبد النبي.
- * العميد - ابراهيم خماس.
- * العميد - احمد الزيدي.
- * العميد - جبير عبد الغربي.
- * العميد وعدالله خليل / مدير شرطة السليمانية.
- * العميد - اكرم سعيد.
- * العميد - اسماعيل محمد آل عمر.
- * العميد - احمد سامي.
- * العميد - محمد عزيز عبد الله.
- * العميد - هاشم داود رحيم.
- * العميد - مكّي العاني.
- * العميد نامق الحديثي.
- * العميد عبد الواحد.
- * العميد قاسم احمد العبيدي.
- * العميد هشام العمراني.
- * العميد طالب حمودي الحمداني.
- * العميد فوزي محي الدين.
- * العقيد - (لواء لاحقاً) علي غالب خضر البياتي.
- * العقيد - وليد خليفة هداوي (مدير الاحصاء).
- * العقيد - (الفريق لاحقاً) طارق البلداوي / وكيل وزير لاحقاً.
- * العقيد - ابو طارق / مدير مرور السليمانية.
- * العقيد - صبحي زيدان.
- * العقيد - كمال محمود الجميلي.

- * العقيد - شاكر محمود الشبخلي.
- * العقيد- زين العابدين شهاب.
- * العقيد - صلاح الدين الطائي.
- * العقيد - اسامة ال مطير
- * العقيد أكرم اسماعيل الاسعد.
- * العقيد - عصمت عبدالكريم السامرائي.
- * العقيد - اسماعيل محمد بكر.
- * العقيد - جهاد بناوي.
- * العقيد - فؤاد الراوي (رحمه الله).
- * العقيد- محمد عبد اللطيف السامرائي.
- * العقيد- صلاح الدين الطائي.
- * المقدم - علي مسلم.
- * الرائد لقمان ياسين.
- * الرائد الحاج فخري سعيد.
- * السيد غالب النجار.
- * الدكتور ضرغام عبدالله الدباغ

كفاءات متميزة:

لم يكن ما تحقق من نجاحات في المحافظات التي عملت فيها الا بجهود الاف الرجال من الضباط والمفوضين والمنتسبين واداريين ومتابعين والذين بجهودهم وعطائهم تم المساهمة بتحقيق الامن والاستقرار وتنفيذ القوانين، وان من الصعوبة عليّ اليوم (والعتب على الذاكرة) أن ادون اسماء كل من عمل معي.. ولكنني احتفظ لهم وللجميع بذكريات عشناها في اصعب الظروف، وكانوا عوناً وسنداً وسبباً في النجاح والتميز في تحقيق الاهداف المطلوبه.

وانه لمن دواعي اعتزازي أن يتواصل معي رغم مضي ربع قرن على احوالي الى التقاعد

الكثيرين منهم واسمع عن هؤلاء الرجال ما وصلوا اليه لاحقاً في رتب عالية ومناصب كبيرة في الجهاز، هم اهلا لها لما كانوا يتمتعون به من كفاءة عالية وانضباط كبير وحسن خلق في التعامل، مما جعلهم حقاً بصمات في ذاكرتي لا تنسى.

نواب مدير شرطة (ممن عملوا معي) :

* المقدم - جوهر عبد القادر (جوهر جلال رحمه الله) نائب مدير شرطة السليمانية. ضابط كفوء ونزيه ورجل يحب الخير، وقد تدرج في مهنة الشرطة وكان محبوباً من كل الضباط العاملين.

* العقيد - صبحي عبدالله (رحمه الله). نائب مدير شرطة كركوك. رجل مهني وكفوء ونزيه واداري متميز.

* العقيد - مجيد عمر الدوري. ناب مدير شرطة كركوك، وقد عمل معي بعد نقل العقيد صبحي وهو ضابط هادئ وكفوء.

* العقيد محي الدين محمد يونس (لواء لاحقاً). نائب مدير شرطة اربيل. وقد أمضى مدة طويلة في منصبه مما مكّنه من الاطلاع التام على وضعية المحافظة التي هو من اهلها وضباطها ورجل متميز في إدارته وكفاءته، وقد اشغل منصبه بجدارة عالية ويقوم الان بنشر خبراته في مقالات في صحف ومجلات محترمة.

* العقيد عبد العزيز عبد العزيز أحمد (لواء لاحقاً). نائب مدير شرطة نينوى. رجل ذو خلق ومهني بمعنى الكلمة ويتمتع بسمعة واحترام الناس والمسؤولين والضباط وقد ساهمنا معاً بحل الكثير من المشاكل. وقد تدرج في مناصبه لتميزه، واشغل منصب مدير شرطة محافظة نينوى لاحقاً ومحبوباً من قبل كل من عمل معه.

* العقيد جلال حسن الاتروشي. عمل معي بمنصب مدير شرطة قسم ثم عملنا معاً في شرطة دهوك وكان بمنصب مديراً للشرطة. وهو رجل مهني وكفوء في مهنته.

* العقيد نوري محمد. مدير ادارة الضباط في مديرية الشرطة العامة، عندما اشغلت منصب معاون مدير الشرطة العام وهو رجل يتمتع بقابلية متميزة في الادارة والنظرة الثابتة للأمور، وهو رجل كفوء ومهني متميز وذا مكانه واسعه واطلاع عام ووفيا وامينا وذو خلق كريم.

مديرية شرطة بغداد :

- * اللواء - عبدالله التكريتي - (رحمه الله)
- * العقيد - (اللواء لاحقاً) محمد حبيب المشهداني - مدير شرطة بغداد الجديدة / مدير المتابعة.
- * العقيد - (العميد لاحقاً) شوكت فارس الطعان - مدير شرطة المنصور.
- * المقدم - (العميد لاحقاً) مازن قاسم قلندر - مدير العلاقات.
- * العميد - هيثم الدجيلي.
- * العميد - نبيل جاسم | مدير الادارة
- * العميد - (اللواء لاحقاً) منعم الانصاري.
- * العميد - عبد السلام السعدي.
- * العقيد - عبد علي جعفر - مدير شرطة الرصافة.
- * العقيد - شعبان محمد فرج - مدير شرطة قسم الاحداث
- * العقيد - فخري | مدير اليات شرطة بغداد
- * العقيد - كمال | ضابط سريه الطوارى
- * العقيد - طالب - مدير شرطة الشعب.
- * المقدم - صبري الجنابي - مدير شرطة قسم.
- * المقدم - فرحان الكبيسي - مدير شرطة قسم.
- * المقدم - عبد السلام خليل - محقق.
- * المقدم - خضر سرحان عيادة - محقق.
- * المقدم - نامق الحديثي.
- * المقدم - مهدي متعب - (رحمه الله).
- * المقدم - اسماعيل فهد خلف. محقق
- * الرائد جبار شهاب احمد. محقق
- * الرائد - (اللواء لاحقاً) حسين حسن عيدان.
- * النقيب مهند محمود اسماعيل. محقق
- * النقيب عبد الامير احمد.

- * النقيب أحمد أبو رغيف (فريق لاحقاً).
- * الملازم الأول - ظاهر حبيب داؤود. محقق.
- * الملازم الأول - ياسين ابراهيم. محقق.
- * الملازم ضياء فرحان حسين. محقق.
- * الملازم خليفة حسن. محقق.
- * الملازم كاكه رش (عميد لاحقاً). محقق.

مديرية شرطة محافظة نينوى:

- * العميد - محمد سعيد عبد نايف / اداري ومحقق بارع.
- * العميد - حكمت محمود / اداري - مدير قسم وضابط علاقات متميز.
- * العميد - عادل عبدالله فتوحي / مدير الادارة.
- * العميد - سعود دحام الخطاب. (رحمه الله).
- * العقيد - (لواء لاحقاً) غالب حمدون اللهيبي.
- * العقيد - (لواء لاحقاً) مقداد عبدالله الشاهين / مدير شرطة الاقضية.
- * العقيد - حسن متعب ياسين / مدير الاليات.
- * العقيد - (العميد لاحقاً) غانم علي فتاح / مدير شرطة النجدة.
- * العقيد - (اللواء لاحقاً) طارق يونس جميل / مدير الاليات.
- * العقيد - عناد سعد الله \ مدير قسم
- * العميد - عامر الكاتب \ مدير ادارة
- * المقدم - (العميد لاحقاً) محمد مهدي صالح / مدير الادلة الجنائية.
- * المقدم - (العميد لاحقاً) محمد جاسم الخفاجي / مدير قسم.
- * العقيد - مزاحم خير الدين الحياي / محقق بارع ومساعد المدير لشؤون المكافحة.
- * العقيد - غانم فتحي أحمد / مدير الادلة الجنائية.
- * العقيد - محمد سعيد عبدالله البدراني / مدير شرطة النجدة ومدير قسم.
- * العقيد - (العميد لاحقاً) هاشم عزيز عبدالله / مدير قسم ومدير مكافحة.
- * العقيد - (العميد لاحقاً) محمد خشمان / مدير قسم ومدير الدائرة القانونية.
- * العقيد - جدعان حامد الجماس / مدير شرطة قسم.

- * العقيد - صلاح شيخو / مدير شرطة قسم / محقق.
- * العقيد - عبد الحميد أحمد الجحيشي / محقق متميز.
- * العقيد - برهان حمو / محقق متميز.
- * العقيد - لازم مجودة / مدير شرطة قسم.
- * العقيد - (لواء لاحقاً) هاني غيث / مدير الدوريات ومحقق متميز.
- * العقيد - أكرم سعد الله الحنكاوي / محقق متميز.
- * النقيب - حمزة النني (رحمه الله) / محقق متميز.
- * النقيب - (اللواء لاحقاً) زكي حمد الطائي / محقق متميز.
- * العقيد - عبد النافع ملا توحى رحمه الله.
- * العقيد - نجوان نافع.
- * العقيد - ميسر السنجري.
- * العقيد - صبحي الحاصود.
- * الرائد - غانم محمد فتحي.
- * الرائد - مزاحم يونس حسين.
- * النقيب - (العميد لاحقاً) فوزي صديق.
- * النقيب - (العقيد لاحقاً) موسى حما زكريا الهركي \ اداري متميز جدا.
- * النقيب - ماجد حامد حفو ظي / ضابط ومحقق متميز.
- * النقيب - عبد الازل حفو ظي / ضابط متميز.
- * النقيب - (لواء لاحقاً) زيد عوني العبيدي / ضابط متميز.
- * النقيب - (العقيد لاحقاً) غانم محمد سعيد.
- * النقيب - عبد الحميد احمد الجحيشي
- * النقيب - (العقيد لاحقاً) حسين قادر.
- * النقيب - (عقيد لاحقاً) نوفل عبد الكريم.
- * النقيب - (عقيد لاحقاً) اسعد حديد رحمه الله
- * م. اول - (لواء لاحقاً) داوود \ ضابط النجدة النهريه
- * م. اول - (مقدم لاحقاً) عبد العزيز محمد عطا الله الجبوري

- * م. اول - محمود العطا الله الجبوري
- * م. أول - رعد هاشم.
- * م. اول - قتيبة حسن.
- * م، اول - باسم عزيز.
- * العقيد - ابراهيم حموكه / مدير قسم.
- * العقيد مقداد \ امر الموقف والتسفيرات
- * العقيد - عبد الهادي جاسم / مدير متميز.
- * العقيد - احمد الغريري / مدير العاب متميز. قامه رياضيه
- * الملازم - (عقيد لاحقاً) سعد الله هاشم الرحو / ضابط مركز متميز.
- * الملازم - (لواء لاحقاً) نشوان الخزر جي / ضابط مركز ومدير مرور نينوى لاحقاً.
- * الملازم - (لواء لاحقاً) فلاح جاسم الخرسه / ضابط متميز.
- * الملازم - (عقيد لاحقاً) سبهان عبوش / ضابط متميز.
- * الملازم - (عميد لاحقاً) حكم دحام ال حبو.
- * الملازم - (عميد لاحقاً) فارس دحام ال حبو.
- * الملازم - (عميد لاحقاً) يعرب الدباغ.
- * الملازم - (عميد لاحقاً) موفق عبدالله امين.
- * الملازم - أمير كبير قيوم / محقق متميز.
- * الملازم - سعود كبير قيوم / محقق متميز.
- * الملازم - (عميد لاحقاً) هاني السورجي / ضابط متميز.
- * الملازم - محمد إبراهيم / ضابط متميز.
- * الملازم - مازن صلاح / ضابط متميز.
- * الملازم - محمد غانم النني / الادلة الجنائية.
- * الملازم مهدي الهركي.
- * الملازم - زكريا (ابو يحيى).

المتميزون من المساعدين:

* السيد علي عز الدين

- * السيد عبد الاله عبد العزيز.
- * السيد اكرم عز الدين.
- * السيد ضياء عزيز الحياي.
- * السيد احمد ابراهيم (ابو ادريس).
- * السيد غياث.
- * السيد عبد محجوب.
- * السيد قاسم الياس.
- * السيد أحمد رشيد.
- * السيد ناظم غانم.
- * السيد ناظم أحمد علي.
- * السيد نزار صديق
- * السيد لؤي ذنون.
- * السيد سعيد عيسى شمعون.
- * السيد غانم الربيعي.
- * السيد وعد الله حريث.
- * السيد رميث وديع عبد الاحد
- * السيد نوفل المختار
- * السيد علي احمد نزار خليل ابراهيم
- * السيد قاسم الياس

مديرية شرطة كركوك:

- * الرائد - (لواء لاحقاً) وحيد ياسين الجنابي.
- * الرائد - (لواء لاحقاً) حسين محمد أحمد الجريسي / مدير الحركات - ضابط المعني متميز.
- * الرائد - زيدان خلف حميد / مدير شرطة الاقضية.
- * المقدم - يوسف ابراهيم زيدان / مدير البلدة.
- * المقدم - غانم فتحي أحمد مدير الادلة الجنائية.

- * الرائد - فؤاد عبد الوهاب السامرائي.
- * الرائد - نوري جاسم عجیل | مدير الادارة.
- * الرائد - غانم علي فتاح | مدير شرطة النجدة.
- * النقيب - عدنان هادي.
- * النقيب - عادل زين العابدين | محقق بارع ومتميز.
- * النقيب - خضر ياسين الالوسي | مدير مكافحة الاجرام.
- * النقيب - فيصل ياسين يحيى | ضابط الاحصاء.
- * النقيب - رمضان زيدان | محقق متميز.
- * النقيب - عمار
- * النقيب - محمد ياسين.
- * النقيب - خلف صالح حميد | ضابط علاقات متميز.
- * النقيب - نزهان علي مصطفى.
- * النقيب - حبيب طاهر ظاهر.
- * النقيب - خالد محمد عبدالله.
- * النقيب - فهد مشعان.
- * النقيب - فكرت جمال.
- * النقيب - قيس مزهر العاصي.
- * النقيب - ابراهيم حمود محمد (رحمه الله).
- * م. اول - احمد خضير السامرائي.
- * م. اول - جبار عبدالله العبيدي.
- * م. اول - ماهر نوري
- * م. اول - حميد مطلق جاسم.
- * م. اول - سردار فتاح.
- * ملازم - (لواء لاحقاً) مؤمن سعيد اسحق | محقق متميز.
- * ملازم - (لواء لاحقاً) فلاح جاسم الخرسة
- * ملازم - رمزي حميد | محقق متميز.

- * ملازم - (عقيد لاحقاً) هادي بكر | ضابط كفوء ومحقق متميز.
- * المفوض - (مستشار لاحقاً) سعد الله شاكِر زينل | من المع العناصر الكفوءه والشجاعه.

- * المفوض - صلاح الدين علي صالح.
- * المفوض - حبيب ناعم.
- * المفوض - كامل داؤود.
- * المفوض - نايف الجبوري (رحمه الله).
- * المفوض - ابراهيم حديد.
- * المفوض - صبحي صادق.
- * المفوض - محمد عيدان.
- * المفوض - فليح حسن.
- * المفوض - محمد طه محمد.
- * المفوض - علي حسين شكور.
- * المفوض - جبار عائد أحمد.
- * المفوض - حبيب رضا.
- * المفوض - مهدي محمد صالح.
- * المفوض - نهاد
- * المفوض - قيصر مصطفى.
- * المفوض - نجم الدين أحمد.
- * المفوض - طالب
- * المفوض - محمد امين (ممد)

مديرية شرطة اربيل:

- * العقيد - (لواء لاحقاً) محي الدين محمد يونس / نائب المدير.
- * المقدم - (العميد لاحقاً) زعيم مدير شرطة النجدة.
- * الرائد - مصطفى ياسين أحمد.
- * النقيب - عبد الحميد أحمد.

* النقيب - (لواء لاحقاً) عبدالله محمد سعيد.

* م. اول - مجيد عولا.

* م. اول - خليل خدر سورجي.

* م. اول - شيرزاد نوري.

* م. اول - عبد الله معروف.

* ملازم - (لواء لاحقاً) دلير أحمد اكو.

* ملازم - (عقيد لاحقاً) كمال ابراهيم مصطفى.

* ملازم - (لواء لاحقاً) بهرام ميران.

مديرية شرطة دهوك:

* العقيد - حكمت محمود.

* العقيد - جلال حسن.

* المقدم - لازم جودة.

* المقدم - (اللواء لاحقاً) احمد فضل الدين النقشبندی

* الرائد - فوزي صديق.

* النقيب - مهدي شورو.

* م. اول - تحسين حسن عثمان.

* م. اول - موسى حمي زكريا.

* م. اول - عواد خليل.

* م. اول - زهير شفيع سورجي.

* م. اول - عادل البريفكاني.

* ملازم - مردان حبش رشيد.

* ملازم - عبدالقادر حسين.

* ملازم - عادل عبد الجبار البريفكاني

* ملازم - عماد (عميد لاحقاً)

* ملازم - كاوه فيصل نزاركي.

* ملازم - عصمت عثمان جاراالله.

- * ملازم - ابراهيم عبد الحميد.
- * ملازم - رمضان مصطفى.
- * ملازم - امير كبير سورجي.
- * ملازم - صلاح نايف ودود.
- * ملازم - محمد جلال حسن.
- * ملازم - لاوين جلال حسن.
- * ملازم - عبدالاله تترخان.
- * ملازم - فرج خيرى.
- * ملازم - (العميد لاحقاً) ضاهر طاهر
- * ملازم - مهند محمود اسماعيل.

مديرية شرطة الكمارك:

- * م. اول ابراهيم بلال (رحمه الله).
- * ملازم (لواء لاحقاً) عبد القادر فضل الدين النقشبندى.
- * ملازم (نقيب لاحقاً) لؤي معمر انور.
- * ملازم ناظم (رحمه الله) / تلغفر.
- * ملازم محمد امين / تلغفر.
- * ملازم (عقيد لاحقاً) هاشم سيد نوري خنجر / اربيل
- * ملازم حسام الدين الصالحي / كركوك.
- * النقيب خلف الجبوري / ربيعة - الموصل.
- * ملازم (عميد لاحقاً) عامر الكاتب.
- * ملازم اسماعيل ابو حكم.
- * ملازم تركي الجبوري.
- * المفوض محمود عبو مرعي ال غوير (رحمه الله).
- * المفوض محمود عبد الله (عبلطون) (رحمه الله).
- * المفوض عدنان الحطاب (رحمه الله).
- * المفوض جرجيس عبد الليل (رحمه الله).

* المفوض موفق خليل.

قوة الشرطة السياره :

- * ملازم - (لواء لاحقا) كامل زيدان النداوي
- * ملازم - (عميد كليه الشرطة لاحقا) طالب الحمداني
- * ملازم - جاويد جهاد الخالدي (رحمه الله)
- * ملازم - رسول سيد جابر
- * ملازم - سميريونس سمير (رحمه الله)

مديرية شرطة السليمانية :

- * مقدم الشرطة - جوهر جلال / نائب المدير.
- * مقدم - غانم فتحي أحمد.
- * مقدم - عمر قادر.
- * مقدم - حسن متعب ياسين.
- * مقدم - طارق يونس.
- * الرائد - محمد صالح عقراوي.
- * مقدم - خضير البياتي.
- * الرائد - حامد فالح سابط.
- * الرائد - أكرم سعد الدين.
- * الرائد - علي طه شريف.
- * الرائد - عناد سعد الله.
- * الرائد - خليل ابراهيم.
- * الرائد - فخري
- * النقيب - فؤاد
- * النقيب - بهزاد عبدالقادر.
- * النقيب - شوكت.
- * النقيب - مزاحم خير الدين.
- * النقيب - عباس قحط.

- * النقيب - ضياء قداح.
- * النقيب - شیرزاد.
- * م. اول - ابراهيم حمادي.
- * ملازم - موفق عبدالله أمين.
- * ملازم - امير (رحمه الله).
- * ملازم - ستار جبار زامل.
- * ملازم - موفق محمد ادهام.
- * ملازم - زيد عوني العبيدي.
- * ملازم - كمال ابراهيم مصطفى.
- * ملازم - جبار عبدالله.
- * ملازم - (عقيد لاحقاً) حسن عمر دولت.
- * ملازم - (لواء لاحقاً) خوشويست.
- * ملازم - (لواء لاحقاً) فيصل محمد علي.
- * ملازم - (عقيد لاحقاً) عبد الله محمد محمود
- * السيد نوزاد
- * السيد محمد كريم

زملاء في الذاكرة:

الدورة 19 وكما ظهرت في الصورة مع امريهم

الجالسون من اليمين:

المعاون هشام احمد - معاون رضا محمد علي علي - مدير الشرطة عبدالعزيز

حمودي - معاون علي عبد الحسين.

الصف الاول:

جيهان حسين - حقي ويروي - عبد العزيز شفيق - هاشم داؤود - نوزاد محمد سعيد

- حسن ابراهيم الراوي - عبدالله قادر - وريا معروف - غانم محمود - جبير عبد غربي -

ناظم ابراهيم - زين العابدين شهاب.

الصف الثاني:

رسول جابر - عماد يوسف - مؤيد غيدان - حكمت موسى - محمد داؤود - يوسف
اسماعيل - سعود ادهام - علي حسين - منذر نجم الدين الواعظ - فاضل خضر - احمد
غانم القيسي - فرج رحيم -

الصف الثالث:

عبد الصاحب سرحان - حامد ماجد - جاسم محمد - عبد الباسط داؤود - حسين
محمد - حارث ناجي - سمير يونس - طالب عبد الرزاق - جبار حسن - فاضل علوان -
صباح نجم -.

الصف الرابع:

محمد عزيز - طارق متعب - عبدالرحمن عزيز - عبد الشريف دهش - خيري صالح.

الفصل التاسع

ملاحظات عن أسباب الجرائم

لا يمكن ان يكون هناك جريمة قد وقعت دون وجود اسباب لوقوعها وكانت الدراسات التي يقوم بها المختصون في قسم الدراسات والبحوث في مديرية الشرطة العامة حريصة على تناول ذلك بالعديد من الدراسات بعد استعانتها بقسم الاحصاء في مديرية الشرطة العامة، وكانت تلك المديرية تستعين بالأساتذة المختصين للمساهمة في تلك النقاشات سيما من اساتذة جامعة بغداد والقضاة والمختصين الاخرين وكانت تلك الدراسات تعمم على مديريات الشرطة للاطلاع عليها والاستفادة منها.

ولكن ومع الاسف لم تكن هناك في شرطة المحافظات شعب خاصة لتحليل الجرائم فيها رغم وجود اقسام الاحصاء فيها والتي تمثل بحق الجانب العلمي لمعرفة اسباب اتجاهات الجريمة ونسبة الزيادة والنقصان منها وانواعها وتصنيفها ومقارنتها بالسنوات التي سبقتها وغير ذلك من الامور.

وقد كنت أحرص كثيراً بعد كشف الجرائم على تدوين اسباب قيام كل مجرم بجريمته وماهي مهن المجرمون، وماهي اجواءهم العائليه.. ومع الاسف ايضاً ان ذلك الجانب التحليلي الاستقرائي كان مهملاً ايضاً في احصائيات الجرائم في كل محافظته. اضافة لاختلاف الدوافع خلال فترات من السنين كما هو الحال باختلاف المناطق التي كانت تحدث فيها هذه الجرائم.

ولذلك سأتناول أهم الاسباب وفق المنظور اعلاه والذي يمكن لي تحديده اثناء عملي في المحافظات.

أولا - في محافظة نينوى في نهاية السبعينات كانت المؤشرات كالآتي:

1 - في الاقضية والنواحي:

1 - في جرائم القتل العمد. كان القتل اخذا للثأر، هو المؤشر الاول ثم يليه القتل

بسبب النزاعات العشائية على الاراضي الزراعية ومن ثم الخلافات التي تطورت الى القتل لأسباب تتعلق بالزواج والنهوه، يضاف لذلك القتل بسبب التجاوز على الاراضي من قبل رعاة الماشية والقتل لأسباب انيه.

2 - كانت السرقات في تلك المناطق تكاد تكون معدومة لصغر تلك المدن ومعرفة المواطنين بعضهم بعضا.

ج - لم تسجل جرائم رشوة في تلك المناطق.

2 - في داخل المدينة

1 - كانت جرائم السرقة هي السائدة مثل:

* سرقة المحلات التجارية.

* سرقة الدور.

* النشل في الاسواق المزدحمة. وكان الدافع المادي هو السبب الاول، ويلاحظ ان

اغلب تلك الجرائم كانت ترتكب من قبل ذوي السوابق من المجرمين وبسبب عدم وجود مصادر للرزق لهم، لان المجتمع والمواطنين كانوا يرفضون أن يعمل لديهم ذو السوابق.

2 - في جرائم القتل.. كانت اسبابها هو تطور الشجارات وتدخل اقارب كل من

الطرفين في الموضوع وغالبا ما كانت الاسباب تافهة وانية كالمشاجرة بين الاطفال.

ج - جرائم قتل بسبب التحرش بالنساء وانتهاك العرض أو بسبب النزاعات على

الاموال أو على المسائل الخاصة بالزواج، اضافة لأخذ الثأر والانتقام.

د - كانت جرائم الرأي العام قليلة جداً وأغلبها كانت بسبب السرقة والتسليب على

الطرق العامة.

هـ - كانت جرائم الخطف محدودة جداً ولأسباب متعلقة بالابتزاز.

و - كانت جرائم الرشوة قليلة جدا.

ولعل قلة البطالة والقفزة في واردات العراق بعد تامين النفط وزيادة رواتب وتوفير فرص

العمل في القطاع الخاص وارتفاع دخل المواطن اثر على الحياة الاقتصادية مما اثر على

انخفاض مستويات الجرائم بصورة عامه.

ثانيا - بعد قيام الحرب العراقية - الايرانية ونتيجة لأثار الحرب ككل (مايحدث اثناء

الحرب وما يعقب

الحروب من مآسي اجتماعية واقتصادية).. كان لها اثرها ايضا على مستوى الجريمة في العراق

سواء من ناحية الشكل أو الاسلوب، وكانت تمثل ما يلي:

1 - ظاهرة الجنود الهاربين.. وقد تفاقت أثارها على النتائج بصدور قرار بالحكم بالإعدام على الجندي الهارب، مما أدى الى ان الجندي الذي يدرك انه سيحكم بالإعدام فقد يقوم بأية جريمة حتى وان كانت عقوبتها الاعدام لأنها لن تزيد شيء من الحكم عليه وهو الموت. لذلك فأن كل الاحصائيات كانت تشير الى ان اغلب مرتكبي السرقة المشددة (كالتسليب او السرقة بالإكراه او تسور الدور بالسلاح وغيرها) كانت تشير الى قيام الجنود الهاربين (بصورة عامة) بهذه الجرائم الخطيرة، وكما اتضح لكم من الجرائم التي جرت في الموصل وكركوك.

2 - زيادة البطالة اثناء الحرب نتيجة توقف بعض المشاريع أو عدم وجود مشاريع جديدة الا البعض منها والضروري.

3 - قلة الرواتب للمتسبين الذين لديهم عوائل كانوا يعيلونهم وكان عليهم السفر والعودة من مناطق جبهات القتال أو بعض المناطق النائية.

4 - ان اغلب الاحصائيات كانت تشير الى ان مرتكبي الجرائم كانوا من الشباب.

5 - نتيجة غياب الالباء في جبهات القتال، فقد حدث خلل تربوي في الاسرة أدى الى انحراف بعض الابناء من المراهقين سيما في الجرائم البسيطة كالتحرش او حالات التسرب الدراسي أو القمار او التسول.

6 - ظهور انماط جديدة من الجرائم المستحدثة كالنصب والاحتيال بأساليب لم يسبق لها وجود في السابق.

7 - بروز ظاهرة سرقة السيارات بشكل مثير.

8 - العنف في الجرائم سيما جرائم السرقة التي صاحبها القتل. وزيادة السلاح وتواجده في كل دار، أدى الى استخدامه بسهولة الحصول عليه واستخدامه في الخلافات والمشاجرات.

9 - صدور قرار بعدم جواز القبض على العسكري الا في حالة تلبسه بالجرم المشهود وعدم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه الا بعد اجراءات طويلة.

10 - ازدياد الرشوة بشكل اكثر من السابق لاسباب عديدة وبداية ذلك في بعض مفاصل الاجهزة العسكرية.

ثالثاً - جرائم مابعد توقف الحرب وسنين الحصار

1 - ادى تسريح قسم كبير من المواطنين من العسكريين بعد انتهاء الحرب ونتيجة الظرف الاقتصادي فقد ادى ذلك كنتيجة حتمية الى زيادة البطالة بعد توقف التعيينات خلال تلك الفترة.

2 - زيادة جرائم الرأي العام والجرائم الغامضة مع زيادة نسبة جرائم الاغتصاب:

3 - الزيادة الكبيرة والواضحة في جرائم سرقة السيارات التي اصبحت ظاهرة منتشرة في المدن الرئيسية.

4 - ظهور الفوارق الاجتماعية ادت الى ان بعض الجماعات كانوا في بحبوحة من العيش والرفاهية وجماعة اخرى تنظر الى نفسها بأنها طبقة مغبونة وعليها ان تعمل بأي اسلوب لتحقيق الثراء السريع.

5 - النزوات الشخصية والملذات غير الشرعية كان لها اثار كبيرة في دفع البعض لمسيرة اصدقاء السوء للحصول على المال الحرام لصرفها على تلك الملذات.

6 - بروز ظاهرة الشركات الوهمية والتي تجمع الاموال من المواطنين ثم تختفي بعد فترة وبعدم تكون قد حققت اهدافها في جمع الكثير من الاموال.

7 - التهريب وظهوره بشكل واسع وازدياده سيما في جريمة سرقة السيارات من المدن العراقية وتهريبها خارج الحدود وبيعها، حيث كان يجري تغيير لون السيارة أو وضع أرقام اخرى لها، وكان السراق مجرد عاملين لدى المهربين المختصين بتهريبها.

8 - تطور اساليب الرشوة وازدياد اعدادها بعد انخفاض مستوى المعيشة لتدني رواتب الموظفين والعاملين في الدولة.

رابعا - طغيان العامل المادي في المجتمع في اسلوب التعامل أو تراجع الرابط الاسري وقلة الثقافة وبداية الانحدار التعليمي تدريجياً نتيجة قلة الرواتب للكوادر التعليمية والجامعية وكذلك في الدوائر الرسمية، ادى الى تراجع كبير في الاقبال على الوظيفة والاستقالة منها سيما بعد قيام امريكا بفرض الحصار الجائر على العراق، حيث ادى ذلك الى ارتفاع الاسعار وفقدان الحاجات الضرورية وبداية شظف العيش في المجتمع.

أما على المستويات الاخرى لأسباب الجرائم فكانت كما يلي:

1 - تفاقم حالة الفقر والعوز في اجهزة الشرطة نتيجة تدني مستويات رواتبهم ولجوتهم الى طرق مختلفة لإعالة عوائلهم ومنها العمل بأية وظيفة بعد انتهاء الدوام الرسمي ومدى تأثير ذلك على جهودهم المبذولة في واجباتهم.

2 - الانصراف لملاحقة التهريب في أغلب دوائر الشرطة لكسب بعض الاكراميات في حالة القبض عليها.

3 - تدني امكانيات الجهاز في الموارد الالية وقدم الاجهزة المستخدمة وكانت الاهداف والواجبات المطلوبة من الجهاز اعلى بكثير من امكانياته.

4 - التوسع العمراني في المدن وامتداده خارج نطاق مراكز المدن الرئيسة وبرز ظاهرة العشوائيات في البناء.

5 - ضعف امكانيات الجهاز القضائي نتيجة تدني مستويات رواتب القضاة والمحققين وزيادة القضايا التي أدت الى تأخير حسمها.

6 - الارهاصات النفسية لأفراد المجتمع سيما بعد حرب الخليج الثانية (حرب الكويت) وما أدت اليه من انكسارات نفسية ومعنوية لدى اغلبية المجتمع العراقي. ولقد كان للحصار المفروض على العراق اثاره الواضحة على تعدد اسباب الجريمة في المدن العراقية.

ولابد من الاشارة الى نقطتين مهمتين في هذا الشأن الاولى هي ان الجرائم في المحافظات التي عملت فيها ورغم الاسباب التي أوردتها بقيت جرائم فردية مسيطر عليها من قبل الدولة بشكل عام بسبب قوة نظام الحكم وتماسكه والتنسيق العالي بين اجهزة الدولة الامنية، عدا جرائم رأي عام لم تكن هي غريبة عما يحدث في كل دول العالم. كما لم تظهر اطلاقاً عصابات جنائية منظمة كما هي في باقي الدول.

وثانيا ان العراق كان يعتبر بشكل رسمي مدعوما بالإحصائيات الرسمية كان من الدول الامينة في الوطن العربي والعالم وان الطرق الرئيسة كانت مؤمنة بشكل متميز، وكانت بغداد والموصل وكركوك وأربيل ودهوك والسليمانية والتي عملت بها وغيرها من المدن العراقية كما كنت على اطلاع عليها كانت من المدن التي يسودها الامن والاستقرار والهدوء بشكل تام من النواحي الجنائية.

ملاحظات عن التحقيق العلمي في الجرائم

لقد عملت في مجال ادارة الشرطة والتحقيق في القضايا والجرائم مدة تجاوزت ربع قرن من الزمان وسنحت لي فرصة متابعة التطور في الادارة والتحقيق من خلال اشتراكي في عدة دورات خارج القطر وداخله كما قدمت العديد من البحوث والدراسات الخاصة بالعمل في هذا المجال. واطلعت على الكثير من البحوث والكتب التي تعرضت بشكل تفصيلي له. وبرأيي هناك نوعان ممن تعرض لهذه المساله:

الأول - الباحثون الاكاديميون في موضوع الادارة والقيادة والتحقيق ممن لم يمارسوا العمل على أرض الواقع وانما اعتمدوا على اطلاعهم على تجارب الاخرين فأخذوا منها مختلف الاساليب وتوصلوا الى الاستنتاجات والمقترحات والاضافات من خلال ذلك.

الثاني - وهم من مارسوا العمل الاداري والتحقيقي على أرض الواقع واستفادوا من تجاربهم واكتسبوا الخبرة المهنية اللازمة وحققوا نتائج فيها سيما اذا مزجوا بين العلم الاكاديمي مع واقع عملهم وتجاربهم.. فكتبوا فيه ونقلوا تجاربهم المختلفه اليه.

وسأحاول هنا أن انقل تجربتي الخاصة في مجال التحقيق ليس على شكل بحث وانما ما تم تطبيقه عملياً في التحقيق سواء في القضايا التي قام بها المحققون الذين تولوا بأنفسهم كشف الجرائم، وكنت أطلع بحكم عملي القيادي المسؤول على اجراءاتهم أو من خلال الكثير من اللجان التحقيقية التي كنت أحرص على تولي المسؤولية الاولى فيها وفي المحافظات التي عملت فيها.

واری ان الكثير من ضباط لشرطة لديهم ما يؤهلهم لمزيد من الاضافات التي اكتسبوها من تجاربهم في عمليات كشف الجرائم وأساليبهم فيها. وذلك ان كل جريمة لها أسبابها وأثارها وطريقة كشفها، وقد تختلف من جريمة لأخرى حسب المكان والزمان والظروف المحيطة بها.

والجريمة كما هو معروف من حيث مضمونها سلوك منحرف ومرض اجتماعي خطير تقع في كل زمان ومكان، فهي تحدث في أرقى المجتمعات تقدماً كما تحدث في المجتمعات المتخلفة ايضاً، لكنها تبقى في شكلها العام انحراف تتناقض مع ما نصت عليه

القوانين الجنائية. فأوجدت لها من التشريعات التفصيلية ما يكافحها ويحد منها ويكشف مرتكبيها ويسوقهم للعدالة لردعهم أولاً ولكي يكونوا عبرة للآخرين ممن تسول لهم انفسهم للقيام بها وكذلك لاصلاحهم كما هو مفترض في السجون (المؤسسات الاصلاحية) بهدف اصلاح المنحرف واعادته الى السلوك القويم في مجتمعه.

ولقد تطورت الجريمة بتطور المجتمعات في كيفية ارتكابها وأساليبها واغراضها بتطور الوسائل التكنولوجية والعلمية ايضاً ، ولذلك فأن من سياسة واستراتيجية أية دولة ان تضع الخطط اللازمة لمكافحتها ودعم اجهزة الشرطة بما يجعلها تسبق في امكانياتها العلمية امكانيات المجرمين وإلا فشلت اجهزة الشرطة في تحقيق اهدافها في استقرار الأمن والحفاظ على أرواح وممتلكات الدولة والمواطنين، وأثر ذلك بصورة مباشرة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية وكل مجالات الحياة في المجتمع وتطوره. إن الواجب الاساس الأول لأجهزة الشرطة هو منع وقوع الجريمة أولاً قبل حدوثها وارتكابها، وهذا يكون من خلال تخطيط سليم لأجهزة الشرطة في الحراسات والدوريات والحمايات ونشر الوعي اللازم بين المواطنين وتعاون أجهزة الدولة بكل مؤسساتها وسيما التربوية والشبابية، وكذلك مساهمة المجتمع ابتداءً من البيت والاسرة والمدارس والجامعات والفعاليات في عموم الدولة سيما الفعاليات الاعلامية كالصحف والمجلات والتلفزة وغيرها من الوسائل. واذا ما فشلت كل الطرق لمنع قيام الجريمة عندها تبدأ اجراءات الشرطة والقضاء في كشف الجريمة وتقديم المجرم الى العدالة لينال جزاءه العادل وتكون تلك النتائج في خدمة عدم تكرار الجريمة والحد منها ايضاً.

ومن هنا وعندما يبدأ التحقيق يبدأ معه البحث عن الحقيقة كما هي، ومن يبدأ ويبحث عن الحقيقة يجب عليه ان يكون له من المواصفات الخاصة بما توهمه للبحث عنها. والتحقيق شكلياً نوعان.. إما مكشوف أي ان هناك جريمة مكشوفة يقوم المحقق باتخاذ الاجراءات القانونية ويتابع احوالها الى القضاء وفق السياقات الاجرائية النظامية المحددة، وهو نوع من التحقيق الروتيني الاجرائي الذي يقوم به رجل الشرطة المكلف بالتحقيق فيها (كالقتل الخطأ والقتل غسلاً للعار والقتل العشائري والقتل الانبي وغيرها من الجرائم) حيث قد يسلم القاتل نفسه أحياناً مع أداة الجريمة وتكون أسبابه معروفة، ومن ثم يقوم المحقق بتفريق الاوراق التحقيقية بأمر من القاضي المختص وتحال القضية الى المحكمة للبت فيها

واصدار القرار بشأنها.

أما النوع الثاني فهو التحقيق في الجرائم التي يكون فيها الفاعل مجهولاً وتتطلب بذل الجهود الكبيرة للوصول اليه وكشف أسبابها وملاساتها.

وهذه الجرائم تنقسم من حيث أهميتها الى:

* جرائم اعتيادية - كالسرقة والقتل المجهول على انواعه وهو السائد والذي يقوم به الضابط او محقق الشرطة في المركز أو في مديرية القسم.

* جرائم الرأي العام الغامضة أو ما يطلق عليها جرائم الخط الاحمر - وهي الجرائم المشيرة التي تنتشر الاشاعات والتقولات عنها بسرعة كبيرة وقد تؤثر أحياناً على الحياة العامة في البلد، ومنها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل نواحي الحياة الاخرى.

ومن خلال تجربتي فإن هذه الجرائم (جرائم الرأي العام) غالباً ما تدور حول ما يلي:

1 - قتل الشخصيات المهمة سواء اكانت شخصيات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية او المشهورة.

2 - التمثيل ببشاعة بالجثة أو بطرق غير مألوفة.

3 - قتل اكثر من شخص في أن واحد (كقتل عائلة).

4 - قتل مجهول الاسباب نهائياً.

5 - قتل في المحلات العامة (سواء داخل الاسواق أو في الشوارع العامة).

6 - قتل على الطرق الخارجية

7 - قتل الاطفال.

8 - قتل الاجانب.

9 - قتل وسرقة في ان واحد مثل قتل موظفين بسبب الوظيفة او قتل رجال الشرطة

والامن والانتحار المجهول السبب.

10 - تكرار السطو والسرقة على الدور.

11 - سرقة المحلات التجارية في الشوارع الرئيسية أو محلات الصيرفة والذهب.

12 - سرقة البنوك والمؤسسات الحكومية والرسومية.

13 - خطف الاطفال (الاغتصاب).

14 - خطف الاشخاص.

15 - الابتزاز والتهديد.

16 - التسليب على كل أشكاله.

17 - الحريق المجهول المتعمد لمؤسسات الدولة والمحلات والدور.

وهناك جرائم أخرى قد تحدث ويكون تأثيرها وانتشارها واسعاً بين الناس وفي أوساط المجتمع والتي ينتج عنها خوف وقلق بين المواطنين يؤدي الى شل حركة الاسواق وغلق المحلات التجارية ابوابها مبكراً ويحدو ذلك الظروف العامة في البلد ذاته.

وبالنسبة لي فقد كنت أمنح مدير القسم وضابط المركز والمنطقة وقتاً معيناً للكشف في مثل هذه الجرائم، واتباع الجهود والتتائج وأثارها ومن ثم أعمد الى تشكيل لجنة تحقيقية لكشف ومتابعة مثل هذه الجرائم في حالة عدم التوصل الى نتيجة.

وقد الجأ كما فعلت كثيراً الى ترؤس هذه اللجان وتحمل المسؤولية فيها.. كما حدث وذكرت في الجرائم التي كتبت عنها انفاً، وغالباً ما نلجأ الى تشكيل اللجان لأسباب عديدة منها أهمية الجريمة ووجوب كشفها بأسرع ما يمكن، أو بناءً على أمر من الجهات العليا او المراجع العليا، أو قد تشكل اللجنة اذا وقعت الجريمة بأكثر من منطقة واحدة ومدى تأثيرها على الرأي العام كبيراً.

ولابد من الاشارة الى ان مديرية الشرطة العامة قد توسعت بعد عام 1984 في القيام ومتابعة تشكيل فرق العمل في التحقيق في اكثر الجرائم المهمة والغامضة .

وقد كان اللواء عبد المحسن خليل مدير الشرطة العام وكادره سبق المبادرة في الاعتماد على تشكيل فرق العمل لكشف الجرائم المهمة والغامضة.

وكنا نبدأ عمل اللجنة بوضع خطة خاصة بها تتضمن بخطوطها العريضة تحقيق هدفين هما:

الأول - منع حدوث أية جريمة أخرى من نفس النوع او في نفس المنطقة، وهذا يتطلب اجراءات وقائية كثيرة وتفاصيل وثيقة ومتابعة جادة لإشراك الكثير من العناصر فيها.

الثاني - خطة كشف الجريمة. وتبدأ باختيار أفضل المحققين من الضباط والمفوضين والمراتب وتوحيد القضايا جميعاً بموافقة رئيس المحاكم (رئيس الاستئناف) وتنسيب قاض واحد يختص بها ليكون مع اللجنة التحقيقية.

وفي التحقيق في الجرائم هناك قول معروف وهو ليس هناك جريمة مستحيلة.. ومعنى

ذلك ان القاتل أو السارق مهما بلغ من ذكاء ودهاء لا يمكن إلا أن يخطأ ويترك شيئاً ما أو يرتكب خطأ في جريمته التي يرتكبها.

ومن هنا فأني أقول (ليس هناك جريمة لا تكتشف، وانما هناك خلل في اسلوبك التحقيقي وعليك ايجاده وتنفيذه لكشف الجريمة).

ومن تجربتي ايضاً ارى ان عملية كشف السارق أحياناً أصعب من عملية كشف القاتل.. والسبب ان السارق ليس من الضروري أن يكون يعرفك ليقوم بسرقة دارك أو محلّك، فهو يقوم بالسرقة وفق نمطين. إما يخطط مسبقاً لسرقتك أو قد تكون سرقة انية عندما تتوفر وتقع تحت عينيه ويظن إن الظرف المناسب والمكان مهياً للقيام بالسرقة. أما القتل فيختلف بشكل عام.. فلن يقتل أحد عمداً دون أسباب تدفع القاتل لقتل من يريد قتله..

وهكذا فان اول اجراءات كشف جريمه القتل تبدا بدراسة المقتول شخصيا واطباعه كافة (اعدائه - علاقاته - عمله - علاقاته الانسانية - محلات تردده - اقاربه - اصدقاءه - عيوبه - منافسيه - مدينيه - دائنيه - ماضيه - ميوله).. وكثيراً من الامور الاخرى التي يضعها المحقق في خطته للوصول الى نتيجة.

وقد اعتمدت في الجرائم التي حققت فيها أو أشرفت عليها أن أضع خطة انية تحتوي على خطوط مختلفة، ثم نبدأ بجمع المعلومات عن كل خط من الخطوط وعندما نتأكد إنه ليس هو سبب القتل نقطعه ونستمر في الخطوط الاخرى. ومن الخطوط المعروفة..

- * خط التحقيق في كون الجريمة وقعت لأسباب عائلية.
- * خط التحقيق في كون الجريمة وقعت لأسباب سياسية.
- * خط التحقيق في كون الجريمة وقعت لأسباب اجتماعية كـ (الثأر أو الانتقام أو عداوات أو مشاجرات

- * خط التحقيق في كون الجريمة وقعت لأسباب مادية.
 - * خط التحقيق في كون الجريمة وقعت لأسباب نسائية.
 - * خطوط أخرى تقتضيها المعلومات التي تجمع عن المقتول.
- وهكذا نجد ان التحقيق العلمي في الجريمة يستلزم وضع خطة محدده تنفذ على ارض الواقع وليس التحقيق فيها بشكل اعتباطي وردود فعل واجتهادات عشوائيه.

أما تشكيل اللجنة التحقيقية فيتم تشكيلها بعد اختيار أكثر الضباط المحققين كفاءة وخبرة، ويختار مع اللجنة عدد من المتسبين مفوضين ومراتب ممن يتمتعون بصفات الذكاء ومعرفة الناس ولهم اطلاع بالمجرمين من ذوي السوابق في المنطقة، كما لهم خبرة كافية بجمع المعلومات المطلوبة. وغالباً ما يكونون من أهل المنطقة لسهولة جمعهم للمعلومات بشكل سري للغاية.

وفي الجرائم التي تتعدد وتكون في مناطق متعددة يحاول المحقق أن يجد بعد دراسة وتحليل الجرائم بدقة عوامل وأساليب مشتركة في ارتكابها. كما ينبغي على أعضاء اللجنة الالتقاء يومياً لمناقشة المعلومات التي حصلوا عليها وما توصلوا إليه بغية استفادة أعضاء اللجنة الآخرين من ذلك وزيادة التنسيق بينهم. ويجب الحرص والعمل بموجب مايلي في التحقيق:

1 - تسجيل الأخبار عن الجريمة فور وصوله الى مركز الشرطة في كل سجلات المركز المطلوبة، وتسجيل ساعة وقوع الأخبار وأسم المخبر عنه (إلا إذا كان الموضوع يستحق السرية) وأشعار القاضي المختص أو قاضي الخفر بالجريمة وأخبار الأدلة الفنية وخبرائهم للانتقال الى محل الحادث.

2 - الانتقال السريع الى محل الحادث وتطويره والمحافظة على الآثار الموجودة في محل الحادث وعدم لمسها أو العبث بها ومساعدة الخبراء في نقل أي آثار موجودة (كطبغات الاصابع أو بقايا دماء أو العثر على أوراق ومستندات أو هويات أو آثار اقدام أو أعقاب سكاثر أو سلاح موجود) وتنظيم محضر خاص بذلك.

3 - تنظيم كشف تفصيلي لمحل الحادث من الداخل ومن الخارج ووضع الجثة مثلاً. إضافة للطرق المؤدية الى محل الحادث وتأثيرات المسافات القريبة والاتجاهات، ويحبذ القيام بتصوير محل الحادث تفصيلياً.

4 - الاستماع والانتباه الدقيق لكل الأقوال للمتواجدين في محل الحادث سواء في داخل المحل أو المارة أو الجيران أو من له علاقة بالموضوع، وكذلك الاستماع الى الأطفال الموجودين لبراءة أقوالهم.

5 - في كل الأحوال ومن الأمور المهمة يجب الاحتفاظ بدفتر ملاحظات لمن يقوم بالتحقيق يسجل فيه بشكل مختصر بعض ملاحظاته وتسألاته وانطباعاته ووضع علامات

على المهم منها بشكل مميز للرجوع اليه لاحقاً. ومن التجربة كانت لهذه التأثيرات نتائج هامة جداً أدت الى كشف أهم الجرائم التي تم التحقيق فيها.

6 - التآني والهدوء والصبر وعدم الاستعجال في اتخاذ قرارات توقيف الاشخاص لمجرد الشك البسيط أو لإرضاء واسكات الجهات العليا المسؤولة، وهو ما كان (للأسف) سائداً، حيث كانت ترفع برقية المعلومات عن الجريمة ويكتب في اخرها (وتم القبض على المشتبه به فلان) ويعد ساعات يطلق سراحه.!!!

7 - عدم توجيه التهمة لأي شخص قبل جمع القرائن والادلة، وإذا ما انصرف الشك لأحد ما فعلى المحقق الاحتفاظ بما لديه ثم التأكد من الشك الى حالة اليقين.

8 - التدقيق بإمعان في معرفة نتائج التقارير الواردة من الجهات الفنية ذات الاختصاص والتي قد تكون حاسمة في التحقيق كتقارير الطب العدلي حول سبب الموت. ومسافة الاطلاق التقريبية،

وفحص الدماء وكذلك الحال بالنسبة لتقارير خبراء الادلة الجنائية الفنية سيما في معرفة نوع الرصاصات وفيما إذا اطلقت من سلاح معين أو مضبوط مع المتهم، وكذلك قد يقوم المحقق بتوجيه اسئلة فنية للجهات اعلاه قد تكون حاسمة في كشف الجريمة.

9 - الاستماع للشهود وعدم مقاطعتهم الا بعد الانتهاء من حديثهم ثم توجيه الاسئلة اليهم والابتعاد عن توجيه الشك اليهم الا بموجب اثباتات وادلة، والابتعاد من التلقين والايحاء.

10 - التركيز والانتباه التام الى أقوال المتهمين وملاحظة تعابير وجوههم وحركة ايديهم وانفعالاتهم وتدوين أقوالهم ثم إعادة محاورتهم ومناقشتهم بالتركيز على تناقضات أقوالهم بين فترة وأخرى، والحرص على توقيت الاسئلة واستخدام عنصر المفاجأة لهم في دحض أقوالهم سيما من الشهود الذين يستشهدون بهم ومواجهتهم مع بعضهم.

11 - دراسة نفسية المتهم ومعرفة مدى ثقافته ومحاورته ومناقشته بنفس مستوى فهمه وإدراكه وذكائه وتقدير أيهما أفضل في مناقشته، هل يكون من قبل محقق واحد او أكثر من محقق.!!

12 - جعل المتهم يعيد أقواله أكثر من مرة لتأكد من صحة كلامه، ويتم التركيز على ما تعمد تغييره أو كذب أو اختلف فيه وأجعل ذلك سبباً لإشعاره انه يكذب وان كذبه واضح لديك لا لبس فيه.

13 - الابتعاد عن استخدام القوة والتعذيب النفسي والبدني والعنف والضرب والتهديد أو الترغيب مع المتهم فهي (قد) لا توصلك الى الحقيقة وإنما الى فوضى وتخطيط حتى في فكرك، وقد يعترف المتهم مكرهاً فتضيع الحقيقة ويفلت الجاني الحقيقي من العقاب ويدخل السجن متهم مظلوم نتيجة معاملتك اياه بالقوة والتعذيب.

14 - صحيح ان الاعتراف بالجريمة هو سيد الادلة كما هو معروف ومتداول، إلا إن هناك حالات كاذبه يعترف فيها المتهم على نفسه طوعاً أو كرهاً ، فقد يعترف نتيجة القسوة والاهانة والتعذيب الجسدي الذي لا يطاق كرهاً للتخلص من ذلك، أو قد يعترف على نفسه لدفع التهمة عن شخص اخر أو الحصول على تخفيف من العقوبة في حالة كونه صغيراً في السن أو لأسباب اخرى.

15 - ان من اصعب حالات التحقيق هو توجيه الاتهام دون أدلة دامغة وموثوقة الى صاحب القضية أو المشتكي أو المدعي بالحق الشخصي أو أحد اهله وأولاده وأصدقائه. فقد كان البعض يرفض أساساً حتى الشكوى في مثل هذه الحالة. ومن هذه الحالات (حالات السرقة التي يشك بانها داخلية أو قتل الاقارب أحياناً).

16 - ان لعملية كشف الدلالة الاهمية الفائقة والكبرى في عملية التحقيق (وعملية كشف الدلالة التي تجري بحضور القاضي المختص هي قيام المتهم بعد اعترافه باداء نفس مقام به أثناء الجريمة، ابتداءً من الطريق الذي سلكه ثم دخوله بالضبط الى محل الحادث وكيفية قيامه بالجريمة تفصيلياً وهو الحد الفاصل لتطابق ما وصل اليه التحقيق من افادات واعترافات، وللأسف الشديد لقد لاحظت ان البعض يومئ ويوحي الى المتهمين اثناء القيام بكشف الدلالة بل قد يصل ذلك الى حد تهديدهم ايضاً.

17 - لا يمكن أن تعتبر الجريمة مكتشفة نهائياً فعلاً إلا بالقبض على الجناة او الجاني الرئيسي فيها.

فقد تكون هناك شهادات ضده الا ان حضوره قد يقلب التحقيق رأساً على عقب عندما يفند أقوال الشهود إلا في حالة هروبه واختفائه ووجود شهود ومستندات ومستمسكات وادلة كافية لمحاكمته غيابياً.

18 - لقد وجدت ان كشف الجرائم الغامضة لا يمكن أن يتم الا من خلال جمع المعلومات التفصيلية والدقيقة، فهي الحلقة المهمة والرئيسية والضرورية لعملية التحقيق.

وعندما تتجمع لديك مئات المعلومات عن الحادث سواء عن شهوده أو مرتكبيه أو اسبابه ومن أكثر من مصدر واحد تبدأ عملية تدقيقها ومقارنتها مع بعضها مع الانتباه الى مصدر المعلومات ومصادقيته، حيث ان هناك أسباباً قد تدفع مصدر المعلومات الى محاولة حرف التحقيق باتجاه معين يقصده هو أو معلومات مبنية على إشاعات معينة أغراضها مختلفة وقد تكون عفوية أيضاً.

وبعد ذلك تجري عملية تحليل المعلومات وربطها بالوقائع الموجودة أو بالاقوال أو بالقرائن والادلة المتوفرة الاخرى.

وقد يكون للمعلومات أثر كبير في قطع بعض خيوط التحقيق التي يسير عليها المحقق. إن صناعة محقق جيد ومتميز يحتاج الى كثير من الجهد والوقت والاستمرارية والتجارب، وقد وجدت نتيجة تعاملتي المباشر مع الضباط المتميزين في التحقيق المواصفات التالية او الكثير منها فيهم:

- * الموهبة والرغبة في العمل.
- * الذكاء المتميز وسعة التفكير.
- * الانتباه والتركيز العالي.
- * الصبر والهدوء في التعامل مع القضايا.
- * حسن التصرف والحنكة وسرعة البديهة.
- * المكر المقبول للوصول الى الحقيقة.
- * الشجاعة ورباطة الجأش.
- * المطاولة وعدم اليأس.
- * الحسم وعدم التردد في اتخاذ القرار.
- * الثقافة الواسعة والاطلاع.
- * الحيادية والابتعاد عن الهوى والكراهية.
- * المعرفة في علم النفس.
- * المعرفة في كيفية جمع المعلومات المطلوبة.
- * الاستفادة من تجارب الاخرين وتجاربه في تراكم الخبرة لديه.
- * قراءة انفعالات من يتعامل معهم.

* معرفة اسلوب الحوار والمناقشة.

* حسن الهاجس لديه (نتيجة تراكم الخبرة).

* المامه التام بالإجراءات القانونية وصلاحياته وكيفية تدوين الاقوال ومعرفته بكيفية

اتخاذ الاجراءات القانونية (كالقبض والتحرير والتفتيش وضبط الادلة والمحافظة عليها وضبط المحاضر وتنظيم محاضر كشف محل الحادث وكشف الدلالة وغيرها)..

* صفات اخرى قد تختلف من محقق لأخر.

ولابد من الاشارة الى ان هناك فرق كبير في الحصول على نتيجة في كشف الجريمة

نتيجة صدفة بحتة وهو كثيراً ماكان يحدث من خلال القبض على متهم يعترف بجريمته ثم يعترف على جرائم اخرى سابقة لم تكشف او سجلت ضد مجهول، وقد يكون اعترافه فيها غير صحيح وهو ما كان يحدث أحياناً.

أما التحقيق العلمي فهو التحقيق الذي قد يبدأ أحياناً من الصفر وقد يكون بلا دليل

ولا قرينة ولا شهود، وعندها يبدأ المحقق بوضع خطته المناسبة للوصول الى الحقيقة التي يسعى اليها بموجب الاجراءات القانونية والاصولية التي لا لبس فيها ولا تزوير ولا غموض وتحت اشراف القاضي المختص.

وبعد ذلك ينتهي دور المحقق ليبدأ دور المحاكم والقضاة في إنزال العقوبة التي

يستحقها المجرم عن جريمته وعندها يكون المحقق قد أدى واجبه ورسالته في البحث عن الحقيقة التي يؤدي الوصول اليها خدمة مجتمعه الذي اوكل اليه حفظ الامن والنظام وتطبيق القانون نصاً وروحاً.

العدالة... والواقع (علاقة الشرطة بالقضاء)

القاضي... المحامي.. رجل الشرطة وتطبيق القانون

في المصطلحات المتعارف عليها يسمى جهاز القضاء.. القضاء الجالس كما يسمى

المحامين القضاء الواقف في بعض الدول.. وهما الركنان اللذان يتكاملان بوجود الجهة

التنفيذية التي بدونها تبقى القرارات مجرد اعلانات واشهار للقرارات.. وهذه الحالة تشمل

كل انواع درجات المحاكم على اختلافها وانواعها.. سواء اكانت المحاكم الجنائية.. او

المحاكم التي تنظر بالاختصاصات المدنية، اما اركان القضاء فهي .

* القاضي .. وهو رجل القرار الذي يصدر عنه القرار

* المقضى فيه .. وهو الموضوع المتنازع عليه

* المقضى عليه .. وهو الجهة التي تحكم عليه

* المقضى له .. وهو الجهة التي يحكم لصالحه

* المقضى به .. هو القانون السائد في الدولة

والمفروض وكما ترد في دساتير العالم ان السلطة القضائية جهة مستقلة ومنفصلة عن السلطات الاخرى وانها هي المرجع الاخير لتحقيق العدالة بين المواطنين او بينهم وبين الجهات الادارية او أي جهات اخرى في حالة نشوب نزاعات او خلافات بينهم.

ولاسطة فوق سلطة القضاء الا الله .. (هكذا ينبغي ان يكون) لتحقيق العدالة التي

اوجبها الله سبحانه وتعالى بقوله:

(واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل) والقول المأثور (العدل اساس الملك)

ويستلزم العدل .. الوصول الى الحقيقة وقول الحق وتنفيذه .. لذلك فان قول الحق دون

تنفيذه يعني فقدان جوهر الحق.

وهنا يبرز دور الشرطة في تنفيذ الحق وتبدأ اجراءات التحقيق في القضايا الجنائية

لتجعل قاضي التحقيق الذي يكون اختصاصه كل الاجراءات التي تتخذ من تسجيل الاخبار

والاطلاع على مجريات التحقيق والحضور الى محل الحادث وتدوين اقوال الشهود

وتفتيش الدور والتشخيص والقيام بعملية كشف الدلالة .. ويتخلل ذلك اوامره بالاستدعاء

والقبض والتوقيف وتمديده او انهاءه وكل الاجراءات الاخرى وحتى المراحل الاخيرة وهي

قراره باحالة القضية الى المحكمة المختصة للفصل فيها وان أية اجراءات اخرى خارج ذلك

هي اجراءات باطلة وغير قانونية وان من الاخطاء المتداولة لدى العامة ان الشرطة هي من

يوقف (أي تقوم بتوقيف الشخص) وهذا خطأ فادح حيث ان القانون في العراق لم يعط

صلاحية لاي رجل شرطة مهما بلغت رتبته ان يوقف احدا الا في حالة الجريمة المشهودة

حيث يقوم بذلك بعد عرض الموضوع على القاضي المختص وهو من يقوم بالامر بايقاف

الشخص وعلى الشرطة التنفيذ ..

كما اوجب القانون ان يكون التحقيق من قبل الشرطة تحت اشراف مباشر من قبل

القاضي شخصيا وان التحقيق الذي تقوم به الشرطة انما هو اجراء اولي ولن تكون له قيمة قانونية الا بامر القاضي.. وان أي قرار بالتوقيف.. او اخلاء السبيل لكفالة او غلق تحقيق هو من صلاحيات القاضي حصرا وعلى الجهة المنفذة (الشرطة تنفيذه دون تاخير).

اذن القاضي المختص هو المسؤول الاول قانونا عن اجراءات التحقيق والشرطة هي يده اليمنى في تنفيذ قرارات والا فما الفائدة من اصدار امر قبض بحق متهم ولا ينفذ قرار القاضي؟ ومن الواقع العملي لما ذكرته اعلاه وجدت ان بعض رجال الشرطة يقومون بتعطيل دور العدالة في.

- الانحياز الى احد الاطراف المتنازعة لاسباب عديده.
- استخدام العنف في الحصول على اعتراف المتهمين.
- التأخر في عرض الموضوع المتنازع عليه على القاضي المختص.
- التأخر في تنفيذ قرارات القاضي اثناء الدعوى كاستدعاء الاشخاص بالحضور او تنفيذ اوامر القبض او اخلاء سبيل المتهم بعد قرار القاضي بذلك.
- التلكؤ في تمديد مدة الموقوفة وعدم تجديدها.
- عدم متابعة القضية واهمالها عن عمد او عن تهاون بحجج مختلفة.
- عدم تسجيل الاخبار والاجراءات في سجلات الشرطة المعروفة واهمها.. سجل المركز اليومي الذي تدرج فيه الاخبارات الاولى باليوم والساعة.. وسجل الاساس وهو السجل الخاص بمتابعة اجراءات القاضي وقراراته حتى انتهاء حسم القضية.
- الفوضى في ترتيب اصابير الدعاوي التي هي اساسا حقوق للناس.
- عدم ترقيم الاوراق التحقيقية بما فيها مستمسكات الدعوى المهمة مما يسهل انتزاع بعض منها لاسباب مختلفة.

- عدم الاسراع بتفريق الاوراق التحقيقية بعد انتهاء مراحل التحقيق (وبامر من القاضي المختص عندما يقرر تفريق الاوراق التحقيقية) أي تنظيمها واعدادها بنسخ ثلاثة تقدم اليه من قبل المحقق وهو من يحيلها الى المحكمة المختصة للبت فيها واصدار القرار النهائي فيها.
- ولاشك ان دور الشرطة في كل الاجراءات قبل حسم القضايا هي الجانب المهم في الموضوع سيما في الجرائم حيث ان رجل الشرطة هو من يبحث عن القرائن والادلة وجمع المعلومات عنها بامر من القاضي.. ولقد اعتادت الشرطة ان تجد هوامش السادة القضاة كما يلي..

(تبذل الجهود لمعرفة الفاعل)

ومع الاسف ان بعض السادة قضاة التحقيق وفي غمرة زحمة العمل ينسون متابعة القضايا مما يجعل المسؤولينه تقع على رجل الشرطة الذي يقوم بالتحقيق في الموضوع. وللحققة اقول ان رجال القضاة ممن كانوا يعملون في المحافظات التي عملت بها كانوا رجالا ذوي كفاءات عالية ونظافة يد ومتابعة جيدة وكانوا في اغلب قراراتهم لاتأخذهم لومة لائم في اجراءاتهم السليمة والنطق بالحق لانهم كانوا رجالا متدرجين في مهنتهم كما ان الكثير منهم هم خريجو معهد القضاء العالي في بغداد في الفترات الاخيرة الذي كان يضم خيرة الاساتذة من رجال القانون.

المحامون

مهنة المحاماة من المهن الشريفة المكملة لاطهار الحقيقة، واعطت كل الدساتير الحق للمتهم بالدفاع عن نفسه امام القضاء باعتبار حق الدفاع مقدس.. ولكن ولكون اغلب الناس غير متفهمين باجراءات القانون وتفاصيله فانهم يلجأون الى المجامين المختصين بهذا الشأن للدفاع عن المتهمين الذي لا يمتلكون المعلومات القانونية ولا اللسان او الحجة ليعبروا عن انفسهم امام القاضي ولذلك كله فقد اوجب القانون ان يسمح للمتهم بتوكيل محامي لمرافقة اجراءات القضية منذ حدوثها حتى النطق بالحكم كما يجوز للمدعي والمشتكي ايضا ان يوكل محامي للدفاع عن حقوقه في كل الاجراءات وحتى النطق بالحكم.

وقد وجدت ومع الاسف ان الكثير من المحققين من رجال الشرطة غير مستوعبين لمهمة المحامي بأن عليهم ان يسمحوا للمحامي الموكل قانونا بالاطلاع على الاجراءات التحقيقية. كما ان بعض المحققين يتصور ان المحامي هو عدو يريد ان يقلب الحق الى باطل وهذا تصور خاطئ للمحقق الواثق من اجراءاته السليمة وادلته التي جمعها في ادانة المتهم.. وان من البديهي القول ان في كل مهنة يوجد الرجل الجيد والاخر المسيئ الى مهنته لذلك فان من الخطأ معاملة المحامي المحترم ومساواته باخر لا يحترم مهنته في الدرجة الاساس. وفي القضايا المهمة، فقد يتوكل المحامي عن المتهم لغرض تخفيف الحكم عليه

لظروف المتهم الخاصة او لاسباب معينة التي دعت له لارتكاب جريمة.. وكذلك الحال بالنسبة للمشتكي حيث يوكل محامي للدفاع عن حقوقه وقد حرصت دائما في كل المحافظات التي عملت بها على اللقاء بشكل دوري مع نخب من المحامين للتداول والحوار حول معاناة المحامين مع رجال الشرطة وكيفية تسهيل اجراءاتهم.

وانني ارى ان المحقق الجيد لا يخشى من اطلاع المحامي على تفاصيل القضية واجراءات التحقيق وسلامتها ومدى مطابقتها للقانون.

كما ان محامي المتهم هو من يقف في المحكمة المختصة للدفاع اخيرا عنه قبل النطق بالحكم واصدار القرار فيه..وقد اوجب القانون ان يكون لكل متهم مهما كانت جريمته ان يحضر جلسات المحكمة محاميا للدفاع بل ان المحكمة هي من توكل للمتهم محامي في حالة عجزه عن ايجاد محامي للدفاع عنه(وهذا يمثل جانبا قانونيا حيث ان اجراءات العدالة لا تتم الا بوجود محامي دفاع لكي تكتمل اجراءاتها)

رجل الشرطة

تبدأ مهمه رجل الشرطة منذ تسجيل الاخبار وتنفيذ قرارات القاضي مرورا باجراءات ومتابعة اوقات انتهاء التوقيف واقتراح تمديداتها حيث يتم خلالها وبإشراف القاضي المختص الكشف على محل الحادث ورسمه والعثور على المستمسكات وارسالها الى الجهات المعنية والاستماع الى الشهود وجمع القرائن والادلة وتسجيل اجراءاته كافة في السجلات الرسمية وتنفيذ اوامر القاضي بالاستدعاء والقبض واخيرا بتفريق القضية.

وهنا يبرز الدور الاداري لضباط المركز ومدير القسم ومدير الشرطة في متابعة صحة الاجراءات التنفيذية (وليس القضائية) مما يستوجب ان يكون في هذه المواقع الادارية ضباط شرطة مختصون.

وقد وجدت من خلال عملي ان مدير القسم المتدرج هو الاقدر من غيره على تفهم ومتابعة واجبات الضباط او المفوض المحقق.

التوقيف (الموقف والتفسيرات)

المتهم بريء حتى تثبت ادانته هي القاعدة والركيزة الاساسية في القضاء..ومع الاسف ان هناك من كان يعكس هذه الركيزة بالعمل وفق قاعده (المتهم مدان حتى يثبت براءته) ومن البديهي القول ان توقيف شخص ليس بالامر السهل كما يتنها لبعض الاذهان..وانما هو نوع

من المعاناة النفسية او العائلية والاجتماعية والاقتصادية.

ولقد درج البعض عند حدوث جريمة مهمة، على اعلام مرجعه بالكتابة (وتم القبض على المشتبه به فلان) وهو اجراء تمييزي لاسكات الجهة العليا حيث قد يخلو سبيل المشتبه به بعد ايام وهو بريء من التهمة المسنده اليه.

ومديرية شرطة الموقف هي احدى المديريات التابعة لمديرية شرطة المحافظة وتعج بالمثات من الموقوفين الذين ينتظرون اما قرارات القاضي المختص او ان بعضا منهم ينتظر حالته الى المحكمة المختصة للبت في قضيته..

ومن الناحية القانونية يجب ان يخضع الموقف للتفتيش من قبل الجهات القضائية المدعي العام) ومن قبل الجهة الادارية (مدير شرطة المحافظة)

ولا يمكن بأي حال من الاحول القبول ان يودع الموقف والتسفيرات أي مواطن الا بامر من جهة مسؤولة ومخولة قانونا بذلك.. وان من الواجبات القانونية والانسانية والاخلاقية ان يحرص كل مسؤول على متابعة شوؤن الموقوفين ونظافة الموقف والطعام المقدم لهم والزيارات التي يقوم بهم ذويهم والحرص على تسفير المتهمين الى الاماكن والمحافظات التي صدر قرار تسفيرهم اليها.

ان هناك مثات الموقوفين قد يكونون من الابرياء مادام القضاء لم يحسم امر ادانتهم وان هولاء الموقوفين هم امانة في اعناق المسؤولين الاداريين اثناء تواجدهم في الموقف. ولا بد من الاشارة انه وبعد النطق بالحكم تنتهي مسؤولية رجال الشرطة الذين من المفترض ان لا يهتمهم مدة الحكم بقدر اهمية دورهم الذين قاموا به اثناء التحقيق.

التخطيط لعمليات الشرطة في منع الجريمة

العميد

طارق متعب احمد

خبير الامانة العامة

من وثائق المؤتمر الرابع عشر لقادة الشرطة العرب

الذي اقيم في القاهرة

من الفترة - 16 18 سبتمبر / أيلول 1989

مقدمة

لم تعد لنظرة الى عملية منع الجريمة تنصرف على انها عملية تتولاها اجهزة الشرطة والامن فقط، بل اصبح المفهوم الواسع والضروري لها يتعدى الاطار الاختصاصي لهذه الاجهزة وذلك لكونها تستوجب مشاركة الجميع بأسره كل من موقعه نظرا لما تلحقه الجريمة بالمجتمع من تأثيرات سلبية كبيرة في كافة اوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والروحية وغيرها.

ورغم اهتمام المجتمع الملحوظ بالجريمة واسبابها واثارها الا ان اجهزة الشرطة بحكم مسؤوليتها الاختصاصية (الادارية والقانونية) ظلت تتحمل العبء الاكبر في عملية مكافحة الجريمة، وبالتالي تهيئة الأساليب والصيغ التي تمكنها من تحقيق هدفها في دحر الجريمة واساليب المنحرفين.

ومن البديهي الاشارة الى تطور المجتمعات قد ادى فيما اداه من نتائج الى تطور الجريمة ليس في مضمونها المعروف وانما في اشكالها وصورها واساليبها. حيث اخذ المجرمون يتفنون في ابتداع الاساليب والصيغ التي توصلهم الى ضمان نجاح تنفيذ نوازلهم ونواياهم الاجرامية، يقابل ذلك جهوداً كبيرة تبذلها اجهزة الشرطة والامن من اجل كشف تلك الاساليب والتقدم عليها وتضييق الفرص امام المنحرفين لمنعهم من تنفيذ ما يسعون اليه.

وهكذا فهو سباق وصراع (ان صح التعبير) يأخذ اشكالا مختلفة بين ارادتين تسعى للعبث بالامن والاستقرار وارادة خولها المجتمع ان تقف كالسد المنيع أمام الاولى للسيطرة عليها ومنعها من تنفيذ الشطط والانحراف.

لذلك وحيث ان اجهزة الشرطة في اساليبها يجب ان تكون متقدمة باستمرار على اساليب المنحرفين لتحقيق الاهداف المتوخاة فان الاسلوب العلمي هو ما ينبغي ان يتسم بها عملها لان التخطيط المبني على الاحصاء والدراسة والتحليل والاستنتاج والتنبؤ هو السبيل الكفيل لنجاح عملياتها ومحاربة بؤر الانحراف في المجتمع.

وفي هذا الصدد مادام منع الجريمة قبل وقوعها هو الهدف الرئيسي الاول الذي تسعى الشرطة لتحقيقها فأن ايلاء العمل الوقائي والمنعني المتمثل في احباط العمل الاجرامي

قبل وقوعه يحتل الاهمية القصوى ضمن ما تعده الشرطة في عملياتها رغم اهمية تأثيرات الاجراءات الاخرى في مجمل عمليات منع الجريمة.

وتبرز الحاجة بصورة اكبر الى توفير الامن والاطمئنان وسيادة القانون في مجتمعات دول العالم الثالث ومنها (مجتمعنا العربي) والتي تسع الى تضيق الهوة بينها وبين العالم المتقدم وذلك عن طريق تطوير بلدانها بعمليات التنمية الشاملة لأوجه حياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبناء الانسان المعاصر الجديد..ومن الطبيعي ان يكون لتوفر الامن والاستقرار اثره الكبير في هذه العمليات.

وفي بحثي هذا تناولت التخطيط لعمليات الشرطة في منع الجريمة في فصلين يتعرض الاول في ثلاث مباحث الى مفهوم الجريمة واثارها واجراءات الوقاية من الجريمة. ويتضمن الثاني التخطيط لعمليات الشرطة في منع الجريمة من خلال التخطيط لعملية قمع نشوء الميول الاجرامية ودور لشرطة فيها، والتخطيط لعملية مكافحة الجريمة وتخطيط اجراءات قمع الجريمة.. ودور الشرطة في اصلاح المجرم وتأثير كل من هذه العمليات في بعضها وتأثيرها على عملية منع الجريمة.

وقد قدمت من خلال ذلك بعض الاستنتاجات والآراء فيها املاً ان اكون قد ساهمت في المشاركة بإلقاء الضوء على جوانب هذا الموضوع الهام..

نسأل الله الهداية والتوفيق

الباحث

الفصل الاول

الجريمة / اثارها والوقاية منها

المبحث الاول : - مفهوم الجريمة

في كل مراحل التاريخ ارتبطت مصالح الافراد في أي مجتمع من المجتمعات من خلال ما تعارفوا عليه من اعراف وقيم وتقاليد مبادئ سواء أكانت مدونة بشكل قوانين ام توارثها المجتمع دون تدوينها.. وأعتبر الخروج عنها سلوكاً منحرفاً ومرفوضاً ينبغي معالجة بشتى الوسائل المختلفة.

ولقد تطور هذا السلوك المنحرف بتطوير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مر العصور في المجتمعات ليس من ناحية المضمون (الذي هو الانحراف في السلوك) وانما كان تطوره من خلال الاشكال المتعددة والوسائل المتطورة التي اتخذها.

فالسرقه مثلاً هي سلوك وتصرف منحرف لم يتبدل مضمونها من حيث انها الامتلاء دون وجه حق على أموال الغير وممتلكاته دون رضاه، ولكن صورة السرقة اختلفت من خلال اشكالها المتعددة أو من خلال اساليبها المستحدثة.

ولقد عرف الفقهاء والعلماء الجريمة بموجب العلوم التي اقتصوا بها وبموجب النظرة الى الحياة الانسانية. فقد نظر الاجتماعيون للجريمة على انها -1 (سلوك ضار بالمجتمع ورفاهية اعضائه). ثم عرفوها ايضا على انها (انحراف على المصالح العامة الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية والعلاقات القائمة التي ينظمها المجتمع والقانون).

وعرفها اخرون على انها مرض اجتماعي معقد يتتاب حياة الانسان، اما علماء النفس فقد فسروا الجريمة على انها سلوك انساني شاذ ومنحرف وهي ايضاً مرض نفسي ينتج عنه سلوك غير سوي.

أما الفقهاء في الدين فقد نظروا الى الجريمة على انها مخالفة وعصيان لأمر الله تعالى وهي بالتالي كل فعل يتناقض مع قيم الخير والحق والعدالة والمعرفة ذلك بسبب (ان المجرمين في ظلال وسعير).

أما الجريمة في نظر القانون فهي لا تخرج عن كونها فعل أو امتناع من الفعل الصادر عن إنسان يقرر القانون له عقاباً جنائياً.

ورغم الاختلاف في النظر الى صورة الجريمة الا ان هناك اتفاق مجمع عليه وهو ان الجريمة خطر كبير في الحياة الاجتماعية ينبغي التصدي له ومعالجته واستئصاله، ونرى من ذلك كله ان الجريمة هي عملية خرق وخلل في التوازن الاجتماعي نتيجة سلوك نفسي شاذ وتصرف منحرف لا ينسجم مع المبادئ التي تعارف واتفق عليها المجتمع وحدد لها بموجب قوانينه عقاباً يتناسب وجسامة الفعل المنحرف. وبهذا التعريف الكامل نرى ارتباطاً واضحاً في اسس مفاهيم الجريمة من كافة جوانبها النفسية والاجتماعية والفقهية والقانونية.

المبحث الثاني: اثار الجريمة:

عبر مراحل التطور الحضاري في التاريخ لازمت الجريمة حياة المجتمعات وكانت تشكل دائماً عبئاً ثقيلاً تسعى للحد منها لما لأثارها من نتائج معوقة اعترضت وتعترض مسيرة التقدم في مختلف اوجه الحياة.

وفي الوقت الذي استطاعت فيه الكثير المجتمعات قهر ثلوث التخلف والمعروف (الجهل والفقر والمرض) فأنها لم تزل في صراع مع تنامي الجريمة ساعية للحد من وطأتها دون جدوى. وهكذا يبدو للوهلة الاولى من النظرة الى واقع الحياة في الدول المتقدمة، وكان هناك تناسب طردي بين ارتفاع معدلات الجريمة فيها وتنوع اساليبها من جهة وتطور الحضارة فيها من جهة اخرى. ففي الوقت الذي تسجل فيه نجاحات كبيرة في مختلف اوجه العلم والتكنولوجيا نجدها تتعثر في صدى تيارات الجريمة ومساوئها وبالتمعن والتحليل نصل الى ان اسباب ذلك يعود سيادة العامل المادي على حساب العلاقات الاجتماعية الصحيحة وتجاهل دور القيم والمبادئ السامية وانتشار التفسخ الاخلاقي مما ادى الى تنوع وجسامة اساليب الاجرام مستفيدة من العلم والتقدم هي الاخرى ايضاً وظهور التنظيم الواسع في مجال الجريمة على شكل عصابات خطيرة تخلق موجات من الذعر وعدم الشعور بالأمان بين فترة واخرى.

وفي وطننا العربي المتطلع الى بناء الحضارة العربية الجديدة ومثلما تقوم حالياً عمليات التنمية الشاملة التي تشهدها اقطاره مستهدفة البناء والتقدم تبرز الحاجة الى بناء الانسان الجديد المتسلح بالعلم والملتزم بالقيم والمبادئ والفضيلة ولا تي لم يتخلى عنها لأيمانه

بأهميتها في تحقيق اهدافه.

وهكذا نجد ان (طبيعة الجرائم في الوطن العربي تختلف عن طبيعة الجرائم في الدول المتقدمة ويعزى ذلك لأسباب عديدة اجتماعية ونفسية واقتصادية، حيث لم يلاحظ لحد الان وجود أي تنظيم في مجال الجريمة يرقى الى مصاف العصابات المنظمة، وان أي تنظيم لا يتعدى بضعة اشخاص يعدون بالأصابع).

وان التنمية الكبيرة التي يشهدها وطننا العربي تحتاج وبما لا يقبل الشك الى المزيد من الاستقرار والامان ذلك ان اضطرابهما يؤدي حتماً الى تأخير العملية التنموية في مجالاتها وقطاعاتها المختلفة الاجتماعية والصناعية والتجارية والزراعية والعمرائية.

اضافة لذلك فان ازدياد الجرائم يؤدي الى زيادة ما تتكبده الدولة من تخصيصات اضافية لتعزيز الجهد البشري المتمثل في زيادة عدد رجال الشرطة والامن والقضاء وغيرهم من القائمين على مراجعة حالات الاضطراب الامني، وكذلك ما يتبع ذلك من امكانيات مساعدة من العجلات وأجهزة الاتصال وغير ذلك من الامور الضرورية. اللازمة لتأدية اعمال الشرطة.

كما تتكبد الدولة ايضاً مبالغ كبيرة لتخصيصات المواقف والسجون وكذلك لإعاشة المجرمين او المتهمين خلال مدة مكوثهم فيها.

ومن جانب اخر فان المجرمين ما هم الا طاقة معطلة كان يمكن الاستفادة منها في عملية الانماء لو لم يكن على ما هم عليه، وبذلك يفقد البلد جهداً كبيراً هو في اشد الحاجة اليه. كما ويخسر المجتمع ايضاً ضحايا الجريمة من المجني عليهم أو المعوقين أو الاموال والممتلكات التي تحدثها بعض الجرائم.

أما من الناحية الاجتماعية فالجريمة تترك في اثارها انكسارات نفسية ومعنوية لدى بعض المجرمين انفسهم وابناءهم واقاربهم وما تجري صعليهم من تبعات خطيرة سيما في بعض الجرائم كالقتل حيث قد يؤدي الى نزاعات مستمرة تمتد طويلاً نتيجة التعصب القبلي الاعمى محدثة شرخاً في البنيان الاجتماعي الذي ينبغي ان يكون موحداً مرصوفاً لتحقيق اهدافه.

وفي الجانب النفسي ايضاً قد يبقى المجرم بعد قضائه فترة العقاب منطوياً على نفسه نتيجة شعوره بالذنب أو قد يبقى منبوذاً من المجتمع لفترة طويلة، وفي بعض الجرائم قد يكون التأثير سياسياً حيث قد يستغل المنحرف لتحقيق اهداف سياسية لجهة معادية ويجد

نفسه متورطاً في اعمال مهينة ضد شعبه ووطنه بإرادته او دون معرفة منه بأبعاد ما يرتكبه .
فقد تلجأ بعض الدول الى تهريب المخدرات او الكتب الممنوعة او الافلام الجنسية
الخلاعية أو الاسلحة أو العمل الى دولة اخرى بقصد التخريب المادي او المعنوي في
صفوف الشعب وبالتالي زعزعة النظام القائم .
وخلاصة القول ان الجريمة تأثيراتها كبيرة لاتقف عند جانب واحد وانما تستهدف
الحياة العامة للمجتمع كله .

المبحث الثالث : الوقاية من الجريمة :

مثلاً يأخذ الطب بقاعدة مفادها الى الوقاية خير من العلاج . ينطبق الحال الى الجريمة
ايضاً باعتبار ان الوقاية منها افضل من الانتظار ووقوعها ثم معالجتها .. فالجريمة بما تمثلها
من سلوك منحرف وتقاطع مع نظم ومصالح المجتمع لتنشأ من العدم، بل ان هناك العديد
من الاسباب والدوافع التي تنحرف بالأفكار عن الطريق السوي وتخلق النزعة المنحرفة
وتبلور الشخصية الإجرامية .

ان غرائز الانسان البدائية تتمثل في حب السيطرة والتملك والانانية وغيرها من الغرائز
الموجودة في كل زمان ومكان، الا ان تهذيب هذه الغريزة امر يحتمه وجود الفرد في ظل
الجماعة وشعوره بالحاجة اليها والتسامي عن كل ما يشكل خرقاً على قواعد السلوكية التي
تحكم المجتمع .

وفي حالة عجز الفرد عن ذلك يكون أكثر استعداداً من غيره لارتكاب الجريمة . فإذا
ما توفرت الدوافع والاسباب ووجود الفرص المؤدية والموقف الاجرامي كانت الجريمة
عندئذ نخلص من ذلك الى وان النزعات الاجرامية تكون في الافراد نتيجة تفاعل عوامل
شخصية ومؤثرات اجتماعية . وان هذه النزاعات تحتاج الى موقف اجرامي حتى تتحول الى
جريمة . ويمكن تقسيم العوامل الدفاعية للجريمة الى (عوامل ذاتية وهي ما يتعلق بالفرد
ذاته وتتمثل في اعتلال الصحة الجسمية والعقلية والنفسية وعوامل بيئية تتعلق بالأسرة
والمدرسة والشارع وعوامل اجتماعية واقتصادية مثل الفقر والبطالة) .

اذن فمنع قيام الشخصية الاجرامية وغلق الفرص المواتية أمام المنحرف ومنع قيام
الموقف الاجرامي لايمكن الا ان يتولاها المجتمع كله بما فيه مؤسساته التشريعية والقضائية
والتربوية والدينية والاعلامية وغيرها .

على ان ينبغي الاشارة والتأكيد على الدور الكبير الذي تضطلع به الاسرة والمدرسة باعتبارهما اللبنة الاولى في حياة الفرد وما تمارساه من دور في غرس القيم السامية وتشذيب النفس من كل نوازع الشر والانحراف في مراحلها الاولى، والتي ان لم تراقب وتعالج قد تنامي بفعل التأثيرات الاخرى لتصل الى اعلى مراحل الانحراف.

لذلك فان من الامور البالغة الاهمية لقيام الرعاية الوقائية للأحداث والمتضمنة ستة فروع - معاشية - صحية - تربوية - تعليمية - عملية - ترويجية، توطيد العلاقات بين البيئة المدرسية والبيئة العائلية والمؤسسات الاجتماعية والعيادات النفسية لتحقيق كل ما يفيد التلميذ.

وبصفة خاصة ايجاد الوسائل الالزامية لتوثيق الصلة بين المسؤولين في المدرسة واولياء امور التلاميذ لغرض التعاون المثمر لتنشئتهم تنشئة سليمة).

كما لا يمكن تجاهل الدور الكبير لمؤسسات الدولة في عملية التخطيط للوقاية من الجريمة وتوفير الامان لأفراد المجتمع والتي هي أحد الدلالات المهمة في حماية القانون وذلك من خلال التعاون والتنسيق (اذ إن هناك الكثير من المستلزمات التي يمكن ان توفرها مؤسسات الدولة من خلال تخطيطها لمساندة الشرطة في تحقيق اهدافها في منع الجريمة قبل وقوعها).

ولا يقف هذا الامر على مؤسسات الدولة وانما يتعداه ليشمل كافة افراد المجتمع في مساهمتهم للوقاية من الجريمة ويتم ذلك عبر صيغ كثيرة منها صيانة الفرد لأمواله وممتلكاته واحساسه بالمسؤولية الاجتماعية لتصدي الانحرافات والجرائم التي تقع امام نظاره أو بمساعدة العدالة في الادلاء بالشهادة والاخبار والتي يمكن اعتبارها رقابة اجتماعية لتضييق الخناق على الجريمة كما لا ننسى دور المجتمع في تقبل عودة المذنب الى صفوفه ومساعدته لتجاوز ظروف جريمته الاولى لكي لا يعود الى الانحراف مرة اخرى.

ولابد ان نشير اخيراً الى اهمية الجوانب التربوية في مجال الوقاية من الجريمة ونذكر ما اورده الفيلسوف الصيني (كونفوشيوس) بصدد هذا اذا يقول:

(انك اذا ملكت زمان الناس بسطوة القانون وتحكمت بسلوكهم برهبة العقاب فقد يتجنبون ارتكاب الجريمة. اما اذا ارشدتهم بالفضيلة ووجهتهم بالقيم والمثل واشعت بينهم العدالة والانصاف فانك تنمي في نفوسهم الحاسية الخلقية ولن يلبثوا طويلاً حتى يصبحوا اسوياء)

الفصل الثاني

التخطيط لعمليات الشرطة في منع الجريمة

اشرنا في الفصل الاول الى أهمية دور المجتمع في عملية الوقاية من الجريمة والمساهمة في منعها وعلى الرغم من تلك الاهمية فأن اجهزة الشرطة والامن تبقى دائماً في الخط الامامي لمواجهة الجريمة. فالمجتمع قد اناط بها امر توفير الامن والاطمئنان له يمكن ان يحملها المسؤولية الكاملة في حالة اخلالها بهذا الواجب بل ان (الرأي العام قد يسأل الشرطة احياناً عما يبدر من بعض الناس من سوء الخلق أو سوء الادب).

واجبات الشرطة :

لقد انصرف عدد كبير من المتخصصين الى البحث في واجبات الشرطة المختلفة والذي ازدادت وتنوعت بحكم تطور حاجات المجتمع لخدماتها ونرى ان واجبات الشرطة وإن طرأ عليها بعض الاختلافات من حين آخر او من بلد لآخر أو تغيرت اساليب عملها فإنما فعاليتها وعملياتها في مسألة منع الجريمة تبقى من الامور المتفق عليها. ويمكن تحديد واجبات الشرطة بالاتي:

أولاً : واجبات ادارية وحفظية - وهي الواجبات التي تستهدف الحفاظ على الامن والنظام وسيادة القانون.

ثانياً : واجبات قضائية - وهي الاجراءات التي تتخذ بعد وقوع الجريمة وتستهدف كشف معالمها وضبط المجرمين وجمع الاستدلالات عليهم تمهيداً لإحالتهم الى القضاء. (وغالباً ما تجرى هذه الواجبات بأشراف رجال القضاء).

ثالثاً : الواجبات الاجتماعية - وهي ما تستهدف حماية الآداب العامة ورعاية سلوك المواطنين والمحافظة على الصحة العامة ومكافحة الرذيلة ووقاية الاحداث من الانحراف.

رابعاً : واجبات متفرقة وهي كافة الخدمات والمساعدات التي تقدمها الشرطة الى المؤسسات المختلفة أو افراد المجتمع والتي لا تقع ضمن الواجبات الثلاثة المذكورة انفاً لتحقيق اهدافها لضمان استتباب الامن.

مفهوم تخطيط عمليات الشرطة في منع الجريمة :

يتضح مما ذكرناه ان واجبات الشرطة تتمحور بثلاث محاور:

اولاً : اجراءات منع الجريمة.

ثانياً : اجراءات قمع الجريمة.

ثالثاً : نشاطات تهدف حماية الآداب العامة ورعاية سلوك المواطنين في البلد. وبذلك فان الشرطة تستهدف من خلال اجراءاتها حماية ارواح المواطنين وممتلكاتهم وتوفير اجواء استتباب الامن والاطمئنان في المجتمع وان تحقيق هذه الاهداف انما يستدعي سلسلة من النشاطات والفعاليات القائمة على منطلقات وقواعد محدودة يجري تنفيذها بوسائل مختلفة وهي ما يطلق عليها بعمليات الشرطة.

وحيث ان التخطيط بمعناه العام ينصرف الى كونه عملية (تحديد الوسائل التي تكفل تحقيق هدف او اهداف بأقل النفقات وفي اقصر وقت ممكن وباقل جهد. وهو بذلك يحمل معنى التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له). فان التخطيط لعمليات الشرطة في منع الجريمة يعني جمع المعلومات الكاملة عن واقع الجريمة وتحليلها والامكانيات المتاحة لاجهزة الشرطة ومن ثم صياغة مجموعة من الفعاليات المحدودة لوسائل واساليب مبنية على الاستقراء والتنبؤ وبما يوصل لتحقيق الهدف المتوخى في منع الجريمة.

ان عملية منع الجريمة ليست عملية مجردة يمكن تحديد النقطة لبدايتها ونهايتها بل هي خلاصة عمليات متشابكة تأثر كل منها في بعضها الاخر وتتأثر بها. ففي الوقت الذي تحدد في عمليات منع الجريمة على انها من الاجراءات السابقة على ارتكاب الجريمة وان الشخصية الاجرامية تكون موجودة. فعلاً وعندها تبدأ عملية المنع. او ان عملية قمع الجريمة تبدأ بعد فشل عملية المنع وان عملية اصلاح المجرم تبدأ بعد عملية القمع.

نرى ان هذا التقسيم يضع فواصلاً لا تحقق المعنى الشامل لعملية منع الجريمة - ذلك لان تلك العمليات ماهي الا اسباب ونتائج في وقت واحد.

ولذلك فان عمليات الشرطة في منع الجريمة تتعدى كونها عمليات مقتصرة على اتخاذ تدابير محددة (بالحراسات والدوريات والتفتيش... الخ) والتي هي جانب واحد ضمن عمليات اخرى لاجهزة الشرطة لها الدور الكبير والخطير اذا لم نتجاوز الحقيقة فنقول انه يعتبر الدور الاساس في عملية منع الجريمة.

ولذلك نتناول التخطيط لعمليات الشرطة في منع الجريمة في اربعة جوانب هي:
اولاً : التخطيط لعملية نشوء الشخصية الاجرامية كجزء من عمليات الجريمة ودور
الشرطة فيها.

ثانياً : التخطيط لعملية مكافحة ارتكاب الجريمة.

ثالثاً : تخطيط الشرطة في اجراءات قمع الجريمة كجزء من عمليات منع الجريمة.

رابعاً : دور الشرطة في اجراءات اصلاح المجرم وتأثيرها في عمليات منع الجريمة.

اولاً : التخطيط لعملية نشوء الشخصية الاجرامية كجزء من عمليات الجريمة ودور
الشرطة فيها.

اذا كان المجتمع ومؤسسات الدولة المختلفة تتحمل المسؤولية الاولى في منع نشوء
الشخصية الاجرامية، فإن الشرطة التي سيقع عليها عبء المسؤولية الكبيرة في تحمل ما
سببته المنحرف حيث تتكامل شخصيته الاجرامية وتوفر فرصة الجريمة امامه اولى بموجب
هذا المنطق بأن يكون لها الدور الفاعل في هذه العملية من خلال قيامها بالاجراءات التالية:

1 - متابعة حالات الانحراف لدى الاحداث واشعار الوالدين بها

2 - التحري عن الاحداث المشردين والمعرضين للانحراف واتخاذ الاجراءات
اللازمة لتوجيههم نحو مسالك السلوك السليم.

3 - التعاون مع اجهزة الدولة والمنظمات الجماهيرية والشعبية لملء فراغ الاحداث
والشباب بنشاطات بريئة تنسجم مع فائض طاقاتهم الكامنة في نفوسهم.. كإيجاد بيوت
الشباب والمخيمات والملاعب الرياضية ووسائل اللهو البريء... الخ.

4 - الرقابة على محلات بيع المسكرات كالنوادي والبارات وغيرها، وتوجيه الاحداث
للابتعاد عنها. مع اشعار الوالدين بذلك.

5 - الرقابة على المحلات التي يحتمل ان تزاوّل فيها العاب القمار أو المحلات التي
فيها العاباً رياضية والتي يخشى ان تنقلب اغراضها لغير غاياتها (كصالات البليارد والفيشة).

6 - الرقابة على عدم انتشار افلام الفيديو الخلاعية أو القصص الاجرامية والجنسية أو
الصور الفاضحة التي تستهدف اثارة الغرائز الجنسية.

7 - التعاون مع الاجهزة التربوية لمنع تسرب الطلبة اثناء الدوام في المدارس.

8 - التعاون مع ادارات المدارس لإشعار اجهزة الشرطة بالحالات المنحرفة لدى

١٠ - تتوجه الى المؤسسات الاجتماعية والتربوية بضرورة الاخذ بالطرق الاصلاحية في معالجة حالات الانحراف البسيطة بإيجاد الحلول اللازمة للمشاكل لدى الاحداث والشباب.

١١ - مراقبة اوكار انبؤر المنحرفقوا اعتمادوسيلةالهجومعليالمحلاتالمرشحةللقيامبالجستيقيلارتكابها.

١٢ - متابعة الحالات ومعالجتها قبل استفحال امرها كفض التزاعات بالمصالحة والتي قد تتطور الى جرائم خطيرة.

١٣ - تقديم الآراء الصريحة والمعلومات المتكاملة المبنية على الاحصاء عن حجم الجريمة واتجاهاتها الى الجهات المعنية مع تحليل المعلومات وتقديم المقترحات بشأنها.

١٤ - استيقاف المجتمع من خلال اطلاعه على الظواهر المدانة لدى بعض الافراد والتي قد تتطور وجودها الى نشوء الميول الاجرامية.

١٥ - نشر الوعي الامني والقانوني بين المواطنين لكي يطلعوا ويدركوا جيداً ماهية وجوبتهم ويعرفوا الافعال التي تشكل جرائمأ بنظر القانون.

١٦ - الاتصال الوثيق بين القائمين على الاجراءات الخاصة بالوقاية من الجريمة والمؤسسات الاصلاحية المختلفة.

١٧ - الاستعانة برجال الدين ومراكز الاشعاع في المجتمع كالمختارين والمعلمين ولوجهه وغيرهم لنشر الفضيلة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحمل مسؤولياتهم لاعتبرية ازاء مجتمعهم.

١٨ - عدم التشدد ومعالجة الحالات غير الجرمية (كالاشتباه) بوسائل التوقيف والحجز حيث ان معالجة بعض الامور بالشدة والقسوة قد يؤدي الى اتجاهات خاطئة ويخلق احياناً حالات نفسية تجر الى الاجرام.

١٩ - الاسراع في انتهاء التحقيق في قضايا المتهمين وعدم التماذي في اجراءات التوقيف، ذلك ان المتهم بنظر القانون بريء حتى تثبت ادانته - لذلك فان استمرار توقيفه لفترة طويلة والافراج عنه يحدث شعوراً معقداً لديه اتجاه اجراءات العدالة.

٢٠ - العناية بالموقوفين وعزل محلات وجودهم في الموقف بحسب قضاياهم

واعمالهم وسوابقهم. حيث ان الكثير من الاسوياء قد انحرفوا اثناء فترة وجودهم مع المحترفين من المجرمين تحت سقف واحد في الموقف.

وخلاصة القول ان هناك الكثير من المبررات التي تجعل الشرطة توجه جزءاً من فعاليتها نحو تحقيق هذا الهدف على رأسها. ان مراكز الشرطة يجب ان تكون احد مراكز الاشعاع في المجتمع على اعتبارها (المؤسسة المنطقية للبدء بعملية الاصلاح فان لم تبدأ الشرطة بذلك فلن يبدأ به غيرها لان المؤسسات الاخرى تجهل الاوضاع - من جهة - وقد يعوزها المدخل اللازم من الجهة الاخرى - ولأن الشرطة تمتلك من الوسائل الممتازة التي تمكنها من الحصول على معاونة فعالة من الجماعات والدوائر المعنية بنجاح). ولا يمكن للشرطة ان تقوم بهذا الدور من خلال اجراءات عفوية او ارتجالية بل ينبغي بتحقيق هدفها من منع الجريمة من خلال هذا الدور ان يقوم على اسس علمية وذلك بوضع خطة دقيقة لهذه العملية تشارك فيه كافة الاطراف المعنية بالأمر ضماناً لنجاحها باعتبارها ادوات التنفيذ في الخطة. ان خطة الشرطة التربوية في حال تنفيذها بنجاح تعتبر حقاً احدى الوسائل الجديدة والفعالة في عملية منع الجريمة ونستشهد على ذلك بما حققته وزارة الداخلية في العراق في هذا الجانب حيث تحقق انخفاض كبير في حجم الجريمة لدى تقييم الخطة العامة للواقع الامني وقد اتضح مدى الاثر الكبير للخطة التربوية في تحقيق هذه النتائج.

ثانياً: التخطيط لعملية مكافحة ارتكاب الجريمة:

مع التغيير والاختلاف في واجبات الشرطة وتوسع نطاق عملها تغيرت ايضاً فلسفة الشرطة القديمة القائلة (القوهم في غيابة السجن الى فلسفة جديدة ترمي الى ابعاد الناس عن السجن)، ولقد تطورت وسائل واساليب الشرطة لتحقيق هدفها في مكافحة ارتكاب الجريمة، حيث استفادت من اجهزة التكنولوجيا الحديثة ومساعدتها في تنفيذ عملياتها بأقل تكلفة وأقل جهد. على ان هذه الاستفادة لم تقتصر على اجهزة الشرطة لوحدها بل استفاد منها المنحرفون ايضاً لتنفيذ جرائمهم. فمثلاً تستفيد اجهزة الشرطة من وسائل الاتصالات الحديثة للمراقبة والمتابعة مثلاً تستفيد الشرطة من السيارات - الحديثة والات التصوير والتسجيل وغيرها تستفيد العناصر المنحرفة من نفس الوسائل لتضليل الشرطة وتنفيذ الجريمة. ومن اجل ان تحقق الشرطة اهدافها ينبغي ان تتقدم بتنظيمها وبأساليبها على المنحرفين والا اخفقت في اداء ما أوكله المجتمع اليها. وساد الهلع والخوف والفوضى

في صفوفه.

لذلك فإن التخطيط لعملية مكافحة ارتكاب الجريمة لا يكتمل الا (بوجود جهاز كفوء يضم افراداً من ذوي الكفاءات العالية مزودين بالمعرفة والممارسات الواسعة لجوانب عملهم ويمتلكون من المهارات الادارية والعقلية التي تمكنهم من اداء عملهم بكفاءة تتغلب على اساليب المنحرفين).

ان ماتستهدفه عمليات الشرطة في هذا الجانب هو تنفيذ سلسلة من الاجراءات التي تمنع ظهور النزعة المنحرفة في صورة تطبيق عملي بما تنطوي عليها من المراقبة المحيطة وضمان فرض اطاعة القوانين لتحقيق غايتين:

الاولى: بث الخوف والرعب في نفوس المنحرفين بما يجعلهم مترددين في الاقدام على ارتكاب الجريمة

الثانية: اشاعة الطمأنينة والاستقرار في نفوس المواطنين ولا يمكن الركون الى صيغة جامدة او واحدة من عمليات الشرطة ذلك ان سلسلة الاجراءات قد تتغير من صيغة الى اخرى وفقاً لتغيرات ظواهر الجريمة وما يحكمها من امور مختلفة لذلك فإن الشرطة وهي تقوم في اجراءاتها فإنها تعمل في (صراع دائم مع عوامل الشر التي تعتمل في نفوس المجرمين. وقد يخف هذا الصراع او يشتد تبعاً لتذبذب الموجة الاجرامية التي تظهر في المجتمع. فإذا ما اشتدت مواجهة الاجرام عمدت الشرطة الى تشديد قبضة يدها أو تقوية استحكاماتها وتعزيز امكانياتها ومضاعفة جهودها وفرض القيود الاستثنائية لقهر عناصر الاجرام. واذا انخفض معدل الجريمة استتبع ذلك بالضرورة التقليل من هذه الاجراءات).

لذلك فان التخطيط لإجراءات الشرطة يتخذ احدى الصورتين.

1 - التخطيط للعمليات الدائمة.

2 - التخطيط للعمليات المؤقتة.

1 - التخطيط للعمليات الدائمة:

ويقصد بها التخطيط للفعاليات الاساسية التي تقوم بها اجهزة الشرطة لمنع الجريمة في الظروف الاعتيادية.

وقد قسم اللواء الدكتور حكمت موسى النشاطات الاساسية لمنع وقوع الجرائم في الظروف الاعتيادية الى مايلي:

1 - الدوريات بأنواعها المختلفة.

2 - حماية الشخصيات المهمة.

3 - دور اجهزة الشرطة المحلية غفي منع الجريمة.

4 - دور جهاز المرور في عمليات الشرطة.

5 - استخدام الكلاب في عمليات الشرطة. كما حدد التدابير المتخذة في عملية منع

الجرائم (بالحراسات التي تعنى بحماية المنشآت المهمة وحماية الشخصيات المهمة والدوريات المختلفة. والمكائن وحملات التفتيش والتدابير القضائية)

اما اللواء السباعي فقد حدد التدابير الادارية لمكافحة الجريمة بما يلي:

1 - الدوريات بأنواعها.

2 - الحملات التفتيشية.

3 - مكاتب منع الجريمة.

ويشمل التخطيط للعمليات الدائمة تخطيط منفصل لكل من النشاطات المذكورة اعلاه

يكون مبنياً على مسببات معينة لتحقيق اهداف واضحة..

فاستخدام الدورية بشكل عشوائي لا ينتج عنه سوى بعثرة للجهد وضياح للوقت لا بل

قد يؤدي الى نتائج عكسية. لذلك فان تخطيط النشاطات المختلفة يجب ان يركز على

حقائق موضوعة بصيغ مختلفة واساليب مستحدثة. فالدوريات مثلاً التي تحتل مكانه متميزة

ضمن عمليات الشرطة يتطلب لتحقيق اهدافها أن تكون فعاليتها قائمة على تخطيط متكامل

لها ومن خلال مايلي:-

1 - معرفة دقيقة لمؤشرات الجريمة ضمن المناطق

2 - معرفة واسعة بطبيعة المنطقة السكانية وواقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

3 - تحليل المعلومات المتحصلة على ضوء المؤشرات المذكورة.

4 - استنتاج مبني على التنبؤ للحالات المتوقعة.

5 - معرفة دقيقة بإمكانياتنا المتوفرة والمتاحة وتشمل:

• عدد القوة البشرية.

• مدة كفاءة وقابلية القوة.

• صنف القوة على ضوء تخصصها.

• الامكانيات المادية المساعدة (التسليح - التجهيز - الخ...)

6 - يتم تحديد القوة المناسبة ونوعها على ضوء المؤشرات اعلاه على ضوء هدف الدورية والواجب.

7 - تغيير خطة الدوريات من منطقة الى اخرى ومن وقت لآخر ومن اسلوب لثاني - وبحسب المؤشرات المذكورة وعلى ضوء التقييم الخطط وما تفرزها من نتائج.

2 - التخطيط للعمليات المؤقتة:

ويقصد بها فعاليات الشرطة الطارئة ومواجهة حالات غيرا اعتيادية او مناسبات خاصة ومثال لذلك (مواجهة حالات الشغب والاضطرابات - مطاردة العصابات - قمع العصيان المسلح - تأمين اهداف حيوية مؤقتة - كبس او كار المجرمين - حماية مظاهرة او احتفال). ويدخل ضمن ذلك ايضاً كل خطة تضعها الشرطة بصورة انية لمعالجة حالة طارئة. ان اسس التخطيط في العمليات الطارئة لا تختلف عن العمليات الدائمة والتي سنذكرها لاحقاً. ونرى ان التفريق بين العمليات الدائمة والطارئة وتحديد التدابير والنشاطات الخاصة بها يحدد على ضوء العديد من الاعتبارات منها ما يلي:

1 - طبيعة الانحراف وسمات الظاهرة الاجرامية.. حيث ان بعض الانحرافات في المجتمع تأخذ شكل ظاهرة مستمرة متجددة في حياة المجتمع ويمكن الاستدلال عليها من البيانات الاحصائية والدراسات القائمة حولها وبالتالي فإن فعاليات الشرطة تتصدى لها بصورة دائمية رغم اختلاف العمليات من منطقة الى اخرى ومن شكل لآخر وبما يتناسب وطبيعة الظاهرة.. كما ان لكل ظاهرة اجرامية سماتها الخاصة بها. فقد تنتهي بعض الظواهر لفترة معينة بزوال اسبابها ودوافعها او قد تتحول من شكل لآخر. وبذلك فإن فعاليات الشرطة تتابع تحولاتها وتضع من الاساليب والصيغ ما يحد منها او يمنعها.

2 - تحديد هدف العمليات.. فاذا كان الهدف مستمراً ودائماً بسبب احتمال استهداف المجرمين الدائمي له فإن عمليات الشرطة تكون مستمرة ودائمية ومثال ذلك وجود المنشآت الحيوية والاستراتيجية الدائمة أو الشخصيات المهمة - والحراسات بأنواعها المختلفة.

3 - الزمن المحدد لإنجاز العملية.. حيث ان بعضاً من عمليات الشرطة تنتهي بتحقيق الهدف وقسماً اخر من العمليات تستمر ولا يمكن ان تنتهي لكون اهدافها مستمرة وثابتة. ومثال النوع الاول التخطيط لعملية كبس وكر المجرمين او القيام بحملة تفتيشية أو نصب كمائن للمجرمين في منطقة معينة اما النوع الثاني فمثاله الدوريات المختلفة التي تقوم بها

الشرطة لحفظ الامن والنظام ووجود مراكز الشرطة أو مكاتب منع الجريمة وغيرها.

اسس التخطيط لعمليات المنع:

نستخلص من ذلك بأن التخطيط لعمليات الشرطة سواء اكانت دائمية ام مؤقتة هو الطريق السليم والصحيح في عملية مكافحة الجريمة وان التخطيط لهذه العمليات يتم من خلال الامور التالية:

1 - تحديد الاخطار المتوقعة حيث يتم تحديدها كما يلي:

1-1. جمع المعلومات الاحصائية وجدولتها ويتم ذلك بقياس (عدد ما يرتكب من الجرائم وانواعها وعدد ما يقع منها في المناطق المختلفة وكثافتها بالنسبة الى السكان وبيان نسبة الحفظ والبراءة والادانة فيها مع عدد ما يضبط من المتهمين او المحكومين عليهم الى غير ذلك من البيانات التي تشير الى النشاط الاجرامي في النطاق العام ونطاق كل منطقة على حدى).

1-2. رصد المنحرفين من ذوي السوابق ومعرفة مصادر معيشتهم.

1-3. دراسة انواع الجرائم ومعرفة اسباب وقوعها وتحليلها.

1-4. الاستقراء والتنبؤ باستمرار الظاهرة أو انتقالها الى مناطق اخرى او تغيير اشكالها.

2 - تحديد الامكانيات المتاحة لأجهزة الشرطة.. ويشمل ذلك (القوة البشرية من الضباط، المنتسبين، الاصدقاء، الوكلاء، مع معرفة كفاءتها واختصاصاتها وتدريبها.. الخ).

وكذلك الامكانيات المادية من العوامل المساعدة كأجهزة الاتصالات والاليات.. الخ.

3 - دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمناطق وتصنيفها بصورة علمية.

4 - تحديد صيغ العمل المناسبة وكيفية تنفيذ الخطة بالاعتماد على ما سبق اعلاه مع

الايخذ بمبدأ المبادأة في البحث عن الانحرافات وكشف نوايا المجرمين واحباطها بدلاً من انتظار تنفيذ جرائمهم وبعبارة اخرى اتباع ضيغة التعرف لكشف النشاطات الاجرامية ودحرها في مهدها.

ثالثاً: تخطيط الشرطة في اجراءات قمع الجريمة كجزء من عملية منعها.

تعتبر اجراءات قمع الجريمة احد الوسائل الفعالة ضمن عمليات منع الجريمة لما لكشف الجريمة وتقديم مرتكبها الى العدالة من تأثيرات متعددة وكبيرة.

فهي من جهة تولد ارتياحاً عاماً لدى الجمهور وتشعرهم بالاطمئنان وتعزز الثقة الكبيرة

بأجهزته التي حولها الصلاحيات لتوفير الامن والاستقرار، ومن جهة اخرى تخلق الهلع والخوف في نفوس المنحرفين ذلك ان العقوبات التي تفرض على المجرم بعد كشفه لابد ان تؤدي الى التفكير لمرات عديدة من قبل المنحرفين الاخرين قبل اقدامهم على ارتكاب الجرائم. ولذلك فان النتائج السريعة في كشف الجريمة والقبض على المجرمين وسوقهم للعدالة وانزال العقاب الشديد بهم يحمل في طياته اثار كبيرة المباشرة وغير المباشرة في عملية منع الجريمة. وعلى عكس ذلك فان التباطؤ في قمع الجريمة قد يؤدي الى نتائج وخيمة قد تمتد وتنتشر لتؤثر على الحياة العامة في المجتمع بأوجهها المختلفة حيث ان عجز اجهزة الشرطة عن كشف الجريمة يعني استمرار المجرم في غيّه وتكرار جرائمه وتحفز المنحرفين الاخرين للأقدام على ارتكاب جرائمهم وتهز ثقة الرأي العام بكفاءة اجهزة العدالة الجنائية وذلك لان قياس كفاءة هذه الاجهزة والحكم عليها بالنجاح انما يقاس بأمرينهما دقة الاجراءات ونتائجها المتمثلة في سرعة كشف الاجهزة وتقدم المجرمين للعدالة وفرض العقاب القانوني المناسب للفعل الاجرامي اولاً ومدة ما تحققه الاجهزة من نتائج في خفض نسبة الجرائم المجهولة وانخفاض نسبة الهاربين من المجرمين او تبرئة المتهمين لعدم ثبوت الادلة ضدهم وقيد الجريمة ضد مجهول او غلق التحقيق دون التوصل الى المجرم ثانياً. ولابد من التنويه الى اهمية ماتلعبه وسائل الاعلام المختلفة من تأثير كبير في مسألة قمع الجريمة واثرها في عملية منعها. فحدوث جريمة معينة قد يجد له صده او انتشاره الواسع وما يرافقه من تضخيم واشاعات لها اثارها الكبيرة لذلك لابد من كيفية سريعة لنشر وتداول نجاح اجراءات الشرطة في التصدي للجريمة المذكورة وكشفها وماهية العقوبة فيها حيث يتحقق عندئذ العنصر الهام في عملية قمع الجريمة وفق المفهوم المشار اليه.

ان اجراءات قمع الجريمة (تنهض بها اجهزة الشرطة والقضاء منذ اللحظة الاولى التي تزاوّل فيها الشرطة اجراءات جمع الاستدلالات عن الجريمة وتقديمها الى العدالة لينال الفاعل ما يستحقه من العقاب).

لذلك خولت التشريعات المختلفة اجهزة الشرطة صلاحيات محددة في عمليات التحقيق في الجرائم واختلقت مديات الصلاحيات من تشريع لأخر الا ان ما اجتمعت عليها هو اعتبار الشرطة الذراع اليمين للقضاء في هذه العمليات.

((كما تناول المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات والذي عقد في روما للفترة من

27/ سبتمبر / الى 3/ اكتوبر / 1953 الاعمال القضائية لمرفق قوى الامن الداخلي وقرر عدة مبادئ هامة منها:-

1 - ان عمل الشرطة في مجال الكشف عن الجرائم والتحري عنها ضرورة مهمة وعليها ان تباشر جمع الادلة فور تلقيها العلم بوقوعها تحت اشراف القضاء المختص الذي سيكتمل الاجراءات القضائية في وقت قريب.

2 - في هذه الحالة يجب ان تؤدي الشرطة عملها وفق التعليمات الصادرة عن المرجع القضائي المنوط به الاختصاص الاصلي.. وعلى الدولة ان توفر العدد الكافي من المحققين تأكيداً لهذا الاشراف)).

كما ان عمليات قمع الجريمة ليست عمليات اختصاص مجردة لأجهزة الشرطة والقضاء بل هي عمليات قد يكتب لها الفشل في حالة امتناع الجمهور عن المساهمة فيها.. فكم من جرائم ضاعت نتيجة لكتم الشهادة او عدم الاخبار او الكذب ونتيجة ذلك ظل المجرم يصول ويتمادى في البحث بأمن المواطنين، والخلاصة ان عملية قمع الجريمة ماهي الا وجهاً من اوجه عمليات منع الجريمة مستشهدين بذلك بقول الله تعالى:

((ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب))

ونرى ان نجاح التخطيط لتحقيق اهداف العملية يتضمن العديد من الامور منها:-

1 - اعتماد الصيغ العلمية بالتحقيق في الجرائم وعدم ترك ذلك للصيغ العفوية والارتجال وبعبارة اخرى وضع خطط مناسبة لكشف معالم الجرائم الغامضة والمؤثرة.

2 - توفر عناصر كفؤة من المحققين من رجال الشرطة ومساعدتهم ومن الذين يمتلكون المؤهلات اللازمة والفطنة والخبرة والممارسة في التحقيق.

3 - التخصص في العمل التحقيقي بحسب انواع الجرائم.

4 - توفر الوسائل العلمية الساندة للعمل / كالأجهزة الفنية لنقل الاثار والأجهزة المخبرية / والآت التصوير والتسجيل ووسائل النقل والاتصال والتنصت او اجهزة المراقبة والكلاب - البوليسية وغيرها من الوسائل / مع متابعة تحديثها وما يستجد من مخترعات في هذا الشأن.

5 - وجود مكاتب متخصصة لتسجيل قيود المجرمين ومتابعتها.

6 - توفير المخبرين من الاصدقاء والوكلاء.

٣ - التعامل الدقيق والوثيق بين أجهزة العدالة الجنائية والشرطة والقضاء والمحامين.

٤ - توفير المرونة الكاملة في العمل التحقيقي.

٥ - تحديد سقف زمني مناسبة ومحددة لحسم القضايا الاجرامية.

١٥ - ايجاد السبل المناسبة لتحفيز الجمهور لمساندة اجراءات التحقيق (كالاخبار عن الجرائم والادلاء بالشهادة)، وتسهيلها لاجراءات الالحاد الأدنى.

١١ - تعاون أجهزة الاعلام المختلفة كالصحافة والاذاعة والتلفزيون وغيرها مع أجهزة الشرطة / وذلك بعدم اثارة الجمهور او اقتطاع الحقائق / ولأجل تحقيق هذا الدور يجب ان تذكر الجريمة مع اجراءات الشرطة والعقاب الصادر.

رابعاً : دور الشرطة في اجراءات اصلاح المجرم وتأثيرها في عملية منع الجريمة :
رغم كثرة النظريات التي تناولت موضوع اصلاح المجرم الا ان هناك حقيقة قائمة لا يمكن الاقرار بها وهي اصلاح المجرم مسؤولية كبيرة ومهمة تتولاها مؤسسات الدولة والمجتمع في كل مراحلها. فمادام المجرم هو احد افراد المجتمع ولكنه انحرى عن الطريق السوي فان اعادته الى صفوفه كعضو نافع وسليم امر لا بد ان يتحمله ويقبله المجتمع. سيما بعد ان تحمل عقابه ودفع ثمن ذنبه. ذلك ان المجتمع والدولة تقف ازاء ذلك بين امرين لا بدل عنهما.. فاما ان يتحمله دون اصلاح... واما ان يتولاه بالاصلاح مادامت العقوبة ليست الغاية الاساسية لخطاه.

والسجن ماهو الا اصلاح اجتماعي حتى ان بعض الدول اخذت بتسميته بـ (الاصلاح الاجتماعي) وهو بذلك يكون احد ادوات مكافحة الجريمة في حالة توفر الوسائل التي تحقق النجاح لهذه العملية.

ان الاصلاح الاجتماعي يعني معالجة انحراف المجرم لتخليصه من نزعاته وميوله المنحرفة وتأهيله مهنيًا ليحون مؤهلاً لمواجهة الحياة بعد قضاء فترة العقاب ويعود الى مجتمعه سليماً من شوائب الانحراف، وعلى المجتمع ان يتقبل عودته ويساعده في العيش بعيداً عن عالم الجريمة.. وبذلك تتكامل مؤسسات الدولة والمجتمع في وقايتها ومنعه عن العودة الى الجريمة. ويدرك رجال الشرطة مدى خطورة ذوي السوابق من المجرمين الذين فشلت اجراءات الاصلاح في معالجتهم ومدى الجهود التي تبذل في مراقبتهم وجمع المعلومات عنهم ورغم ذلك فانهم يجدون المنفذ للعودة الى ارتكاب جرائم أفزع من

الاولى.

ويتحدث سدرلاند في كتابه الموسوم (اصول علم الاجرام) عن منع الجريمة والانحراف فيقول (ان هناك طريقين للحد من انتشار الجريمة يهدف الأول الى خفض الجرائم المتكررة ويهدف الثاني الى منع ارتكاب الجريمة الاولى).

ويبرز دور الشرطة في هذه العملية من خلال ما يلي:

- 1 - بحكم مسؤوليتها عن دوائر الاصلاح الاجتماعي (السجون) في بعض البلدان.
- 2 - بحكم متابعتها لتصرفات المجرم بعد خروجه من السجن والتأكد من كونه قد ابتعد عن عالم الجريمة وعاد سليماً الى المجتمع.
- 3 - من خلال عدم القسوة عليه والصاق التهم به دون وجود أدلة واسانيد تصلح لاثامه.

- 4 - تقدم الرعاية والمساعدة له وحل المشكلات التي تعترض حياته الجديدة.

خاتمة

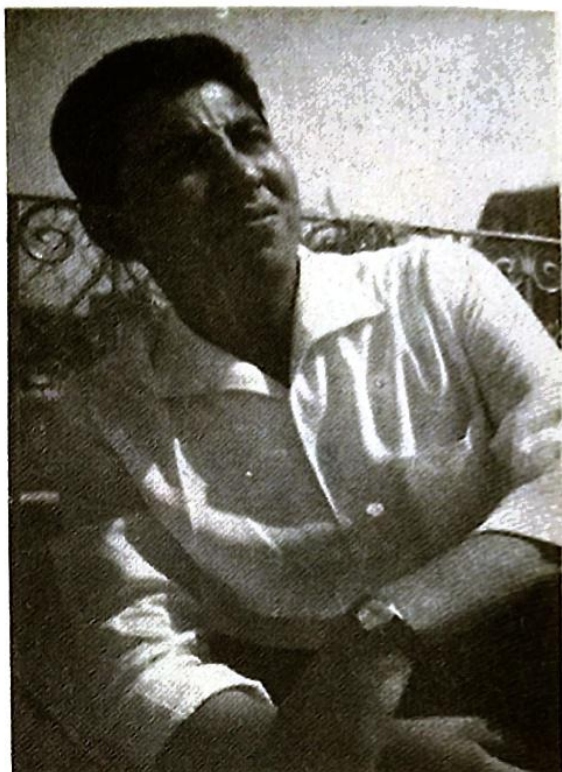
لقد حاولنا في بحثنا هذا ان نسلط الضوء على عمليات الشرطة في منع الجريمة. وكان لابد ان نستعرض مفهوم الجريمة بمنظار فقهاء القانون وعلماء النفس والاجتماع لكي نصل الى اثار الجريمة على المجتمع وسبل الوقاية منها سيما في اقطار وطننا العربي الكبير الذي تستهدف حاليا للحاق بركب التطور عن طريق عمليات التنمية الشاملة وبناء الانسان العربي الذي هو غايتها ووسيلتها وافردنا الفصل الثاني للتخطيط لعمليات الشرطة في منع الجريمة من خلال التخطيط لعملية منع نشوء الميول الاجرامية ودور الشرطة فيها / وعملية مكافحة ارتكاب الجريمة وتخطيط اجراءات قمع الجريمة واصلاح المجرم وتأثيراتها في عملية منع الجريمة وفي ختام البحث لابد ان نؤكد على مسألتين هامتين اولهما تتعلق بأهمية التخطيط لعمليات الشرطة لكونه الاسلوب العلمي الذي يحقق الاهداف المتوخاة في منع الجريمة دون بعثرة للجهود واضاعة الوقت، والامر الثاني يتعلق في ان عمليات الشرطة في منع الجريمة ماهي الا عمليات متداخلة تضم في تفاصيلها عملية منع نشوء الشخصية الاجرامية وعمليات مكافحة ارتكاب الجريمة عبر التدابير الشرطية المتخذة واجراءات قمع الجريمة واصلاح المجرم كجزء من عملية منع الجريمة. وان هذه العمليات تؤثر كل منها بالأخرى. على اننا لابد وان نشير الى مسألة هامة وهي اننا والحمد لله في الوطن العربي ننعم بالأمن والطمأنينة والاستقرار في الوقت الذي تقتقد دول كثيرة هذه النعمة الكبيرة فتشهد مجتمعاتها انواعاً خطيرة من الجرائم المنظمة اشكالا من الفوضى التي اخذت تهدد سلامتها وانظمتها.

نهاية بحث المؤتمر

ملحق الصور



طالب في كلية الشرطة 1965



المولف طالب في الاعدادية المركزية



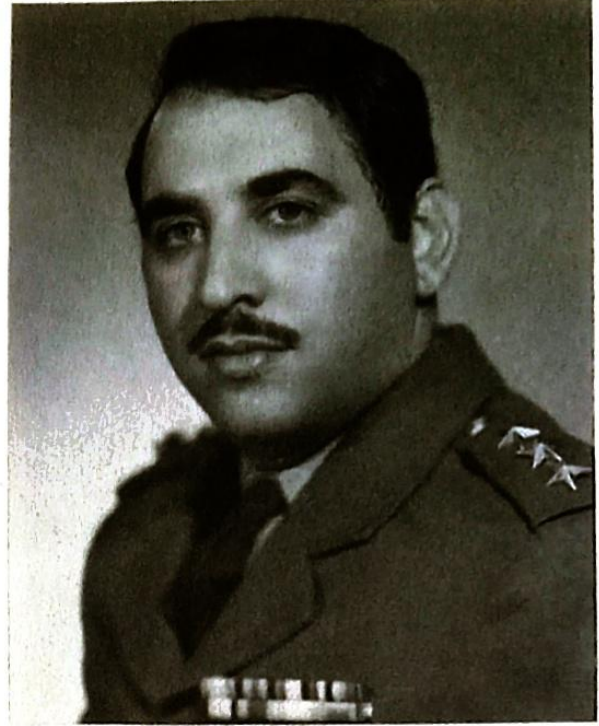
المولف ملازم أول في كلية الشرطة 1969



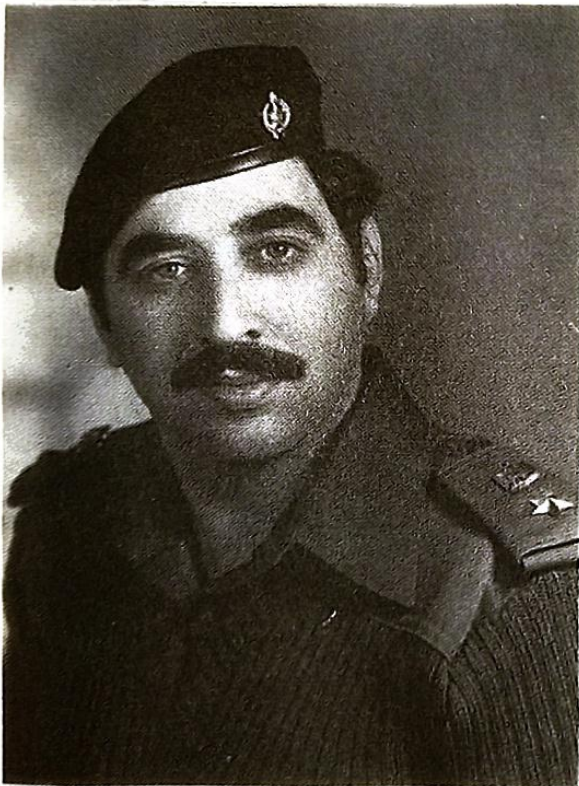
المولف ضابط في قوة الشرطة السيارة 1966



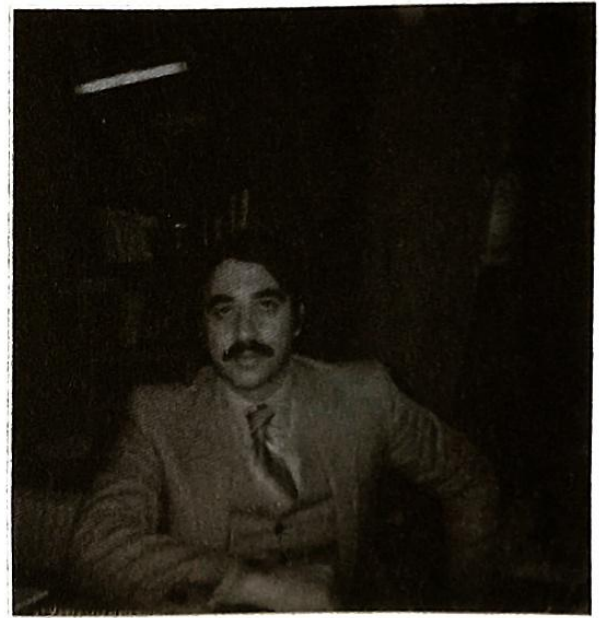
رائد مدير مكافحة الاجرام



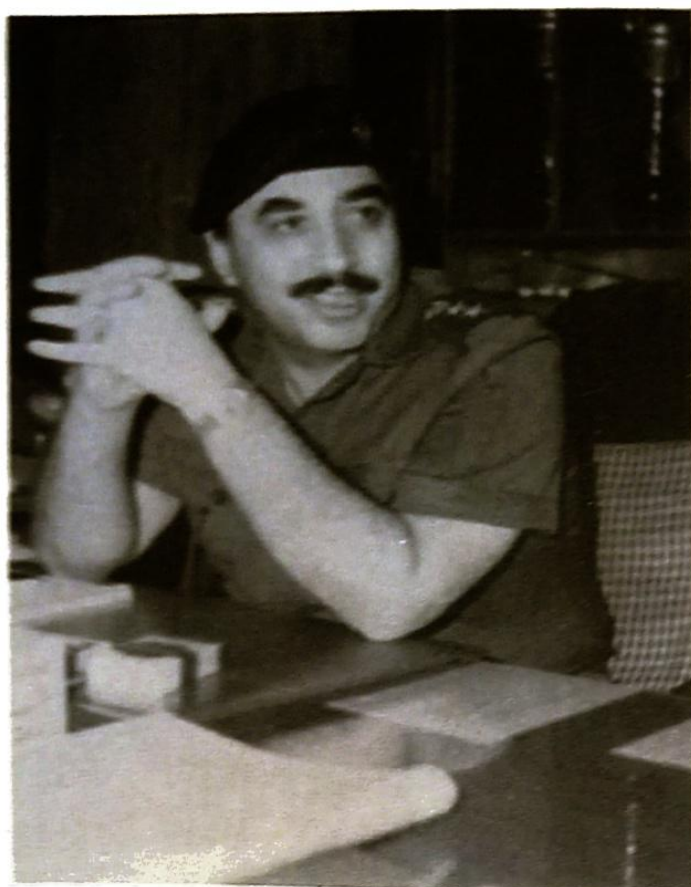
نقيب في شرطة الكمارك الشمالية 1972



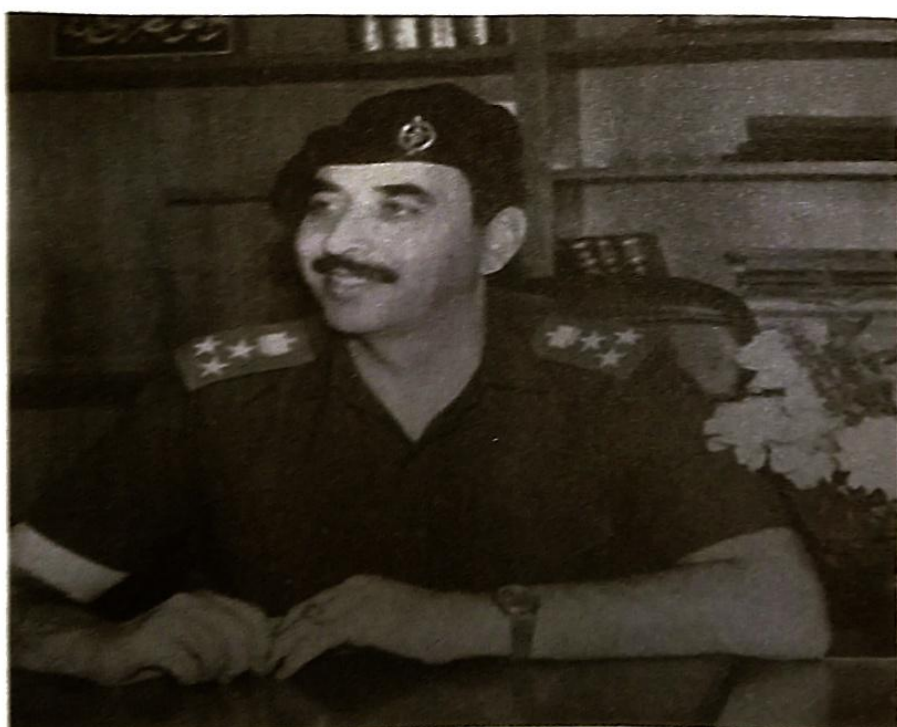
مقدم مدير شرطة محافظة السليمانية 1984



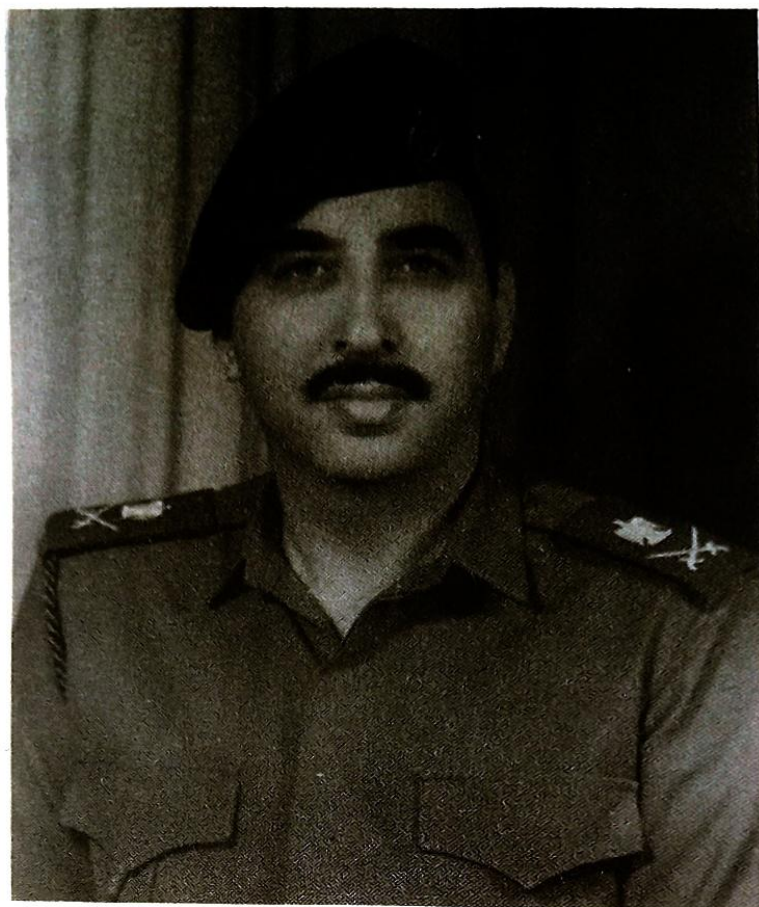
رائد مدير مكافحة الاجرام 1979



المولف عقيد مدير شرطة محافظة كركوك 1985



المولف عميد مدير شرطة محافظة نينوى 1989



المولف برتبة لواء مدير شرطة اربيل / دهوك / مدير شرطة بغداد 1990-1994



المولف طالب في كلية الشرطة (ملابس الفروسيه) 1964



في مطعم طلاب كلية الشرطة المؤلف راس عرفاء مع راس عرفاء حكمت موسى / 30 تشرين الثاني
1964



المؤلف مع سعد أدهام الخطاب (رحمه الله) في ساحة التحرير
في بغداد في الأجازة الأسبوعية/ يوم الخميس 30 كانون الثاني 1965



المولف معاون شرطة ملازم في حماية الابار النفطية / كركوك مع الملازم كامل زيدان 1967



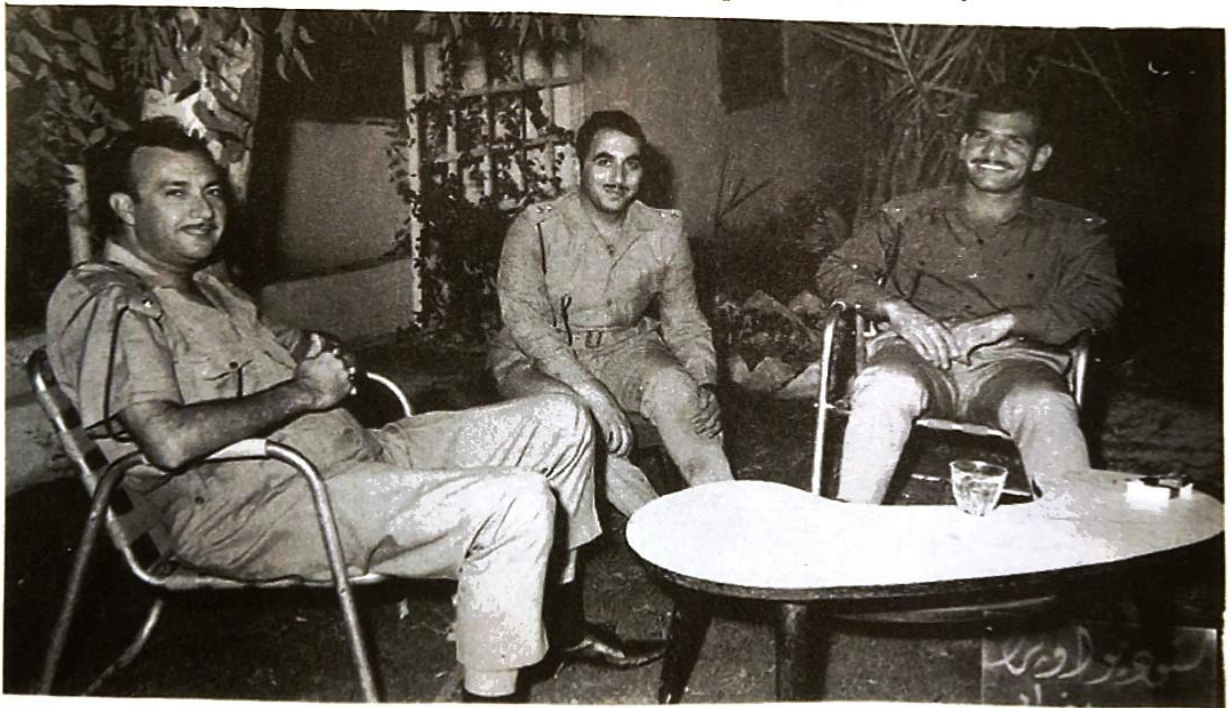
ضباط في كلية الشرطة 1968

من اليمين م. اول مندر سليم والنقيب رضا محمد علي والرائد سالم عبد الجبار والمولف و م. اول لقمان سليم



ضباط كلية الشرطة

من اليمين م. أول مسلم محمد ازهر و م. أول نزار البكري و م. أول هشام أحمد الجاسم ومن اليسار ملازم
يونس ياسين و م. أول رياض نايف خليل وملازم إسماعيل محمد والنقيب وعد الله عزيز والنقيب علي
عبد الحسين الخزرجي والنقيب سوريان توفيق والمؤلف ملازم أول



كلية الشرطة — من اليسار مدير جناح الكلية العقيد طارق محيي الدين والمؤلف والملازم حاتم علي خلف



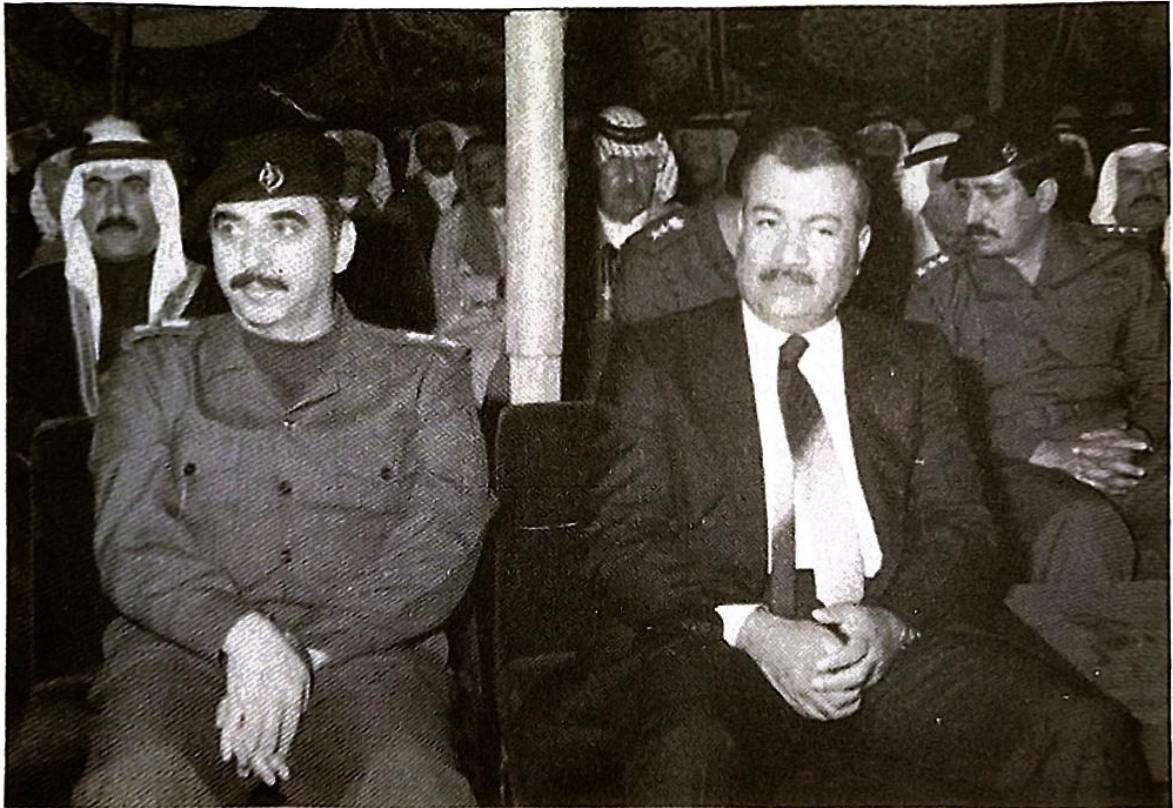
من اليمين العميد الدكتور اكرم المشهداني ووكيل وزارة الداخلية الامني اللواء عبد المحسن خليل
والمولف برتبة لواء مدير شرطة بغداد
في اجتماع عام لضباط شرطة بغداد ومكافحة الاجرام في بغداد / ايلول 1991



من اليمين العميد عبد القادر زينل مدير العاب الشرطة واللواء يونس سليمان وكيل وزارة الداخلية
الامني والمولف مدير شرطة بغداد في ملعب نادي الشرطة / 29 كانون الثاني 1992



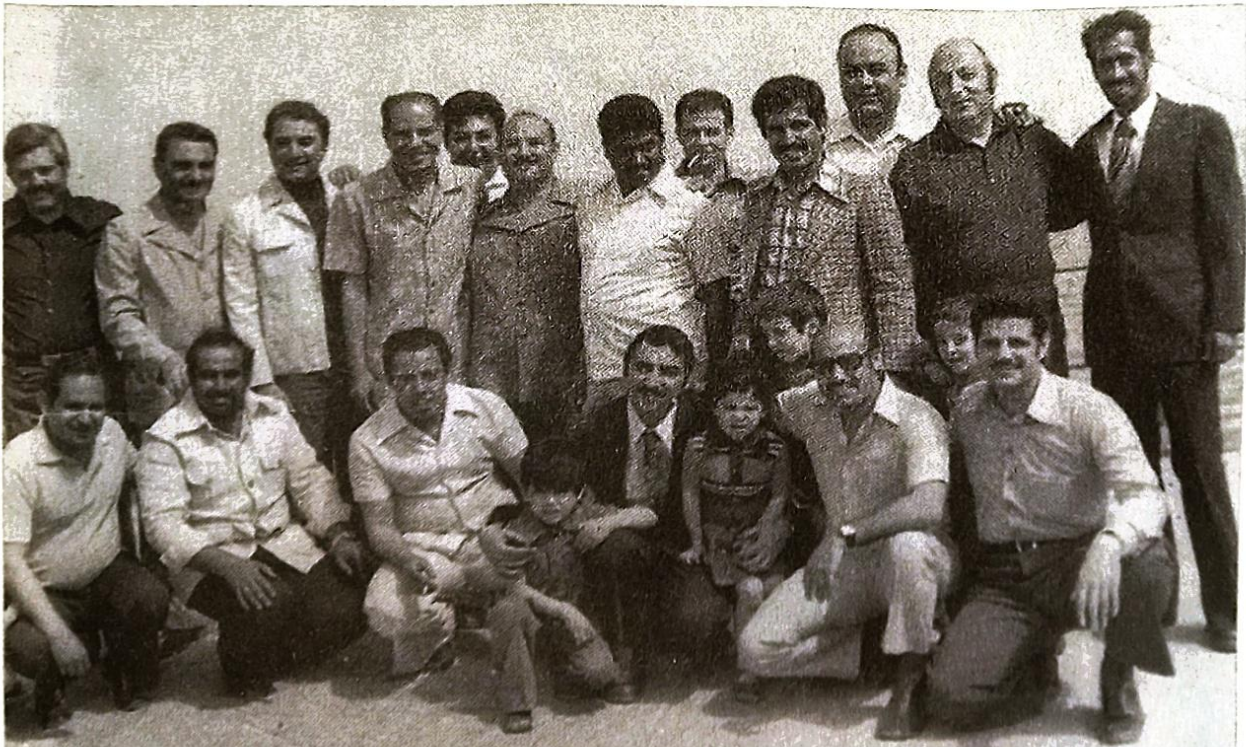
من اليمين المرحوم فوزي عسكر والمولف والعميد شكيب العلي والعميد عبد القادر زينل واللواء
يونس والعميد عبد العزيز والعميد بايان (في ملعب الشرطة الرياضي 1992)



مع اللواء طارق عبد نفته مدير المرور العام في تجمع بالعاصمة بغداد / اذار 1992



مع وكيل وزارة التربية الاستاذ ثامر نادر قبيل اجتماع لجنة رداء بغداد
بانتظار وزير الداخلية رئيس اللجنة 1992



المولف الجالس في الوسط مع ولدي وابنتي ومن اليسار وقفا الرابع هو اللواء الدكتور بهاء الدين
ابراهيم عميد المعهد في دورة القادة لضباط الشرطة العرب بالقاهرة / 11 نيسان 1977



من اليمين المقدم عبد الوهاب التحافي والرائد صلاح والعقيد ابراهيم السعدي والمولف برتبة رائد والرائد محمد فالح ومن اليسار العقيد ناجي السامرائي والنقيب هشام المعموري / القاهرة



من اليمين العقيد عبد المحسن عبد السادة وعميد المعهد العالي العميد حكمت موسى والمولف في مناقشة اطروحة احد الضباط في المعهد العالي / 1986



من اليمين عميد المعهد العالي والمولف برتبة عقيد ومعاون العميد
في محاضرة بالمعهد العالي لضباط الشرطة / 17 شباط 1986 عن بحث في كشف احدى الجرائم
المهمه



وزير الداخلية المرحوم سعدون شاكر يصافح المولف برتبة رائد مدير مكافحة الاجرام في الموصل /
1979



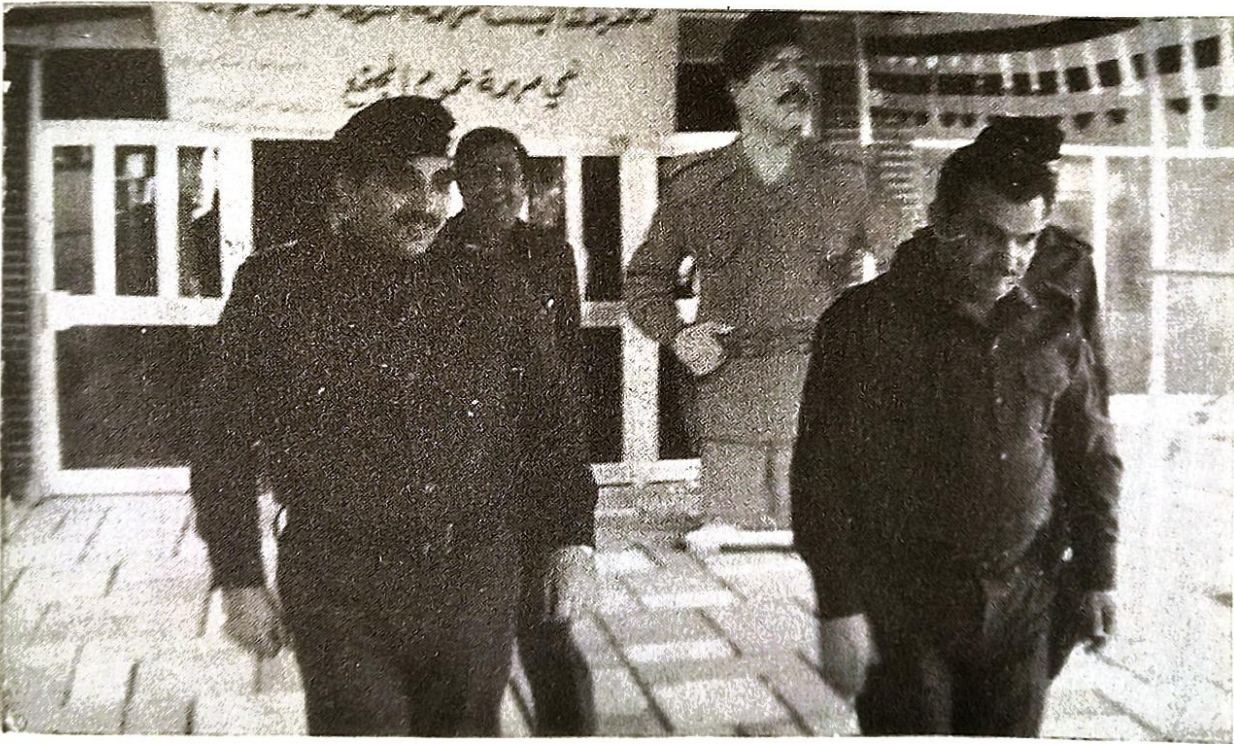
وزير الداخلية وطبان ابراهيم والمولف برتبة لواء مدير شرطة بغداد



المولف مع الفريق نزار الخزرجي قائد الفيلق الاول في كركوك
عند حضوره للتهنئة في عيد الشرطة /9 كانون الثاني 1986



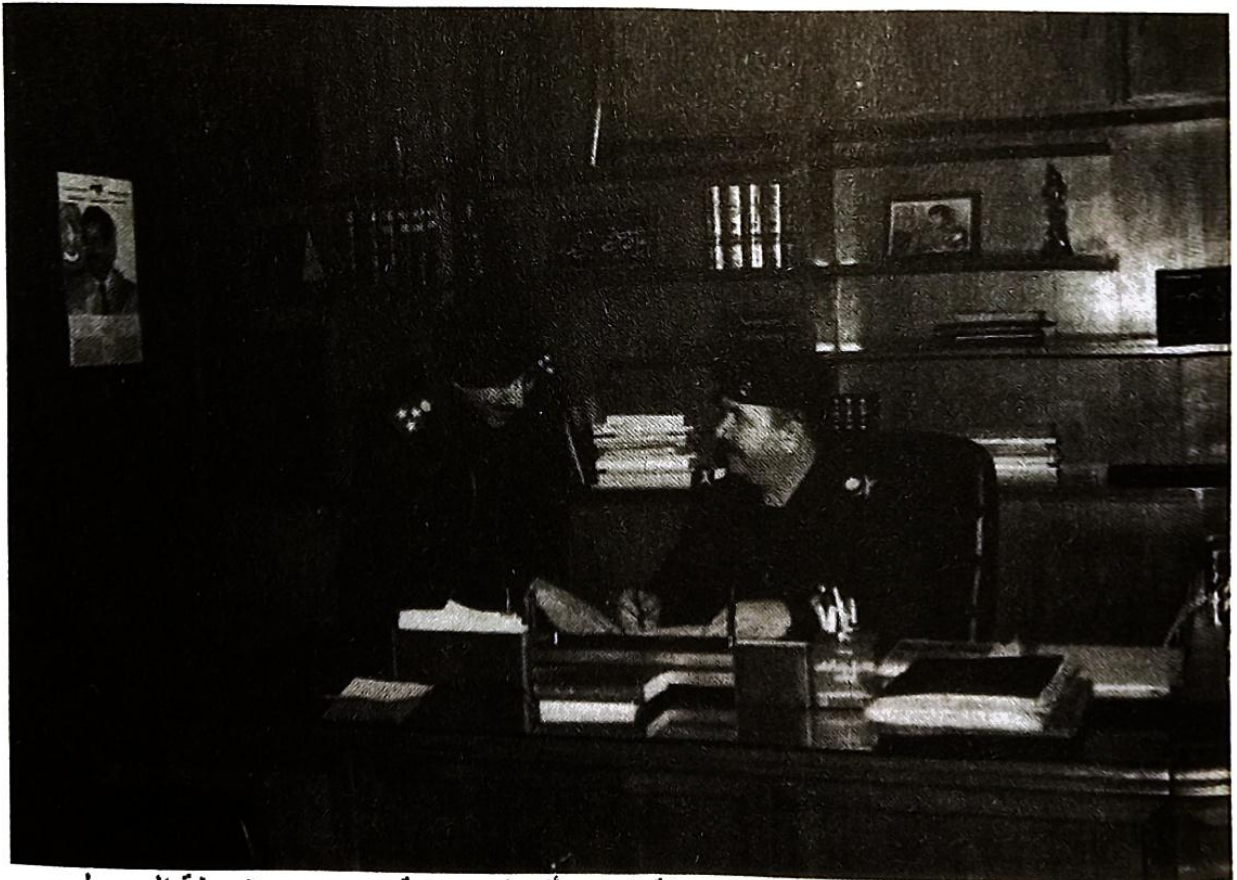
مع وزير التربية الأستاذ عبدالقادر عز الدين والسيد المحافظ ومعاونته السيد معاذ إسماعيل / كركوك 1985



المؤلف مع السيد سعدي مهدي صالح رحمه الله مسؤول الشمال أثناء زيارته بمناسبة عيد الشرطة في كركوك / 9 كانون الثاني 1984



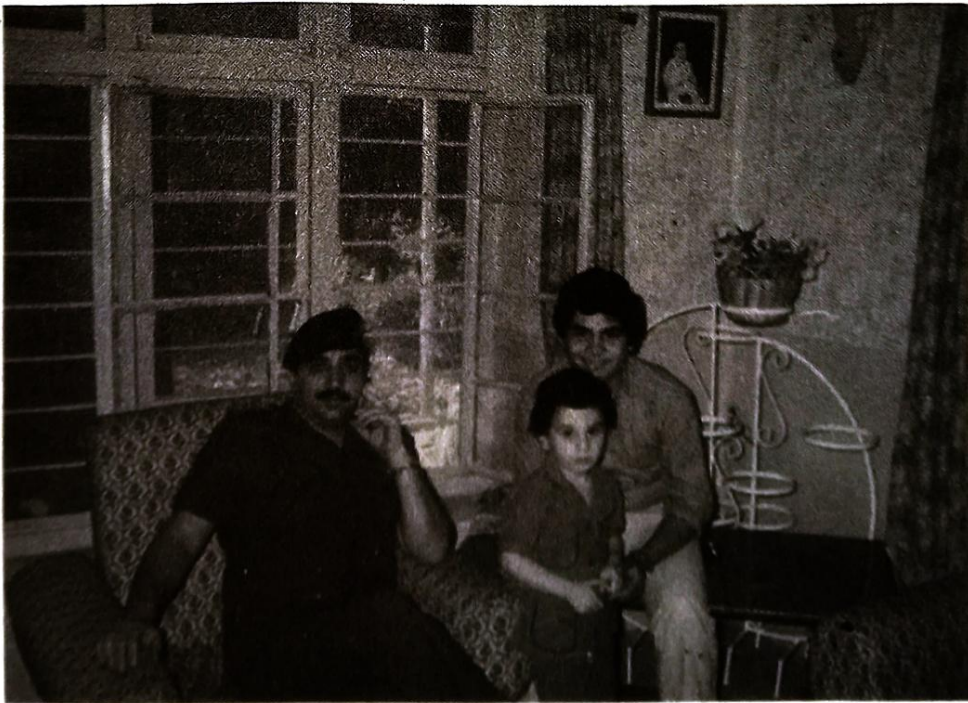
النقيب عبد المحسن خليل الطائي أمر السرية الأولى في كلية الشرطة وألمولف برتبة ملازم
في كلية الشرطة / 1966



اللواء عبد المحسن خليل مدير الشرطة العام وألمولف برتبة عميد مدير شرطة الموصل
أثناء زيارته للمديرية / 1988



انا برتبة لواء مدير شرطة بغداد
والعميد حاتم علي خلف عميد كلية الشرطة / 1992



انا وولدي زيد طارق وعبد الحكيم طارق اكرهوك 1986

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية

مديرية الشرطة العامة

مديرية التوجيه المعنوي والاعلام

العدد / توجيه /

التاريخ

الموافق ١٤ / ١ / ١٩٩٣ هـ



الضابط الذي يستطيع ان ينقل
روح الانتماء الى المراتب يستطيع
ان يدنهم الى الشبكات اكثر .

الرئيس القائد

صدام حسين (حفظه الله ورعاه)

الى / لواء الشرطة طارق متعب احمد

م / شكر وتقدير

للمجهود المتميزة التي تبذلونها في مجال عطكم والتي جدتموها خلال ادارة مديرية شرطة
محافظة بغداد بشكل امثل مما يدل على حرصكم العميق على بذل اقصى طاقاتكم لخدمة سيرة
العمل في جهاز الشرطة وترسيخ الامن والاستقرار للمواطنين مجسدين شعار الشرطة في خدمة
الشعب . عليه نسبت وزارة الداخلية تقديم الشكر والتقدير لكم مع تكميمكم بمبلغ خصماتة دينار . .
ونحن ان نبارك لكم هذا التكريم نتمنى لكم الموفقيه والنجاح في عطكم لخدمة عراقنا العظيم
الذي يسعد ويشبع تحت راية باثي مجد ورمز حضارته السيد الرئيس القائد المهيب الركن صدام
حسين (حفظه الله) . . ومن الله العون والتوفيق . . .

لواء الشرطة

طارق مهدي لفتة

مدير الشرطة العام / وكالة

١٤ / ١ / ١٩٩٣ هـ

نسخه الى / -

=====

وزارة الداخلية / ادارة الافراد / كتابكم ٢٢٠٣١ في ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٢ للتفضل بالا طلاع مع التقدير .

وزارة الداخلية / مديرية التوجيه المعنوي والاعلام / للتفضل بالا طلاع مع التقدير . . .

مديرية الادارة / ادارة الضباط / للتأشير رجاء . . .

مديرية حسابات الشرطة / طباعة صورة كتاب وزارة الداخلية اعلاه لا تخاف ما يلزم رجاء . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة الداخلية
مديرية : الامور الجنائية

النصر للعراق العظيم
المسند / ١١٤٦٨
التاريخ / ١٩٩٢/١/١٠

الى : مديرية الشرطة العامة / ج ٠ ح

م : شكر وتقدير

تشهدنا للدور الممتاز الذي يقوم به السادة المذكورة اسماؤهم ادناه في ادارة حملة جمع التسولين والشرطة في بغداد ، وقد يرا للحملات الاسبوعية التي يحضرونها ويتابعون تنفيذها وللإجتماعات الدورية لهم لادارة وضم الحملة ، فقد نسب السواد الوكيل الامني توجيه الشكر والتقدير لهم على ذلك مع الامل باستمرار لجنة بغداد في الاستمرار بالحملة وزيادة فاعليتها :

الاستاذ قيس صالح الدباغ	ممثل امانة بغداد
الاستاذ محمد شكر الخليفة	ممثل محافظة بغداد
اللواء طارق متعب احمد	الشرف العام على الحملة
القاضي سليمان عبد الله	رئيس لجنة بغداد
الدكتور صالح صبحي الخفاجي	ممثل وزارة الصحة
السيد رشدي قاسم صالح	ممثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
المعيد شعبان محمد نرج	مدير شرطة الاحداث
التقيب رياض هاشم بهسار	مدير مكتب التسجيل الجنائي

المسند
محمد محمود سليمان

م : وزير الداخلية

١٩٩٢/١/١٠

نسخة الى /

وزارة العدل	راجين العلم ومثلين تعاونكم
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	في عمل لجنة بغداد لتسوية
وزارة الصحة	التسولين والشرطة
امانة بغداد / محافظة بغداد	مع التقدير
مديرية الشرطة العامة - الادارة /	
مديرية شرطة محافظة بغداد	
السادة المذكورين اعلاه /	

بسم الله الرحمن الرحيم

شهادة

يشهد المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض
أن (المقدم / طارق سمير رجب) ... قد حضر الدورة التدريبية وموضوعها
رؤساليه التحقيق في هجمات الشغب في الفترة من ١٩٨١/٩/١٨م إلى ١٩٨١/٩/٢٢م
الموافق من ١٩٨١/٩/١٨م إلى ١٩٨١/٩/٢٢م وقد سلمت له هذه الشهادة اثباتاً
لحسن أدائه ومشاركته في دوره .

رئيس

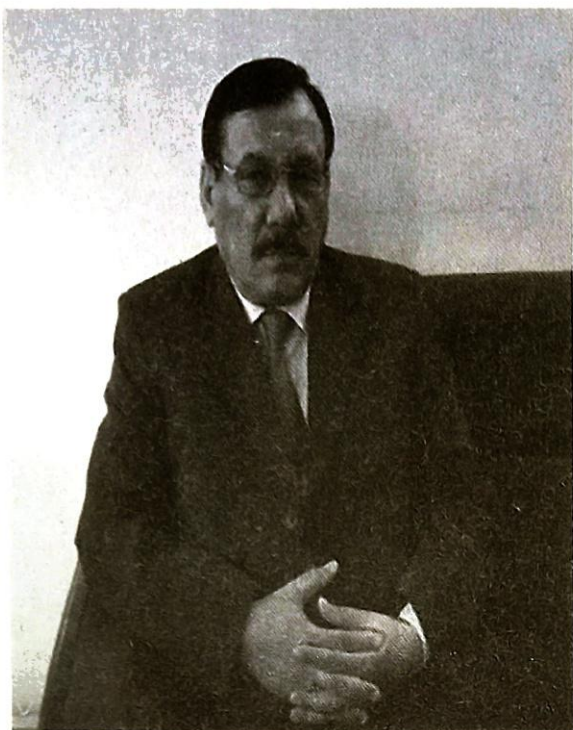
المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب



الختم



نورة معهد قادة الشرطة العرب في القاهرة 1977



اللواء وحيد ياسين الجنابي



اللواء دكتور أكرم عبد الرزاق المشهداني
معاون مدير الشرطة العام وعميد كلية الشرطة



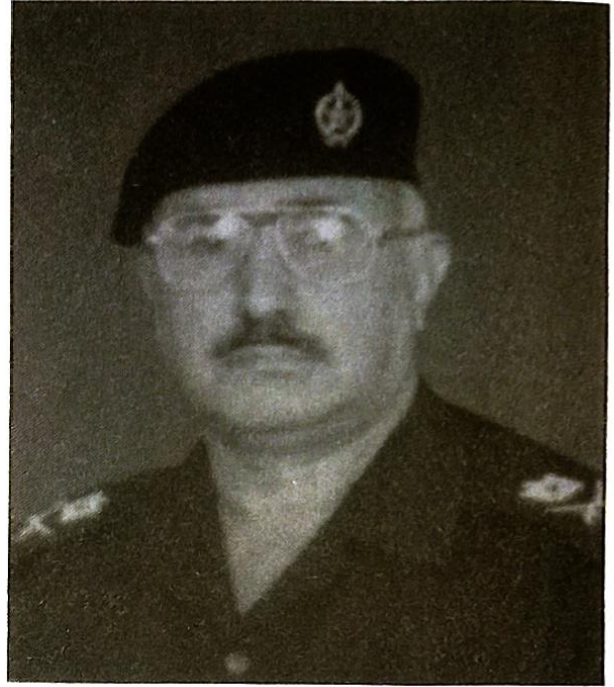
اللواء محمد حبيب المشهداني



اللواء حمد الغريري



العميد شوكت الطعان



اللواء عبد العزيز عبد العزيز احمد
مدير شرطة نينوى لاحقا



العميد فاروق عجاج



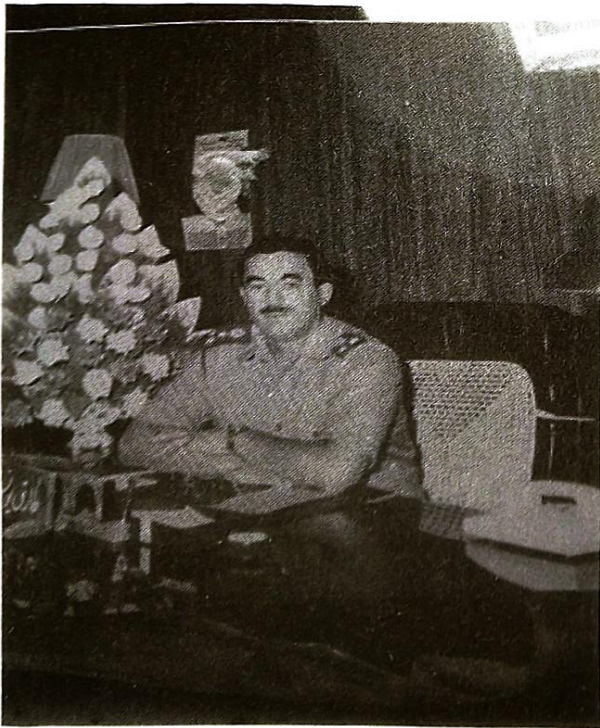
العميد رياض هاني بهار



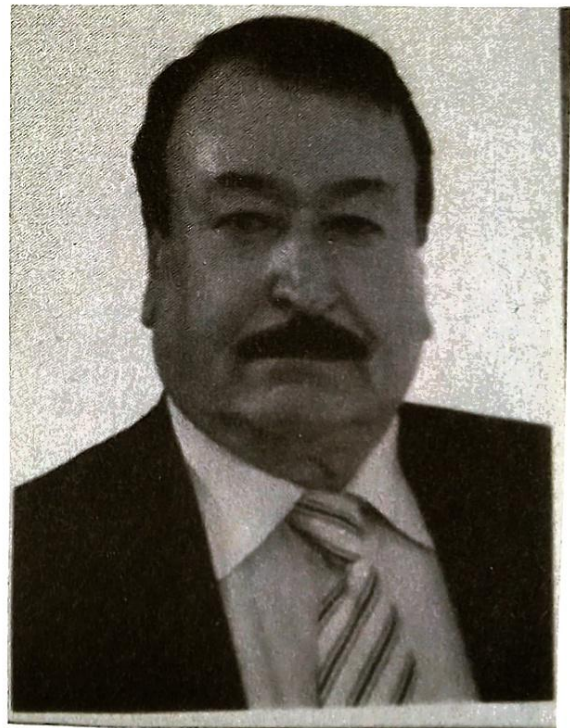
العقيد مزاحم خير الدين الحياي



العميد عادل زين العابدين



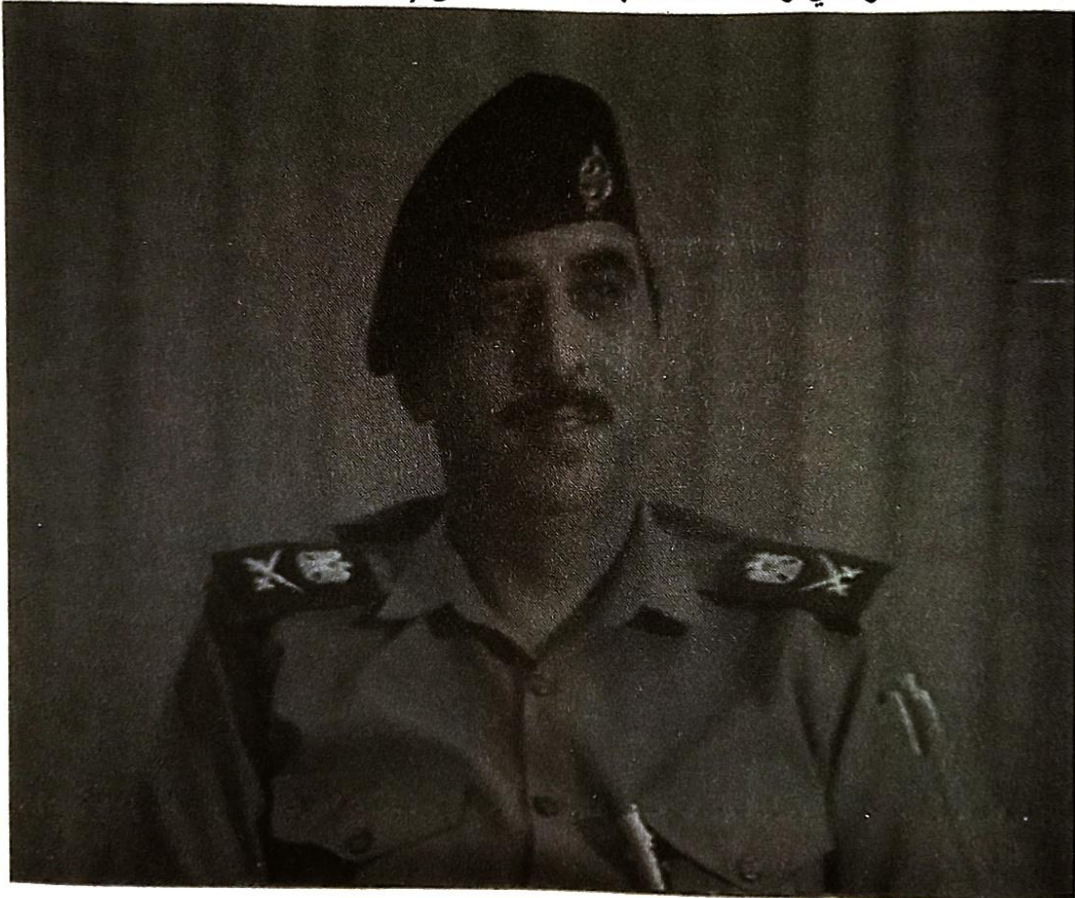
العميد طارق يونس جميل



المستشار سعدالله زينل (أبو رشدي)



والدي رحمه الله متعب أحمد مصطفى (1912 - 1965)



المؤلف برتبة نواء



العميد ق. خ هاني متعب احمد



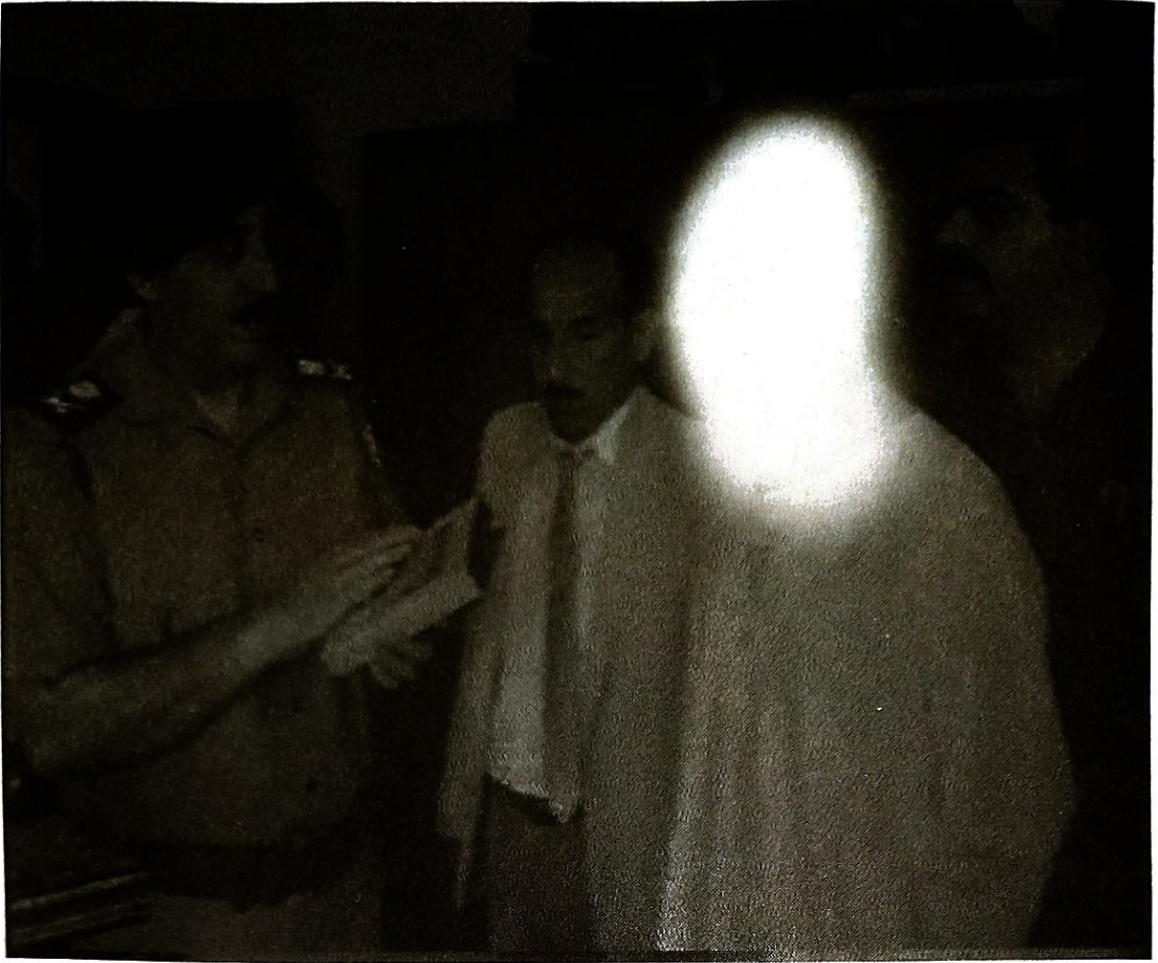
اللواء الركن خالد متعب احمد



البروفسور مروان متعب احمد



أزهر متعب احمد



كشف الدلالة في إحدى الجرائم المهمة



لواء الشرطة المتقاعد
طارق متعب احمد

- مدير شرطة بغداد الاسبق
- المشرف على مديرتي شرطه بغداد
- الكرخ- الرصافة
- مدير شرطة محافظة
- نينوى- الموصل
- مدير شرطة محافظة السليمانية
- مدير شرطة محافظة كركوك
- مدير شرطة محافظة اربيل
- مدير شرطة محافظة دهوك
- مدير مكافحة الاجرام
- معاون مدير الشرطة
- العام في العراق

ان كتاب الأخ اللواء طارق متعب أحمد الذي هو عصارة خبراته وجهوده وانجازاته التي حققها خلال سنوات عمله وبالأخص عمله القيادي في المحافظات التي ادارها بكفاءة واقتدار يشهد له بها المحافظون الذين عمل معهم وكبار مسؤولي الدولة ووزارة الداخلية مسيرة ناصعة ومشرقة ومشرقة تلك هي المسيرة الوظيفية للأخ العزيز أبي زياد يستحق أن يفخر بها وتفخر بها عائلته، وأحابيه، بل ويفخر بها الوطن وجهاز الشرطة بالأخص، مسيرة اتسمت بالأبداع والتميز والانجازات.. متمنيا للأخ طارق كل التوفيق في مواصلة مسيرة الابداع وتأليف كتب اخرى التي توثق مسيرة جهاز الشرطة وانجازاته لتكون توثيقا تاريخيا وعبرة للأجيال تحكي قصص الشجاعة والصبر والايثار والمجد.

مع اطيب تمنياتي بالتوفيق..

اللواء عبدالمحسن خليل محمد الطائي



9 789922 608877

سطور
للنشر والتوزيع

دار سطور للنشر والتوزيع

بغداد - شارع المتنبي - مدخل جديد حسن باشا
هاتف 07711002790 - 07700492576